

عة إفريقيا العالمية
ركز البحوث
راسات الإفريقية



طبع على نفقة
الشركة السودانية
للهاتف السيار (زين)

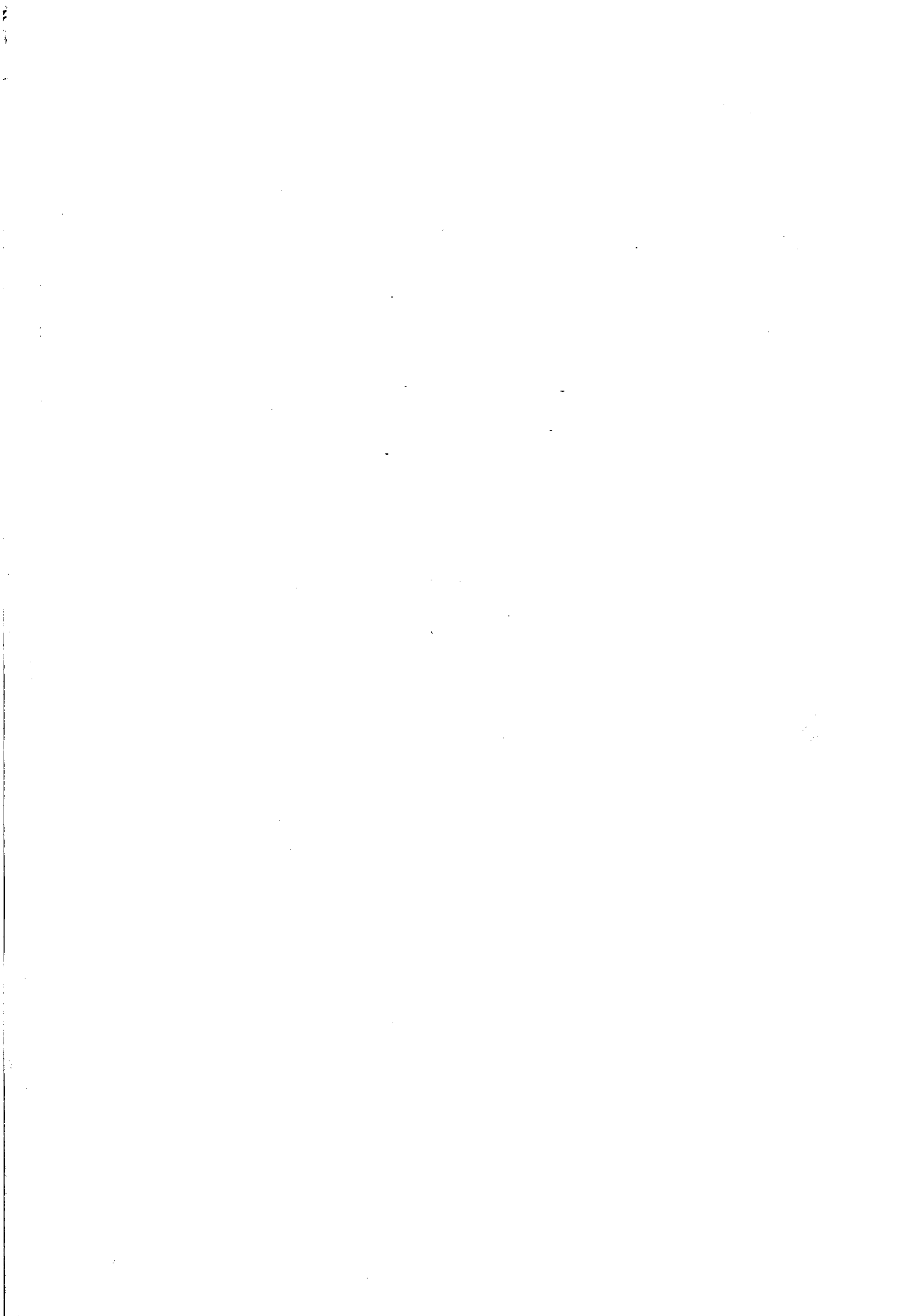
الأقليات العرقية والدينية

ودورها فى التعايش القومي فى إثيوبيا

من الإمبراطورية الى الفدرالية ١٩٣٠ - ٢٠٠٧م

إصدارة رقم ٦٥

تأليف الدكتور / عبد الوهاب الطيب بشير





جامعة إفريقيا العالمية

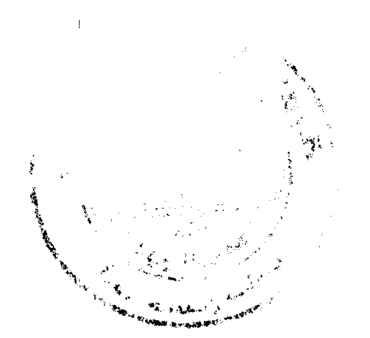
مركز البحوث والدراسات الإفريقية

الأقليات العرقية والدينية ودورها في التعايش القومي في إثيوبيا

من الامبراطورية إلى الفدرالية 1930م-2007م

د.عبدالوهاب الطيب البشير

2009



بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـــداء

إلى أمي وأبي. .

إلى إسراء وأم إسراء..

إلى إخوتي وأخواتي. .

إلى كل الأصدقاء. .

إلى كل الإثيوبيين أملا ودعاء بالتعايش

والوحدة والعيش الكريم.

وإلي كل الباحثين.

شكــر وتقديــر

مبتدئي ومنتهاي شكري لله. . وسؤالي بإلحاح يا ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت عليّ.

وشكري وتقديري اللامحدود إلى الأستاذ المشرف على مــشروع هــذه الدراســة البروفيسور حسن مكي، والذي لايعرف أسرار إشرافه ووفرة عطائه إلا الباحث بــالنظر والمقياسة لطبيعة الموضوع المعقدة ، وطبيعة المنطقة – المتوترة والمعقدة أيضاً (إثيوبيــا – القرن الإفريقي) ، وذلك متابعة وتوجيها ونصحاً وتقويماً ، وقبل ذلك تــوفير معينــات البحث الأساسية ، وهي توفير الزيارة الميدانية لمنطقة الدراسة إثيوبيا ، وجمع المادة بكل من القاهرة وأديس ابابا ، والتي من غيرها كان يصعب – إن لم يكن مستحيلاً – إنجــاز مشروع هذه الدراسة.

شكري وتقديري موصولاً إلى جامعة إفريقيا العالمية عمادة الدراسات العليا ومركز البحوث والدراسات الإفريقية لإتاحة فرصة الابتعاث لدرجة الدكتوراه ، والإخوة الــزملاء أساتذة المركز على الاهتمام والمتابعة.

وخالص شكري وتقديري لأسرة مكتبة جامعة إفريقيا المركزيــة ومكتبــة مركــز البحوث والدراسات الإفريقية ، وأسرة مكتبة معهد الدراسات الإفريقية والآسيوية، جامعــة الخرطوم.

كما أتوجه بالشكر والتقدير لأساتذتي البروفيسور سيد حامد حريز والدكتور حــسن حاج علي ، لقبولهم مناقشة وامتحان هذه الدراسة.

ويزجي الباحث وافر الشكر والتقدير للسادة في السفارة السودانية بأديس أبابا وفــي مقدمتهم سعادة السفير أبوزيد الحسن أبوزيد ، وشكري وتقديري للسادة في إدارة جامعــة إديس أبابا ، وأخص منهم السيد الأستاذ محمد حبيب ، نائــب مــدير الجامعــة للــشئون الإدارية، كما أخص بالشكر السادة في معهد الدراسات الإفريقية جامعة القــاهرة وأســرة مكتبة المعهد.

وانطلاقا من أهمية وضرورة العمل الجماعي في إنجاز مثل هــذه المــشروعات، يكون شكري لفريق العمل الذي تضامن معي لإنجاز هذه الدراسة الأستاذ صــالح محمــد على في الطباعة والاستاذ محمد عبدالرحمن في التصميم وإعداد الخــرائط والأســتاذ آدم النور في ضبط الببليوغرافيا والدكتور الزين أحمد الزين ، والاستاذ منير ناصر وعزالدين في ضبط وتصميم الجداول والأشكال والأخ أبرار ثمر الدين (الإثيوبي) علــى اهتمامــه وتفاعله مع قضية البحث. وأخيرا شكري للجميع إذا ضاقت مساحة الورقة عــن الــشكر فلكم في صفحات القلب مساحات شكر وتقدير ممتدة.

محتويات البحـــث

قائمة الجـــــداول

قائمة الخرائـــــط

فاتحة

من الميسور قراءة إفريقيا كواقع جغرافي وتقسيمها حسب خطوط الطول والعرض مثلها مثل بقية القارات ، فإن كان التعريف الجغرافي يتم بهذه البساطة، فهل كذلك يمكن تعريفها كمحتوي ثقافي أو سياسي ، كما يجوز على بقية القارات ، فأوربا مثلا التي اخترعت ظاهرة الدولة القطرية بعد معاهدة وستفاليا 1638، وعلى تعدد حروبها ونزاعاتها وصراعاتها هي في النهاية حسب النظريات عِرق مشترك وعقل مشترك وقيم مشتركة ، وخبرات مشتركة متناقضة أو متصالحة ، نتيجة لمؤثرات الحضارة الهيلينية والرومانية والمسيحية واليهودية والحرف اللاتيني التي جعلت إنسان أوروبا ينحدر من رحم حضاري متجانس.

ولعل قصة آسيا تختلف قليلا ، ولكن كذلك فإن آسيا تجمع مابين قسمات البوذية والهندوسية والإسلام ، وثقافة الزراعة وتعاطي الأرز فهو رحم مشترك على إتساع هذا الرحم وإنجابه لتوائم قد تختلف في بعض الخصائص ولكن هل يوجد شيء مثل هذا في إفريقيا ، بمناخاتها المختلفة ، وتضاريسها المختلفة ، وأشكال إنسانها المختلف إفريقيا من الصحراء إلى السافنا إلى الغابات الإستوائية ، إفريقيا التي عرف بعضها حضارة الكتابة والقراءة منذ خمس آلاف سنة ، وإفريقيا الأخرى التي لم يكن لها كتاب ولا حرف حتي في العصور الحديثة. إفريقيا هي قارة التنوع والخصوصيات ، فشمال إفريقيا وشرقها عرف الثقافات والديانات القديمة من فرعونية إلى يهودية ومسيحية وإسلامية ، كما نهضت في إفريقيا حضارات النوبة ومروي وأكسوم ، والتي برزت فيها منجزات حضارية على غرار الأهرامات والمسلات والمدن الملكية ، وغيرها وغيرها.

وتأخر بروز نموذج حضاري في غرب إفريقيا وشرقها ولكن كذلك برزت خدمات متبادلة عظيمة مابين الإسلام والمسيحية والمعتقدات الإفريقية في هذه المنطقة ، وإن كانت إسهامات الثقافة الإسلامية هي الأكثر ، كما في الصومال وأثيوبيا وموزمبيق وتنزانيا والمناطق السواحيلية، وكانت من هدايا الثقافة الإسلامية الكبري لهذه المنطقة الحرف القرآني والثقافة السواحيلية مما سهل عملية التدوين والرصد ومتابعة الترقيات الروحية والمادية.

أما الجنوب الإفريقي فما يزال مسرحا عريضا لتحديات العولمة والمسيحية والمعتقدات الإفريقية والإسلام.

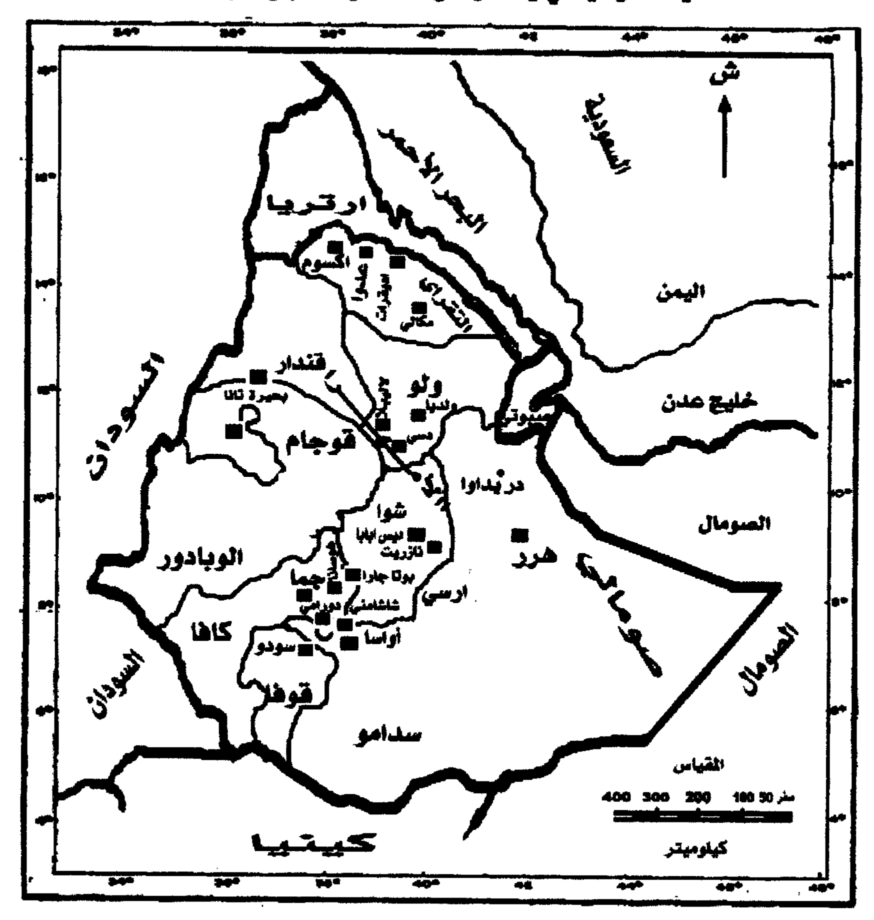
ولكن هذه مجرد صورة عامة للتنوع الإفريقي ، إذ داخل هذا التنوع تبرز خصوصيات أخرى ، ومن أكثر هذه الخصوصيات إثارة للجدل والدهشة الحالة الإثيوبية، وفرق بين إثيوبيا المعروفة في التاريخ باكسوم والحبشة والتي كانت موجودة في شمال الهضبة بخصوصياتها وإسهاماتها ، وإثيوبيا الجديدة وليدة توسعات منليك الثاني ، ومن أبرز هذه الخصوصيات أن الصفوة الإثيوبية الحاكمة أحاطت نفسها بهالة شرق أوسطية، كناية عن اسطورة عرقها المقدس الذي ينحدر من صلب ملوك فلسطين ، وعلى وجه التحديد نبي الله سليمان. أي كأنها لاتريد أن تتطابق مع الدم الزنجي الإفريقي الذي يحيط بها ، ولذا روجت لأسطورة شرق أوسطيتها ، علما بأن القبائل الفاعلة فيها ذات جذور يمنية أو عربية ، أي الأمهرة والتجراي ، وفي المصنفات العربية القديمة عرفت إثيوبيا باسم الحبشة أي الشعب الخليط أو الشعب الهجين ، ولكن إثيوبيا الجديدة أكثر تعقيدا في ذلك ، فهي جملة من الشعوب الهجين ذات الألسن المختلفة ، والثقافات المختلفة والتقاليد المختلفة وهي خليط ، جمعت ما بين الآفروزنجية والآفرو أفريقية والأفروعربية والآفروإسلامية والأفروعولمية ، والآفرو إفريقية ، ولذلك ظلت إثيوبيا عصية على الباحثين والدارسين ، ولذلك يأتي الترحيب بهذه الدراسة التي تمثل إسهاما مقدرا في فتح ما أستغلق من الشأن الإثيوبي وهي رسالة مهمة للعقلين المحلي والدولي ، لأنها تحسن معرفتنا بأوضاع هذه الشعوب ، وتعمق من تواصلنا مع هذا القطر الشقيق بكل مافيه مما هو مثير للدهشة والإستغراب، ويمثل عامل الدهشة والإستغراب آلية جذب للعقل العلمي للبحث والتأمل والإستنتاج ، والبحوث في العلوم الإجتماعية تحتاج في حل إشكال دلالاتها بالإضافة للمعلومة ورصدها ، للتحليل القائم أحيانا على التوليد من الفرضيات وكذلك على الحدس والتخمين.

ومجمل القول إن هذه الدراسة إشتملت على الكثير مما يضعها في مصاف الدراسات الناجحة ولذلك إستحق الدكتور عبدالوهاب الطيب البشير الدخول في نادي الباحثين والمتخصصين في شأن القرن الإفريقي ودراسته هذه خير شافع له في ذلك ، والسلام. .

أ.د. حسن مكي محمد أحمد
السبت 11 ذو القعدة 1421 هـ
الموافق 8 نوفمبر 2008م

خريطة رقم (1)

خريطة توضح أهم المدن التاريخية ، الدينية والسياسية والتجارية التي زارها الباحث في إثيوبيا لتغطية العمل الميداني في الفترة من أغسطس 2005 إلى يناير 2006



المصدر: خريطة معدلة بالإستفادة من :

Source: Marara Gudinna,Ethiopa:Competing Ethnic Nationalism and the Quest for Democracy، 1969-2000 (Ethiopia، Chamber Printing Press House، 2003) p.XVII

المقدمـــة

تعاني أغلب دول العالم من حدة التوترات، وشدة الصراعات، القائمـة علـى أسس عرقية ودينية، ومن خلال الملاحظة للواقع العرقي والديني لأغلب دول العالم، نجد أن مشكلة الصراع بين الأقلية والأغلبية العرقية أو الدينية، تعـاني منهـا حتـي الـدول المتقدمة في العالم وعلى رأسها الولايات المتحدة وكندا، وفي الـدول الأوروبيـة فرنـسا وأسبانيا وسويسرا، وأغلب دول أوروبا الشرقية، كما في نموذج يوغسلافيا المتفككة إلـى صرب وكروات ،ومقدونيين وبوسنا، وهرسك، وسولفينيين والجبـل الأسـود، والاتحـاد السوفيتي المتفكك إلى روس وأوكرانيين، بيلاروس، أوزبك،كازاك، وطاجيك ،قرجـاز، تركمان، آزريين، لتوانيين، أستونيين وغيرهم. ولكن يبدو أنها أبلغ تأثيراً وأكثر انتشاراً في إطار الدول الإفريقية حيث سجلت أعلى وأخطر إحصائيات الصراع العرقي/ الديني، كما في إفريقيا جنوب الصحراء، خاصة منطقة البحيرات وغرب وشمال إفريقيا، وشـرق إفريقيا، وأكثر تخصيصاً حالة الدراسة – إثيوبيا – أما في قارة آسيا فتظهر في نمـاذج اليابان والهند .

ولذلك تتمثل الخطورة في أنه أصبحت تشكل الـصراعات والنزاعـات الدينيـة المتداخلة مع العوامل العرقية والطائفية ،مهدداً قوياً وخطيراً للتعـايش القـومي لأمـن واستقرار الدول، ووحدتها الوطنية، وبنائها الوطني، والمنعكسة بصورة واسعة ومـستمرة ومتدرجة على المستوي المحلي والإقليمي والدولي.

ولعل منطقة القرن الإفريقي واحدة من أكثر المناطق تأثراً بالصراعات الناتجـة من الاختلافات الدينية والعرقية، ولذلك جاء اختيار الباحـث لتنـاول موضـوع مـشكلة الأقليات الدينية والعرقية فيها، بالتطبيق على حالة إثيوبيا، وربما جاءت مثالية النمـوذج، واختياره للدراسة المجهرية التطبيقية، ليس فقط لوضوح تأثير الأسس الدينية والعرقيـة والطائفية في الصراع بين الأغلبية والأقلية ، وإنما أيضاً لبروز ووضوح مسألة التـسييس التي تخضع لها هذه الصراعات، ومن ذلك نجد وخاصة في دولـة الدراسـة إثيوبيـا أن الصراعات والأزمات بين الأغلبية والأقلية تتجاوز الحدود الوطنيـة والإطـار المحلـي، ويصبح الصراع في كثير من الأحيان متشابكاً مع قضايا إقليمية وكونية أكبر.

ولكن على الرغم من أن موضوع هذه الدراسة هو الأقليات الدينية والعرقية فـي إثيوبيا، إلا أنه يمكن اعتبارها، واستناداً على نمـوذج الدراسـة، مـن حيـث مميزاتهـا وخصائصها من حيث تراكيب بنياتها وبيئاتها الجغرافية والاجتماعية خاصـة العرقيـة /

الدينية والثقافية، السياسية، الإقتصادية والديوسياسية تمثل دراسة لإقليم قرن إفريقيا، بل وإفريقيا عامة.

وتأسيسا على هذه الخلفية يصبح من السهولة إدراك الأسباب الأساسية التي دفعت إلى اختيار هذا الموضوع وتؤكد أهميته حيث:

- تعتبر مشكلة الأقليات الدينية والعرقية من القضايا ذات الأبعاد الدولية، التي أصبحت تتسبب بشكل مباشر في إحداث العديد من الأزمات والنزاعات التي تهدد كيان وسيادة كثير من الدول- كحالة إثيوبيا، وذلك لارتباطها ببعض القضايا كالوحدة الوطنية والتعايش القومي، والاستقرار السياسي، ومسألة الهوية، والسلام، والأمن الوطني. . الخ.

- تتيح دراسة موضوع الأقليات العرقية والدينية في إثيوبيا، تناول بعض الجوانب من قضايا ومشكلات عامة وحساسة، ظلت تتردد وتعاني منها الأوساط الدولية، بل وأصبحت من اهتمامات المراكز البحثية، ووسائل الإعلام المختلفة، كموضوعات الحقوق السياسية، الانفصال، تقرير المصير، الحرية الدينية، وحرية التعبير، وقضية حقوق الإنسان، والحوار بين الأديان والحضارات، والثقافات، وقضية السلام والتعايش الديني، حيث هنالك ارتباط وعلاقة وثيقة بين هذه القضايا الأساسية وموضوع الأقليات العرقية والدينية.

- ندرة أو قلة وجود دراسة جامعة في حقل الأقليات في إثيوبيا والقرن الإفريقي، وذلك إما لعدم توافر فرص الإمكانات البحثية، أو لعامل الحذر والخوف من الاقتراب من مثل هذه الموضوعات، بدعوي الحساسية والتعقيد، والتوترات المستمرة بسبب الحروب والنزاعات ، والتي تجعل دائماً تناول الموضوعات العرقية والدينية المتعلقة بإثيوبيا والمنطقة صعبة التحقيق، ولذلك تعتبر الدراسة محاولة للفهم والاستكشاف.

- يعتبر بحث الأقليات الدينية والعرقية فرصة كبيرة لإثراء الساحة العلمية بدراسة القضايا الإثيوبية والإفريقية المعاصرة، والتي تحتاج مجتمعاتها فعلاً إلى حلول ومعالجات لهذه المشكلات الخطرة، بالاستفادة من أمثال هذه الدراسة، وذلك بتطبيقها على كثير من دول القارة الإفريقية والعالم، وذلك من واقع التشابه أو المماثلة بينها، حيث تعاني الغالبية العظمي من دول القارة والعالم، المتقدمة منها والمتخلفة، من مشكلة الأقليات الدينية والعرقية.

يسعي الباحث من خلال دراسة موضوع الأقليات الدينية والعرقية في إثيوبيا، وقياس أثرها على قضية التعايش القومي، إلى تحقيق عدد من الأهداف:-

- الدراسة تعتبر محاولة لتلمس وكشف طبيعة وأسباب المشكلات الناتجة من وجود الأقليات الدينية والعرقية في إثيوبيا والوصول إلى نتائج وتوصيات تسهم في حل هذه المشكلة.
- تهدف الدراسة إلى محاولة فك التعقيد وإزالة التوتر وكسر حاجز الحساسية والبعد عن التحيز والتعنصر الفكري والقومي عن هذا النوع من الدراسات، الذي أصبح صفة وسمة مميزة وبارزة لها، ولعل هذا السبب جعلها قليلة ونادرة.
- محاولة الوقوف من خلال دراسة الأقليات الدينية والعرقية في إثيوبيا على المحتوي المعرفي، والواقع التطبيقي للمجتمعات الدينية والعرقية.
- أيضاً يقصد الباحث من خلال موضوع الأقليات الدينية والعرقية في إثيوبيا، الوقوف والتلمس والقياس لمدي التعايش والتفاعل والمشاركة والاندماج بين القوميات والشعوب والأجناس الإثيوبية، ومدي قدرة النظم السياسية خاصة خلال الفترة الإمبراطورية وحتي الجمهورية الفيدرالية 1930- - 2007م

واستناداً على ذلك، فإن خلفيات **مشكلة البحث** تبدو من خلال الملاحظة الواضحة بأن دولة الدراسة إثيوبيا، والأقاليم المحيطة بها، تعاني من قضية التعددية الدينية، والتباين المذهبي، والاختلافات العرقية(الإثنية) والطائفية، مما أدى إلى وجود ظاهرة الأقليات المتشكلة على أسس وعوامل متداخلة بين الديني والعرقي(الإثني) والطائفي وغيرها، ولعل هذا التكوين المعقد لإثيوبيا، قاد إلى ظهور العديد من المشكلات المركبة كالصراعات الإثنودينية، والنزاعات الإثنوسياسية والخلافات الطائفية ، كل ذلك بين المجتمع (الأقلي – الأقلي) من ناحية، ومجتمع (الأقلية – الأكثرية) من جهة أخرى، وقد أدى ذلك بدوره إلى حدوث آثار أخرى في قضايا كلية مهمة ، كالتعايش القومي، والهوية، ونظم الحكم، الاستقرار السياسي والديني، وعلاقات إثيوبيا الخارجية مع دول جوارها خاصة، والقارة والعالم عامة، وغيرها. فالمشكلة تظهر أكثر وضوحا، من خلال عرض المجموع الكلي للحقائق والمفاهيم المتعلقة بها داخلياً وإقليمياً ودولياً فداخليا تتضح عند قراءة تعدد خارطتها العرقية والدينية، وتعدد وتباين النظم السياسية من حقبة إلى أخرى، وعلاقات ارتباط الدين والعرق بالسلطة، وتأثير ذلك على تشكيل هوية التعايش.

أما المشكلة في بعدها الإقليمي والدولي، فتشير إلى أن الصراعات بين الأقليات القائمة على العوامل العرقية والدينية والطائفية والسياسية والقومية، تشكل مهدداً خطيراً

للأمن والاستقرار المحلي والإقليمي والعالمي، ففي إثيوبيا ربما تؤثر عملية الإزاحة أو الإحلال من أجل السيطرة لأي من الأقليات على أوضاع الأقليات الدينية والعرقية، وفي ذات الاتجاه على مسار الصراع في القرن الإفريقي، والبحيرات، ودول حوض البحر الأحمر، وشكل التحالفات مع دول الصراع وأقطار المواجهة، ومن جهة أخرى على مسار العلاقات الإفريقية - الإفريقية، والإفريقية - العربية والإفريقية - العالمية، كما تؤثر على علاقات الجماعات الآيديولوجية، لأن كل الطوائف والجماعات الدينية الموجودة في إثيوبيا لها ما يقابلها في الدول المجاورة والبعيدة منها.

كما ونجد أن الصراعات الدينية والعرقية في هذه الأقاليم تكون دوماً عرضة للتدخلات الدولية، واستنادا على التحليل السابق للمفاهيم والموضوعات المتعلقة بالمشكلة نجدها تتلخص في أن دولة إثيوبيا والمتشكلة من مجموع وطني يتركب من ثنائية (الأغلبية - الأقلية) الدينية والعرقية، فهذا التركيب المعقد كان دوماً سبباً في صراع دائم بين جماعات الأقليات والأغلبية، وفي مستوي آخر صراع أقلي/ أقلي ولذلك فالمشكلة تدور حول سؤال محوري هو: **هل يمكن للدولة الإثيوبية المتعددة والمتداخلة التركيبة الدينية والعرقية والطائفية، والتي أدت إلى خلق مجتمع مزدوج البنية (أقلية - أغلبية) أن يتمكن من تحقيق التعايش والتجانس والبناء القومي للدولة، وإظهار قدر من التسامح والتعايش الوطني النسبي، والاستقرار الديني والسياسي، من أجل تشكيل الهوية الجماعية القائمة على أساس هوية التعايش القومي والوحدة والتنوع لتكوين الجماعة الوطنية الواحدة.**

وبناء على خصوصيات مشكلة البحث فإن دراسة الموضوع تقوم على عدد من الفرضيات الأساسية هي :

- تفترض الدراسة أن عمليات الصراع ، قد تعود إلى عدم التوافق وعمق جذور الاختلاف في كثير من أسس الانتماء الأساسية كالدين والعرق واللغة بين القوميات الإثيوبية.

- تفترض الدراسة أنه في الحالة الإثيوبية هناك تناقض في المصالح الإجتماعية والدينية والسياسية والثقافية والإقتصادية، تناقضاً يتجاذب الأفراد والجماعات داخل مجتمع الأقليات والأغلبية، وكذلك داخل مجتمع الأقليات مع بعضها البعض، وذلك بالدرجة التي تدفع أياً من أطراف الصراع للجوء إلى الحجج العرقية والدينية، لتسويغ وتبرير مواقفهم واتجاهاتهم، وربما كان ذلك كبري العوامل المؤثرة

في ميزان الحقوق والواجبات بين الأقليات مع بعضها البعض، والأقليات والأغلبية في جانب آخر.

➢ تفترض الدراسة أن بنيات وبيئات الدولة الإثيوبية ساعدت على إضعاف عملية الإندماج والتعايش القومي، حيث :

أ- تفترض الدراسة أن البنية الجغرافية خاصة الطبيعية التضاريسية الوعرة، أعاقت النقل والمواصلات وبرامج التنمية، وأدت إلى عزلة القوميات، وهي مسألة تزداد حدة عند تقاطعها مع عوامل الفقر والكوارث الطبيعية والإنسانية كالجفاف والمجاعات والحروب والنزاعات واللجوء والنزوح والتي تحول دون حركة وتواصل واستقرار واندماج وتعايش السكان الإثيوبيين.

ب- ضعف بنية الاقتصاد الإثيوبي، وتغلب نظمه، أدى إلى إفراز ظواهر طبقية، كما أنه محفز لعمليات المطالب واحتجاجات الأقلية العرقية مما يضعف قدرة النظم السياسية في المحافظة على تعايش الدولة.

ج- تفترض الدراسة في البيئة السياسية أن سوء سياسات الحكومات الإثيوبية وتعاملها مع قضية الأقليات أدى إلى انفجار المسألة العرقية / الدينية وعدم قدرتها لتحقيق التعايش القومي لإثيوبيا، حيث تحاول الأقليات الإثيوبية والأغلبية الأورومية المقهورة التعبير عن رفض الظلم والتمايزات الناتجة من سياسات الأقليات المسيطرة على نظم الحكم في إثيوبيا.

د- تفترض الدراسة أن أولوية الصرف في كل ميزانيات الحكومات الإثيوبية على الدفاع والقدرات العسكرية، جعل الاقتصاد الإثيوبي اقتصاد حرب فهو خصماً على برامج التنمية للقوميات نفسها، كما أن استمرار الحروب والنزاعات الداخلية والأقليمية لإثيوبيا، جعلها غير قادرة لمجاراة التوازنات العسكرية في منطقة القرن الإفريقي، مما جعل النظم السياسية غير قادرة على حفظ وحدة وتعايش الدولة الإثيوبية.

➢ تفترض الدراسة أن السياسات الاستعمارية هي واحدة من العوامل المهمة في وجود المشاكل الناتجة عن وجود الأقليات، ولعل ذلك راجع إلى الطريقة التي نحتت بها الدول المستعمرة حالة الدراسة إثيوبيا، وكل الدول الإفريقية.

أما أسئلة البحث التي تضمنت حيثيات المشكلة هي :

- ماهي طبيعة وخصائص وحجم فئة الأقليات الدينية والعرقية مقارنة بمجموعة الأغلبية في إثيوبيا ؟ وماهو مقدار تركزها جغرافياً وشكل انتشارها السكاني ولماذا ؟

- ماهي الجذور التاريخية لهذه الأقليات في إثيوبيا هل كل الأقليات الإثيوبية أصيلة في تكوين المجتمع الإثيوبي أم وافدة ؟
- ماهي العوامل والظروف التي أسهمت في تكوينها بهذه الصورة ؟
- ماهي طبيعة العلاقة بين عناصر الأقليات والأغلبية؟
- ماهي العوامل التي تتحكم في مسار التفاعل بين جماعة الأقليات مع بعضعها البعض، وجماعة الأقلية من جهة أخرى مع الأغلبية المكونة معها النسيج الوطني ؟
- ماهو مدي دور عوامل العرق والدين واللغة والثقافة والسياسة والاقتصاد وغيرها في التأثير على وضع الأقليات؟
- كيف يمكن اكتشاف التحقق أن هذه العوامل السابقة قابلة للذوبان والتفاعل بين عناصر الأقليات مع بعضها البعض من جهة، وبين الأقليات والأغلبية من جهة أخرى، لتكون قادرة على تحقيق التعايش القومي السلمي وحدوث عملية الاندماج في إطار وطني واحد؟ أم هي غير متصالحة ومتوافقة مع دوافع ورغبات فئة الأقليات وكذلك الأغلبية ، ومن ثم بروز مسألة التمايز والتفرقة الاجتماعية الدينية والسياسية والاقتصادية ؟
- ماهو مدي تأثير طبيعة وخصائص أنظمة الحكم السياسية في عملية عزل أو ذوبان واندماج الأقليات آخذين في الاعتبار مدي الاختلاف الأيديولوجي للأنظمة الحاكمة في إثيوبيا في فترات التأريخ المختلفة؟
- ما مدي تأثير طبيعة وخصائص الأنظمة والمؤسسات الدينية في انصهار أو إبعاد الأقليات الدينية والعرقية من المجموع المكون للأغلبية في إثيوبيا ؟
- ما هو وضع وموقف الأقليات الدينية والعرقية في إثيوبيا ومن السلطة الحاكمة خاصة فيما يتعلق بالحقوق والواجبات تجاههم، وما مدي تجاوب السلطة لمطالبهم ودرجة المساحة المتاحة للمشاركة في عملية صنع القرار وبناء الدولة من خلال مؤسساتها المختلفة ؟
- واستناداً على وضع الأقليات هل تكون عملية الترقي الإجتماعي قائمة على أساس وضع الفرد داخل المجموعة أم معتمدة على الأبعاد والعوامل السياسية المبنية على طبيعة الدولة وتعاملها مع الأفراد وذلك لقياس ومعرفة مدي تطبيق مفهوم المواطنة ؟
- ماهي طبيعة ودور وسائل الإعلام والمناهج التعليمية في إثيوبيا في تشكيل وتوجيه مثل هذه المجتمعات المتباينة التركيب خاصة إعلام الدولة الموجه وما مدي تأثيرها في تشكيل وعي يسهم في خلق عملية التجانس والاندماج بين الأقلية والأغلبية ؟

- ماهو دور العوامل الخارجية والإقليمية في استمرار وتعقيد مشكلة الأقليات الدينية والعرقية مع الأغلبية في إثيوبيا وخاصة إذا وضعنا في الاعتبار وقوع إثيوبيا في مناطق صراعات دائمة وأزمة صراعات حادة بسبب وجود الأقليات خاصة الأقاليم التي توجد فيها إثيوبيا وهي في القرن الإفريقي ومنطقة البحيرات وقوس جنوب غرب آسيا ؟
- كيف يمكن التأكد أن هنالك ما يسمي بالثقافة الإثيوبية الجامعة وكيف يمكن معرفة أن هذه الثقافات ذات رؤية موحدة ومعاييرها للغير العام موحدة ومعاييرها للتعايش متجانسة ومتقاربة أم معاييرها مختلفة؟
- وماذا نقصد بالتعايش الديني ؟ أهو مجرد العلاقة بين أنماط المسيحية وأنماط الإسلام، لأن المسيحية طبعات مختلفة بروتستانتية وكاثوليكية وأورثودكسية، والإسلام طبعات مختلفة، مذاهب، صوفية، وحركات ؟
- وماذا نقصد بالتعايش القومي ؟ أهو مجرد العلاقة بين أنماط القوميات والشعوب والأجناس الإثيوبية ، لأن العرقيات (الإثنيات) مركبات مختلفة لهويات مختلفة، أرومية، أمهرية، عفارية، تجراوية، وصومالية وسلطية وقرافية. وكمباتا، وغيرها ؟

أما فيما يختص **بمنهج الدراسة** فتأسيساً على طبيعة موضوع الدراسة (الأقليات العرقية والدينية ودورها في التعايش القومي من الإمبراطورية إلى الفيدرالية العرقية)، المتصل والمتداخل بجانب علم السياسة مع عدد من العلوم كالتاريخ والإجتماع والدين والجغرافيا فقد جرى استخدام عدد من المناهج لضرورات اكتمال عملية العرض والتحليل والتفسير والتنبؤ والاستنتاج لمشكلة الدراسة.

فقد استخدم الباحث منهج (**تحليل النظم**) كاقتراب نظري أساسي في الدراسة، وكأنسب وأفيد الاقترابات المنهجية في تشريح مشكلة الأقليات، والتعايش القومي، المرتبطة بالنظم السياسية، وهو ما يتوافق مع تعريف وتقسيم ديفيد إستون لاقترابه المنهجي بأنه عبارة عن التفاعلات التي تتعلق بالتخصيص السلطوي للقيم في المجتمع، أي بتوزيع الموارد بموجب قرارات ملزمة للأفراد، فإنه بهذه الطريقة يري أن في اقتراب (تحليل النظم) دائرة متكاملة ذات طابع حركي (ديناميكي) تبدأ بالمدخلات والتي هي عبارة عن المطالب التي تريدها بيئة النظام (سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية. . الخ)، تقابلها عملية التأييد، وهي استجابة النظام السياسي لتنفيذ هذه المطالب، وتنتهي هذه العملية بعد أن تجري لها عملية معالجات إلى مايسميه إيستون بالمخرجات، وهي عبارة عن القرارات والسياسات التي يتخذها النظام لمواجهة المطالب، وتنتهي هذه العملية بما يسمي بالتغذية الراجعة، أو التغذية العكسية، وهي عملية تدفق المعلومات إلى النظام عن نتائج أفعاله، أي نتائج قراراته وسياساته، هذه النتائج تولد مدخلات جديدة في صورة مطالب أو تأييد، وتكفل وتؤكد التغذية العكسية للنظام نوعاً من الديناميكية والحركية.

فوفقاً لهذا الاقتراب تمّ تقسيم فصول ومباحث هذه الدراسة، التي تظهر مطالب الأقليات، وتأييد النظام واستجابته أو عدمها حيال هذه المطالب، وهي تمثل مدخلات مشكلة الأقليات وقضية التعايش القومي، ثم يجري في بعض الفصول تحليل تفاعل ومعالجة هذه المطالب مع بيئة وبنيات الدول الإثيوبية التي تمثل هنا بيئة التعايش وبيئة النظام، لينتج منها في الأخير سياسات وقرارات النظم السياسية الإثيوبية، التي توضح مدي تفاعلها وتعاطيها مع مشكلة الأقليات والتعايش القومي، وهي بدورها تمثل مدخلات جديدة تؤكد بها حركية (ديناميكية) المشكلة الأقلية وتأثيرها على تحقيق التعايش القومي في إثيوبيا. كما قام الباحث باستخدام منهج(**دراسة الحالة**) نسبة لاختياره إثيوبيا كحالة تطبيقية.

وبجانب منهج تحليل النظم ومنهج دراسة الحالة استفاد الباحث من كل المنهج الوثائقي التاريخي والمنهج البنائي – الوظيفي (البنيوي) والمنهج النسقي. لصاحبه ألموند، ومنهج أو اقتراب الجماعةGroup Theory الذي تمثل فيه الجماعة وحدة التلحيل السياسي، بجانب اقتراب علاقة الدولة بالمجتمع الذي قدمه جون ميجدال.

والجدير بالإشارة أن جميع هذه المناهج عند النظر إليها في مجال استخداماتها تبدو أنها جزئية من منهج (تحليل النظم) وهذا مايجعلها ذات جدوي وفائدة في تحليل ظواهر الدراسة.

وبمراعاة طبيعة مشكلة البحث واعتمادا على منهج الدراسة تمّ تقسيم الدراسة إلى مقدمة وستة فصول متّل فصلها السادس والأخير خاتمة البحث، كما يلي :

- الفصل الأول: الإطار النظري.
- الفصل الثاني: بنيات وبيئات الدولة الإثيوبية المؤثرة في التعايش القومي.
- الفصل الثالث: الخارطة العرقية (الإثنية) والدينية للأقليات والأغلبية في إثيوبيا.
- الفصل الرابع: محركات الصراع في إثيوبيا ودورها في التعايش القومي الإثيوبي.
- الفصل الخامس: تفاعلات الأقليات العرقية (الإثنية) والدينية في السياسة الإثيوبية.
- الفصل السادس: مستقبل متجهات الأدوار الدينية والعرقية للأقليات في التعايش القومي للدولة الإثيوبية.

فرضت طبيعة موضوع الدراسة (الأقليات والتعايش في إثيوبيا) تنوع وتعدد الطرق والأدوات والأساليب والوسائل المستخدمة في جمع معلومات ومادة البحث حيث اعتمدت على :

أولاً: المشاهدة والملاحظة.

ثانياً: المقابلات الشفاهية الرسمية وغير الرسمية.

ثالثاً: الزيارة الميدانية.

وقد أفاد الباحث من هذه الطرق والأساليب والأدوات على النحو التالي:

1- اعتمد الباحث في البداية على المصادر والمراجع العربية والإنجليزية الخاصة بإثيوبيا والقرن الإفريقي في مكتبات الجامعات والمراكز والمعاهد المتخصصة في الدراسات الإفريقية.

2- كما اعتمد على المصادر والمراجع الخاصة بإثيوبيا والقرن الإفريقي في المكتبة الخاصة باستاذي المشرف على هذه الدراسة بروفيسور حسن مكي.

3- قام الباحث بجمع كثير من مادة البحث والاطلاع حول الموضوع في مكتبة معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، أثناء زيارة وإقامة الباحث بمصر أكثر من مرة، بجانب اللقاءات والمناقشات الشفاهية مع المختصين في البحوث والدراسات الإثيوبية من المصريين والأجانب.

4- اعتمد الباحث بصورة أساسية في جمع مادة الدراسة على العمل والمسح الميداني بالزيارة والإقامة في دولة الدراسة (إثيوبيا) في الفترة 2005/8/15م – 2006/2/15م

وقد زار فيها الباحث :

1- حوالي 6 أقاليم هي الأمهرة والتجراي والأورومو وهرر وأقليم الجنوب الصومالي من جملة 9 أقاليم حسب التقسيم الإداري الجديد.

2- زيارة حوالي 25 مدينة مابين عواصم الأقاليم ومدن تاريخية وتجارية أشهرها أكسوم وهرر، لاليبيلا، أديس أبابا، دريداوا، جما، دسي، قندار، بحر دار، أواسا، عدوة صودو، بوتاجرا، شاشهني، ورابي، هوسانا، دورامي،وغيرها.

وقد استخدم الباحث خلال تجواله ومسحه الميداني في هذه الأقاليم والمدن عددا من الطرق لجمع المعلومات الاساسية المهمة تمثلت في :

1- الزيارة والتردد المستمر على جامعة أديس أبابا خاصة مكتبة معهد الدراسات الإثيوبية، ومكتبة كنيدي (هدية الرئيس الأمريكي السابق لجامعة أديس أبابا) ومكتبة OSRIA إضافة لمكتبات بعض الجامعات الإقليمية مثل جامعة جما وقد استفدت منها كثيراً وجامعة مكلي وغيرها، كما استفدت من المكتبات الخاصة الموجودة بالمدن الإثيوبية خاصة مكتبات أديس أبابا.

2- الملاحظة والمشاهدة لكافة ظواهر الدراسة خاصة الدينية والعرقية.

3- المقابلات والمناقشات الشفاهية مع الإثيوبيين، مع توفيق الباحث باختيار عينات من كل أفراد القوميات أثناء التجوال في مدن وأقاليم إثيوبيا المختلفة.

وبرغم التوفيق الذي لازم إنجاز هذه الدراسة وجمع معلوماتها، إلا أنه قد واجهت الباحث عدد من الصعوبات والمشكلات في مقدمتها صعوبة الحصول على الوثائق والتقارير المتعلقة بالسياسات العرقية والدينية، وتلك المتعلقة بالتعايش والاندماج أثناء احتكاك الباحث بعناصر القوميات والشعوب والأجناس الإثيوبية المختلفة في المدن والأقاليم.

صعوبة ومشقة التجوال والسفر في داخل إثيوبيا نسبة للطبيعة التضاريسية الوعرة، مع عدم جودة الطرق ووسائل النقل والمواصلات، بجانب ظروف الطقس كالأمطار الغزيرة والبرودة التي تؤثر على حركة الباحث والظروف الصحية.

مشكلة اللغة الأمهرية التي صعبت عملية التواصل لأغراض النقاش والتفسيرات والتوضيحات مع أفراد القوميات المختلفة، خاصة مع العامة، علماً بأن إثيوبيا دولة ترتفع فيها نسبة الأمية، وبالتالي قلة التحدث باللغة الإنجليزية أو العربية إلا مع الصفوة المتعلمة في الجامعات، وهو ما اعتمد عليه الباحث حيث مثلث جامعة أديس أبابا أهم محطات الباحث خاصة وأنها تضم أساتذة وطلاباً من كل القوميات لإدارة كل الحوارات والمناقشات إضافة إلى محاولات تعليم اللغة الأمهرية لأغراض التواصل والتداخل ، خاصة في المدن الأخرى غير أديس أبابا.

صعوبة وخطورة الظروف السياسية التي كانت تعيشها إثيوبيا أثناء فترة أقامة الباحث، والتي صادفت إفرازات وردود أفعال الإنتخابات الإثيوبية الثالثة 2005م، حيث حرمت الباحث من استخدلم وتوزيع أي استبانة، والتي تعتبر مهمة في هذا النوع من الدراسات، ونسبة لحساسية مسألة (العرق) و(الدين) خاصة للأجنبي – كحالة الباحث – إضافة إلى أن التوترات والتظاهرات السياسية التي صاحبت الانتخابات، حرمت الباحث في كثير من الأحيان الحركة إضافة إلى مشاعر الخوف والحذر والقلق، كما أن هذه الأوضاع السياسية عرضت الباحث للمراقبة والمساءلة من جهة السلطات الأمنية الإثيوبية ، خاصة عند ذهاب الباحث لإقليم التجراي المتاخم لمناطق النزاع الحدودي بين إثيوبيا وإريتريا.

الفصـــل الأول
الإطار النظري

الإطار النظري

الإطار النظري هو مجموعة المصطلحات والمفاهيم والنظريات والدراسات المرتبطة بصورة أساسية ورئيسية بموضوع الدراسة (**الاقليات الدينية والعرقية ودورها في التعايش القومي في إثيوبيا**) وعلى ذلك نجد أن العناصر السابقة المكونة للإطار النظري تمثل وجهة نظر أو مستوي أو نسق للتصورات يقوم الباحث بتبنيها والاعتماد عليها في تنظيم إدراكاته وتفسيراته وتجاربه **(تجربة العمل الميداني الخاصة بموضوع البحث في إثيوبيا)**، وتأسيسا على ذلك يعتبر الإطار النظري مجموعة مداخل منهجية يستخدمها الباحث بهدف تكوين رؤيته المنهجية **(نظريته)** والتي تمكنه من وضع تفسيرات وقراءات خاصة ومحددة للظواهر المرتبطة بقضية الأقليات والتعايش القومي في إثيوبيا، وعن طريق الوقوف على المشكلات تطبيقياً بحيث تكون كل المفاهيم والمصطلحات والنظريات متصلة بعرض وتحليل الموضوعات ذات البعد العملي أو التطبيقي وهي مسألة تساعد على إنجاح محاولة الكشف عن تلك المشكلات، خاصة تلك التي لم يتم تناولها على نحو ملائم عن طريق المناهج والتفسيرات المثالية والفلسفية والنظرية وليست التطبيقية.

واستنادا على ذلك يظهر أن الإطار النظري يمكن الباحث من تحقيق الآتي :

1- الإطار النظري يوفر فروضا للبحث من خلال عملية القياس، كما أنه من خلال عملية الاستقراء تستطيع أن توجه مادة البحث إلى تعميمات وتخصصات من شأنها أن تضيف إلى موضوع الدراسة وتجوده.

2- الإطار النظري يتيح تراكم مادة علمية (**تطبيقية**) جديدة وتطبيق التحليل المنطقي على مشكلات وقضايا البحث.

3- الإطار النظري يساعد على تفادي أحكام القيمة والمثالية ومحاولة التحليل والوصف الموضوعي المضبوط.

واستنادا على كل ما سبق جرى تناول الإطار النظري تحت ثلاثة موضوعات هي :

أولاً : المصطلحات والمفاهيم.

ثانياً: النظريات.

ثالثاً: الدراسات السابقة.

أولاً الإطار الإصطلاحي والمفاهيمي

يتم تناول المصطلحات والمفاهيم التي تبدو أساسية ورئيسية لعرض وتحليل مشكلة البحث، بل يعتبر ظهورها في الصياغة والتعليق عند التحليل مسألة مهمة، وتعتبر ذات

ارتباط وثيق بالكلمات المكونة لعنوان موضوع البحث.

1- التعدديةPluralism [1]

1- يشير هذا المصطلح إلى وجهة النظر التي تذهب إلى أن الأنساق السياسية والثقافية والاجتماعية قد تتكون من أجزاء أو جماعات مستقلة ذاتياً بعضها عن بعض ولكن بينها تسانداً أو اعتماداً متبادلاً.

2- والتعددية في الفلسفة مذهب فكري يتعارض مع الواحدية لأنه يأخذ في اعتباره أكثر من مبدأ واحد للوجود والتعددية السياسية مصطلح يطلق على المذاهب السياسية التي تؤكد أن جماعات معينة (**مثل العائلة والنقابة والحكومة المحلية**) تتبني قيماً اجتماعية مهمة مستقلة عن السلطة التي تمنحها لهم الدولة ويؤكد أصحاب هذا الاتجاه أن جذوره السياسية تمتد إلى الشخصية والبناء الاجتماعي والقيم التي تتبناها المنظمات الطوعية العديدة في المجتمع، كما يركّز هذا الاتجاه أيضاً على العلاقة بين الجغرافيا والسياسة والتنظيم الاجتماعي والسياسة العامة.

2- مجتمع تعددي :Plural Society[2]

1- هناك إحساس عام بأن كل مجتمع يتسم بأنه تعددي بمعني أنه يتضمن عناصر متباينة ومصالح مختلفة وأعضاء ذوي اتجاهات وميول متنوعة، ولكن يبدو أن الاستخدام الشائع لمصطلح المجتمع التعددي، هو الذي طوره فيرنيفالFurnivall لكي يساعده في دراسة المجتمع الذي يعرف الآن باسم أندونيسيا، والمجتمع التعددي عنده هو الذي يتضمن عنصرين أو نظامين اجتماعين مختلفين أو أكثر، يعيشان جنباً إلى جنب، دون الاندماج في وحدة سياسية واحدة.

2- ويبدو من المصطلح أن المجتمع التعددي لايتضمن إرادة عامة واحدة إلا إذا كانت هناك ضغوط أو ظروف استثنائية يمر بها، ويشبه المجتمع التعددي فيما يتعلق بالناحية السياسية(**الاتجاه الفيدرالي**) بين عدة مقاطعات، ويري فيرنيفالFurnivall أن المجتمع التعددي يشيد تنظيماً من أجل الإنتاج أكثر من الحياة الاجتماعية، وهو مجتمع غير مستقر ويتضمن عدة (**قوميات**) إذ يتعذر على الأعضاء أن يعيشوا حياة اجتماعية متجانسة.

3- الصراعconflict [3]

نزاع مباشر ومقصود بين أفراد أو جماعات من أجل هدف واحد، وتعتبر هزيمة الخصم شرطاً ضرورياً للتوصل إلى الهدف، ويظهر في عملية الصراع الأشخاص بشكل واضح من ظهور الهدف المباشر (وهو في ذلك يختلف عن التنافس)ونظراً لتطور المشاعر العدائية القوية، فإن تحقيق الهدف في بعض الأوقات قد يعتبر شيئاً ثانوياً بجانب هزيمة الطرف الآخر.

ويمكن تعريف الصراع بأنه كفاح حول القيم والسعي من أجل المكانة والقوة والموارد النادرة، حيث يهدف الأضداد إلى تحييد أعدائهم أو القضاء عليهم، ويكشف تحليل التراث عن أن مفهوم الصراع قد عرف بصورة مختلفة، حيث تذهب إحدى المدارس التي تنتمي فكريا إلى زيمل Simmel والتي انتقلت بعد ذلك إلى الولايات المتحدة على يد بارك وزملائه، إلى أن الصراع هو أحد الأشكال الرئيسية للتفاعل، لأنه يستهدف تحقيق الوحدة بين الجماعات حتي وإن تم ذلك عن طريق القضاء على أحد أطراف الصراع، ولقد حاول أصحاب هذا الاتجاه التمييز بين المنافسة والصراع، على أساس أن الأخير يتميز بأنه شعوري ومباشر لكنهما يمثلان شكلين من أشكال الكفاح. كذلك حاول بعض الدارسين التمييز بين الصراع والمنافسة في ضوء الوسائل التي تلجأ إليها الجماعات العدائية في تحقيق أهدافها، فقد عرّف ماكيفر R.M. Macivar الصراع بأنه نشاط كلي يتنازع فيه الأفراد مع بعضهم من أجل هدف معين، ثم حاول أن يميز بين الصراع المباشر والصراع غير المباشر.

4- صراع إجتماعي: (4)

منذ اوجيست كونت وحتي الآن يهتم علماء الاجتماع بمحاولة توضح النظم التي تعد ضرورية لتحقيق التكامل والانسجام الاجتماعي، ولقد ظهرت في هذا الصدد نظريتان تنهض كل منهما على أساس تصور مختلف، فقد وضعت نظرية هوبز حالة أولية اجتماعية للحرب التي يقاتل فيها الإنسان أخاه الإنسان وتدعمت هذه النظرية نتيجة آراء داروين حول الصراع من أجل البقاء كما ذهبت الماركسية إلى أن هناك صراعات سياسية حول المصالح في المجتمع ينشأ من العلاقات المختلفة والمتمايزة للأفراد بوسائل الإنتاج الأمر الذي يترتب عليه صراع طبقي.

وقد استمر هذا الخلاف حول دور الصراع في الأنساق الاجتماعية في علم الاجتماع المعاصر، سواء في علم اجتماع الوحدات الصغري، الذي يدرس الأدوار والعلاقات الاجتماعية، أو علم اجتماع الوحدات الكبري، الذي يدرس الأنساق الاجتماعية الثقافية.

وهناك أنواع عديدة ومختلفة الصراع، يكون محدوداً ومنتظماً، فعندما يتنافس شخصان بطريقة سلمية من أجل السيطرة على الموارد المحدودة، فإن الأمر يوصف هنا بأنه منافسة لا صراع، ويكون مساومة عندما يضع فردان لهما مصالح متصارعة شروطا للتبادل، فإذا تم ذلك مع المنافسة الحرة في نفس الوقت، فإن الإشارة هنا تكون إلى حالة السوق، ولكن هذه الحالة تتدهور إذا كانت هناك قيود على المنافسة. أو عندما يضطر طرفا المساومة إلى الامتثال أو الإذعان لمصالحهما الخاصة، وحينئذ تؤدي حالة السوق إلى صراع ناتج عن

اختلال ميزان القوة.

ويميل بعض علماء الإجتماع الذين يهتمون بدراسة النظم في المجتمعات الصناعية إلى تأكيد تكامل النظم الاجتماعية وإلي وضع نسق من التدعيم المتبادل بين هذه النظم والاعتراف بإمكانية قيام بعضها من خلال عمليات الصراع المنتظمة للسوق. وفي الطرف المقابل لهذا الاتجاه تؤكد نظرية الصراع أن هناك صراعاً بين النظم وداخل النظام الواحد، وأن عمليات الصراع السلمي والمنتظم للسوق يمكن أن تؤدي إلى صراع غير سلمي.

5-سلالة Race [5]

1- السلالة هي فرع من النوع الإنساني، يشعر أعضاؤها باشتراكهم في مجموعة من الصفات الوراثية، أو هي جماعة من البشر يشتركون معاً في بعض الصفات الجسمية الوراثية وغالباً ما يقطنون منطقة جغرافية واحدة، وهناك تعريفات مختلفة لمصطلح السلالة في الأنثروبولوجيا، فيقول هوتون مثلا " السلالة هي قسم كبير من النوع الإنساني وعلى الرغم من الاختلافات التي قد تكون قائمة بين أعضائه إلا أنهم يشتركون في بعض السمات المورفولوجية والجسمية التي ترجع إلى انحدارهم من أصول قرابية مشتركة".

2- فالسلالة هي جماعة من البشر لهم مجموعة صفات جسمية وراثية، بحيث يمكن الاعتماد عليها في التمييز بينهم كجماعة وبين الجماعات البشرية الأخرى، وهكذا يشمل موضوع السلالات ضرورة تحديد الأسس والمقاييس التي يرتكز عليها تصنيف البشر وتقسيمهم إلى أنواع فرعية.

3- ويشير المصطلح من الناحية البيولوجية إلى مشاركة السكان في بعض الموروثات التي تؤدي إلى توزيع متميز للخصائص الفيزيقية التي تتحدد بطريقة وراثية، وبين القدرات العقلية أو الخصائص الثقافية لأعضاء أو أفراد سلالة بعينها.

ومن وجهة النظر السوسيولوجية قد تؤدي هذه الاختلافات السطحية في المظهر الفيزيقي. وتبحث ظروف معينة، إلى نوع من الشعور أو الوعي بالسلالة وإلي الاعتقاد الذي لا أساس له بالسمو والدنو السلالي والعنصري، وقد تنسب الاختلافات المكتسبة والمتعلمة في السلوك بطريقة خاطئة إلى اختلافات الأصل السلالي والعنصري، ولذلك يبدو من الأفضل لأغراض التحليل السيوسيولوجي اسخدام مصطلح **(جماعة إثنية)** أو **(جماعة شعوبية)** بدلاً من مصطلح **(السلالة)** وذلك على الرغم من أنه من الواضح أن الاختلافات السلالية قد أصبحت ترتبط وبطريقة رمزية باختلافات في الثقافة والمكانة الاجتماعية، ولقد عولجت هذه النقطة بمزيد في كتاب أشلي مونتاجيو.

ويشير المصطلح أحيانا إلى تصنيف يقسم النوع البشري إلى أقسام متعددة وأقسام فرعية

(أو سلالات فرعية)، أما المعايير التي تسمي على أساسها السلالات المختلفة، فهي قائمة على مجموعة خصائص فيزيقية كالحجم، وشكل الرأس والعيون والآذان والشفتين والأنف، وجدير بالذكر أن هذه الخصائص المستخدمة لتصنيف السلالات أو الأجناس محددة على أساس إحصائي، أي أن هناك نسبة مئوية من تلك الخصائص توجه في كل قسم من الأقسام، أما الاهتمام بالفروق السلالية فهو نابع من العزلة الجغرافية، والقومية والاجتماعية والثقافية النسبية، ومن الاختلافات بين شعوب العالم، هذا ويرتبط الاعتراف بالفروق السلالية الموجودة في أي جزء من العالم بالتاريخ الاجتماعي والثقافي للمجتمع.

وقد يشير إلى أي جماعة متميزة سواء كانت سلالية أو ثنائية أو قومية، ويقوم هذا الاستخدام على معتقدات أولية بأن الفروق الاجتماعية والثقافية تعتبر بيولوجية وموروثة في أساسها أكثر من كونها مكتسبة عن طريق التعلم.

السلالة وعلاقات جماعات الأقلية(6)

يتناول هذا الميدان دراسة الاحتكاك الاجتماعي، والصراع والتوافق بين الجماعات العنصرية القومية والدينية واللغوية، مع الاهتمام بصفة خاصة بالتعصب والتمييز العنصري من حيث الأسباب والنتائج.

والسلالة مصطلح مأخوذ من علم الحياة والأنثروبولوجيا الفيزيقية، وهو يشير إلى جماعة بشرية متفرعة من النوع الإنساني، والاستخدام السوسيولوجي للمصطلح يرتبط بهذا المفهوم البيولوجي، وحينما يتحدث علماء الاجتماع عن العلاقات السلالية، يأخذون في اعتبارهم مجموعة ظواهر أخرى كاللغة والقومية والجماعات الدينية والجماعات السلالية المختلطة، وقد شاع استخدام مصطلح علاقات جماعات الأقلية بين علماء الاجتماع، خلال العقود الأخيرة،ويرجع أصله إلى مايعرف بالأقليات القومية في أوروبا، التي تتميز بالصغر النسبي، وتضم عددا من الناس، ويعيشون في منطقة متقاربة في وطن غير وطنهم، وجماعات الأقلية هي جماعات عنصرية أو لغوية أو دينية تواجه ظروفاً مشتركة، ومواقف موحدة، ويعاملون معاملة تعصبية من جانب الأفراد الآخرين، ومنذ عام 1945 أخذ بعض علماء الاجتماع يهجرون مصطلح علاقات جماعات الأقلية ويستبدلونه بمصطلح آخر هو العلاقات بين الجماعات.

وهناك جانبان لنشاط العلماء، واهتمامهم في هذا الميدان، الجانب الأول يركز على مختلف أنماط العلاقات التي تتطور حينما يحدث احتكاك أو اتصال بين أناس ينتمون إلى خلفية ثقافية وعنصرية معينة، وينصب الاهتمام هذا على التنظيم الاجتماعي والمنتجات الثقافية، وعمليات المنافسة والصراع والتوافق والتمثيل.

ومع أن معظم الدارسين الذين يتبنون هذا الاتجاه يقدمون في الغالب دراسات وصفية، إلا أن التحليلين منهم يهتمون بالتاريخ الطبيعي، وخير مثال على ذلك أعمال بارك، ويتبني الجانب الثاني مدخل المشكلات الإجتماعية، لأن يركز على السلوك العنصري والتعصب، ونتائج ذلك بالنسبة لجماعات الأقلية، ويقول روز إن الجماعة تعتبر جماعة أقلية إذا كانت موضع تفرقة عنصرية ومركزاً لتعصب الجماعات الأخرى في المجتمع.

القومية: Nationalism

ذهبت أغلب – إن لم يكن كل – البحوث والدراسات في كافة البيانات وبخاصة الغربية والعربية إلى تأكيد حقيقة عدم التوصل إلى تعريف شامل ودقيق لمفهوم ومصطلح القومية **Nationalism**[7] ويبدو واضحا أن اختلاف تعريفات المصطلح أو المفهوم **(**قومية **)** قد تاثر بمصدر الكلمة التي اخذت منها، حيث توافرت إشارات أغلب المصادر بدرجة تؤكد الاتفاق بان كلمة قومية Nationalism مأخوذة من الكلمة اللاتينية Nascor التي تعني بكل بساطة (أنا مولود) [8]

هنا ربما يهر بوضوح تمحور التعريفات المختلفة لمدلول القومية حول طبيعة الميلاد البايولوجي للفرد والمرتبط بعبقرية زمان ومكان محددين ومعينين، وتأسيسا على ذلك جاءت أغلب العقائد أو الصفات الواجب توافرها لمنح وإعطاء صفة ومدلول (**القومية**) مقرونة بالانتماءات السلالية أو العرقية كوحدة الأصل العرقي لهذه الشعوب التي تمثل قومية اللغة والعادات والتقاليد والثقافة والتاريخ المشترك، علما بأن هناك بعض الصفات والعقائد تعتبر أساسية لاكتمال معني ومفهوم **(القومية)** ولكنها غير ذات ارتباط إحيائي سلالي سوف يتم التعرض لها لاحقاً في نفس هذه المساحة.

ولعل ارتباط مفهوم القومية بهذه العقائد والصفات التي تعتبر حضارية الجذور في التاريخ الإنساني تجعل من الضروري السؤال عن التطور التاريخي لنشأة وظهور المصطلح ؟ وهنا تشير الدراسات خاصة الاجتماعية والسياسية المعنية بدراسة مصطلح القومية، وفي اتفاق تام، إلى ظهور وشيوع الولاء للعائلة والقبيلة والعشيرة وغيرها من مصطلحات التجمعات البشرية منذ المجتمعات البدائية، وقد تطور هذا الولاء مع تطور النظم الاجتماعية والسياسية في التعبير عن معناه، إلى ولاءات وانتماءات قومية عند بروز أول اشكال لتنظيم الشعوب في مدن وإمبراطوريات ودولة كما هو واضح عند الرومان واليونان والفرس والعرب بعد ظهور الإسلام ممثلا في الامبراطوريات الرومانية واليونانية والفارسية، والدولة الإسلامية.

والجدير بالتوضيح أن هذه الانتماءات والولاءات القبلية والعشائرية والأممية لم تأخذ اسم القومية خاصة في الأوساط الغربية إلا في وقت متأخر من القرن الثامن عشر، وقد أكد ذلك

شيفر ذاكرا: أن الشعور الوطني الذي معناه الإخلاص للأمة وتكريس النفس لها لم ينتشر انتشارا كبيرا ويصبح حركة شعبية في أوروبا الغربية إلا حوالي نهاية القرن الثامن عشر في عهد الثورة الفرنسية، ولايمكن استعمال الاصطلاح (**قومية**) لأول مرة وبشكل دقيق إلا عند الإشارة لهذه الفترة[9]

وربما كان لبعض الظروف التاريخية الزمانية والمكانية مثل الحروب الأوروبية وموجة الاستعمار الذي ساد إفريقيا وحركات التحرر الوطني التي صاحبتها وفترة مخاض وميلاد الدولة القومية أو الدولة القطرية، وغيرها في الظروف دورها الفعال والمؤثر في بروز المصطلح القومية بصورة أكثر وضوحا وتداولا في البدايات الأولى للقرن العشرين وفي ذلك ذهب شيفر إلى أنه: لم تصبح هذه الوطنية شعورا حادا وفعالا في الإخلاص للجماعة القومية والدولة القومية بالنسبة لمعظم الناس، لا بالنسبة لهم جميعا، وبشكل يمكن تسميتها بحق (**قومية**) بالمعني الكامل الحديث للكلمة الا خلال النصف الأول من القرن العشرين [10]

ولعل مايمكن استنتاجه هو أن (**القومية**) بمفهومها الحديث الذي ظهرت به في أوائل القرن العشرين، ومازال هو آخذ في الاتساع والتغيير والتجديد لم يكن موجودا تسميته ومفهوما في حذو المجتمعات القديمة ويحذر شيفر الباحثين ويؤكد خطأ القول بأن العاطفة ويقصد العاطفة القومية -بأنها موجودة دائما بشكل يمكن تتبعه بصورة زمنية متسلسلة من جذور نبتت في المجتمعات البدائية والتاريخية الأولي[11]

وعلى ذلك فهو يري ان هنالك كثيراً من المفاهيم والمدلولات مثل الولاء والوطنية والوعي القومي أضف إليها القبلية والعشائرية قد سبقت مفهوم القومية في حذر هذه المجتمعات وهي التي تطورت لتدخل كعناصر قوية مع غيرها من العناصر الاخري تشكل ما يسمي الآن القومية، فهي مفاهيم جزئية من القومية ولكنها ليست القومية نفسها والتي برزت في القرن العشرين، ومع كل ذلك يستدرك شيفر ويقول: وإذا كان بعض الباحثين قد توهم رؤية القومية قبل ظهورها بأمد طويل فإن ذلك يعود إلى ان هذه الكلمة قد استعملت استعمالا كثيرا بشكل ضيق جدا [12]

واستنادا على ذلك يبدو أن(**القومية**) هي قمة التطور الناتج والمستخلص من مفاهيم ومدلولات تراكمت وامتزجت عبر فترات التاريخ المختلفة جعلت القومية تساوي محصلة مجموع الولاءات السلالية القبلية والعشائرية والانتماءات الطائفية والعقائدية والمذهبية، الاشتراكات التاريخية والمكانية وغيرها من بقية العناصر التي تشكل مفهوم القومية. ويصبح من الضروري إيراد بعض التعريفات التي توضح ماذهب إليه من اختلاف الباحثين حول مفهوم القومية.

وفي الفكر العربي ونخص هنا الإسلامي فقد عرفها محمد قطب باعتبارهـا مـذهباً فكريـاً معاصراً، بأنها تعني أن أبناء الأصل الواحد واللغة الواحدة ينبغي أن يكون ولاؤهم واحـداً، وإن تعددت أرضهم وتفرقت أوطانهم، وإن كان معناها أيضاً السعي في النهاية إلى توحيـد الوطن بحيث تجتمع القومية الواحدة في وطن شامل فيكون الولاء للقومية مصحوبا بـالولاء للأرض، ولكن الولاء للقومية يظل هو الأصل ولو لم تتحقق وحدة الأرض[13].

وقد جاء تعريفها في الموسوعة السياسية مركزا على الدلالة السياسية للمفهوم مشيرة إلـى ارتباط مفهوم القومية بمفهـوم الأمة، من حيث الانتماء إلى امة محددة، فالقومية والامة في تعريف الموسوعة متداخلان ومتساويان في المعني[14].

وقد عرّفها صاحب القاموس السياسي بأنها يقصد بها في الاصطلاح السياسي بأنهـا جملـة القوامل المعنوية التي تربط جماعة إنسانية وتضعها في أطار وحدة تعرف بالوحدة القوميـة، وتعرف هذه الجماعة باسم الأمة، فمن ثم كانت العلاقة بين القومية والأمـة وبـين الأمـة والدولة، التي هي تنظيم سياسي يمثل شعباً ذا وحدة قومية يعيش في إقليم معين، وقد حـدد العوامل المعنوية بانها هي وحدة الجنس ووحدة اللغة ووحدة المعتقدات والتقاليـد والعـرف السائد بينهما والتاريخ والحاضر والمستقبل المشترك [15].

أما شيفر فقد أورد تعريفا للقومية يتضمن عدة تعريفات لعدد من المعاني، فالقومية عنده تعني :حب الأرض المشتركة أو العنصر المشترك أو اللغة المشتركة أو الثقافـة المـشتركة. أو رغبة في الاستقلال السياسي للأمة وسلامتها وهيبتها أو إخلاص غامض لكـائن إجمـاعي مبهم يعلو على الطبيعة يعرف أحياناً بالأمة **Nation** والشعب **Volk** هو أكثر من مجموع أجزائه كلها. أو عقيدة خلاصتها أن الفرد لايعيش إلا من أجل الأمة مع مايتبع ذلك مـن أن الأمة غاية في نفسها أو أن يعتقد القومي، بأن أمته يحب أن تسيطر على الأمـم الأخـرى سيطرة كاملة أو أن تكون لها بينها الكلمة العليا على الأقل، بل وإن لأمته أن تتخذ الخطوات الحاسمة الكفيلة بتحقيق ذلك[16].

وبالنظر لمجمل التعريفات السابقة، وغيرها من تلك التي لم يتطرق لها الباحث ربما جـرت الملاحظة الواضحة بوجود التفاوتات والتبيانات الواضحة في مدلولاتها، حيث لـم يوفـق أحدهم بتضمين كل العناصر الواجب توافرها في مصطلح(**القومية**) وهذه مسألة ربما تكون متعلقة بظروف الباحثين والدارسين المتاثرة بمؤثرات الزمان والمكان والمنطلقات الفكريـة والايديولوجية، ومن جهة أخرى جاء التفاوت والتباين نتيجة لطبيعة مصطلح (**القوميـة**) نفسه الذي أصبح ذا طبيعة متحولة قابلة للتشكل على معاني ومدلولات تتماشي ومطلوبـات الزمان والمكان والاحداث لتواكب ثورة المصطلحات التي أصبح المصطلح فيهـا مـدلولاً

حضارياً وتأسيسا على ذلك فقد ذهب شيفر إلي حقيقة أن الخيال والواقع والصواب والخطأ تختلط مع بعضها اختلاطا شديداً في القومية الحديثة، ولذلك فإن الأسلوب الوحيد لإدراك فحوي القومية هو تحديد العقائد – بغض النظر عن صحتها أو عدم صحتها والظروف مهما أسيىء تفسيرها – المتوافرة فيها (17)

وعليه قد عدد شيفر عشرة من العقائد والظروف، في رأيه لايدعي أنها من الخطأ أو نهائية، لكن ربما تكون محاولة للإحاطة بأغلب – إن لم يكن كل – عناصر مدلول القومية والعقائد: والظروف هي (18) :

1-بقعة محددة تحديدا غامضا أحيانا من الأرض، تملكها أو تطمع بامتلاكها الأمة.

2-بعض الخصائص الثقافية المشتركة كاللغة أو لغات واسعة الانتشار بين المواطنين والتقاليد وآداب السلوك والأدب بما فيه من أقاصيص وأغانٍ شعبية وإذا كان الفرد يعتقد بأنه يشارك في هذه العناصر ويرغب في الاستمرار بالمشاركة فيها، فإنه يعتبر عادة عضوا في القومية.

3-عقيدة لها سيطرة روحية اجتماعية، كالمسيحية، أو سيطرة اقتصادية، كالرأسمالية أو الشيوعية حديثا.

4-حكومة مشتركة مستقلة أو ذات سيادة (ولايهم بعد هذا نوعها أو شكلها)أو رغبة في إقامة حكومة، وهنا يدخل المبدأ الذي يري أن كل قومية، ينبغي ان تكون منفردة ومستقلة.

5- الاعتقاد بتاريخ مشترك وأصل مشترك (يظن خطأ أحيانا أنه يقوم على العنصر في طبيعته).

6- حب للمواطنين الآخرين أو احترامهم (ليس من الضروري أن يكون ذلك باعتبارهم افرادا)

7- إخلاص للكيان مهما كان غامضا المسمي (الامة (والذي يشتمل على البقعة المشتركة والثقافة المشتركة والمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية المشتركة، والحكومة المشتركة، والمواطنين الآخرين، والذي هو (سواء أكان عضويا أم غير عضوي) أكثر وأكبر من مجموع العناصر التي مر ذكرها.

8- إعجاب مشترك بإنجازات هذه الأمة (وهي في الغالب إنجازات عسكرية أكثر منها ثقافية) واسف عام مشترك للكوارث التي نزلت بها (خصوصا هزائمها العسكرية).

9-عدم اكتراث بالجماعات الأخرى المشابهة أو اضمار العداء لها (ليس من الضروري لها كلها) خصوصا إذا كانت تقف ضد الكيان القومي المستقبل أو تمنعه.

10-أمل بمستقبل مشرق مجيد للأمة (ربما من حيث التوسع الاقليمي) تتفاوض فيه على

الأمم الاخري بشكل من الأشكال (كقوة عالمية إذا كانت الأمة كبيرة فعلا).

الأمة Nation :

يعتبر مصطلح الأمة مثله مثل المصطلحات الشائكة والمعقدة لم يتم التوصل فيه إلى تعريف شامل ومحدد، وربما زاد من تعقيد المصطلح ارتباطه وتداخله مع مصطلح **(القومية)** ولعل مايزيد من عمق الاختلافات في تعريف **(الأمة)** هو التأرجحات الحاصلة بين محاولة الإلتزام بمدي ومضمار أصل الكتلة في اللاتينية أو العربية من جهة أخرى محاولة المواكبة لمستجدات ومطلوبات المصطلح العصرية فالإشارة قد وردت إلى أن اشتقاق الكلمة الأساسية Nation جاءت من الكلمة اللاتينية Natio التي لها أصل كلمة Natus نفسه، كما أن كلتيهما أخذتا من كلمة Nascor التي تعني بكل بساطة (أنا مولود) [19] تأسيسا عليه يبدو أنه قد نشأت المجتمعات الإنسانية وتكونت المؤسسات البشرية التي عكست نوعا من التماسك والتجانس أخذ أسم (**الأمة**) كان ذلك في وقت مبكر من التاريخ، وعلى أقل الفروض قبل أن تأخذ اسم (**قومية**)، غير أن الذي حدث هو الاختلاف في تفسير نشوء مايسمي بالأمة، والاختلاف في العناصر والعقائد التي تكون كيان كل (**أمة**) [20]. وقد كانت هذه أيضاً مدعاة لوجود تعريفات تحمل رؤي وافكاراً مختلفة لمصطلح **(الأمة)** كل حسب زمانه ومكانه وايديولوجيته.

وإظهارا لذلك نورد بعض التعريفات على سبيل المثال لا الحصر فقد عرّفتها الموسوعة السياسية بانها (**الشعب**) ذو الهوية السياسية الخاصة التي تجمع بين أفراده روابط موضوعية وشعورية وروحية متعددة تختلف من شعب لآخر مثل اللغة والعقيدة والمصلحة والتاريخ والحضارة [21].

مؤكدة وحدة وتساوي المعني للأمة والقومية. وذهب صاحب القاموس السياسي إلى أن الأمة باختصار هي تلك الجماعة الإنسانية التي تكهنت القومية [22]. وهو هنا يتفق مع آراء من ذهبوا إلى تساوي وترادف الأمة والقومية في المعني. ولما كان من الصعب حصر كل التعريفات التي تحوي وتوضح مفهوم الأمة، فقد قام شيفر بحصر ثمانية عناوين رئيسية، مثلت أهم المفاهيم التي دارت حولها اجتهادات الباحثين في محاولاتهم لتعريف وتحديد عناصر مفهوم الأمة خاصة ما أسماهم القوميين المتحمسين حتي يسهل عبرها مناقشة وبحث مفهوم الأمة وهي: [23].

1- مافوق الطبيعة:

الله خلق الأمة، الطبيعة خلقت الأمة، قوي غامضة خلقت الأمة

2- **الظروف الطبيعية المادية:**

إن الذي يحدد الأمة هو التربة والمناخ والحدود الطبيعية

3- **طبيعة الإنسان المادية والروحية:**

إن جذور القومية بدأت بالجنس، والقبيلة والدم والغريزة.

4-**المؤسسات والحاجات الإقتصادية:**

إن الامة نتاج للبورجوازية وحاجتها إلى الأسواق والمكانة

5-**الأمان والهيبة السياسية:**

نشات الأمة نتيجة للكفاح من أجل البقاء والرغبة في السلطة

6- **اللغة:**

إن اللغة توحد الأمة داخليا وتميزها وتفضلها عن غيرها من الأمم

7- **الحاجة الاجتماعية:**

تكونت الأمة نتيجة لحاجة الإنسان للحياة الاجتماعية.

8- **التاريخ:**

الأمة نتاج لتاريخها المشترك.

القبيلة والقبلية Tribe and Tribalism

حظي مصطلح ومفهوم القبيلة **(Tribe)** والمصطلحات المشتقة منه مثل القبلية Tribalismباهتمام بالغ خاصة لدي علماء وباحثي الانثروبلوجيا والاجتماع والسياسة، وكغيرها من المصطلحات فقد جاءت التعريفات حولها مختلفة ومتنوعة، ولعل ذلك راجع لاختلاف الباحثين حول العناصر المطلوب توافرها لاطلاق كلمة قبيلة، حيث أشارات التعريفات إلى أن بعضهم قد ركز على الجوانب الانثروبولوجية السلالية دون الاجتماعية والسياسية والثقافية، بينما ركز آخرون على الاجتماعية دون الجوانب الأخرى سابقة الذكر، وهكذا لم يحظ مفهوم القبيلة وكذلك القبيلة بتعريف جامع، خاصة في ظل محاولة الكثيرين لتحميل مصطلح (**القبيلة**) والقبيلة معاني ومضامين بدعوي المواكبة لما استجد واستحدث في تركيبة التجمعات البشرية.

وحتي نتبين طبيعة العناصر الأساسية التي تعطي القبيلة تعريفها الاصطلاحي،ومن جهة أخرى ندرك طبيعة التباين المفاهيمي للتعريفات وليس بقصد مستعمل في الأبحاث الأنثروبولوجية للدلالة على التنظيم الاجتماعي القائم على القبيلة، وفي الوقت نفسه، على الشكل الذي تبرز فيه الهوية الثقافية والسياسية للجماعة المشكلة للقبيلة، بالدرجة الأولى، وللجماعات التي حافظت على وحدة " قبلية " ما رغم التفكك والتحول اللذين أصابا تنظيمها

الاجتماعي القبلي من جراء الغزو الاستعماري وتشكل الدول الحديثة في المناطق المستعمرة سابقا [24].

وقد ورد تعريفها في الموسوعة العربية الميسرة بأنها مجموعة من الناس يتكلمــون لهجــة واحدة، ويسكنون إقليما واحدا مشتركا يعتبرونه ملكا خاصا بهم، وحتــى القبائــل الرحالــة تفترق بحدود جغرافية تتحول داخلها، ولاتسمح لغيرها من القبائل أن تغير عليهــا، أو أن نستغل أراضيها، إلا بإذن منها، وتؤلف القبيلة وحدة " شكلية متمايزة، بل إنها كثيرا ماتكون أكبر وحدة سياسية في المجتمع غالبا تخضع لسلطة أعلى منها، وقد تتحالف بعض القبائــل، ولكنه تحالف مؤقت في الغالب، يهدف إلى تحقيق أغراض محددة: كالــدفاع ضــد عــدو مشترك، وليس من الضروري أن يكون جميع أفراد القبيلة من أصل واحد، وإن روعي ذلك في العادة، والقبيلة في عرف علماء الأنثروبولوجيا لايمكن أن تكون جماعة اكسوجامية، لأن أفرادها يتزاوجون فيما بينهم أكثر مما يتزوجون من الخارج[25].

ربما ظهر من خلال محتوي التعريفات تركيزها الواضح على البعد الاجتماعي أي ماتؤديه القبيلة في وظيفة اجتماعية، غير أن المظهر الاجتماعي يأتي دائما متداخلا مع البعد السياسي والثقافي للقبيلة، ولعل ذلك راجع إلى طبيعة المحركات والروافع التي يعمل بهــا المــدرج الهرمي للتنظيم الاجتماعي القبلي من رأس القبيلة وهم أعيانها إلى قاعدة القبيلة وهم أتباعها بل إن القبيلة كتنظيم اجتماعي في المفهوم الحديث، لابد في المقام الأول أن تعبر عن الهوية السياسية والثقافية للعناصر المشكلة والمكونة للقبيلة، وتكون حتمية تعبير القبيلة عن الهوية السياسية والثقافية يستمر كهدف ودافع أساسي أولي حتي في حالة تلــك الجماعــات التــي حافظت على وحدة (**قبلية**) بأي شكل من الأشكال رغم التفكك والتحــول اللــذين أصــابا تنظيمها الاجتماعي القبلي جراء الغزو الاستعماري وتشكل الدول الحديثــة فــي المنــاطق المستعمرة أو الحروب الأهلية الناتجة من ثورة وخروج وتمرد بعض القبائل على نظمهــا السياسية لتحقيق مطالبها السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها [26].

واستنادا على اختلاف التعريفات التي حاولت توضيح مفهوم القبيلة والقبلية وعدم اتفاقها في إيراد كل العناصر المطلوبة في المفهوم، ربما يمكن الإشارة إلى بعض الكليات التــي قــد لاتعتبر شاملة ونهائية ولكنها تدخل كعناصر أساسية في مفهوم القبيلة والقبلية وهي:

التماسك والوحدة الاجتماعية:

ركزت أغلب إن لم يكن كل من التعريفات على الوظيفة أو البعد الاجتماعي للقبيلة أكثر من بقية العناصر الأخرى بل يلمس من خلال وصف وتحليل التعريفات المختلفة أن كل العناصر

التي تكون مفهوم القبيلة مثل الجنس واللغة وطبيعة النشاطات البشرية والاقتصادية والأرض هي تعمل على خدمة وإظهار العمق الاجتماعي للقبيلة.

الزعامة السياسية أو الوحدة السياسية:

تتبع القبيلة نظاما سياسيا هرميا أو ترابطيا يبدأ من قمة الهرم وهو رأس القبيلة وينزل إلـــى وحدات وإدارات متخصصة أقل منعة وثابتة له وتختلف مسميات ووظائف الهرم الـــسياسي من قبيلة لأخري في الاقليم الواحد والبلد الواحد ولكن تظـــل مـــسميات ووظـــائف الهـــرم السياسي من قبيلة لأخري في الاقليم الواحد والبلد الواحد ولكن تظل السمات القبلية والطابع القبلي باقية، وربما تمثل القبيلة أكبر وحدة سياسية في المجتمع خاصة المحلية منها، فهـــي لاتخضع لسلطة أعلى منها إلا سلطة الدولة في حالة تعدد القبائل والا مثلت القبليـــة الدولـــة نفسها.

الجنس / العرق: اللغة:

يفترض في أفراد القبيلة أن يتعلموا لغة واحدة يمكن أن تتضمن لهجات مختلفة عندما تنقـــسم هي بدورها إلى عشائر لكل عشيرة لهجتها الخاصة، أو يمكن للقبيلة أن تتكلم بلهجة واحدة وتعبر عن بها توحدها وتجانسها وفي ذات الوقت يمكن أن تتعدد لغات قومية تعبـــر عـــن مجموع هوية أكبر من القبيلة.

الشراكة الاقتصادية:

القبيلة هي نتاج اشتراك الغالبية من أفراد القبيلة أو كلهم في نمط انتاجي معيشي واحد كـــأن يكونوا رعاة مثلا أو زراعاً ومن ذلك جاءت تسميات (القبيلة البدوية) أو (القبلية النيلية) أو القبيلة الصحراوية فهي تدل على طبيعة القبيلة الجغرافية التضاريسية ونمط الإنتاج والمعيشة المرتبط بها الظرف الجغرافي الطبيعي.

الأرض:

أن يسكن أفراد القبيلة في إقليم واحد ومشترك، وحتي في حالة تلك القبائل الرعوية الترحالية لابد أن يكون لها حدود تتجول وتتحرك فيها.

العشيرة والعشائرية: Clan and Clanism

إن مصطلح عشيرة (Clan) من المصطلحات والمفاهيم الشائعة الاستعمال في الأوســـاط الأكاديمية والبحثية وكذا المجتمع العام وقد كثر استعمالها في الآونة الأخيرة نتيجة انفجـــار الصراعات ذات الطبيعة العرقية القبلية المرتبطة بالطبيعة العشائرية كما في حالة دراســـتنا التي تتناول بعض دول منطقة القرن الإفريقي التي تعتبر دول كلها نموذجاً للمجتمعات ذات التكوينات العشائرية.

وكغيرها من المصطلحات فقد حظيت بتعريفات متعددة ومتابينة، جاء تركيز كل واحد منها على احد الجوابن المهمة في العناصر المكونة للمفهوم العشائري فقد ورد تعريفها في الموسوعة العربية الميسرة بأنها " وحدة اجتماعية ينحدر جميع أعضائها من جد ينتسبون إليه في خط واحد هو خط الذكور في **(العشائر الأبوية)** أو خط الإناث في **(عشائر الأمومة)**، وتشتمل العشيرة على عدد من الوحدات العائلية، وتختلف عن العائلة في أن أفرادها يجتمعون في نسبهم عن طريق أحد الوالدين، والروابط العائلية في داخل العشيرة تتعدي الحدود البيلولوجية، فالواجبات والالتزامات المفروضة على أفراد العائلة تمتد إلى كل أفراد العشيرة، مهما بعدت درجة قرابتهم [27].. أما موسوعة السياسة عرفتها بانها (تنظيم اجتماعي أساسه رابطة النسب والدم) وهي جزء أو امتداد من القبيلة التي ترتبط بها من حيث العادات والتقاليد والتحكيم للفصل في الخصومات، وهي من الناحية الاجتماعية تشرف على الزواج وشئون الملكية والنشاط الاقتصادي والطقوس الدينية والقيم الأخلاقية والأمن والدفاع عن حقوق العشيرة، وتنظيم علاقاتها مع غيرها ومن الناحية السياسية تتبع رؤساء العشيرة والمواقف الجماعية وتشكل هذه الرابطة الوثيقة في المجتمعات القبلية عاملا مهما في التكوين السياسي في المناطق التي تسكنها العشائر وفي النظام السياسي ككل [28]. .

العشيرة والقبيلة: مواطن الاختلاف والتقارب:

ويظهر من التعريفات مدي قوة ارتباط مفهوم (**العشيرة**) بمفهوم (**القبيلة**) وهذه عملية تؤكد تضابق العناصر التي يتكون منها كل من المصطلحين، الأمر الذي يعني أن نفس العناصر التي تكون مفهوم القبيلة التي تكون العشيرة، ويبدو أن عملية الاختلافات ربما تنحصر في الوظائف التي تؤديها كل منهما وهذه مسألة مرتبطة بخصوصه التفاوت في منزلة علاقة العشيرة من القبيلة، حيث اتضح أنها علاقة الجزء من الكل فالعشيرة تمثل تنظيما اجتماعيا نابعا بينما القبيلة هي تنظيم اجتماعي مستقل [29] ويبدو أن الاختلاف اللغوي في معني الكلمتين (**العشيرة**) و (**القبيلة** يمثّل احدي الطرق التي توضح درجة التباين والمسافة بين المصطلحين بصورة تتعدي الظاهر اللغوي للمصطلحين وتعبر عن مضمون وروح العناصر التي تكونهما وهي الجنس أو الأصل أو السلالة واللغة والمكان (**الأرض**) زائدا السلوكيات التي تشمل الاجتماعية والسياسية والثقافية والتاريخية. فالقبيلة تشتق من التقابل والانتماء والتجاور في رقعة أرضية مشتركة متقاربة، أما لفظ العشيرة فإنه مشتق من المعاشرة أي الاختلاط الحميم والالتصاق والتماسك فعشيرة المرء هم أولئك الناس الذين يعيش وسطهم ومعهم ويشاركهم في السراء والضراء وفي الآمال والمصالح والأحزان والوجدان وهي النوع الذي ينتمي إليه والفصيلة التي يأوي إليها للحماية والأنس ويحيا معها حياتها الاجتماعية [30].

ثانياً: النظريات:

من المعروف أن علمي السياسة والاجتماع يتميز كل منهما بغزارة مادته وكثرة فروعه وتعدد اتجاهاته ومدارسه، الأمر الذي أدى إلى كثرة وتباين وتعدد نظرياته ومناهجه، واستناداً على ذلك فقد ظهر عند محاولة اختيار النظريات التي تناسب عرض وتحليل موضوع ومشكلة هذه الدراسة (الأقليات العرقية والدينية ودورها في التعايش القومي في إثيوبيا) فإنه قد واجهت الباحث العديد من الصعوبات والتعقيدات المفاهيمية والنظرية.

وعليه يمكن عرض بعض المداخل النظرية الأساسية، والنظريات المنضوية تحتها بشيء من الاختصار والإجمال – غير المخل – يفي بمطلوبات الدراسة وذلك على النحو التالي:

الاتجاهات والنظريات الصراعية :

وفيه يتم تناول دراسة النظريات التي تضم النزعة أو الطبيعة الصراعية للمجموعات أو الطبقات المكونة لمجتمع الدولة انطلاقا من المفهوم الواسع لمصطلح (**الصراع**).

نظرية القوة[31]**:**

استنادا على أن موضوع هذه الدراسة الذي يتناول قضية (التعددية الدينية والعرقية ودورها في التعايش الوطني كدراسة تحليلية مقارنة على دولتي السودان واثيوبيا) هو مرتبط منهجيا ونظريا بعلم الاجتماع السياسي لذلك فإن الجزئيات المكونة لمشكلة البحث وهي (**الدين**) (**العرق**) (**التعايش**) وعلاقتها كمكونات (**مجتمع**) (**بالسلطة**) أو (**الدولة**) تظل متمحورة ومتمركزة حول (**القوة**) فالمسألة تتم قراءاتها والنظر إليها من خلال المفهومين المعروفين في حالة تشير وتبرز الصراع بينهما حول الاستحواذ على مضمون علم الاجتماع السياسي، حيث يدعي الأول أن علم الاجتماع السياسي هو علم (**الدولة**) والثاني يدعي أنه علم (**القوة**) وبالرغم من تأكيد العالمين الفرنسيين G.Burew و M.Durerger وميلهما لمفهوم (**القوة**) إلا أن مفهوم (**الدولة**) مازال له مناصروه وحتي اليوم أمثال الألماني Jellinekl والفرنسي M.Murcel prelst كأكبر مناصرين له[32].

ويسود مفهوم علم الاجتماع السياسي كعلم (**القوة**) لدي غالبية الكتاب السياسيين والاجتماعيين فهو من وجهة نظرهم. . علم الحكم والسلطة في جميع المجتمعات الإنسانية وليس قاصرا على المجتمع القومي فقط [33] ويبدو أن الربط بين هذا العلم ونظرية أو مفهوم (**القوة**) يفيد في قراءة العلاقة بين الحاكم والمحكومين في إطارها ووضعها الإفريقي إذ في كل مجتمع دولة أو جماعة إنسانية في نسق اجتماعي منتظم في هوية

معلومة كالقبيلة العشيرة، القومية – الأمية وغيرها – كبيرة كانت أم صغيرة ثابتة كانت أم مؤقتة لابد أن تشكل فيها العلاقات بين إثنية هي من يأمر ومن يطيع ومــن يقــر ومــن يخضع لها، وهي عملـــية مستندة في كلياتها على منطق نظرية **(القوة)**.
وتشير الدراسات بأنه قد اعتمد كثير من المفكرين والمنظرين بأن علم الاجتماع الـــسياسي هو **(علم القوة)** ومنهم **(ماكس فيبر)** و **(ريموند آرون)** و **(جورج فيدل)** و **(جــورج بوردو)** و **(موريس دوفرجيه)** [34]
وكغيرها من النظريات فقد دار حولها كثير من اخـــتلاف الآراء والتـــي كانـــت بـــسبب الاختلاف حول تعريف القوة نفسها وقد أشارت بعض الدراسات أن مفهومها قد انحـــصر فقط في اتجاهين هما إتجاه **(فيبر)** وإتجاه **(بارسونز)** وأن كل التعريفات الأخرى جاءت كمعالجات إما بالإضافة إلى الحذف أو التفسير أي انها في النهاية تعتبر تعريفات مـــشتقة في الاتجاهين الاساسيين السابقين فقد عرف فيبر**(القوة)** بأنها هي احتمال أن يكون أحد الأفراد قادرا – في إطار علاقة اجتماعية – على تنفيذ إرادته الخاصة رغـــم المقاومـــة، وذلك بغض النظر عن الأساس الذي يقوم عليه هذا الاحتمال، أما **(بارسونز)** فهو ينظر إلى القوة على انها مصدر للنسق، فالقوة إذن هي القدرة المعممة لضمان القيام بالتزامـــات ملزمة بوساطة وحدات في نسق ذي تنظيم جماعي، وذلك عندما تصبح هـــذه الالتزامـــات مشروعة بارتباطها بالأهداف الجماعية، وحيث يتوقع في حالة التمرد استخدام الفرض عن طريق جزاءات سلبية يقتضيها الموقف، وذلك كائنة ماقد تكون الوسيلة الفعلية لهذا الفرض [35]

ويبدو الفرق واضحا بين الاتجاهين، فبينما يذهب فيبـــر إلـــى تعريـــف **(القـــوة)** بلغـــة **(الصراع)** والمواجهة أو المناقشة، فإن بارسونز يعرفها بلغـــة **(الاتفـــاق)** و**(الـــشرعية)** ويري سعد أن كلا الاتجاهين يعانيان من المشكلات الرئيسية للتعريف فبادخـــال عنـــصر الصراع إلى تعريفه، وبرؤية القوة بلغة محصلة الصفر Zero-sum يكون فيبر قد أغفل إمكانية وجود علاقات القوة التي تريح كل الأطرف الداخلة فيهما بالتبادل فضلا عن أنـــه برؤية القوة كقدرة يكون قد حول إحدى خصائص العلاقة النوعية إلى تسهيل معمم خـــالط الشكل بالمضمون، ومن ناحية أخرى فإن فهم **(بارسونز)** يعاني من الصعوبة المـــضادة، إذ بتعريف القوة بلغة الاتفاق والشرعية، فإن بارسونز يلغي المـــشكلات التـــي يحـــاول دارسو القوة حلها، فضلا عن الاعتماد على تشبيه القـــوة بالمـــال يتجاهـــــــل الـــسيولة المحدودة للقوة [36] وعليه فقد خلص سعد بأن القوة هي محصلة الأشكال المختلفة للقـــوي التي تعمل وتتفاعل داخل النسق الاجتماعي، على ما قد يكون فيها من تجاذب أو تـــضاد،

والتي ترسم في النهاية وتحدد الشكل والمسار اللذين يتخذهما النسق الاجتماعي السياسي، أي باختصار، القوة الفاعلة (**المؤثرة**) في المجتمع، ويذهب إلى أن الأشكال الأساسية للقوة هي القوة الدينية والقوة الاقتصادية والقوة العلمية والقوة العسكرية، تستحيل جميعا في النهاية إلى قوة اجتماعية سياسية فعالة، فالمعني العام للقوة هو سياسي وعلى هذا (**فالقوة الفعالة**) (**المؤثرة**) هي محصلة الأشكال المختلفة للقوة التي يمكن أن تسمي بالمفهوم المتداول (**القوة السياسية**) إذا كانت هذه الكلمة تعني إدارة شئون المجتمع – بأفراده وجماعاته وروابطه – في شتي مناصبها سواء كان ذلك في نطاق إقليمي أو دولي[37]

نظرية الصراع Conflict Theory: [38]

نظرية من نظريات المجتمع تنظر إلى الظواهر الاجتماعية في الماضي والحاضر والمستقبل على أنها نتيجة الصراع كما تنظر إلى العملية الاجتماعية أساسا في ضوء الميل العدواني للإنسان، لا على أساس تعاون الجماعات وينصب التأكيد على الصراع كظاهرة محورية، أو كحقيقة، أو على الأقل كشيء لا غني عنه في الحياة الاجتماعية، أكثر من كونه إنحرافاً هداماً أو غير مقبول وهناك نظريات عديدة في الصراع ذكرت على مر التاريخ، منها نظريات هيراقليطس، ويوليبياس وتوماس هوبز وديفيد هيوم وجورج هيجل وكارل ماركس والداروينيين الاجتماعيين وغيرهم وقد نظر رالف داهر بندورف إلى نمط الصراع باعتباره متوازنا مع تاكيد علم الاجتماع الحديث على نمط التوازن أو النمط البونوبي الذي يؤكد الثبات والانسجام والاتفاق في تحليل المجتمعات.

تبين نظرية الصراع في علم الاجتماع، أن الأفراد ومجموعاتها عادة ماتدخل خلية الصراعات بغرض توسيع دوائر مصالحها والتي تساهم بطريقة حتمية في التغيير الاجتماعي مثل تنمية التغييرات في السياسات والثورات، ويمكن تطبيق هذه النظرية لكشف الصراع بين الطبقات الاجتماعية المختلفة كصراع الطبقة البروليتارية ضد الطبقة البرجوازية، كما يمكن أيضاً تطبيقها على مستوي الايدلوجيات:الرأسمالية مقابل الاشتراكية كما تسعي هذه النظرية أيضاً إلى تفنيد وإضحاض المدرسة الوظيفية التي تصور وتعتبر المجتمعات والمنظمات ماهي إلا نتاج لجهود الأفراد مع بعضهم البعض مثلما تفعل أعضاء الجسم تماما.

هنالك فرضيات أسياسية وجوهرية تفيد (أن المجتمعات دائما ماتكون في صراعات مستمرة وهذا يوضح سر التغيير الاجتماعي) أو النظريات الحديثة القائل (إن العادات والصراعات دائما ما تتداخل مع بعضها البعض) النموذج الحديث لمفهوم الصراع يعين

المدرسة الوظيفية لتكون نظرية مقبولة – طالما أنها تؤمن بأن المؤسسات الاجتماعية ذات الدور السالب يمكن أن تساهم بطريقة أو أخرى في إبقاء كيانات المجتمعات نفسها.

يمكن تلخيص جوهر نظرية الصراع فيما يعرف بالبيئة الهرمية التقليدية التي تمكن النخب من إملاء وتنزيل كلمتها للجمهور وكل المؤسسات الرئيسة، والقوانين والأعراف في مجتمع ما تصمم بصورة تمكن وتعين تلك المجموعات القوية تقليديا أو يلاحظ أنها في طريقها لامتلاك القوة في المجتمع المعني كما تشمل هذا المفهوم بشكل أوسع القواعد السلوكية والأدبية للمجتمع المبني وكل شيء يفترض التحكم على النخب يعتبر عملا منحرفا، هذه النظرية ممكن تطبيقها على مستويين: مستوي أوسع مثل حكومة الولايات المتحدة الأمريكية والحكومة السوفيتية أو على المستوي الأضيق مثل المنظمات الكنسية أو الأثرية المدرسية.

يمكن أن نلخص إلى أن نظرية الصراع تبحث دوما إلى إيجاد وترتيب الوسائل الفعالة التي تمكن الأقوياء أن يظلوا أقوياء وإذا تمعنا في نظرية الصراع جيدا نجد أن التنافس الطبقي الاجتماعي فيها يمثل رأس الرمح في المعادلة.

هناك أربع فرضيات رئيسة لنظرية الصراع الحديثة موضحة أدناه :

1- التنافس: وهو تنافس على الموارد النادرة متمثلة في (المال، الوقت، الشراكة الجنسية الخ) كل هذه التنافسات تتمركز حول العلاقات الاجتماعية كما أن التنافس وليس التوافق هو السمة التي تميز هذه العلاقات الإنسانية.

2- عدم التكافؤ البنيوي: وتتمثل في (عدم التكافؤ في موازين القوي والثورات إذ إن الأفراد والمجموعات التي تستفيد من خاصية معينة، تناصل وتكافح بقصاري جهدها للمحافظة على تلك المكتسبات.

3- الثورات :التغييرات عادة ماتحدث عندما تتصارع طبقتان اجتماعيتان مختلفتان، مع بعضهما البعض وذلك من أجل تحقيق المنفعة للجموعة المتصارعة وهذا يحدث عبر التنافس أكثرمما يكون عبر الموافقة والتنافس وغالبا مايقترن بالفجائية والثورية أكثر من اقترانه بالتطور الطبيعي.

4- الحروب: مثلما تعمل الحروب على إنهاء مجموعات بأكملها، فإنها يمكن أن تكون عاملا موفدا للمجموعات.

نظرية الصراع تمت توسعتها في المملكة المتحدة بواسطة العلماء ماكس قلوك مان Max Cluckman وجون ركس John Rex أما في الولايات المتحدة الأمريكية فتمت توسعتها عن طريق لوس أي Lewis. A كوسه Coser وراندال كونز Randall Collins وفي

المانيا بواسطة رالف دارندورف Ralf Dahnendorf حيث ان كلا من هؤلاء العلماء قد تأثر بطريقة أو باخري وبالعلماء الكبار أمثال كـارل مـاركس Carl Marx لـودوق قومبلو فكز Ludying Gumplovicz قلفردو باريتو Vilfredo Pareto جورج ساميل Georh Simmel وعلماء آخرين مؤسسين لعلم الاجتماع الأوروبي.

نظرية الصراع الاجتماعي :[39]

تتبني نظرية الصراع الاجتماعي على النظرية الاجتماعية الماركسية التي تبرهن أن الأفراد والمجموعات (**الطبقات الاجتماعية**) في أي مجتمع تمتلك نسبا مختلفة ومتباينة من الموارد المادية وغير المادية(**الأثرياء مقابل الفقراء**) كما تدعي النظرية أيضاً أن المجموعات الأكثر قوة هي التي بإمكانها استخدام قوتها ونفوذها من أجل استغلال المجموعات الأقل قوة ونفوذا.

إذن كلا النظريتين المذكورتين تستخدمان منهجين متوافقين في اتخاذ القوة والاقتصاد الوحشيتين كوسيلتين للاستغلال وفي المقابل فإن نظريات الصراع الاجتماعي القديمة تدعي أن المال هو الآلية الخالقة (**المنتجة**) للفوارق الاجتماعية كما تبين تلك النظريات أيضاً ان المجتمعات في حد ذاتها إنما هي نتاج صراعات مستمرة بين المجموعات المختلفة هنالك أيضاً النظريات الانحرافية الأخرى مثل(النظرية الوظيفية، النظرية التحكمية ونظرية الجهد البنيوي كل هذه النظريات تشير إلى أنماط التفاعلات الاجتماعية المتعددة السالبة والناتجة من العلاقات الاجتماعية فكل الأمثلة التي يستخدمها أصحاب نظريات الصراع تشير ويستدل بها على أن العلاقات الاجتماعية إنما تبني فقط على القوة والاستغلال.

والكلام هنا لـ **Padgitt** حيث يقول (**يعتقد ماركس Marx** أن التطور الاجتماعي إنما هو نتاج الصراعات الطبقية فالماركسية تعتقد أن التاريخ البشري كله يدور حول هذه الصراعات، استغلال الغني القوي للفقير الضعيف. ومن هنا فإن نظرية الصراع الاجتماعي تؤمن بأن المجموعات في أي مجتمع رأسمالي تتجه في تعاملاتها البينية بطريقة مدمرة للطبقات الفقيرة وتعطل المصلحة العامة وروح التعاون بين الناس.

الماركسية تؤمن بأن هذه المشكلة يمكن حلها عن طريق العنف والثورات المسلحة والتغيير الجذري لثقافة، قيم وعادات المجتمع المعني.

هذه النظرية مرتبطة بالنموذج الإثيوبي – حالة هذه الدراسة – حيث جاءت ثورة 1974 بقيادة للنظام السياسي تتبني المباديء الاشتراكية الماركسية اللينينية غير أن المحركات السياسية لعملية التغيير (**الثورة**) التي اعتمدتها حكومة منجستو العسكرية لم تحقق

مباديء الحرية والعدالة والمساواة للقوميات الإثيوبية، بل إن عملية التغيير (**الثورة**) أنتجت وخلقت حكومة شمولية دكتاتورية طاغية أدت إلى إجهاض التجربة الماركسية وإدخال إثيوبيا في نفق الصراعات والنزاعات القومية وتعقيد مشكلة التعايش والاندماج الوطني الإثيوبي كانت أحد نتائجه انفصال إريتريا ومازالت الدولة تعاني من تمرد وثورة الحركات القومية الاحتجاجية والانفصالية، وهي حالة أشبه بالنموذج الصيني في الثورة التي قادها ماو.

النظرية العنصريةRacism: [40]

المذهب الذي يؤكد أن هناك صلة بين السمات العنصرية والثقافية، وتفوق بعض السلالات على الأخرى، وتشمل النظرية العنصرية تحليليا بعض الجماعات غير البيولوجية مثل الفرق الدينية والجماعات اللغوية والجماعات الثقافية وتعتبر كتابات دي جوبينو هي الأساس الذي تنهض عليه النظريات العنصرية المختلفة وتؤكد النظرية العنصرية إن اللامساواة بين الأمم والشعوب ترجع إلى تفوق بعض السلالات على الأخرى نتيجة لصفات بيولوجية وراثية وعوامل اجتماعية بيئية، وقد لعبت هذه النظرية دورا كبيرا في المجال السياسي.

وعليه فهي تبدو مرتبطة – بإثيوبيا – حالة الدراسة – حيث إن أوضاع اللامساواة بين الأمم والشعوب والقوميات الإثيوبية ترجع إلى إدعاء بعض العرقيات (**السلالات**) وهي الأمهرة والتجراي الصفوية والنقاء والتفوق العرقي على بقية المكونات العرقية الأمر الذي جعلها تمارس السيطرة الدينية والسياسية فكانت نتيجته **(الصراع)** الذي أزم عملية التعايش الوطني الإثيوبي. .

نظرية النزاع الاجتماعي المتأصل :

قدم إدوارد آزار Edward Azar نظريته حول (**النزاع الاجتماعي المتأصل**) Protracted social conflect ، وقد هدف من خلالها تقديم تفسيرات للنزاعات والحروب الأهلية التي أصبحت منتشرة في كل أنحاء العالم، وبخاصة إفريقيا والتي منها نموذج دراستنا (**إثيوبيا**) وقد أسهم معه في وضعها جون بيرتون (John) Burton) وذلك من خلال تقصي العلاقة بين الجذور الاجتماعية للنزاع وفشل الحكم **(الدولة)** في إدارته [41].

ذهب آذار في مقتربه النظري إلى أن مصطلح (**النزاع الاجتماعي المتأصل)** يؤكد دائما على أن مصادر هذه النزاعات تكمن بصفة مستمرة داخل الدولة نفسها أكثر مما تكمن في ما بين الدول بعضها البعض [42].

وقد دعّم أزار كلامه هذا بأن وضع أربع مجموعات من المتغيرات عرفت بأنها شروط

تتحكم في عملية التحول إلى مستويات عليا من التصعيد لعملية النزاع في داخل مجتمعات(قوميات–قبائل–عشائر–أمم– مجموعات. . الخ) الموجودة في كل دولة وهي :

أولاً : **مكون الجماعة Communal Content** : ذلك أن أهم وحدة لتحليل النزاع الاجتماعي المتأصل هي " **هوية الجماعة** " سواء كانت عنصرية أو دينية أو عرقية أو ثقافية أو أخرى، وعلى عكس مستويات التحليل المعروفة هو الإطار المفضل لدي كينيث والت، والذي يعتبر في شكله التقليدي نظاماً مميزاً لمستويات الفرد والدولة، فإن تحليل النزاع الاجتماعي المتأصل يركز في المقام الأول على هوية الجماعات كيفما تم وصفها، مع ملاحظة أن العلاقة بين هوية الجماعات والدولة هي التي تكمن في صلب المشكلة، وهي ما أسماه آزار " بحالة الوجوم بين الدولة والمجتمع ككل Disarticulation كما أن مصالح الفرد وحاجاته تتم أو يستجاب لها بواسطة عضويته في الجماعات الإجتماعية.

والأهم في ذلك هو حاجات المجتمع Societal Need للفرد، وهي الأمن والهوية والاعتراف. . الخ، ويربط آذار بين عدم الاتصال بين الدولة والمجتمع في كثير من أنحاء العالم، يربطها بالعهد الاستعماري، والذي فرض بطريقة اصطناعية الأفكار الأوروبية حول الدولة التي تضم أقاليم متعددة كمفهوم الدولة الإقليمية Territorial Statehood على جمهور من المجتمعات التي يعيش كل منها في جماعة منفصلة عن الأخرى، وذلك عملاً بمبدأ فرق تسد Divide and Rule .

وكنتيجة لذلك أصبحت آلة الدولة في المجتمعات المتعددة الجماعات فيما بعد الحقبة الإستعمارية تسيطر عليها جماعة واحدة، أو اتحاد من قلة من الجماعات التي لا تستجيب لحاجات الجماعات الأخرى في المجتمع، مما يؤدي إلى شد النسيج الاجتماعي، وبالتالي ظهور التجزئة والنزاع الاجتماعي المتأصل.

ثانياً: الحرمان: إن آزار قام بتعريف الحرمان من الحاجات الإنسانية باعتبار أنه المصدر الرئيسي للنزاع الاجتماعي المتأصل، فالغبن الناتج عن الحرمان من الحاجة يعبر عنه عادة في شكل جماعة، وفشل الدولة في إزالة هذا الغبن يزرع البذرة الأولى للنزاع الاجتماعي المتأصل، وعلى عكس المصالح Interests فإن الحاجات (Needs) غير قابلة للتفاوض.

وعليه فعند حدوث النزاع فإنه غالباً ما يكون حاداً وشريراً. وبدعوته لتبني مفهوم" للأمن" أوسع مما هو عليه في الدوائر الأكاديمية في ذلك الوقت، فإن آزار يربط هذا المفهوم بفهم أوسع لمسألتي " التنمية " و" المشاركة السياسية، فهو يقول: " لكي نقلل من النزاع

المعلن يجب التقليل من مستويات التخلف، فالجماعات التي تسعي لإرضاء هويتها وحاجاتها الأمنية من خلال عملية النزاع هي في الواقع تسعي لتغيير هياكل المجتمع، وفض النزاع يمكن أن يحدث فعلاً، ويدوم إذا حدث تحسن مرض في مستوي التخلف في آن واحد، فدراسة النزاع الاجتماعي المتأصل تقودنا إلى خلاصة هي أن السلام يعني التنمية في أوسع معانيها مما يحمله هذا التعبير "

ثالثاً: الحكم ودور الدولة: إن آذار أشار إلى مسألتي الحكم ودور الدولة باعتبارهما العاملين الحرجين في ضوء إرضاء أو كبت حاجات الأفراد وهوية الجماعات.

أن معظم الدول التي عانت من النزاعات الاجتماعية المتأصلة تشترك حكوماتها في خصائص معينة من بينها العجز، وعدم الكفاءة والانقسام والهشاشة، والتسلط، وهي تفشل في الاستجابة للحاجات الإنسانية، والأساسية، وهنا أكد آذار على ثلاث نقاط أساسية هي :

1- احتكار السلطة بواسطة الأفراد والجماعات المهيمنة، واقتصار الولوج للسلطة على جماعات معينة ومخصوصة.

2- أزمة الشرعية Crisis of legitimacy بحيث يبدو نمط النظام ومستوي الشرعية Level of Legitimacy واحدا من المتغيرات المهمة التي تربط بين الحاجات من ناحية والنزاع الاجتماعي المتأصل من ناحية أخرى، ويعتبر أن أزمة الشرعية هذه دائما تحدث نتيجة السبب السابق وهو احتكار السلطة عند جماعة معينة.

3- فإن آذار يبدي ملاحظته بأن النزاع الاجتماعي المتأصل يحدث ويتمركز في الدول النامية

رابعا وأخيرا الصلات والروابط الدولية: هناك ما أطلق عليه آذار بدور الصلات الدولية International Linkages، التي تعتمد على علاقات سياسية واقتصادية داخل النظام الاقتصادي الدولي، وداخل شبكة الحلقات السياسية العسكرية، وأنماط الزبائنية الدولية والإقليمية، والمصالح عبر حدود الدولة، فالدول الحديثة، وعلى وجه الخصوص الدول الهشة، هي ذات خاصية مسامية بالنسبة للقوات الدولية العاملة في إطار متسع في المجتمع الدولي، ذلك أن شكل المؤسسات الوطنية الاجتماعية والسياسية، وأثرها على دور الدولة، يتأثر بدرجة كبيرة بأنماط الحلقات الموجودة في النظام الدولي.

ويري آزار أن تفعيل المتغيرات الأربعة السابقة وجعلها ناشطة في اندلاع النزاع أو الحرب فإنه يعتمد على ما أسماه بالأفعال المصاحبة المؤثرة في حركية (ديناميكية) النزاع، والتي يحللها آذار في ثلاث مجموعات مصيرية هي :

1- أفعال الجماعات واستراتيجياتها Communal Actions and Strategies

2- أفعال الدولة واستراتيجياتها State Actions and Strategies

3- آليات النزاع التي تحركه من الداخل Built in Mechanism of Conflict

وعموما ربما وضعت نظرية آزار عن (**النزاع الاجتماعي المتأصل**) بعض الأسس والمفاهيم التي تفسر وتحلل عملية النزاعات والحروب الأهلية والتي تؤدي إلى عملية إضعاف أو انعدام التعايش والاندماج القومي / الوطني في أي دولة من الدول كما في حالة دراستنا – إثيوبيا – خاصة وأنه قد ذهب في نظريته إلى تأكيد علو تأثير العوامل الداخلية للدولة والتي حصرها في الهويات المحشودة والأيديولوجيات الإقصائية والحكم المتسلط والهش، والسيادة المتنازع عليها.

النظرية الواقعية للتنازع بين المجموعات (RCT) [43] :

أشارت بعض الدراسات إلى أن هذه النظرية تعتبر واحدة من النظريات المنتجة في منتصف القرن العشرين وتري هذه النظرية حسب زعم الدراسة أن المصلحة هي السبب الجوهري للصراع بين الناس. وذلك لأن ندرة المصادر وعدم التناسق والانسجام بين الأطراف نحو تحقيق الأهداف المصلحية تفضيان التصادم والصراع، ومن هنا تقرر هذه النظرية أن التعصب العرقي أو الجهوي ماهو إلا رد فعل للصراع حول المصالح، أكثر من كونه تعبيرا عن عملية نفسية دينامية في إطار الفرد.

نظرية الهوية الإجتماعية(SIT): [44]

أشار بعض الباحثين إلى أن هذه النظرية جاءت لاستدراك النقص الذي لحق بالنظرية الواقعية، وعليه فإن نظرية الهوية الاجتماعية تذهب في تفسير مشكلة الصراع بأن الناس يكابدون من أجل الحفاظ على سمعة إيجابية لشخصياتهم، وبالتالي فإن تحديد الهوية الاجتماعية واتخاذ عضوية في جماعة والمساهمة فيها، كلها عوامل قائمة على عنصر المقارنة بين المجموعات بعلاقة الأفضلية، ولذلك عندما تؤدي المقارنة الاجتماعية إلى هوية اجتماعية سلبية سيحصل عدم رضا بتلك الهوية. فإن كانت حالة المجموعة غير مستقرة لاتقوم على قواعد عادلة فإن أعضاءها يلجأون إلى الأفعال التي من شأنها تحسين هويتهم الاجتماعية. وهذه المحاولة التحسينية للهوية هي التي تؤدي إلى التعصب العرقي أو الجهوي، وما يرتبط به من المواقف مثل الانطباع العرقي تجاه الآخر. ولذلك فإن نظرية **(SIT)** على خلاف نظرية (RCT) ، تري أن الصراعات الواقعية حول المصالح لا تؤدي حتما وفي كل الأحوال إلى زرع بذور الصراع بين المجموعات والتمييز بينها.

النموذج التكاملي لفهم ظاهرة التصارع [45] :

لعلنا نجد اللبنات الأولى للمنهج التكاملي لفهم أبعاد الصراع في ما يسميه أرنولد فيشر بـ(النموذج الانتخابي – التكاملي)، تعود أصل الفكرة في هذا النموذج إلى دوبن Rober V. Dubin الذي تبني المنهجين القياسي والاستنباطي معاً لتطوير نماذج تطبيقية أكثر تلبية لدواعي الواقع في الصراع، ومن أهم مميزات هذا المنهج، كما يري فيشر، أنه نموذج تفاعلي يبني مراحل تحليله على الحاجة من أجل فهم أفضل لتعقيدات الصراع. وهو لذلك يجمع بين الذاتي والموضوعي وبين الاستنباطي والقياسي في المنهج، وبين الأفراد والمجموعات في النطاق.

فيما يتعلق بالمنهج التكاملي فإن الباحثين يميزون بين المجموعات المتكافئة وغير المتكافئة في كيفية نشأة الصراع، فالنزاع بين المجموعات غير المتكافئة، كما يري تايلور ورفاقه، ينشأ على خمس مراحل: ففي المرحلة الاولي العلاقة بين المجموعات المختلفة القائمة على أسس الفطرة والسليقة كالإثنية، أو الوصفية كالدين، صفات لا تكون محلا للتساؤل والاستغراب بين أعضاء المجموعات، وفي المرحلة الثانية تصبح العضوية في الجماعة كسبا شخصيا أكثر من كونه وصفا للجماعة، وهذا يقود إلى المرحلة الثالثة التي فيها تعبئة وتحريك اجتماعي. والمقصود بذلك هو محاولة أعضاء بعض المجموعات التي تعاني من الظلم أو التمييز الاجتياز إلى المجموعات الاكثر حظا، وهي عملية قد يفلح فيها بعضهم ولكن سيفشل آخرون، وبالتالي يقود شعورهم بالظلم والمعاملة الجائزة إلى رفع درجة الإحساس بالذات لديهم، وذلك في المرحلة الرابعة، وهذا الشعور يقودهم إلى المرحلة الاخيرة وهي مرحلة العلاقات التنافسية بين المجموعات التي يتصرف فيها أعضاء المجموعات الأقل حظا بصورة جماعية طلبا للتحسين من وضعيتهم، وهذا سيؤدي إلى العمل بحسابات الربح والخسارة في العلاقة بين المجموعات، الأمر الذي سيفضي إلى صراع مفتوح بينها.

من خلال هذا النموذج ذي المراحل الخمس استطاع تايلور ورفاقه تفسير نشأة الصراع بين المجموعات غير المتكافئة في المجتمع، ومن هذا الوجه يمكن تفادي الصراع بإزالة أسبابه في إحدى تلك المراحل قبل تفجره واستفحاله.

أما فكرة دوبن، التي ترمي إلى عرض صراع المجموعات بصورة عامة، فتقوم على سبعة أصول نظرية تشير إلى الخطوات التي يتبعها الباحثون في سبيل تشييد نموذج تكاملي، فتبدأ العملية بتحديد الوحدات أو المتغيرات الرئيسية للمصلحة من أجل صياغة قوانين للتفاعل الاجتماعي التي تشير إلى كيفية ارتباط هذه المتغيرات مع بعضها البعض،

وذلك من أجل وضع تعريفات للحدود التي تبين شرعية التفاعل الاجتماعي بين المجموعات.

يضع فيشر هذه المتغيرات، ضمن ثلاثة مستويات فردي، جماعي ومجموعات، في أربعة أنواع: أولاً : المتغيرات القبلية، وهي المميزات التي تحدد العلاقة بين الأفراد أو الجماعة أو الجماعات مسبقا قبل التعبير عن مشاعر الصراع، ثانياً، التكيفات، ويقصد بها النوايا والمفاهيم والمواقف التي تعبر عن تطور الصراع في مراحله الأولى، ثالثاً، العمليات، ويعني بذلك الأساليب والسلوك والتفاعلات التي تغذي مثيرات الصراع وتعبر عنها في نفس الوقت، سواء كان على مستوي الأفراد أو الجماعات، رابعاً، النتائج، وهي عبارة عن حصيلة الصراع وآثاره الإيجابية بالنسبة للأطراف، ومن أهمها على مستوي الأفراد إثبات الاعتبار للذات، وعلى مستوي الجماعة يحصل الترضية لرغباتهم، ومن أهم نتائج الصراع على مستوي الجماعات تقوية الرابط الداخلي للجماعة الواحدة.

إن أهم أسباب الصراع بين المجموعات البشرية، وفقا للنموذج التكاملي أربعة هي المصالح والقيم والحاجات والسلطة، وهنا تتساوق النظرية التكاملية مع النظرية الواقعية لصراع المجموعات RCT والنظريات المتفرعة عنها، ففي المجموعات المتكافئة يقود التكالب على المصالح بالاشتراك مع عداوات تاريخية واختلافات ثقافية إلى الصراع فيما بينها، أما الفئات غير المتكافئة فإن الصراع على المصالح وفق شروط محددة سوف يؤدي إلى الشعور بالظلم في جانب الأطراف الأقل حظا في المجتمع، كالأقليات، وذلك وفقا لنظرية الحرمان النسبي.

وملخص القول في هذا الامر، إن تبني منهج متعدد الأبعاد ممثلا في النموذج التكاملي، سيسهم في فهم الجوانب المختلفة لأسباب الصراع ودواعي إثارته ووسائل حله، وهذا النموذج التكاملي يزود نظرية الحاجات بإطار من العمليات التي توفر لها تفصيلا شاملا لعوامل الإثارة وأسباب التنازع في صراع المجموعات.

إقترابات المدافعة والنزاع في الإسلام (46):

في إطار تنظيم الوجود الإجتماعي للإنسان وتحديد معالم لمجتمع الاستخلاف، بين القرآن الكريم بعبارات واضحة وبشكل دقيق صور التفاعل الإجتماعي في المجتمع البشري المحلي والدولي وفي سائر أوضاعه وفي جميع مستوياته، فالقرآن يستخدم مصطلح (التنازع) للتعبير عن التفاعل الاجتماعي بين البشر في صورة صراع مادي، وهو الأمر الذي لا يجوز حدوثه، على كل حال، بين من تربطهم عروة الإيمان أو وشائج الوطن، نظرا لعواقبه الوخيمة، قال تعالي ﴿وَأَطِيعُواْ اللّهَ وَرَسُولَهُ وَلاَ تَنَازَعُواْ فَتَفْشَلُواْ وَتَذْهَبَ

رِيحُكُمْ وَاصْبِرُواْ إِنَّ اللّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ }الأنفال46، فالتنازع، وفق المنطوق القرآني ليس قرين الضعف والفشل، فحسب، وإنما يؤدي إلى ذهاب الهوية وضياع الكيان الذاتي للجماعة، أمة كانت أو دولة. أما المجادلة بالحسني والتباين الفكري بصورة عامة فمسموح به، وفق ضوابط محددة، بين المسلمين أنفسهم، ومع غيرهم طلباً للحق وتبياناً للصواب من الرأي والتصور. وفي ذلك يستخدم القرآن مصطلحات آخري مثل: الجدل والحوار والحجة والبرهان. . الخ.

وللتعبير عن سائر هذه الأحوال، المادية والمعنوية، في سياق واحد يستخدم القرآن مصطلحاً آخر جامعاً لكل صور التفاعل الاجتماعي، وهو لفظ (التدافع) الذي يعبرّ عن المشيئة الإلهية وسننه العامة في المجتمع والتي بها تتحرك عجلة التاريخ وتتحقق حركة الأمم الحضارية نهوضا أو انحطاطا، وهي ما يشير إليها قوله تعالي: (وَلَوْلاَ دَفْعُ اللّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ الأَرْضُ وَلَـكِنَّ اللّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَي الْعَالَمِينَ }البقرة251

يستنبط من الآية معنيين مهمين تتعلقان بالحركة الحضارية للأمم: الأول يفيد أن التدافع بين البشر أمر ضروري لقيام الحضارة، والثاني يقضي بأن الله سبحانه وتعالي لن يتدخل مباشرة لتحريك عجلة التاريخ، إلا في إطار المعجزات الكبري، كالإهلاك الحضاري الذي وقع لبعض الأمم في السابق عندما عم الفساد في المجتمع. ولأن الله لن يتدخل لتحريك عجلة التاريخ، وإنما يدفع الناس بعضهم ببعض، يجب على المسلمين أن لا يتوقعوا تبدل حالهم إلى أحسن حال بحجة التدين بالإسلام من غير اتباع لسنن التاريخ بالعمل والاجتهاد.

ولأن غاية التدافع بين البشر بصورة عامة في نظر القرآن هي صلاح الأرض – ليس بإظهار الحق ودحض الباطل فحسب وإنما أيضاً بالسعي فيها بالتعمير واستخراج كنوزها وخبراتها – فإن أفضل وسيلة أو أسلوب للدفع هي ما يعبرّ عنه قوله تعالي {وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ **ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ** فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ}فصلت34 وهذا يبينّ أن إظهار الحق يتحقق في الأساس بالوسائل السلمية، كما أن الصراع المادي والتنازع بالحرب والاقتتال في المجتمع البشري لا تكون وسيلة لإظهار الحق أو لنيل الحقوق بصورة عامة إلا استثناء في حالتين: الأولي: عندما لايكون الدفع بالحسني عن طريق بيان الحجة بالفكر والمنطق العقلي محققا لغايته وهي صلاح الأرض.

والحالة الثانية: لرد العدوان الذي يعبّر عنه قوله تعالي: {وَقَاتِلُواْ فِي سَبِيلِ اللّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلاَ تَعْتَدُواْ إِنَّ اللّهَ لاَ يُحِبِّ الْمُعْتَدِينَ }البقرة190 والعدوان له صوره المختلفة وكلها تجاوز للدفع بالتي هي أحسن، لغايات متعددة ولأغراض مختلفة.

فإذا نظرنا إلى أشكال الصراع بصورة عامة، سواء في نطاق النزاعات الداخلية في نظام الدولة القطرية – في العالم الإسلامي وغيره – أو في نطاق النزاعات الإقليمية والدولية، نجد أن أصول هذه الصراعات ترجع بالاساس إلى عنصر واحد جوهري وهو غياب الدفع بالحسني، لأن التدافع في حد ذاته أمر ملازم للمجتمع البشري.

الأطر النظرية والمنهجية لدراسة قضايا الأقليات ومشكلة التعايش القومي:

يظهر واضحاً من الدلالات الأولية لمصطلحي (**أقلية**)(**وتعايش**) أنهما يرتبطان بعدد من العلوم خاصة الاجتماع والسياسة ومتفرعاتهما، ولذلك تتداخل الإتجاهات والاقترابات النظرية والمنهجية عند أي محاولة لدراسة وبحث القضايا والمشكلات المتعلقة بالأقليات والتعايش القومي، ويتدرج هذا التداخل من خلال ثلاث حلقات: حلقة أولي توضح وتظهر التداخل النظري والمنهجي لقضيتي **(الأقليات)** و**(التعايش) في** إطار علم الاجتماع حيث يتم النظر إليها نظريا ومنهجيا في متفرعاته، خاصة علم الآنثروبولوجيا والاثنولوجيا والإكولوجيا والإثنوقرافيا وحلقة ثانية في إطار علم السياسية حيث ينظر إلى علاقتيهما أي **(الأقليات)** و**(التعايش)** في متفرعاته الثقافة السياسية والتنشئة السياسية والفكر السياسي وفي حلقة ثالثة ينظر إليها من خلال مايربط بين علمي الإجتماع والسياسة في نقط التقاء هي: علم الاجتماع السياسي، ولعل هذا الوضع المتداخل يعكس مدي التعقيد والتشابك الذي يلازم وصف وتحليل وعرض قضايا **(الاقليات)** و**(التعايش)** إلى جملة من الاختلافات نظريا ومنهجيا وتطبيقيا والذي قاد ابتداء إلى الاختلاف حول تحديد التعريفات والمفاهيم الاصطلاحية لهاتين القضيتين حيث يري فريق من الباحثين أن **(الأقلية)** تحُدد وفقاً للمعيار العددي،وفريق آخر يقول وفقاً لمعيار الأهمية، وفريق ثالث يجمع مابين العدد والأهمية بل والمسألة ذهبت إلى أكثر من ذلك، بينما (**التعايش**) جرى وصفه وتناوله تحت قائمة من المصطلحات المترادفة أو المتشابهة معه مثل (**الاندماج**) و**(الوحدة الوطنية)** و**(التكامل)** (**العيش المشترك**) أما على المستوي الدراسات التطبيقية فقد وصل الخلاف إلى حد التباين بأن (الاقليات هي كيانات اجتماعية سياسية اوجدت مشكلات شكلت خطراً يتطلب **(التفتيت)** و**(التجزئة)** والتقسيم وفقا لخصوصات كل أقلية وذلك حسب الأطر والاتجاهات النظرية والمنهجية الأمريكية [47]. وهو مايتعارض مع الاتجاهات النظرية والتطبيقية الإسلامية التي تؤمن بنظرية **(الوحدة في التنوع)** أو

(**التعايش في التنوع**) وهو مايعكسه الواقع التطبيقي في تعايش الأقليات الدينية والعرقية (**يهودية، مسيحية وثنية**) في تجارب الدول الإسلامية التي قامت منذ دولة مكة والمدينة والدولة الأموية والعباسية الخ[48] وبين هذين الاتجاهين هنالك العديد من المدارس والاتجاهات التي تحاول اما الانحياز لإحداهما أو محاولة التوفيق بينهما أو الخروج برأي مخالف وهو ماسوف نتناوله في هذه الدراسة.

أولاً: الإطار النظري والمنهجي لبحث قضية الأقليات:

تعريف مفهوم الأقلية:

جاءت أغلب إن لم يكن كل الدراسات والبحوث التي اهتمت بتناول قضية الأقليات مختلفة حول مفهوم (**الأقلية**) وقد سلكت في ذلك معايير واقترابات متباينة، الأمر الذي يؤكد صعوبة وتعقيد النظر في المسألة (**الأقلية**) على الواقع النظري المنهجي والتطبيقي.

وبحسب القراءة المسحية لبعض الأدبيات التي ناقشت مشكلة الأقليات، فإن اجتهاداتها في حصر وتصنيف تعريفات مصطلح الأقلية جاءت كالآتي :

أولاً: دراسات قامت بحصر تعريفات مفهوم الأقلية بطريقة عامة دون الاعتبار لأي معايير أو مقاييس كالعدد أو الأهمية السياسية وغيرها[49].

ثانياً: دراسات قامت بحصر تعريفات مفهوم الأقلية وفقا لمعايير معينة وقد انقسمت في ذلك إلى :

أ- دراسات استندت على حصر تعريفات مفهوم الأقلية وفقا لمعيارين هما العدد والأهمية [50].

ب- دراسات استندت على حصر تعريفات مفهوم الأقلية وفقاً لثلاثة معايير هي العدد والأهمية والمعيار الثالث هو التوفيق بين المعيارين السابقين[51].

ج - دراسات استندت على حصر تعريفات مفهوم الأقلية وفقاً لأربعة معايير هي العدد والأهمية والمشاعر وأخيراً معيار المصلحة المشتركة بين أفراد الأقلية [52].

وأيا كان شكل وطبيعة الاختلافات المعيارية في تعريف مفهوم (**الأقلية**) إلا أن كل هذه المحاولات التصنيفية تظل متأثرة من حيث التصنيف بطبيعة مجال الدراسة والميول الايديولوجية للباحث أو المفكر، فهي عند الاجتماعي الماركسي ليست مثل الاجتماعي

الإسلامي، وبالطبع ليست كما هي في علم السياسة لباحث أو مفكر شيعي أو مسيحي أو ليبرالي إلى آخر القائمة من المجالات العلمية والانتماءات الأيديولوجية والمذهبية.
والثابت والمتفق عليه أن مفهوم الأقلية يمكن تناوله وفق بعدين هما :

البعد اللغوي لمفهوم الأقلية:

وقد ظهر تجاهل أغلب البحوث والدراسات للتخريج اللغوي لمفهوم الأقلية على الرغم من أهميته المتمثلة في المساندة والتأكيد على أهمية الإعتبار العددي عند أصحاب الاتجاه أو المعيار الكمي للمفهوم الأقلي.

فالأقلية لغة بفتح القاف وتشديد اللام المكسورة والياء المفتوحة من القلة(بكسر القاف) خلاف الكثرة [53] .

البعد الاصطلاحي لمفهوم الأقلية :

وربما يبدو من المناسب والأكثر منطقية وموضوعية هو تناول مفهوم الأقلية في أبعاده الاصطلاحية وفق ثلاثة المعايير وهي العددي ويمكن أن نسميه الاتجاه الكمي (العددي) والثاني معيار الأهمية ويمكن أن نسميه النوعي والثالث المعيار الذي يجمع بين المعيارين السابقين وهنا يمكن أن نطلق عليه المعيار التوفيقي وذلك على النحو التالي :

أ: مفهوم الأقلية وفقا للمعيار الكمي :

عبرّ وأكد أصحاب هذا المعيار صراحة من خلال نصوص تعريفاتهم على الاعتبار الكمي للأقلية وسط جماعة الأغلبية وعلى سبيل المثال وليس حصرا فقد عرفت الموسوعة السياسية الأقلية بانها:مجموعة من سكان قطر أو إقليم أو دولة ما، تخالف الأغلبية في الانتماء العرقي أو اللغوي أو الديني، دون أن يعني ذلك بالضرورة موقفاً سياسياً متميزا[54]

أما القاموس السياسي فقد أشار إلى أن الأقلية في العرف الدولي هي مئات من رعايا دولة من الدول تنتمي من حيث الجنس أو اللغة أو الدين إلى غير ما تنتمي إليه أغلبية رعاياها[55]

وعرفها معجم العلوم السياسية بأنها: جماعة من السكان من شعب معين، عددهم أقل من بقية السكان لهم ثقافاتهم ولغتهم ودينهم، ويطالبون بالمحافظة على شخصيتهم وثقافتهم على أساس نظام معين [56].

وعرفها مقلد بأنها: ذلك الجزء من سكان الدولة الذي ينتسب أفراده إلى أصل قومي يختلف عن الأصل القومي الذي ينحدر منه غالبية هؤلاء السكان[57].

أما الموسوعة البريطانية فقد ذكرت أن الأقلية هي: جماعة يرتبط أفرادها فيما بينهم من خلال روابط معينة حال وحدة الأصل أو اللغة أو العقيدة الدينية، كما يشعر هؤلاء الأفراد بأنهم مختلفون بصدد هذه الروابط عن أغلبية سكان دولتهم [58]

ومن أنصار هذا المعيار سعدالدين إبراهيم الذي ذكر أن الأقلية هي: أية مجموعة بشرية تختلف عن الأغلبية في مجتمعها بصدد واحد أو أكثر من المتغيرات التالية: الدين أو اللغة أو الثقافة أو السلالة، وذلك على اعتبار أن أياً من هذه المقومات يضفي على هذه المجموعة البشرية قسمات اجتماعية اقتصادية حضارية تلون سلوكها ومواقفها السياسية في مسائل مجتمعية رئيسية[59].

ب: مفهوم الأقلية وفقا للمعيار النوعي :

وهو الذي يعتمد على معيار وعامل الأهمية والمركز بالنسبة للمجموعة الأقلية. ومن أنصار هذا الاتجاه جاءت أشارة نيفين مسعد إلى أن الأقلية هي: جماعة تشترك في واحد أو أكثر من المقومات الثقافية أوالطبيعية، وفي عدد من المصالح التي تكرسها تنظيمات وأنماط خاصة للتفاعل، وينشأ لدي أفرادها وعي بتمايزهم في مواجهة الآخرين نتيجة التمييز السياسي والاجتماعي – الاقتصادي ضدهم مما يؤكد تضامنهم ويدعمه [60]

وقد عرفت الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية الأقلية بأنها: جماعة من الناس تختلف عن الآخرين في مجتمع ما من حيث العرق أو القومية أوالدين أو اللغة، وتري هذه الجماعة نفسها كجماعة متميزة، وعلاوة على ذلك فهذه الجماعة بعيدة عن السلطة، ومن ثم تكون عرضة لبعض الاستبعاد والتمييز والمعاملة المختلفة [61].

أما موسوعة العلوم الاجتماعية فقد عرفقت الأقلية بأنها: جماعة عرقية لها هوية قومية متميزة وذاتية ثقافية واضحة تعيش داخل دولة تسيطر على مقاليد الأمور فيها جماعة قومية أخرى، وتنظر هذه الأخيرة إلى الدولة باعتبارها تعبيراً خاصاً عن هويتها [62].

ج: مفهوم الأقلية وفقا للمعيار التوفيقي :

وهو معيار يسعي إلى الجمع بين العدد والأهمية وفي ذلك وردت التأكيد على أن الأقلية هي: مجموعة من مواطني الدولة تختلف عن أغلبية الرعايا من حيث الجنس أو الدين أو اللغة أو الثقافة، وغير مسيطرة أو مهيمنة وتشعر بالاضطهاد مستهدفة حماية القانون الدولي لها [63]

الأقلية هي: جماعة غير مسيطرة من مواطني دولة ما أقل عددياً من بقية السكان، يرتبط أفرادها ببعضهم عن طريق روابط عرقية أو دينية أو لغوية أو ثقافية تميزهم بجلاء عن

بقية السكان، ويتضامن أفراد هذه الجماعة فيما بينهم للحفاظ على هذه الخصائص وتنميتها[64]

وقد عرّف وهبان المتفق مع أصحاب هذا المعيار الأقلية بأنها: الجماعة أو الجماعات العرقية ذات الكم البشري الأقل في مجتمعها، والتي تتمايز عن غيرها من السكان من حيث السلالة أو السمات الفيزيقية أو اللغة أو الدين أو الثقافة، ويكون أفرادها مدركين لمقومات ذاتيتهم وتمايزهم، ساعين على الدوام إلى الحفاظ عليها، وغالباً ما تكون هذه الجماعة أو الجماعات في وضع غير مسيطر في ذلك المجتمع، كما يعاني كثير منها – بدرجات متفاوتة – من التمييز والاضطهاد والاستعباد في شتي قطاعات المجتمع السياسية والاجتماعية والاقتصادية [65].

مواطن الإتفاق والإختلاف في الاقترابات المنهجيةوالنظرية لقضايا الأقليات والتعايش القومي :

على الرغم من اتفاق الإقترابات المنهجية والنظرية في أن مشكلة التعايش ظلت مشكلة مرتبطة بالتعدد والتنوع والتباين في الخارطة العرقية **(الإثنية)** والدينية في كل دولة من الدول، والتي تجعل مجتمع الدولة مقسماً إلى ثنائيتي الأغلبية / الأقلية، وأن الصعوبة والتعقيد تتمثل في مدي تشكيل تصور مقنع عن إمكانية قدرة النظم السياسية (**الدولة**) في خلق تعايش وطني/ قومي لكل الخليط العرقي والديني المتكون من مجموع الأغلبية والأقليات. إلا أن الواضح من خلال القراءات المسحية لمشكلة التعايش في الدراسات الاجتماعية والسياسية خاصة فرعي علم الاجتماع السياسي وعلم الاجتماع الديني أنها جاءت باختلافات منهجية ونظرية أسهمت في تقديم تفاسير متباينة للمحركات **(الديناميات)** التي تؤثر في تحويل (**العرق**) و(**الدين**) من عوامل للتعايش الوطني/ القومي إلى عوامل للصراع بين الأغلبية والأقليات الموجودة معها في مجموع وطني / قومي، وفي مستوي آخر صراع الأقليات مع بعضها البعض.

وقد جاءت إختلافات الاتجاهات النظرية والمنهجية بصورة أكثر تخصيصا حول وضع وعمل المقاييس التقديرية ووضع الدرجات التقريبية لأثر إسهام المحركات (**الديناميات**) المحلية والخارجية (**إقليمية ودولية**) على كل دولة – كحالة دراستنا أثيوبيا – في تنشيط (**العرق**)و(**الدين**) والانتقال بالدولة من مرحلة الصراع الكامن وهي مرحلة التعبير عن الرضا بالتعايش بالرغم من وجود عوامل الصراع إلى مرحلة النزاع الظاهر والعنف المباشر من درجة الحرب وهي تعبر عن مرحلة الصراع والتفتيت القومي / الوطني[66]

وظهر من البحوث والدراسات التي تناولت مشكلة التعايش أن مسألة اختلاف الاتجاهات النظرية والمنهجية في تقصي هذه المشكلة تعود إلى عدد من المؤثرات :

أولاً : **مؤثر أختلاف المدارس والمرجعيات الآيديولوجية في قراءة وتحليل مشكلة التعايش.**

ثانياً: مؤثر اختلاف بنيات وبيئات التعايش بين كل قارة وأخري أو كل إقليم وآخر أو كل دولة وأخري، حيث تختلف البيئات والبنيات الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والطبيعية والتضاريسية والخلفية التاريخية، الأمر الذي يؤدي إلى اختلاف الأدوات والمناهج والنظريات حسب خصوصية كل منطقة، لدرجة يصعب معها التعميم المنهجي والنظري لقضية مثل قضية التعايش في كل مناطق العالم.

ثالثاً: مؤثر الانحياز القيمي والمعياري، ففي ظل هذا المؤثر ربما خضعت دراسة مشكلة التعايش لعمليات تحيّز واضحة لخدمة أهداف خاصة وأغراض بعينها، تخدم سياسة أو استراتيجية دولة أو منظمة أو تحالف (67).

الأطر النظرية والمنهجية لدراسة مفهوم التعايش :

يعتبر مصطلح (**التعايش**) من المفاهيم التي بدأت تأخذ حظها في التداول بصورة كبيرة في الأوساط الأكاديمية والإعلامية في العقود الأخيرة للقرن العشرين وبدايات الألفية الثالثة، ولايعرف على وجه الدقة والتحديد متي بدأ استخدام المصطلح في الدوائر الإسلامية أو الغربية ولكن الثابت أن مصدر المصطلح أو الكلمة موجود في المعاجم العربية والأجنبية وعليه يمكن تناول مفهوم التعايش في بعدين :

أولاً : البعد اللغوي لمفهوم التعايش :

أشار عدد من المصادر اللغوية العربية إلى كلمة (**تعايش**) فقد جاء في المعجم الوسيط أن التعايش لغة: مصدر الفعل (**تعايش**)، عاشوا على الألفة والمودة ومنه التعايش السلمي، وعايشه، عاش معه والعيش معناه الحياة، وما تكون به الحياة من المطعم والمشرب والمدخل(64)

ثانياً: البعد الإصطلاحي لمفهوم التعايش :

وردت العديد من التعريفات التي تحاول تفسير وتوضيح مفهوم التعايش، وتبدو الملاحظة واضحة عند النظر لمتون هذه التعريفات فإنها تحوي اختلافات نظرية ومنهجية، فقد جاءت التباينات في النواحي التالية :

1- الإشارة الواضحة لتداخل وتقارب وتقاطع مفهوم (**التعايش**) مع مفاهيم أخرى مثل **(التكافل)** و(**الاندماج**)، (**التكامل**) و(**الاتحاد**)، وهذا أدى إلى اختلاف تفسيرات

وتعريفات الباحثين.

2- الاختلاف في تحديد الأبعاد الوظيفية التي يعبر عنها مصطلح التعايش، حيث جاءت تركيزات العديد من الاقترابات النظرية والمنهجية على الأبعاد الاجتماعية دون الثقافية والحضارية، وبعضها على الدينية دون السياسية الخ وعليه اختلفت التعريفات بحسب الوظيفة التي تؤديها العلاقة المفضية والمحققة للتعايش ولذلك يتغير مفهوم التعايش ويتبدل بحسب الغرض، والأمر الذي أدى إلى ظهور أكثر من معني للتعايش كأن يقال تعايش ديني، تعايش قومي، تعايش سياسي، تعايش اقتصادي. . الخ

وتأسيسا على ذلك فقد ورد في قاموس علم الاجتماع عدة اقترابات نظرية ومنهجية حوت تعريفات لعدد من منظري علم الاجتماع تحت مسمي كلمة (**معايشة**)وقد تصدره باحثو القاموس بتقديم مقترب يري أن مصطلح(**معايشة**) استخدم في الأيكولوجية البشرية ليشير إلى علاقة تقوم على التعاون والتنافس معا، بين الذين يشاركون في تقسيم متكامل للعمل واحياناً يرتبط استخدام هذا المصطلح بمصطلح آخر هو التكافل Synbiosis الذي يمثل أحد مفاهيم الايكولوجية أيضاً ولهذا فإن لن سميث L.Smith يري أن التكافل هو علاقة التعاون أو المساعدات المتبادلة التي تنشأ بين الجماعات في المجتمعات المحلية وهو هذا أفضل من مصطلح (**المعايشة**)[68]

وفي مقترب آخر ورد في القاموس أن بيرجل E.Bergel قد اعتبر مصطلح المعايشة صالحاً لتحليل بناء الطبقة الاجتماعية حينما تلاحظ صلات التآلف والمودة التي تنشأ بين الذين يتقاربون في الهيبة وبقوة، ولهذا لايعامل أعضاء الطبقات العليا أعضاء الطبقات الأدني بنفس النظرة [69].

وفي بعد نظري آخر يري باحثو قاموس علم الاجتماع أن مصطلح المعايشة قد استخدم استخداما دقيقا في مؤلف هاولي (**الايكولوجية البشرية**) على أساس أنه يصف العلاقات بين الأفراد الذين يشغلون أوضاعا تخصصية متماثلة كمنتجين أو مستهلكين في بناء تقسيم العمل أما التكافل فهو على العكس من ذلك يظهر بين الذين يؤدون وظائف تخصصية متابينة داخل هذا البناء وعموما فإن المصطلحين يصفان نوعين مختلفين من الجماعات يكونان معا البناء الاجتماعي الاساسي للمجتمع المحلي [70].

فإذا أشارت الاقترابات النظرية والمنهجية أعلاه إلى حقيقة التداخل والتقصير لمفهوم (**التعايش**) أو (**المعايشة**) مع مفهوم (**التكافل**) أو (**التعاون**) فإن بعض الاقترابات النظرية لبعض علماء الإجتماع ذهبت في تأكيد عملية التشابك والتقابل وفي ذلك قدم أصحاب قاموس علم الاجتماع مقتربا يري أن مفاهيم مثل (**التماسك**) **Cohesion**

والاندماج **Integration** تمثل وتعبر عن درجة ومستوي من مستويات التعايش وربما يبدو ذلك واضحاً من خلال محاولتهم لتوضيح مفهوم **التماسك: Cohesion** حيث يشير المصطلح إلى وجود درجة عالية من الترابط بين وحدات تجمع معين، وهو استخدام يوازي استخدام مصطلح آخر أكثر شمولا هو **التكامل Integration** ولايوجد تعريف سوسيولوجي للتماسك مصاغ وفقاً لأسس أو خصائص الجماعة. ومع ذلك فإن الاستخدامات الاجتماعية النفسية للمصطلح قد كشفت عن أبعاده بصورة واضحة، ويمكن أن نتعرف على مضمون هذا المصطلح بصورة أدق في تراث ديناميات الجماعة، حيث يشير إلى درجة الجذب التي تمارسها الجماعة على أعضائها، كما تكشف دراسات ديناميات الجماعة، عن الأسلوب المنهجي الذي يمكن الاعتماد عليه في تحديد درجة تماسك الجماعة (71).

إلا أن **كارت رايت Cartwright والفن زاندر Zander** مقترباً أشادا فيه إلى **التماسك** على أنه التجاذب نحو الجماعة، وعموماً فإن المفهوم في هذه الكتابات يصور دافعية الأفراد للاستمرار في عضوية جماعة معينة (72)

وفي ذات الإطار التداخلي لمفهوم التعايش مع المفاهيم والمصطلحات القريبة منه في المدلولات والمعاني، فقد ورد في قاموس علم الإجتماع أن دور كايم قدم اقترابه الذي أشار فيه إلى تداخل مفهوم **(التعايش)** مع مفهوم (**التضامن**) فقد جاء أن دور كايم تحدث عن (**التضامن**) الاجتماعي ليشير إلى تماسك اجتماعي على مستوي أكثر من مستوي الجماعات الصغيرة. (73) غير أن الإقترابات النظرية والمنهجية للدراسات الحديثة تميل إلى ربط التماسك بالجماعات الصغيرة وخاصة علماء الإجتماع ذوو الاتجاه النفسي، ففي هذا الإتجاه قدم **فستنجر Festinger** مقتربه الذي يذهب فيه إلى أن التماسك هو المجال الكلي للقوي التي تؤثر في الأعضاء من أجل استمرارهم في عضوية الجماعة (74)

تماسك اجتماعي Socail Cohesion :

تكامل سلوك الجماعة باعتباره نتيجة للروابط الاجتماعية، أو القوي التي تجعل أعضاء الجماعة في حالة تفاعل لفترة معينة من الزمن وحينما يتحقق مستوي عال للتماسك الاجتماعي في جماعة ما فإن أعضاءها يشعرون بمشاعر إيجابية قوية نحو جماعتهم وتكون لديهم رغبة في استمرار عضويتهم فيها فتتوافر الروح الجماعية العالية كما يتضمن التماسك الاجتماعي موافقة الأعضاء على الأهداف المقررة للجماعة، ومعاييرها، وبناء الأدوار بها، أي توزيع الحقوق والمسئوليات، ويوجد التماسك الاجتماعي ذو المستوي العالي أو المنخفض في الجماعات الكبري والصغري، كما يوجد في الجماعات

الرسمية وغير الرسمية

وفي محاولة لتحديد مفهوم التعايش قدم عصام البشير مقتربا ذهب فيه إلى أن الاختلافات تعود الواردة في الاقترابات التي قدمها الباحثون حول مفهوم التعايش تعود في الأصل إلى طبيعة مدلولات مصطلح (**التعايش**) حيث إن البحث والتنظير فيه يقود إلى جملة من المعاني محملة بمفاهيم تتضارب فيما بينها [75].

وقد حاول من خلال هذا المقترب تصنيف تعريفات مصطلح التعايش إلى ثلاثة مستويات[76] :

- المستوي الأول: سياسي فكري، يحمل معني الحد من الصراع، أو ترويض الخلاف، أو العمل على احتوائه، أو التحكم في إدارة هذا الصراع بما يفتح قنوات للاتصال، وللتعامل الذي تقتضيه ضرورات الحياة المدنية والعسكرية.
- المستوي الثاني: اقتصادي، يرمز إلى علاقات التعاون بين الحكومات والشعوب فيما له صلة بالمسائل القانونية والاقتصادية والتجارية، من قريب أو بعيد.
- المستوي الثالث: ديني ثقافي حضاري، وهو الأحدث، ويشمل – تحديدا – معني التعايش الديني، أو التعايش الحضاري والمراد به أن تلتقي أرادة أهل الأديان وأبناء الحضارات المختلفة في العمل على توسيع دائرة المشترك الحضاري والإنساني لتفي بمتطلبات التفاعل الإيجابي مع حفظ **الخصوصيات الإثنيةEthinicity :**

تعني الإثنية Ethinicity الانتماء إلى جماعة إثنية أو الاعتزاز والتفاخر الإثني ، وربما يعتري إلى هيرودوت أنه أول من استخدم إصطلاح أثنوس Ethinos ليصف به الشعوب والأمم القديمة وعلى الرغم من سوء استخدام المصطلح إلا أنه ظل يشير في الأساس إلى مجموعة من الناس يتكلمون بلغة واحدة ويعترفون بأصنهم الواحد ويملكون جملة من العادات ونمط حياة تحفظه وتكرسه التقاليد التي تميز هذه المجموعة عن المجموعات الأخرى المماثلة.

وقد أشارت بعض الدراسات إلى اختلاف المدارس في الروابط الأساسية للجماعة الإثنية، غير أن بعضها قد ركز على أربعة خصائص أساسية مشتركة فيما بينها، وهي [77] :

أ- إن الرابطة الإثنية تتميز عن ما عداها من روابط اجتماعية في كونها وراثية، وليست مكتسبة. وهي تعبر عن مصير محتوم للفرد بحكم الميلاد. واستناداً إلى ذلك فهي تقوم بالأساس على الوعي بالذات، أي أنها تعتمد على معايير موضوعية مثل الروابط التي تجمع بين أعضاء الوظيفية الواحدة، أوالطبقة الاجتماعية الواحدة، وتعتمد الروابط الإثنية على عوامل بيولوجية لتكريس استمرارها وبقائها.

ب- الجماعة الإثنية تتميز بمشاركتها الجمعية في الإيمان بجملة من القيم والمعتقدات. يعني ذلك أن وجود قيمة واحدة مشتركة بين جماعة من الناس لا تنهض على أن تكون معيارا لوجود جماعة أو رابطة إثنية.

ج- الرابطة الإثنية تؤكد وجود تمايزات واضحة داخل الجماعات الإثنية، إذ توجد متغيرات نابعة من خارج إطار الجماعة، وأخري نابعة من أعضائها تؤدي إلى وجود تباينات داخل الجماعة الإثنية. وقد تزداد أو تضيق هذه التباينات عبر الزمن، ومن الجلي أن هذه الاختلافات داخل الجماعات الإثنية، قد تستند إلى متغيرات العشيرة والجماعات العمرية والانتماء الإقليمي وهو ما يؤدي إلى صراعات داخلية تزيد من تعقيد السياسات الوطنية للدولة الإفريقية ، كمثال حالة دراستنا لإثيوبيا.

د- تتميز الإثنية بأنها يمكن أن تتلاءم مع المواقف والصياغات المتنوعة والمعقدة بحكم ما تنطوي عليه من ولاءات فرعية متعددة. وهو ما تعبر عنه حالة الإثنية في إفريقيا.

مصادر ومراجع الفصل الأول:

1- محمد عاطف غيث(وآخرون)، **قاموس علم الاجتماع** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1979، ص 332 ويلاحظ تعدد وتنوع المصادر التي اعتمد عليها محررو القاموس في توضح المصطلح وهي ظاهرة من خلال الصياغة، وهي عملية متبعة في كل المصطلحات الموجودة في القاموس، وهي ربما تكون كافية لأغراض هذه الدراسة.
2-المرجع السابق نفسه ص 332.
3-المرجع السابق، نفسه ص 82.
4-المرجع السابق، نفسه ص 82.
5-المرجع السابق، ص 367 - 368.
6-المرجع السابق، ص 368.
7-وضح للباحث من خلال القراءة المسحية في الأدبيات المتخصصة في المسالة القومية أنها دائما تتصدر مقدماتها بأنه توجد إشكالية وصعوبة في تعريف مصطلح القومية وماهيتها، حول ذلك على سبيل المثال لا الحصر انظر: بويد شيفر، **القومية عرض وتحليل**، ترجمة جعفر خصباك، عدنان الحميري بيروت: دار مكتبة الحياة، 1966)
8- بويد شيفر، نفس المصدر السابق، ص. 66
9- المرجع السابق نفسه، ص68 .
10- المرجع السابق نفسه، ص68 .
11- المرجع السابق نفسه ص68 .
12- المرجع السابق نفسه68 .
13- انظر عبدالوهاب الكيالي (وآخرون)، موسوعة السياسة، الجزء الرابع ط1 بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1986م)ص831
14-انظر أحمد عطية الله، **القاموس السياسي**،(القاهرة: (ب. ن) (ب.ت))، ص1177
15-انظر محمد قطب، **مذاهب فكرية معاصرة**، ط 2(بيروت، القاهرة: دار الشروق،1987) ص 554
16- بويد شيفر، مصدر سبق ذكره، ص71
17- المصدر السابق نفسه، ص71
18- انظر :بويد شيفر، مصدر سبق ذكره، ص66
19- حول ذلك انظر شيفر نفس المصدر السابق، ص114 – 87 ، فقد قدم تحليلا وافيا في فصل كامل باسم (آراء في أسس الأمم والقومية)
20- انظر عبدالوهاب الكيالي (وآخرون)، مصدر سبق ذكره ص831
21-انظر عبدالوهاب الكيالي (وآخرون)، مصدر سبق ذكره ص831
22-انظر احمد عطية الله، مصدر سبق ذكره، ص1177
23- انظر بويد شيفر، مصدر سبق ذكره، ص90
24- انظر :عبدالوهاب الكيالي، مصدر سبق ذكره ص758

25- انظر: **الموسوعة العربية الميسرة** (لبنان، دار النهضة 1980) ص1370

26- حول فلسفة مصطلح القبيلة انظر عبدالوهاب الكيالي مصدر سبق ذكره ص 1370 فقد قدم مثلا لحالة المجموعات التي حافظت على تنظيمها القبلي برغم ظروف الحروب والاستعمار بالإشارة إلى(قبيلة الهنود الحمر) في الولايات المتحدة الأمريكية الذين فقدوا هيكلهم القبلي، لكنهم حافظوا كنوع من الإثبات لتمايزهم الثقافي على هوية خاصة مستمدة من تراثهم المروي وتاريخهم، بغض النظر عن التقسيمات القبلية التي كانت سائدة في الماضي.

27- راجع الموسوعة العربية الميسرة، مرجع سبق ذكره، ص1213

28- انظر، عبدالوهاب الكيالي(وآخرون)، موسوعة السياسية، مصدر سبق ذكره، ص110

29- لمزيد من المقارنة الدقيقة، انظر مصطلح القبيلة والقبلية في هذا البحث، ص

30-انظر محمود يوسف موسي، مصدر سبق ذكره، ص19

31- حول الأبعاد والتفاصيل الدقيقة لهذه النظرية انظر:

إسماعيل على سعد، **نظرية القوة، مبحث في علم الاجتماع السياسي** (اسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1980) ركزت الدراسة على (**القوة**) ومدي معالجة علم الاجتماع لها من خلال تطوره نظريا، مستعرضا تطور مفهوم القوة ثم تناول صفوة القوة وبناء القوة في المجتمع محللا وناقدا كل التيارات والاتجاهات والنظريات التي تعكس خلفيات إجتماعية وسياسية واقتصادية وفلسفية وتاريخية ذات الصلة بقضية (**القوة**).

32-المصدر السابق، نفسه، ص 27.

33- المصدر السابق نفسه، ص 29.

34-المصدر السابق نفسه، ص 29.

35-المصدر السابق، ص 125- 126.

35-المصدر السابق، ص 129.

36-المصدر السابق، ص 312.

37-صاغ إدوارد آذار هذه النظرية بعد عمل ميداني استغرق أكثر من عشر سنوات امتدت منذ نهاية عصر السبعينيات وحتي بداية التسعينيات استمرت فترته الأولى بين 1979 - 1986 وهذا التاريخ الأخير هو تاريخ صدور كتابه الذي حوي نظريته مع زميله بريتون وهو: Azar , E. and Burton , J , International Conflect Resolution Theary and Practice – sussec: Wheatcheaf 1986. وكان آذار قد بدأ هذا العمل بنشر سلسلة من الدراسات التي أجراها على حوالي إحدى عشرة دولة (11 دولة) هي لبنان ، اسرائيل، قبرص، إيران، نيجيريا، جنوب إفريقيا والسودان، ومثلت الفترة من 1986 وحتي بداية التسعينيات الفترة الثانية لتطور نظريته والتي نشر فيها أيضاً عدد من الدراسات بعد أن تعرف على أكثر من ستين مثالا في نمط (النزاع الاجتماعي المتاصل) وردت هذه الخلفية (مبعثرة) في مؤلف محمد أحمد عبدالغفار (دكتور)، **فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية: دراسة نقدية وتحليلية**، ج 1 (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2003) ص 130 -139.

38- محمد عاطف غيث، مصدر سبق ذكره، ص 83.

39- **Wikipedia , The Free Encyclopedia** http: en.wikipedia. org/wiki./Conflict theory 3/4/2007

40- محمد عاطف غيث، مصدر سبق ذكره، ص 370.
41-محمد أحمد عبدالغفار، المصدر السابق نفسه، ص 140.
42- أورد محمد أحمد عبدالغفار، المصدر السابق، هذه المتغيرات الأربعة بشيء من التفصيل والتحليل الدقيق، ص - 140 - 146. فكل الإفادات والحقائق النظرية مأخوذة منه.
43- وردت إفادات ومعلومات هذه النظرية عند: إبراهيم شوقار، **منهج التدافع في المجتمع البشري: قراءة تحليلة في أصول الصراع**، دراسات دعوية، العدد 14، الخرطوم :(مطبعة إفريقيا، يوليو 2007م).
44- المصدر السابق.
45- المصدر السابق.
46- كل المعلومات الواردة في سياق هذا الاقتراب عن النظريات الأخرى المتداخلة مع إقتراب المدافعة والنزاع، أشار إليها إبراهيم شوقار، المصدر السابق.
47-عبرت عن هذا الاتجاه النظري بكل وضوح وشفافية دراسة تيدوروبرت جار، **أقليات في خطر 230 أقلية في دراسة إحصائية وسياسية وإجتماعية** مراجعة، وتقديم رفعت سيداحمد، تعريب مجدي عبدالحكيم سامية الشامي (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1995)
48-كنماذج لهذا: انظر عبدالغفار محمد أحمد، **السودان الوحدة في التنوع**.(الخرطوم: دار جامعة الخرطوم للنشر ، 1992م)
49-حول ذلك انظر: سليمان محمد توبولياك، **الأحكام السياسية للأقليات المسلمة في الفقه الإسلامي** ط 1(بيروت: دار البيارق للطباعة والنشر والتوزيع، 1997) ص 28 وبعدها.
50-كنماذج لهذا التصنيف انظر: أحمد وهبان، **الصراعات العرقية وإستقرار العالم المعاصر: دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية** (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2004) ص 98 وبعدها.
انظر كذلك: بهاء الدين مكاوي محمد قيلي، **تسوية النزاعات في السودان: نيفاشا نموذجا** (الخرطوم، شركة مطابع السودان للعملة 2006) ص 30 وبعدها.
51-كنموذج لهذا التصنيف انظر: **عبدالسلام البغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991).
52-ابن منظور ، أبوالفضل محمد بن مكرم، **لسان العرب**، الجزء 11 (بيروت: دار صادر 19)، ص 564
53-عبدالوهاب الكيالي، مصدر سبق ذكره ص 244.
54-أحمد عطية الله، مصدر سبق ذكره ص 96
55-أحمد سويلم العمري، **معجم العلوم السياسية الميسر**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1985م)ص28
56-اسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية** (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1991).
5 7 - Encyclopaedia Britanica , Volume 15 , P.452 -5
58-سعدالدين إبراهيم، **تأملات في مسألة الأقليات**، (القاهرة / الكويت: دار سعاد الصباح، 1992)، ص 18 وبعدها.

59-نيفين مسعد، **الأقليات والإستقرار السياسي في الوطن العربي** (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1988)، ص 5

60-ورد هذا التعريف في الجزء العاشر من الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية، وقد أشار إليه أحمد وهبان ص 106

61-ورد هذا التعريف في موسوعة العلوم الاجتماعية، الجزء التاسع ص 518

62-السيد محمد جبر، **المركز الدولي للأقليات في القانون الدولي العام مع المقارنة بالشريعة الإسلامية** (الإسكندرية: منشأة المعارف، 1990)، ص 96

63-وائل أحمد علام، **حماية حقوق الأقليات في القانون الدولي العام** (القاهرة، دار النهضة العربية، 1994م)ص 8

64-أحمد وهبان، مصدر سبق ذكره، ص 113.

65-وردت هذه المفاهيم بطريقة أشمل عند: محمد أحمد عبدالغفار، **فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية: دراسة نقدية تحليلية ج**، (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2003) ص 98

66-ظهرت هذه المسألة في التقديم الذي قدمه رفعت سيدأحمد في الترجمة العربية عن دراسة: تيد روبرت جار، أقليات في خطر، وقد سبقت الإشارة إليها، فقد أكد التقديم لهذه الدراسة تحيزها الواضح لخدمة الأهداف والاستراتيجية الغربية خاصة الأمريكية.

67-المعجم الوسيط، مادة عيش ص 663.

68-محمد عاطف غيث (وآخرون)، مصدر سبق ذكره، ص 70.

69-المصدر السابق نفسه، ص 70.

70-جاء ذلك عند: A.H.Hawely , **Human Ecology** , NY The Ronald Press 1950 P 39. وقد أورده محمد عاطف غيث، المصدر السابق نفسه، ص 70.

71-المصدر السابق نفسه، ص 67.

72-المصدر السابق نفسه، ص 67.

73-المصدر السابق نفسه، ص 67.

74-ذكر ذلك Festinger (et.al) **social pressures in informal Group**, NY Harper and Brothers وقد أورده محمد عاطف غيث، مصدر سبق ذكره ص 68

75-عصام أحمد البشير، **نماذج للتعايش الديني في التاريخ الإسلامي**، المؤتمر الدولي للحوار الإسلامي المسيحي، الخرطوم 4- 6 يوليو 2007م، ص 1

76-المصدر السابق نفسه.

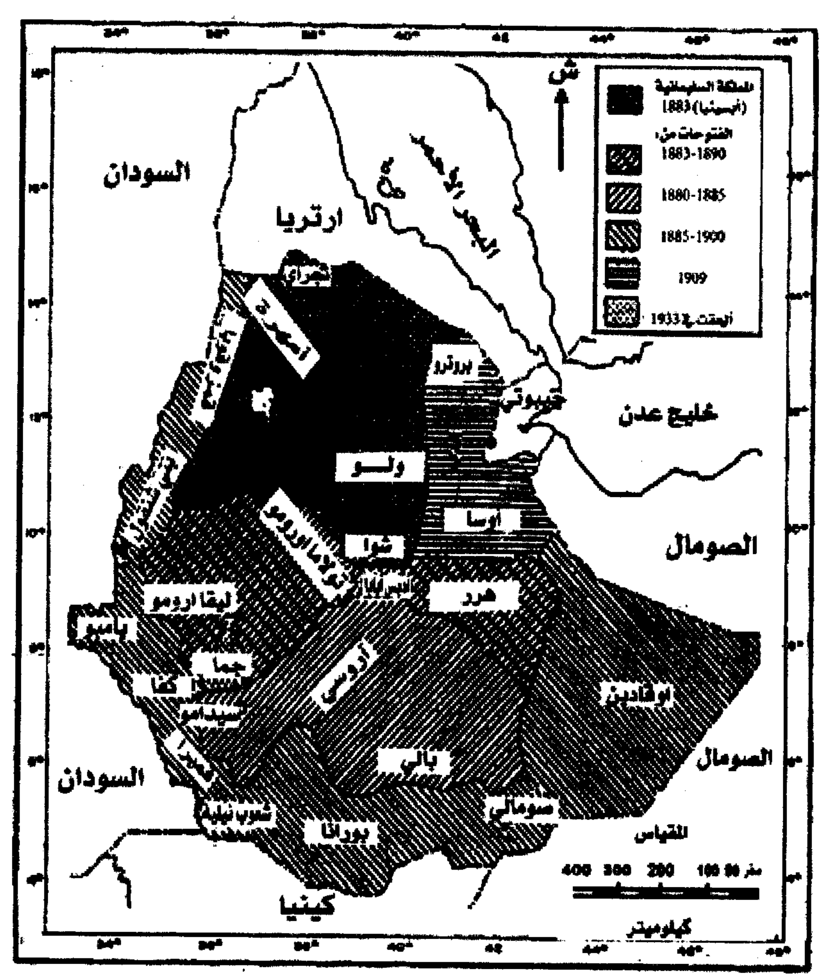
77- لمزيد من التفصيل حول مصطلح (الإثنية) و(التعددية الإثنية) انظر حمدي عبدالرحمن حسن، **التعددية وأزمة بناء الدولة في إفريقيا الإسلامية**، (القاهرة، مركز دراسات المستقبل الإفريقي، 1996م).

الفصل الثاني

بنيات وبيئات الدولة الاثيوبية
المؤثرة في التعايش القومي الاثيوبي

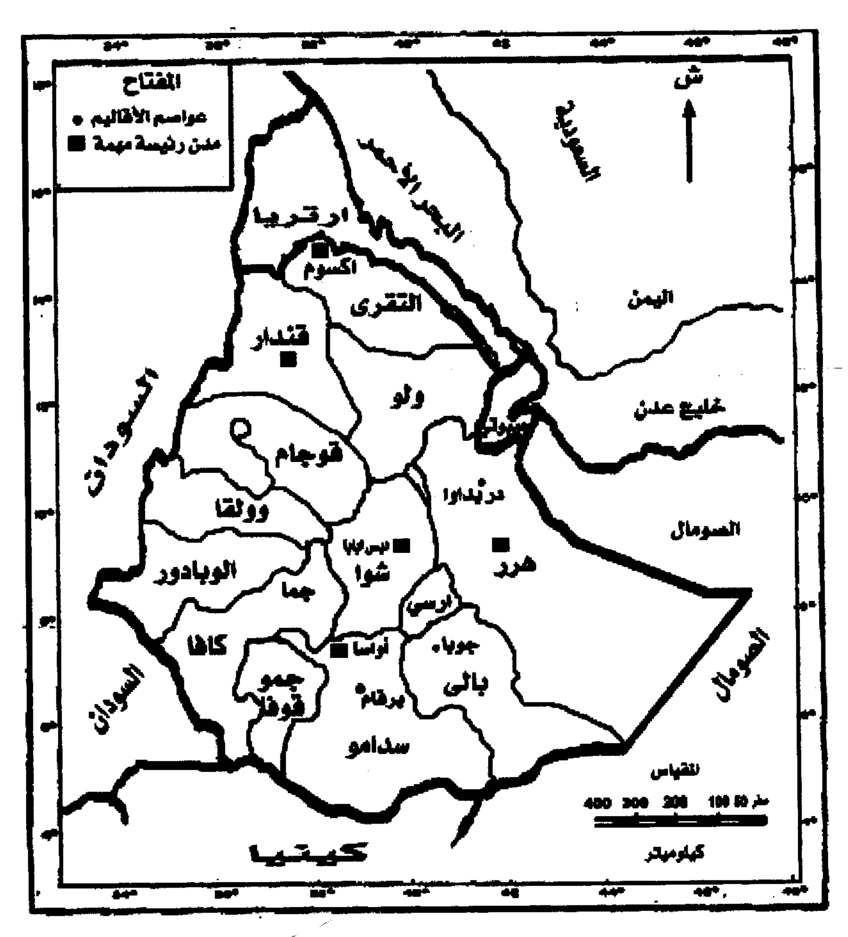
خريطة رقم (2)

إثيوبيا، خريطة تاريخية



Source، Marara Gudin، Ethiopa،Competing Ethnic Nationalism and the Quest for Democracy. 1969-2000 (Ethiopia، Chamber Printing Press House، 2003) p. XVII

خريطة رقم (3)
إثيوبيا: المقاطعات وعواصمها قبل 1991 (في عهد منقستو)

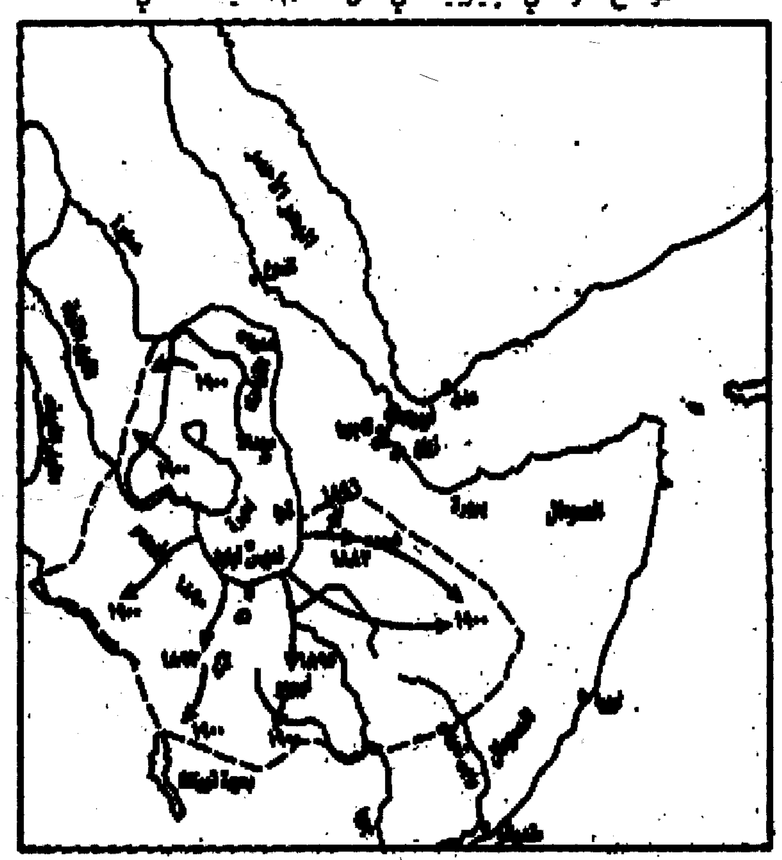


المصدر: خريطة معدلة بالإستفادة من :

Source: Marara Gudinna,Ethiopa: Competing Ethnic Nationalism and the Quest for Democracy. 1969-2000 (Ethiopia. Chamber Printing Press House. 2003) p. XVII

خريطة رقم (4)

توسع الأراضي الإثيوبية في ظل حكم منليك الثاني



المبحث الأول

البيئة الجغرافية في إثيوبيا

البيئة الجغرافية واحدة من جملةالمكونات المهمة والأساسية في تركيبة وتشكيلة الدولة الإثيوبية، فهي تعمل في تداخل مع بقية بيئات الدولة الاثيوبية الأخرى،لصناعة دورة الحياة الإثيوبية اليومية في كل جوانبها ،وتأتي أهمية دراسة البيئة الجغرافية لدولة مثـل إثيوبيـا، لارتباطها الوثيق بمشكلة الدراسة،وهي كشف بعض من الأبعاد الطبيعية والبشرية المؤثرة في الاندماج والتكامل والتعايش الوطني للمجموع الإثيوبي، حيث تفيد في الوقوف والتأكـد من حقيقة شكل وطبيعة الوجود الفعلي للدولة الإثيوبية، ككيان ووحدة سياسية في منظومـة خارطة الوحدات السياسية الإفريقية، برغم التغيرات التي حدثت نتيجة عمليات بالاضـافة والحذف في وحداتها السياسية الداخلية، ومعرفة كل – أو أغلب – الصور التي توجد عليها الأمم والشعوب والقوميات الإثيوبية في إطار التقسيم الداخلي للوحدات السياسية، والتـي مثلتها تقسيمات إدارية اختلفت من عهد إلى آخر، تمت تسميتها بـ (أقـاليم – ولايـات – محافظات) [1] التي شكلت في فترات تاريخية مختلفة خارطة الدولة الإثيوبية.

ويساعد تشريح البيئة الجغرافية الإثيوبية في تكوين الـصورة الذهنيـة الواضـحة، وتعميق الأفكار، وتوضيح الدلالات، وتحديد الأبعاد الحقيقية، لجوانب التعايش والانـدماج القومي الإثيوبي، وذلك ربما في ثلاثة أبعاد أساسية هي: [2]

أولاً : العامل الجغرافي وتأثيره في العلاقة بين

خارطة التقسيم الإداري والموارد الطبيعية والبشرية

يعيش المواطن الاثيوبي في تجمعات ومجتمعات تنظمها خارطة الوحـدات الإداريـة السياسية المنظمة للإدارة والحكم المحلي الاثيوبي (أقاليم، ولايات، محافظـات، محليـات (وردا Warada) وهذه الوحدات أنشئت لخلق الاستقرار والأمن والسلام، وذلك من حيث انتشار وتوزيع الخارطة السكانية الإثيوبية، وممارسة الحياة، واستقلال الموارد المتاحة لكل وحدة سياسية داخلية على حدة، وفي مرحلة أخرى في إطار تكامل هذه الوحدات من خـلال التبادل للموارد الطبيعية والبشرية، وهي بالطبع صيغة تساعد في تخطيط ورسم هندسـة سياسات التعايش والبناء الوطني، ولكن ربما يحصل نوع من الاحتكاك والنزاع والتضارب والتناقض، بسبب المنافسة بين سكان هذه الوحدات السياسية الإداريـة وصـراعها علـى الموارد، ربما يؤدي إلى تهديد كيان الوحدة والتكامل كقيمة كبري لإثيوبيا، وهو ماتعيـشه

الدولة الإثيوبية اليوم من جراء إعتمادالتقسيم الإداري للوحدات السياسية لتسعة أقاليم قائمة على الأساس الإثني.

ثانياً: العامل الجغرافي وتأثيره في التوزيع الإثني في إثيوبيا:

ظروف نشأة الدولة الإثيوبية وماتعرضت له من أسس تقسيم إداري لوحداتها السياسية الداخلية، ربما قام وتأسس على فروقات عميقة وأصيلة بين بيئات هذه(الأقاليم، الولايات، المحافظات، المحليات) ، وهي بيئات مختلفة من حيث الصفات والملامح والخصائص الجغرافية، أثرت بصورة تلقائية على المجموعات السكانية التي تقطنها، خاصة وأن الملاحظة جرت على أن التقسيم الأداري يتم وفق الخصوصية الإثنية المصحوبة بخصوصية الموارد الطبيعية، والطبيعة التضاريسية، وهي مسألة يمكن قراءتها في كل النظم السابقة، ولكن على عهد نظام ملس الحالي تبدو أكثر وضوحا وتأكيداً ،فأقاليم ومناطق إثيوبيا الشمالية والشمالية الشرقية، المتكونة من التجراي والأمهرة والعفار، تختلف عن الوحدات الإدارية لمناطق إثيوبيا الغربية والجنوبية الغربية، كما تظهر في خارطة أقاليم بني شنقول وقامبيلا بدورها تختلف أثنيا عن أقاليم ومناطق شرق وجنوب شرق إثيوبيا، المكونة من الإقليم الصومالي وإدارتي هرر ودريداوا،وهي بدورها مختلفة عن الإقليم المكّون لكل وسط إثيوبيا وجزء من جنوبها وهو إقليم الأورومو، لتختلف جملة هذه الأقاليم مع إقليم الجنوب الذي يضم كل قوميات الجنوب وعددها 56 (قومية) ، و ينشأ من التباين الناتج بين هذه المناطق والأقاليم اختلافات في الدرجة التي استجيب بها لحاجات الإنسان الإثيوبي ولقدرته على الاستقلال والإنتاج، ويبدو أنه وفي كثير من مراحل التاريخ الإثيوبي، أن هذا الاختلاف والتنوع القائم على أسس من الضوابط الجغرافية الطبيعية والبشرية، كان مدعاة وحافزا ومشجعا ودافعا للاتصال والتبادل بين الأقاليم والمناطق الإثيوبية والمجموعات البشرية التي تحتضنها، لخلق مجتمع متعايش ومنسجم ومتفاهم.

ولكن يظهر من خلال قراءة التاريخ الإثيوبي، ومن خلال المعايشة للواقع الاثيوبي الحالي، أن التواصل والتداخل بين الشعوب والأجناس والقوميات الإثيوبية، كانت تحكمه وتحدده المطلوبات الضرورية والمتزايدة إلى توفير وتحقيق المصالح العامة للمجموع الوطني الإثيوبي، آخذين في الاعتبار النمو والزيادة السكانية وتطورها في كافة المستويات، العددية والحضارية، والثقافية، والاإقتصادية والسياسية، ولئن حققت عملية التواصل والتداخل بين مكونات الخارطة الإثنية الإثيوبية أغراضها وأهدافها، فهي من الطبيعي قد ولدت كثيراً من المنازعات والصراعات، أدت إلى انفجار كثير من الأزمات التي هددت

الوحدة والتعايش الوطني الإثيوبي، كما في مثال إريتريا، والإقليم الصومالي، وماتعانيه الدولة الاثيوبية الجديدة من الصراع الإثني.

ثالثاً: العامل الجغرافي وتاثيره في تداخل المصالح السياسية والاقتصادية.

يرتبط العامل الجغرافي كلياً بشكل وطبيعة حركة حياة مجتمع الدولة الإثيوبية المحكومة بإطار التقسيمات الإدارية المؤسسة على أسس عرقية وتضاريسية، وذلك فيما يرتبط بتبادل المصالح الاقتصادية المشتركة التي فرضتها ضرورات وحدة المجتمعات في أي رقعة من الأرض، وتبادل مشتركات الحياة والثلاثة، النار والكلأ والماء.

وتبدو الملاحظة واضحة في الحالة الإثيوبية التي تشير إلى ارتباط وتداخل المسالة الاقتصادية مع السياسية، وحدوث نوع من علاقات التأثير المتبادل بينهما، ولكن يظهر أن قوة تأثير العامل السياسي على الاقتصادي أسفر عن نتائج تضررت منها المجموعات السكانية الإثيوبية المتكتلة في وحدات إقليمية إدارية، وبخاصة على عهد حكومة ملس زيناوي الحالية، والتي ظهرت فيها احتجاجات وثورة كثير من المجموعات الإثنية التي تمثل أقاليم إدارية بأكملها على أوضاعها الاقتصادية.[3]

إثيوبيا: البيئة الجغرافية الطبيعية والبشرية:

أولاً : المقومات الطبيعية:

يظهر أن هنالك عدة عوامل طبيعية تضافرت لإعلان وبروز وإثبات وجود كيان الدولة الاثيوبية وتحديد مكانتها في المجتمع والخارطة الدولية وهي-:

الموقع الجغرافي:

تأتي دراسة الموقع الجغرافي في مقدمة المقومات الطبيعية التي صنعت الخصائص التي تأثرت بها الدولة الإثيوبية، إضافة إلى وزنه وأهميته فيما يتعلق بوجود الدولة الإثيوبية، والدور الذي يساهم به في صياغة هويتها وشخصيتها من ناحية، والأقطار المجاورة لها في محيطها الإقليمي، والبعيدة عنها في محيطها القاري والدولي.

وهنا تسعي الدراسة إلى عرض وتحليل موقع إثيوبيا الجغرافي، ليس فقط وفق التحديد المجرد الذي يربط إثيوبيا بمعالم جغرافية وفلكية محددة، وإنما وفق تقييم اعتباري موضوعي، ينظر إلى الموقع الجغرافي بأنه ذلك الثابت المتغير، وذلك بتغيّر معالم الأوضاع الحضارية والثقافية، والاقتصادية، الجغرافية السياسية، والإثنية، كما في حالة

إثيوبيا، والتي غيرت من بعد في مكانتها وأدوارها في المنطقة.

تشير وتؤكد الدراسات إضافة إلى حقائق الواقع المعيش، دوماً إلى حدوث تطورات وتغيرات في خارطة الجغرافيا السياسية للدولة الإثيوبية، منذ أن تكونت أول لبنات دولتها الأولى في أكسوم والحبشة، ومروراً بتحولاتها وتوسعاتها في كل الاتجاهات، هذا إضافة للحالة السائلة والمتحركة لكل خارطة القرن الإفريقي، التي شهدت ميلاد دولة جديدة هي إريتريا ودول تبحث عن الاعتراف بها ممثلة في حالة جمهورية أرض الصومال. الأمر الذي جعل من موقع المنطقة الجغرافي وخارطته مسالة متحركة، إلى إن استقرت فيما هي عليه الآن من خارطة وموقع جغرافي جديد، عاصره وعايشه الباحث بانفصال إريتريا، فهو ربما يتغير نسبة لطبيعة الأحداث التي مازالت تعيشها إثيوبيا ومنطقة القرن الإفريقي.

وبناء على ذلك، تشير خارطة الموقع الجغرافي لإثيوبيا إلى وجود حدودها مع إريتريا من الشمال وجيبوتي من الشرق والصومال من الشرق والجنوب الشرقي وكينيا في الجنوب والسودان في الغرب والجنوب الغربي[4] .

يبدو أن الموقع الجغرافي الجديد لإثيوبيا وما أفرزه من واقع وأحداث جديدة عليها، أتاح ومكن من معايشة وإدراك حقيقة المفهوم المتغير وغير الثابت للموقع الجغرافي، وتغيير القيمة الفعلية والحيوية له، وربما عملت حركية الموقع الجغرافي، والمتكررة باستمرار عبر تاريخ الدولة الإثيوبية، كسباً وتوسعاً، أو أنفصالاً وتجزءاً، ونقصاناً في مساحتها الجغرافية، إلى ضعف وهشاشة تعايش وتماسك واندماج الدولة الإثيوبية، وعدم استقرار أوضاعها الداخلية والخارجية. ويظهر أن هذه المتغيرات قد ارتبطت إرتباطاً وثيقاً بحالتين مهمتين:

ارتباطها بجملة من القياسات والمعايير التي حددت بصورة واضحة خصائص العلاقات المكانية بين الوحدات السياسية (ولايات ،محافظات، أقاليم) في داخل الدولة الإثيوبية ،وخارجياً علاقاتها مع دول الجوار الإقليمي وعلاقاتها الدولية.

ثانياً: ارتباطها بجملة من القياسات والمعايير التي مست وحددت مراكز الثقل الحضارية والثقافية، والسياسية ،الاقتصادية والاجتماعية في دخل الدولة الإثيوبية، وماجاورها في إفريقيا والجوار الآسيوي، والمراكز العالمية البعيدة.

ففي الحالة الأولى، يبدو أن خصائص العلاقات المكانية تشكلت تاريخيا بصورة مختلفة، جراء اختلاف متغيرات الموقع الجغرافي، فإثيوبيا التي كانت محصورة في مملكة أكسوم أو الحبشة بدأت كدولة أو مملكة مركزية في إطار وحدة واحدة غير مقسمة إلى وحدات إدارية [5] ولذلك ظهرت متعايشة ومتماسكة ومتجانسة النسيج الوطني، ضمت فقط مناطق التجراي وبعض مناطق الأمهرة، ولكن يظهر أن فكرة التوسع وضم أرض جديدة فككت وحلت تجانس الدولة الإثيوبية، ومنذ إثيوبيا الأكسومية، أخذت معالم الخارطة الجغرافية

لإثيوبيا في التغيير المستمر، وبالتالي تغير الحدود السياسية في كل خارطة المنطقة، **وربما اتخذ ملوك وأباطرة وحكام إثيوبيا في ذلك نهجين أواعتبارين:**

النهج الأول: التوسع المستمر حول الهضبة في كل اتجاهاتها، خاصة الجنوب، معتبرين أن الهضبة تمثل إمتدادا جغرافيا طبيعيا لنواة المملكة الأكسومية، يتم ضمها تدريجياً، حتي وإن خضعت لسيطرة غيرهم في أي فترة من الفترات،ولعل ذلك ما ظهر في سياسة الأباطرة التوسعية، خاصة منليك وهيلاسلاسي.

النهج الثاني: محاولة التوسع فيما وراء الهضبة، أو ما يعرف بأراضي المنخفضات خاصة الشرق والغرب، وذلك بالدخول في صراعات وحروب ومنازعات مع دول وممالك سبقت، أوعاصرت الدولة الأكسومية، وذلك إما بأغراض دينية أو اقتصادية تجارية، أو لفرض القوة والسلطان في المنطقة المحيطة، وذلك مثل حروباتهم في المنطقة الإفريقية، في جوارهم الإفريقي مع مملكة مروي، وعلى عهد مملكة الفونج أو سنار، واستمرارها حتي على عهد الدولة المهدية في القرن التاسع عشر ،كما اتجهوا شرقاً للتوسع في الجوار الآسيوي في مناطق حضارات الممالك اليمنية.[6]

ولعل هذه التوسعات غيرت من موقع الدولة الإثيوبية جراء عملية المد والجزر، والكسب والفقدان، وهي مسألة أكثر ما تؤثر على التكوين البشري، واعتماد خارطة إثنية تعددية غير مستقرة، وهو مالم تعْيشه إثيوبيا في تاريخها، فعلي الصعيد الخارجي كان طبيعيا أن تفقد كل الأراضي التي ضمتها أفريقياً وآسيوياً، حيث تم استردادها من جهة دولها وممالكها اليمنية والسودانية، أما داخليا فقد بدأت تفقد بعض مظاهر تجانسها وتماكسها عند حدوث أول انتقال وتوسع للدولة الأكسومية، وتحول مركز السلطة السياسية إلى لاستا lasta،التي هي خليط من عناصر الأقاو والأمهرة وهي مجموعات عرقية وثنية متحولة إلى مسيحية،وقريبة من مناطق العناصر العفرية شرقاً والأورومية جنوبا ذات الهويات الإسلامية.[7]

وكان ذلك بمثابة أول مظاهر الخروج، وفقدان السيطرة التقراوية للملك والعرش الأكسومي، وظهور مشكلة الصراع حول السلطة بين الأمهرة والتجراي، والتي أخذت تعاني منها الدولة الإثيوبية منذ ذلك الوقت وحتي يومنا هذا، وهي منذ تلك الفترة أصبحت تمثل أكبر مهددات الاندماج والتماسك والتعايش القومي الإثيوبي.

ويبدو واضحاً أن تلك اللحظة التاريخية شهدت بداية واستمرار خارطة الدولة الإثيوبية في التحول والتغّير، حيث انتقلت مركزية الدولة وتوسعت بعد ذلك في منطقة شوا، فأعلنت عن دخول خارطة العناصر الأورومية بصورة رسمية في خارطة الدولة الإثيوبية، ثم انتقال المركز إلى قندار وهي أراضي أمهرية، لتدخل إثيوبيا بعدها فترة الحكم اللامركزي، وممارسة الحكم الذاتي، والذي أظهر إثيوبيا بأنها عبارة عن عدد من الدول، وليست دولة واحدة، وذلك فيما عرف بفترة عهد الأمراء 1769- 1855 م لتعود بعدها إثيوبيا وعلى

عهد الأباطرة (1855 - 1974)ثم الحكم العسكري الشيوعي على عهد منقستو-1991)
(74إلى طابع الدولة المركزية مرة أخرى، وتوسعها وضمها لأراضي الجنوب بشعوبها وأجناسها وقومياتها المتنوعة، وأراضي الأوقادين بعنصرها الصومالي، وأراضي الغرب والجنوب الغربي المتداخلة مع السودان بعناصرها الزنجية في مناطق القامبيلا والبني شنقول والقمز وغيرها[8] . لتشهد إثيوبيا خلال هذه الفترة أقصي توسعاتها، وأكثر ثبات واستدامة لموقعها وخارطتها السياسية، لتبدأ بعد ذلك مرحلة فقدان أجزاء خارطتها غير المتجانسة حين فقدت إريتريا نهائياً في1993 م، وتبدأ تطبيق نظام الفيدرالية الإثنية،لتنظيم وحداتها السياسية الداخلية على عهد حكومة ملس زيناوي الحالية، لتحافظ بها على بقية أجزاء الخارطة التي مازالت تعاني من خطر التفكك والبلقنة الإثنية.

وتأسيسا على ذلك ربما كان هناك بعض العوامل التي أسهمت في التغيير المستمر لخارطة وموقع الدولة الاثيوبية منذ نشأتها في اكسوم وحتي الآن، الأمر الذي أثر على تشكيل الخصائص المكانية للوحدات السياسية للدولة الاثيوبية في كل فترة من فتراتها، على المستوي الداخلي، وعلى إثيوبيا كدولة مع بقية دول الجوار الإقليمي على صعيد المستوي الخارجي، انعكست وأثرت بصورة سلبية واضحة على قضية الاستقرار والوحدة الوطنية والتعايش للدولة الإثيوبية والعوامل هي:

أولاً: النزعة الإمبريالية التوسعية لملوك وأباطرة إثيوبيا، لأغراض العداء الديني، أو السلطوي، أو كسب موارد، أو مواقع استراتيجية، وهو أمر مؤثر في خارطة وموقع إثيوبيا.

ثانياً: الصراع الدائم على السلطة السياسية خاصة (الأمهري/ التجراوي أو (الأمهري /الأمهري) والعمل على تغيير طبيعة السلطة بين المركزية واللامركزية، وبالتالي تغيير مواقعها المكانية، الأمر الذي يؤثر على مواقع الداخل الإثيوبي، وإطارها الخارجي في حدودها السياسية مع دول الجوار الإقليمي.

ثالثاً: الصراع الدائم بين القوي المسيحية والإسلامية، وهو صراع متحول دائماً في عدة مستويات حيث إنه :

- صراع سلطات ونظم سياسية إسلامية ضد نظم مسيحية، عبرت عنه فترة صراع الممالك الإسلامية مع النظم المسيحية التجراوية والأمهرية.
- صراع إثنيات إسلامية مع النظم السياسية الإثيوبية المسيحية التجراوية والأمهرية وهو صراع مطالب وحقوق سياسية وثقافية واقتصادية.

رابعاً: الوجود الاستعماري في المناطق المحيطة بإثيوبيا، وأحياناً في داخل الأراضي الإثيوبية، كالوجود الإيطالي في اريتريا1935- 1941م والبريطاني في 1941 – 1952م وأثره في تشكيل خارطة هذه الدول، والذي ربما يعني تحكمه في نحت تسمية دول الجوار الإثيوبي، إضافة إلى طريقة تعامل الملوك والأباطرة الإثيوبيين مع الدول

الإستعمارية، تارة بالاتفاقات ،وأخري بالعداء، كل ذلك أسهم في وضع إرث أثر على تاريخ وواقع ومستقبل وحدة الدولة الاثيوبية.

وبناء على ذلك، ربما تؤكد طريقة بناء خارطة الجغرافيا السياسية لإثيوبيا، بأنها اعتمدت على تراص طبعات غير متشابهة من المجموعات العرقية، والتي كانت سبباً قوياً في نشوب صراعات السلطة والموارد طوال تاريخ إثيوبيا.

مساحة إثيوبيا وشكل خارطتها السياسية:

نمت وتشكلت الدولة الاثيوبية كوحدة سياسية وكيان مادي يتضمن مساحة معينة من الأرض عبر مراحل متعددة، اتصفت بالإضافة والحذف، وذلك نسبة لطبيعتها الإمبريالية التوسعية التي نشأت عليها، واستمرت بها حتي القرن التاسع عشر،وأخيراً ظهرت واستقرت في طبعتها الأخيرة المنحوتة بمساحة بلغت127 ر127ر 1اكيلومتر مربع بعد انفصال إريتريا نهائيا[9] 1991[10] .

واستناداً على الحقائق التاريخية والجغرافية، فإن هذه المساحة الحالية لاتعبر عن المساحة الجغرافية التي نشأت وبدأت عليها الدولة الإثيوبية، والواقع أنها تكونت بنمو أول نبتة ونواة للدولة الإثيوبية، هي مملكة أكسوم، التي نشأت في القرن السادس قبل الميلاد، في مناطق الهضبة في شمال إثيوبيا الحالية، وقد مثلت أكسوم منذ تلك الفترة نواة أو نوايات الانتماء الروحي الديني والقومي، فديانتها تمثلت في البدايات الوثنية، ثم التحول بالكامل نحو المسيحية الأورثوذكسية، وقوميتها هي الأصول التجراوية ثم الأمهرية بلغاتها المعروفة، والتي رعت بعد ذلك بناء الدولة الإثيوبية كوحدة سياسية، وارتكزت على الأرض الأكسومية في توسيع رقعتها وإضافة كل المساحات الجديدة وإلحاقها بهذه النواة الأكسومية، اكتمل بها الخلق المادي للدولة الإثيوبية، بنحت تخوم خارطتها السياسية الحالية (11).

وتبدو الملاحظة واضحة في أن هناك عوامل كثيرة جغرافية طبيعية وبشرية، وعوامل اجتماعية وبخاصة الدينية والإثنية، وأخري تاريخية، اشتركت في تفسير وتوضيح المحركات التي صاحبت نشأة وتطورالدولة الإثيوبية، منذ نواتها الأولى في أكسوم وحتي إثيوبيا الحالية، وذلك فيما يتعلق بتجميع مساحات الأرض والمجموعات السكانية التي تألفت وتكونت منها إثيوبيا عبر مراحلها التاريخية المختلفة، للتعبير والإعلان عن كيان الدولة الإثيوبية كوحدة سياسية متماسكة. وبالنظر في الشكل العام لطريقة نحت الخارطة السياسية لإثيوبيا، تبدو الملاحظة واضحة بوجود مجموعة متباينة من الوحدات السياسية الداخلية، وهي دائماً مايجري عليها تقسيم إثيوبيا في عمليات الإدارة والحكم المحلي (ولايات،

محافظات، مقاطعات، محليات)، وقد اعتمدت على فروقات التباين و التنوع الشديد في كافة النواحي، خاصة الدينية و العرقية و الثقافية و اللغوية و الاقتصادية و السياسية و الجغرافية الطبيعية و غيرها.

ولعل هذه الطبعات المتباينة للخارطة الإثيوبية الداخلية، ربما جعلت الدولة الإثيوبية في حالة اهتزاز وغليان دائم منذ نشأتها وحتي الآن، حيث تبدو مترابطة متماسكة الأجزاء أحيانا ومفككة أحياناً أخرى.

ويظهر في الحالة الإثيوبية، أنه ليس هناك عامل واحد ينفرد ويتحمل مسئولية وجود وخلق الدولة الإثيوبية، بل تضافر واشترك أكثر من عامل في صنع وتشكيل الظروف والملابسات التي أتاحت قيام الدولة الإثيوبية، وساندت ودعمت وجودها الفعلي، وأدت إلى خلق الشعور بالولاء والانتماء، ولو بنسب مختلفة لدي المجموعات للانتماء لإثيوبيا.

وتأسيساً على ماسبق، ربما يمكن الإشارة لبعض العوامل التي كونت نواة الدولة الإثيوبية ،وعملت على شحذ الولاء والارتباط، وتكوين ونمو حس المواطنة،غير أنه وفي ذات الوقت، مثلت هذه العوامل دوائر وبؤراً ساخنة للتنوع والاختلاف، الذي عمل على تهديد وحدة الدولة الإثيوبية، وخلق مشاكل وقفت عائقاً في تحقيق التعايش والتكامل الوطني الإثيوبي.

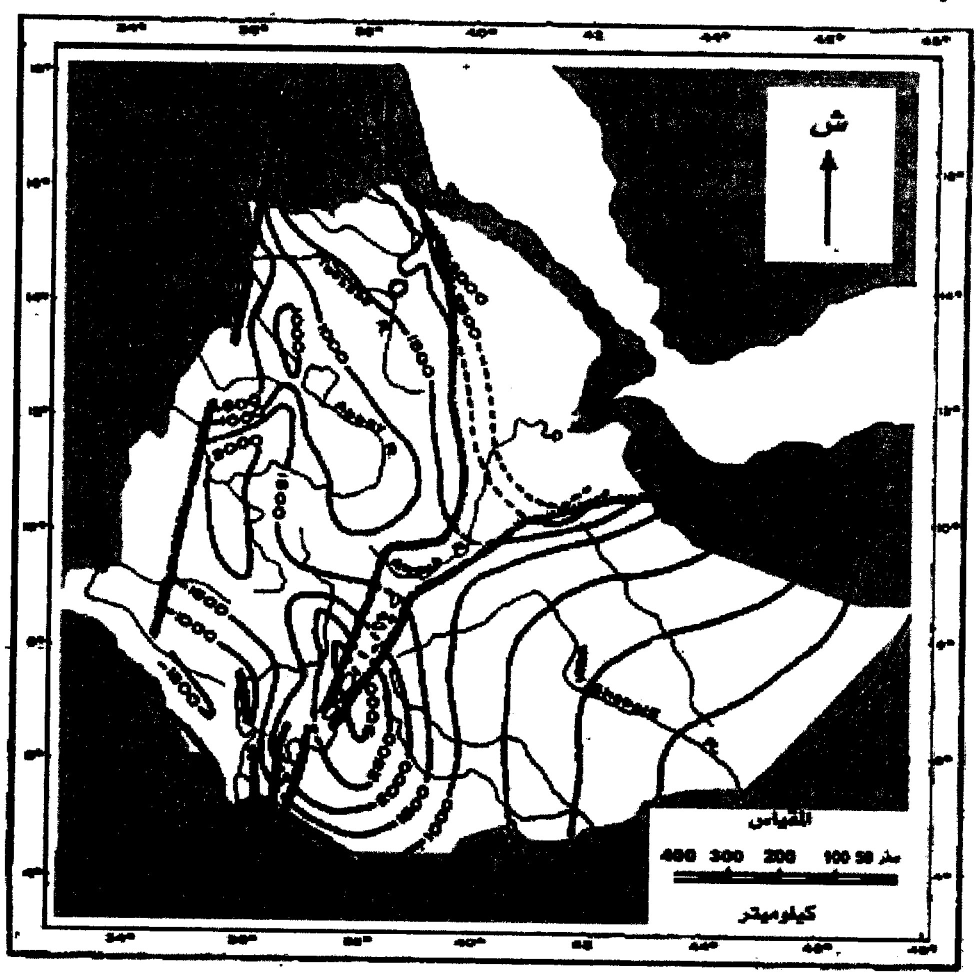
ولعل ذلك راجع إلى طبيعة النظم السياسية الإثيوبية، وسياساتها في التعامل مع هذه العوامل، ومايقابلها من صور التفاعل وردود الأفعال من المواطن الإثيوبي، في إطار مايتشكل من ديناميات العلاقات المختلفة بين الفرد أو المجتمع الإثيوبي والدولة، وسوف يأتي تبيان ذلك لاحقاً في هذه الدراسة والعوامل هي:

العامل الطبيعي:

إن تناول الجغرافية الطبيعية لإثيوبيا في بعديها التضاريسي والمناخي تظل مهمة ومؤثرة في تقرير حالة التعايش القومي الإثيوبي وذلك لارتباطها بتوزيع السكان ونشاطهم الاقتصادي ومن جهة أخرى تحديد معالم الجغرافيا السياسية داخليا بني القوميات وخارجيا مع دول الجوار المتداخلة والمتقاطعة معها في امتدادات عرقية ومصالح اقتصادية ويمكن التركيز في قراءة ذلك على الترتيب التالي :

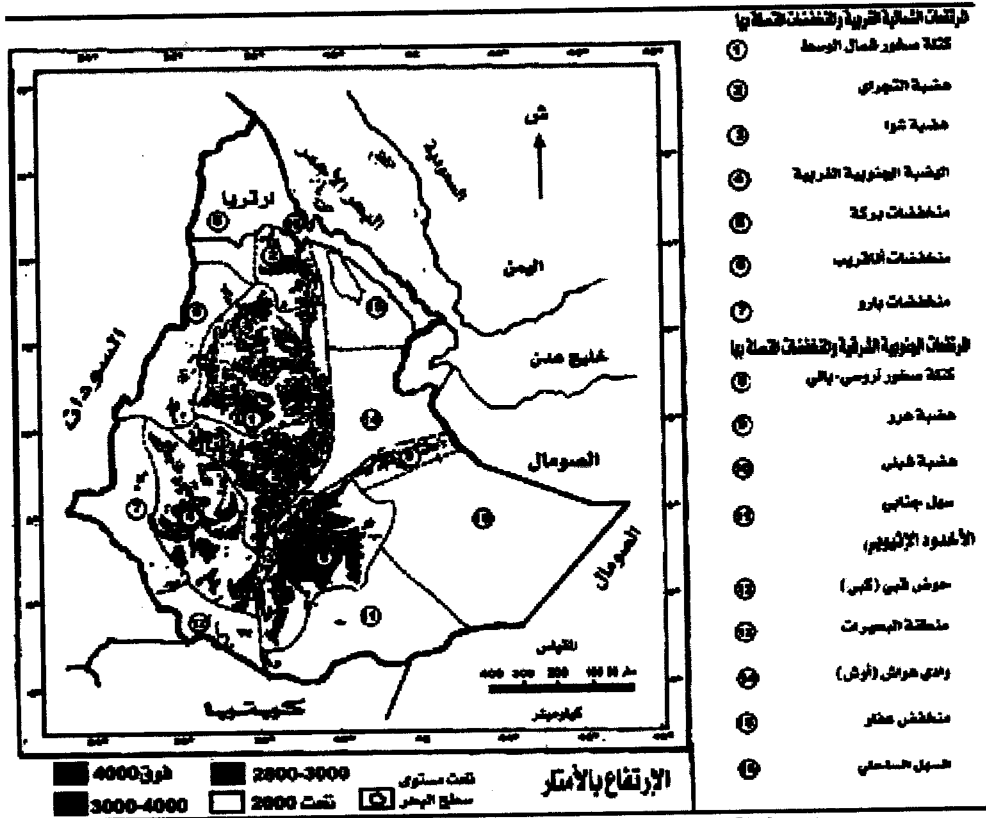
خريطة رقم (5)

إثيوبيا: خريطة كنتورية لسطح معقد صخور الأساس (نقلا عن دانيللي 1943)



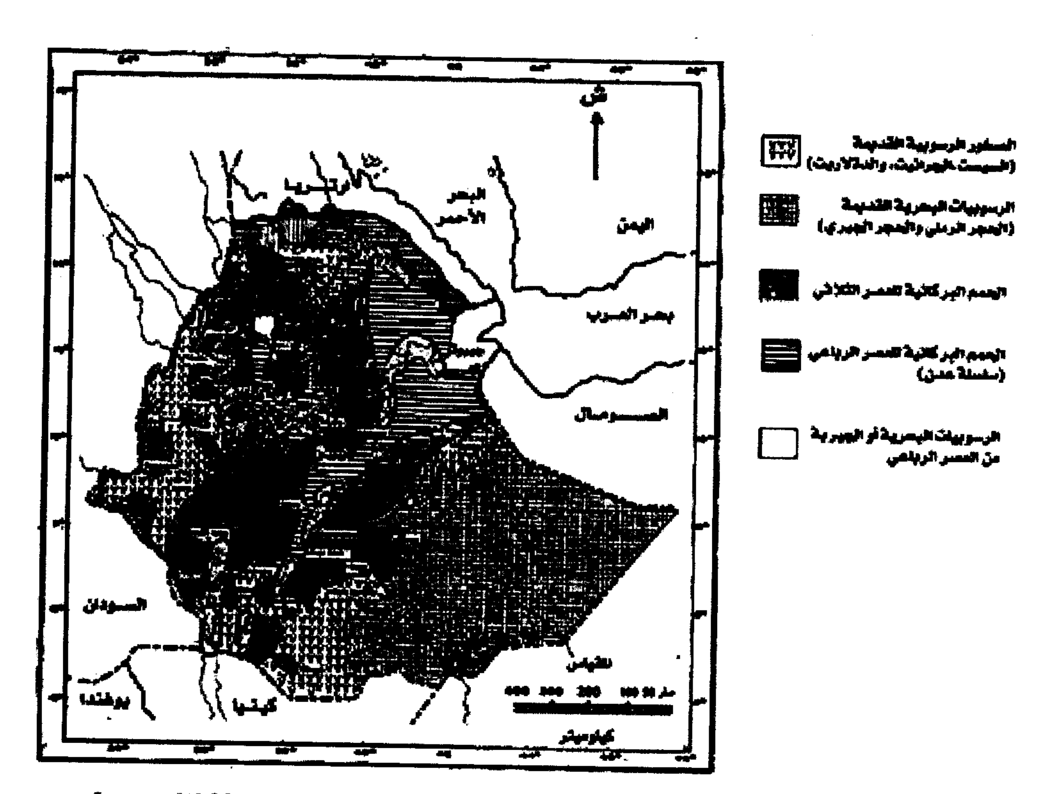
Source: WoldeMariam, Mesfin, An Introductory Geography of Ethiopia (Addis Abeba; Berhanena Salem H. S. I. Printing Press, 1972, P. 29)

خريطة رقم (6)
إثيوبيا، الأقاليم التضاريسية



Source: Woldemariam, Mesfin. An Introduction Geography of Ethiopia. (Addis Abeba: Berhanena Selam H. S. I. Printing Press, 1972).p.43

خريطة رقم (7)
جيولوجيا إثيوبيا



Source, Woldemariam, Mesfin, An Introduction Geography of Ethiopia, (Addis Abeba, Berhanena Selam H. S. I. Printing Press, 1972)p.30.

تضاريس إثيوبيا :

إجمالا وليس تفصيلا يبدو أن أدق ما يمكن أن توصف به الهضبة الإثيوبية بأنها شاهقة الإرتفاع يزيد متوسط علوها على ألفي متر (2000

- 3000) متر، وهي ليست هضبة بالمعني المعروف، ذلك أنها أبعد ما تكون عن الاستواء فهي تتميز بكثرة التقطيع ووعورة التضرس، وتعدد عمليات التخدير، يضاف إلى ذلك فعل الجو، والتعرية المائية النشطة (بسبب غزارة أمطارها الموسمية) في صخور سهلة التفتيت، مما أدى إلى تكوين الوديان العميقة، والسفوح الشاهقة، والجزر البركانية الشامخة، والتلال المنعزلة، وقد اجتمع ذلك ليجعل الهضبة كثيرة التضاريس متعذرة المواصلات، وتنحدر الهضبة انحدارا عاما من الشرق نحو الشمال الغربي، وهو الاتجاه الذي تتخذه أنهارها الرئيسية التي تنتهي في سهول السودان إلى نهر النيل، وتنبع من هوامشها الشرقية أنهار قليلة الأهمية يصب بعضها في المحيط الهندي، وينتهي بعضها الآخر في صحراء الصومال أو بحيرات داخلية (12).

جدول رقم (1) أطوال الانهار الرئيسية في إثيوبيا

اسم النهر	الطول بالكلم		
	خارج إثيوبيا	داخل إثيوبيا	المجموع
أباي ABAY	650	800	1450
وابي شيلي WABI SHELE	1300	1000	1130
اواش AWASH	-	1200	1200
اومو OMO	-	760	760
تكازي TEKEZE	-	608	608
مريب MEREB	-	440	440
بارو BARO	-	277	277
انقريب ANGEREB	-	220	220

المصدر :

عبدالله أحمد التهامي الريح التعليم الإسلامي في إثيوبيا بعناية خاصة لإقليم وللو. 1855-1954م رسالة ماجستير غير منشورة،(الخرطوم، جامعة إفريقيا العالمية، مركز البحوث والدراسات الإفريقية).2003م ص 27.

جدول رقم (2) حجم البحيرات الرئيسية في إثيوبيا

الرقم	اسم البحيرة	الإرتفاع متر	متوسط العمق متر	المساحة كلم2	العرض كلم	الطول كلم
1	ABAYAاباي	1268	13	1160	20	60
2	ABIYATA ابياتا	1573	14	205	15	17
3	ASHE-NGEاشينجي	2409	25	20	4	5
4	AWASAأواسا	1708	10	129	9	16
5	BISHOFTU بيشوفتو	...(*)	85	...(*)	.(*)	....(*)
6	CHAMOكامو	1253	10	551	22	26
7	HAYKهايك	2030	23	35	5	7
8	KOKAكوكا	...(*)	9	250	15	20
9	LANGANOلانقانو	1585	46	230	16	18
10	SHALAشالا	1567	250	409	12	28
11	TANAتانا	1840	9	3600	60	70
12	ZIWAY زيوي	1846	4	434	20	25

المصدر : عبدالله أحمد التهامي الريح، المصدر السابق، ص 28

ومن خلال الوصف السابق، ودلالات الخرائط التضاريسية رقم(4) (5) (6) في الصفحات السابقة والجداول الجغرافيةرقم (1)ورقم(2) الموضحة أعلاه:

يبدو أن هناك بعض القراءات الجديرة بالتدقيق والملاحظة في تضاريس إثيوبيا، لأنها مؤثرة جدا في تحليل الافتراض القائل بأن تشكيلات الظواهر التضاريسية للهضبة الإثيوبية أثرت بدرجات متفاوتة في مشكلة الاندماج والتعايش القومي الإثيوبي تمثلت في:

- تكاد تكون أكثر من 90% من مساحة إثيوبيا واقعة على الهضبة الوعرة التضاريس وقد سلبت وحرمت إثيوبيا من ميزة الأراضي والسهول المنخفضة فيما عدا جزءاً قليلاً جدا من سهل الدناكل في أراضي قومية العفر.
- بالمقابل حازت الدول المجاورة لإثيوبيا وخاصة السودان والصومال وكينيا على ميزة التمتع بالمنخفضات والأراضي السهلية الخصبة، بجانب مياه الأنهار المنحدرة في الهضبة نفسها والصالحة للملاحة في هذه الدول، مع عدم صلاحيتها في إثيوبيا، وهذا ما جعل من إثيوبيا (دولة خط تقسيم مياه) للدول المجاورة خاصة السودان حيث أشارت بعض الدراسات إلى أن أنهار تكازي (عطبرة) وأباي (النيل الأزرق) وبارو(السوباط) المنحدرة من الهضبة الإثيوبية، هذه الانهار الثلاثة وحدها تنقل مايقرب من أربعة أخماس مياه الأنهار الإثيوبية[13] وبالطبع للنيل،، بينما الخمس المتبقي

ينصرف شمالا عن طريق خور بركة المتجه نحو الشرق للبحر الأحمر في السودان، ونهر عواتي أو أواش الذي يصب في منطقة البحيرات المالحة في سهل الدناكل، ويبي وجوبا اللذين يخترقان أرض الصومال إلى المحيط الهندي، ثم نهر أومو المتجه جنوبا ليصب في بحيرة رودلف[14].

- إن مسألة الأراضي المنخفضة والسهلية والأنهار الواردة أعلاه تجعل أن هنالك حسابات معقدة في قضايا المياه والحدود السياسية خاصة ذا الأراضي الزراعية والرعوية ومناطق وجود المعادن الرسوبية.
- تأثرت الهضبة الإثيوبية بظاهرة الأخدود الإفريقي الذي قسم دولة إثيوبيا إلى قسمين تكاد تكون شبه دولتين، حيث قسمها إلى [15] :

أ- الهضاب والمرتفعات الغربية وهي مقسمة إلى مجموعة مرتفعات أهمها كتلة أمهرة(سيمن) بها قمة رأس داشان 4608 متر وكتلة فوجام وكتلة شوا.

ب- الهضاب الشرقية وأهمها كتلة بالي (4300) متر والهضبة الصومالية في إثيوبيا (3000 متر)

- الأنهار والوديان في إثيوبيا كثيرة ويصعب حصرها، ولكن ما ينبغي الإشارة إليه هو أن هذه الأنهار هي نفسها تمثل خوانق وشلالات شديدة الانحدار، قطعت سطح الهضبة إلى عدة هضبات وهضيبات، فمثلا النيل الازرق وهو أعمقها يصل عمقه حوالي 1500 متر، وأخطر من ذلك أن بعض الأنهار أو الوديان تتسع في عرضها في مستوي سطح الهضبة فتصل إلى 13 كيلومتر بل إلى ضعف لهذا الرقم وأكثر في بعض الحالات بينما يضيق قاعها إلى بضع مئات من الامتار [16]. ولعل هذا الوضع يحول دون تواصل الناس وربط المدن بعضها البعض حتي وإن كانت على مسافات قريبة حيث عايش الباحث ذلك وعاني منه حيث تبدو كل منطقة أو مدينة على جانب من الهضبة ينظران لبعضهما البعض ولكن دون ربط أو تواصل، ولعل خطورة هذه المسألة تكمن في اعاقة التواصل والتعايش القومي للإثنيات الإثيوبية في أكثر من ناحية خاصة قضايا النقل والزراعة والتنمية.

المناخ: [17]

بحكم موقعها بين خطي عرض 4- 18 شمال، تعتبر من دول المناطق الحارة التي يتدرج مناخها مابين الصحراوي والاستوائي، غير أن ميزة الارتفاع غيرت من بعض صفاتها المناخية فالإثيوبيون يقسمون بلدهم إلى ثلاث مناطق مناخية هي :

إقليم القلة الحار: يضم المناطق المنخفضة أقل 1800 متر وهي ساحل الدناكل ووادي أواش والأراضي المنخفضة في الهضبة الوسطي والمناطق المنخفضة على حدود السودان

وهي مناطق رعوية لحشائش السافنا في الجنوب الغربي، والزراعة علــى وادي اواتــي كزراعة قصب السكر والسمسم وعباد الشمس والفول السوداني والذرة بنوعيها والموز.

إقليم وينا ديجا: هو إقليم الجهات المعتدلة (الكروم) إرتفاعهــا (1800 – 2400) ويمثل الهضبة الإثيوبية بقسميها الحبشي والصومالي وهو شبه مداري

ودرجة حرارته مابين 16 – 20 وهو أكثر مناطق إثيوبيا سكانا تنمو غابات الخيزران وزراعة البن خاصة في هضبة كفا والقمح والشعير والفول والبسلة والكتان والذرة وفواكه المناطق المعتدلة.

إقليم ديجا: (الجهات الباردة في الهضبة):

يشمل الجهات التي يزيد ارتفاعها عن 2400 متر متوسط الحرارة 15 م تسقط الثلــوج أحيانا، حشائشه جبلية، أشجار مخروطية دائمة الخضرة، غلات هــذا الإقلــيم الزراعيــة مماثلة لتلك التي توجد في دول أوروبا الوســطي والغربيــة القمــح والــشعير، البــسلة، البطاطس.

الغابات لاتعدو مساحتها 6% من جملة مساحة البلاد فـــي الجزء الجنوبي الغربي في الهضبة الحبشية.

مثلت الهضبة الإثيوبية، والتي تعتبر واحدة من أشهر وأهم المكونات التضاريــسية فــي إفريقيا [18] أقوي العوامل التي قامت عليها دولة إثيوبيا، حيث تشكلت وقامت عليهــا أولــي نوايات إثيوبيا الحالية بمملكة أكسوم، في مناطق مايسمون بقومية أو مجموعة التقراي، في حوالي القرن السادس قبل الميلاد، أخذت بعد ذلك تلملم أطراف ومساحات من الأرض في كل الجهات والاتجاهات، وتجمع وتضم في داخلها وحواليها شتاتا وتكوينات من الأجنــاس البشرية، يتماسكون ويلتفون لصناعة بنيات بشرية في هذه المملكة، ساعدهم في ذلك الطبيعة المركزية للسلطة السياسية والدينية لمملكة أكسوم [19]

وقد واصلت الهضبة دورها وتفوقها كعامل طبيعي على بقية العوامل الأخرى، في خلق وبروز الدولة الإثيوبية، وكأنما أرادت أن تقرر حقيقة أنه بقدر امتــداد واتــساع الهــضبة وتماسكها، تكون امتدادات وتخوم الدولة الإثيوبية، وهو أمر ربما يبدو متماشياً مع حقــائق الوقائع التاريخية في مراحل نشأة وتطور الدولة الاثيوبية، حيث تشكلت الجغرافية السياسية لإثيوبيا بإضافة وضم بعض المساحات الجغرافية في كل الاتجاهات المحيطــة بالهــضبة، حول نواتها الطبيعة الأولى في أكسوم بإضافة ثلاث مناطق جغرافية متباينــة، فــي ثــلاث فترات زمنية مختلفة حيث :

أولاً: تمددت الدولة في مراكزها الجديدة في مناطق لاستا (lasta) جنوب شرق مملكة أكسوم أو بحيرة تانا (1137-1270). مكونة ما عرف تاريخيــاً بالأســرة الزاقويــة

Zagway Dinesty، وقد مثل ذلك الإضافة النوعية الأولى للجغرافية الطبيعية والسياسية لإثيوبيا الأكسومية، لتضم أجناساً جديدة هي العناصر الأقاويةAgaw ، وبعض الأمهـرة، التي كونت فيما بعد إقليم ولوWolo ، ساعد ذلك لاحقاً في تمدد الدولة شرقاً، حيث كانـت قريبة من مناطق العفار الإسلامية والتي ضُمت إليها فيما بعد.

ثانياً: الإضافة النوعية الثانية لنواة الدولة الأكسومية في سلسلة مشروع الدولة الإثيوبية، عندما تحول مركز الدولة قليلاً من لاستا lasta إلـى الجنـوب والغـرب فـي منـاطق شوا Shwaوقوجام Gujam ، فيما عرف تاريخياً بمملكة شوا، جنوب وجنـوب شـرق بحيرة تانا، وذلك في حقبة العصور الوسطي 1632 – 1270 ،مـضيفة بـذلك الأجنـاس الجديدة من شعوب أورومو، وزيادة الحصة الديمغرافية من عناصر القومية الأمهرية، فيما صار يعرف لاحقاً بأمهرة شوا، وقوجام، وأخيراً تمت زيادة الرقعة الجغرافية بتحول مركز السلطة السياسية من مناطق شوا وقوجام إلى أقصي الشمال والشمال الغربي، فوق بحيـرة تانا، وإلي الغرب من أكسوم التجراوية، فيما يعرف بمنطقة قندار(1632- 1769) ، وهـي ربما تعتبر آخر إضافات وملحقات العناصر الأمهرية، كمركز من مراكز السلطة في الحبشة التاريخيةAbysinia ، وبها اكتملت الخارطة الجغرافية والـسكانية والـسياسية للوجـود الأمهري في طبعاته الأربعة التي صاروا يعرفون فيها في الفقـه الـسياسي والاجتمـاعي والجغرافي في إثيوبيا وهم أمهرة ولو وقوجام وشوا وقندار، وذلك بكل مايحملونه مـن فروقات وتباينات وخصوصيات اجتماعية وسياسية، ثقافية، اقتصادية وتاريخية، ربما يمكن معرفتها ومعايشتها ولمسها في داخل إثيوبيا، ومن خلال خاطبهم الحياتي اليومي [20]

لكن يبدو بحسب إشارات الوقائع الجغرافية التاريخية أن خارطـة الجغرافيـا الـسياسية لإثيوبيا ربما شهدت أقوي تمـدد، وأخطـر تحـرك لهـا حـول نواتهـا الكبـري فـي أبسينيا Abysinia خاصة، في إتجاه الجنوب والجنوب الشرقي والغربـي ،علـى عهـد الإمبراطور منليك الثاني [21] وتأسيسا عليه جاءت إشارات بعـض الدراسـات التاريخيـة والسياسية، بأن إثيوبيا قد بلغت أقصي إتساع لها على عهده ،وربما يعتبر منليك الثاني هـو مؤسس إثيوبيا الحديثة، بإمتدادات مساحتها الحالية [22] وربما لم تحصل أي إضـافات فـي مساحتها في العهود التي تلته،وهي خمسة نظم سياسية، ليج ياسو وزاوديتو، هيلاسلاسـي، ومنقستو وأخيراً نظام ملس زيناوي، وبحسابات الزمن أكثر من القرن وربع القـرن، وقـد اكتفت هذه النظم وانشغلت بأوضاعها الداخلية، خاصة المحافظة على أراضي الدولة التـي ورثتها من منليك الثاني، ومشكلات الصراعات الإثنية، والمشكلات الاقتـصادية خاصـة

الناتجة من عوامل الجفاف والمجاعات ونقص الموارد الطبيعية والمرض، وكلها عوامل مؤثرة في النشاط البشري للدولة الإثيوبية.

غير أن أهم المتغيرات التي حدثت في خارطة الجغرافية السياسية لإثيوبيا، بعد الثبات الذي دامت عليه أكثر من قرن وربع، هو انفصال إريتريا واستقلالها نهائيا عن إثيوبيا 1991م، والذي أدى إلى تشكيل جديد في الأوضاع الجيوسياسية لإثيوبيا ومنطقة القرن الإفريقي وحوض البحر الأحمر حيث [23]:

أولاً : إنتقصت مساحة إثيوبيا بحوالي 121،320 كلم ^{2} التي تمثل مساحة إريتريا الحالية، كما فقدت إثيوبيا ساحلها وموقعها كليا على البحر الأحمر والذي يبلغ طوله1151 كلم ومواقعها على سواحل جزر البحر الأحمر التي يبلغ طولها حوالي 1،083 كلم ليصل مجموع طول السواحل التي فقدتها إثيوبيا على البحر الأحمر 2،234كلم [24] مما افقدها كل الموانيء التاريخية والاستراتيجية(عصب ومصوع) وعدداً كثيرا من الجزر المهمة مثل دهلك، هذا الوضع جعلها في عداد قائمة الدول الحبيسة مما أثر عليها استراتيجياً وسياسياً، واقتصادياً، وثقافياً، وإجتماعياً.

ثانياً: فقدت إثيوبيا جوارها وإطلالها المباشر على دول العالم العربي الآسيوي،وهي اليمن والسعودية التي تمثل أهم روافدها التاريخية الروحية والحضارية والسلالية وربما بطريقة غير مباشرة فقدت اتصالها الملاحي عبر البحر الأحمر بكل من مصر ومناطق خليج عمان والمحيط الهندي والخليج العربي[25].

ولعل حصول القومية الاريترية على استقلالها لم يمنح الدولة الاثيوبية الاستقرار الذي كانت تحسب له وتتوقعه، بل ربما اعتبرت مؤشراً خطيراً لانفجار بقية الخارطة القومية الإثيوبية. وتأسيساً على كل ماسبق، ربما تبدو إحدى الخلاصات والنتائج المهمة ظاهرة وواضحة في تاثير ودور العامل الطبيعي المتقاطع مع العامل العرقي في رسم ونحت الجغرافية السياسية، وتشكيل خارطة البناء والتعايش القومي الإثيوبي، ويصبح التلازم والارتباط بين المسألة القومية والجغرافية والطبيعية والسياسية، تلازماً وارتباطاً مهماً، يضاف لبقية التلازمات والمترابطات الأخرى، السلطة والعرقية والدين واللغة، وأدوارها جميعاً في تقرير حالة التعايش والبناء الوطني الاثيوبي وهو مايجري تفصيلها والتطرق لها في مساحات هذه الدراسة.

المبحث الثاني
بنية الاقتصاد الإثيوبي

تعتبر البنية الاقتصادية واحدة من أقوي العوامل المؤثرة في عملية التعايش القومي الإثيوبي، وربما يمكن النظر إلى ذلك من عدة زوايا هي :

- ارتباط البعد الاقتصادي لاثيوبيا بطبيعة ونوعية النظم السياسية، وتشكيل النظام الاقتصادي وفقا للونية النظام السياسي، فالاقتصاد الاثيوبي على عهد النظام الإمبراطوري هيلاسلاسي يختلف عنه في النظام الاشتراكي العسكري لمنجستو، وعنه في النظام الديمقراطي الفيدرالي لملس زيناوي ارتباط المسألة الاقتصادية بنمط وطبيعة قدرات السكان الإثيوبيين وشكل توزيعهم حجما وعرقا ودينا وثقافة. . ألخ، حيث إن اقتصاد قوميات أو مجموعات مثل الهررية أو الصومالية أو العفارية وهي قوميات مسلمة يختلف عن اقتصاد قوميات مثل الأمهرة والتجراي المسيحيتين ويمكن قياس ذلك على بقية قوميات إثيوبيا.

- البعد الاقتصادي وخاصة عملية التنمية الاقتصادية تعتبر أحد المؤشرات المهمة التي يمكن أن يقاس بها حالة استقرار الدولة الإثيوبية من حيث :

أ- مدي قوة النظم السياسية الإثيوبية وقدرتها على حفظ تماسك ووحدة وتعايش أجزاء الدولة الإثيوبية.

ب- مدي درجة التعايش القومي بين الأثيوبيين، وطبيعة علاقات التداخل والتواصل والاندماج خاصة في مسائل التبادل الاقتصادي.

مؤشرات أساسية في الاقتصاد الإثيوبي :

تشير وتؤكد كل الدراسات والتقارير بفقر الاقتصاد الإثيوبي وذلك لاعتماده على قطاع الزراعة التي تمثل حوالي 60% من الصادرات و80% من العمالة [26].

وقد زاد من خطورة الأمر أنه يعتمد على محصول نقدي واحد هو البن والذي وصلت أعلى قيمة مشاركة له في قائمة الصادرات التجارية الاثيوبية حوالي 69.77% في العام 98/ 1997 وبقية النسبة وهي 31.23% كل الصادرات الأخرى [27]

وبحسب إحصاءات عام 2005 تشير قراءات الناتج المحلي الإجمـــالي GPP بكـــل أنواعه إلى أن الناتج المحلي الإجمالي للقوة الشرائية 62.88 بليون دولار وGDP لسعر الصرف الرسمي حوالي 8.819 بليون دولار، ومعدل النمـــو الحقيقـــي GDP حـــوالي 8.9% ولعل هذه المعدلات مؤشرات على فقر وعجز الاقتصاد الإثيوبي ويتوافق ذلك مع حقائق عرض ميزانية الدولة الاثيوبية المصابة بعجز دائم يظهر من خلال الجدول رقم(3) أدناه وهي مسألة مستمرة حيث إن ميزانية إثيوبيا لعام 2005 تـــشير إلـــى أن الايـــرادات بلغت 2.338 بليون دولار بينما المصروفات بلغت 2.88 بليون دولار بعجز واضح ومما يفاقم أزمة الاقتصاد الاثيوبي بجانب العجز الدائم للميزانية الارتفاع والزيادة المـــستمرة في الديون الخارجية والتي وصلت 5.101 بليون دولار ولعل أزمة الديون الخارجية مـــع أزمة[28] عجز الميزانية دفعت حكومة إثيوبيا في نوفمبر 2001 لطلب دعم للـــديون مـــن كبار الدائنين للدول الفقيرة HIPC – highly Indepted poor contary وفي ديـــسمبر 2005 خاطبت صندوق النقد الدولي لإعفاء ديونه على إثيوبيا [29].

وتزداد أزمة الاقتصاد الاثيوبي بارتفاع معدلات التضخم حيث وصل في العـــام 2005 حوالي 11.6% [30].

أما عن قضية الفقر في إثيوبيا فينظر إليها من خلال إفادات كل الدراســـات والتقـــارير كواحدة من أكبر الأزمات التي عاني منها إثيوبيا ولعل من أبرز مؤشرات الفقر أن نسبة السكان تحت خط الفقر قد وصلت 50%[31] وبناء عليه تصنف إثيوبيا ضـــمن مجموعـــة الدول التي تعرف بدول حزام البؤس والتي تشمل إثيوبيا وإريتريا، الـــصومال، الكنغـــو، اوغندا، بورندي، جيبوتي ورواندا) حيث المعاناة البشرية فيها بلغت أقصي الدرجات طبقا لمؤشرات التنمية البشرية [32]. وما يؤكد على سوء حالة الفقر للفرد الاثيوبي أن نـــصيبه من الناتج المحلي الإجمالي GDP حوالي 900 دولار في عام 2005م [33].

جدول رقم (3) يوضح ميزانية إثيوبيا منذ آخر عقد لعهد منقستو حتي أول عقد لنظام ملس زيناوي1979-2001م

السنة	الميزانية فائض(+) / عجز(-)		السنة	الميزانية فائض(+) /عجز (-)
80/1979	-380.4		92/1991	-1454.5
81/1980	-334.1		93/1992	-1562.1
82/1981	-491.5		94/1993	-2167.7
83/1982	-1352.4		95/1994	-1327.5
84/1983	-621.5		96/1995	-2131.2
85/1984	-868.8		97/1996	-636.4
86/1985	-813.2		98/1997	-1332.3
87/1986	-755.2		99/1998	-3482.0
88/1987	-717.9		00/1999	-6231.0
89/1988	-1027.0		01/2000	-2914.7
90/1989	-1739.0		02/2001	-4744.6
91/1990	-1684.6			

Source: AYELE KURIS. The Ethiopian Ecnomy, op.cit. p. 85

قطاعات الاقتصاد الاثيوبي :

يقوم ويرتكز هيكل الاقتصاد الإثيوبي على عدد من القطاعات التي تشكل أهم ملامحه وسماته وكفاءته، وهي بالطبع تختلف في درجة دعمها للاقتصاد الاثيوبي في قطاع إلى قطاع، ولكن يُمكن إظهار تفاصيل ذلك باستعراض أهم القطاعات الاقتصادية الاثيوبية.

أولاً : القطاع الزراعي :

بإشارة وإتفاق كل الدراسات والتقارير تمثل الزراعة القطاع الاقتصادي الأول بالنسبة لاثيوبيا، وبذلك يعتبر النشاط والحرفة الرئيسة للغالبية العظمي من الإثيوبيين، ولكن اختلفت المصادر في نسبة تمثيلها، اختلافا لا يلغي أو يؤثر على صادراتها، حيث إشارات بعض الدراسات إلي أن 98% [34] من بين الاثيوبيين يعملون بالزراعة، وتري أخرى أنها نسبة 85%، وفي أقل التقديرات حوالي 80% [35] ويقدر عدد العاملين بالزراعة عام 1995م حوالي 8ر14 مليون إثيوبي، وتبلغ نسبة مسألة الاراضي المزروعة حوالي 7ر12% من جملة 60% تمثل نسبة الأرض الصالحة للزراعة في إثيوبيا، وأن 30% من

جملة مساحة إثيوبيا غير صالح للزراعة، وحوالي 6% غابات آخذين في الاعتبار تداخل قطاع الرعي في مساحة الأرض الزراعية، حيث يأخذ 3ر51% كمساحة صالحة للرعي(36).

أهم المنتجات الزراعية:

وبالنظر إلى خارطة توزيع المحاصيل الزراعية نجدها تجمع مابين محاصيل زراعية بغرض الاستهلاك المحلي والاكتفاء الذاتي والذرة الرفيعةوالقمح،ومحاصيل للاستهلاك المحلي والتصدير كالبن مثلا ويمكن تفصيلها كما يلي :

جدول رقم (4): توزيع المحاصيل الزراعية في إثيوبيا

اسم المحصول	أهم وأشهر مناطق زراعته	
التيفTeff	ويناديجا وفي الجهات المنخفضة بالقرب من دسي	
الذرة الرفيعة(ماشلا الأمهرية)	إقليم هرر	
القمح(قيس بلا مهرية)	جنوب نهر أواشي، جنوب أميو، اديس ابابا، دبرابرهان، ديسي، قندار	
الشعير	جنوب نهر اواشي	
البن	جنوب غرب إثيوبيا في مناطق ألوبايور، قامو / قوفا – كفا – سيداما – جوجام ومنطقة هرر / ولقا	إثيوبيا الوطن الأصلي للبن في العالم أهم صادرات إثيوبيا 70- 90% من الصادرات اهم مستورد الولاية المتحدة اكثر من 50% 2- 5ر2 من الإنتاج العالمي (انظر خريطة مناطق زراعة البن
القات – جات	هرر – أغلب جنوب باثيوبيا في جماع قراقي، وندوقنت	
الشاي	غرب وجنوب إثيوبيا	
قصب السكر	وتجيء 80 كيلوجنوب أديس	
الفواكه والخضروات	المانجو هرر / جما – الموز – سيداما – هرر	
السمسم عباد الشمس الخروع القطن الفول السوداني القرع		انظر خريطة مناطق زراعة محاصيل الحبوب الزيتية ص (الشمال والوسط)
الذرة الشامية	جنوب غرب – إثيوبيا (واندو – جيما)	
زراعة الزهور	حول منطقة زواي وشاشامني جنوب بشرق أديس ابابا	يعتبر الاهتمام بالزهور وزراعتها من الظواهر الحديثة بغرش الإستثمار وهي ليست تقليدية أو قديمة في إثيوبيا

وتعتبر الزراعة أكبر القطاعات إسهاما في نسبة الناتج المحلي الإثيوبي خلال كل فترات نظم الحكم الإمبراطوري والعسكري والديمقراطي الفيدرالي حيث حافظت على معدل نسبة إسهام بلغ 52% خلال آخر عشر سنوات من حكم منجستو 1983- 1991م ومعدل نمو 2% ونسبة 7ر48% في الفترة من 1992 – 2002م من نظام ملس زيناوي، ومعدل نمو 2ر2% [37].

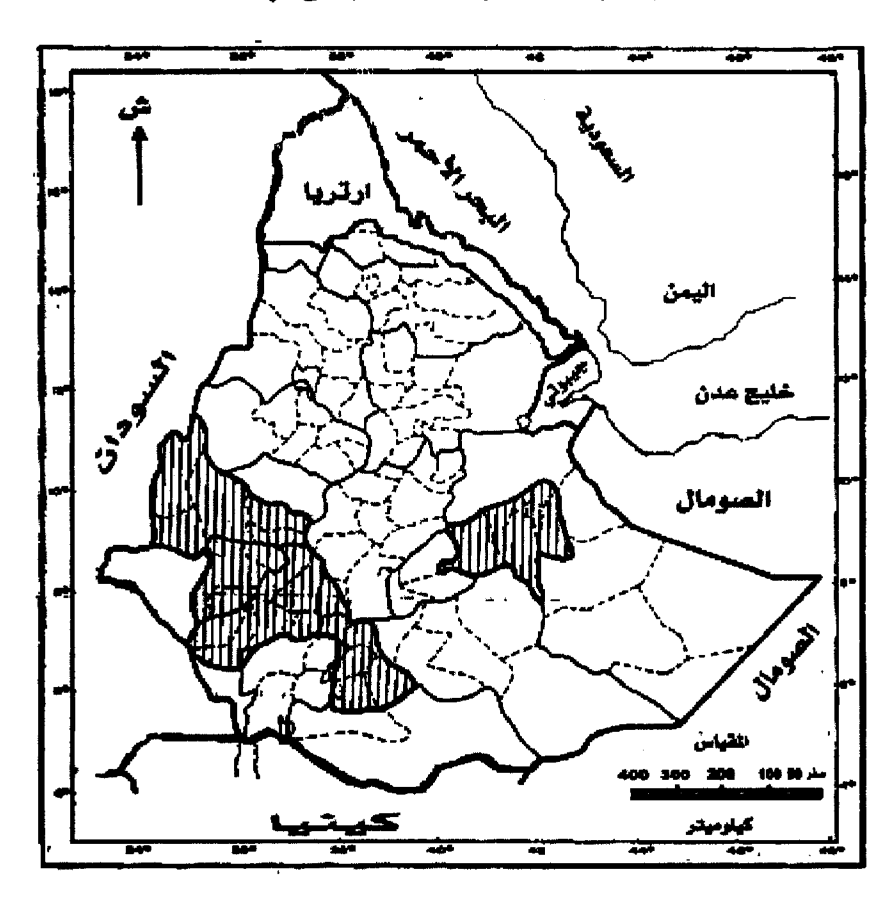
وقد أشارت بعض المصادر إلى أنها تساهم بحوالي 90% [38] من إجمالي الصادرات، وبعضها أشار إلى حوالي 60% [39].

ثانياً: قطاع الثروة الحيوانية :

يأتي بعد الزراعة من حيث الأهمية في سلم النشاطات الاقتصادية البشرية لاثيوبيا. وتواترت إشارات عدد من المصادر بأن إثيوبيا من أغني دول العالم في الثروة الحيوانية، حيث يبلغ عدد الماشية والأغنام حوالي 70 مليون رأس، وتقدر الأسماك المستخرجة من البحيرات الداخلية بحوالي 400 طن[40]، حيث تتمتع إثيوبيا بحوالي 12 بحيرة داخلية كبيرة [41].

وبرغم شهرة إثيوبيا في مجال الثروة الحيوانية إلا أنها تعتبر غير جيدة لبدائية الرعي والأمراض والنظرة التقليدية لتربية الحيوانات، غير أن إسهامها في الاقتصاد الاثيوبي يتأتي من تصدير الجلود حيث تعد الجلود وحدها السلعة الثالثة بعد البن والحبوب الزيتية في سجل الصادرات، كأهم السلع الحيوانية[42] ويصدر الإنتاج الحيواني الإثيوبي إلى العديد من الدول على رأسها منطقة الشرق الأوسط من خلال ميناء جيبوتي [43].

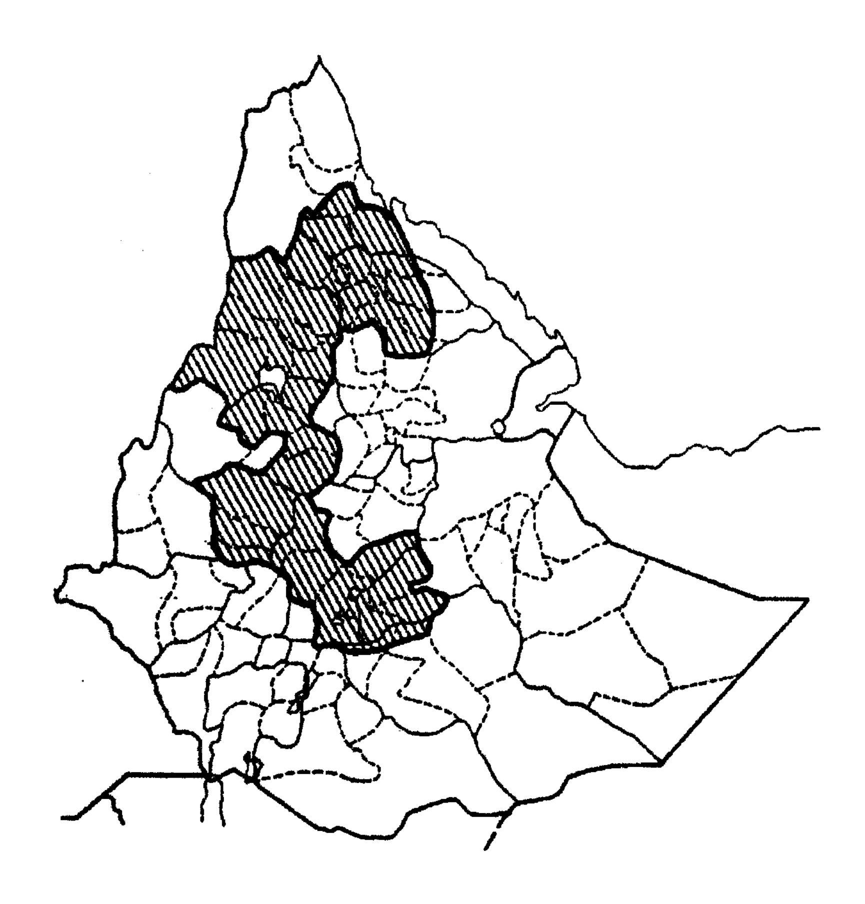
خريطة رقم (8)
إثيوبيا : المناطق الرئيسة لإنتاج البن



Source: Woldemariam. Mesfin. An Introduction Geography of Ethiopia. (Addis Abeba: Berhanena Selam H. S. I. Printing Press. 1972)p. 119.

خريطة رقم (9)

إثيوبيا: خارطة مناطق تركز زراعة الحبوب الزيتية



ثالثاً: القطاع الصناعي :

تواترت إفادات أغلب المصادر بأن البدايات الأولى لدخول إثيوبيا في المجالات الصناعية بطريقة مخططة ومدروسة كانت في عهد الإمبراطور هيلاسلاسي في العام 1957م الذي شهد إعداد وتنفيذ الخطة الخمسية الأولى 1957 – 1962 م والتي كان أهم أهدافها نقل التكلنوجيا وتشجيع الاستثمار في مجال الصناعات وخلق كوادر إثيوبية في المجالات الصناعية وزيادة الإنتاج الصناعي[44].

غير أن الدراسات اشارت إلى إيقاف النهضة الصناعية التي بدأها هيلاسلاسي بمجرد وصول حكومة الديوك الاشتراكية التوجهات بقيادة منقستو في 1974م عندما قام بتغيير نظام التنمية الاقتصادية من اقتصاد السوق الحر Marketer intermixed Become إلى نمط الاقتصاد الاشتراكي فقامت خطته على تأميم الاستثمارات الأجنبية وتأميم الأراضي الزراعية، أثرت مباشرة في تخلف الإنتاج الصناعي والاستثمارات الصناعية، لم تفلح معها حكومة منجستو في النهوض بالقطاع الصناعي حتي أواخر عهده عندما حاول استصدار عدد من القوانين بهدف أجتذاب رؤوس الاموال الوطنية والأجنبية[45].

وتعلل بعض المصادر أن عهد منقستو شهد إنهيار أهم قطاعين اقتصاديين في إثيوبيا هما الزراعي والصناعي وذلك لعدة أسباب أهمها الحروب والنزاعات الأهلية بين نظام الديرق والقوميات وكذلك موجة الجفاف التي ضربت إثيوبيا في 83-1084م ومابعدها [46].

أما على عهد حكومة ملس زيناوي EPRDF فقد انتهجت سياسة التحكم على القطاع الصناعي العام والذي بلغ إنتاج مشروعاته حوالي 96% من إجمالي الانتاج الصناعي للقطاعين العام والخاص، وتشير الإحصاءات بأن متوسط إسهام القطاع الصناعي في الناتج الإجمالي المحلي للسنوات العشر الأولى من عمر نظام EPRDF 1992 – 2002 حوالي 6ر11 % وهي أقل بحوالي 8ر% من تلك التي ساهمت بها الصناعة على عهد منجستو 1982- 1991 بحوالي 4ر12% غير أن متوسط معدل النمو الصناعي قد زاد على عهد نظام ملس ستة أضعاف ما كان عليه في عهد نظام منسجتو حيث بلغ 1992-2002م حوالي 8ر6% بينما في عهد منجستو لفترة حكمه الأخيرة 1982 – 1991 حوالي 5ر% [47].

ومن خلال النظر لنوعية الصناعات في إثيوبيا يظهر أن أغلبها وأهمها هي الصناعات المرتبطة بالمصنوعات الغذائية مثل صناعة السكر والمشروعات Metals processing food proc إضافة لصناعة المنسوجات والجلود والأسمنت والكيماويات.

قطاع التعدين والطاقة

يتضح من خلال إشارات أغلب المصادر أن إثيوبيا دولة متأخرة في مجال قطاع التعدين والطاقة، وأنها تعتمد في تغطية احتياجاتها من الطاقة على المصادر التقليدية مثل الفحم والأخشاب والمخلفات الزراعية [48].

وسعت الحكومات الإثيوبية للاهتمام بقطاع التعدين والطاقة، وبرغم ذلك فإن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي على عهد حكومة مسلمي لم تتعد في عام 1992 [49].

أهم المعادن في إثيوبيا:

ساعدت الطبيعة التضاريسية الجبلية بصخورها المتنوعة وبعض سهولها وأنهارها وبحيراتها على وجود عدد من المعادن حيث:

الذهب: يوجد في عروق الكوارنز والصخور البلورية في بني شنقول ووليقا Wollega وجوجام ومومبيرا womberal بالقرب من النيل الأزرق وعند قرية كوبا Cuba وتعتبر منطقة بومو Bomu في إقليم بني شنقول التابعتان لاقليم وولقا أهم مناطق الذهب [50].

وجنوب غرب مدينة أدولا، ومناطق نهر الأكوبو في مقاطعة ألوبابور، ويلاحظ أن كل مناطق استخراج الذهب متركزة في غرب وجنوب إثيوبيا.

الحديد: يعتبر من الأنواع الرديئة من نوع اللاتريت، ولم يعثر على تكوينات جيدة وثمينة تشجع على استغلالها واستثمارها، وأفضل ما يوجد من أنواع الحديد في إثيوبيا هو من نوع الليمونيت الموجود جنوب شرق جما [51]. وهي أيضاً في مناطق جنوب إثيوبيا.

البلاتينيوم: يستخرج من أحد روافد البارو ولكن استخراجه على نطاق واسع ومنظم وعلى أساس علمي سليم ضروري، لأن ظروف استخراجه تعد جدية من وجهة النظر الاقتصادية [52].

الملح: كانت أهم مناطق استخراجه إقليم الدناقل قبل انفصال إريتريا، ولكن الآن يستخرج من بحيرات مالحة تقع في فوهات البراكين وهي بحيرات ماجادو والسد بالقرب من ميقا Mega ، كما توجد بها بعض أملاح الصودا للصناعة، كما توجد أملاح البوتاسيوم في منطقة دالول Dullol ومنخفض دناقل وقد بدأ استخراجه قبل 1927م لأغراض التصدير والجدير بالإشارة هو أن الهضبة الإثيوبية توجد بها أنواع من الصخور والمعادن لم تدرس بعد إمكانيات استغلالها مثل الجبس والبوكسيت والصلصال والكبريت والحجر الجيري [53]، وهي مهمة وتؤثر في الاقتصاد الإثيوبي.

الوقود والطاقة :

الكهرباء: بحسب الأرقام تعتبر أهم موارد قطاع الطاقة والتعدين في إثيوبيا، حيث بلغ إنتاجها بحسب إحصاءات 2003م حوالي 2.058 بليون كيلووات، بينما كان الاستهلاك لنفس العام حوالي 1.914 بليون كيلووات [54] وتعتمد على حوالي 90% من احتياجاتها من الكهرباءعلي المساقط المائية (الشلالات)[55]. ويعد مشروع كوكاKokal على نهر هواش أكبر المشروعات لتوليد الكهرباء [56]

الفحم: يعتبر الفحم الموجود من نوع اللجنيت في مقاطعات بيجمد وكفا ووليقا وولو، وبخاصة في جنوب غرب مدينة قوندار [57]

البترول :

بدأ الاهتمام بالتنقيب عن البترول في إثيوبيا على عهد النظام الإمبراطوري لهيلاسلاسي عندما منحت شركة بترول سيكليسوي Sinclasr petroleum company سنة 1952م امتياز استخراج البترول من الحبشة جميعها، وقد بدأت بالتنقيب عن البترول في أوقادين، ولكنها لم توفق في العثور عليه[58].

وعلى عهد حكومة ملس زيناوي ولأهمية البترول في الحسابات الاقتصادية والسياسية أوردت بعض المصادر أنه قد تم اكتشاف البترول في عدد من المناطق ولكنه لم يستخرج حتي الآن لأسباب مختلفة ارتبطت بظروف المناطق التي اكتشف فيها البترول.

فقد اكتشف في المناطق الجنوبية لإثيوبيا، ولكن سكان تلك المناطق يرفضون استخراجه بسبب اعتقادهم أن الحكومة الإثيوبية لا تهتم بهم، وأن خيرات بلادهم سوف تذهب لغيرهم، كما اكتشف في منطقة الأوقادين بصورة كبيرة خاصة منطقة جيجسدون Jeexdin، ولم يتم إستخراجه لأسباب أمنية وعسكرية ارتبطت بالنزاع المسلح بين الحكومة الإثيوبية وسكان المنطقة من الحكومة الصومالية والحكومة الصومالية [59].

والجدير بالإشارة هو أن بعض المصادر أوردت أن احتياطي البترول الذي تمتلكه إثيوبيا يبلغ حوالي 214.000 بليون برميل، وما تمتلكه من احتياطي الغاز الطبيعي حوالي 24,92 بليون CUM بحسب إحصاءات عام 2002 [60].

وبرغم هذا الاحتياطي الكبير للبترول وموارد الطاقة الأخرى إلا أن بعض المصادر تشير إلى أن نسبة واردات إثيوبيا من الطاقة تجاوزت 15% من مجمل قيمة الواردات التي تنافسها فيها أشياء مهمة مثل البضائع الرأسمالية التي تتصدر قائمة الواردات بـ 27.98 % [61].

قطاع التجارة :

يعتبر قطاع التجارة أحد القطاعات المهمة في الإقتصاد الإثيوبي وتأتي أهميته بالنسبة للدراسة في أنه أحد المؤشرات المهمة في قياس مدي التبادل التجاري لإثيوبيا في قطاعي التجارة وهي:

قطاع التجارة الداخلية.

أ- قطاع التجارة الخارجية

فقطاع التجارة الداخلية يعطي مؤشرا واضحا لقياس مدي تفاعل وتداخل الإثيوبيين عبر تناول المنتجات الاقتصادية المختلفة بحسب احتكار أو نفوق كل منطقة بمنتج أو منتجات معينة وهي عملية مهمة جدا في قراءة وقياس درجة الاندماج والتعايش القومي بين الإثيوبيين، ويمكن تصور ذلك في إطار احتكار مناطق جنوب إثيوبيا وهرر لإنتاج البن وتقاطع ذلك مع تفوق مناطق شمال ووسط إثيوبيا في إنتاج الحبوب الزيتية من السمسم والخروع وعباد الشمس والفول السوداني، وقس على ذلك بقية كل المناطق وما تشتهر به(62).

أما قطاع التجارة الخارجية فهو يعطي مؤشرات واضحة لقياس :

أ- علاقات إثيوبيا مع الدول الخارجية، وتفسير نوعية هذه العلاقات مع مايرتبط بمشكلات إثيوبيا خاصة الصراعات والنزاعات الداخلية والإقليمية.

ب- إمكانية قراءة قدرات إثيوبيا الاقتصادية من خلال عمليتي الاستيراد والتصدير حيث إن نتيجة الفرق بين الاثنين إيجابية، أو سلبية (-) تحدد مدي قوة أو ضعف الدولة الإثيوبية إقتصاديا في مواجهة مشكلات التنمية الاقتصادية

ج- اهتمام الدولة الإثيوبية بمطلوبات الصادرات والواردات من تحسين جودة صادراتها للمنافسة، وتحسين وسائل المواصلات والنقل وتحديث التكنلوجيا وكل هذه تنعكس على التنمية الاقتصادية في إثيوبيا وتحسن من بيئة التعايش القومي.

التجارة الداخلية :

تشهد إثيوبيا حركة تجارة داخلية نشطة بين أقاليمها ومدنها المختلفة، وتمثل نسبة كبيرة منها في السلع الاستهلاكية اليومية وأهم العناصر التجارية هي البن والحبوب الزيتية والمشروبات الغذائية والقات، البقوليات، السكر وغيرها.

ولكن يبدو أن حركة النشاط التجاري الداخلية تكون نشطة دائما بين المدن القريبة بعضها بعضاً مثلا في شرق إثيوبيا بين هرر ودريداوا وحقحيقا، وفي شمال إثيوبيا بين مكلي وأدقران أو بني قندار وبحر دار وفي جنوب إثيوبيا بين أواسا وشاشمن وبني جما وأغلب مدن جنوب إثيوبيا.

وتظهر أكثر معوقات التجارة الداخلية في عاملين :

أ- سوء الأحوال الأمنية بسبب الصراعات والنزاعات بين القوميات أو بين إثيوبيا ودول الجوار خاصة إريتريا والصومال والسودان.

ب- وعورة التضاريس التي تجعل حركة النقل التجاري والمواصلات صعبة جداً وبين بعض المدن وإن كانت قريبة لكن مستحيلة كما هو الحال بين جما وأواسا الواقعتين

بين منطقة البحيرات على قمتي الهضبة الجنوبية الغربية وكتلة أروسي – بالي ولعل ذلك يرفع من تكاليف الترحيل ومن ثم إعادة العملية التجارية.

التجارة الخارجية :

نسبة لسيطرة قطاع الزراعة على الاقتصاد الاثيوبية ذلك يعتبر هو اقتصاد زراعي وبالتالي تسيطر المنتجات الزراعية على الصادرات الإثيوبية، وتشير وتؤكد التقارير الرسمية أن البن أهم المنتجات التي تسيطر على قائمة الصادرات الإثيوبية، وبرغم أن نسبته تزيد وتنقص بدرجة كبيرة إلا أنه يظل في كل الأحوال يسيطر على صدارة قائمة الصادرات حيث وصل إسهامه نسبة 65% [63]. من قيمة الصادرات وبحسب إشارات الجدول رقم (5) نجده وفي اقل حالات وصل 38% ويتنافس على المركز الثاني في الصادرات الحبوب الزيتية والجلود والمنتجات الجلدية وتأتي في مؤخرة الصادرات اللحوم، انظر جدول الصادرات رقم (5) الموضح أدناه :

جدول رقم (5) نصيب الصادرات في أجمالي قيمة الصادرات التجارية

أنواع الصادرات	99/1998	00/1999	01/2000	02/2000	المتوسط
بن	58.1	53.91	39.49	38.48	47.50
حبوب زيتية	7.47	6.45	6.97	7.93	7.21
جلود ومنتجات جلدية	6.68	7.24	16.76	13.51	11.05
بقوليات	2.8	2.02	1.86	8.04	3.68
لحوم معلبة ومثلجة	0.87	0.82	0.38	0.26	0.39
الفواكه والخضروات	1.12	1.12	1.20	1.88	1.23
السكر والمولاص	0.03	0.61	1.86	2.43	0.20
حيوانات حية	0.16	0.36	0.07	0.19	11.82
قات أو جات	12.24	15.63	13.86	5.53	11.82
ذهب	4.79	6.56	6.38	7.90	6.41
أخرى	5.75	5.27	11.17	13.85	9.01
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

Source: Ayele Kuris , op. cit , P7

أما عن إجمالي إسهام ومشاركة الصادرات في الناتج المحلي الأجمالي، **فهي تظهر من خلال الجدول رقم (6) والموضح أدناه في عدة ملاحظات هي :**

أ- هناك تزايد مستمر في نسبة إجمالي مساهمة الصادرات الإثيوبيـة في النـاتج المحلي الإجمالي خاصة بعد 1991/92 والذي قفز فيه من نسبة 4.5% إلى 8.3 % في عام 1992/93م ليصل أعلى نسبة مساهمة له 16.2% 97/ 1996 منذ عهد حكومة نظام منجستو وحتي هذه السنة من حكم ملس زيناوي

ب-زادت نسبة مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي كثيرا في سنوات نظام الجبهة الديمقراطية الثورية EPRDF علي عهد ملس زيناوي عنها في سـنوات نظام منجستو.

جدول رقم(6) نصيب اجمالي قيمة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي

السنة	الناتج المحلي الإجمالي باسعار السوق الجارية(مليون بر)	إجمالي الصادرات القيمة(مليون بر)	إجمالي الصادرات نسبة الناتج الإجمالي
87/1986	1439.0	1186.8	8.2
88/1987	14970.5	1205.4	8.1
89/1988	15742.1	1422.8	9.0
90/1989	16825.7	1295.0	7.7
91/1990	19195.3	1062.2	5.5
92/1991	20792.0	937.5	4.5
93/1992	26671.4	2222.5	8.3
94/1993	28328.9	3223.0	11.4
95/1994	333885.0	4898.1	14.5
96/1995	37937.4	4969.7	13.1
97/1996	41465.1	6730.6	16.2
98/1997	44840.3	7116.9	15.9
99/1998	48803.3	6878.0	14.1
00/1999	53189.8	8017.6	15.1
01/2000	54210.7	7981.5	14.7
02/2001	51760.7	8027.4	15.5
المتوسط			11.4

Source: Ayele Kuris , op. cit , P.77

أما الواردات الإثيوبية فهي تظهر من خلال قائمة جدول الواردات رقم (7) الموضح أدناه إنها تتحصر في

جدول رقم(7)

يوضح الواردات والصادرات الإثيوبية في أواخر منجستو وجزء من نظام ملس زيناوي

السنة	اجمـــــالي الصادرات	اجمـــــالي الواردات	الصادرات/الواردات	صـــــــافي الصادرات
	القيمـــــة (مليون)	القيمـــــة (مليون بر)	%	(مليون بر)
87/1986	1186.8	2338.4	50.8	−1151.6
88/1987	1205.4	2398.4	50.3	−1193.0
89/1988	1422.8	2292.3	62.1	−869.5
90/1989	1295.0	2060.3	92.9	−765.3
91/1990	1062.2	2398.2	44.3	−1336.0
المتوسط			54.1	
92/1991	937.5	2223.4	42.2	−1285.9
93/1992	2222.5	4520.5	49.2	−2298.0
94/1993	3223.0	6090.5	52.9	−2867.5
95/1994	4898.1	7950.0	61.6	−3051.9
96/1995	4969.7	8721.5	57.0	−3751.8
97/1996	6730.6	10584.7	63.6	−3854.1
98/1997	7116.9	11341.2	62.8	−4224.3
99/1998	6878.0	14101.5	48.8	−7223.5
00/1999	8017.6	15969.3	50.2	−7951.7
01/2000	7981.5	16193.6	49.3	−8212.1
02/2001	8027.4	17709.5	54.3	−9682.1
المتوسط			53.0	

Source: Ayele Kuris , op. cit , P81

ويظهر أن استيراد البضائع الرأسمالية المرتبطة بالمواصلات والزراعة والصناعة تمثل أعلى نسبة في سلسلة قائمة الواردات التي بلغـــت أعلاهــا 27.98 عـــام 1998/1999

وأدناها 22.88 عام 2000/2001 بينما تنزيل Raw material قائمة الواردات بنسبة بيئية 1.45 عام 1998/99 في أعلى نسبة استيراد لها، بينما في أقل نسبة لهـا بلغـت 1.51 % 2000/ 1999

وتظهر عدة ملاحظات في حالة الصادرات والواردات الإثيوبية والتي تبـدو واضـحة بالنظر إلى الجدول رقم (7) والموضح أعلاه، ويمكن حصرها في :

أ- واردات إثيوبيا دائماً أكثر من صادراتها وأخطر من ذلك أنها في زيادة مـستمرة وذلك منذ أواخر عهد نظام منجستو وخلال الحكومة الإثيوبية الانتقاليـة وحتـي نظام ملس زيناوي 1986/87 – 2001/02

ب- منذ 2001/02– 99- 1998 ظهرت الواردات الإثيوبية ضعف الصادرات

جدول رقم (8)

نسبة مساهمة السلع المستوردة في إجمالي قيمة الواردات

النوع	السنة المالية			
	99/1998	00/1999	01/2000	01/2001
المواد الخام	1.45	1.01	1.23	1.43
سلع شبه مصنعة	13.94	10.45	16.62	13.90
الطاقة	9.43	12.75	15.05	12.91
بترول خام	0.17	–	–	–
منتجات	96.99	99.58	99.73	99.77
أخرى	2.86	0.42	0.27	0.23
سلع رأسمالية	27.98	23.99	22.88	23.16
النقل	29.39	29.78	34.51	29.13
الزراعة	2.83	2.23	1.81	1.45
الصناعة	67.78	67.99	63.68	69.42
سلع استهلاكية	23.32	22.02	24.07	28.32
سلع معمرة	34.99	32.68	32.55	26.08
سلع غير معمرة	65.0	67.32	67.45	73.92
	6.87	11.90	2.23	2.06
خدمات	17.02	17.87	19.92	18.21
الجملة	100	100	100	100

Source: Ayele Kuris , op. cit , P.80

جدول رقم (9)

ميزان مدفوعات إثيوبيا 2001/02 - 1987/88

الميزان العمومي	ميزان الحساب التجاري	صافي الخدمات	الميزان التجاري	السنة
-383.3	-1163.8	77.5	-1486.6	88/1987
-23	-706.6	96.5	1192.2	89/1988
-549.2	-623.5	89.2	-1067.3	90/1989
-131.2	1206.3	-62.0	-1558.2	91/1990
-425.8	810.6	27.4	-1491.7	92/1991
-499.2	-1646.9	-36.0	-2668.8	93/1992
1602.9	-1713.6	-173.2	-3321.1	94/1993
1038.3	-1433.3	333.0	3711.2	95/1994
-275.2	-3860.5	415.0	-6255.5	96/1995
-2553.2	-2282.58	653.42	-4613.7	97/1996
-155.1	2360.1	656.0	-5196.4	98/1997
352.9	-5270.4	622.4	8064.7	99/1998
-2546.2	-5007.8	808.6	-9158.0	00/1999
-445.2	-5483.3	646.5	-9284.9	01/2000
2630.3	-7045.7	867.9	-11020.0	02/2001

Source: Ayele Kuris , op. cit , P.86

وتبدو المسألة أكثر وضوحا في تشخيص حالة الاقتصاد الإثيوبي عند ربط معطيات حالة الصادرات والواردات الإثيوبية بميزان مدفوعات إثيوبيا لنفس الفترة الممتدة من أواخر عهد نظام منجستو وفترة الحكومة الانتقالية وجزء من عهد نظام ملس 1987/88/2001/02 حيث يشير الجدول رقم (10) أدناه إلى عدد من المؤشرات الاقتصادية المهمة والخطيرة وهي :

أ- يظهر الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري في إثيوبيا في حالة عجز دائم

ب- يظهر صافي الخدمات دائما في حالة فائض عدا سنتين كانتا في عهد نظام الحكومة الانتقالية ملس زيناوي 1990/91 بلغت 62 وفي عام 1992/93م بلغت حوالي 36 – من السنة المالية.

ج – يظهر ميزان المدفوعات العمومي في إثيوبيا بأنه في حالة عجز دائم ماعدا ثلاث سنوات 94/ 1993 و1994/95 من الفترة الانتقالية و2001/02 من فترة نظام ملس زيناوي.

ويفيد تحليل هذه المؤشرات أن العجز يدل على أن إثيوبيا تستورد من العالم الخارجي أكثر مما تصدر إليه، كما يدل فائض صافي الخدمات أنها تقدم للعالم الخارجي خدمات

أكثر مما يقدمه العالم الخارجي إليها، كما أن العجز الدائم في ميزان المدفوعات يدل على أن الواردات الإثيوبية أكثر من الصادرات[64].

ويمكن قراءة هذه الحالة الاقتصادية لإثيوبيا في وجه آخر من التحليل عبر جدول صادرات وواردات إثيوبيا من الدول الأجنبية الموضح أدناه :

جدول رقم (10)

متوسط نسبة المساهمة السنوية للصادرات حسب لدول المرسلة إليها والواردات حسب دولة الأصل

القطر	السنة المالية			
	91/1990-86/1985		02/2001-92/1991	
	صادر	وارد	صادر	وارد
جيبوتي	6.87	0.95	9.56	3.00
كينيا	0.24	1.36	0.29	1.92
السودان	0.19	0.01	0.26	0.07
UAR	0.03	0.17	0.56	1.83
فرنسا	3.9	2.2	4.00	2.17
ألمانيا	24.36	11.55	20.41	7.13
ايطاليا	7.32	15.06	8.00	8.56
هولندا	4.77	3.21	1.68	2.94
بريطانيا	3.83	7.44	3.57	4.57
روسيا	6.19	12.4	0.01	0.31
يوغسلافيا	0.13	1.02	0.37	3.45
أمريكا	12.48	11.47	6.37	3.45
الصين	0.15	0.57	0.37	3.45
اليابان	12.14	7.21	13.67	5.65
السعودية	6.64	1.67	8.63	11.64
	10.80	23.72	22.7	39.60
الجملة	100	100	100	100

Source: Ayele Kuris , op. cit , P.83

ويظهر من دلالات الأرقام أن أهم المؤشرات التي يعكسها هذا الجدول هي[65]

أ- يظهر إتجاه التجارة الخارجية لإثيوبيا أن المانيا تعتبر أهم شريك تجاري لإثيوبيا حيث:

- إن الصادرات الإثيوبية لألمانيا في الفترة 1990/91 - 1985/86 كانت 36،24 بينما الواردات الإلمانية من إثيوبيا بلغت 11.55% لنفس الفترة من إجمالي الصادرات والواردات الإثيوبية، بمعني أن متوسط الصادرات السنوي لإثيوبيا يساوي أكثر من ضعف وارداتها من المانيا.
- يظهر في الفترة من 1990/91 - 1985/86 أن مجموع إسهامات دول ألمانيا وأمريكا واليابان حوالي 49% من إجمالي الصادرات التجارية الإثيوبية.
- حوالي 50% من الواردات التجارية لاثيوبيا من روسيا والمانيا وأمريكا.
- مساهمة روسيا في الواردات والصادرات الإثيوبية على عهد حكومة ملس تكاد تكون صفراً، ولعل ذلك نتيجة لسقوط الإيديولوجية الشيوعية في الاتحاد السوفيتي نفسه وسقوط حكومة منجستو العسكرية الاشتراكية المتحالفة معه وصعود نظام ملس ذي التوجهات الرأسمالية الغربية، ولعل ذلك يؤكد أن العلاقات الروسية الإثيوبية كانت سياسية أكثر منها اقتصادية. أما عن مؤشرات دول الجوار الإثيوبي وهي المهمة في التحليل لتفسير بعض القضايا المرتبطة بموضوع الاندماج والتعايش القومي في إثيوبيا فقد ظهرت النتائج على النحو التالي :
- ظهرت مساهمة السودان في الواردات والصادرات الإثيوبية على عهدي نظام منجستو ونظام ملس زيناوي أنها تكاد تكون آيلة إلى الصفر مثل روسيا، ففي أواخر عهد منجستو 1995 - 1985 بلغت صادرات إثيوبيا للسودان 0.19% بينما وارداتها 0.01 % في الفترة 2001- 1991.
- ظهرت جيبوتي بأنها أهم شريك تجاري لإثيوبيا في دول القرن الإفريقي بل وإفريقيا تليها كينيا والتي يظهر أنها تصدر لأثيوبيا أكثر مما تستورد منها، وأنها محافظة على علاقاتها التجارية على عهدي منجستو وملس زيناوي
- خلت قائمة الصادرات والواردات الإثيوبية تماما من بعض دول الجوار الإثيوبي الإفريقي والآسيوي مثل إريتريا والصومال واليمن ومصر، ولعله في الحالة الإريترية والصومالية ربما يكون بسبب الحروب والنزاعات المستمرة والمتزايدة طوال فترات التاريخ خاصة الحديث والمعاصر.

وتأسيساً على كل معطيات الأرقام والإحصائيات الاقتصادية المسابقة ظهر أن كل مؤشراتها تؤكد ضعف ومحدودية البنية والقدرات الاقتصادية لإثيوبيا في كافة فترات الحكم الإمبراطوري والعسكري الماركسي والديمقراطي الفيدرالي، الأمر الذي جعلها في حالة مواجهة دائمة لخطر تحديات التنمية، والاعتماد على المساعدات والمعوقات المشروطة من الدول والمنظمات العالمية، هذه الحالة الاقتصادية جعلت النظم السياسية الإثيوبية غير قادرة على مواجهة تحديات حفظ الأمن والاستقرار ووحدة وتماسك الدولة الإثيوبية وتحقيق السلام والتعايش بين القوميات، والتي ارتكزت في كل ثوراتها واحتجاجاتها على الابعاد الاقتصادية بجانب السياسة والثقافية.

المبحث الثالث
البيئة السياسية في إثيوبيا

التسمية ومدلولاتها التاريخية والسياسية:

اسم الدولة أو الاقليم أو المنطقة - ويهمنا هنا إثيوبيا - واحدة من العناصر أو المحددات الاساسية والمهمة في التعريف بهوية أي دولة أو بلد، وذلك لما

يحمله اسم الدولة - كحالة دراستنا إثيوبيا - من دلالات يمكن أن تتداخل فيه الأبعاد التاريخية والجغرافية، العرقية (الإثنية)، الدينية، الثقافية، السياسية والحضارية وغيرها.

والشيء المتواتر أو التقليد المتبع عبر كل فترات التاريخ القديم والحديث والمعاصر، أن أي نظام حكم يقوم بتعريف أو تحديد اسم دولته أو إقليميه.

وتأسيسا عليه، فإن ما يعرف اليوم باسم إثيوبيا قد اختلفت مسمياته ومدلولاته من كل فترة تاريخية إلى أخرى على أربع حالات.

حالة أولي: اطلق فيها اسم إثيوبيا على كل المساحة الجغرافية من المحيط للمحيط (من الهندي للأطلسي) وفي رواية حتي الهند، فهي في هذه الحالة تقبع كل ممثل لأجزاء أي أن هنالك اسماء لأماكن أصبحت تعرف بأنها جزء من إثيوبيا، فقد جاءت إشارة بعض الباحثين واضحة في هذه المسألة (أقوي من ذلك، أنه قد وثقها بإحالتها للكتاب الإغريقي حيث ذكر أنهم كانوا يقسمون إقليم إفريقيا إلى قسمين :

القسم الأول: يسمي إثيوبيا العليا، ويعنون بها إثيوبيا الحالية بشكل عام، وعاصمتها اكسوم.

القسم الثاني: إثيوبيا السفلي ويعنون بها المملكتين اللتين سادتا في السودان وهما مملكة نبتة ومملكة مروي، وفي خريطته المشهورة، وضح هيرودوت موقع مدينة مروي وكتبت على يسارها Ethiopiou ، لتشغل كل مساحة السودان وغرب إفريقيا حتي المحيط الأطلسي كله[66] وفي إشارة أخرى لأحد الباحثين حاول فيها برهنة وتعليل تمدد اسم إثيوبيا استناداً على الانتشار العرقي أو السلالي، باعتبار أن إثيوبيا اسم قديم إغريقي الأصل يعني الوجه المحروق، عرفوا من قبل قدماء اليونان أمثال هوميروس، وهيرودوت ودل دور الصقلي بأنهم شعوب سمر البشرة تسكن إلى الجنوب من مصر من بلاد النوبة إلى الهند [67].

حالة ثانية: تعتبرفيها إثيوبيا جزءا من كل، وذلك في إشارة فتحي غيث استنادا على افادة سترابو إلى أن إثيوبيا جزء من مصر وامتداد جنوبي لها [68].

حالة ثالثة: تظهر فيها إثيوبيا مطابقة لأسماء بعض الأماكن الحضارية، حيث يذهب بعض الباحثين إلى أن إثيوبيا هي كوش، وذلك اعتمادا على ترجمة الكلمة العبرية (كوش) الواردة في العهد القديم إلى كلمة إثيوبيا في اللغة الإغريقية أو اليونانية، مما أدى إلى الظن بأن إثيوبيا كانت قائمة منذ القرن العاشر قبل الميلاد [69].

حالة رابعة: وهي الحالة التي تمت فيها اعتماد اسم (إثيوبيا) على عهد الإمبراطور هيلاسلاسي اسما رسميا للبلاد، وذلك بموجب المرسوم الدستوري الذي اصدر بعد الانتصار على الإيطاليين في 1941م وهي تشمل المنطقة التي عليها إثيوبيا قبل انفصال إريتريا، وقد احتفظت بنفس الاسم حتي بعد إنفصال إريتريا حيث نص دستور 1995م على أن اسمها الرسمي القصير هو (إثيوبيا) Ehiopia واسمها الرسمي الطويل هو جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الفيدرالية. Federal Demoratic Republic of Ethiopia

ولكن يبدو أن اسم (الحبشة) هو الآخر أحد الأسماء المهمة التي عرفت بها إثيوبيا، ويرجع أصلها إلى قبيلة (حبشت) الوافدة من اليمن والتي استوطنت في مرتفعات أريتريا ومنطقة تجراي في الألف الأول قبل الميلاد. ويظهر أن اسم (الحبشة) له عدة دلالات سياسة وحضارية ودينية وعرقية من بينها [70].

1- اسم (الحبشة) هو الاسم المعروف لدي العرب والمسلمين وارتبطت به ذاكرة هجرة المسلمين الأوائل الأولى والثانية واسم إثيوبيا لم يتم تداوله كثيرا، إلا في التاريخ المعاصر على المستويات الرسمية.
2- اسم الحبشة يطابق اسم كلمة ابسينيا Abysinia المستخدمة كثيرا عند الأحباش، كما يستخدمها الأوروبيون في كتاباتهم وأديانهم ويستخدمها الأحباش في أشعارهم واغانيهم حتي المعاصرة منها الآن.
3- اسم (الحبشة) كثيرا ما يستخدم مرادفاً لإسم (إثيوبيا)، ولكن يستخدم اسم (الحبشة) في الأوساط الشعبية وغير الرسمية وهو يحمل دلالات تاريخية ودينية ارتبطت بمنطقة تجراي وأمهرة في أعلى الهضبة في الشمال للمسيحيين والمسلمين على السواء، بينما أصبحت كلمة (إثيوبيا)تستخدم الآن بصورة أكثر شيوعا خاصة في أوساط المتعلمين والمتدينيين المسيحيين (القساوسة)، زاد من

قوة استعمالها اعتمادها اسما رسميا بنص الدساتير في النظم السياسية الثلاثة الأخيرة هيلاسلاسي ومنجستو وملس زيناوي.

الحركات والتنظيمات السياسية الإثيوبية:

تعتبر الحركات والتنظيمات السياسية واحدة من المكونات المهمة في البنية والبيئة السياسية الإثيوبية، ومن المحركات والروافع السياسية المؤثرة في عملية التعايش والبناء الوطني للدولة الإثيوبية.

تشير وتظهر طبيعة وشكل هذه الحركات والتنظيمات السياسية الاثيوبية، خاصة فيما يرتبط ويتعلق بتكوينات أعضائها وعناصرها في النواحي العرقية والدينية ،الايديولوجية ، هويتها الثقافية، برامجها السياسية ،أهدافها، أساليبها ،وسائلها ومناهجها، أن هناك عدة عوامل أثرت في نشأة وتركيبة هذه الحركات والتنظيمات، ارتبطت جميعها بالبئتين الداخلية والخارجية للدولة الإثيوبية هي:

عوامل البيئة الداخلية المؤثرة في نشأة وتركيبة الحركات والتنظيمات الاثيوبية:

أولاً: عامل طبيعة النظم السياسية:

يبدو أن طبيعة وشكل النظم السياسية التي تشكلت عليها الدولة الإثيوبية، قد أدت إلى ظهور ونشأة هذه الحركات والتنظيمات، كما عملت على نحتها وتشكيلها بالصورة والخارطة التي ظهرت عليها وعرفت بها.

وربما يمكن اعتبار مسألة ظهور وتشكيل الحركات السياسية، وخاصة المعارضة للنظم السياسية، مسألة تاريخية متجذرة مع بروز وتكوين لبنة الدوَلةِ الإثيوبية الأولى في أكسوم، وشواهد ذلك في تاريخ أكسوم السياسي على عصر الملكِ عيزانا الذي واجه حركات تمرد شعوب الميتثMTT ، والتي كانت تقطن إلى الشمال من أكسوم وربما كانت إحدى فروع قبائل البجة، كما واجه تمرد حركة شعب والقيت، في إقليم والقيت إلى الجنوب من نهر تكازي، كما واجه أيضاً تمرد حركات شعب الأجعزيان وملكها أبالكيو والتي سكن في منطقة قريبة من أكسوم وتمرد تجمعات الهيرز Heerez والماقارا Megara. (71) ولعل مايؤكد تواصل صعود ظاهرة الحركات واستمرارها في جزر التاريخ السياسي الإثيوبي هو أنه على عهد الملك الأكسومي كالب تمردت قبائل الأجعزيات السابقة الذكر وقبائل هست Hst فقضي عليها كالب بعد أن شاركته قبائل الأقاو في ذلك.) (72)

وتأسيسا على ذلك ربما يمكن اعتبار النظام الملكي في إثيوبيا على عهد أكسوم قد أسست وغرست بذور الحركات المتمردة والرافضة للخضوع لنظم ملكيــة وراثيــة ويبــدو أنــه استمرت مسألة الحركات في مناهضتها للنظم، وربما كان أبرز نتائجها تحول مراكز السلطة من مكان لآخر، كما هو واضح في ثورة المجموعة الإثنية الأقاوية والأمهرية والتي حولت المركز من منطقة أكسوم التجراوية إلى منطقة لاستا الأقو أمهرية، وفي مرحلة أخرى لاحقة شهدت إثيوبيا تمرد أمهري صرف تحولت بموجبه إلى شوا وقوجام، وفي تمرد حركي إثني آخر تحولت السلطة السياسية إلى قندار، كما كثرت حركات التمرد علــى عهــد الأمــراء (1769- 1855)

لكن يظهر أن حقبة النظم الإمبراطورية التي استمرت لأكثر من قرن (1974 -1855) والتي اتسعت لعدد ستة نظم حكم إمبراطوري، هي التي مهدت وأسست ظهــور الحركــات السياسية الحديثة والمعاصرة في إثيوبيا الحديثة بتخومها الحالية، وربما مثــل عهــد نظــام الإمبراطور تيدروس بداية ظهور وتكوين الشعور الحركي المعارض والمتمرد، عبر عــن ذلك ظهور الحركات الاورومية المناهضة لحكم وسياسات تيدروس، خاصة فــي منطقــة التساكن والاستيطان المختلط لقوميتي الأمهرة والأورومو في منطقة شوا، وشعور تيدروس بتوسع وتمدد أورومي في مناطق النفوذ والتمركز الأمهري الصرف في قندار بحكم قربها الجغرافي لمناطق انتشار ووجود الأوروميين في مناطق إقليم قوجام وولو، كمــا أرســي تيدروس قواعد الحركات السياسية في مناطق الجنوب جراء سياسته الداخلية القائمة علــى التوسع الإقليمي[73].

واستمرت النظم السياسية الإمبراطورية من بعد تيدروس في دعم وتهيئة المناخ لظهور وقيام الحركات السياسية، فإذا كانت الإقليمية والدين هي أهم الأجندة التي وضعها تيــدروس في سياسته الداخلية، وربما لم يوفق في تنفيذها بدرجة كبيرة، إلا أنه ربما يمكــن اعتبــار الإمبراطور منليك الثاني هو المتبني المنفذ الحقيقي لهذه السياسة وبأقصي درجات نجاحها، حيث ضم معظم أراضي الجنوب والشرق والغرب لإثيوبيا الحالية، وقد اتبع في عملية الضم و الإخضاع طريقان هما السلمي والعسكري، وقد غلب الطابع العسكري القسري مع قوميات وشعوب وأمم هذه المناطق [74] ربما كانت كفيلة بان يكون عهد منليك الثــاني المؤســس الحقيقي لبنية ومقومات الحركات السياسية المناهضة والمتمردة على النظم السياسية اللاحقة.

وإذا كان تيدروس هو الواضع والمنظر لفقه وسياسة واســتراتيجية الاقليميــة والــدين، ومنليك الثاني هو صاحب الجانب التطبيقي والتنفيذي فيهــا، فــإن نظــام الإمبراطــور

هيلاسلاسي هو المحافظ والراعي لهذه السياسة والاستراتيجية القائمة على التوسع الإقليمي، المتزامن والمصحوب بالتوسع الديني للمسيحية الأورثوذكسية في أراضي الوجود الإسلامي والوثني، الواقعة شرق وغرب وجنوب حبشة الهضبة العليا (الحبشة القديمة) التي قامت عليها إثيوبيا الحالية

ففي الوقت الذي مثل فيه الوجود الإستعماري للدول الغربية بريطانيا وفرنسا وايطاليا مهدداً ومنافساً للإمبراطورية الإثيوبية في منطقة القرن الإفريقي، كان سعي وحرص الإمبراطور هيلاسلاسي لتوقيع إتفاقيات مع هذه الدول، مكنته من المحافظة على امبراطوريته، حيث حافظ على بقاء إقليم الأوقادين المتنازع عليه مع الصومال بتوقيع اتفاق مع بريطانيا في 1954 ،كما قام بضم إريتريا نهائيا بعد صدور مرسوم إمبراطوري بالغاء النظام الاتحادي بين إريتريا وإثيوبيا بالطواطؤ مع الإدارة البريطانية التي كانت تحكم إريتريا قبل تسليمها لإثيوبيا 1941- 1952 [75]

ولكن الشاهد إذا ضمنت هذه الاتفاقيات للجانب الإثيوبي على عهدي منليك وهيلاسلاسي مع المجتمع الدولي الاستعماري خاصة بريطانيا، حيازة وسيطرة إثيوبيا على مناطق الأوقادين وإريتريا وبني شنقول وقامبيلا في مناطق مايسمي بقطاع البارو الموجود بين إثيوبيا والسودان، إضافة لاجزاء من الأراضي العفرية ضمتها إثيوبيا من الصومال الفرنسي في عام 1954 ، فإنها قد مثلت رحماً ولوداً لحركات وتنظيمات سياسية لقوميات وشعوب هذه المناطق، وأكثر من ذلك أزمات صراعات حدودية للدولة الإثيوبية مع الدول التي لها إمتدادات إثنية ودينية لنفس هذا المكون الإثني وهي الصومال واريتريا بعد انفصالها في 1991 م والسودان في مناطق الفشقة الصغري والكبري ومثلث أم بريقع وجيبوتي في مايسمي بالمثلث العفري الموجود في التكوين الإثني لدول إثيوبيا وجيبوتي وإريتريا.

فبقدر محافظة النظام الامبراطوري في عهد هيلاسلاسي على حدود وتخوم الدولة الإثيوبية بكل المناطق التي تم ضمها، إلا أنه ربما تعتبر سياسات النظام الأحادية والدكتاتورية التي حملت بنود سياسية التمهير قومياً ولغوياً، دينياً، نخبويا، عسكريا، وغيرها من السياسات، أدت في نهاية المطاف إلى ميلاد بؤر وبوادر الانفجار الإثني/ القومي، وميلاد الحركات والتنظيمات القومية بعد محاولات دامت أكثر من قرن، هو عمر مجموع النظم الامبراطورية، ابتداء من الامبراطور تيدروس 1855 وحتي ميلاد أول حركة قومية سياسية مسلحة هي حركة تحرير إريتريا في 1958/11/2[76]

على عهد نظام الإمبراطور هيلاسلاسي ،فتحت بعدهاالفرصة لقيام العديد من الحركات الإثنية/ القومية على عهده وبخاصة الإريترية نفسها والصومالية [77].

ويبدو أن صعود النظام الشمولي العسكري، على عهود تفري بانتي وأمان عندوم ومنقستو في الفترة 74-1991م، بتوجهاته الاشتراكية، في أعقاب سقوط نظام الإمبراطور هيلاسلاسي، وتبنيه لسياسات وتوجهات راديكالية تجاه التعامل مع قضايا القوميات والشعوب والأجناس الإثيوبية، ربما أدت إلى إحداث أكبر انفجار للمسألة العرقية أو القومية، محدثة نشأة وتكوين أكبر عدد من الحركات والتنظيمات الإثنية/ القومية السياسية المسلحة التي شهدتها إثيوبيا منذ نشأتها في أكسوم وحتي تاريخ سقوط نظام منقستو في 1991م ربما زاد مجموعها عن إثنتين وعشرين حركة وتنظيماً سياسياً، أساسياً وتكونت أغلبها في عقد ونصف 1974- 1989 م من عمر النظام العسكري الاشتراكي الذي حكم سبعة عشر عاماً (1974-1991) [78]

ويبدو أن الجدير بالإشارة والتأكيد فيما يتعلق بتأثير النظم السياسية الإثيوبية على نشأة وتكوين الحركات والتنظيمات السياسية، هو أن النظم الإمبراطورية منذ تيدروس وحتي هيلاسلاسي 1974 – 1885 اتصفت بعدم السماح لقيام أي حركات أو أحزاب سياسية، حتي في حال القيام بأي إصلاحات في طبيعة النظام السياسي، كما حدث على عهد الإمبراطور هيلاسلاسي، عند قيامه بعدد من خطوات التغيير التي تمس وترتبط بالمكونات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للنظام، وهي التقويض القضاء على سلطات القوي التقليدية، خاصة الكنيسة والطبقة الأستقراطية، ومن ناحية أخرى انتهاجه لسياسة التحديث الزراعي والتجاري والصناعي[79]. إلا أن سياسة الكبت والدكتاتورية والأحادية الإمبراطورية، أدت إلى ظهور قوي إجتماعية سياسيةإثنية/ قومية، من تلك التي لم تتح لها المشاركة السياسية وحرية التعبير ،الحقوق الاقتصادية، الثقافية،الاجتماعية والتاريخية لتشكل معارضة قوية للنظام الامبراطوري، بدأت تتشكل وتنشأ في شكل حركات إثنية/ قومية في أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات، رغم حرمان النظام لقيامها وقسوة وقوة وسائل وأساليب إخمادها من قبل النظام الامبراطوري.

لكن يظهر أن مسألة علاقة النظم السياسيةالإثيوبية بنشأة وتكوين الحركات والنظم والأحزاب السياسية قد اختلفت في فترة النظام العسكري على عهد منجستو عنها في النظام الامبراطوري، فقد شهد النظام العسكري حدوث تحولين كبيرين اثرا في مسار وديناميكية العملية السياسية في إثيوبيا هما:

أولاً: الصعود المتزايد للحركات والتنظيمات القومية السياسية.

ثانياً :السماح ولأول مرة في تاريخ إثيوبيا بظهور وتكوين الأحزاب السياسية .ويبدو أن الصعود السياسي والمسلح للحركات والتنظيمات القومية، هو نفسه الذي عجّل بنهاية نظام منقستو في1991 م، نتيجة للتحالفات التي تمت بين هذه التنظيمات والحركات المعارضة،

خاصة تحالف الجبهة الديمقراطية الثورية للشعوب الإثيوبية EPRDF المتكون من عدة إثنيات/ قوميات والذي تولي زمام السلطة بعد ذلك في إثيوبيا[80].

حاولت حكومة الجبهة الديمقراطية الثورية للشعوب الإثيوبية EPRDFبقيادة ملس زيناوي محاولة تبني نظام ديمقراطي منذ تولي مقاليد السلطة في إثيوبيا على عهد الفترة الانتقال، واستمرار ذلك الخيار على عهد الدولة الاثيوبية الفيدرالية المبتدئة في1995 ، وذلك من أجل التقليل أو القضاء نهائياً على موجة تنامي وصعود الحركات القومية/ الإثنية، واضعة في حساباتها أنها أخطر وأقوي مهدد للوحدة والتعايش الوطني الإثيوبي.

وبهذه ربما يظهر بوضوح مدي اختلاف التعاطي والتعامل السياسي بين النظم السياسية الإثيوبية مع مسألة الحركات والتنظيمات والأحزاب السياسية، حيث شهدت حقبة حكومة الجبهة الديمقراطية الثورية للشعوب الإثيوبية تحولات في هذه المسألة اختلفت بها عن فترة النظم الإمبراطورية، خاصة على عهد هيلاسلاسي 1930-1974 والنظام العسكري الاشتراكي على عهد منقستو 1977-1991 تمثلت في:

أولاً: إلغاء وعدم الاعتراف بجميع الحركات والتنظيمات التي سبقت قيام النظام الديمقراطي البرلماني الفيدرالي الحالي.

ثانياً: إعلان إنشاء وتكوين الأحزاب السياسية، والاعتراف بمبدأ التعددية الحزبية لأول مرة في تاريخ إثيوبيا، وفقاً لدستور إثيوبيا لعام1994 م علماً بأنه قد تمّ التصعيد لهذه الخطوة منذ عهد الحكومة الانتقالية 1991- 1995، عندما أعلنت وأوضحت لكل الحركات والتنظيمات السياسية التي تريد مواصلة نشاطاتها السياسية في الدولة، أن تقوم بتسجيل أسمائها كأحزاب سياسية، بل إن مسألة التعددية الحزبية قد تمت المطالبة بها وإقرارها منذ الميثاق الوطني، الذي صادقت عليه الحركات والتنظيمات السياسية التي قادت المعارضة ضد نظام منقستو في المؤتمر المشهور في مايو1991 م باثيوبيا [81]

وتأسيساً على ذلك قامت أغلب – إن لم يكن كل – الحركات والتنظيمات السياسية القومية السابقة بمواكبة الحياة الحزبية الجديدة ومسايرة التحول الديمقراطي الحديث، خاصة فيما يتعلق بمسمياتها الحركية التي تعبر عن هويتها وطبيعة برامجها وأهدافها السياسية وذلك بطريقتين:

الأولى: حركات وتنظيمات قومية اختارات تحويل اسمها الحركي القديم فقط إلى إسم حزبي وذلك مثل الاتحاد الإثيوبي الديمقراطي، وهو تنظيم أمهري، تجراوي تكون في 1975م، ثم تحول إلى حزب الاتحاد الإثيوبي الديمقراطي، وكذلك تحويل جبهة تحرير العفار المتكونة في1977 م إلى حزب تحرير عفار في أواخر أبريل1994 ، وتحويل منظمة عموم شعب أمهرا إلى حزب شعب أمهرا في 1994/4/23م.

الثانية: حركات وتنظيمات قومية قديمة اختارت التضامن والاتحاد في حزب واحد، وذلك مثل مجموعة العمل الديمقراطية الإثيوبية، التي ضمت الاتحاد الديمقراطي الإثيوبي والحزب الديمقراطي الإثيوبي، التنظيم الديمقراطي الإثيوبي، التنظيم الديمقراطي الوطني الإثيوبي.

كما ضمّ حزب تجمع القوي الديمقراطية الإثيوبية أربعة تكتلات هي الحزب الثوري الشعبي الإثيوبي، والاتحاد الاشتراكي لعموم إثيوبيا (الميسون)، الاتحاد الديمقراطي الإثيوبي واتحاد الشعب الإثيوبي، وقد ضم حزب الجبهة الديمقراطية الثورية لشعوب إثيوبيا، الحاكم، ستة تكتلات هي الجبهة الشعبية لتحرير تجراي، والحركة الديمقراطية للشعب الإثيوبي، الحركة الثورية للضباط الديمقراطيين الإثيوبيين، المنظمة الديمقراطية لشعب أورومو، جبهة تحرير شعب قامبيلا، وجبهة تحرير شعب بني شنقول (82)

ثانياً: عامل البعد الإثني: ويظهر أنه قد أثر في تكوينات الجماعات غير الترابطية على شقين هما الجبهات والحركات وذلك في الفترة قبل 1991م والأحزاب السياسية المتكونة بعد 1991م، وهي السنة التي أعلنت فيها حكومة الجبهة الديمقراطية الثورية للشعوب الإثيوبية EPRDF بداية التحول الديمقراطي والذي بدأ الإعلان والإعداد له منذ حكومة الفترة الانتقالية 91-1995م. وتفاصيلها كالآتي:

أ- تركيبة الجبهات والحركات والتنظيمات :

ارتبط ظهور الحركات والتنظيمات في إثيوبيا بالعامل الإثني منذ نشأة الدولة القومية الأكسومية المتوحدة في مناطق تقراي، حيث عملت سيطرة القومية التقراوية على مقاليد السلطة السياسية والدينية والتجارية، بجانب أجندة السياسات التوسعية المتواصلة وشكلت كل هذه المكونات عوامل عداء وتمرد لكل القوميات الإثنيات المجاورة بصفة خاصة والبعيدة بصفة عامة.

ويبدو أن الاختلاف الذي يمكن ملاحظته والإشارة إليه فيما يتعلق بلصوق العامل الإثني في تشكيل وتكوين الجماعات والحركات والتنظيمات، أنه يكمن في برامجها السياسية من حيث طبيعة الأهداف والوسائل والأساليب والمناهج، وطبيعة الوعي القومي الإثني.

ولعل المسألة قد اختلفت في التاريخ الإثيوبي القديم عنه في التاريخ الحديث والمعاصر، حيث ظهرت عملية التمرد والمعارضة القومية/ الإثنية في التاريخ القديم والوسيط لإثيوبيا منذ أكسوم وحتي أواخر العهد الإمبراطوري في شكل مجموعات عرقية مفتقدة للبرامج السياسية الواضحة، فعلي عهد الملك عيزانا في القرن الرابع تمردت قبائل وشعوب الميتت ومدد القاطنة شمال أكسوم وهي من أصول بجاوية، كما شهدت تمرد وعصيان شعب والفيت الذي يسكن إلى الجنوب من نهر تكازي، ولعل ذلك يؤكد حقيقة أن شعوب وقوميات وأجناس الجنوب الإثيوبي تاريخياً منذ أكسوم كانت ومازالت في تمرد وعداء وعدم خضوع لسلطة

إثنيات / قوميات الشمال التجراوية ،ومن بعدها الأمهرية، كما واجهت تمرد وعصيان مجموعات شعب الهيرز Heeresو الماقارا Magera ومملكة عفان Afan ، التي ذكرت المصادر أنها قامت في الجنوب البعيد، وهو الأرج، بينما ذكرت أخرى أنها في الشمال الشرقي، وأكبر تمرد إثني/قومي كان من قبائل البجة التي ذكر عنها أنها قد اعتادت التمرد والخروج على كل من حاول فرض سلطته عليها، كما حدث في العصور الفرعونية ومملكة مروي والإمبراطورية الرومانية[83] وقامت قبائل الأجعزيات التي تقطن بالقرب من أكسوم وشعب هست Hst تمرد ضد مملكة أكسوم على عهد كالب في أوائل القرن الخامس الميلادي [84] وقد استمرت النزعة الإثنية/ القومية في النمو والتصاعد عند كل الشعوب والقوميات والأجناس عبر كل فترات تمرحل نواة الدولة الإثيوبية من بعد أكسوم، وعلى عهد دولة الأسرة الزاقوية، مروراً بمرحلة عهد الأمراء، الذي شهد قيام كثير من مناطق الحكم الذاتي، زادت من حدة النزعة القومية / الإثنية، وتصاعد الاحتجاج والتمرد والرغبة في الانفصالات والاستقلال.

غير أنه وبقراءة لواقع التاريخ السياسي لإثيوبيا فيما يرتبط بتلازم القومية/الاثنية بالحركات والتنظيمات والأحزاب السياسية، أنها بدأت تأخذ طابع التسييس مابين السلطة الحاكمة والقوميات والشعوب المعارضة على عهد الامبراطور تيدروس (1855-1868) باعتماده سياسة الإقليمية /الاثنية في التوسع والإدارة، وأكمل وواصل هذه السياسة الإمبراطور منليك وهيلاسلاسي.

إلا أن الشاهد في كل هذا التراكم من التمرد والثورات القومية / الإثنية، أنها لم ترق بعد لأن تأخذ مصطلح (حركة) أو (تنظيم) على غرار وشاكلة الحركات والتنظيمات المتكونة في التاريخ الحديث والمعاصر، والمبتدئية في أواخر الخمسينيات مثله تنظيم أو حركة تحرير إريتريا 1958 في عهد هيلاسلاسي، ومنذ ذلك التاريخ بدأ ظهور واعتماد مصطلحي(حركة) و (تنظيم) في البيئة السياسية الإثيوبية.

ويبدو أن قمة تصاعد الحركات والتنظيمات بصبغة وديباجة قومية / إثنية ظهرت في فترة نظام منقستو العسكري الاشتراكي، وتأسيسا عليه، فهو يمثل حقبة الانفجار القومي /الإثني، وذلك استناداً على اعتبارات وحسابات الكمية العددية للحركات والتنظيمات التي تم إنشاؤها وتكوينها، إضافة لاعتبارات وحسابات النوعية القومية / الإثنية التي نُحتت عليها مسميات هذه الحركات والتنظيمات، حيث حملت أغلبها أسماء الشعوب والقوميات والأجناس التي تنتمي إليها وتعبر عنها، حيث جاءت الحركات والتنظيمات الأمهرية تحمل الاسم الأمهري، والأورومية تحمل المسمي الأورومي، وهكذا كل بقية مكونات الخارطة القومية / الإثنية لإثيوبيا، وبخاصة الكبيرة والأساسية منها، وهي العفارية والصومالية، القامبيلا، البني شنقول، القراقي والتقراي والسيداما وغيرها [85] وتبدو هذه المسألة واضحة في التقسيمات التالية:

أولاً:التنظيمات الأمهرية:

1- الاتحاد الديمقراطي الإثيوبي (EDU) أمهري – تجراوي – مارس 1975م
2- الحركة الديمقراطية التبعية الإثيوبية (EPDM) تأسست بمساعدة من التجراي احتمالات وجود عناصر تجراوية واردة.

ثانياً: التنظيمات التجراوية:

1- الجبهة الشعبية لتحرير التجراي 1975/2/8 (TPLF)
2- جبهة تحرير شعب تجراي
3- الجبهة الديمقراطية الثورية لشعوب إثيوبيا1989 (EPRDF

ثالثاً: التنظيمات الأورومية:

1- جبهة تحرير اورومو1969 م
2- الجبهة الإسلامية لتحرير اوروميا (حديث)
3- الجبهة المتحدة لتحرير اوروميا 1995/1/12م

رابعاً: التنظيمات العفارية:

1- جبهة تحرير عفار1974 م
2- حركة التحرير الوطنية العفارية1977 م يسارية

خامساً: التنظيمات الصومالية:

1- جبهة تحرير الصومال الغربي1961
2- العصبة الديمقراطية الصومالية – الإثيوبية1994
3- الجبهات الوطنية لتحرير اوقادين

سادساً التنظيمات الإريترية[86]:

- تجمعات قوي جبهة التحرير الاريترية :

1- جبهة التحرير الاريترية – حركة 25 مارس1982
2- جبهة التحرير الاريترية – المجلس الثوري1982 م
3- جبهة التحرير الاريترية – القيادة المركزية نوفمبر1982
4- الحركة الديمقراطية لتحرير إريتريا1983

- مجموعات قوات التحرير الشعبية:

1- قوات التحرير الشعبية المجلس المركزي1977 م

2- قوات التحرير الشعبية المجلس التنظيم الموحد1983 م
3- قوات التحرير الشعبية – اللجنة الثورية1979 م
4- قوات التحرير الشعبية – القيادة العامة1970 م
5- الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا1976 م

- القوي الإسلامية الاريترية:

منظمة الرواد المسلمين1981/11/7/ م

الجبهة الإسلامية لتحرير إريتريا 1981 بعد الرواد

الجبهة الإسلامية الوطنية الاريترية1981 م بعد الرواد

- تنظيم المنخفضات الإريترية – 1988

ب- تركيبة الأحزاب السياسية :

ويبدو أن البعد القومي / الإثني قد طال ورافق الحركات والتنظيمات السياسية حتي في حال التحول إلى احزاب سياسية، والتي تم الاعتراف بتكوينها منذ مرحلة الحكومة الانتقالية، كأحد مطالب الميثاق الوطني الإثيوبي الذي توافقت عليه الحركات والتنظيمات الاثيوبية التي قادت المعارضة والتمرد ضد نظام منقستو في مؤتمر مايو1991 م.

ظهرت خارطة الأحزاب المشكلة لأول مرة في عهد نظام الجبهة الديمقراطية الثورية لشعوب إثيوبيا (EPRF) وتحمل في قائمتها عددا مقدرا من الأحزاب المشكلة والمسماة على أسس قومية / إثنية وهي تمثل أغلبية من مجمل المجموع الحزبي المكون لأحزاب إثيوبيا، وحتي يتثني قراءة لصوق وتلازم المسألة القومية / الإثنية بالحزبية في إثيوبيا، يمكن تصنيفها إلى مستويين[87].

أولاً :الأحزاب أحادية القومية / الإثنية:

تظهر التقسيمات التالية قائمة بأهم الاحزاب المتكونة على أساس قومي /إثني إحادي حسب ما جاء في مشاركة آخر انتخابات إثوبية لعام2005 م

أحزاب احادية القومية(الإثنية) ويمكن تناولها حسب التقسيمات التالية:

أ /أحزاب ذات أثنية واحدة ممثلة بأكثر من تنظيم:

1- التنظيمات العفارية :

منظمة شعب العفر الديمقراطيةAPDO

الجبهة الوطنية لتحرير العفارANLF

جبهة تحرير العفارALF

الحركة الديمقراطية الوطنية العفريةANDOM

2- التنظيمات الاورومية:

المجلس الوطني للأورومو ONC

جبهة تحرير شعب الأورومو المتحدة UOPLF

المنظمة الديمقراطية لشعب الأورومو OPDO

التنظيمات الصومالية:

حزب جبهة تحرير شعب الصومال SPLFP

التجمع الوطني للهرر HNL

الجماعة الديمقراطية الصومالية الاثيوبية ESDL

الجبهة الوطنية لتحرير وقادين ONLF

تنظيمات الهررية

التجمع الوطني للهرر HNL

حزب الوحدة والديمقراطية الهرري HDUP

تنظيمات الامهرية

منظمة شعب الامهر APO

الحركة الديمقراطية لشعب الامهر APDM

تنظيمات التجراوية

جبهة تحرير شعب تقراي TP:LF

المنظمة الديمقراطية المتحدة القومية تقراي ورقي TWNWDO

تنظيمات بني شنقول

حزب الوحدة والديمقراطية لشعب شمال وغرب بني شنقول الاثيوبي BNWEPDUP

المنظمة الديمقراطية لشعب غرب بني شنقول الاثيوبي BWEPDO

تنظيمات قامبيلا

حزب الوحدة الديمقراطية لشعب قامبيلا GPDUP

حزب تحرير شعب قامبيلا GPLP

تنظيمات كمباتا

مجلس شعب الكمباتا KPC

المنظمة الديمقراطية لشعب كمباتا KPDO

تنظيمات بورقي

المنظمة الديمقراطية لشعب بورقي BPDO

الحركة الديمقراطية المتحدة لشعب بورقي BPUDM

تنظيمات قامو

اتحاد قامو الديمقراطي GDU
المنظمة الديمقراطية لشعب قامو وقوفا GGPDO
ب – احزاب ذات إثنية واحدة ممثلة بتنظيم واحد
المنظمة الديمقراطية لشعب زاي ZPDO
حزب الوحدة الديمقراطية لشعب سلتي SPDUP
الحركة الديمقراطية لشعب شكيتو SPDM
المنظمة الديمقراطية لشعب تمبارو TPDO
المنظمة الديمقراطية لشعب دونقا DPDO
المنظمة الديمقراطية لشعب دراش DPDO
الجبهة الديمقراطية لشعب يم YPDO
المنظمة الديمقراطية لشعب كونسو KPDO
المنظمة الديمقراطية المتحدة لقومية كور KNUDO
الحركة الديمقراطية لشعب جنوب اومو SOPDM
الحركة الديمقراطية الثورية لشعب قراقي GPRDF
المنظمة الديمقراطية الثورية لشعب داوارو DPRDO
المنظمة الديمقراطية لشعب ولايتا WPDO
المنظمة الديمقراطية لشعب سيداما SPDO
المنظمة الديمقراطية لشعب هديا HPDO
المنظمة الديمقراطية لشعب باسكيتو BPDO
الحركة الديمقراطية لشعب الأقاو APDM
المنظمة الديمقراطية لشعب ماركو MPDO
الحزب الديمقراطي لشعب كونتا KPDP
الحركة الديمقراطية الثورية لشعب بنشق BPRDM
الحركة الديمقراطية المتحدة لشعب يورقي BPUDM
منظمة الوحدة الديمقراطية لشعب ألابا APDUO
الحركة الديمقراطية الثورية لشعب جيدو GPRDM
المنظمة الديمقراطية لقومية كبينا KNDO
المنظمة الديمقراطية لشعب زيسي ZPDO
المنظمة الديمقراطية لشعب غرب بني شنقول الاثيوبي BWEPDO
الحركة الديمقراطية لشعب ارقوبا APDM
المنظمة الديمقراطية لقومية ويدا QNDO

ثانياً: الأحزاب متعددة القوميات / الإثنيات:

تظهر التقسيمات التالية قائمة بأهم الأحزاب المتكونة على أساس قومي/ إثني تعددي يعبر عن التحالفات القومية / الإثنية، وذلك منذ نشأة الأحزاب وحتي آخر انتخابات إثيوبية لعام 2005:

احزاب متعددة القومية / الإثنيات

أ – أحزاب متعددة القوميات / الإثنيات يهوية وطنية جامعة

حزب الديمقراطية والسلام الإثيوبي EPDF

الحزب الديمقراطي الوطني الاثيوبي ENDP

الجبهة الديمقراطية الثورية لشعوب إثيوبيا EPRDF

الاتحاد الديمقراطي الاثيوبي EDU

الحزب الديمقراطي لقوميات وامم الرابطة الاثيوبية JENNDP

الاتحاد الديمقراطي الوطني NDU

مجلس القوات البديلة للسلام والديمقراطية في اثيوبيا CAFPDE

ب – احزاب متعددة الإثنيات القوميات يهوية إقليمية

الجبهة الديمقراطية لشعوب جنوب إثيوبيا SEPDF

المنظمة الديمقراطية للدنتا، ديبامو، تتجنجلا DDKDO

المنظمة الديمقراطية لشعب قامو وقوفا GGPDO

الاتحاد الديمقراطي لشعوب جنوب اثيوبيا SEPDU

ويبدو أن الذي زاد وقوي من عمق إرتباط الأحزاب السياسية بالأبعاد القومية / الإثنية في عهد نظام ملس زيناوي، هو اعتماد وتطبيق نظام الفيدرالية الإثنية، والذي قسمت بموجبه الدولة الإثيوبية إلى تسعة أقاليم موزعة على القوميات / الإثنيات الكبيرة فقط، وهي التجراي والأمهرة، الاورومو، العفار، الصومالية، هرري، القامبيلا، بني شنقول – قمز، إقليم قوميات وأجناس وشعوب الجنوب إضافة إلى إعتماد دريداوا وأديس ابابا كمناطق إدارية بوضع خاص، هذا الوضع زاد وشجع من إلتفات الإثيوبيين للتمسك والالتفاف أكثر حول المسألة القومية / الإثنية، خاصة في ظل الصراع القوي بين النظام الحاكم الذي يسيطر عليه تحالف قوميات / إثنيات الجبهة الديمقراطية الثورية لشعوب إثيوبيا EPRDF ضد تحالفات الأحزاب المعارضة، خاصة حزبي التحالف من أجل الوحدة والديمقراطية (CUD) الذي يضم أربعة تنظيمات وحزب الجبهة الديمقراطية الإثيوبية المتحدة UEDF الذي يضم أربعة عشر حزباً من بينها أحزاب تحمل أسماء قومية / إثنية وغيرها من الأحزاب[88].

المبحث الرابع
البنية الدفاعية العسكرية والقدرات الأمنية في إثيوبيا

تعتبر دراسة البنية العسكرية والقدرات الأمنية واحدة من أهم بنيات وأساسيات الدولة الإثيوبية المؤثرة والمتحكمة في مصير قضايا التعايش القومي، والوحدة الوطنية والاستقرار السياسي فيها ،ويؤكد ذلك أن دستور إثيوبيا لعام 1994م، أشار إلى أن أولي أولويات وأهداف المؤسسة العسكرية الإثيوبية هي حفظ وصيانة وحدة الدولة الإثيوبية، ففي فصله العاشر الخاص بالمباديء السياسية الوطنية، قد نص في المادة 87 المختصة بمباديء الدفاع، في الفقرة الثالثة، أن جيش الدفاع بالإضافة إلى قيامه بالمحافظة على وحدة البلاد، يقوم بتنفيذ المهام التي تخول إليه أثناء إعلان حالة الطواريء (89).

واستناد على ذلك لايمكن عرض وتحليل ومناقشة وكشف تاريخ وواقع ومستقبل التعايش والاندماج والوحدة للقوميات والأجناس والشعوب الإثيوبية، بمعزل عن معرفة القدرات العسكرية والأمنية للدولة الإثيوبية، وأكثر من ذلك الوقوف على حالة التوازنات العسكرية والأمنية لكل دول الجوار الإثيوبي في حالة دراسة مقارنة مع التوازن العسكري الإثيوبي، وذلك نسبة لطبيعة تداخلات الجغرافيا السياسية، والجغرافيا السكانية، وجغرافيا النزاعات والحروب الحدودية والموارد، والتي تؤثر بدورها في تعايش ووحدة وتماسك الدولة الإثيوبية، وعليه تظهر أهمية دراسة القدرات الدفاعية العسكرية والأمنية في إثيوبيا لعدد من الاعتبارات المحلية والإقليمية والدولية، المرتبطة بخصوصية الدولة الإثيوبية وهي :

أولاً : الاعتبارات المحلية :

وهي إعتبارات تشير وتؤكد إلى أن إثيوبيا قد ظلت طوال تاريخها خاصة الحديث والمعاصر، في حالة تغيرات وتحولات داخلية، فرضت عليها التركيز والاهتمام بحالة توازناتها العسكرية لتحقيق التعايش القومي والوحدة الوطنية الإثيوبية وهي:

أولاً : الحروب والنزاعات القومية الداخلية: وتكمن خطورتها وتأثيرها على المسألة العسكرية في الآتي :

1- ديمومة الحروب والنزاعات القومية الداخلية، وهذه المشكلة جعلت إثيوبيا في حالة استعداد عسكري دائم، والتي أشهرها وأقواها حربها مع الجبهات والحركات الصومالية والإريترية والتجراوية.

2- الحروب والنزاعات الداخلية أصابت إثيوبيا بمشكلة كثرة اعداد الحركات والجبهات العسكرية، والسياسية الانفصالية المعارضة، المتكونة من كافة القوميات والشعوب والأجناس الإثيوبية، وهي مسألة مؤثرة في التوازن العسكري والدفاعي والأمني لإثيوبيا حيث :

أ- رفضت عناصر الحركات والجبهات القومية الانفصالية الدخول في الجيش الوطني الإثيوبي، وتفضيل الانضمام لجيوش الحركات والجبهات الانفصالية ،وهي مسألة شديدة التاثير على مسائل الولاء العسكري، والعقيدة العسكرية، ومعايير العددية والنوعية للمؤسسة العسكرية الإثيوبية.

ب- ممارسة سياسة شد الأطراف على الجيش الإثيوبي، حيث تشير خريطة تلك الجبهات والحركات الانفصالية المعارضة، القائمة على أسس عرقية قومية، إلى أنها موزعة على كل أطراف إثيوبيا، لمطابقتها لخارطة التوزيع العرقي أو القومي الإثيوبي، ففي الشرق تتمركز الحركات والجبهات العسكرية الصومالية والهررية، وفي الشمال الشرقي العفارية، وفي الشمال الأريترية والتجراوية، وفي الغرب حركات وجبهات بني شنقول وقامبيلا، وفي الجنوب والجنوب الغربي وبعض الوسط الحركات الأورومية والقراقية والسيداما والكامباتا والهديا، ولعل هذا الوضع يجعل الجيش الإثيوبي منفتحاً في كل الاتجاهات الاستراتيجية العسكرية، مما يفقده التركيز ويضيف عليه أعباء توازنات عسكرية في كمية ونوعية العتاد العسكري.

ثانياً: النظم السياسية والمسألة العسكرية :

أثرت طبيعة النظم السياسية على أوضاع إثيوبيا العسكرية والأمنية في عدة وجوه:

1- الطبيعة المتحولة وغير المستقرة للنظم السياسية الإثيوبية مابين النظام الإمبراطوري 1930 - 1974، والعسكري الاشتراكي 74-1993،والديمقراطي الفيدرالي العرقي (الإثني) 1995 حتي الآن2008 - فرض على المؤسسة العسكرية الإثيوبية وضعاً معيناً في التوازن العسكري، حسب طبيعة كل نظام وخصائصه، فأهداف ومهام وطريقة إعداد الجيش وأدائه

وكفاءته اختلفت ما بين نظام هيلاسلاسي ومنجستو وملس زيناوي، وهو ما سوف يتم توضحيه خلال هذه الدراسة كل في مكان تناوله.

2- طبيعة النظم السياسية الإثيوبية معروفة وموصوفة بتحيزات وميول عرقية ودينية، المحصورة تاريخياً بين أقليتي الأمهرة والتجراي، وبصورة أكثر سيطرة كانت للأقلية الأمهرية، على حساب الأغلبية الأورومية، وبقية المجموع الأقلي الآخر[90]، ولعل احتكار وسيطرة أقليات الأمهرة والتجراي بالتناوب على النظام السياسي طوال تاريخ إثيوبيا، أدى إلى إنتاج وتراكم آثار خطيرة أثرت في مسألة التوازن العسكري الإثيوبي الكمية والنوعية، مما أضرت وأخرت المؤسسة العسكرية في القيام بأهم واجباتها، وهو الحفاظ على الوحدة الإثيوبية وتعايش القوميات الإثيوبية داخل خارطة إثيوبية واحدة.

وقد ظهرت علة ذلك في عدة أبعاد:

أ- انتشار وتفشي ظاهرة الثورات والاحتجاجات والمظاهرات ذات الطابع القومي المسح في كل أنحاء إثيوبيا، وهو أمر يعني زيادة الأعباء والمسئولية للمؤسسة العسكرية الإثيوبية.

ب- استقطاب الحركات والجبهات القومية المعارضة لعناصرها للتجنيد في جيوشها بدعوي محاربة السيطرة الأمهرية.

ج- انتهاج النظم السياسية الأمهرية والتجراوية سياسة تعيين عناصرها خاصة في المواقع والرتب العليا والحساسة في الجيش والأمن ضمانا للولاء ولحماية النظام وخوفا من الاختراقات والانفلاتات الأمر الذي يوحي بالتقليل أو لاستبعاد عناصر القوميات الأخرى[91].

ثالثاً: ارتفاع نسبة الفقر حيث تصنف إثيوبيا ضمن أفقر سبع دول في العالم، واقعة تحت خط الفقر (أكثر من 50%) هذا إلى جانب تكرار وكثرة موجات المجاعة والجفاف، وهي ظروف تؤدي إلى سوء الأوضاع الاقتصادية مما ينجم عنه سوء الأوضاع الاجتماعية السكانية والسياسية والأمنية، وواضح أنها قضايا مؤثرة بطريقة مباشرة وبشدة في إعداد الجيش الإثيوبي وفي التوازن العسكري الإثيوبي نوعياً وعددياً.

ثانياً: الإعتبارات الإقليمية :

وهي اعتبارات تشير إلى وجود تحولات ومتغيرات إقليمية حدثت في منطقة القرن الإفريقي الكبير، والمناطق الإقليمية الغربية منه، مثل منطقة الشرق الأوسط، ومنطقة الخليج ومنطقة البحيرات العظمي، ومنطقة حوض البحر الأحمر، والتي تعيش وتعاني جميعها من مشكلات وحروب ونزاعات وأحداث، لها آثارها الواضحة على عمليات التوازنات العسكرية بين إثيوبيا ودول القرن الإفريقي من جهة، وبين دول القرن بما فيها إثيوبيا وتلك المناطق الأربعة في مستوي آخر , ولعل أهم الاعتبارات الإقليمية التي أثرت على التوازن العسكري في إثيوبيا ومنطقة القرن الإفريقي هي :-

أولاً: انفصال واستقلال إريتريا :

يعتبر واحداً من أهم الأحداث التي أثرت في معادلات وحسابات تقييم التوازن العسكري، وتوازنات القوي بين إثيوبيا ودول القرن الإفريقي، حيث أدى إلى تغيير الخارطة الجيوسياسية لإثيوبيا والقرن الإفريقي، بأن جعل إثيوبيا دولة حبيسة وإريتريا دولة تنعم بساحل طوله 1200 على البحر الأحمر بجزره وموانئه، ولعل ذلك كان له عدة مؤشرات في استراتيجيات وسياسات التوازنات العسكرية حيث[92] :-

1- إلغاء سلاح البحرية من حسابات تسليح الجيش الإثيوبي ومحاولة رفع كفاءة بقية الأسلحة العسكرية الأخرى لإحداث توازن بين وحدات الأسلحة الأخرى، وحفظ التفوق في التوازن العسكري بين دول المنطقة.
2- انفصال إريتريا خلق جواراً جديد لاثيوبيا رفع به عدد الدول المجاورة إلى خمسة، وهو جوار حمل معه حربه ونزاعه حول منطقة بادمي، وحول ميناء عصب، وهو بهذا جوار كلف إثيوبيا أصعب حسابات التوازن العسكري في أشد وأصعب النزاعات – النزاع الإثيوبي الإريتري – في منطقة القرن الإفريقي بعد عقد التسعينات وفواتيح الألفية الثالثة.

ثانياً: التطورات في نزاعات وحروب القرن الإفريقي :

يعتبر القرن واحداً من أكثر مناطق القارة الإفريقية المتأثرة بعدد كبير من النزاعات الدولية حيث [93] :

1- النزاع الإريتري اليمني حول حنيش .
2- النزاع السوداني المصري حول حلايب وشلاتين.

3- النزاع الصومالي الكيني حول منطقة NFD.
4- النزاع الإثيوبي السوداني حول مثلث إمبريقع والفشقة العفري والكبري.
5- النزاع الإثيوبي الاريتري حول بادمي وعصب.
6- النزاع الإثيوبي الصومالي حول إقليم أوقادين.

وبتقييم هذه النزاعات في إطار حسابات التوازنات العسكرية نجد أنها تراوحت ما بين ثلاث حالات :

1- نزاع منتهي كالنزاع الإريتري اليمني، ولكن مازالت له حساباته واعتباراته المؤثرة على العلاقات السياسية بين دول المنطقة، والتي من أهمها أنه قام على إثره تجمع صنعاء الذي يضم إثيوبيا، السودان، اليمن ،

2- ونزاع مجمد وتحت التخدير يمثله النزاع السوداني المصري حول حلايب وشلاتين، والنزاع السوداني الأثيوبي حول الفشقة وأم بريقع وبني شنقول وقامبيلا.

3- نزاع مستمر ويمثله النزاع الإثيوبي الاريتري والنزاع الإثيوبي الصومالي.

وبالنظر إلى نتائج هذه الصراعات نجدها وفي كل حالاتها، المنتهية والمجمدة والمستمرة، تؤدي إلى حدوث تحولات وتغيرات في المؤسسة العسكرية الإثيوبية، وبالمقابل دول المنطقة، يمكن أن تؤثر على شكل وحجم ونوع القوات المسلحة، وطبيعة التوازن العسكري المطلوبة نوعياً وكمياً.

ثالثاً: التطور في الحرب الأهلية في السودان: كانت بين الحركة الشعبية لتحرير السودان والحكومة السودانية، والتي انتهت بتوقيع انفاق السلام الشامل بين الطرفين، فيما يسمي باتفاق (نيفاشا) في 2003 بكينيا، وهو تطور قد أنهي وغير كثيراً من الأوضاع العسكرية، خاصة العمل العسكري المعارض، والذي كانت تعتمد عليه الدول المجاورة، مثل إثيوبيا وإريتريا ويوغندا، في تصفية حساباتها وعلاقاتها السياسية مع السودان، والعكس صحيح أيضاً وبهذا يكون لاتفاق سلام نيفاشا أثره في حسابات الاستراتيجيات والسياسات العسكرية لدول المنطقة، بما فيها إثيوبيا وضبط وجدولة خطط التوازن العسكري الإثيوبي في ضوء الأوضاع والخارطة الجيوسياسية الحالية، والإحتياط بتوازن عسكري يفترض احتمالات تقرير المصير الذي أعطته الاتفاقية لأهل جنوب السودان، في خياري الانفصال والوحدة، وهي تحولات مهمة لها آثارها المباشرة والخطيرة على الدولة

الإثيوبية، التي تجاور جنوب السودان والسودان في حدود طولها 1606 كلم لها حساباتها الاقتصادية وتداخلاتها العرقية[94]

رابعاً: حروب ونزاعات منطقة البحيرات العظمي في وسط وشرق إفريقيا وهي:

1- حرب الهوتو والتوتسي.
2- النزاع اليوغندي اليوغندي
3- النزاع السوداني اليوغندي.
4- الصراع في الكنغو

وبالتدقيق والنظر إلى طبيعة هذه الصراعات، نجدها بالحسابات الجيوسياسية، وتأثيرات المصالح السياسية والعسكرية، ليست ببعيدة من إثيوبيا التي تدخل بعمق في حسابات وإحتمالات سيناريوهات قضايا دول وأقاليم تلك المناطق، خاصة مربع إثيوبيا السودان يوغندا وكينيا، وإجبار وإخضاع التوازن العسكري الإثيوبي وكل دول المنطقة لتطورات المشكلات والأحداث في تلك المنطقة مثل حسابات إثيوبيا العسكرية للنزاع الكيني الصومالي، وحساباتها للنزاع السوداني اليوغندي، وحسابات أثيوبيا لعلاقات القوي الدولية العسكرية والسياسية، خاصة بريطانيا وأمريكا وإسرائيل بدول هذه المنطقة، هذا إضافة لحسابات النزاعات الداخلية مثل النزاع الكيني / الكيني، اليوغندي اليوغندي، السوداني / السوداني.

خامسا: الصراع العربي الأسرائيلي :

تتأثر الحسابات العسكرية لإثيوبيا وكل دول القرن الإفريقي، بتطورات الأحداث في قضايا الصراع العربي الإسرائيلي، وذلك لعدة اعتبارات :

1-الاعتبار الجيوسياسي والجيواستراتيجي للبحر الأحمر، ومضيق باب المندب، وخليج عدن، يجعل إثيوبيا واحدة من الدول المهمة حتي بعد إنفصال إريتريا، وعزل إثيوبيا عن البحر الأحمر، لتفوقها على دول المنطقة في معادلة التوازنات العسكرية المرتبطة بالتفوق العددي لسكان إثيوبيا ،والموارد المائية، والموارد الاقتصادية، كما أنها ليست ببعيدة عن البحر الأحمر، كل ذلك يجعلها أحد الخيارات المهمة والأساسية لحراسة بوابة البحر الأحمر الجنوبية.

2- ادعاءات النسب التاريخي بالأسرة السليمانية وسبقها في اعتناق الديانات اليهودية والمسيحية والإسلام، واستمرار إثيوبيا في توظيف الديانة المسيحية كديانة رسمية للدولة، يجعلها دائماً محل تفضيل واختيار للمسائل العسكرية والسياسية من قبل اسرائيل وأمريكا.

3- تعتبر إثيوبيا واحدة من أهم الدول التي تقع مباشرة خلف دول المواجهة مع إسرائيل، أي دول الحزام الثاني للصراع العربي / الاسرائيلي، في الاتجاه الاستراتيجي الجنوبي، فهي تقع خلف مصر التي تعتبر واحدة من أهم دول المواجهة أو دول الحزام الأول.

وتأسيسا على وضع ومكانة إثيوبيا بالنسبة لإسرائيل وأمريكا، وطبيعة الوكالة في تنفيذ الأدوار المطلوبة منها في منطقة القرن الإفريقي، لاعتبارات جوارها لدول التكتل الإسلامي المؤثرة في الصراع العربي الإسرائيلي، مثل السودان والصومال، واريتريا، وجيبوتي، واليمن والسعودية ومصر، وكذلك لاعتبار التحول في علاقات إثيوبيا بعد سقوط منجستو الإشتراكي وسقوط الشيوعية من الاتحاد السوفيتي إلى أمريكا والتي هددت أن هدف أمنها القومي هو إحتواء ومنع انتشار الشيوعية وإقامة أحلاف مثل إثيوبيا لمحاربتها فاختارت نظام الإمبراطور هيلاسلاسي [95] فإنها تظل مرتطبة في تطوير قدراتها العسكرية والأمنية فكراً وعتاداً بإسرائيل وأمريكا، وهذه مسألة تؤثر في التوازن العسكري الإثيوبي والتوازنات العسكرية لكل منطقة القرن الإفريقي ،وبجانب تأثير عامل العلاقات الإثيوبية الإسرائيلية والإثيوبية الأمريكية في التوازن العسكري، إلا أن حالة الصراع العربي الإسرائيلي في وضعي قيام الحرب أو محادثات السلام، تؤثر بالضرورة في مطلوبات التوازنات العسكرية لإثيوبيا ودول المنطقة، لأن للحرب مفاهيم توازن عسكري تختلف عن مفاهيم السلام، وهو ماظلت تتأرجح بينه إثيوبيا ودول المنطقة.

محددات الاستراتيجية العسكرية الإثيوبية :

المحدد أو المحددات ربما هي أشياء (عوامل) أصيلة في بنية وتكوين ذلك الشيء، تمثل بدورها ثوابت حاكمة، وأساسيات ملزمة لأي شيء يريد الارتباط بها أو التأسيس والاستناد عليها وبذلك تكون المحددات بمثابة متغيرات مستقلة، بينما الأشياء التي سوف تأسس عليها وتحتكم إليها تمثل متغيرات تابعة.

وتأسيساً على ذلك فإن محددات الاستراتيجية العسكرية الإثيوبية هي جملة الأشياء (العوامل) الأصيلة في بنية وتكوين وظروف (مكانية – زمانية) الدولة الإثيوبية، وتمثل هذه الأشياء (العوامل) ثوابت حاكمة، وأساسيات ملزمة لأي شيء (عوامل) أخرى

يريد الإرتباط بها، أي المحددات – أو التأسيس والاستناد إليها، وبذلك تـصبح المحـددات الاستراتيجية العسكرية الاثيوبية هي بمثابة متغيـرات مـستقلة تتأسـس وتقـوم عليهـا الاستراتيجية العسكرية الإثيوبية، التي تمثل هنا متغيراً تابعاً، يمكـن أن يتحـول ويتبـدل حسب ثبات وتغير المحددات نفسها، وعليه يمكن الإشارة إلى بعض المحـددات المهمـة التـــي تحكم الاستراتيجية العسكرية الإثيوبية في الآتي :

أولاً : تباينات وتعددية الخارطة العرقية (الإثنية) والدينية :

إن طبيعة التكوين العرقي (الإثني) لإثيوبيا المتصف بالتعددية والاختلافـات القوميـة والعرقية والسلالية والإثنية، حيث وجود أكثر من 83 مجموعة عرقيـة مـابين قوميـات وشعوب وأجناس حسب وصف دستور إثيوبيا لعام 1994م، مثلت طوال التاريخ محـدداً وعاملاً أساسياً في تشكيل وتحديد طبيعة التوازن العسكري لإثيوبيا، وزاد من ذلك الطبيعة التعددية للخارطة الدينية ،الحاوية لكل الأديان، يهودية، مسيحية، إسلاماً، وثنية، ولما كانت أهم وظائف المؤسسة العسكرية على الاطلاق هي الحفاظ على وحدة وتعايش الأراضـي الإثيوبية، فقد ظلت مشكلة القوميات العرقية والدينية أكبر وأخطر المشكلات التـي تهـدد أمن ووحدة وتعايش الدولة الإثيوبية، وأكبر تحديات ومعوقات التوازن العسكري الإثيوبي، المواجه باستمرارية التهديدات العسكرية التي تتطلب رفع وزيادة الكفاءة العددية والنوعية للقوات المسلحة الإثيوبية[96]. **وتأسيسا على ذلك تظهر تأثيرات مشكلة العرقية (الإثنيـة) والدين على السياسات والاستراتيجيات العسكرية الإثيوبية في بعدين :**

<u>**البعد الأول**</u>: أن العرقية (الإثنية) والدين هما سبب لحروب ونزاعات داخلية وخارجيـة تكلف المؤسسة العسكرية الإثيوبية كثيرا، وتؤثر في حسابات توازناتها العسكرية.

<u>**البعد الثاني**</u>: أن العرقية (الإثنية) والدين لهما اعتبارات مهمة وأساسية فـي حـسابات التعيين والتوظيف في المؤسسة العسكرية، وهذه المسألة أرتبطت بسيطرة القوميات لأقلية على السلطة أو النظام السياسي في إثيوبيا، فعلي عهد هيلاسلاسي ومنجـستو انحـصرت وظائف القوات المسلحة خاصة القيادية على اقلية الأمهرة المسيحية، مع إتاحة الفرضـي لعدد قليل لعناصر القوميات الأخرى بصورة يمكن معها السيطرة والمراقبة عليها [97].

ثانياً: الطبيعة الجيوسياسية والتضاريسية لإثيوبيا :

يظهر واضحا من خلال عرض وتحليل بعض المعارك والمواجهـات العـسكرية فـي الحروب والنزاعات الإثيوبية، سواء بين الحكومات الإثيوبية والحركات والجبهات القومية المعارضة أو مع الدول الاستعمارية مثل البرتغال، وإيطاليا وبريطانيا، أو مع دول الجوار الإثيوبي مثل إريتريا والـسودان والـصومال، تـأثير وتحكـم العوامـل الجيوسياسـية والجيوتضاريسية (الطبيعة الجبلية الوعرة – الأنهار،الشلالات والخوانـق) فـي تـشكيل التوازنات والعسكرية الإثيوبية، وتأسيسا عليه تصبح الحدود السياسية لإثيوبيا مع الـدول الجوار من حيث طولها وطبيعة التضاريس وتوزيعات المجموعات العرقية التـي تنتـشر عليها والثروات الاقتصادية التي توجد عليها، مع الأخذ في الاعتبار نفس هذه المكونـات في داخل إثيوبيا مؤشرات مهمة في حـسابات الـسياسات والاسـتراتيجيات العـسكرية الإثيوبية، وتظهر بوضوح في الآتي :

أ – مواقع ارتكاز الفيالق العسكرية واستراتيجية إنفتاح القوات الإثيوبية[98]

تمّ اختيار ثلاث مناطق مهمة لتكون نقاط ارتكاز الفيالق العـسكرية الإثيوبيـة وجـاء اختبارها لأهميتها الاستراتيجية وخاصـة الجيوسياسـية والجيوتضاريـسية لـضرورات حسابات الدفاع والهجوم والانفتاح على الدول المجاورة وضرورات تأمين الداخل الإثيوبي حسب مناطق التوتر الداخلية في مناطق الأورومو والتجـراي والعفـار والـصوماليين، والفيالق هي :

أ- فيلق المنطقة الشرقية: مركز قيادته بمدينة هرر، ويغطي إقليم أوقادين ومنـاطق العفر وشرق العطبراوي.

ب-فيلق المنطقة الجنوبية: مركز قيادته مدينة جما، ويغطي مناطق الجنوب والجنوب الغربي.

ج- فيلق المنطقة الشمالية: مركز قيادته في مدينة بحر دار ويغطـي منـاطق الأمهـرة والتجراي.

وتظهر أهمية الموقع الاستراتيجي لهذه المناطق الثلاث هرر وجما وبحر دار بالنـسبة للجغرافية السياسية والتضاريسية عند النظر لانفتاح القوات الإثيوبية على حـدود الـدول المجاورة لها ومن ذلك مثلا :

انفتاح القوات الإثيوبية على الحدود المشتركة مع السودان: [99]

الانفتاح على الحدود المشتركة مع السودان:

قامت إثيوبيا بفتح قواتها على الحدود السودانية كالآتي:

أ- فيلق المنطقة الشمالية يفتح فرقة في منطقة قواندار وتدفع ب 2 لواء مشاة في مواجهة السودان، لواء بمنطقة الحمراء والآخر بمنطقة شهيدي وتحتفظ باللواء الثالث احتياطي برئاسة المنطقة، وهذا الانفتاح تأثر بفعاليات الأزمة الإثيوبية ليصبح في حجم كتائب وسرايا بدلا عن الألوية.

ب- فيلق المنطقة الجنوبية يفتح بفرقة في منطقة أصوصا تدفع ب 2 لواء مشاة في مواجهة السودان، الأول في إتجاه قيسان – الكرمك والثاني في إتجاه قمبيلا وقد استقل أو استفاد هذا الانفتاح من تأثير الحزام الأمني جنوب النيل الازرق وهدوء مناطق قمبيلا ليتحول أيضاً إلى مناطق الأحداث بالشرق والشمال.

ج – تتمركز في مناطق الأرومو الفرقة الثالثة وتواجه الفرقة الرابعة لقواتنا وهي تعمل أحتياطياً للفرقة التي قامت بتنفيذ كل العمليات العدائية على مواقع قواتنا في الفترة السابقة.

د – تحتل القوات مواقع دفاعية ثابتة على طول الحدود ويتراوح حجمها من سرية مشاة إلى كتيبة مشاة مدعومة والمعسكرات هي الحمراء، برثيت، قلع الزراف، عبدالدافع، خور سلك، خورشين، جميزة، جبل سكر، حمري، بانوكا، خور جاموس، المتمة، ليمونة، حمراية الرهد.

ثانياً:طبيعة التسليح الذي يناسب المناطق الجبلية لإثيوبيا ودولها المجاورة:

يظهر من خلال الجداول رقم (11) (13) والذي يوضح الأسلحة والقوات العسكرية لإثيوبيا، أن طبيعة هذه الأسلحة ومن مسمياتها، أنها اختيرت بمراعاة واعتبارات التضاريس الجبلية لاثيوبيا ودول جوارها التي تمتد أو تنحدر إليها هذه الهضبة ومن أمثلة ذلك نجد هنالك عينة من عربات الاستكشاف قادرة على صعود الجبال وبها قاعدة صواريخ ساجر، عينة من المدرعات الخفيفة القادرة على صعود الجبال، كما يظهر من خلال حجم التسليح التركيز على سلاح الجو الذي يتمتع بطائرات وصواريخ تتناسب وطبيعة إثيوبيا الجبلية، ويجنبها تفادي مواجهات المشاة، ولذلك اشتهرت إثيوبيا بين دول منطقة القرن الإفريقي بل وإفريقيا بكفاءتها في مجال سلاح الجو.

ثالثاً: طبيعة التدريب وأساليب القتال :

وهذه واحدة من الجوانب المهمة التي جرت مراعاتها في مواصفات القدرة العسكرية الإثيوبية، حيث إنها مسألة ترتبط بالكفاءة القتالية في منطقة ذات تضاريس جبلية شديدة التعقيد، هذه الطبيعة الجبلية وفرت بيئة تدريسية مناسبة لخلق فرد قادر على القتال في أصعب الظروف [100]

رابعا: تحكمت الطبيعة الجبلية والجغرافيا السياسية لإثيوبيا في تحديد المواقع الدفاعية والهجومية، كما أنها وفرت نقاط مراقبة جيدة وسنداً دفاعياً ممتازاً[101].

ثالثاً : التوجهات التوسعية الاستعمارية لإثيوبيا:

تعتبر إثيوبيا ومنذ نشأتها في أكسوم دولة ذات توجهات وطموحات توسعية استعمارية تمددت شرقاً حتي اليمن وغرباً حتي مروي السودانية، كما أضافت كل أراضي إثيوبيا الحالية جنوبا في مناطق أراضي الأورومو والسيداما وشمالاً حتي إريتريا وغرباً في مناطق أراضي قامبيلا وبني شنقول، ولعل هذه الإضافات فرضت على إثيوبيا الاهتمام الدائم بقواتها وفكرها العسكري، فالدولة الإثيوبية منذ مملكة أكسوم وحتي عهد نظام ملس الحالي ظلت تعاني تبعات المحافظة على وحدة الأراضي الإثيوبية، خاصة المكتسبة على عهد منليك في أوقادين الصومالي والأراضي العفرية واسترداد بعض أراضيها وموانيها من إريتريا وحسم مشكلة الأراضي مع السودان في بني شنقول وقامبيلا والفشقات ومثلث أم بريقع، هذا الوضع جعل إثيوبيا في حالة استعداد عسكري دائم يفي بمطلوبات التوازن العسكري لمجموع هذه المشاكل، ودول جوارها في منطقة القرن الإفريقي، والجوار الآسيوي خاصة اليمن.

رابعاً: طبيعة العلاقات الإثيوبية الإقليمية والدولية :

واضح من خلال الكتاب تشير حقائق الوقائع التاريخية القديمة والحديثة والمعاصرة، أن علاقات وروابط إثيوبيا بدول جوارها الإقليمية في فضائها الدولي تحكمت ومازال في سياسات واستراتيجيات توازناتها العسكرية فعلي المستوي الإقليمي، **ومن خلال قراءة خارطة دول الجوار الإثيوبي نجدها إتصفت بالآتي :**

2- كثرة العداءات والاعتداءات مع كل دور الجوار الخمسة.

3- انعدام العلاقات الاستراتيجية المتصفة بالديومة مع كل دول الجوار وأن الجيد منها يعتبر تكتيكياً عابراً وليس استراتيجياً.

4- وجود مشكلات تاريخية مرتبطة بمناطق حدودية كاملة وأقاليم كبيرة خاصة مع إريتريا والسودان والصومال، فرضت وجود حروبات ونزاعات دائمة خاصة النزاع الاثيوبي الإريتري حول بادمي وعصب والنزاع الإثيوبي الصومالي حول الأوقادين، والسودان حول الفشقة الصغري والكبري ومثلث أم بريقع، ولعل هذه النزاعات والحروب تدخل كعوامل مؤثرة قوية في كل توازنات العلاقات بين هذه الدول ومن جهة اخري مع بقية دول العالم.

أما في جانب العلاقات الدولية فقد أثرت طبيعة النظم السياسية الإثيوبية وعامل الدين بجانب توازنات حروب ونزاعات القرن الإفريقي في تشكيل علاقات إثيوبيا الدولية والتي اتصفت بالتأرجح في فترة ما قبل الحرب الباردة بين اسرائيل والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي أما ما بعد الحرب الباردة وخاصة على عهد نظام ملس زيناوي فقد شهدت توجها أمريكيا إسرائيلياً، **ولعل ذلك يؤثر في تشكيل وتركيب التوازنات العسكرية لإثيوبيا ودول منطقة القرن الإفريقي في النواحي التالية** [102]:

1- تبني إثيوبيا للعقيدة العسكرية الدفاعية الغربية.

2- ارتباط إثيوبيا بتكنلوجيا وأدوات التسليح الغربي(الأمريكي/ الإسرائيلي)

وتأسيسا على ذلك يظل عامل العلاقات الإثيوبية الإقليمية الدولية عامل حاكم في تشكيل التوازن والفكر العسكري للمؤسسة العسكرية الإثيوبية.

القدرات التسليحية للدولة الإثيوبية :

تعتبر معرفة وفهم وتقييم القدرات التسليحية للدولة الإثيوبية بحسابات الأرقام والأنواع والفترات الزمنية لسنوات النظم السياسية خاصة فترات النظام الإمبراطوري 1930- 74 والعسكري 74- 1990 والجمهوري الديمقراطي الفيدرالي الحالي 1990- الآن (2008)، مؤشرا ضروريا ومهما لقراءة وتفسير مدي قدرة إثيوبيا العسكرية لتحقيق التعايش والاندماج القومي وحماية وحفظ الوحدة والتماسك والوطني، من التفكك والتجزئة والانقسام، وربما يمكن عرض وتحليل أهم المقاييس الأساسية في مجالات التسليح والتوازن العسكري لتقييم التفوق النوعي والعددي لإثيوبيا والذي يظهر من خلال الأرقام والإحصائيات لإعداد القوات ومبالغ الإنفاق العسكري وكمية الأسلحة والتي تبدو واضحة من خلال الجداول التالية:

جدول رقم (11)

يوضح عدد القوات العسكرية لنظم هيلاسلاسي – منجستو – وملس زيناوي

النظام السياسي تفصيل عدد القوات	النظام الإمبراطوري هيلاسلاسي 1930 – 1974	السنة	النظام العسكري الإشتراكي منقستو 1974- 1990	السنة	النظام الجمهوري الفيدرالي ملس زيناوي 1990 – 2008م حتي الآن	السنة
عدد القوات العسكرية العامة	45000 مقاتل	(حتي 1974)	800ر315 جندي 000ر500 مليشيات شعبية 000ر51 قوات نظامية (بسبب الحرب بين إثيوبيا والصومال 000ر210 قوات نظامية: موزعة كالآتي (زاد الجيش الاثيوبي ليكون من أكبر الجيوش في إفريقيا جنوب الصحراء 000ر69 متطوع 000ر150 مليشيات شعبية 000ر45 قوات جوية 000ر2 قوات بحرية 000ر10 قوات طواريء البوليس (شبه عسكرية) 000ر20 احتياطي للقيام بواجبات الحراسة	1989 1977	130- 135 ألف 120 ألف جندي 5ر4 ألف قوات جويي	(1995- 1996) 2000 2000

جدول من عمل الباحث بالإستفادة من: 1- تقرير وزارة الدفاع جمهورية مصر العربية، إثيوبيا سياسيا – إقتصاديا – إجتماعيا – عسكريا (القاهرة:مكتبة مبارك العامة، ب. ت)

- جمال محمد السيد ضلع، النظام السياسي في إثيوبيا، منذ 1960، مصدر سابق ص 47 -67 3- عبدالمنعم صديق عثمان (عميد ركن) الاستراتيجية العسكرية الإثيوبية وأثرها على الأمن القومي الإثيوبي. مصدر سابق. ص 83 – 95

جدول رقم (12)

يوضح الإنفاق العسكري لنظم هيلاسلاسي – منجستو – ملس زيناوي

الإنفاق العسكري النظام السياسي	النظام الإمبراطوري هيلاسلاسي 1930 – 1974	السنة	النظام العسكري الإشتراكي منقستو 1974 -1990	السنة	النظام الجمهوري الفيدرالي ملس زيناوي 1990 – 2008م (حتي الآن)	السنة
الإنفاق العسكري	40ر5 مليون دولار 091ر93 مليون بر إثيوبي 40% حجم الإنفاق في الميزانية	(71-1972) 1950	أكثر من 60% من الميزانية السنوية للدولة (خلال أكثر سنوات حكمه خاصة الأخيرة) 472 مليون دولار	87-1988	119 مليون دولار (755 مليون بر إثيوبي) 118 مليون دولار (700 مليون بر اثيوبي) 110 مليون دولار (700 -) 9ر299 مليون دولار –	1993 1994 1995 2005م

جدول من عمل الباحث بالإستفادة من المصادر التالية:

1- عبدالمنعم صديق عثمان (عميد ركن)، الاستراتيجية العسكرية الإثيوبية وأثرها على الأمن القومي السوداني، بحث اجازة درجة زمالة كلية الحرب العليا، الخرطوم: الأكاديمية العسكرية العليا 2006 ص 83 – ص 95

2- جمال محد السيد ضلع، النظام السياسي في إثيوبيا منذ عام 1960م ص 47- ص 67

3- CIA, The world Fact book.

جدول رقم (13)

يوضح الأسلحة والقوات العسكرية لنظم هيلاسلاسي -منجستو - ملس زيناوي

تفصيل عدد القوات/النظام السياسي	النظام العسكري الإشتراكي منقستو 1974- 1990	السنة	النظام الجمهوري الفيدرالي ملس زيناوي 1990 - 2008م (حتي الآن)
القوات البرية	1000 دبابة 250 عربة مصفحة اكثر من 700 قطعة مدفعية 45 قاذفة صواريخ سطح/ سطح 28 قاذفة صواريخ سطح/ جو	1986	في 1995- 1996، 350 دبابة من أواع ت 54، 55، 62، 200 عربة استطلاع موزعة من انواع بردم، ب م ب، ب ت ر 60، 700 قطعة مدفعية مجرورة من طراز 76 مم، 85 مم ر - 44 ، 122 مم (- 30، 130 مم م - 46، إضافة إلى اسلحة غير معروفة اعدادها من أنواع : هاون 81 مم، عربات صواريخ متعددة القواذف، مدافع مضادة للدبابات، ب 10 ب 11 . مدرعات :. 250 دبابة، من طراز تي 55، تي 57، تي 34 تي 54، تي 62، 50 مدرعة خفيفة من طراز أم 41، 74 مدرة قتال من طراز أم 60، 150 عربة مصفحة حاملة جنود من طراز 7150 40 عربة مصفحة ناقلة جنود كوماندو، 100 عربة استكشاف قادرة على صعود الجبال بها قاعدة صواريخ ساجر، 600 عربة TR ، 40 عربة BMBI ، 70 عربة كوماندو مصفحة صناعة روسية من طراز 113 لايت مدفعيات : 700 مدفع ميدان عيار 75 ملم، 166 ملم، 107 ملم، 101 ملم، 52 مدفع عيار 122 ملم مجرور من طراز هاوزر، 250 مدفع عيار 130 ملم ام 54، مدفع ميدان 152 ملم ام 55، 40 هاوتزر، 12 مع عرباتها، 36 مدفع عيار 115 ملم مقطور، 400 مدفع أم 109 عيار 155 ملم أم 159 غير ارتدادية، كما يضم سلاح المدفعية قاذفات الصواريخ والمضادات للمدرعات واربجبيهات

تفصيل عدد القوات/النظام السياسي	النظام العسكري الإشتراكي منقستو 1974 -1990	السنة	النظام الجمهوري الفيدرالي ملس زيناوي 1990 – 2008م (حتي الآن)
القوات الجوية	175 طائرة مقاتلة 35 طائرة هليكوبتر	1986	85 طائرة مقاتلة انواعها : 40 ميج – 21 م ف ، 20 ميج – 23 ب ن، 5 ميج 27، 20 إف 5، 11 طائرة نقل، 2 طائرة س 130 ب، 4 طائرة أن – 12، 2 طائرة د هـ – 6، طائرة ياك – 40، طائرات تدريب : 14 طائرة ل – 39، 18 طائرات هليكوبتر هجومية من – 24، 25 طائرة هيليكوبتر نقل 21 طائرة ص – 8، 2 طائرة UH-L ، 2 طائرة مي – 14، 2005 –2006، 160 طائرة تفاصيلها كالآتي: 24 طائرة ميج 23، 50 طائرة ميج 21، 12 طائرة ميج 17، 27 طائرة مي 8، 8 طائرة مي 17، 21 طائرة مي 24، 3 طائرة انتنوف، 3 طائرة توين أوتر، 8 طائرة سخوي 27، كما توجد طائرات وصواريخ غير معروفة العدد بالمواصفات الآتية : 23 ملم ZU – 23، 37 ملم موجه باجهزة، 23 ملم ZU –4 أم 50 ذائبة الارتداد 57 ملم 250 – 57 أرض
القوات البحرية	36 سفينة	1986	توجد القطع البحرية الإثيوبية في قاعدة جيبوتي بعد أن هربت نتيجة الحرب الإثيوبية الاريترية الأولى وتتكون من 3 قارب دورية وحراسة شواطيء 1 قارب صواريخ من طراز أوس السوفيتي 2 قارب دورية سريع، 2 كاسحة الغام، 1 سفينة امداد

جدول من عمل الباحث بالإستفادة من المصادر التالية:

3- عبدالمنعم صديق عثمان (عميد ركن)، الاستراتيجية العسكرية الإثيوبية وأثرها على الأمن القومي السوداني بحث إجازة درجة زمالة كلية الحرب العليا، الخرطوم: الأكاديمية العسكرية العليا 2006 ص 83 – ص 95

4- جمال محد السيد ضلع، النظام السياسي في إثيوبيا منذ عام 1960م ص 47- ص 67

جدول رقم (14)

جدول يوضح القوة البشرية والعسكرية والإنفاق العسكري في دول القرن الإفريقي

الدولة / البيان		إثيوبيا	إريتريا	الصومال	السودان	جيبوتي	كينيا	اليمن
القوة البشرية التي يمكن استيعابها في الخدمة العسكرية من عمر 18-19	رجال	14.568.277		1.787.727	8.291.695	95.328	**7.303.153**	
	نساء	14.482.885		1.714.792	8.135.683	27.795	**7.083.726**	
	المجموع							
القوة البشرية المناسبة والقادرة على الخدمة العسكرية من عمر 18-49	رجال	8.072.755		1.022.360	5.427.473	46.020	**3.463.532**	
	نساء	7.902.660			5.649.566	2.181	**3.471.426**	
	المجموع							
القوة البشرية الداخلة عمر الخدمة العسكرية في كل سنة من عمر 18- 49	رجال	803.777			442.915			
	نساء	801.789			426.320			
	المجموع							
الإنفاق العسكري(بالمليون دولار)		295.9						
الإنفاق العسكري كنسبة % من الناتج المحلي		3-9		1-3	3	4-1	3	

جدول من عمل الباحث بالإستفادة من (internet :CIA-The World fact book.- Ethiopia

الإنفاق العسكري (نفقات الدفاع)

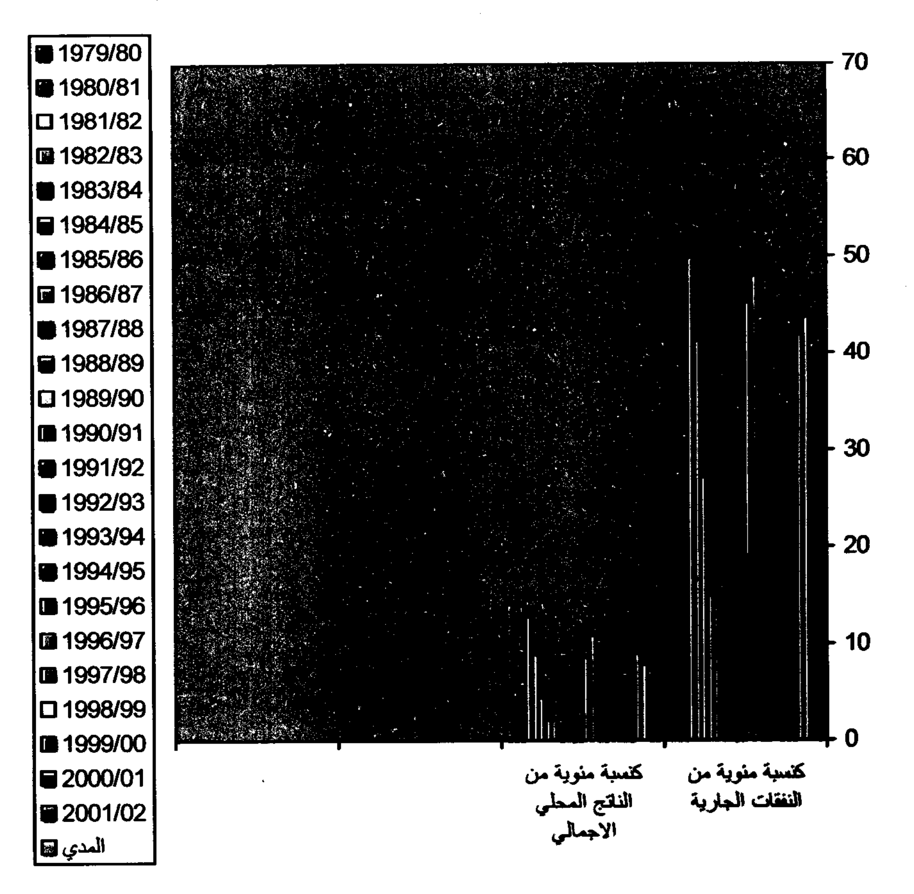
بالنظر إلى مجمل تاريخ الدولة الإثيوبية القديم والحديث والمعاصر تعتبر بحسب ما أفادت نظريات الصراع، توصف بأنها من دول النزاع الاجتماعي المتأصل وهي بذلك دولة حروب ونزاعات داخلية وخارجية مستمرة، ولذلك يظهر اقتصادها في أغلب الفترات بأنه اقتصاد حرب، الامر الذي يعني ارتفاع نفقات الدفاع، ويظهر من خلال جدول الإنفاق العسكري رقم (12) بأن النفقات العسكرية خلال ثلاثة النظم السياسية الأخيرة هيلاسلاسي، منجستو، وملس زيناوي لم تخل من الوصول إلى نسبة 40% من الميزانية، بل تجيء إشارة الجدول رقم(15) الموضح أدناه، بأن الحالة الإثيوبية في الفترة الأخيرة لآخر عقد من نظام منجستو 1979- 1990- 91، كان في المتوسط، أن 3ر41% من النفقات الجارية السنوية، قد خصصت لأغراض الدفاع، أيضاً في نفس الفترة الزمنية فإن متوسط نفقات الدفاع السنوية بلغت 4.8% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، أما في الفترة من عام 1991 - 92 - 2002/2001م فإن متوسط النفقات السنوية للدفاع بلغ 7.24 من إجمالي النفقات العامة في حين بلغ متوسط تلك النفقات ما نسبته 7.4% من الناتج المحلي الإجمالي (انظر الجدول 18.1) عليه، يمكننا أن نقول بأن الاقتصاد الإثيوبي في الأعوام 1979/ 80 - 1990 / 91 هو اقتصاد حرب بالنظر إلى نفقات الدفاع العالية.

جدول رقم (15)

يوضح نسبة نفقات الدفاع بالنسبة للنفقات الجارية والناتج المحلي الاجمالي في أواخر عهد منقستو وأوائل عهد ملس زيناوي من 79-2001م

السنة	نفقات الدفاع	
	كنسبة مئوية من النفقات الجارية	كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي
80/1979	41.4	8.2
81/1980	40.9	7.2
82/1981	43.6	7.9
83/1982	41.8	9.0
84/1983	42.0	8.5
85/1984	35.1	7.1
86/1985	35.9	6.8
87/1986	38.6	7.0
88/1987	39.2	9.0
89/1988	43.7	10.5
90/1989	47.9	10.9
91/1990	45.2	8.6
92/1991	19.5	3.0
93/1992	19.8	2.6
94/1993	15.1	2.3
95/1994	14.1	2.2
96/1995	13.8	2.0
97/1996	15.0	2.1
98/1997	27.2	4.4
99/1998	41.2	8.9
00/1999	49.8	12.8
01/2000	31.7	6.1
02/2001	27.8	5.0
المدي	66	14.1

يوضح نسبة نفقات الدفاع بالنسبة للنفقات الجارية والناتج المحلي الاجمالي في أواخر عهد منقستو وأوائل عهد ملس زيناوي من 79-2001م



لاحظ أن نفقات الدفاع تذبذبت انخفاضا وارتفاعا في الفترة 1991/92 – 2001/02 حيث تراوحت نسبتها من النفقات العامة الجارية السنوية مابين 87ر13 (1995/96) و8% (1999/00) في حين تراوحت نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي لنفس السنوات 2% و12.8%

ففي الفترة من عام 1991/92 – 1996/97 تعتبر نفقات الدفاع منخفضة نسبيا حيث بلغت في أقل نسبتها 13.8% مع ميل لمزيد من الانخفاض، بعد عام 1996/97 وخاصة في عام 1997/ 98 – 1999/. .، فقد ارتفعت نفقات الدفاع ارتفاعا كبيرا، حيث بلغت 8ر49% من الإنفاق الجاري وذلك في عام 1990 / 2000. إن السبب الرئيسي لزيادة الإنفاق العسكري للفترة التي ذكرت غالبة، بالطبع ناتج عن الحرب الإثيوبية – الإريترية،

والرغبة في دعم وتوطيد القاعدة العسكرية بالبلاد، عموما لقد كشفت الحقائق إن نسبة النفقات العسكرية في النفقات العامة الجارية العام وفقا لسعر السوق الثابت حاليا تعتبر عالية في حكومة Deng أكثر من نفقات حكومة FORG أعلاه تحدثنا عن جانب النفقات. (103)

يظهر من المؤشرات السابقة الخاصة بنفقات الدفاع، ونسبتها إلى كل من النفقات العامة الجارية، والناتج المحلي الإجمالي، الاهتمام الكبير للدولة الإثيوبية بشكل عام بمسألة الدفاع على حساب أوجه الإنفاق الأخرى، خاصة التنمية والخدمات، المتمثلة في الصحة والتعليم والبيئات الأساسية، والتي لا شك أن لها تأثيرها في قضية الاندماج والتعايش القومي في إثيوبيا.

مصادر ومراجع الفصل الثاني:

1- انظر خرائط التقسيم الإداري للدولة الإثيوبية في مراحلها المختلفة، اكسوم، هيلاسلاسي، منقستو، نظام ملس زيناوي الحالي على الأرقام 2) (3) (4) ((5)على التوالي.

2- جاء اهتمام العديد من الدراسات في مجال الجغرافية السياسية كأحد المجالات الحيوية المنخرطة من الفكر الجغرافي بتناول محركات العلاقة بين أضلاع مثلث الأرض والناس والنظام الحاكم، في كل دولة من الدول، وتأثير هذه العلاقة في الحكم بوجود شعب متعايش ومتجانس يخلق ويكون كيان الدولة، أو وجود حالة تثبت العكس، وقد جاءت هذه الأبعاد الثلاثة لتحديد المجالات المتنوعة لمجمل حالة الجغرافية السياسية للدولة، وهي مسألة متداخلة ومتقاطعة مع مجال وتخصص آخر حيوي ومهم هو الإدارةالعامة والحكم المحلي، حول ذلك انظر: صلاح الدين الشامي، **دراسات في الجغرافية السياسية**، ط 3 الإسكندرية : منشأة المعارف، 1982، ص16

3- حول سيناريوهات العلاقة بين الإثنية والجغرافيا البشرية وتأثيرها على الأوضاع السياسة والاقتصادية واستقرار الدولة في إثيوبيا انظر: كيللر، أدموند، ترجمة هالة جمال ثابت، **الفيدرالية الإثنية والإصلاح المالي والتنمية الديمقراطية في إثيوبيا**، مختارات المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، القاهرة 2003، وسوف يقوم الباحث تحليل وتفصيل اكثر حول هذه المسألة في مواضع أخرى من البحث.

انظر الخرائط التي تحدد موقع وشكل الدولة الإثيوبية، بالأرقام (2) (3) (4) (5)

4- حول مركزية وتجانس وحدة المملكة الاكسومية انظر: فوزي عبدالرازق بيلي مكاوي، مملكة أكسوم: دراسة لتاريخ المملكة وبعض جوانب حضارتها، رسالة دكتوراة غير منشورة (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 1974) ص 64 وبعدها.

5- انظر الخريطة رقم (2) فهي توضح مراحل توسع، وتغيير خارطة الدولة الإثيوبية منذ أكسوم وحتي عهد ملس زيناوي لإثيوبيا الحالية.

6- حول تدهور مملكة أكسوم وانحسارها انظر: فوزي عبدالرازق بيلي، مصدر سابق، ص 123- 166.

7- حول مزيد من التفصيل حول عمليات التوسع والضم انظر : صالح محمد على عمر، **الدور السوداني في تحرير إثيوبيا وإرجاع الإمبراطور هيلاسلاسي إلى عرشه، 1935-1941م** (الخرطوم، مطبعة جامعة إفريقيا العالمية للطباعة والنشر 2005م) ص 28 -23 وكذلك الخارطة رقم(2)

8- جاءت إشارة أغلب المصادر، خاصة الحديثة على هذه المساحة حول ذلك انظر CIA :The World fact book-Ethiopia.

9- اختلفت المصادر حول مساحة إثيوبيا قبل انفصال إريتريا وإستقلالها نهائيات عام 1991م حيث أشارت دراسة سيد عبدالمجيد بكر، **الأقليات المسلمة في إفريقيا** ص 48 بأنها حوالي600 ر223ر 1كيلومتر مربع، بينما ذكـر فتحـي محمـد أبوعيانة، **الجغرافيا الإقليمية**، (الاسكندرية: دار المعرفة الجامعيـة ، 1987) ص 585 بأنها حوالي000 ر222ر1، وتبلغ حوالي320 ر184ر 1عند فيليـب رفلة، **الجغرافية السياسية الإفريقية: مع دراسة شاملة للدول الإفريقية سياسيا واقتصاديا وطبيعيا** (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية 1966).

حول نشأة وتطور بناء خارطة إثيوبيا انظر:

Donald Crummey: (land soasity in the christian Kongfom of Ethiopia from the Thirteen to the twentieth century Ethiopia): Addis Ababa: Addis Ababa University press 2000)

12- جاء هذا الوصف المختصر المتكامل الدقيق عند :

جودة حسين جودة، **جغرافية إفريقيا الإقليمية** (الإسكندرية، منشأة المعـارف ،1981م) ص 254، ويمكن قراءة ومقارنة الوصف مع تفاصيل الجداول رقم(1) (أنهار إثيوبيا) وجـدول رقم (2) بحيرات إثيوبيا، وكذلك الخرائط الجلولوجية والكنتورية رقم(6)،(7) (8).

13-جودة حسين جودة، المصدر السابق، ص 257.

14-فتحي محمد أبوعيانة، جغرافية إفريقيا، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1987م، ص 504 - 505، كذلك جودة حسين جودة، مصدر سابق ص 255 - 257.

15-انظر فتحي محمد أبوعيانة، مصدر سابق ص 255، وكذلك خرائط إثيوبيا الجيولوجية

16 -حول تفاصيل المناخ انظر جودة حسين جودة، مصدر سابق ص 260- 264.

17-تأتي الهضبة الإثيوبية في المرتبة الثانية من حيث الارتفاع بعد قمة جبال الدراكنزبيرج في جنوب إفريقيا، كما تمثل واحدة من أهم أحواض تقسيم المياه الخمسة الأساسـية فـي إفريقيـا، بجانب هضبة فوتاجالون في غرب إفريقيا، وهضبة البحيرات في وسط إفريقيا، وجبال أطلـس في شمال إفريقيا، واخيرا قمة دراكنزبيرج (السابقة) في جنوب إفريقيا .

18-انظر فوزي عبدالرازق بيلي مكاوي، مصدر سابق.

19- سمع الباحث هذه التقسيمات كثيرا عند حديثه ونقاشه مع الإثيوبيين في داخل إثيوبيا عند زيارته لها في 2005/8/15م، وهي عندهم مهمة جدا للتمييـز بـين هويـات المجموعـة الأمهرية، وأكثر من ذلك فقد اعتمدها منقستو في التقسيم الإداري لإثيوبيا أثناء حكمه، انظر في ذلك خريطة رقم (3).

20-لمزيد من التفاصيل: انظر صالح محمد على عمر، مصدر سبق ذكره ص 23 وبعدها كـذلك انظر الخريطة رقم (5) التي تشير بالتواريخ إلى اتجاهات توسع الدولة الإثيوبية علـى عهـد منليك:

21- انظر Bahru , op.cit Gudina, Marara , op.cit .
22 - .Ibid,.
23-للتدقيق والمقاربة بين إثيوبيا القديمة على عهد اكسوم واثيوبيا الحديثة مابعد منليك انظر الخرائط بالارقام(3) (4) (5) (2))
24- CIA :The World fact book-Ethiopia
25- انظر: قائد محمد قائد العنسي، مصدر سبق ذكره

26-جاءت دراسة Ayele Kuris ,**The Ethiopian Economy,: Pripciples and practice**(Addis_Ababa: Commercial printing Enterprise ,2006.

شاملة في وصف طبيعة الإقتصاد الإثيوبي، وقد أظهرت فقر وعجز الاقتصاد الاثيوبي في أغلب نقاط التحليل خاصة عند الحديث عن قطاعاته أو الصادرات والواردات والميزانية وميزان المدفوعات

- كذلك انظر CIA- The world fact book - Ethiopia
- كذلك Library of Congeress Country studies (internet)

27- Ayele Kuris , op.cit p.75
28- Cia world
29- CIA The world fact book- Ethiopia
30- CIA The world fact book- Ethiopia
31- CIA The world fact book- Ethiopia
32-حسن إبراهيم سعد، مصدر سابق، ص 2
33- CIA The world fact book
34-تقرير وزارة الدفاع، جمهورية مصر العربية، أثيوبيا: سياسياً، إقتصادياً – إجتماعياً – عسكرياً، مكتبة مبارك العامة، 1995م، ص 46.

35- أورد ذلك حسن إبراهيم سعد حسن، **السياسة الخارجية الإثيوبية تجاه دول القرن الإفريقي منذ عام 1991م**، رسالة ماجستير (القاهرة: جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2001)، ص 9

36-CIA, The world fact book Ethiopia

37-تقرير وزارة الدفاع المصرية، مصدر سبق ذكره ص 51 وقد أوردت المعلومات في :

Mulatu Wubnen, **Ethiopia: Acountry studies**, cable (Internet)

38 Ayele Kuris ,Op.cit. P.75-
39-حسن إبراهيم سعد، مصدر سبق ذكره، ص 49.

40 The world fact book-

41- انظر على محمود محمد، **تنمية الموارد البشرية ودورها في التنمية الاقتصادية في إثيوبيا في الفترة مابين 1991 – 2001**، رسالة ماجستير غير منشورة (الخرطوم: جامعة إفريقيا، مركز البحوث والدراسات الإفريقية 2007) ص 78.

42-انظر جودة حسين جودة، جغرافية إفريقيا الإقليمية، مصدر سبق ذكره ص 262 جدول حجم البحيرات الرئيسية في إثيوبيا.

43–محمد السيد غلاب، جغرافية إفريقيا الإقليمية، مصدر سبق ذكره ص 198.

44–تقرير وزارة الدفاع المصرية، مصدر سبق ذكره ص 52.

Ayele Kuris , Ethiopian Economy , op. cit P.P.7-5-45
Djene Yirga , **Economic Reform and Development in Ethiopia**, January . 2002 , http//www. Ethiopia Kas , net Economy

كذلك انظر: على محمود محمد، مصدر سبق ذكره ص 76.

AYELE KUROS, op.cit. P13 -46
47– حول الاحصاءات انظر AYELEKURIS,op.cit والجدول رقم ( ).
48– نفس المصادر السابقة.
49– على محمود محمد، مصدر سابق ص 77.
50– محمد السيد غلاب، مصدر سابق ص 201
51– نفس المصدر السابق ص 201
52– نفس المصدر السابق ص 201
53– نفس المصدر السابق ص 202
World fact book – Ethiopia P.12 54-
55– على محمود محمد، مصدر سابق ص 77.
56– محمد السيد غلاب، مصدر سابق ص 202
57– نفس المصادر السابق، ص 202
58– محمد السيد غلاب، مصدر سابق، ص 202
59– على محمود محمد، مصدر سابق ص 78
CIA , The world fact bank 60 -
61-Auele Kuris , op.cit P80
62– انظر الجدول رقم ( ) الذي يوضح توزيع المحاصيل الزراعية، وكذلك انظر تفاصيل توزيع بقية منتجات القطاعات الأخرى التعدين، الطاقة في الصناعة في هذا البحث ص ص

Ayele Juris , op.cit–63 كما لاحظ الباحث ذلك أثناء تواجده باثيوبيا لفترة حوالي ستة أشهر رصد خلالها أثناء تجواله بالمدن المختلفة حركة النشاط التجاري بين أقاليم القوميات المختلفة.

64– انظر على محمود محمد، مصدر سبق ذكره، ص 79.

65– لمزيد من التحليل انظر AYELE KURIS ,op.cit pp.86 – 87 كذلك انظر الصادرات والواردات الإثيوبية جدول رقم ( )

- لمزيد من التحليل انظر AYELE KURIS ,op.cit pp.83 – 84

66–لمزيد من التفاصيل انظر :

مصطفي محمد خوجلي، **مفهوم مصطلح السودان عبر التاريخ**، دراسات إفريقية، العدد 23 (الخرطوم: مطبعة جامعة إفريقيا العالمية، يونيو 2000 ص ومابعدها.

67-انظر: أمين توفيق الطيبي، **الحبشة عربية الأصول والثقافة**، (طرابلس: مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، سلسلة الدراسات التاريخية، إصدارة رقم20، 1993) ص 16، وقد وردت عند: عبدالله أحمد التهامي الريح، **التعليم الإسلامي في إثيوبيا: بعناية خاصة لاقليم ولو 1855 – 1954**، رسالة ماجستير غير منشورة (الخرطوم: جامعة افريقيا العالمية، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، 2003) ص 17.

68-فتحي غيث، **الإسلام والحبشة عبر التاريخ**، (القاهرة مكتبة النهضة المصرية ب ت) ص 6

69-أمين توفيق الطيبي، مصدر سابق ص 17، وكذلك عبدالله التهامي، مصدر سابق ص 17

70-انظر وثيقة دستور إثيوبيا لعام 1995م.

وردت بعض من هذه الدلالات عند عبدالله التهامي، مصدر سابق، ص ص 18 – 19 كذلك عايش الباحث هذه الدلالات كحقائق عند زيارته لإثيوبيا، وقد استمع الباحث لكل هذه المسميات وبنفس المدلولات. .

71- انظر ص 76- 79

72-نفس المصدر، السابق ص 100- 102

73-انظر Gudin, Merera , opcit,P,85

74-لمزيد من التفاصيل انظر صالح محمد على عمر، مصدر سبق ذكره، ص 23-28

75-انظر دونكان، ص 24- 25

76-حول الظروف التاريخية والموضوعية لظهور حركة تحرير إريتريا انظر محمد سعيد ناود، **حركة تحرير إريتريا: الحقيقة والتاريخ**(د. ت) ص 43

77-إبراهيم أحمد نصر الدين، مصدر سبق ذكره، ص 15، ص ص39-45

78-انظر مسميات واحصائيات الحركات والتنظيمات

79-انظر إبراهيم أحمد نصر الدين، مصدر سبق ذكره ص 10-13

80-انظر تفصيل هذا التحالف EPRDF وبقية التحالفات في هذا الفصل

81-انظر جمال محمد سيد ضلع، مصدر سبق ذكره ص 368

82-المصدر السابق، نفسه ص 371

83-اكسوم، ص ص 73 – 90

84-المصدر السابق، نفسه ص 100

85-لقراءة مدي التلازم الإثني

86-حول تفاصيل التنظيمات الأريترية يمكن الرجوع لدراسة محمد عثمان أيلوس، مصدر سبق ذكره، ص 321 وبعدها.

87-جاء هذا التصنيف في دراسة جمال محمد السيد ضلع، مصدر سبق ذكره، مع مراعاة الفوارق والمطلوبات بين الدراستين من حيث اختلاف الموضوع والفترة الزمنية بين الدراستين.

88- لمزيد من التفاصيل عن تركيبة الأحزاب انظر البحث ص

89-وثيقة دستور إثيوبيا لعام 1974م

90-عبدالمنعم صديق عثمان(عميد ركن)، **<u>الاستراتيجية العسكرية الإثيوبية وأثرها على الأمن القومي السوداني</u>**، بحث إجازة درجة زمالة كلية الحرب العليا، الدورة رقم (7)، الأكاديمية العسكرية العليا،، 2006 ـ ص 94.

91-نفس المصدر ص 64.

92-اهتمت كثير من الدراسات بتأثير انفصال إريتريا على الأوضاع إثيوبيا العسكرية والجيوسياسية حول ذلك انظر :

- تقرير وزارة الدفاع، جمهورية مصر العربية :

إثيوبيا سياسيا – اقتصاديا – اجتماعيا – عسكريا – القاهرة –مكتبة مبارك العامة (1995).

93-حول هذه النزاعات والحروب انظر :

- أحمد إبراهيم محمود.
- محمد عاشور مهدي.

94-تحتوي أغلب الدراسات التي تتناول قضايا الصراع في القرن الإفريقي أو نماذج للصراع والنزاعات في إفريقيا تفاصيل المسائل العسكرية الناتجة من هذه الصراعات حول ذلك انظر:- بركت هيتي سلاسي، الصراع في القرن الإفريقي، مصدر سابق.

95-طلعت أحمد مسلم، **<u>السياسة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط</u>**، السياسة الدولية العدد 82، أكتوبر 1985م، ص 212، ص 213.

96-لمزيد من التحليل انظر المبحث الخاص بتفاصيل (الخارطة العرقية في إثيوبيا) والمصادر المستخدمة قيمة في هذا البحث.

97-جمال محمد السيد ضلع، مصدر سابق، ص 53

98-عبدالمنعم صديق عثمان (عميد ركن)، مصدر سابق، ص 88

99-المصدر السابق نفسه، ص 91، ص 92

100-المصدر السابق نفسه، ص 93.

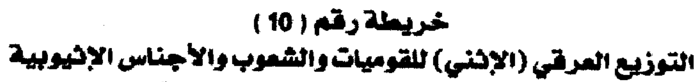
101-المصدر السابق نفسه، ص 93

102-أحمد أبوالحسن زود.

103-طلعت أحمد مسلم، مصدر سابق، ص 213

الفصل الثالث

الخارطة العرقية (الإثنية)
للأقليات والأغلبية في إثيوبيا



خريطة رقم (10)

التوزيع العرقي (الإثني) للقوميات والشعوب والأجناس الإثيوبية



المفتاح

هرري	الأسماء بخط عريض لوضع العرقية أو الإثنية	هرر •	تشير للمدن المهمة

المصدر: خريطة من عمل الباحث بالإستفادة من: 1/جدول رقم () التوزيع السكاني بناء على اعتبارات الهوية العرقية /2 جدول رقم () التوزيع التفصيلي لأعداد المجموعات العرقية 3/ خريطة اللغات في شمال شرق إفريقيا في:
(Tiimingham.Spencer.Islam in Ethiopia (London، Frank Cass. 1976 P.17

المبحث الأول
الخارطة العرقية (الإثنية)
للأقليات والأغلبية في إثيوبيا

العرقية (الإثنية) والعرقيات (الإثنيات) في إثيوبيا واحدة من أهم القضايا التي أخذت تشغل اهتمام الباحثين والدارسين المتخصصين في الإثيوبيات (Ethiopiology) وذلك على مدار التاريخ القديم وبصورة أكثر إهتماماً وتخصيصاً التاريخ الحديث والمعاصر، وقد كانت ومازالت المسألة العرقية (الإثنية) والسلالية في إثيوبيا مجالاً حيوياً للاهتمام، وذلك لعدة اعتبارات:

أولاً :خصوصية الجغرافيا السياسية لإثيوبيا، والتي جعلت من موقعها أنها تمثل نقطة تماس، وفاصلاً حدودياً، يمثل النهايات والبدايات لمكونات جيوسياسية، قارية وإقليمية، ومكونات ثقافية، لغوية ودينية وسياسية، مابين العالمين الآسيوي والإفريقي، فمن ناحية البعد الجيوسياسي، فهي ربما تعتبر واحدة من أهم الدول المجاورة لمياه البحر الأحمر وخليج عدن، وسواحل المحيط الهندي ومضيق باب المندب، فقد كانت ومازالت تستخدم منافذ وموانئ على البحر الأحمر وخليج عدن كما تتأثر وتؤثر بأي توترات وتغيرات في هذه المنطقة [1]، ومن جهة أخرى تعتبر إثيوبيا أهم دولة في دول منابع النيل لأنها دولة المنبع لأهم روافد أنهار العالم وأعذ بها وهو النيل الأزرق، عند بحيرة تانا، والذي يدخل الآن في أهم دوائر الصراع حول المياه، وذلك على مستويين:

الأول: الصراع العربي الاسرائيلي حول مياه النيل ،والذي تدخل فيه إثيوبيا بخلفيتها اليهودية بادعاءات النسب السليماني، والعدد السكاني لليهود الفلاشا المرحل إلى إسرائيل، والمتوقع ترحيله، والذي يدخل في الحسابات والتوازنات السكانية (الديمقرافية) لإسرائيل مع الدولة الفلسطينية، كما هنالك مصر المعتمدة كلياً على النيل، وتمثل في ذات الوقت دولة مواجهة في حلقة الصراع العربي – الإسرائيلي، وهنالك السودان الذي يمتلك أكبر مسافات لمجري النيل الأزرق، والنيل نفسه، بدرجة تفوق دولتي المنبع والمصب، إثيوبيا ومصر، والسودان يمثل دول خلف المواجهة في الصراع العربي – الإسرائيلي، كما نجد أن أطول حدود سياسية لاثيوبيا مع السودان.

أما من الناحية الحضارية فقد جاورت إثيوبيا حضارات دول جنوب غرب أسيا خاصة اليمن وسلطنة عمان والسعودية، فقد حصل الاحتكاك والتداخل مع الحضارات السبئية والحميرية والمعينية والحضارة الاسلامية، فهي مسقط رأس أول هجرة إسلامية من مكة، كما أنها تعايشت وتواصلت مع حضارات الشام اليهودية، وأقوي إشارات التواصل الدالة على إحدى حلقات هذا التواصل المهم هو قصة الملكة بلقيس مع سيدنا سليمان، كما تعايشت مع حضارته المسيحية بوصول فرومنتيوس وتعميده لعيزانا، وإقناعه باعتناق المسيحية دينا

للملك، وعقيدة للملكة الأكسومية آنذاك، والدولة الإثيوبية المعاصرة، كما تواصلت مع الحضارة الفرعونية المصرية القديمة، دلت عليها عمليات التبادل التجاري والهدايا، وفي مرحلة لاحقة مع مصر المسيحية دلت عليها تبعية الكنيسة الحبشية لكنيسة الاسكندرية الأورثوذكسية، ومن جهة أخرى اتصلت بالحضارات الإفريقية كالحضارة المروية وحضارات الممالك المسيحية في السودان،علوة والمغرة ونبتة وبعد ذلك حضارة مملكة الفونج.

ومن الناحية الثقافية وفي جوانبها اللغوية أصبحت تمثل أهم مناطق التواصل والانصهار والتداخل اللغوي في هذا الجزء من إفريقيا، فهي تمثل بوابة اللغات، وأحد معاجم إفريقيا اللغوية المهمة من جهة الشرق، فقد مثلت وعبر دورات التاريخ المختلفة بوابة دخول اللغات السامية من الغرب الآسيوي خاصة لغة جئز ثم اللغة العربية وإسهام هذه اللغات في وضع بذور العائلات اللغوية في إفريقيا، والإسهام في تكوين اللغات الإثيوبية ذات الخصوصية التي ميزتها عن كل لغات العالم، وأهمها الامهرية والأورومية والتجرينية.

وفي ذات البعد الثقافي نجدها من الناحية الدينية وبخلفيات تاريخية تقف على الحد الفاصل مابين الوثنيات الغرب آسيوية خاصة الجزيرة العربية وهي ليست بعيدة عن الوثنيات الفارسية، كما أنها جاورت مناطق هبوط الديانات السماوية، ولذلك كانت إثيوبيا دائما منطقة الأوليات والأولويات الدينية في حسابات أصحاب الدعوات الدينية تفضيلا وتمييزاً عن غيرها من الأقطار الإفريقية، وذلك لاعتبارات التميز والخصوصية الإثيوبية التي يندر توافرها في غيرها من الدول الأخرى، فكانت من أوائل المناطق في دخول اليهودية والمسيحية والإسلام، والتي وجدت في إثيوبيا أحد معاقل الوثنيات والديانات المحلية الإفريقية ,كل ذلك شكل خصوصية الدولة الاثيوبية في مكوناتها المحلية وكمسرح داخلي يتفاعل ويرتبط ويقف كحلقة انتقال بين العالمين الآسيوي والإفريقي[2] .

ثانياً :استناداً على الاعتبارات الجيوسياسية أعلاه والتي جعلت من إثيوبيا الدولة التي تحمل في وجهيها البعد الإفريقي من الغرب، والآسيوي من الشرق، فهي مع ذلك متفاعلة مع تعدديات الداخل، ليتم صهر هذه العملة الآفرو آسيوية أو الأفروعربية الإثنية واللغوية والدينية والجغرافية والثقافية، الأمر الذي جعلها أرض هجرة للإثنيات والثقافات واللغات الأخرى، الوافدة من العمق الحضاري الآسيوي أو الإفريقي، وفي مراحل لاحقة من التاريخ تأثرت بالوافد الأوروبي، بخاصة الإغريق (اليونانيون) والأتراك والبرتغاليون والبريطانيون، فازدادت التعددية تعدديات خاصة الإثنية واللغوية الدينية والثقافية.

ثالثاً: تاريخياً ثبتت قوة تأثير المكون الإثني أكثر من أي عوامل أخرى في صياغة وتشكيل الواقع الإثيوبي، خاصة السياسي والثقافي والاقتصادي والإجتماعي، ظهرت بصورة أكثر وضوحاً في فترات التاريخ الحديث والمعاصر، حيث تأسست كل حركات التحرير المناهضة للنظم السياسية الإثيوبية، خاصة في عهود حكم هيلاسلاسي ومنقستو،

وأخيراً نظام ملس زيناوي، على أسس عرقية، كما أن النظام السياسي الفدرالي الذي تبنتـه حكومة ملس زيناوي يقوم على نظام الفيدرالية العرقية(الإثنية) والذي تم تبنيه لأول مرة كأحد المعالجات لإنجاح التحول الديمقراطي والتكيف الهيكلي التي تشهده إثيوبيا.

رابعـا: بما أن قضية السلالات والعرقيات والقبليات والجهويات والإثنيات هي قـضية (كونية) (عالمية) ، إلا أنه عند النظر إليها في الإطار الإقليمي للقرن الإفريقي والذي ربما تمثل فيه إثيوبيا دولة محورية، فإنه يمكن التحقق والتأكد والمعايشة لأعلي درجات الخطورة لهذا العامل العرقي في التأثير على كل دول الجوار الإثيوبي الخمـسة، وهـي إريتريـا والسودان وكينيا والصومال وجيبوتي، ومايمكن أن يلعبه هذا العامل فـي تـوتر وغليـان المنطقة، وتغيير الخارطة الإقليمية والسياسية لدول القرن الإفريقي، وتحديد شكل العلاقات الدولية الإقليمية والعالمية، وصياغة الفكر السياسي الجديد في المنطقة والمناطق الإقليميـة المجاورة. [3]

وتأسيساً على ذلك فقد تواترت إشارات البحوث والدراسات المتخصصة بأن إثيوبيا تعتبـر واحدة من أكبر الدول الإفريقية من حيث التباين والتعدد العرقي(الإثني)، والذي أدى بـدوره إلى تفردها في تعدديات أخرى هي اللغوية والثقافية والدينية، ولعل هذه التعدديات جميعهـا متأثرة من حيث التوزيع والإنتشار، بالتباينية والتعددية المناخية والتوبوغرافيـة لإثيوبيـا، وهي التي اجتمعت وشكلت مع بعضها البعض إثيوبيا متحف السلالات والشعوب البـشرية واللغات والثقافات على حد وصف ليبسكي[4].

وهكذا يبدو أن مسألة العرقية في إثيوبيا ربما تعتبر واحدة من كبري القضايا والموضوعات المتشعبة والمعقدة، فبالنظر إليها، ومعايشتها خاصة في الـداخل فـي صـيرورة الكيـان الإثيوبي، وصياغة تركيب معادلة الحياة الإثيوبية، فربما مثلت العرقية(الإثنيـة) المتغيـر الثابت أوالمستقل، والذي يتحكم ويشكل في الجانب المقابل من المعادلة المتغيرات التابعـة، الممثلة في كليات وجزئيات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتاريخية، ويظهر هذا التعقيد والتشعيب عند:

أ-محاولة تقصي ومعرفة أصول وجذور طبيعة الجنس البشري الذي تنتمي إليه المجموعات العرقية (الإثنية) في إثيوبيا.

ب-محاولة تصنيف وتبويب وتنظيم العرقيات الإثيوبية.

ج -عرض وتحليل المحركات السياسية والاجتماعية والاقتـصادية والثقافيـة والتاريخيـة للمسألة العرقية (الإثنية) .

وأرتكازاً على خلفية التباين والتنوع الإثني في إثيوبيا فقد إختلفت الدراسات وتنوعت البحوث المتخصصة في الشئون الإثيوبية في أسس ومناهج ومحددات تصنيف هـذه المجموعـات (العرقية) (الإثنية)، وربما يمكن قراءة هذه الخارطةالعرقية(الإثنية) المعقدة مـن خـلال العرض والتحليل للمستويين السابقين

أولاً: الأصول الأولية للأجناس والسلالات في إثيوبيا:

يبدو واضحاً اختلاف وتباين الدراسات التي اهتمت بقضية تصنيف الأصول الأولية للأجناس والسلالات البشرية في إثيوبيا، وربما يرجع ذلك لما يستجد ويكتشف دائماً بين كل فترة وأخري، من حفريات تحوي معلومات ودلالات جديدة عن مسألة الأصول العرقية، هذا إضافة إلى تقدم وتطور مناهج ووسائل وأساليب العلوم الاجتماعية والأنثروبولوجية، الأمر الذي أدى إلى تحرك وتغيير كثير من النظريات، والحقائق والمعلومات، حول هذه الأصول البشرية في الخارطة العالمية عامة، وإثيوبيا – الدولة حالة الدراسة – بصفة خاصة.

فقد أورد بندر [5] (Bender) أصول العرقيات الإثيوبية، مقارنة بتلك الأصول العرقية الموجودة في إفريقيا، متفقاً ومعتمداً في ذلك على الحقائق التي أوردها موردوك Murdock) [6] حول هذه الجزئية، مشيراً إلى أن هنالك خمسة أنواع سلالية رئيسية في إفريقيا هي البوشمنBushmanoid. الزنوجNegroid ، القوقازيون , Caucasoidو البقميز Pygmoidو المنقوليونMongoloid، مؤكداً وجود السلالة الثلاثة الأولى في صلب التركيبة العرقية الإثيوبية وهي البوشمينية والزنجية والقوقازية، موضحاً أن الأصول البوشمينية تعتبر أقدم من سكن واستوطن في إثيوبيا.

وقد تمت إزاحتهم بعد ذلك بواسطة القوقازيون والزونوج، وذهب في تأكيد هذه الأصالة العرقية للبوشمن الباحثين كيروس ومازنقا، وذلك بارتباط مايسمي إقليماً أو منطقة إثيوبيا قديما من حيث الجنس، بما يطلق عليه البوشمن، وهم وغيرهم من الشعوب في العصر الحجري، قد تركوا خلفهم بعض الأدوات تدل عليهم ,والشاهد على ذلك أنهم تركوا في ملكو -كنتور (Melko –Kontoure)أشياء ترجع إلى ذلك العصر، وكذلك في منطقة دريداوا (Dire Dawa)، وفي كاسكازي (Cascase) في إريتريا والتي لم تتعرض للدراسة حتي الآن [6] ولكن تمت ازاحة هؤلاء البوشمن بعد ذلك بواسطة القوقازيون والزنوج[7]

والقوقازيون الذين سكنوا منطقة مايسمي إثيوبيا وماجاورها، ينقسمون إلى قسمين رئيسين هما: البجة والأخري هي الجالا أو الأورومو، وعموماً الجالا هم أكثر طولاً وسواداً في البشرة، ولهم شعر مجعد، مقابل البجة الذين يتميزون بشعر مستقيم ومموج[8]

وتأكيداً وإظهاراً لعملية الاتفاق والاختلاف حول حقائق الأصول العرقية في إثيوبيا، فقد أوردت بعض الدراسات تصنيفاً آخر، قسم الأصول العرقية الإثيوبية إلى ثلاث مجموعات هي[9]:

- المجموعات ذات الأصول الكوشية، مثل الأورومو والصوماليين والعفر.
- المجموعات ذات الأصول الزنجية، وتضم مجموعات مثل الأنواك والنوير والقمز والبرتا وغيرهم .
- المجموعات ذات الأصول السامية، وتضم مجموعات مثل الأمهرة التجراي والقراقي والسلتي وغيرهم .

- وربما جاءت الاختلافات بين معظم الدراسات التي تناولت هذه الأصول العرقية في إثيوبيا حول اصطلاحات الأجناس، فمجموعة الجالا Galla أي الأورومو التي ورد ذكرها في التصنيف الأول تحت الأصل العرقي القوقازي، نجدها في هذا التصنيف، تقع تحت المجموعات ذات الأصول الكوشية [10] والتي هي أصلاً تتبع للمجموعة العرقية المسماة بالحامية [11] فقد أشارت بعض الدراسات إلى أن حوالي عشرة آلاف سنة مضت، وصفت الحاميين، وهم الناطقون بالكوشية، قد وفدوا إلى شمال شرق إفريقيا من غرب آسيا، وقد انتشروا بصورة أساسية فيما يعرف الآن بإثيوبيا، وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم هؤلاء المتحدثين بالكوشية إلى مجموعتين [12]
- مجموعة كوشيي الأراضي المنخفضة، وكمثال فهي التي تضم الأورومو (الجالا) والصوماليين وغيرهم.
- مجموعة الأراضي المرتفعة: وكمثال فهي تضم الأقاو Agaw والسيداما وغيرهم.

غير أن هنالك بعض الدراسات قد استبعدت أن تكون مواطن هؤلاء الحاميين الكوشيين هي في غرب آسيا، وإنما المواطن الأصلية والأولي لسكان هذه المناطق المنخفضة، ربما تكون جنوب إثيوبيا حول بحيرة مارقريتا Margherita أو أبايا Abaya وقد رحلوا إلى موطنهم الحالي إلى المناطق المرتفعة من الهضبة الإثيوبية خلال ألف السنة الأخيرة [13]
واستناداً على ذلك، يظهر أن مايجمع بين قوقازية وكوشية وحامية الأورومو(الجالا) وماسكن معهم من المجموعات العرقية، هو مصدر هجرتهم الأولى من غرب آسيا، واضعين في الاعتبار إشارة بعض الدراسات بأصلية وإفريقية الهوية الأورومية (الجالا) [14]
من جهة أخرى اتفقت أغلب الدراسات على وجود المجموعات ذات الأصول الزنجية، ويذكر أنها من عناصر الشعوب النيلية الوافدة من نهر النيل، وقد استوطنت في مناطق الحدود الغربية لإثيوبيا [15] والشعوب الإثيوبية النيلية إلى حد ما هم أطول وأكثر إستدارة في الجسم من الشعوب الزنجية في غرب إفريقيا. [16]
والأصل الثالث الذي إتفق عليه مصنفو الأصول العرقية الإثيوبية، هو سامية بعض العناصر العرقية، فقد ورد أن شمال إثيوبيا قد تأثر بقوة بهجرة بعض السكان عبر البحر الأحمر، فقد أسست الشعوب السبئية وبعض شعوب المناطق اليمنية مملكة في شمال إثيوبيا منذ زمن بعيد، وأكدت الإكتشافات أن بداية التأثيرات السبيئية ترجع إلى حوالي القرن السابع أو الثامن قبل الميلاد [17] .وقد أكدت وأشارت آراء العديد من مختصي الدراسات التاريخية من المهتمين بقضايا العرق في إثيوبيا إلى يمنية بعض الأصول الحبشية، خاصة في مناطق ماكان يسمي تاريخياً مملكة أكسوم، التي هي أمتداد لحضارة وثقافة ممالك سبأ وحمير اختلاطها بأصول قحطانية [18]، ولذلك ينظر إلى أجزاء كبيرة من إثيوبيا التاريخية. [19]
بأنها إثيوبيا السامية العربية القحطانية[20] .

ثانياً: توزيع وانتشار الخارطة الإثنية في إثيوبيا:

اختلفت البحوث والدراسات في الوصول إلى طريقة معيارية لتصنيف المجموعات العرقية الإثيوبية، المتفرعة من الأصول العرقية السابقة، ولعل ذلك راجع إلى قوة التداخل والتفاعل بين المجموعات العرقية نفسها، والتي ذابت معها الهوية العرقية واللغوية والثقافية، لأعداد ضخمة من عناصر هذه المجموعات العرقية الإثيوبية، صعّبت من اتباع طريقة معينة في التصنيف ،أو ربما يرجع الاختلاف في التصنيف إلى طبيعة الدراسة وأهدافها، والتي ربما تتحكم وتفرض تصنيفاً بعينه، حتي يتناسب وضرورات ومقتضيات العرض والتحليل – وهذا هو الغالب – كما لو كانت الدراسة مثلاً في المجالات الآنثروبولوجية والاجتماعية والسياسية واللغوية وغيرها.

فقد أشارت بعض المصادر إلى أن من أسلم الطرق لتصنيف السكان الإثيوبيين هي الأساس اللغوي، وذلك بوضع أي مجموعة عرقية تحت العائلة اللغوية التي تناسبها [21] كما اعتمدت بعض المصادر طريقة التصنيف المرتكزة على الأصول العرقية للسلالات البشرية، وهي الدراسات الاجتماعية والآنثربولوجية، حيث تقوم بوضع أي مجموعة عرقية تحت الأصل العرقي الذي تنتمي إليه، مثلاً كانتساب الأمهرة والتجراي للساميين، وخروج الأورومو والصوماليين من أصول حامية، ووضع الأنواك والقمز بجانب العرقية الزنجية وهكذا بقية المجموعات [22]

غير أن دراسات أخرى انتهجت تصنيفاً يقوم على الأهمية السياسية والتاريخية في تقسيم المجموعات الإثنية، حيث تمّ تقسيمها إلى ثلاث مجموعات هي [23]

أولاً: مجموعة الإثنيات الرئيسية، ويقصد بها القوميات الفاعلة والمؤثرة في الحياة الإثيوبية، استناداً على إرثها ومكانتها التاريخية، وعظم دورها السياسي، وذلك مثل الأمهرة والتجراي والأورمو وغيرهم.

ثانياً: مجموعات الأقلية وهي الأقل دوراً تاريخياً وسياسياً، مثل الصوماليين والقوراقي والعفر. والسيداما والقامبيلا والقمز وغيرها.

ثالثاً: المجموعات الهامشية، وهي التي ليس لها أهمية تاريخية أو سياسية، وتقل أهميتها في الحياة، وأغلبها قبائل أقصي الجنوب والجنوب الغربي لإثيوبيا، مثل الكامباتا والكافا والكونسو والقوفا وغيرها.

واستصحاباً لأهم مزايا أنواع التقسيم العرقي (الإثني)السابقة، بفلسفتها ومناهجها في التصنيف والتوزيع، فإن هذه الدراسة، وباعتبارات مشكلتها التي تقوم على السعي لمعرفة أبعاد هذه التعددية العرقية (الإثنية) والدينية في عملية التفاعل والإندماج والتعايش القومي في إثيوبيا، فسوف يتم تقسيمها وفق معيارية واعتبارية (الحجم) في جوانب الحياة الكلية والتي تعتبر أساسية لكل مجموعة وتمكن من إظهار مكانتها ودورها في الخارطة الإثنية الإثيوبية، وهي بذلك تشمل حجم القومية العددي والسياسي، الثقافي، اللغوي، الديني،

الاقتصادي، الجغرافي والتاريخي، ويبدو أنها تتشابه مع طريقة التصنيف التي ذكرت أخيرة في التقسيم السابق والتي ركزت على المكانة السياسية والتاريخية للقومية، غير أن مركز ومكانة المجموعة العرقية أو القومية في الخارطة الإثيوبية تعتبر ذات طبيعة متحركة وليست ثابتة، فكثيراً من القوميات الإثيوبية قد تحولت من الهامشية إلى الفاعلة والمؤثرة، ومن الأقلية المحكومة إلى الأقلية الحاكمة، ومن الأغلبية السالبة والمحكومة بسلطة الأقلية، إلى مجموعة نشطة ومشاركة في الحكم، وغيرها من عمليات الإحلال والإبدال التي تؤثر وتغير من معايير تصنيف وتقسيم وترتيب العرقيات (الإثنيات)الإثيوبية.

وربما كانت هذه الطريقة ملائمة مع مطلوبات عملية العرض والتحليل والتقييم والاستنتاج لمجمل قضايا هذه الدراسة، وبناء على ذلك، سوف يتضمن التعريف بكل قومية المعلومات الأساسية التالية ومعلومات أخرى ربما يقتضيها السياق:

- موقع (القومية) الجغرافي.
- مكانتها وعمقها التاريخي.
- الأصول العرقية للقومية.
- لغتها الأساسية ولهجاتها المحلية إن وجدت.
- معتقداتها الدينية.
- نظامها الاجتماعي والسياسي .
- ثقافتها.
- اقتصادياتها.
- أهميتها ومكانتها بين القوميات الأخرى، ووضعها في الدولة وبالتالي أهميتها السياسية.

وتأسيسا على ماسبق، ربما كان من الأنسب تناول تقسيم الخارطة الإثنية لإثيوبيا وفقا لاعتبارات الاتجاهات الجغرافية الرئيسية التي تقسم إثيوبيا، مضافا إليها عامل الحجم، حيث يتم التركيز على القوميات الكبيرة والمؤثرة في كل مكان أو إتجاه جغرافي على حدة، مع الإهتمامٍ بالإشارة والتعريف بالشعوب والقوميات والأجناس الصغيرة المتساكنة معها، استكمالاً وإيفاءً لكل شكل ومكونات الخارطةالعرقية (الإثنية).

وقد جاءت تسميتها بالكبيرة والمؤثرة نسبة للاعتبارات المعيارية المرتبطة بالحجم، والتأثير العددي والسياسي، والثقافي، واللغوي، والديني والاقتصادي،والجغرافي والتاريخي، ولعل ما يعضد ويشير إلى ذلك خرائط التقسيم والتنظيم الإداري لإثيوبيا، خاصة في خلال فترات التاريخ الحديث والمعاصر، حيث انتهجت النظم السياسية الإثيوبية سياسة توزيع ونحت الأقاليم أو الولايات أو المحافظات اعتماداً على هذه الاعتبارات، ولعل ذلك يتطابق ويتماشي مع عادات وتقاليد الشعوب الإثيوبية في شيوع تسمية أغلب الأراضي الإثيوبية، وحتي الاتجاهات الجغرافية بحسب القومية أو العرقية (الإثنية) المسيطرة، فهي بذلك مسألة قد

تكيّف واعتاد وانطبع عليها الشعب الإثيوبي، كثقافة جغرافية واجتماعية [24] [25] .

جدول رقم (16)

جدول تفصيلي يوضح التعداد السكاني للمجموعات العرقية (الإثنية)

في إثيوبيا في اكتوبر 1994م

المجموعة العرقية	العدد	النسبة المئوية
عفار	979,367	1,84
أقو – أونقي	397,491	0,75
أقو – كامير	158,231	0,30
أنواك	15,665	0,09
أريوري	6.559	0,01
آري	155,002	0.29
أمهرة	16.007.933	30.13
باسكيتو	51.097	0.10
بنج – بنش	173.123	0.33
مير	1.270	0.00
شي	13.240	0.03
بيتا اسرائيل (فلاشا)	2.321	0.00
بورجي	16.565	0.09
جارا– شارا	6.984	0.01
داسنش/ دانج	32.099	0.09
روني	6.197	0.01
ديزي	21.894	0.04
قانجولي	1.146	0.00
جيديو	639.905	1.20
جوادا	33.971	0.06
جيدولي	54.354	0.10
قواقنا	173	0.00
قمر – قوموز	121.487	0.23
قراقي– قوراقي	2.200.274	4.31
هاديا	927.933	1.75
مارقو	38.096	0.07
همر	42.466	0.08

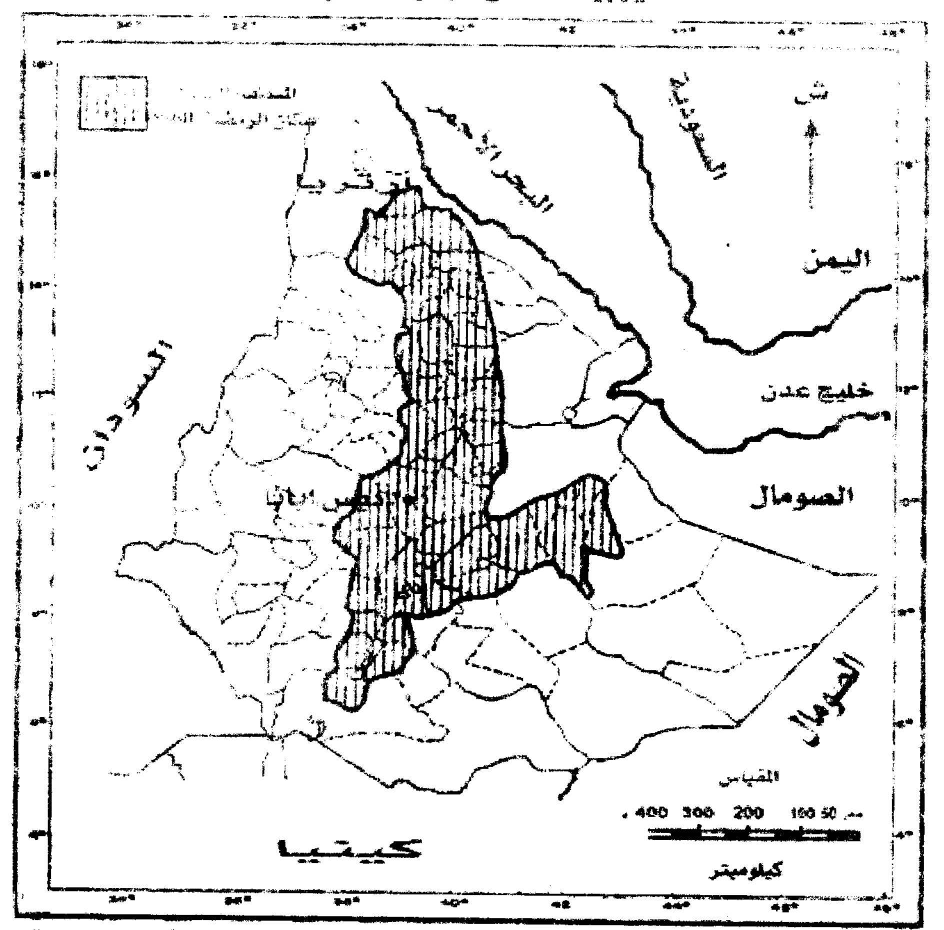
المجموعة العرقية	العدد	النسبة المئوية
هرري	21.757	0.04
جبلاوي	118.530	0.22
فاراشا	7.323	0.01
جملي	186	0.00
جباتو	75	0.00
كجاما	2.740	0.10
كفا	599.188	1.13
هوشا/ موجا	53.897	0.10
قمانت	172.327	0.32
كمباتا	444.825	0.94
آلابا	125.900	0.21
قبينا	35.072	0.07
طجبارو	86.510	0.16
قواما	141	0.00
كومو	1.526	0.00
كونسو	153.419	0.29
كويرا	107.595	0.20
كوناما	2.007	0.00
مابان	23	0.00
ماو	16.286	0.03
مين	52.815	0.03
بودي	4.686	0.01
مالي	46.458	0.09
مسنقو	15.341	0.03
موسيسا	9.207	0.02
مورس	3.258	0.01
ناو	4.005	0.01
نوير	64.534	0.12
نيانقتان	14.201	0.03
أورومو	17.080.318	32.15
ورجي	20.536	0.04
أويدا	19.075	0.03
سابو	23.275	0.04

المجموعة العرقية	العدد	النسبة المئوية
شكو	23.785	0.04
شيناشا	32.698	0.06
شيتا	307	0.00
سيداما	1.842.314	3.47
صومالي	3.160.540	5.95
سوري	19.632	0.04
تقراي	3.284.568	6.18
تساماي	9.702	0.02
ويطو	1.631	0.00
ولايتا	1.269.216	2.39
دورزي	28.990	0.05
قامو	719.847	1.35
قوفا	241.530	0.45
كونتا	49.629	0.09
كولو	331.483	0.62
ميلو	20.184	0.04
يمسا	165.184	0.31
زيسي	10.842	0.02
زيرقولا	490	0.00
مجموعات إثنية أخرى	107.074	0.05
مجموعات مختلطة	26.770	0.05
جيبوتين	367	0.00
اريتريين	61.857	0.12
كينيين	134	0.00
صوماليين	24.726	0.05
سودانيين	2.035	0.00
أجناس أجنبية أخرى	16.302	0.03
غير معروفين	5.827	0.01

Source: Kjetil Tron,voll,Ethiopia: Anew start? (UK:Minority Rights Group International , April 2000) Report, pp,6-7

خريطة رقم (11)

اثيوبيا: مناطق تركز السكان



Source: Woldemariam, Mesfin. An Introduction Geography of Ethiopia. (Addis Abeba: Berhanena Selam H. S. I. Printing Press, 1972)p. 30.

أولاً :قوميات شمال إثيوبيا:

أولاً :قومية الأمهرة:

إن تحديد المكان الجغرافي لمناطق لوجود القومية أو المجموعة الأمهرية يختلف الآن عما كان عليه في السابق، ويعني ذلك أن الكتابات الحديثة والمعاصرة سوف تختلف عن الأدبيات السابقة، وذلك في كل ما يتعلق ويرتبط بتحديد ووصف مكونات المكان في بعده الجغرافي للقومية الأمهرية، ولعل ذلك راجع إلى تغيير الخارطة الجيوسياسيه لإثيوبيا بعد انفصال إريتريا، مما أدى إلى تحرك اتجاهات الأمكنة بتحرك خارطة الحدود السياسية في كل من الدولتين[26].

ووفقاً لهذا التغيير ، فإن القومية الأمهرية تستوطن في مناطق الشمال والشمال الغربي، والأطراف الشمالية من وسط إثيوبيا، وهي مسألة مختلفة تماما عن موقعها الجغرافي سابقا حيث كانت من قوميات وسط أو الوسط الشمالي لإثيوبيا، وتتوزع سابقا وحاليا في أربع مناطق رئيسية، تمثل مسميات لأقاليم ومقاطعات جغرافية قديمة وحديثة ومعاصرة، حيث مازالت هذه المسميات تستخدم في تحديد هوية الانتماءات في داخل المجموعة الأمهرية، وهي مناطق قندار وقوجام في الشمال والشمال الغربي، ومنطقة ولّو في الشمال والشمال الشرقيوشوا في وسط إثيوبيا، كما أن هناك منطقة جغرافية خامسة تدخل في تقسيمات التوزيع الجغرافي للعناصر الأمهرية،وهي منطقة السيمن[27] Semen ، ووجه اختلافها عن بقية المناطق الأربعة السابقة، أنها ربما لم تدخل قط كمنطقةأو كإقليم في التشكيل الإداري لمحافظات ومقاطعات إثيوبيا ولكن يستخدمها الإثيوبيون وخاصة العناصر الأمهرية كأحد مناطق التصنيف للتمييز بين الهويات الأمهرية.[28]

ومن الناحية الديمقرافية اختلفت المصادر وتباينت في تحديد النسبة أو العدد السكاني لكل مجموع القومية الأمهرية من المقيمين في إقليم أمهرا، زائداً العناصر الأمهرية الموزعة على بقية أقاليم إثيوبيا الأخرى لدواعي ضرورات الحياة، فقد أوردت بعض المصادر ان نسبتهم لاتزيد في كل الأحوال عن 30% من جملة المجموع السكاني لاثيوبيا.[29] بينما جاءت تقديرات بعض المصادر الإحصائية الأخرى بأن نسبتهم حوالي73 ر 25%أي حوالي 18،524،589 مليون من جملة الإحصاء السكاني لإثيوبيا لعام 2000 البالغ حوالي 575ر713ر 61 [30] وتأسيسا على ذلك تبقي الحقيقة التي سعت إلى تقريرها الدراسات والإحصاءات هي أن نسبة السكان الأمهرة تتراوح مابين 25%-30% وتظل النسبة ثابتة في هذا المدي، مع ثبات معدل النمو السكاني لكل سكان إثيوبيا أو نظير القوميات والشعوب والأجناس الأخرى.

أما من ناحية الإنتماء العرقي فينتسب الأمهرة للأصول السامية الوافدة من جنوب الجزيـــرة العربية، خاصة مناطق اليمن الحالية[31] .

واللغة الرسمية لقومية الأمهرة هي الأمهرية، وهي من عائلة اللغات السامية، والمرتبطة أصولها بلغة (الجئز)(Geez) ، الموجودة أصلا في مناطق جنوب الجزيــرة العربيـــة، وبصورة أكثر تخصيصا مناطق اليمن [32] .وقد كانت وعبر تاريخ طويل، تمثل لغة الدولـــة الرسمية، نسبة لسيطرة العناصر الأمهرية على نظام الحكم في إثيوبيا، ولفتـــرات طويلـــة، حتي سقوط منقستو في1991 م، والتي ساعدت على فرضها كلغـــة تواصـــل للمجمـــوع الوطني الاثيوبي [33]برغم أن الأمهرة يعتبرون أقلية مقارنة بقوميات أخرى كأورومو مثلا والتي ربما تكون أكثر من ضعفي القومية الأمهرية، ولكن أخيراً وفي ظـــل حكـــم ملـــس زيناوي (1991وحتي الآن2006)، أخذ دورها ووضعها يتأثر بعد التعديلات الدستورية التي قضت بالتساوي اللغوي واستخدام كل قومية للغتها الخاصة، كلغة رسمية فـــــي كافة نواحي الحياة داخل إقليمها [34] .

وفيما يتعلق بالنواحي التدينية، فإنهم قد تحولوا بدرجة كبيرة من انتمـــاءاتهم الوثنيـــة، فـــي أعقاب اعتناق النصرانية في مذهبها الأورثودكسي، الذي أصبح يمثـــل مـــذهب الأغلبيـــة الأمهرية حيث يبلغ عددهم حوالي490 ر929ر 12مليون كما أن هناك أقليات من المذاهب البروتستانتية والكاثوليكية خاصة في مناطق قندار وشوا تقدر أعدادهم بحوالي151 ر14 من جملة كل المجموع البروتستانتي الكاثوليكي في إثيوبيا والبالغ حوالي 6,889,634هـــذا إضافة إلى أقلية إسلامية تفوق في عددها الأقلية البروتستناتية والكاثوليكية مجتمعتين وتقدر بحوالي562 ر917ر2 من جملة مجموع المسلمين الإثيوبيين وهم حوالي 20,296,787 لنفس تعداد العام. [35] [36]

أما من الناحية الاجتماعية، وتخصيصاً طبيعة وشكل النظام الاجتماعي للقومية الأمهريـــة، فيبدو أنها تأثرت في بنائها الإجتماعي بقوة التمركز حول التقاليـــد اللاهوتيـــة، وأعـــرافهم الاجتماعية، وارثهم التاريخي الحاوي لمكانة ثقافية ودينية وسياسية، مقارنـــة بالقوميـــات الأخرى، وهذا يبدو واضحاً في خطابهم وتراثهم الشفاهي، وكذلك في الأدبيات التي اهتمت بالكتابة في هذا الجانب. [37]

ويرتكز النظام الاجتماعي للقومية الأمهرية على وحدات أساسية، أهمها البيت أو الأســـرة، والتي يتم تجميعها، مكونة وحدة لمجموع أسري عريض، عبـــر نظـــام الأســـرة الممتـــدة والمتشكلة من عدة بيوتات، بطريقة تشبه الاتحاد الفيدرالي الأسري، والذي يتراوح مـــابين عشرة إلى مائة بيت أو أسرة، وعلى قمة هذا النظام رئيس أو زعيم، والذي يقوم بتحـــصيل وجمع المجلس متقدماً الجميع للوصول إلى رئاسته أو زعامته، وهي تمثل نفس الطريقة التي صعد بها زعماؤه حتي يصل إلى قمة الهرم وهو الملك أو الكنيسة نفسها. [38]

وتأسيساً على ذلك يظهر أن مثلث الكنيسة والبيت والزعيم، تشكل الوحدات الأساسية للنظام

الاجتماعي التقليدي للمجموعة الأمهرية، وفي إطار هذا النظام، انتظمت وتشكلت العناصر الأمهرية في أربع دوائر تتماشي مع طبيعة ونشاطات الحياة اليومية وهي[39] -:

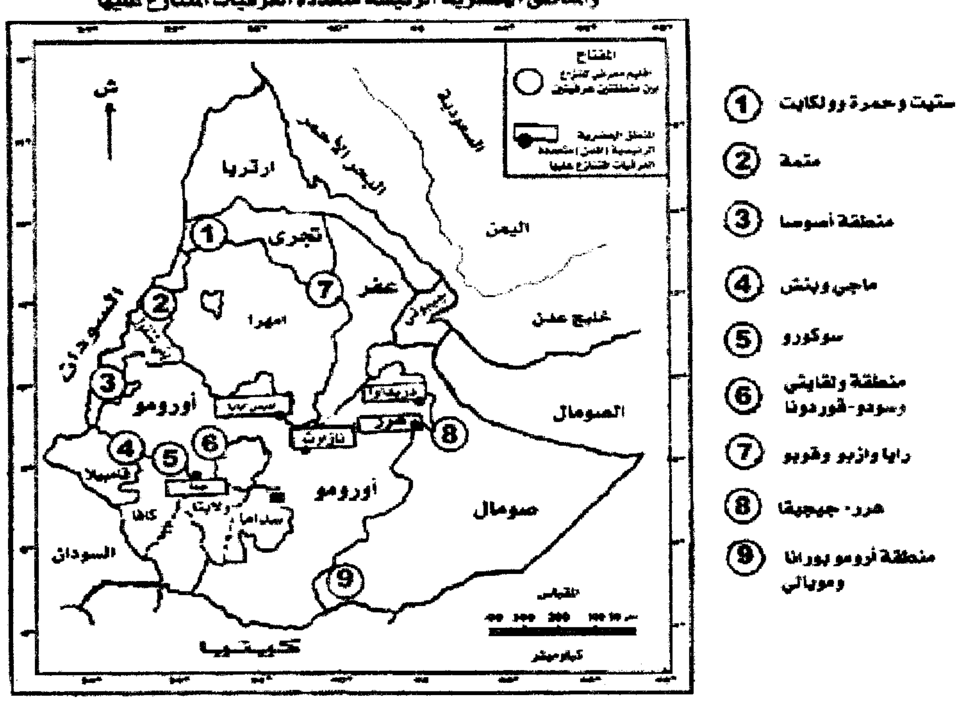
- الدائرة المنحدرة من السلالة والسلف الملكي وأقربائهم.
- مجموعة الرؤساء أو الزعماء،وحكام الأقاليم، وسلسلة هيئة الكهنوت أو أساقفة الدولة، أو أفراد السلطة الذين وصلوا وعملوا في القصر الملكي.
- مجموعة رجال الديانة المسيحية في الكنائس، والتي تنتظم في العبودية ابتداء من قمة الهرم الكنسي وهو البطريرك.
- الدائرة الاقتصادية، والتي تتضمن مُلاك المساكن والبيوتات والمسئولين عن العمل.

وتبدو الملاحظة واضحة في ارتكاز النظام الاجتماعي للقومية الأمهرية على السلطتين الزمنية واللاهوتية، ولعل ذلك قد انعكس على صياغة وتشكيل الشخصية الأمهرية. وتميزها بالقوة والسيطرة والتأثير على كافة نواحي الحياة الإثيوبية، ولذلك فهم يشعرون بالصفوية والعلوية، وعلى ذلك يعتقد الأمهرة أن ثقافتهم هي الأولى والمثلي والأفضل، وعلى كل الإثيوبيين إعتمادها وتبنيها، كما يعتقدون أنهم نخبة متطورة ومنتقاة، وعلى ذلك يشكل الأمهرة معظم تشكيلة وتركيبة المجتمع الارستقراطي ،والنخبة أو الصفوة المتعلمة، إضافة إلى سيطرتهم وتقليدهم للمواقع القيادية العليا في القطاعات الإدارية المدنية والمؤسسة العسكرية[40].كما أن ضعف القوميات والشعوب والأجناس الأخرى، خاصة الصغيرة، في مواجهة قوة النظام الاجتماعي الأمهري وثقافتها، جعلها مهيئة ومستعدة لعمليات التمهير، بفعل قوة حركيةعاملي السلطة والدين، والتي تعتبر أقوي مفعلات النظام الاجتماعي الأمهري.

غير أنه تجدر الإشارة هنا، إلى أن هذا النظام الاجتماعي الأمهري قد طاله بعض التغيير، وذلك نسبة للتغيرات التي حدثت على المستوي اللاهوتي والسلطوي، والإرث التاريخي، والأعراف، والتقاليد والثقافة، حيث تأثرت العلاقة بين السلطة والكنيسة بعد علمنة الدولة التي تمت على عهد منقستو نتيجة تبني الأيديولوجية الاشتراكية، واعتمادها مرة اخري بنص الدستور في عهد النظام الفيدرالي الحالي لحكومة الجبهة الديمقراطية الثورية للشعوب الإثيوبية (EPRDF) بقيادة ملس زيناوي، وعلاقة الكنيسة بالأرض بعد تأميمها في عهد نظام منقستو، وتراجع العناصر الأمهرية عن السيطرة السياسية في ظل صعود العناصر التجراوية، وتفضيلها التحالف مع عناصر القوميات الأخرى وبخاصة الأورومو لحكم إثيوبيا، كما تأثر النظام الاجتماعي أخيراً بطبيعة النظام السياسي

خريطة رقم (12)

النزاعات الحدودية الحالية بين الأقاليم العرقية (الإثنية) والمناطق الحضرية الرئيسة متعددة العرقيات المتنازع عليها



Source: Marara Gudina Ethiopia: Competing Ethnic Nationalism and the Quest for Democracy, 1969-2000 (Ethiopia: Chamber Printing Press House, 2003) p. XVII

الذي إعتمد الفدرالية العرقية(الإثنية)، والتي من أهم مؤثراتها علـى النظـام الاجتمـاعي الأمهري هي تقوية القوميات والشعوب والأجناس الأخرى، ومحاولة حثها لتقويم وتبنـي نظمها الاجتماعية، إضافة إلى البداية التي أخذت تلوح بتدهور اللغة الأمهرية، وهي الحامل والوسيط الناقل للثقافة والنظام الاجتماعي الأمهري للقوميات الأخرى، كما تعتبـر أقـوي عوامل السيطرة الأمهرية، كما يمكن أن يكون للتطور التعليمي أثره في بروز وعي قومي، ربما يرفض شكل وطبيعة النظام الاجتماعي الأمهري، والذي يُنظر إليه على أنه تكـريس للطبقية في المجتمع الإثيوبي [41].

ثانياً: القومية التجراوية:

جغرافيا تأثر موقع القومية التجراوية الإثيوبية بمستجدات تغيير الخارطـة الجيوبوليتيكيـة أكثر من غيرها من المجموعات الإثنية (العرقية) الأخرى في أعقاب انفـصال إريتريـا فبالنظر إلى موقعها الجغرافي الجديد أصبح يحدها من الشمال والشمال الشرقي دولة إريتريا متجاورة بذلك مع قبائل إريتريا وهي الدناكل وتجراي إريتريا، ومن الغرب دولة الـسودان ومن الجنوب والجنوب الشرقي والجنوب الغربي تحدها على التوالي منطقة ولوّ الأمهريـة، وإقليم العفر الذي تسكنه القومية العفرية ومنطقة قندار الأمهرية، وذلك في مساحة وقـدرها 102ألف كلم متر مربع من جملة مساحة إثيوبيا، [42]ويبلغ جملة تعدادهم الـسكاني وفـق الاحصاءات السكانية الرسمية في يوليو 2000 حوالي355 ر804ر 3أي ما يقارب أربعة ملايين نسمة. [43]

ويختلط معهم في إقليمهم بعض عناصر القوميات الأخرى كالأمهرة والعفر مـن إثيوبيـا والساهو والدناكل من إريتريا بحكم عوامل القرب والجوار الجغرافي، وضرورات التداخل السكاني، وتلك كلها بنسب بسيطة، وفي المقابل يهاجر التقراي ويختلطون مـع القوميـات الأخرى، وعموماً فهم يمثلـون16 ر 6% مـن جملـة الـسكان الإثيـوبيين، والبالـغ 61.713.575 أي مايقارب اثنين وستين مليون نسمة ، [44] وبـالنظر لهـذه المعطيـات الجيوسياسية المستجدة للقومية التجراوية في إطار حسابات حجمهم السكاني، نجـدها قـد أكسبتها مميزات وخصوصيات لم تتصف بها من قبل، كما وضعتها أمام تحـديات ومهـام جديدة، تظهر دوائرها الصراعية من خلال الخريطة رقم (13) في الـصفحة الـسابقة، وهي **ربما تؤثر في مستقبل الدولة الاثيوبية بصفـة عامة والقـومية التجراوية بصفة خاصة حيث تشير القراءة إلى:**

أولاً: أصبحت القومية التجراوية قومية حدودية، وليست مجموعة داخلية حبيسة كما كانـت

في السابق، فهي واجهة لإثيوبيا مع دولتين هما إريتريا والسودان، كما أنها ليست بعيدة عن جيبوتي، مما زاد من مطلوبات دورها الإقليمي في قضايا العلاقات الدولية بين دول وشعوب الجوار الإثيوبي، ومسئولية الأمن القومي، والروابط الاقتصادية، خاصة تجارة الحدود ومايرتبط بها من تبادل مصالح قومية استراتيجية.

ثانياً: إن الطريقة التي تمّ بها ترسيم الحدود السياسية بين إثيوبيا وإريتريا شطرت القومية التجراوية إلى نصفين شبه متماثلين، الأمر الذي يعطي نفس الامتياز والأعباء لتجراي إريتريا بالنسبة لوضعهم داخل دولتهم، ولعل هذا الوضع الجيوسياسي والديمغرافي الجديد للقومية التجراوية، خلق أوضاعاً وظروفاً جديدة أثرت ومازالت، في مجمل حياة عناصر هذه المجموعة، حيث وضعت أفرادها في خط المواجهة بين الدولتين، في مشكلة النزاع الحدودي حول منطقة (بادمي) ، وميناء عصب تشكل واحدة من أصعب الأزمات التي مرت بها إثيوبيا في تاريخها المعاصر وإريتريا بعد إستقلالها، هذا الوضع عقد المسئوليات الأمنية وعمليات المراقبة الحدودية، والتداخل والتفاعل الاجتماعي بين أفراد المجموعة التجراوية التي كانت أصلاً تحت سلطة دولة واحدة، حيث أصبح يعاني كل سكان هذا الشريط الحدودي، بما فيهم التقراي أنفسهم من سيادة روح الشك والريبة والإنعزال، وإجراءات التفتيش الدورية المتشددة في كل ممرات ومداخل المنطقة.

ثالثاً: إن انقسام القومية التجراوية إلى مجموعتي تجراي إثيوبيا وتجراي إريتريا، قد غيّر من وسائل وأساليب ومناهج الصراع التاريخي في كل مستوياته الصراعية وبثنائياته المختلفة وهي الصراع التجراوي/التجراوي، والصراع الأمهري /التجراوي، والصراع الأمهري / الأمهري، هذا بالإضافة إلى بقية ثنائيات الصراع الأخرى لهاتين القوميتين مع القوميات الأخرى، وفقا لسيناريوهات التحالفات، ومايقابلها من مواقف متعارضة. [45]

رابعاً: تقسيم أو توزيع إثيوبيا إلى تسعة أقاليم إدارية تقوم على الأسس الإثنية كأحد مطلوبات تطبيق النظام الفيدرالي الذي جرى اعتماده بنص دستور 1994 م، أعطي القومية التجراوية مساحة أكبر من تلك التي كانت تعطي لهم في التقسيمات الإدارية على عهد النظم السياسية الأمهرية السابقة، وبخاصة عهدي هيلاسلاسي ومنقستو، وقد جاءت الزيادة في الجزء الغربي المجاور للسودان، وهو جوار كانت تتمتع به القومية الأمهرية مع السودان، في منطقتي حمرة Humera وولكايت Wolkait والتي تعتبر موانيء برية مهمة على الحدود السودانية الإثيوبية، مؤثرة في الحركة التجارية، وبالتالي الدخل المحلي والقومي لإقليم التجراي ثم إثيوبيا، وكذلك حركة التواصل السكاني بين إثيوبيا والسودان. ومن زاوية أخرى منحت الزيادة المساحية الجديدة لإقليم التجراي فرصة الجوار لأقليم بني شنقول في الجزء

الشمالي الغربي من إثيوبيا، وهذا الوضع تتم قراءته في إطار الوضع الجغرافي الجديد لقومية بني شنقول التي منحت أيضاً امتداد في المساحة الجغرافية لإقليمها، لم تكن عليها من قبل في خرائط التقسيم الإداري، وهي أيضاً على حساب مساحة القومية الأمهرية، وهذا وضع آخر في حلقة الصراع الإثني بين الأمهرة والبني شنقول، وبهذا الوضع الجغرافي الجديد، أصبحت القومية الأمهرية قومية حبيسة لاتطل بحدود إدارية سياسة دولية مع دول الجوار، إريتريا التي كانت سوف تجاورها عن طريق إقليم قندار في الشمال الغربي، والسودان الذي كانت أصلاً تجاوره بحدود إقليمي قوجام وقندار من الغرب والشمال الغربي.[46]

ونسبة لظروف الطبيعة الجغرافية خاصة المناخية التضاريسية، تعتبر منطقة التجراي واحدة من أكثر المناطق الإثيوبية صحراوية وجفافاً، أضف إلى ذلك الارتفاعات الشاهقة، خاصة جبال ليماليمو التي تعتبر من أعلى قمم الهضبة، وتعتبر فاصلا طبيعيا، ويمثل حدود سياسية إدارية مابين إقليم أمهرا وتقراي، ولكنها أكثر امتداداً في المناطق التجراوية، كما نجد عدداً من السلاسل الجبلية في منطقتهم على طول الطريق من الغرب عند مدينة أكسوم وحتي مدينة مغلي (Makali)في الشرق، والذي توجد على طوله في عدد من المدن المهمة مثل عدوة وبيزت وأدي قرات، نجاش، وكرو، ولذلك يعتمد سكان الإقليم التجراوي في نشاطاتهم البشرية التقليدية على الرعي، خاصة الأبقار والضأن والماعز والإبل، كما يعتمدون على الزراعة في المحاصيل الغذائية، وهي التيف (Teff) والقمح كبديل في حالة عدم نجاح الأخير، كما أخذت تدب في المنطقة روح النشاط التجاري، بعد أن أصبحت منطقة حدودية تجاور إريتريا، وقريبة من الحدود السودانية والجيبوتية، وتجاور مناطق الأمهرة في الجنوب، حيث هنالك الآن حركة تجارية نشطة جداً، خاصة على طول الطريق مابين مدينة أديس أبابا العاصمة الإثيوبية، ومدينة مكلي عاصمة إقليم التجراي، عبر الطريق الذي يعتبر واحداً من أكثر طرق إثيوبيا حيوية من جهة الشرق، ويمر بعدد كبير من المدن التي تعتبر مراكز تجارية، وعواصم اقليمية، فهو يبدأ من عمق مناطق الأورومو، مروراً بمناطق الأمهرة في إقليمي شوّا وولّوو إنتهاء بمدينة مكلي، وقد امتد الآن الطريق والنشاط التجاري منها حتي مدينة أدى قرات، أهم مدن ومراكز إثيوبيا التجارية على الحدود الإريترية،[47] وربما تبدو هنالك سياسة وخطة من قبل الدولة أو العناصر التجراوية بالتركيز على النشاطات التجارية كخيار إقتصادي أول في ظل ظروف الاقليم المناخية والتضاريسية، حيث تقل الأمطار وتعرض المنطقة للجفاف، وامتداداتها الحصراوية، وكثرة المرتفعات، وقلة عدد السكان، الأمر الذي يقلل من فرص النشاط الزراعي، مقارنة بمناطق إثيوبية

أخرى في الجنوب والوسط، ويرفع من خيار النشاط التجاري، وبدرجة ثانية الرعي، وربما يكون بفهم تجاري، وتأتي الزراعة للاكتفاء الذاتي، لإنتاج محاصـــــيل ضرورات الحيـــاة اليومية، [48] هذا وربما يأخذ النشاط السياحي حظه في اقتصاديات الإقليم التجـــراوي بعـــد اهتمام الدولة بالمواقع والأماكن الأثرية القديمة، خاصة في مناطق مملكة أكسوم التاريخيـــة، ومدينة عدوة، والتي تشهد الآن إقبالاً لأعداد مقدرة من المهتمين الأجانب والإثيوبيين.

أما من ناحية الأصول العرقية فينتمي التجراي للعنصر السامي ولذلك فهم يتكلمـــون اللغـــة التجرينية(Tigryna) المرتبطة في أصولها باللغة الجئزية الوافدة من المناطق الجهـــات اليمنية مصدر عائلة اللغات الســــــــامية في شرق إفريقيا. [49]

أما فيما يتعلق بمعتقداتهم الدينية، فإنه وحسب إشارة بعض المصادر الإحـــصائية المهتمـــة بالإحصاء الديني، فإن الغالبية العظمي من القومية التجراوية هم من النصاري الأورثوذكس، حيث يبلغ عددهم في إقليم التجراي حوالي355 .3.804، أي مايقـــارب ثلاثـــة ملايـــين ونصف من مجموعهم السكاني الكلي البالغ258 .623. 3 مليون، فالتجراي الأورثوذكس يمثلون نسبة4ر 95%من جملة سكان الإقليم وأكثر من 5% من سكان إثيوبيا كما يوجـــد بينهم بعض الطوائف النصرانية البروتستانية والكاثوليكية بأعـــداد بـــسيطة تبلـــغ حـــوالي 741 .15 ألف نسمة، لتبلغ جملة الأتباع النصاري من التقراي حوالي683 .472. 3بنسبة بلغت8 ر95%، كما توجد بينهم أقلية إسلامية قدرت بحـــوالي479 . 147 ألـــف نـــسمة، وتمثل حوالي 4% من جملة سكان التقراي، [50] ويلاحظ من التقديرات الإحصائية أنهم أقلية قليلة جداً مقارنة بالمتدينين الأورثوذكس، وأكثرية مقارنة بالبروتستانت والكاثوليك.

والجدير بالإشارة أنه قد تأسست على خلفية الأصول العرقية واللغة واللاهوت الكثير مـــن المفاهيم في مخيلة عناصر المجموعة التجراوية، ولذلك يبدو كثيراً أنه يتأسس ويتعلق فـــي الذهن والذاكرة التاريخية للتجراي، مسألة شرف وفخر الانتماء المباشر، بأنهم سليل الحبـــل وواسطة التواصل الأسري لسلالة المملكة الأكسومية القديمة [51] .

وعلى أساس ذلك ربما يسيطر على ذاكرة العناصر التجراوية أن لهم أسبقية شرف وفخـــر المشاركة الفاعلة في خلق وترسيخ هوية ثقافية للأثيوبيين، من خلال إسهاماتهم وإنجـــازاتهم القديمة خاصة فكرة كيبري نيقيست The Kibre Negest المركوز عليها كل خلفية التاريخ القديم، خاصة أسبقية وأحقية التجراي في الملك وشرف الانتماء لهذه لأسرة المالكة. [52]

وهكذا يظهر أن مجموعة الصفات التي يتمسك بها التجراي، وطبيعة تنسيق تعاملهم مع بقية المجموعات العرقية الأخرى، وبخاصة جيرانهم الأمهرة، واعتبارات تمركزهم الجغرافـــي في رقعتهم وإقليمهم المعروف، وطبيعة انعزالهم، وطموحهم النسبي في التنافس من أجـــل

الوضع والمكانة السلطوية، وسعيهم الدائم لاكتساب الخصوصية، وفرض نوع من الإبائيــة والتكبر والتعنصر لنقائهم وتميزهم العرقي، ربما دفع القومية التجراوية كمجموعة متميزة الشخصية، ومتفردة في أوضاعها الحياتية والمعيشية، إلى مزيد من النحــت والتعميــق للشعور القومي وأعادة هيبة الهوية التجراوية، وكل ذلك ربما كان ردّ فعل لصراع ونــزاع الهويات المستشري والمستمر بين القوميات الإثيوبية جميعها، وأظهر وأوضــح نماذجــه الصراع الأمهري التجراوي.[53]

مجموعة قيمانت [54] :

لم يسجل التاريخ شيئاً حول قبيلة قيمانت قبل القرن الثامن عشر، وبدأ تاريخ قبيلة قيمانت كما يشير بعض المؤرخين إلى أن هذه القبيلة هــي انــدماج بــين مجموعــة مواطني إثيوبيا وفرق اليهود.

وجغرافياً يستوطن قيمانت في شمال إثيوبيا وتحديدا شمال غرب بحيرة تانــا فــي إقليم قندر الأمهري بالقرب من مدينة متمة السودانية والإثيوبية [55]

أما اللغة التي يتكلمها قيمانت وأغو فهي خليط من لهجات لغة بيتا اسرائيل ويسمي بالأمهرية _ قوارينا – فلاشنيا – كالينيا) في القرن التاسع عشر عرف في التــاريخ أن قيمانت وأغو كانت لهم علاقات وطيدة في اللغة والعادات والثقافة والحياة الاجتماعيــة والقوانين التي تسمي حبروي.

واختلفوا فيما بعد حول اتجاهات سياسة الحكومة والأغو أصروا على معارضــتهم للحكومة أما قيمانت فتعاملوا مع الملك وقبلوا سياسة النظام الملكية حتي وقفوا ضد بيتــا اسرائيل أو فلاشة تأييداً لمواقف الحكومة، وكانت حياة قيمانت تتــسم بالبــداوة وكــانوا يعتمدون على الزراعة والفلاحة، واحتفظوا بهذه الأعمال حتي لايتحولوا إلــى المدينــة بتحولات التمدن.أما الذين يقطنون حول المدن فقد ساهموا بأعمال يدويــة مثــل بنــاء القصور والبيوت.

أما حياتهم الاجتماعية فقد تتسم باحتفاظهم بعاداتهم وعدم الاندماج مع قوميــات أخرى حتي كانوا يرفضون الزواج من قومية أمهرا وفي القرن 150- 1350 بــدأوا في التخلي عن عاداتهم بسبب ضعف اقتصادهم، ولم يكن لهم قوة أيديولوجية يعتقدونها ويدافعون عنها أي لما كانت لهم مباديء في مدينة تشلغا chelka حيث كانت التجارة مزدهرة بين إثيوبيا والسودان وفي تاريخ 1830 إلى 1860 كان لهم دور كبير فــي التجارة وبدأوا يستعيدون قوتهم التي فقدوها نسبيا بسبب التجارة [56].

مجموعة بيتا إسرائيل (فلاشا) Flash

تعتبر المجموعة العرقية المسماة بيتا إسرائيل أو فلاشا واحدة من المجموعات المهمة في خارطة التوزيع العرقي والحياة الإثيوبية برغم صغر حجمها السكاني وذلك لعدة اعتبارات هي :

- ارتبطت هذه المجموعة اليهودية بتاريخ إثيوبيا الديني والسياسي والاجتماعي.
- تعتبر المنطقة الوحيدة للاستيطان اليهودي في القرن الإفريقي، ولا توازيها في هذه الميزة لأقرب المناطق منها إلا يهود اليمن، ولذلك فهي أهم مناطق الوجود اليهودي في المنقطة.
- موقعهم الجغرافي المتميز بالقرب من بحيرة تانا على جانبها الشمالي الغربي في أهم مصادر المياه بالنسبة للسودان ومصر (النيل الأزرق) إضافة إلى قرب موقعهم من الحدود الدولية لدولتي السودان واريتريا الامر الذي يمنحها مميزات وأهمية استراتيجية.
- مجموعة الفلاشا نافذة لاسرائيل ومبرر لها للدخول في أوضاع دول القرن الإفريقي السياسية والأمنية.

من حيث أصول التسمية لهذه المجموعة العرقية اليهودية الإثيوبية انحصرت في مصطلحين :

أ- بيتا اسرائيل هو الاسم أو التسمية باللغة العبرية وهو يطلق فقط على اليهود من الأصل الإثيوبي، وقد تعتبر الكلمة من نوع الاحتقار.

ب- اسم فلاشا أو فالاشا يعني باللغة الامهرية عدة معاني متطابقة في دلالاتها، فهي تعني المنقبون " أو " الغرباء "، " المهاجرون "، " اللاجئون"، " المنسيون "، الوافدون"[57]

ومن إيحاءات ودلالات تسمية هذه المجموعة العرقية الإثيوبية " بيتا اسرائيل" فقد حسمت جدل الانتماء الديني للعقيدة اليهودية، وبنقاء تام، وذلك بعكس الغالب دائما من تعددية الانتماءات الدينية للمجموعة العرقية الواحدة في الخارطة الدينية الإثيوبية.

لكن تظل ذات التسميات " فلاشا" أو بيتا إسرائيل، هي مسار الجدل غير المحسوم في مسألة الأصول العرقية لهذه المجموعة، فقد اختلفت الآراء حول أصول يهود الفلاشا، وتوجد عدة نظريات أهمها [58]:

- كونهم من نسل الأسباط العشرة المفقودة، حيث ذهبوا إلى إثيوبيا بين القرنين 10 ق. والقرن الثاني بعد الميلاد.
- يهود كانوا يعيشون بمصر حتي القرن الثاني ثم هاجروا إلى إثيوبيا وتزاوجوا من

سكانها المحليين.

- يهود يمنيون هاجروا في القرن الثاني إلى أن بدأت الحرب بين الملك الإثيوبي المسيحي كالب والملك العربي الجنوبي اليهودي يوسف ذي نواس.
- يهود هاجروا في أوقات مختلفة من جنوب شبه الجزيرة العربية ومصر حتي القرن 6 الميلادي، ثم تزاوجوا من سكان إثيوبيا المحليين.
- يهود من نسل سبط أدوا، وهم إثيوبيون يتحدثون باللهجة الكوشية، جعلوا لأنفسهم شكلا مختلفا من اليهود في القرن 15.

أما من حيث اللغة فقد تشير المصادر إلى وجود لغة خاصة تتحدث بها مجموعة فلاشا أو بيتا اسرائيل بل أشارت إلى أن أغلبهم يتحدثون إما باللغة الأمهرية أو التجراوية [59] واعتقادهم على التحدث والتعامل باللغة الامهرية هو الأصل والغالب بسبب عامل التداخل والاستيطان في إقليم قندار الأمهري[60].

من حيث الحجم السكاني فقد اختلفت المصادر في تقدير عدد اليهود الفلاشا الموجودين حاليا في إثيوبيا أو مناطق تركزهم في منطقة سيمن شمال غرب قندار، فقد أشارت بعض المصادر الإحصائية إلى أن عددهم في 1994م، يقدر بحوالي 2.321 نسمة[61] بينما تقدرهم موسوعة القوميات في عام 2006م بحوالي 4.500 نسمة [62].

والجدير بالإشارة أن عدد مجموعة بيتا اسرائيل (فلاشا) الإثيوبية، تأثرت بعمليات الهجرات الجماعية، في أعقاب صدور إسرائيل ما أسمته بقانون العودة 1950، حيث تشير الموسوعة الحرة wikipidia ، إلى هجرة حوالي90.000 (تسعين ألفا)، أي ما يقرب من 85% من يهود الفلاشا هاجروا إلى اسرائيل [63].

وتأسيسا على ذلك تظل مسألة هجرة اليهود الفلاشا إلى إسرائيل أحد القضايا المهمة والمؤثرة في الحياة السياسية العرقية والدينية في إثيوبيا ودول القرن الإفريقي.

هجرة مجموعة الفلاشات إلى اسرائيل :

هاجر معظم يهود الفلاشا إلى إسرائيل في منتصف الثمانينات وكان أبرز ذلك في 1980م العمليات الآتية :

- **عملية موسي (1984م):**

بمساعدة الرئيس السوداني السابق جعفر النميري هاجر الكثير من الفلاشا إلى اسرائيل عبر جسور الشحن بين تل أبيب واديس أبابا نحو السودان، وقدم الرئيس جعفر النميري التسهيلات لإتمام الشحن الجوي، وهاجر آلاف الفلاشا إلى غرب القدس عام 1984م.

عملية سبأ (1985):

في عام 1985 هاجر أكثر من 20000 من يهود الفلاشا من إثيوبيا إلى اسرائيل بمعاونة الرئيس الامريكي السابق جورج بوش الأب، وشغل بوش الأب منصب نائب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك الوقت، وزار مدينة الخرطوم والتقي بالرئيس السوداني النميري لتأكيد إتمام عمليات النقل بنجاح وتمكنت القوات الامريكية من نقل عدد كبير من الفلاشا على متن طائراتهم من مطار " العزازا " شرق السودان.

عمليات سليمان 1991

هاجر عدد كبير يقارب 14000 من الفلاشا من إثيوبيا إلى تل أبيب في 25 مايو 1991 في عملية سميت بعملية سليمان وتمت العملية بقيادة نائب رئيس الاركان الإسرائيلي امنون شاحاك في عهد رئيس الوزراء إسحاق شامير.

إثنيات(قوميات) شرق إثيوبيا:

أولاً: القومية الصومالية:

جغرافياً تقطن العناصر الصومالية في مناطق شرق وجنوب شرق إثيوبيا، والتي تعرف بإقليم أو منطقة الأوقادين [64] Ogadeen فهي من القوميات التي لم يتأثر توصيف وتحديد موقعها واتجاهها بعوامل تغيير الخارطة الإثيوبية مقارنة بالأمهرة والتجراي مثلاً، فهي يحدها من الشمال جيبوتي بمكوناتها الإثنية الصومالية في نمطها العشائري ،وإقليم العفار، وفي الشمال الشرقي والشرق والجنوب جمهورية الصومال [65] وفي الغرب والجنوب الغربي والشمال الغربي قومية أو إقليم الأورومو [66] ولذلك ربما كانت للجغرافيا السياسية لهذه القومية بعض الاعتبارات والدلالات المؤثرة على وضع القومية الصومالية، وبقية مجموع المكون القومي الإثيوبي، وتظهر وتتكشف هذه الأبعاد في:

أولاً :تمتلك القومية الصومالية وحدها أكبر وأطول حدود سياسية لاثيوبيا مع دولة جارة وهي جمهورية الصومال والبالغ طولها حوالي 1600مقارنة مع حدود القوميات الأخرى مع دول الجوار الإثيوبي الخمسة، واضعين في الاعتبار خطورة وحساسية صراع الهوية والانتماء الذي يعاني منه الإقليم الصومالي (الأوقادين) ، بين مكونات مثلث النزاع وهي جمهورية الصومال، وتنظيمات وحركات الإقليم المسلحة، والدولة الإثيوبية، الأمر الذي يعقد من مطلوبات السياسية الإثيوبية الداخلية والخارجية، واستمرار التوتر وعدم الإستقرار على طول هذه الحدود، وتهديد الأمن القومي الإثيوبي .

ثانياً: انتزاع وضم إثيوبيا للإقليم الصومالي (الأوقادين) في 1947 ومنطقة هرر 1954 ، واعتماد الحدود الصومالية على هذا الأساس، أدى إلى انشطار القومية الصومالية، وظهور

ثنائية صوماليي إثيوبيا وصوماليي الصومال، وهي قضية مشابهة لما حدث لقومية التجراي عند انفصال إريتريا 1991 م غير أن الفارق بينهما يكمن في اعتبار القومية أو الإقليم الصومالي (الأوقادين) وكأنما هو جسم غريب في تركيبة النسيج القومي الإثيوبي، وذلك لاعتبارات تباينات اللغة والجنس والدين، المتطابقة تماما مع المكون البشري والثقافي لجمهورية الصومال المختلفة تماماً مع المكون البشري والثقافي للدولة الإثيوبية، هذا الوضع جعلهم في مناداة ومطالبة دائمة للانضمام والاندماج مع بني جنسهم من الصوماليين، أو البقاء المشروط بإتاحة المشاركة السياسة، وتوفير ظروف حياة أفضل في كافة النواحي الاقتصادية والاجتماعية، التعليمية، الثقافية وغيرها.

ثالثاً: الإقليم أو القومية الصومالية (الأوقادين) ، وضعها الجيوبولتيكي هذا، جعلها تجاور أربع حالات، لها أوضاعها وظروفها التاريخية والسياسية، الثقافية، الاقتصادية والاجتماعية الخاصة، والتي ربما يمكن أن تؤثر في واقع ومستقبل الإقليم في صراعه مع إثيوبيا وهي:

الحالة الأولى: هي لدولة نالت استقلالها بحالة انفصالية بعد أن كانت جزءاً من الصومال الكبير، وهي جيبوتي (الصومال الفرنسي) ، بعد أن قدمت مبررات انفصالها واستقلالها محلياً وإقليمياً ودولياً، وتهيأت لها ظروف ربما يمكن أن يكون جزء منها متوافراً في حالة إقليم الأوقادين.

الحالة الثانية: هي لدولة تسعى الآن جاهدة لأن تنال استقلالها، وهي الآن تمارس كل حقوق الدولة المستقلة، ولا ينقصها سوي الاعتراف الدولي، وهي جمهورية أرض الصومال[67] Somaliland .

الحالة الثالثة: هي قضية النزاع حول منطقة NFD ، المتنازع عليها بين كينيا والصومال، وهي قضية مشابهة، وربما تكون متطابقة مع المسألة الصومالية في إثيوبيا، والصراع حول إقليم الأوقادين، فتشابه الحالات النزاعية يؤدي دوما للمقارنات والمقاربات، خاصة في أوضاعها السياسية والقانونية، وبالتالي تشكيل وتقرير المصير لهذه المناطق بطرق قياسية، اعتباراً واستناداً بأنها سوابق تاريخية[68].

الحالة الرابعة: هي جوارها لدولة الصومال نفسها، والتي تعاني من أسوأ حالات الفوضى والتوتر في دول القرن الإفريقي، وربما إفريقيا، فهي تعيش حالة ومرحلة اللادولة (Stateless)حوالي ستة عشر عاما منذ 1991 وحتي الآن[69].

ويتصل باكتمال الصورة الجيوسياسية أعلاه، معرفة العددية السكانية التي تقطن الإقليم الصومالي، فرغم تفاوت المصادر الإحصائية في تقدير أعداد العناصر الصومالية، إلا أنه

قد أظهرت تقديرات الإحصاءات الرسمية لعام 2005 بحوالي 218.4 نسمة، أي مـــايفوق أربعة ملايين نسمة، فهم بذلك يمثلون أكثر من 6% من جملــــــة سكان إثيوبيا التــــــي تفوق ثلاثة وسبعين مليوناً في نفس تعداد العام. [70]

وتجدر الإشارة إلى أهمية المسألة الديموقرافية لقومية مثل الصوماليين، عند النظر لحسابات الصراع مع بقية المجموع القومي المكون لإثيوبيا، خاصة عند تعداد السكان لوضع الخطط والحسابات والاستراتيجيات، وإجراء المقارنات في بعض مكونات الهوية مثل الدين واللغة والجنس.

أما من حيث الأصول العرقية، فتنتمي القومية الصومالية إلى كوشيي شـــرق إثيوبيـــا فهـــم حاميون [71] ويتحدثون اللغة الصومالية المنتمية إلى عائلة اللغات الآفرو آســـيوية، فـــرع اللغات الكوشية، مجموعة أو قسم اللغات الحامية، وذلك حسب ما اختلفت فيه قوائم تصنيف اللغات الإفريقية. [72]

من جهة الاعتقاد الديني، فقد جاءت إشارة أغلب المصادر بأنهم ربما كانوا متأثرين بطبيعة تدين أهل الإسلام وامتداداتهم في الدولة الصومالية فهم الآن يشكلون الأغلبية الساحقة، حيث يقدر عدد المسلمين الصوماليين وفق أحدث الإحصاءات التي تناولت المسألة الدينيـــة فـــي إثيوبيا بناء على الاعتبارات الإثنية حوالي370 ر643ر 3نسمة أي مايزيد على ثلاثة ملايين ونصف من جملة العدد الكلي للسكان الصوماليين البالغ عددهم في نفس الإحـــصاء حـــوالي 839ر689ر 3نسمة، أي بنسبة99 %، أما نسبتهم من جملة العدد الكلـــي لـــسكان إثيوبيـــا 575ر713ر 61 فتمثل حوالي % ، والجدير بالإشارة هو أن القومية الصومالية أو الإقليم الصومالي كان يمثل منطقة نقاء إسلامياً بنسبة100 %، غير أن هنـــاك بعـــض المـــصادر الحديثة أخذت تشير إلى وجود بعض العناصر النصرانية في أوساط القوميـــة الـــصومالية، ولكنها بأعداد قليلة، مقارنة بعددهم الكلي، وتقدر بعشرات الآلاف، تـــأتي فـــي مقـــدمتهم العناصر الأورثوذكسية التي تقدر بحوالي454 ر 34نسمة، ثم البروتستانتية، والكاثوليكية ويقدر عددهم الأثنتين معا بحوالي114 ر 8نسمة ليكون جملة المجموع المسيحي الموجـــود في الإقليم الصومالي الإسلامي الهوية حوالي568 ر 42نسمة، ولعل ذلك يعتبر من الأشياء المستحدثة في خارطة التركيب الديني والثقافي للقومية الصومالية[73].

أما من حيث طبيعة النشاط الاقتصادي، فهو امتداد لنوعية النشاط الـــسكاني فـــي الدولـــة الصومالية، والمحكوم والمفروض بالجغرافية الطبيعيـــة، والظـــروف المناخيـــة للمنطقـــة الصومالية في إثيوبيا ذات المناخ والتـــضاريس الـــصحراوية المختلفـــة عـــن تـــضاريس وتبوغرافيا المناطق المرتفعة في الهضبة العليا والتي حازتها قوميات التجـــراي والأمهـــرة

والأورومو وبعض قوميات الجنوب الإريتري، فهي على ذلك تعتبر قبائل بدوية تعتمد على حرفة الرعي، وقليل من الزراعة، وأخيراً أخذت العناصر الصومالية تدخل مجال التجارة، بعد النمو الذي أخذت تشهده بعض المدن في شرق وجنوب إثيوبيا مثل جقيجقا وهرر وديرداوا [74] وحدوث بعض النهضة في الطرق، وقربها من خط السكة حديد المؤدي إلى جيبوتي، وهي ليست ببعيدة عن الموانيء الصومالية الشمالية مثل بربرا [75] خاصة في ظل اعتبارات الرغبة في التقارب والاندماج لشعب مماثل لهم في الجوانب اللغوية والسلالية والعقائدية، وحدوث هدوء واستقرار نسبي في منطقة مايسمي بجمهورية أرض الصومال، أما جميع هذه النشاطات فيعوقها عدم استقرار الإقليم، وقربه من منطقة غير مستقرة هي جمهورية الصومال، خاصة بوصفهم مجموعة بدوية رعوية، فهم في ديمومة من الترحال لمصادر المياه والكلأ والأعشاب، والتي يقع أغلبها بالقرب من الحدود الدولية مع جمهورية الصومال، أو مع الحدود الإقليمية مع جيرانها من الإثنيات أو القوميات الإثيوبية في الغرب والجنوب الغربي مثل الأدري أو الهرري والأورومو و أهالي بالي[76]

وعن النظام الإجتماعي للقومية الصومالية في إثيوبيا، فهو كما أشارت بعض الدراسات، ربما كان متطابقاً أو متشابهاً مع تقاليد النظم الاجتماعية للعناصر الصومالية المتوزعة في كل منطقة القرن الإفريقي، وذلك استناداً لعوامل وحدتهم وروابطهم اللغوية والسلالية والثقافية.

وتأسيساً على ذلك فإن نظامهم الاجتماعي يقوم ويرتكز على نظام القبيلة، كأحد الأنماط الأساسية للتنظيم الاجتماعي في إفريقيا، وعلى ذلك فالقبيلة عند الصوماليين الإثيوبيين، هي تنظيم اجتماعي ينتظم في داخله عدداً من الوحدات، أو النظم الأخرى، وهي السياسية والاقتصادية والثقافية والقانونية، فهي وعاء جامع تدار من خلاله كل شئون الأفراد والجماعات، حيث يتمتع المجتمع القبلي بسلطة مركزية، بفروعها القضائية والإدارية، ويكون على رأسها رئيس أو شيخ القبيلة، ولعدم وجود السلطة المركزية في هذه المجتمعات، تعتمد الجماعة على نظام التمثيل من كل عشيرة، بقدر العشائر التي يتكون منها المجتمع، ولذلك فهي تسعي دائماً لأن تستغني عن الحكم المركزي للدولة، ويرجع تكوين هذا النمط في المجتمع القبلي إلى شيخ القبيلة، أو إلى أسلافه، كما يحدث في أحيان كثيرة أن تلجأ إلى هذا المجتمع عناصر أخرى من خارجه.[77]

ولعل هذا النظام القبائلي أو العشائري هو ماجعل الدولة الصومالية والمجتمع الصومالي في حالة اقتتال واحتراب، مانعاً لقيام دولة صومالية، حيث ذهب بعض علماء الأجناس والسلالات إلى وصف مثل هذه المجتمعات العشائرية الرافضة لفكرة الدولة المركزية بأنها

مجتمعات بلا دولةstate less societies، وربما ظهر ذلك واضحا في رفض القومية الصومالية في إثيوبيا، الخضوع لسلطة الدولة المركزية من جهة ،ومن جهة أخرى الدخول في صراع ونزاع مع عناصر القوميات الأخرى، الأمر الذي أخر عملية التعايش والاندماج للصوماليين مع بقية المكون القومي الإثيوبي (78).

وتختلف القبائل الصومالية في طريقة تنصيب السلطان(الأجاس)، حيث يأتي بالوراثة عند بعضها، كما في قبائل الإسحاق والداروت والهويّة، وعند البعض الآخر بالانتخاب، كما هو عند قبائل العيسي، المنتشرة بالإضافة للصوماليين في كل من جيبوتي وإثيوبيا وفي إقليم الأوقادين كما هنالك قوانين نابعة من صميم الأعراف والتقاليد العشائرية تعكس أسس عزل وبقاء السلطان(79).

وربما يعتبر التنظيم الأسري أو العائلي أهم ركائز النظام الاجتماعي العشائري أو القبلي عند الصوماليين، فهو يمثل الضمان الاجتماعي للإنسان الصومالي، حيث يحقق أهدافاً أمنية وتعاونية تضامنية، وتكافلية، واقتصادية، ثقافية وقانونية(80).

وهكذا يبدو أن القبيلة عند عناصر القومية الصومالية، هي أمر مقدس، ومن المسلمات، لأن أسس تنظيمها ثابتة لاتتبدل وقوانينها وتشريعاتها نافذة، فهي مسالة أصيلة في جذر المجتمع الصومالي، مرتبطة بأسلافهم وعقائدهم، لدرجة تحكمت في طبائع الناس وعقائدهم وعاداتهم وتقاليدهم.

المجموعة العرقية العفرية :

تعتبر قبيلة العفر واحدة من المجموعات العرقية الإثيوبية المهمة، والمؤثرة في مجريات الحياة السياسية بكل مركباتها العرقية والدينية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والتاريخية.

جغرافيا يسكن العفر في الجزء الشرقي من إثيوبيا وتميل قليلا إلى الشمال الشرقي، ويحدهم من الشمال الشرقي دولة إريتريا وهم بذلك امتداد وجوار لمجموعة عفر إريتريا، كما يحدهم من الشرق جمهورية جيبوتي، حيث يتداخلون مع عفر جيبوتي، ويحدهم من الشمال والشمال الغربي مجموعة أو إقليم التجراي، ومن الغرب والجنوب الغربي تجاورهم قومية أو إقليم أمهرة، ومن الجنوب تحدها قومية أو إقليم الأورومو، ومن الجنوب الشرقي قومية أو الإقليم الصومالي (81).

وتقدر جملة المساحة التي تنتشر فيها قومية عفر حوالي 270.000 كلم مربع وهي تمثل واحدة من أهم مناطق المنخفضات للهضبة الإثيوبية تجاه منخفض الدناكل المشهور الممتد

على طول ساحل البحر الأحمر، وعلى ذلك فإن النشاط البشري الأساسي لحوالي 90% من السكان هو الرعي خاصة الإبل والضأن والماعز، ويعتمدون على الزراعة في إنتاج المحاصيل الاستهلاكية، وأهمها الذرة، والذرة الشامية، والباباي وزراعة بعض الفواكه مثل الموز والبرتقال [82].

أما من حيث الأصول العرقية، فينتمي العفر إلى كوشين المنخفضات الشرقية، بجانب الصوماليين والأورومو وساهو إريتريا، المنتمين أصلا إلى المجموعة السلالية الحامية، المهاجرة من جنوب الجزيرة العربية، وتأسيسا عليه فهم يتكلمون اللغة العفرية المنتمية إلى مجموعة اللغات الحامية على حسب التقسيم اللغوي للغات شمال شرق إفريقيا [83].

ويقدر المجموع السكاني للقومية العفرية بحسب تعداد 2000 بحوالي 1.168.723 مواطن عفري أي بنسبة 1.89 % قرابة 2%، علما بأنه يسكن إقليم عفر حوالي 1.268.075 أي حوالي 2.05% من سكان إثيوبيا، وذلك يعني أن الذين يسكون مع العفر في إقليمهم من القوميات أو الإثنيات الأخرى حوالي 16ر% يأتي في مقدمتهم الأمهرة بحوالي 56.849% أمهري، ثم التجراي بحوالي 10.337، ثم الأورومو بحوالي 9.819 يليهم بنسب بسيطة جدا، الولايتا والقراقي، الهديا، الكمباتا، الصوماليين، قامو فوفا، كفا وجيدو [84].

أما من ناحية الاعتقادات الدينية، فقد كانت العناصر العفرية حتي عقود قريبة جدا من نهاية القرن العشرين من العناصر والمناطق ذات النقاء الديني الإسلامي بنسبة 100%، ولكن يبدو أن خارطة التوزيع الديني بدأت تشير إلى وجود بعض المسيحيين بنسب مختلفة كسرت النقاء الإسلامي، حيث أصبحت عددية المسلمين حوالي 1.201.97 معلم في الاقليم أي بنسبة 96% بينما يمثل المسيحيين بحوالي 49.015 أورثوذكس وحوالي 6.440 بروتستانت وكاثوليك بمجموع مسيحي حوالي 55.455 بنسبة 3.80% وهي نسبة تعتبر عالية مقايسة بمنطقة كانت خالية تماما من المسيحيين.

وبقراءة لخصوصيات القومية العفرية المتمثلة في تفردها العرقي / الديني وتميزها اللغوي واقتصادها الرعوي وموقعها الجغرافي الذي منحها تفوقاً واعتبارات جيوسياسية، **فقد اصبحت عرقية (إثنية) لها أوضاعها في الحياة السياسية لإثيوبيا قبل انفصال إريتريا 1991م وأكثر أهمية وفاعلية بعد 1991م حيث :**

1- أصبحت القومية العفرية قومية حدودية مطلة على حدود سياسية دولية لدولتين هما إريتريا وجيبوتي.

2- تجاوز القومية العفرية قوميات ذات ثقل ديني وسياسي تاريخي مؤثرة ومسيطرة على كل تاريخ الحياة السياسية في إثيوبيا وهي الأمهرة والتجراي كما تجاوز الأغلبية الأثيوبية لقومية الأورومو

3- تجاور القومية العفرية قوميات لها مطالب انفصالية مثل القومية الصومالية والاريترية سابقا.

4- تعتبر القومية العفرية قومية متداخلة مشتركة بين ثلاث دول هي جيبوتي واريتريا بجانب إثيوبيا فيما يسمي المثلث العفري ولها ادعاءات ومطالب بالانفصال وتكوين دولة العفر.

كل هذه الجوانب تجعل من القومية العفرية رقما مهما في حسابات معادلة الحياة السياسية الإثيوبية في قضية التعايش القومي.

المجموعة العرقية (الإثنية) الهررية :

تعتبر واحدة من المجموعات العرقية المهمة في الحياة السياسية والدينية والاجتماعية والاقتصادية في إثيوبيا وبحكم قراءة ذلك من عدة وجوه هي :

- عرفت تاريخيا بتحصنها وتمسكها واحتفاظها بهويتها الإسلامية.
- مثلت مركز الجذب والرمزية الإسلامية لكل مسلمي إثيوبيا، فهي بمثابة مكة الإثيوبية، مقابل ما تمثله أكسوم من رمزية مسيحية لكل مسيحيي إثيوبيا.
- تعتبر بلاد الهررين وخاصة مدينة هرر من كبري المراكز التجارية في شرق إثيوبيا، وبالتالي تمثل نقطة تفاعلات عرقية ودينية وثقافية وسياسية تحقق وتخدم كثيرا من برامج وأهداف التعايش القومي الإثيوبي.
- جغرافيا تقطن المجموعة الهررية في شرق إثيوبيا إلى الجنوب مباشرة من دولة جيبوتي ويحدها شرقا الصومال، وتحديدا جمهورية أرض الصومال وغربا بلاد القومية الأورمية أو مايسمي الآن بإقليم أوروميا، وجنوبا تحدها بلاد القومية الصومالية الأثيوبية (أوقادين) أو مايسمي بإقليم الصومال.
- أما من حيث أصولهم العرقية فهم ينتمون إلى الأصول السامية بحسب الدراسات التي صنفت سكان منطقة منخفضات شرق الهضبة الإثيوبية مختلفين عن الصوماليين والاوروميين ذوي الأصول الحامية ويتكلمون اللغة الهررية أو اللغة الأدرية المصنفة ضمن اللغات السامية [85] وكلمة " أدري" أطلقها عليهم الأوروميون، ولكنهم يسمون أنفسهم هرريين [86] والكلمتان مستخدمتان حتي اليوم بحسب معايشة وسماع الباحث لها في منقطة هرر نفسها.

أما من ناحية التعداد السكاني، فتقدر آخر أحصائية اهتمت بـالتوزيع الـسكاني حـسب الاعتبارات الإثنية في 2000 أن مجموع الهررين أو الأدري في كل إثيوبيا يبلغ حوالي 501ر26 بنسبة 0.04% من إجمـالي سـكان إثيوبيـا لـنفس العـام 2000 والبـالغ 61.713.575 يسكن منهم في إقليمهم المسمي اقليم هرري حوالي 11.355 علما بأن مجموع سكان إقليم هرري بما فيه مـن كـل القوميـات والعرقيـات يبلـغ حـوالي 158.847بنسبة 26% ومن كل إثيوبيا أي أن حوالي 147.492 من سـكان الإقلـيم يعتبرون مهاجرين للإقليم من القوميات الاخري حيث تشير الإحصائية إلى أن الأورومو هم أكثر من يسكن مع الهررين يليهم الامهرة ثم القرافي ثم التجراي ثـم الـصوماليين وبعد بقية القوميات الأخرى بنسبة بسيطة جدا وهي الولايتا والسيداما والهديا والعفـر (87)

والقريب في الامر ويصبح جديراً بالإشارة هو تدني نسبة وجود الصوماليين في مناطق الهرري أو الأدري، فقد كانوا في السابق يتكلمون نـسبة مقـدرة جـدا 31% تلـي الاورومبين 46% وأعلي من الأمهرة 20% وهم بذلك يشكلون أهـم عناصـر هـذه المنطقة بحسب إشارة ترمينقهام(88).

والإشارة الأخرى الجديرة بالملاحظة هي أكثرية الوجود الأورومري والأمهري لدرجة تفوق وجود الهررين أنفسهم بأضعاف كثيرة، بينما يكاد القرافي يشكلون نـصف نـسبة الوجود الهرري في المنطقة ولعل هذه التفاوتات السكانية ربما ترجع لأسباب تجارية في الدرجة الأولى في الوقت الحاضر، ولأسباب دينية في الوقت السابق.

والملاحظة الجديرة بالإشارة أيضاً هو أن المسألة السكانية في منطقة أو إقليم هرر ظلت تاريخيا مسألة متحركة زيادة ونقصانا ولعل ذلك يرجع بسبب جوهري وأساسي هـو حدود مساحة الإقليم الذي تشمله منطقة أو إقليم هرر من حكومة إلى أخرى فمثلا علـى عهد هيلاسلاسي وبحسب إشارة ترمنجهام Trimingham فقد كانت هرر إقليما كبيرا يسكنه حوالي 1.517.833 أي مايزيد عن المليون ونصف، فهو إقليم مليوني (89). أما الآن وعلى عهد حكومة ملس زيناوي EPRDF عهد إقليم بحدود إدارية صغيرة جـدا تعبر فقط عن هوية الهررين وسكانه بالآلاف فأصبح إقليم ألفياً وليس مليونيا (90).

ولعل قضية التفاوتات السكانية هذه تصبح ذات أهمية قصوي في حـسابات المحركـات العرقية لمجمل العملية الصراعية في إثيوبيا والتي تؤثربدورها في عملية التعايش بـين القوميات الإثيوبية.

أما من الناحية الدينية فتشير بعض المصادر إلى أنه بحلول القرن الخامس عشر الميلادي كان الإسلام قد تجذر تماما في منطقة هرر [91] لتدخل في عداد المناطق الإثيوبية ذات النقاء الإسلامي، ولكن يبدو أن المنطقة تعرضت لهجرات بعض العناصر النصرانية خاصة الأمهرية، وحملات بعض الأباطرة الإثيوبيين خاصة على عهد هيلاسلاسي، الذي شهدت فترة بناء بعض الكنائس حول جدار هرر JaGol لتعلن عن الوجود المسيحي في المنطقة، وتأسيسا على ذلك فإن بعض الإحصاءات المهتمة بالتوزيع الديني أشارت إلى غالبية إسلامية تبلغ حوالي 95.634 مسلم، وأقاليم مسيحية بلغت حوالي 62.730 مسيحي، منها حوالي 60,509 اورثوذكس وحوالي 2.222 بروتستانت وكاثوليك وعدد قليل جدا حوالي 483 يمثل معتقدات أخرى [92].

أما من ناحية النشاط البشري، فالنشاط الزراعي يعتبر الحرفة الرئيسة وتجارة الجات (القات). وتعتبر مدينة هرر من أكبر المراكز التجارية في إثيوبيا وأكبرها في الشرق الإثيوبي، كما تشتهر المنطقة بالرعي.

جدار هرر (JaGol) :

يعتبر أهم المعالم التاريخية في مدينة هرر وبالنسبة لقومية أو عرقية الهررين أو الأدري، وبحسب مشاهدات الباحث لهذا الجدار، ونقاشه مع الهررين من أهل المنطقة، فهو عبارة عن جدار عريض بني لحماية وحفظ المدينة القديمة وبه ستة أبواب لايمكن الدخول إلى المدينة القديمة إلا عبرها.

هذا الجدار الهرري أو مايسمي (**JaGol**) له عدة دلالات ذات تأثيرات قوية ومهمة عرقياً ودينياً وحضارياً وسياسياً وثقافياً حيث [93]:

- يميّز ويفصل الجدار (**JaGol**) بين مدينة هرر القديمة والجديدة، حيث تعتبر المدينة داخل الجدار هي هرر القديمة، وخارجها هرر الجديدة.
- الذين يسكنون داخل جاقول JaGol هم من المجموعة العرقية الهررية فقط، بينما الذين يسكنون خارج الجدار JaGol حول مدينة هرر أو إقليم هرري هم من العرقيات الأخرى مثل الأورومو والأمهرة والقرافي والصوماليين وغيرهم.
- الذين يسكنون داخل جاقول لهم دينهم وهم مسلمون فقط ولغتهم هي الهررية وعاداتهم وتقاليدهم في المأكل والملبس والأعياد وشكل المباني وكل شيء من مظاهر الحياة مختلف بين داخل وخارج الجاقول.
- وأخيراً وعلى عهد حكومة ملس زيناوي الفيدرالية العرقية 1991م، بنت سياساتها على أساس هذه الفوارق بين سكان هرر داخل جاقول وخارجه، فالذين يسكنون داخل الجاقول (JaGol) ومحتفظون بهويتهم الهررية أعطيت لهم امتيازات سياسية وثقافية أكبر من العرقيات الأخرى [94].

الجديد بالذكر أن هرر قد اختيرت ضمن التقسيم الإداري الفيدرالي الذي قسم إثيوبيا إلى أقاليم بناء على أسس عرقية، الأمر الذي أعطي هرر مزيدا من الخصوصية، ظهرت من خلال التفاعلات السياسية للحراك العرقي / الديني.

قومية عرقوبا (أرقوبا):

هي قومية لم تكن دراستها كافية إلا أنها لأول مرة ذكرت في كتاب فتوح الحبشة وهم من مجموعة قومية سامية، وتنقسمان حسب الموقع إلى منطقتين – عرقوبا الشمالية وعرقوبا الجنوبية [95] وتذهب بعض المصادر إلى أن عرقوبا ذات الأصول العربية قد سيطرت على حكم سلطنة إيفات وبالذات عاصمتها قبل بداية حكم الإمبراطورية ويكونون أملاكا وقد استنتج ذلك ماورد في الكتاب (الإلمام بأخبار من بأرض الحبشة من ملوك الإسلام) للمقريزي، حيث ورد في الكتاب بأن قوماً من قريش استوطنوا وأقاموا بمدينة إيفات وعرفت جماعة منهم بالخير فاشتهروا بالصلاح إلى أن كان منهم عمر الذي يقال له لشمع ولاة الحطي مدينة أوفات وأعمالها وتولي بعده أبناؤه الواحد تلو الآخر وكان آخر حفيدهم صبر الدين محمد بن عمر لشمع الذي توفي في عام 700هـ الموافق 130م [96].

وتؤكد الدراسة إشارة مهمة وملاحظة أساسية هي أن مملكة إيفات كانت متعددة العرقيات (الإثنيات) وأن الإثنية المسيطرة هي عرقوبا بجانب إثنيات العفر المجاورة، كما في الشمال الشرقي المؤسسة لمملكة عدل والأمهرة في الشمال والاورومو من الجنوب والغرب في إمارة Mora [97].

وكما ذكرنا آنفا فإن أهل عرقوبا الشمالية عددهم يقارب 2500 – 20000 وكانوا يسكنون في بوركينا نهرا أواش وهم من قواد مملكة إيفات وأمراؤهم كانوا يسمون (ولاسما) وكذلك ما يسمونهم أباغاز وهم يأتون بعد سلطة الولاسما، والأبغاز له سلطة وهم يقومون بالعلاقة التجارية والخطوات التجارية بين العفار والهرر [98].

أما عرقوبا الجنوبية فإن عددهم من 300- 400 وهم يسكنون أجيال جنوب الهرر حول بسيدامو وجبال قبلي قئدهم قبل 200 سنة ومد شيخ عمر كما يقول انهم ملتزمون بمباديء الإسلام [99].

إثنيات (قوميات) وسط إثيوبيا:

قومية الأورمو:

جغرافياً يسكن الأورومو في مناطق وسط أثيوبيا، ويتمددون في كل الاتجاهات الجغرافية، وهي مسألة واضحة من خلال الخرائط الجغرافية التي تشير إلى ذلك (قارن بين خريطة رقم (4)و(14) برغم انحسار هذه المساحة في التقسيم الإداري في عهد حكومة EPDRF وتشير بعض المصادر إلى أن الأورومو قد سكنوا الأراضي المنخفضة التي تتمتع بها منطقة شرق إفريقيا مؤخراً، بعد أسبقية كانت أصلاً لثلاث مجموعات هي

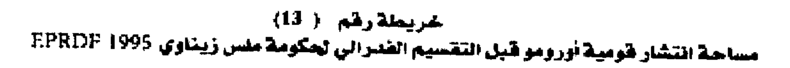
المجموعة العفرية المشتركة بين إريتريا وإثيوبيا وجيبوتي، ومجموعة الساهو التي أصبحت إريترية، (100) والمجموعة الصومالية المنتشرة على نطاق واسع في شرق إفريقيا، في مناطق الصومال وإثيوبيا وجيبوتي وكينيا، وقد جاء الأوروميون إليها مع بدايات تكوين المملكة الأكسومية، خاصة فيما يعرف الآن بالأراضي الصومالية في إثيوبيا، أو إقليم الأوقادين ، وهي الأكثر والأقوي ترجيحاً بأنها كانت الموطن الأول والابتدائي للأورمو (الجالا)، وقد دل على ذلك أن أصول تقاليدهم من أسلافهم، وجدهم الأعلي، هي من الجزيرة العربية، قد حطت الرحال أولاً في منطقة بربرا، (101) كما أن هنالك الكثير من التقاليد الصومالية ظلت صفة مصاحبة, وإحدي سمات العناصر الأورومية التي استوطنت وتساكنت مع الصوماليين(102) . كما يقال أن الأورومو قد جاءوا من جنوب الهند مثل هجرة سكان مدغشقر ولذلك نجد اللغة الأورومية تشبه لغة بعض اللغات الهندية. ونتيجة لذلك، فقد أثر هذا الارتباط الصومالي الأورومي على الانتماءات السلالية بين القوميتين، ولذلك نجد من جهة الأصول العرقية يمثل الأورومو حاميي وسط وجنوب غرب إثيوبيا فهم كوشيون (103) وعلى ذلك فهم يتحدثون اللغة الأورومية التي تتبع لعائلة اللغات الحامية في خارطة التصنيف اللغوي في إفريقيا(104)

وينقسم الأورومو (الجالا) من حيث العرق أو السلالة إلى مجموعتين: (105)

المجموعة الأولى: وهي بوراناBorana .

المجموعة الثانية :هي باريتوما Bareituma أو بارنتو Barentu .

والمجموعتان تمثلان مجتمعات رعوية وزراعية على النمط التقليدي. وتتوزع المجموعتان الأورميتان أعلاه إلى عدد من القبائل، ويربط ويتحكم ويوحد بين قبائل الأورومو نظام اجتماعي سياسي يسمي الجادا(GADA) . وربما كان لقوة التداخل والتلاحم للعناصر الصومالية مع الأورومية، واحتياج الأورومو للتمدد، وإيجاد أراض جديدة تكون زراعية مختلفة عن طبيعة الأراضي الصومالية مع أواخر النصف الثاني من القرن السابع.، هذه الأسباب دفعت مجموعة كبيرة من الأورومو للهجرة نحو الجنوب الغربي، والتي بدأت قوية في حوالي القرن الخامس عشر، ولكن يرجح البعض أنها بدأت قبل ذلك، فهي تعود إلى الوراء إلى حوالي القرن الثاني عشر الميلادي، عندما اكتملت أسلمة الصوماليين، خاصة الموجودين حول خليج زيلع، والذي قامت عليه مملكة زيلع الإسلامية بعد ذلك، والفرع الذي هاجر في هذا الإتجاه فهم أروميو البوراناBorana، أما الفرع الآخر، فهم أروميو الباريتوما الزراعيونBareituma Oromo ، وقد تمركزوا حول إقليم هرر، ثم واصل جزء منهم الهجرة نحو جنوب الحبشة القديمة أو التاريخية (106)،وهي الآن أقاليم شوا وجنوب إقليم ولو، غير أن البورانا الذين يتمركزون وبصورة رئيسية في وسط غرب إثيوبيا، ويشغلون أغلب جنوبها الغربي، أصبحوا الآن يستغلون أيضاً أجزاء واسعة من الوسط الشمالي لإثيوبيا حتي حدود نهر أباي Abay (النيل



خريطة رقم (13)

مساحة انتشار قومية أورومو قبل التقسيم الفدرالي لحكومة ملس زيناوي EPRDF 1995

المفتاح

حدود منطقة قومية الأورومو

ش

السعودية

البحر الأحمر

إريتريا

اليمن

السودان

خليج عدن

جيبوتي

أديس أبابا

أرض أورومو

المقياس

صفر 50 100 200 300 400

كيلوميتر

كينيا

المصدر: خريطة من عمل الباحث بالاستفادة من محمد حسين محمد (وآخرون). أفان أورومو (لغة أورومو).(مصر ، الفجالة : دار الجيل للطباعة ، (ب ت)

الازرق) ، ولعل ذلك يعتبر دلالة وإشارة واضحة لقوة وكثرة انتشار فرع البورانا مقارنة بالباريتوما..

واستناداً على المسوحات الإثنوغرافية لشمال شرق إفريقيا ينقسم الأوروميون الإثيوبيون إلى حوالي (200) مائتي قبيلة، وربما أكثر من ذلك، يتوزعون إلى ست مجموعات إقليمية رئيسية هي: [107]

- أرومو الجنوب، وتضم بورانا Borana وقوجي.Guji
- أورومو الشمال، هم ولو Wallo ورايا.Raayyaa
- أورومو الشرق، وتمثلهم هرر Harar وإتو Ittu .
- أورومو الغرب ،وتضم والقاّ Wallagga ولقا Leqaa
- أورومو جنوب غرب، وتضم Macca وأكبر مراكزها جما.

أمافيما يتعلق بوضع الأورمو في ظل التقسيم والتنظيم الإداري الإقليمي الجديد للدولة الفيدرالية، بعد اختيار واعتماد حكومة إثيوبيا النظام الفيدرالي، بنص دستور إثيوبيا لعام 1994م، بأن تكون الأورومو أحد أقاليم إثيوبيا التسعة[108] وتم تقسيمها داخليا إلى حوالي 12وحدة إدارية تمثل ولايات أو محافظات إقليم الأورومو، والحقائق تؤكد أن قومية الأورومو، ربما تعتبر واحدة من أكبر القوميات التي تمتلك مساحة جغرافية كبيرة من مجمل المساحة الكلية لإثيوبيا، ولكنها رغم ذلك تعتبر قومية حبيسة لاتطل بحدود سياسية دولية مع أي من دول الجوار الإثيوبي، وذلك مقارنة بكل القوميات الأخرى التي تقل عنها مساحة وسكاناً وذلك حسب الخارطة الأدارية الجديدة على عهد حكومة ملس زيناوي، وهي مسألة مختلفة تماما عن وضع خارطة الأورومو الإدارية في عهود الأنظمة السياسية لحكومتي منقستو وهيلاسلاسي، كما تختلف أيضاً عن حقائق الواقع للوجود السكاني لقومية الأورومو التي ربما تشير إلى وجود حدود سياسية للقومية الأورومية مع كل من السودان من ناحية الغرب وكينيا من الجنوب الغربي والصومال من الجنوب الشرقي[109] ، وربما شكلت الجغرافيا السياسية لهذه القومية العديد من الأوضاع التي أثرت في قومية الأورومو، وتأثرت بها أوضاع الدولة الإثيوبية الداخلية والخارجية حيث تظهر في-:

أولاً: سيطرة القومية الأورومية بصورة تامة على كل وسط إثيوبيا أتاح لها فرصة الامتلاك والتحكم في أكثر مناطق الهضبة إستواء، حيث تنتشر العناصر الأورومية في مساحة الهضبة المنضية[110] ، والتي ربما تعتبر قلب الهضبة الإثيوبية مقارنة مع بقية تضاريس الهضبة التي تسكنها القوميات الأخرى، خاصة المتنافسة والمتصارعة معها كالأمهرة والتقراي. والتي تكثر فيها الظواهر التضاريسية للمناطق المرتفعة، كما هو موجود من

القمم والرؤوس والشلالات، أو الخوانق والحواف والظهر وخطوط تقسيم المياه والتي تؤدي كلها إلى عمليات النحت والتشقق المتواصل للهضبة الإثيوبية مما جعلها توصف في كل أطرافها بأنها من نوع الهضاب المحدّرة أو المنزلقة، وهي من نوع التضاريس التي يصعب بل وأحيانا كثيرة، يستحيل معها شق الطرق البرية المعبدة وغير المعبدة. والسكك الحديدية وأكثر من ذلك صعوبة واستحالة السكن على نوعية تلك التضاريس السابقة الذكر، ونكثر تضاريس مثل الظهر والحافة والخوانق (الشلالات) والقمم الجبلية الشاهقة المدببة في مناطق التجراي والأمهرة ومناطق إثنيات جنوب إثيوبيا المتداخلة مع مناطق الأورومو فهي بهذا الوصف التوبوغرافي، ربما تكون قد توافرت بأرض الاورومو أهم ظروف ومقومات الجغرافيا البشرية في إثيوبيا مثل الزراعة، الصناعة الخفيفة، الرعي، الأسواق النقل والمواصلات، الطرق، وكثافة التجمع السكاني.

ثانيا-أتاح الوضع الجغرافي للعناصر الأورومية في بيئتها التبوغرافية الأقل وعورة تضاريسية، وتوسطها لإثيوبيا، أن تكون أكثر القوميات الإثيوبية على الاطلاق تداخلاً مع القوميات الأخرى متدرجة في هذا الاندماج والتداخل في عدة مستويات أو حالات :

الحالة الأولي: مستوي تقاطع الدوائر العرقية (الإثنية) حيث تتقاطع دائرتها السكانية – أي الأورومو – مع أغلب دوائر القوميات أو المجموعات السكانية الإثيوبية الكبيرة في جزء من الحدود، مثل تقاطعها شرقا مع القومية الصومالية، والمجموعة الأدرية أو الهررية، وشمالا أكبر وأقوي عمليات التقاطع والالتحام مع القومية الأمهرية حيث يشتد تداخلهم وتعايشهم مع أمهرة الولو والشوا ،وجنوباً تتقاطع دوائرهم وأحيانا تبتلع أغلب قوميات الجنوب مثل السيداما والكونسو والدورزي، القامو، القوفا، الكفا، والدالي .وغرباً تقاطع مع إثنيات أو قوميات المناطق التي تعرف الآن بإقليم بني شنقول مثل القمز و ماوMao ، بيرتا Berta، جابلاوي .Jablawi كما تتقاطع وتتداخل مع إثنيات مايعرف الآن بإقليم قامبيلا مع مجموعات مثل كوموKomo ، ماجنجرMajangir ، أوبو Opo وربما الأنواك والنوير (112)

الحالة الثانية: :مستوي أو حالة الاحتواء والاحتضان العرقي (الإثني) الكلي: ففي هذا المستوي يظهر وجود بعض القوميات الصغيرة والتي تمثل أقليات موجودة بكلياتها في داخل المساحات الأورومية حيث إن الوجود الأورومي يحيط بها من كل جانب، وذلك مثل قوميات القراقي Guruge والسلتي Selte والهديا Hudia كمباتا .Kambata والولايتا Welaita والهرري .

الحالة الثالثة: مستوي أو حالة الهجرة السكانية عابرة الحدود: في هذا المستوي تتم هجرة

العناصر العرقية (الإثنية) أو القومية التي ليست لها جوار أو تقاطع أو احتواء داخلي إلى مناطق الأورومو أو العكس وذلك لتوافر كل عوامل الجذب الحياتية، خاصة المعيشية وذلك مثل هجرة العناصر التجراوية والعفرية في الشمال , وأخيرا ازدياد هجرة قوميات مناطق القامبيلا والبني شنقول من الغرب ونزوح عرقيات الجنوب مثل كفا Kefa وجيدو Gedeoوكلو Kulo وقامو Gamo وقوفاGofu ، هذا الوضع من التفاعل بين العناصر الأورومية والعناصر القومية الأخرى ربما جعل من قومية الأورومو أفضل نماذج الاندماج والتعايش القومي، كما تمثل مناطقهم أكبر وأقوي مناطق الاندماج والتفاعل والتعايش السكاني في إثيوبيا.

الحالة الرابعة: عدم إطلالة الأورومو بأي حدود سياسة مع أي من دول الجوار أعفي الأورومو من مشكلات الحدود الدولية.

ويزيد من أهمية القومية الأورومبية والمكان والموقع الأورومي، وزنهم الديموقراقي بالنسبة لإثيوبيا، فرغم اختلاف نوعية المصادر الإحصائية السكانية المبنية على اعتبارات أهدافها ومواقفها من بعضها البعض، إلا أن تعداد الأورومو السكاني في أقل الاحصاءات تقديراً يزيد عن ثلث المجموع السكاني لكل إثيوبيا، حيث يقدرون بحوالي 19.940.390 أي مايقارب عشرين مليون بنسبة 32.31% من جملة ما يقارب اثنين وستين مليون61.713.575 هم سكان إثيوبيا حسب تقديرات إحصاء يوليو[113] 2000 ، يسكن منهم في اقليم أوروميا حوالي 18.312.237، علما بأنه بلغ تعداد كل سكان الإقليم من الأوروميين والقوميات الأخرى المهاجرة لإقليم أوروميا حوالي 21.534.583، وهذا يفسر أن عدد الأوروميين المهاجرين خارج الإقليم إلى أقاليم إثيوبيا الأخرى يبلغ حوالي 1.633.153 أي مايزيد عن المليون ونصف، بينما يبلغ تعداد عناصر القوميات الوافدة إلى إقليم الأورومو حوالي 3.222.346 وعلى ذلك تصبح القومية الأورومبية أكبر القوميات الإثيوبية تعداداً سكانياً، الأمر الذي تعتمد وتنسحب عليه العديد من القضايا ذات الصلة بالتوازنات الديمغرافية، كالمنافسة والمشاركة السياسية والدينية، وصراعات الموارد، ونزاعات الهوية، وغيرها من المشكلات التي تعاني منها إثيوبيا.

أما من ناحية الاعتقاد الديني، فقد اختلفت المصادر الإحصائية في نسب التوزيع الديني، حيث تشير المصادر المسيحية والحكومية الاثنين معاً إلى أن المسيحية هي دين الأغلبية الأورومية، فمن بين أحدث الإحصاءات الحكومية الرسمية التي اهتمت بالتوزيع الديني في إثيوبيا جاءت بتفوق المجموع المسيحي للأوروميين في إقليمهم، حيث يبلغ عددهم حوالي 10.974.170، أي قرابة 11 مليون آخذين في الاعتبار قراءة ذلك في أرقام التوزيع

السكاني السابقة للقومية الأورمية، وتدين الغالبية المسيحية الأورومية بالمذهب الأورثوذكسي، حيث يبلغ عددهم حوالي503 ر884ر8، أي بنسبة 81 % من عدد السكان المسيحيين الأورومو، وبنسبة 44.6 % من عدد كل السكان الأورومو، وبنسبة 14.4% من جملة سكان إثيوبيا لنفس عام 2000 وهي575 ر713ر61، نسمة بينما يبلغ عدد الأتباع المسيحيين البروتستانت والكاثوليك حوالي667 ر089ر2، أي بنسبة 19 % من جملة مجموع المسيحيين الأورومو، وبنسبة 10.5 % من عدد السكان الأورومو وبنسبة 3.4% من جملة سكان إثيوبيا لنفس العام، بينما أظهر نفس المصدر الإحصائي عدد المسلمين الأورومو بحوالي039 ر533ر9، أي مايزيد قليلا عن تسعة ملايين ونصف، بنسبة بلغت حوالي 47.8 % من عدد السكان الأورومو، ونسبة 15.4 % من سكان إثيوبيا لنفس العام، وقد أشار الإحصاء إلى عدد أصحاب الأديان الأخرى وهي الوثنية والتقليدية المحلية بحوالي373 ر027ر1، أي بنسبة 5.2 % من جملة السكان الأورومو ونسبة 1.7% من مجموع سكان إثيوبيا[114] ، بينما تأتي إفادات المصادر الإسلامية دوماً بالاغلبية الإسلامية في أوساط الأورومو [115] غير أن أغلب إشارات الدراسات العلمية المتخصصة، وربما أيضاً الملاحظة من خلال المعايشة لأهل الأديان، وشكل الممارسة، والمظاهر الدينية في مناطق الأورومو، تذهب لترجيح أغلبية المتدينين المسلمين، ويليهم المسيحيون، ثم أقلية من الوثنيين وأصحاب المعتقدات المحلية[116]

ومن جهة النظم الاجتماعية التقليدية فيشتهر الأورومو باتباع نظام اجتماعي تقليدي محلي يسمي الجادا(GADA) ، وهو عبارة عن نظام يقسم العناصر الأورومية إلى مجموعات عمرية، ولكل مجموعة دور محدد ومعروف، فهو نظام يحدد المسئوليات والواجبات العسكرية والسياسية، الاقتصادية والدينية، ويتم اختيار هذه المجموعات العمرية بواسطة الانتخاب الذي يتم في احتفال كبير ذي نفوذ رسمي وسيادي، تحدد فيه بداية ونهاية صلاحية المجموعة القائدة، لتحل محلها أخرى[117]

فهو بذلك ربما يعتبر نظاماً يبرز ويشير إلى شكل ونوع من الممارسة الديمقراطية المنتجة بخبرات محلية، تتماشي وتتصالح مع طبيعة الواقع المحلي في كل قضاياه،ومشكلاته الحياتية اليومية، وبرغم شمولها في أداء وظائفها إتجاه المجتمع الأورومي، إلا أن بعض الدراسات ذهبت إلى أن نظام الجادا GADAيغلب عليه طابع التنظيم والتحكم والسيطرة السياسية لمجموع القبائل الأورومية ولعل ذلك راجع إلى أن كل عملية نظام الجادا المبتدئة بانتخابات محلية دورية للقيادات (كل ثمان سنوات)، والشكل الهرمي لتوزيع كراسي السلطة ،ومسئوليات وأهداف النظام، كل هذه الأشياء يغلب عليها الطابع النفسي والروح السياسي والإحساس بالسلطة، ومعاني السيطرة والنفوذ والقوة[118].

ففي نظام الجادا GADA أي السيطرة للقبيلة بحيث تكون تحت سلطة أحد رجال القبيلة ويلقب ب أبابوكو Abba Boku ، ويسمي أبوالجماعة، وهو بمثابة الأب الروحي

والقائد، وهو قمة كراسي السلطة للمجموعة المنتخبة، والذي يفترض فيه أنه الأكثر والأقوي من حيث الصلات القرابية، والفعالية الاجتماعية، وموضع احترام وتقدير أعضاء النظام المنتخب.

ولنظام الجادا قوة إلزامية ،وسلطة نافذة تعرف ب (لوبا)(Luba) ، وتكون متمثلة في شخص الرئيس، والذي يسمي أحياناً بنفس هذا الاسم، وتنتهي بنهاية فترة الرئيس، أي أنه بعد نهاية كل ثمان سنوات ينتهي لوبا ليأتي محله لوبا آخر، وهنالك مناصب أخرى متفرعة من منصب رئيس نظام الجادا ،وتابعة لسلطته، حيث يوجد منصب مسئول الحرب، ويسمي (أبا دولا (Abba Dula) ويسمي أيضاً أبو الحرب[119]

ويبدو واضحاً من خلال الطريقة التنظيمية والحركية التي يعمل بها نظام الجادا، أنه يوفر ويتيح للمجموعة الأورومية عدة مزايا اجتماعية وسياسية، واقتصادية وثقافية، ربما يمكن حصرها في:

- إمكانية الممارسة الديمقراطية في هذا المستوي من النظم التقليدية، وإمكانية المقاربة والمواكبة مع النظم الديمقراطية الحديثة، والتعبير عن نظام سياسي منظم.
- العمل على تحسين قدراتهم التنظيمية العسكرية، وذلك من خلال مايتيحه نظام الجادا من تماسك، يزيد من القدرات الحربية والقتالية، وقد ظهر ذلك من خلال غزواتهم وحروبهم ضد النظم الاستعمارية والإثيوبية.
- إتاحة علاقات تعاونية وتضامنية، تمكن من خلق نسيج مترابط للقبائل والمجموعات الأورومية الداخلية.
- يمثل نظام الجادا أحد عوامل البقاء والحماية للهوية الأورومية، خاصة وأنها قومية متمددة ومتداخلة مع أغلب القوميات الإثيوبية، خاصة المؤثرة منها مثل الأمهرة والصوماليين وقوميات أو إثنيات الجنوب والغرب الإثيوبي.

المجموعات العرقية (الإثنية) في الجنوب :

جاء تناول الخارطة العرقية (الإثنية) الحاوية لمجموع المجموعات العرقية التي تسكن الجهات الجنوبية لإثيوبيا تحت مسمي عرقيات (إثنيات) الجنوب، السلالات العرقية في الجنوب وذلك لإعتبارات موضوعية وضرورات بحثية منها:

أ- تميّز وشهرة جنوب إثيوبيا بتعدديةعرقية (إثنية) أكثر من غيره من بقية الأماكن الأخرى في الشمال والشرق والوسط والغرب، ولذلك تبقي دراسة روابطها ومكونات هويتها مسألة بالغة الصعوبة والتعقيد، فإذا كانت إثيوبيا تمثل متحفاً طبيعياً للأجناس مقارنة بدول القارة والعالم، فإن جنوبها ربما يمثل متحف متاحف الشعوب الإثيوبية، بل ربما الجنوب الإثيوبي بتعدده السلالي هذا، هو الذي أعطي إثيوبيا شرف هذه التسمية.

ب- برغم كثرة عدد المجموعات العرقية في الجنوب الإثيوبي إلا أنها من الناحية الديموقرافية، وعند النظر إليها فرادي، تجدها قليلة التعداد السكاني، فهي إثنيات غير مليونية

إلا في قلة قليلة جداً لاتتعدي خمس المجموعات هي سيداما 2.109.841 وهو مايزيد قليلا عن مليوني شخص، أي بنسبة47 ر 3%من جملة سكان أثيوبيا البالغ 61.713.575 مليون لعام 2000 م، وقراقي 2.684.851 وهو مايفوق مليونين ونصف المليون بنسبة 31ر 4%من سكان إثيوبيا، وولايتا 1.570.905، وهو مايفوق مليون وربع المليون أي بنسبة39 ر والهديا 1.107.835 وقامو/ قوفا 1.101.787 2 %وذلك من جملة مجموع عرقيات إقليم جنوب إثيوبيا البالغ عددها حوالي 56 مجموعة عرقية، والجدير بالإشارة هو أن هذه المجموعات الثلاث الأخيرة برغم أنها عرقيات (إثنيات) مليونية التعداد السكاني، إلا أنها تعتبر في حساب الأقليات وذلك عند مقارنتها بقوميات الشمال والشرق والوسط الكبيرة مثل تقراي وأمهرة وصومالية وأورومو، والتي تشير بوضوح أن أقلها تعداداً سكانياً وهي الصومالية 3.728.512 مليون أي بنسبة 6 % من سكان إثيوبيا لنفس تعداد 2000 م، تفوق أكبر عرقيات الجنوب تعداداً وهي سيداما التي تتعدى المليونين قليلاً [(120)].

ولذلك فإن كثرة قوميات أو إثنيات الجنوب مع قلة تعدادها السكاني جعل دراسة كل واحدة منها على انفراد على نمط سابقاتها من القوميات في المناطق الأخرى في إثيوبيا، مسألة غاية الصعوبة، وذلك لعدم أو قلة وندرة الدراسات لكثير منها، لذلك تسعي الدراسة لتناولها بصورة مجملة، تظهر بقدر الإمكان مشتركات ومختلفات أهم خصائصها ومميزاتها، ثم تناول بعض المجموعات الإثنية المهمة والمفيدة كنماذج لحالات دراسية تعتبر أساسية في قياس وعرض وتحليل قضية الاندماج والتعايش القومي في إثيوبيا.

ج- كذلك يبدو ويظهر الجنوب الاثيوبي في المخيلة والصورة الذهنية للإثيوبيين من أهل الشمال والشرق والغرب برغم تباين خريطته السكانية بأنه وطن واحد لشعوب متعددة، فكثيرًا مايطلق عليه من العامة والخاصة :

(قوميات الجنوب) (شعوب الجنوب) (ناس الجنوب) تعبيراً عن وجود وحدة عضوية ومشتركات حياة تعمل على تجميع وتوحيد هذا التنوع والاختلاف في هذا الجزء من إثيوبيا. وحدود المكان الذي يعبر عن الجغرافيا السياسية لمجموع إثنيات جنوب إثيوبيا الست والخمسين يشمل مساحة تقدر بحوالي539 . 113كلم ^{2} أي حوالي 10% [(121)] من مجمل المساحة الكلية لإثيوبيا، وهي المساحة المحصورة بين كينيا من الجنوب والسودان في الجنوب الغربي وهي عرقيات أو قوميات إقليم (قامبيلا) من الغرب وقومية أو إقليم (الأورومو) من الشمال والشرق، ويقدر العدد السكاني لمجموع هذه المجموعات العرقية مجتمعة [(122)] مجموعة حوالي495 . 14مليون نسمة، أي حوالي 21% من جملة سكان إثيوبيا وبرغم تجمعها هذا فهي تأتي في المرتبة الثالثة خلف أورومو817 . 25وأمهرة 626 . 18مباشرة. [(123)]

وباستثناء المجموعات العرقية الكبيرة المعروفة فإن حوالي 45 من هذه المجموعات العرقية لمنطقة جنوب إثيوبيا قد اعتمدت وسجلت بصورة رسمية وتمت تسميتها وتعريفها ونحتها في

الخارطة العرقية لإثيوبيا منذ مجيء الحكومة الانتقالية التي تكونت بعد زوال نظام منقستو في1991 م، وأكبر المجموعات (القوميات) العرقية في الجنوب الإثيوبي هي سيداما Sidama مليون القرافي Gurage 6. 1مليون الولايات Walayta 2. 1مليون الهديا Hadiya 0 0. 875كفا 00Kaffa . 561وجيدو Gedeo 00. 460بينما تمثل بقية المجموعات العرقية الأخرى المكملة لهذه القائمة وهي حوالي 50 مجموعة أرقاماً سكانية قليلة تتراوح مابين مئات إلى بضعة آلاف[124]

وتجدر الإشارة إلى أن هناك أعداداً سكانية معتبرة من العناصر الأخرى الوافدة إلى مناطق جنوب إثيوبيا وبخلفيات عرقية وإقليمية متباينة مثل هجرة عناصر الأقاليم الشمالية من التجراي والأمهرة والأورومو والتي جاءت في أعقاب نهاية عهد منليك [125]

المجموعات العرقية (الإثنية) في غرب إثيوبيا :

يمكن دراسة المجموعات العرقية (الإثنية) في منطقة غرب إثيوبيا بطريقة مجملة يتم فيها تجميع الخصائص والمميزات المشتركة لمجموع هذه المجموعات العرقية (الإثنية) وذلك مثل ما اتبعناه في دراسة عرقيات (إثنيات) جنوب إثيوبيا وذلك ربما لسببين :

الأول: تشابه أغلب – إن لم يكن كل – المجموعات العرقية في غرب إثيوبيا في الخصائص والمميزات العرقية والدينية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها.

الثاني: تعتبر مجموعات غرب إثيوبيا مجموعات صغيرة غير مليونية بل إن مجموع سكان المجموعات العرقية في إقليمي بني شنقول / قمز وقامبيلا لايتعدي مليون شخص [126].

وتسهيلا لعرض وتحليل التكوين العرقي (الإثني) لمجموعات هذه المنطقة يستحسن دراستها في إطار التقسيم الجغرافي لإقليمي بني شنقول وقامبيلا، وهي أسماء اعتاد الناس على تداولها، حتي بدأت ترسخ في أذهان الكثيرين على أنها اسم لمجموعة عرقية وليست اسماء لمناطق أو اقاليم جغرافية.

أما من ناحية الموقع الجغرافي، فتظهر منطق استيطان إثنيات غرب إثيوبيا في خرائط الجغرافيا الطبيعية والسياسية بأنها محاطة في كل حدودها بالإثنيات الكبيرة والمؤثرة تاريخيا وسياسيا وثقافيا، إضافة لوجود حدود دولية مع السودان، فإثنيات بني شنقول / قمز تحوي من الشمال حدوداً صغيرة للتجراي، ومن الشمال الشرقي الأمهرة، ومن الشرق والجنوب الشرقي الاورومو ومن الغرب السودان، وفي الجنوب قامبيلا، أما قامبيلا نفسها فيحدها من الشرق والجنوب الشرقي أوروميا ومن الجنوب إقليم أثنيات شعوب جنوب إثيوبيا ومن الغرب السودان [127]. ومن خلال تفاصيل الموقع الجغرافي لعرقيات غرب إثيوبيا تلوح عدة ملاحظات حول الجغرافيا السياسية لهذه المنطقة المهمة من إثيوبيا ربما يمكن أن تؤثر في مسالة التعايش القومي لعرقيات هذه المنطقة مع العرقيات التي تجاورها وهي :

1- إن مناطق بني شنقول / قمز وقامبيلا مجتمعات تطل وتشرف على أكبر مساحة حدود إثيوبيا السياسية الدولية مع السودان، ربما تتعدي ثلاثة أرباع الحدود من مجموع طولها البالغ 1606 كلم، وهذا الوضع يفرض عليها مسئولية الأمن القومي الإثيوبي في هذا الجزء المهم.

2- تجاور وتطل وإثنيات أقاليم بني شنقول / قمز وقامبيلا على أكبر وأهم القوميات العرقية في إثيوبيا وهي الأورومو والأمهرة والتجراي وبعض إثنيات جنوب إثيوبيا آخذين في الاعتبار القلة العددية لكل قوميات غرب إثيوبيا فهي (أقليات ألفية) – تعدادها بالآلاف – مقابل القوميات المليونية، وهذه مسائل وحسابات مؤثرة في توازنات التعايش القومي الإثيوبي

3- التقسيم الإداري الجديد القائم على أسس الفيدرالية العرقية (الإثنية) زاد من مساحات تمدد أقاليم عرقيات بني شنقول وقامبيلا على حساب الأراضي التي كانت مواطن استيطان لقوميات الأمهرة والأورومو خاصة تلك المساحات المفتوحة على حدود السودان الغربية، الأمر الذي أصبح مدار جدل ونقاش ومطالب واحتجاجات يمكن أن تؤثر على مستقبل التعايش القومي في إثيوبيا، ومشكلات مع قبائل الجوار على طول الحدود السودانية الإثيوبية.

4- مناطق عرقيات(إثنيات) بني شنقول / قمز وقامبيلا، تعتبر مناطق حدودية مرتبطة بمشلات حدود دولية بين السودان واثيوبيا، ربما يمكن إثارتها في أي وقت، خاصة في حال ظهور الموارد الاقتصادية، مثل البترول المتوقع اكتشافه في هذه المناطق – إضافة لوجود الذهب والمعادن الرسوبية الأخرى.

أهم المجموعات العرقية :

تعتبر مجموعتي برتا Barta أو كما تسمي أيضاً (جبلاوي Jablawi) والتي يبلغ تعدادها حوالي 530ر118 نسمة، أي حوالي 22% من سكان إثيوبيا وقومية قمز Gumuz وتعدادها حوالي 487ر121 نسمة، أي حوالي 22% من سكان إثيوبيا حسب إحصاء العام 1994م [128]، تعتبران من أكبر المجموعات العرقية في الإقليم ويمثلان نصف سكان الإقليم، كما توجد بجانبها بعض المجموعات العرقية الصغيرة ممثلة في كومو Komo حوالي 1.526 نسمة وماو Mao حوالي 16.286 نسمة وشناشا shinasha حوالي 32.698 نسمة.

أما أهم المجموعات العرقية التي تسكن منطقة إقليم قامبيلا، فتأتي على رأسها مجموعة أنواك Anwak وتعدادها حوالي 45.665 نسمة أي بنسبة 5.59% من سكان إثيوبيا، ثم مجموعة نوير Nuer وتعدادها حوالي64.534 نسمة، أي بنسبة 0.12% من سكان إثيوبيا لعام 1994 بينما تمثل مجموعات كومو Komo 1.526 وما جنجير Majangir وأوبو Opo المجموعات الصغيرة [129].

وتسكن كل المجموعات العرقية لإثنيات غرب إثيوبيا في إقليم بني شنقول وقامبيلا في مناطق المنخفضات الغربية التي تمثل نهايات انحدار الهضبة الإثيوبية تجاه الغرب، المتصلة مع منخفضات السودان الشرقية والجنوبية الشرقية وهي لاتخلو من التضاريس المرتفعة التي تشكل مرتفعات جبلية وظواهر نهرية أهمها اباي (النيل الأزرق) وعلى الطبيعة التضاريسية والمناخية هذه يعتمد النشاط البشري لهذه المجموعات العرقية على الزراعة للغالبية ثم الرعي في الدرجة الثانية [130]

أما من حيث اللغة فتتكلم كل المجموعات العرقية (الإثنية) لغرب إثيوبيا في إقليمي بني شنقول / قمز وقامبيلا لغاتها المحلية الأصلية، التي تتبع كلها لعائلة اللغات النيلية، الصحراوية Nilo- Sahran [131] كما تتحدث أقليات منها اللغات الأمهرية والأورومية بأعداد مقدرة، وكذلك التقرينية (تقرنجة) والقرافية(قرانجة) والصومالية (صومالنجة) بأعداد قليلة [132].

أما من حيث طبيعة النظام السياسي، فهي تتبع نظاماً سياسياً تقليدياً يقوم بصورة اساسية وبدرجة عالية على اللامركزية.

أما من حيث التدين فكانت الغالبية العظمي تدين بالأديان المحلية التقليدية، ولكن تظهر في بعض الإحصاءات الرسمية المهتمة بالإحصاء الثاني لإثيوبيا بناء على اعتبارات الهوية الدينية أن الغالبية العظمي الآن تدين بالمسيحية في إقليمي بني شنقول / قمز وقامبيلا ثم في المرتبة الثانية الإسلام وأخيرا إحصائية الإديان الأخرى وهي في الغالب المحلية التقليدية كما هو موضح في الجدول أدناه :

جدول رقم (17)

يوضح التوزيع الديني لعرقيات (إثنيات)

إقليمي بني شنقول/قمز وقامبيلا بغرب إثيوبيا

الاقليم/الديانة	أرثوذكس	بروتستانت/كاثوليك	مجموع المسيحية	الإسلام	أديان أخرى
بني شنقول / قمز	183.487	33.755	217.242	232.649	77.899
قامبيلا	53.190	103.755	156.945	11.382	50.565
المجموع	236.677	137.510	374.187	244.031	128.464

Source: Ethiopia , Central Statical Authority, Pubulation as of July 2000.

المبحث الثاني
الخارطة الدينية للأقليات والأغلبية في إثيوبيا

الأديان في إثيوبيا :التوزيع والانتشار :

يبدو واضحاً أن توزيع وانتشار الأديان في إثيوبيا قد ارتبط ارتباطاً وثيقاً بعدد من العوامل التي لعبت دوراً مهماً وأساسياً في رسم الخريطة الدينية الإثيوبية، ويظهر أن دورها وتأثيرها قد جاء متداخلاً ومتفاعلاً في عملية التحديد لطبيعة وشكل الانتشار والتوزيع الديني، وقد تمثلت هذه العوامل في النواحي(الإثنية) والعرقية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والايديولوجية والجغرافيا الطبيعية والتاريخية.

وعند النظر والبحث في خارطة التوزيع الديني في إثيوبيا، لابد من الأخذ في الاعتبار خصوصية المكان المرتبطة بخصوصية الطبيعية الدينية المٌعتنقَة والمٌعتقَدة عند المجموعات السكانية الموجودة هناك، فقد جرت الملاحظة الواضحة بتسجيل بعض الخصائص التي تتصف بها الخارطة التوزيعية للأديان في إثيوبيا، والتي ربما كانت مهمة في قراءة الخارطة، وأساسية في عمليات العرض والتحليل وهي:

أولاً :النقاء والأحادية الدينية:

وهي أن بعض المناطق الجغرافية في إثيوبيا تتميز بوجود مجموعة عرقية تعتقد وتدين بدين واحد وذلك مثل المجموعة الصومالية التي تدين بالإسلام(133).

ثانياً :التداخل والتعددية الدينية:

وهي أن بعض المناطق الجغرافية المسكونة بواسطة مجموعة سكانية محددة تتميز بوجود عدد من الأديان ويمكن قراءة ذلك على مستويين:

أ – ففي هذا المستوي أو الحالة هناك دين يمثل معتقد الأغلبية لدي المجموعة السكانية المعينة، بينما تمثل الأديان الأخرى دين الأقليات للعدد المتبقي من السكان، وتجدر الإشارة هنا إلىَ أن المعيار في تحديد فئات الأقلية أو الأغلبية الدينية الناحية العددية، على الرغم من أن معيار أو درجة السيطرة أو القوة السياسية أو النفوذ الديني، يعمل أحياناً على خلق وتشكيل روح الإحساس بالغلبة، المتولدة من طغيان الأغلبية، ومثال ذلك القومية (الأورومية) التي يمثل الإسلام فيها دين الأغلبية لمعظم سكانها، بينما الأقلية منهم تدين بالمسيحية أو الأديان المحلية والوثنية، وعلى النقيض من ذلك القومية الأمهرية والتجرينية، والتي يعتنق معظم أهلها النصرانية الأورثوذكسية، بينما تنتمي أقلية منهم إلى الإسلام.

ب – في هذا المستوي أو النوع ربما نجد أدياناً تتساوي نسبها التوزيعية وسط المجموع

السكاني المكون لقومية معينة في إثيوبيا، وتجدر الإشارة هنا إلى أن التساوي ليس مطلقا إنما مسالة نسبية، إذ يصعب الجزم أو التحديد الدقيق لهذه القضية وذلك لطبيعتهما الإحـصائية التي تتعذر معها الدقة والمفاصلة، هذا إضافة إلى تعدد واختلاف المصادر في إيراد المعلومة الإحصائية نتيجة اختلاف الغايات والأهداف والوسائل، خاصة إذا ما كانت القضية متعلقـة بالنواحي الدينية المرتبطة بدرجة من الحساسية والحيطة والحذر كمـا تخـضع لمنافـسة عمليات التبشير والتي حتما سوف تنتهي بترجيح كفة أحد الأديان المـسيحية أو الإسـلام، وربما كان أنسب القوميات الإثيوبية نموذجاً لهذه الحالة هم القوراجي(Gprago)، حيـث يكاد يتوزع السكان بالتساوي على الإسلام والمسيحية والأديان التقليدية المحلية.[(134)]

أما فيما يخص خارطة التوزيع والانتشار الديني فإنه يصعب تحديد طريقة أو اتباع مـنهج معين لتوزيع الأديان، في إثيوبيا ولكن نسبة لارتباط مسالة التدين والاعتقاد بالإنسان والذي يشكل بدوره عينات وطبقات وقوميات المجتمع، فإنه في حالة إثيوبيا ربما كان من الأنسب الربط مابين الدين والقومية، وتوزيع الأديان حسب الديانة الغالبة في التـشكيل والانتمـاء القومي، ولذلك يمكن رسم الخارطة الدينية على النحو التالي:

- القوميات التي تدين بالأديان الوثنية والمعتقدات التقليدية المحلية.
- القوميات التي تدين باليهودية
- القوميات التي تدين بالنصرانية.
- القوميات التي تدين بالإسلام.

وربما كان لهذه الطريقه أو المنهج بعض المزايا التي تساعد في سرعة ودقـة الاسـتنتاج وصحة القراءة وسهولة وعمق التحليل وذلك للآتي:

- معرفة دين الأغلبية لمجرد قراءة العنوان وبالتالي سـهولة وسـرعة التوقـع لأديـان ومعتقدات مجموعات الأقلية.
- إمكانية الربط بين (الدين) و(العرق)، وذلك من خلال عرض وتحليل ورسم خارطة التوزيع الديني، وربطها بالتوزيع العرقي في إثيوبيا، حتي يتم إظهار عمليات التعايش والتداخل والاندماج .
- السهولة والسرعة في إدراك وتصور الخارطة الدينيـة التـي توضـح الوجـود والانتشار اللا أفقي لكل الديانات الرئيسية في إثيوبيا وهي النصرانية اليهودية والإسـلام والأديان الوثنية والمعتقدات التقليدية المحلية، وذلك نسبة لارتباطها بـالتوزيع والانتـشار السكاني والذي تم الاعتماد عليه كعامل ارتباط في توزيع الأديان السابقة.

والجدير بالإشارة أن أولوية الترتيب في تناول وعرض الأديان في إثيوبيا سوف يكون فـي هذه الدراسة حسب أقدمية الوجود والاعتناق لدي السكان الإثيوبيين، وليس لأي عامل آخـر كالكثرة العددية أو السيطرة الدينية المسنودة بالقوة السياسية.

جدول رقم (18)

التوزيع السكاني بناءا على اعتبارات الهوية الدينية

الاقليم	السكان	النسبة المئوية	أرثونكس	البروتستانت	المجموع المسيحي	المسلمين	آخرين
اديس أبابا	2,623,972	%4,25	2,151,57	122,021	2,273,590	332,469	17,913
عفار	1,268,075	%2,05	49,015	6,440	55,455	1,201,973	10,647
أمهرا	15,879,236	%25,73	12.929,490	14,151	12,943,641	2,917,562	18,033
بني شنغول	527,790	%0,86	183,487	33,755	217,242	232,649	77,899
دريداو	308,500	%0,50	106,290	6,720	113,010	194,596	894
قامبيلا	218,892	%0,35	53,190	103,755	156,945	11,382	50,565
هرر	158,847	%0,26	60,509	2,222	62,730	95,634	483
أوروميا	21,534,583	%34,89	8,884,503	2,089,667	10,974,170	9,533,039	1,027,373
صومالي	3,689,839	%5,98	34,454	8,114	42,568	3,643,370	3,901
الجنوب	11,880,583	%19,25	3,279,367	4,487,048	7,766,416	1,986,634	2,127,534
التقراي	3,623,258	%5,87	3,456,942	15,741	3,472,683	147,479	3,096
المجموع	61,713,575	%100,00	31,188,816	6,889,634	38,078,450	20,296,787	3,338,337
نسب السكان	%100.00		%50,54	%11,16	%61,70	%32,89	%5,41

المصدر: هيئة الإحصاء المركزي

(إثيوبيا، أديس أبابا، مختصر التعداد السكاني، يوليو 2000م)

نشأة وتطور وطبيعة الفكر اللاهوتي الوثني في إثيوبيا:

تأتي دوماً إفادات وإشارات أغلب - إن لم يكن كل – المصادر التي تتنـــاول الموضـــوعات الخاصة بطبيعة الدين، وأنماط التدين وأشكال المعتقدات المختلفة في إثيوبيا، متفقة ومتطابقة في التدوين والإقرار بأن الأديان المحلية التقليدية، والمعتقدات الوثنية، تعتبر الأصيلة مـــن حيث وجودها في جذر التكوينات الدينية والمذهبية في خارطة التركيب والتشكيل الاعتقادي في إثيوبيا، ومتقدمة بذلك على كل الأديان، خاصة التوحيدية السماوية الثلاثـــة، اليهوديـــة والمسيحية والإسلام، ولعل هذا الوضع الديني في بعده التاريخي، جعل أتبـــاع ومعتنقـــي الديانات الوثنية والمعتقدات المحلية في إثيوبيا يتميزون بخـــصوصية الانفـــراد بالأصـــالة الإثنودينية، حيث جاءت إشارة ترمنجهام مؤكدة لاعتباريـــة الكوشـــيين الـــوثنيين بـــأنهم المستوطنون الأصليون. [135]

وتأسيساً على ذلك، ربما يمكن اعتبار الفكر الديني الوثني في إثيوبيا ذا طبيعة غارقة في المحلية من حيث نشأته وتطوره، لأنه نتاج تفكير وفلسفة أهل البيئة المحلية، ويظهر أن الفكر الوثني، والاعتقادات التقليدية المحلية، قد خلقت من الطبيعة الموجودة حولها في البيئة الإثيوبية، مصدر الإلهام في تكوين وتركيب طبيعة الفكر اللاهوتي لديها، ويبدو أن هذه السمة ظلت ملازمة تماماً لأصحاب الاعتقاد الديني الوثني، حتي في حال استمالتهم وتحولهم بطرق التجنيد والتبشير المختلفة إلى الديانات الأخرى، إذ تظل كثير من مظاهر التدين الوثني، وأشكال التعبد التقليدي المحلي واضحة ومُلاحظة على سلوك وأداء أتباع اليهودية والمسيحية والإسلام، خاصة في حال امتداد تبشيرهم، ووصول نفوذهم الديني لمناطق التركيز والانتشار الوثني، وذلك لأن هذه الأديان التوحيدية الثلاثة، تتحرك دوماً لكسب الأتباع في مناطق التدين الوثني، وقليلا ما تتحرك الوثنية إليها، ولعل ذلك ربما يعود للطبيعة التبشيرية التوسعية القوية، والروح التنافسية للأديان السماوية الثلاث، إضافة إلى طبيعة أهل الاعتقاد الديني الوثني في الميل والجنوح للاحتفاظ بهويتهم الوثنية ، والاكتفاء غالباً بدور الكمون، والتقوقع داخل النسيج الاجتماعي الوثني، متصفة وباقية على الطبيعة الدفاعية، وحتي في حال إرادة انتشار الفكر الديني الوثني، فإنه ربما يحدث بصورة ديناميكية طبيعية تلقائية، وغالباً ماتكون فردية من غير ما استخدام لمناهج وأساليب ووسائل دعوية تبشيرية، كما هو متبع ومستخدم في الأديان السماوية، وربما تكون مسالة إعلان وإظهار الإيمان بالعقيدة الوثنية بطريقة تقريرية في داخل نفس التابع أو المتدين، ثم يتبعه المظهر العملي، ولعل ذلك يكون نتيجة لما تمليه وتفرضه عليه القوي السحرية الطبيعية الصادرة من هذه الآلهة أو المعبودات الوثنية، حسب زعمهم المستند على حجم القناعات المتولدة من فلسفة التفكير الديني الوثني عندهم، ويبدو أن ذلك ناتج من سيطرة أحاسيس داخلية، وتهيئات نفسية أكثر منها إرادة وقناعة عقلية.

وتأسيسا على ذلك فإن طبيعة الفكر الديني الوثني في إثيوبيا، والقائمة على اللصوق العميق بروح ونفس المتدين الوثني، جعلت لها من قوة التأثير والتغيير ما يمكنها ويجعلها قادرة على إحداث عمليات توثين للأديان السماوية الثلاثة، بدلاً من حدوث العكس، وذلك بحصول عمليات تهويد وتمسيح وأسلمة للوثنية، ولعل مايؤكد ذلك ما أشارت إليه دراسات بعض الباحثين المتخصصة في الشأن الديني الإثيوبي، بأنه في حال النظر إلى طبيعة الاعتقاد الديني الوثني، يتحتم علينا دائماً أن نأخذ ونضع في الاعتبار الفضائل والتأثيرات الوثنية التي تعطي وتمنح الشخصية المميزة لأديان اليهودية والمسيحية والإسلام للذين يعتنقونها من أهل الحبشة[136] .

ولعل مايمكن استدراكه هنا، استناداً على ماسبق ذكره، بأن الفكر اللاهوتي الوثني قد اكتسب وتمتع بهذه الدرجة من الثبات، والمستوي من التأثير، وذلك لأن جوهر وروح الاعتقادات الوثنية في إثيوبيا، وكما هو الحال وسط كل المجتمعات المتخلفة، هو إيمانهم بالاعتقاد أكثر من النواحي العملية والجوانب التطبيقية[137] ، الأمر الذي أدى إلى المفارقة الواضحة بين الجوهر والمظهر، والفعل والقول، لدي المتعبد اليهودي والمسيحي والمسلم المتحول أصلا عن الوثنية، وربما يمكن تفسير ذلك بأن المتدين بأي من هذه الأديان، يظل يتعبد بذات الموروث الديني الوثني القديم، حيث إن كل همه، ومايسيطر على تفكيره، أن يتعبد بطريقة يكسب بها مساعدة الطبيعة أو تجنب غضبها، ولعل هذا المفهوم يمثل قمة حقيقة التمسك بالعقيدة الوثنية، رغم الاعتناق والتحول لدين آخر.

وتظهر طبيعة وجوهر الفكر اللاهوتي الوثني والمعتقدات المحلية في إثيوبيا، والتي تدعم الحقائق والتصورات السابقة بصورة أكثر وضوحاً، من خلال الوقوف على أنواع الآلهة، ومعرفة الملامح والخصائص الرئيسية للأديان والعبادات الوثنية[138]، وفي هذا السياق يجب وضع الاعتبار لأحد خصائص الوثنية الإثيوبية المتمثلة في اختلاف طبيعة الفكر اللاهوتي الوثني بين القبائل والمجموعات البشرية المختلفة ،الأمر الذي يعني اختلاف الطقوس وتباين الشعائر والعبادات الوثنية بين كل منطقة والأخري، وبناء على ذلك ربما يبدو واضحاً من خلال الملاحظة في مكونات هذه المعتقدات والأديان، أن الفكر اللاهوتي الوثني في إثيوبيا قد ارتكز على ثلاثة مصادر، مثلت عبر مراحل وفترات التاريخ المختلفة مصدر الألوهية والربوبية الوثنية، والتصديق والانقياد للمعتقدات التقليدية المحلية وهي:

أولاً: اللاهوت الذي مصدره طبيعة السماء ومتعلقاته مثل الشمس والنجوم والمطر وغيرها.

ثانياً: اللاهوت الذي مصدره طبيعيات الأرض مثل الأشجار والأنهار والجبال وغيرها.

ثالثاً: اللاهوت الذي مصدره الطبيعة الناسوتية، مثل الاعتقاد في أرواح الأسلاف وغيرها.

ولعل مايفسر ويوضح تلك المعطيات المتعلقة بطبيعة وخصائص ومكونات فقه الإلهيات الوثنية، والأبعاد المكانية المنتشرة فيها، ماذهبت إليه بعض الدراسات المهتمة بدراسة الدين في إثيوبيا، بأن وثنية قبائل الأقاو تقوم على الإيمان بالفتشية fetishism ،وهي وثنية تقوم على الإيمان بشيء يعتقد بأن له قدرة مسحوبة على حماية صحابها، وهم يعبدون رباً واحداً، رب السماء، والذي يسمونه(ذوبان) ، كما يعبدون أيضاً منابع الأنهار، وبعض فصائل الأشجار والبساتين والأيكة، مقربين لها الأبقار واللبن والزبدة [139]كما تمثل جماعة القامنت Gamant جيل المتدينين المحافظين في منظومة التيار الوثني والاعتقاديين المحليين، إذ

يعتبرون آخر من تبقي وحافظ على الوثنية من مجموعة الأقاو، وقد كانت ديانتهم نوعاً من أنواع عبادة الشمس[140]

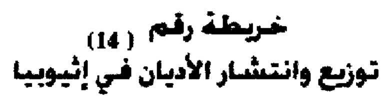
ولعل هذه الكيفية التعبدية لعبادة الشمس، ربما تشبه طريقة أداء بعض الشعائر والعبادات النصرانية، ونوعاً ما شكل الأداء في بعض الطقوس الدينية الإسلامية عند أصحاب التوجهات الصوفية .

ومن جهة أخرى ربما يمكن استخلاص بعض خصائص الفكر الديني الوثني، ومفاهيم الاعتقاد المحلية، من خلال طبيعة اللاهوت الموجودة لدي قبائل السيداما، حيث مثلت متحفاً لاهوتياً، عكس مدي التعدد الوثني والتباين في المعتقدات المحلية، أذ لكل قبيلة أو مجموعة في تفرعات السيداما، فكرها الديني المتفرد والمتميز، فإلاههم الرئيسي هو إله السماء، بالإضافة إلى آلهة وأرواح الطبيعة المحلية، المرتبطة بالملامح الطبيعية، مثل النتوءات الجبلية، الأنهار والأشجار، وبعض من هذه الأرواح الطبيعية، أصبحت آلهة ثانوية، مثل Ateteإله الخصوبة، Talahe إله النهر .[141] ومما زاد من درجة التعدد، حصول نوع من الإزدواجية في الطبيعة اللاهوتية، والتي ربطت بين الصفة الطبيعية والناسوتية، وذلك عن طريق التجسيد والحلول، اذ يتم انتقال لاهوت الطبيعة في مرحلة من المراحل ويحل في الناسوت، لذلك هناك العديد من هذه الآلهة والأرواح، أصبحت مجسدة ومنسوخة في القساوسة الذين تربطهم بها صلة التعويذة والطقوس السحرية [142]ويمكن تفسير وتعليل هذا التعدد والتباين، بأن اللاهوت في هذه المنطقة هو محصلة لمزيج ثقافي معقد، يتكون ويتجمع من خصائص وطبيعة المفاهيم الحامية، كما يستمدون ويشتقون بعض العناصر والتأثيرات من المعتقدات السودانية في الملك الإلهي، وكذلك الأفكار المسيحية المنهمكة والمستغرقة في البيئة الحبشية، غير أن هذه الحالة من التداخل وطرق الاكتساب، وآليات التأثر والتأثير، ربما خلقت وزادت من تعقيد وتشابك طبيعة الفكر اللاهوتي في كل أنواعه، الوثنية واليهودية والنصرانية ومن بعده الإسلامية، الأمر الذي يؤدي حتماً إلى اختلاف وتنوع الأفعال التعبدية، والسلوكيات العقائدية، وطرق الآداء الشعائرية.

تبقي الإشارة مهمة إلى أن الفكر اللاهوتي عموماً في إثيوبيا، ربما ظل متأثراً بالناحية الإثنية أو العرقية، إذ يظل الفكر الديني مصبوغا بكثير من خصائص وملامح وشكل هذه المجموعات العرقية، ولعل ذلك يبدو واضحاً في الفكر اليهودي والمسيحي والإسلامي، أما

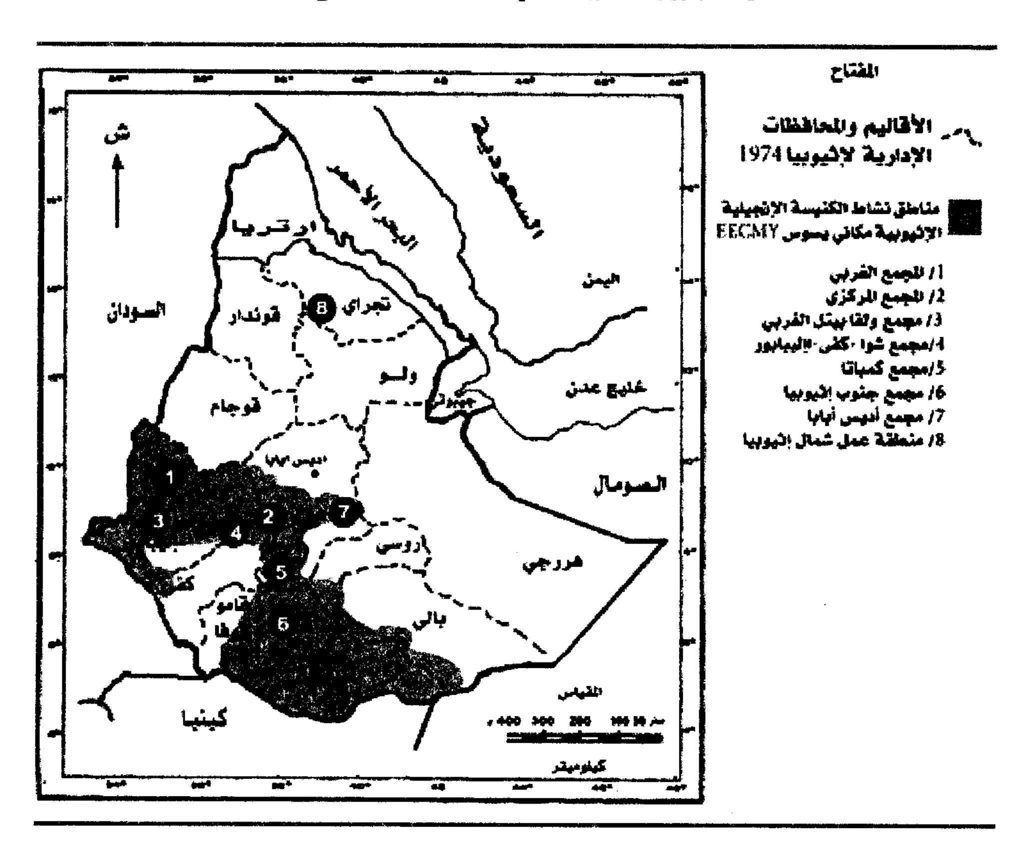
في حالة الفكر الوثني فتبدو واضحة من خلال النظر والتمعن في الوثنية ذات الطبيعة الكوشية والحامية والتي سبقت الإشارة إليها، والتي يمكن استحضارها ومقارنتها بالوثنية، والمعتقدات المحلية ذات الطبيعة الإفريقية الزنجية، حيث لجماعة الكوناما إشارات لمفاهيم متبقية عن الآلهة أو الرب الأعلي Anna ، والذي خلق السموات والأرض، ولكن رغم فعله ذلك، يعتقد سكان الكوناما أنه لم يهتم بالشئون العشائرية[143]، وتأسيساً على ذلك تبدو الفكرة الأساسية في الاعتراف بالإله، والاعتقاد المطلق فيه، مرتبطة بالتصريف الكامل للشئون الحياتية اليومية للعشائر، خاصة المرتبطة بمسألة بقائهم أو فنائهم، وخيرهم وشرهم، مثل الأمطار وارتباطها بالزراعة، ومن ثمّ الإنتاج المتعلق بالمأكل والمشرب والملبس وغيرها، واستناداً على ذلك يظل الاعتقاد الأكثر فعالية وتاثيراً من الإله السابق ذكره، هي أرواح موتاهم، والتي تعتقد جماعة الكوناما وماشابهها من المجموعات السكانية المحلية في هذا الحزام، أن هذه الأرواح تظل محبوسة في الأرض بعد تّحرر الروح من الجسد، وهي بذلك تجلب الخير والشر للأحياء، ومن أجل ذلك تقرب وتقدم القرابين والهبات لاسترضائها[144] ، وهكذا ظلت طبيعة التفكير الديني الوثني عند المجموعات الزنجية في إثيوبيا، تحمل في ملامحها الرئيسية العمل على الاستمالة والوفاق مع الأجداد والأسلاف، وهي عقيدة وتدين يهدف إلى المحافظة، والدفاع عن الروابط التي تؤمن وتحافظ على الدعم الخارق وغير الطبيعي الخاص بالشؤون العشائرية، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الملامح والصفات ليست مقصورة على البيئة الدينية المحلية الإثيوبية، إذ هي في طبيعتها الدينية تشبه الطقوس والشعائر لقبائل معينة من جماعات النوبة في كردفان[145].

خريطة رقم (14)
توزيع وانتشار الأديان في إثيوبيا



المصدر: فتحي غيث، الإسلام والحبشة عبر التاريخ (القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ب ت)

خريطة رقم (15)
الكنيسة الإنجيلية الإثيوبية مكاني يسوس وعلاقتها بالمجتمع



Source: ØYvind M. Eide: Revolution & Religion in Ethiopia 1974-85 (Oxford:James Currey LTD. 2000)

التوزيع والانتشار للقوميات التي تدين بالأديان الوثنية والمعتقدات التقليدية المحلية:

يظهر أن أثيوبيا تماثل أو تشبه كثيراً من الأقطار الإفريقية التي تتميز بوجود وانتشار الأديان التقليدية المحلية، والمعتقدات الوثنية، وسط شعوبها وسكانها الأصليين، وقد بدت الإشـــارة واضحة في كثير من المصادر إلى إرتباط المعتقدات الوثنية والطقوس والـــشعائر التقليديـــة الإفريقية المحلية في إثيوبيا، بالأجناس والأعراق الكوشية، الأمر الذي يدل علـــى أصـــالة وعراقة وأسبقية هذه المعتقدات على غيرها من الأديان السماوية، والفلسفات الوضـــعية، إذ يعتبر الكوشيون الوثنيون هم المستوطنون الأصليون في أثيوبيا، كما أبانت أيـــضاً بعـــض الدراسات إلى إنتشارها وتوزيعها وسط المجموعات السكانية الزنجية الإفريقية الأصـــلية، خاصة في القبائل النيلية .

ولعل الناظر لخريطة التوزيع الديني للوثنية، والمعتقدات المحلية الإفريقية في أثيوبيا، يجدها قد انحصرت بصورة واضحة وأساسية في المجموعات البشرية التي تقطن فـــي المنـــاطق الشمالية، ولكنها مختلطة مع الأغلبية النصرانية التغراوية والأمهرية وكذلك في الجهـــات الشمالية الغربية، ولكنها مختلطة بالأغلبية كما عند مجموعة بني شنقول، والجنوبية مختلطة مع أغلبية إسلامية من الأرومو، ومع أقلية إسلامية ونصرانية في مناطق السيداما الجنوبية الغربية، وهذه تمثل مناطق الثقل الوثني، ولكنها أيضاً مختلطة مع أقليات إسلامية ونصرانية كما في المناطق التي تضم قوميات أومو وكفا وقمبيلا، وبدرجة أقل في المناطق الوســطي التي تميل للشرق قليلا[146] .

وربما يمثل هذا التوزيع والإنتشار آخر وأحدث تشكيل لمعالم الخريطـــة الدينيـــة الخاصـــة بالمعتقدات الوثنية والتدين المحلي الإفريقي في إثيوبيا، إذ تجدر الإشارة إلى أن هذه الخريطة الدينية تكون دوماً عرضة للتغيير وأسباب التغيير، الكلي أو الجزئي فـــي كـــل أو أغلـــب مناطقها، نتيجة لظروف التشكيل والتكوين بفعل عمليات الإحلال والإبدال والإزاحة ،عـــن طريق المنافسة التبشيرية للأديان الأخرى، اليهودية والنصرانية والإسلام والأيـــديولوجيات المعاصرة.

وباستحضار خارطة التكوين الديني الخاص بالمعتقـــدات الوثنيـــة، والمعبـــودات المحليـــة الإفريقية المنتشرة فـــي أثيوبيا، ربما تجدها تتسم ببعض الملاحظات الواضحة، التي يمكن أجمالها في-:

1- خلو المناطق الشرقية والجنوبية الشرقية من الأديـــان الوثنيـــة والمعتقـــدات المحليـــة الإفريقية، وربما يعود ذلك لقوة سيطرة التدين الإسلامي وسط القوميات الصومالية والعفرية (الدنكالية) .

2- تراجع وانحسار المد الوثني في مناطق تمركزه الأصلية في مناطق الأقـــاو، ليـــصبح تشكلها ومظهرها الآن في شكل شريط أو حزام ضيق جداً علي أطراف وحـــدود إثيوبيـــا الغربية بحدودها مع السودان، ويتسع هذا الحزام الوثني قلـــيلاً تجـــاه الحـــدود الجنوبيـــة

والجنوبية الغربية، في جزء من حدود السودان، وكل حدودها مع كينيا.
وُتبرز الدراسات والبحوث التي تتناول الأوضاع الدينية في أثيوبيا بصورة متواترة، بوضع مجموعة الأقاو في صدر قائمة القوميات للمجموعات التي تدين بالمعتقدات الوثنية، والمعبودات المحلية الإفريقية في خارطة التدين الإثيوبي، وقد دلت على ذلك بعض مصادر التاريخ الديني بأن كتابات دالميدا في 1620 م تعطي وصفاً للوثنية الأقاوية، والتي يقطن معتنقوها في منطقة قوجام التي تقع في الغرب وتميل قليلاً نحو الشمال الغربي من إثيوبيا [147]

ولعل هذا التركيز والصدارة لمجموعة قبائل الأقاو، ربما يرجع إلى عدة عوامل هي:

- تمتعها وانفرادها بالأصالة والعراقة في التدين والاعتقاد الوثني، إذ ربما كانت هي الأسبق والأكثر إعتناقا للمعتقدات الوثنية، والأوفر تديناً بالأديان المحلية الإفريقية في إثيوبيا.
- إظهار قبائل الأقاو لنوع ودرجة من قوة التمسك بالمعتقدات الوثنية، والأديان المحلية والإفريقية، دلّ على ذلك استمرار الوجود الوثني وأشكال التدين المحلي الإفريقي، في وسط التركيبة السكانية لمجموعات الأقاو حتي اليوم، رغم الموجات القوية و السباق المحموم لحركات التبشير الديني، خاصة الأديان الثلاثة اليهودية والنصرانية والإسلام، وكذلك الأيديولوجيات والمذهب الفكرية المعاصرة لكسبها، حيث نجد أن مجموعة من جماعة الأقاو احتفظوا بوثنيتهم إلى عهد قريب، ولكنهم الآن إما يهود أو نصاري، باستثناء مجموعة القامانت (Gamant)الذين يعتبرون آخر من تبقي من الوثنيين الأقاو، وهي تحتل موقعها في خارطة التكوين الديني في المرتفعات والجبال حول قندار، في عدد من المناطق مثل وقدا، كركر، وشالقا ومعظمم مزارعين[148] .

واستمرار الوجود الديني، وبقاء أتباع ومعتنقين للوثنية والمعبودات المحلية التقليدية، وفي منطقة قندار على وجه التحديد، **ويمكن قراءته من عدة زوايا إذ هناك العديد من الاستنتاجات، وله عدد من الخلاصات والدلالات :-.**

- تمثل منطقة قندار وماحولها من المناطق، خاصة بحيرة تانا أقوي مناطق الوجود والسيطرة النصرانية، حيث استيطان القومية الأمهرية، كما أنها في تماس وربما تواصل وتداخل مع مناطق السيمن (Semen)، حيث الانتشار اليهودي للقومية المسماة بالفلاشا، إضافة إلى وجود أقلية إسلامية ناتجة من عمليات التحول والتغيير لقربها من مناطق المجموعات العفرية (الدناكل)، ومجموعة أمهرة ولّو ذات الصبغة الإسلامية المتفوقة عددياً، وربما نوعياً مقارنة بالمناطق الإسلامية الأخرى في إثيوبيا.
- وإن مثلث وثنية الأقاو دين المجتمع الأقل أقلية مقارنة بوجودها ضمن المجتمعات الأقلية الإسلامية واليهودية أيضاً، إلا أن الجدير بالإشارة هو استمرار وجود وصمود هذه المعتقدات الوثنية والديانات المحلية، ومنذ تاريخ ضارب في القدم، سبق ظهور اليهودية والنصرانية والإسلام، وعبر دورات التاريخ الحضارية المختلفة، وذلك رغم

محاولات هذه الديانات المتكررة بقيام عمليات أدلجة بالتهويد أو التمسيح أو الأسلمة، لكسب الأتباع والأنصار في وسط هذه العناصر الوثنية، الأمر الذي ربما يحمل ويؤدي إلى وضع تصورات واعتقادات، بأنها معتقدات غير قابلة للزوال أو الذوبان بصورة نهائية، وذلك نسبة لما تحمله من سمات وخصائص الثبات بالنسبة لمجتمعات إفريقية، خاصة مثل المجتمع الإثيوبي، ولعل مايؤكد ويؤسس لأكثر من ذلك ماذهبت إليه بعض الدراسات بأنه حتي في حال تحول العناصر الوثنية ومعتنقي الديانات المحلية، إلى أي من الأديان السماوية التوحيدية الثلاثة، فإنه يظل متمسكا بشيء من عاداته الوثنية، وتقاليده ومعتقداته المحلية، مضيفاً بذلك طبيعة جديدة ومغايرة لشخصية الأديان اليهودية والنصرانية والإسلام في إثيوبيا، ويظهر ذلك من خلال الطقوس والشعائر وممارسات الحياة اليومية.[149]

وتستمر السيطرة والتركيز للأجناس الكوشية في خارطة التوزيع الديني للمعتقدات الوثنية والأديان المحلية في أوساط أغلبية كبيرة من قبائل السيداما التي ظلت على وثنيتها، [150] والمتمركزة في أقصي المناطق الجنوبية والجنوبية الغربية من إثيوبيا.
والمهم توضيحه، والإشاره إليه، أن مناطق السيداما هذه ظلت مقفولة وخاضعة للسيطرة الوثنية، وخالية من أي ديانات أخرى، خاصة التوحيدية الثلاثة اليهودية والنصرانية والإسلام، إلى وقت قريب، حتي بدايات القرن العشرين، ولعل ذلك ربما يرجع إلى قربها وتداخلها مع مناطق النفوذ والسيطرة للأديان المحلية الإفريقية ،والوثنيات المشابهة أو المماثلة أحياناً لوثنية مجموعة السيدامو في كل من السودان في مناطقه الجنوبية والجنوبية الشرقية، التي تشكل وضعها الديني المتسم بالنقاء الوثني القوي، عن طريق سياسة المناطق المقفولة التي انتهجتها بريطانيا في جنوب السودان، كما أن منطقة السيدامو تعتبر متاخمة أيضاً لشمال كينيا الموصوف بسيطرة المعتقدات الوثنية والديانات المحلية، وعموماً كل هذه المنطقة، تمثل الدوائر الحدودية المتقاطعة فيها لمجموعة الدول المكونة لها وهي جنوب وجنوب غرب إثيوبيا وشمال كينيا والجنوب الشرقي للسودان والشمال الشرقي ليوغندا، معقل وحزام عريض التجذر والتغلغل والسيطرة الوثنية.
أضف لذلك أن منطقة سيدامو الوثنية هذه تعتبر بعيدة نسبياً من تأثير السيطرة النصرانية في أقرب مراكز قوتها شمالاً وهي منطقة شوا، زيادة على ذلك مجاورتها لأضعف مناطق الوجر الإسلامي في جنوب شرقي إثيوبيا، حيث إسلام المجموعات السكانية للأوقادين والبالي وهي أقل قوة في نواحي التدين الإسلامي خاصة السني مقارنة بإسلام المناطق الشمالية الشرقية للمجموعات العفرية (الدنكالية) والجبرتية، وكذلك بعدها من تأثير إسلام جنـ صومال، والذي ينظر إليه أيضاً بضعف التأثير والانتشار مقارنة بإسلام المجموعات الصومالية في شمال الصومال ،خاصة فيما يسمي بجمهورية أرض الصومال، القريبة من تأثير وقوة إسلام الجزيرة العربية في اليمن والسعودية، ومناطق دخوله الأولى

في إفريقيا في سواحل إريتريا وكذلك السواحل الصومالية.
وظل انتشار الوثنية والأديان المحلية التقليدية في إثيوبيا وسط المجموعات الكوشية، كما وضح من خلال العرض السابق فإنها كذلك قد سجلت بقاء وتمدد وسط القبائل الزنجية أو المجموعات الإفريقية، والتي يسميها ويطلق عليها الأحباش مجموعة الشنقيلا(Shangela) (151)

وتضم خارطة التوزيع الديني الوثني في إثيوبيا من هذه العناصر الزنجية الإفريقية بعضاً من جماعات قبائل الكوناما أقصي شمال غرب إثيوبيا، المشتركة مع إريتريا كما أشارت بعض الدراسات إلى انتشار الوثنية في أوساط قبائل الهامش أو الحافة الشمالية الغربية لإثيوبيا، والمتاخمة لحدود السودان الشرقية والجنوبية الشرقية، حيث تضم قبائل القنزا أو قمز، توبا، سوري، توجا، مورلي، وقاي، والتي تكون حوالي000 ر 150نسمة، كما تتميز وتتواصل خارطة التوزيع الديني الوثني على طول الحدود الإثيوبية الغربية والجنوبية الغربية، حتى تتداخل مع السيداما، شاملة أيضاً بعض القبائل الزنجية حيث تضم الكومو، أبقار(نوير) ماو، ماجانوا (ماسونقو) يامبو، أنواك، ميكان (شورو)داما، نور كانا ن كونسو وقاردولا (152).

نشأة وتطور وطبيعة الفكر اليهودي في إثيوبيا:

قد ارتبط دخول وانتشار الفكر اللاهوتي اليهودي في إثيوبيا، بدخول الجماعات السامية الوافدة، والمختلف تاريخياً حول مصدرها، مابين وفودها من الشمال الإفريقي من مصر، أو منطقة الهلال الخصيب (الشام) منشأ ومصدر اليهودية الأولى، أو الجزيرة العربية خاصة اليمن، ولكن مايهم في هذا السياق، أنه وفور دخولهااختلطت وانصهرت روحياً وفكرياً وعرقياً مع المجموعات الإثنية الكوشية المحلية الأصلية، ويبدو أن هذا العنصر السامي، قد ظهرت بصمته الواضحة في تشكيل طبيعة الفكر الديني في إثيوبيا عامة، واليهودي بصفة خاصة، وذلك من منطلق أنها حملت شرف أول الأديان السماوية التوحيدية التي دخلت إثيوبيا، الأمر الذي جعل بنية وتركيبة الحياة الإثيوبية، تحمل مؤثرات ومؤشرات الاندماج، وعلامات الانصهار للحياة الدينية والدنيوية، ولعل ذلك قد انعكس وظهر بصورة تلقائية، على طبيعة وشكل التنشئة الدينية والاجتماعية والسياسية التي سارت عليها إثيوبيا، في تحديد صورة وملامح العلاقة بين الدنيا والدين والدولة، ولعل كل ذلك نتاج تأثير الجماعة السامية، وبصورة عميقة على حياة الجماعة الكوشية، والتي يسجل لها تاريخياً وتقليدياً بأنها جلبت للأثيوبيين الكوشيين فهما موحدا للحياة المتضمنة في الأديان، والتي ترتكز على الوحي،إضافة إلى أن الساميين الوافدين لايميزون بين أوجه ومظاهر الحياة الدنيوية والدينية، وبالنسبة لهم المؤسسات الدينية والاجتماعية والسياسية ليست استقلالية منفصلة، ولكنها متضمنة في الدين، وهي التي تعبر دوما عن مظاهره وهيئاته (153)

ولكن على الرغم من الاتفاق بأن العنصر السامي هو الذي أدخل الديانة اليهودية في إثيوبيا، إلا أن الاختلاف ظل قائما بين جمهور الباحثين حول متي ومن أدخلها؟ ويبدو أن هناك

إرتباطا وتلازما بين أحداث وحقائق التاريخ التي تدون لدخول اليهودية، وهوية الجماعات التي أدخلتها في إثيوبيا، الشيء الذي يستحسن ويستدعي تناولهما متصلتين، **ويظهر أن هناك ثلاثة آراء حول تاريخ وهوية دخول الفكر اللاهوتي اليهودي في إثيوبيا وردت كما يلي:**

فقد جاءت اشارة **الرأي الأول** إلى أن اليهودية دخلت إثيوبيا عن طريق الساميين الأوائل، الذين يعتبرون امتداداً وتواصلاً لجيل الهجرات السامية التي بدأت في الدخول والانتشار والانصهار والتماذج مع الشعوب والسلالات الشرق إفريقية، وخاصة الإثيوبية، والتي بدأت من حيث انتقال المؤثرات الدينية، بدخول الأديان والعقائد الوثنية، والتي نتج عنها خليط ديني وثني، ربما يكن تسميته بالوثنية الساموكوشية، وعندما ظهرت اليهودية في مناطق نشأتها الأولى، جاء تدفقها إلى سواحل إفريقيا الشرقية، والتي كانت تسيطر عليها إثيوبيا، وقد كانت التجارة والتجار أبرز وسائل وقنوات دخولها، وبهذا ربما تعتبر إثيوبيا من أوائل معاقل التدين اليهودي في إفريقيا بعد مصر، ولكن تبقي الحقيقة التي أجمع عليها أغلب – إن لم يكن كل – الباحثين، أنه لاشيء يعرف عن هؤلاء المهاجرين الإسرائيليين الأوائل. (154) ولعل هذا الوجود الديني اليهودي ربما مثل البدايات الأولى لهذا الفكر في إثيوبيا، ولكن دونما قدرة على الانتشار، ويعتبر دين أقلية قليلة جداً في محيط الانتشار الديني الوثني، والمعتقدات المحلية

وقد ذهب **الرأي الثاني** إلى أن الفكر اللاهوتي اليهودي قد دخل عن طريق بعض الجماعات السامية، التي تدعي أنها تنحدر من سلالة الملك سليمان، وذلك استناداً على الرواية المشهورة التي أسست لوجود علاقة مصاهرة وتناسل بين الجنس الكوشي الحبشي، والساميين الإسرائيليين، مرتكزة ومنحدرة من العلاقة التي قامت بين ماكدة ملكة سبأ آنذاك ونبي الله سليمان بن داود، والتي كان ثمرتها ابنهم منليك الأول، والذي يُزعم أنه مؤسس الأسرة السليمانية في أثيوبيا، والمربوطة عرقاً ودينياً بالساميين الإسرائيليين، وقد أكدت بعض المصادر التاريخية ذلك، بأنه كان أتراب منليك في صغره يعيرونه بأنه مجهول النسب فسأل أمه عن والده، فأخبرته بأن والده هو سليمان بن داود حاكم القدس، فلما بلغ عشرين سنة قام وزار والده، وتعلم عنده التوراة والزبور، والشريعة السليمانية، واللغة العبرانية، في ثلاث سنين، ثم رده أبوه إلى أمه قائلاً: مني لك، فسُميّ منليك، وجعله ملكاً على الحبشة، فعلّم قومه الديانة الإسرائيلية، وكانوا قبل ذلك يعبدون الشمس والقمر والكواكب والحيوانات، وكانوا معه، إضافة إلى جنود وعلماء من أسباط بني إسرائيل الإثني عشر، فظهر أمره، وعلا قدره، وضنت به أمه، حتي شاورت وزراءها ،وذوي الرأي من أرباب ملكها، في توريث الملك لابنها في حياتها، فوافقوها على ذلك، فاقامته ملكا على عرشها، وقبل ذلك يذكر بعض المؤرخين أن سليمان مسح ابنه وولاه العرش، وبعثه إلى إثيوبيا باثنين وعشرين ألفا من أسباط إسرائيل (155) (156).

وأياً كانت مدي صحة هذه الرواية، إلا أن لها الكثير من الدلالات، والعديد من الإشارات

والإيحاءات، في بلورة وتأسيس وتكريس جملة من المفاهيم حول إثيوبيا، خاصة فيما يختص بوضعها ومكانتها الدينية ويمكن تلخيصها في الآتي:

اختصاص وانفراد بعض من الأعراق الإثيوبية بالارتباط والامتزاج بأصل شجرة النبوة في بني إسرائيل، ولعل ذلك قد هيأ هذه الفئة للشعور بالأفضلية والصفوية والتعالي العرقي والديني ،على غيرها من الأجناس والفئات على المستوي المحلي ،وربما الإقليمي، بل وربما لمكانة عالمية، وذلك في طريقه ربما تماثل أو تشبه السلوك والروح اليهودية، واتجاهاتهم النفسية في وصفهم لأنفسهم بأنهم شعب الله المختار من دون شعوب وأهل الأرض جميعاً.

هذا الارتباط الروحي الديني والعرقي، الكوشي/ يهودي ،حاولت من خلاله الأسرة الحاكمة من سلالة سليمان وماكدة، والتي بدأت في عهد الملك منليك الأول، وأصبحت بعد ذلك تسمي نفسها بالأسرة السليمانية، أن تخلق عن طريق هذا الفهم لإثيوبيا أبعاداً شرق أوسطية، تمكنها من الدخول والتلاقي مع مناطق مهبط الديانات، وقيام الحضارات في الشرق الأدني والأوسط، لتكسب من خلاله المشروعية والمكانة الدينية ومن ثم السياسية، التي تعبر بالنسبة لهم عن الحق اللاهوتي المقدس في الريادة والسيادة والقيادة الدينية والملكوية ،على المستوي الإثيوبي المحلي، وربما الإثيوبي الإقليمي.

وربما يمكن أن يُلمس ويُشتم أن إثارة هذه الأسطورة في ذلك الحين، والتمسك بها بعد ذلك، قد أسس وركّز لوجود ظاهرة التعصب الديني، الذي يستهدف الترويج لنشر اليهودية، خاصة من ملوك البلد، كوسيلة لاعتناقها اليهودية، ومن ثم اعتناق شعوبهم لها، وعندما دخلت النصرانية البلاد، وبدأت تنتشر بين حكام المملكة، لم يجد قسم كبير من السكان أمامهم سوي تقبل دين ملوكهم، في الوقت الذي بذل فيه الأباطرة ورجال الكنيسة جهوداً كبيرة، وقدموا الدعم الثقافي من أجل الكنائس والأديرة.

أما **الرأي الثالث** فيعتقد بأن الذي جرى هو أن الجماعة اليهودية الحبشية قد تكونت من تلك الجماعات اليهودية التي هربت وفرت إلى مصر تحت وطأة جوانان Gohanan في عام 581قبل الميلاد، في عهد أسر وعبودية بابليون ،وهي طائفة دينية منتظمة في عبادة ودين ملكة السماء[157]

غير أن بعض الدراسات المختصة بالشئون الإثيوبية، ذهبت إلى نفي صلة هذه الجماعة الوافدة بالزمان والمكان المصري، وربما عدم ارتباطها باليهودية ،إذ قررت أن الاعتقاد الذي يدعم أنهم منحدرون من دياسبورا (Diaspora) المصرية، ربما لا أساس له من الصحة، لأنهم لايعرفون شيئاً عن بابليون، وتلمود أورشليم، الذي ألف بين القرنين الثالث والخامس قبل الميلاد[158] ، هذا فيما يتصل بدعاوي الهوية، أما فيما يتعلق بالطقوس والتدين، فقد ورد أن جماعة الأقاو والتي يُدّعي أنها تأثرت باليهودية، فإنهم لايحتفلون بعيد البورم، وهو العيد الذي يحتفل فيه بذكري إنقاذ الإسرائيليين من هامان، والذي حكم فيها بين 425 – 465ق م بينما عبادة ملكة السماء أصبحت عبادة إله يوم السبت[159] ، ولعل هذه

يمكن أن تكون أقوي الرمزيات الدالة على الإنتماء، وبنفيها ربما ينتفي أو يضعف انتـسابهم إلى جهة البيئة المصرية.

طبيعة الفكر اللاهوتي اليهودي في إثيوبيا:

دخلت اليهودية في إثيوبيا ولكن يبدو أنها لم تستمر كعقيدة يهودية نقية بذات طبيعتها الساموية الشرقية، وعقيدتها وتشريعاتها الموسوية الإسرائيلية، فيظهر أن الفكر اللاهوتي اليهـودي تأثر بالسابق الوثني ،واللاحق النصراني، إذ أصبحت اليهودية تحمـل سـمات ومميـزات خاصة، تختلف عن تلك العقيدة اليهودية في مناطق نشأتها الأولى، أو لـدي شـعوب ودول العالم الأخرى، وربما يمكن تسميتها باليهودية الإثيوبية لدرجة ما أصبحت تأخـذه وتتـأثر وتتميز به من خصوصية المكان والزمان الإثيوبي.

فبالنظر لدالة العلاقة بين اليهودية وارتباطها بالوثنية والنصرانية، نجد أن الوثنيـة وبحكـم أسبقيتها وأصالتها، قد مثلت المتغير المستغل الذي فرض بعضاً من شكل وطبيعـة عقيدتـه وطقوسه على المتدين اليهودي، الذي أخذ موضع المتغير التابع، فبدلاً من تهويـد المتعبـد الوثني بصورة كاملة، نجد أنه قد تمت وبطريقة جزئية عملية توثين لطبيعة الفكر اللاهـوتي اليهودي، فالمجموعات التي تسمي الفلاشا [160] أو إسرائيل بواسطة الجماعات الحبشية، نجد أن معتقداتهم وأعرافهم توضح أن هناك عناصر من الوثنيين والمسيحيين مخلوطة بـأخري يهودية، وأن الأدله عن وثنيتهم الأولى موجودة في عبادتهم السانبات sanbt إلـه الـسبت الذي يقدمون له اللحم والخمر والبخور [161]

وربما ترجع محاولة متديني اليهود الفلاشا في الجمع والتوفيق بين بعض العناصر الوثنيـة والنصرانية، في إطار وقالب عقيدتهم وعبادتهم اليهودية، إلى تخـوفهم بـأنهم إذا هجـروا وتركوا قدومهم على خدمة إله السانبات، ربما تسحب بركته ونعمته منهم، نظراً إلى أنه هو إله شروق الشمس، إله المطر، وكل الرفاهيات الدنيوية الزائلة، كذلك من شـواهد عمليـة التمسيح للعقيدة اليهودية في إثيوبيا، تبني جماعة الفلاشا نظام رهباني من النصرانية، وقيل إن هذا النظام أدخل في القرن الرابع، بواسطة أحد يدعي أبّا صـابرة (Abbsabra)الـذي سكن زاهد أوناسكاً في كهف هوهارنا (Hoharena)في محافظـة ارمـشاهو-Armach) (chaho، ومن ذلك الوقت أصبحت المنطقة مركزهم الديني الرئيسي [162] ويبدو أن نصرنة الفكر اليهودي في إثيوبيا امتدت لتشمل حتي الأدبيات والمصادر المقدسة التي تـستقي مـن مظانها الطقوس والتشريعات والعبادات اليهودية، فقد اسـتخدم قـساوستهم كتـب العهـود والمواثيق المشكوك في صحتها، والكتب القانونية والكنيسة المكتوبة بلغة الجئـز، والتـي استقوها من الأحباش، كما أنهم يمتلكون مجلدات بها مقتطفات ومستخلـصات مـن The prde , et pentateuch، والتي تتلي خلال احتفال بصفاء وتطهير المولود الجديد وهـي تتلي بطريقة التعميد.[163]

اليهودية في إثيوبيا التوزيع والانتشار:

على اختلاف كل الروايات التي تتحدث عن هجرة اليهود، أو الجماعات السامية الإسرائيلية إلى الحبشة، إلا أن أهم وأبرز نتائج ذلك هو أن جماعة يهودية استقرت في الحبـشة، وأن أراضي ومنطقة السيمن Semen ومجموعة الأقاو هي أول الأماكن والعناصر التي استقبلت الجنس والعقيدة اليهودية ضمن خارطة إثيوبيا الدينية، ويبدو أنه قد حدثت عمليات التفاعل والانصهار والاندماج والتذويب بدرجة كبيرة لهذه الفئات اليهودية مـع مجموعـة الأقـاو الوثنية، وقد ذهبت بعض الدراسات إلى تأكيد ذلك بأنه من وجهة النظر العرقية، فإن هـذه الجماعة اليهودية قد تشربت تماماً من جماعة الأقاو وظلوا متأثرين ومتطبعين بثقافتهم [164] ويؤكد صاحب كتاب تحفة الزمان أو فتوح الحبشة حقيقة امتلاك اليهود (فلاشـا) لأرض سمين. غير أن هناك بعض العوامل أثرت في تمركز العناصر اليهوأقاوية في هذه المنطقة وعملت على إعادة توزيعهم وانتشارهم إلى مناطق أخـرى، فيبـدو أنـه كـان لمـوقعهم الاستراتيجي المهم في الهضبة وبالقرب من بحيرة تانا، جعلهم يعيشون في جو من الحياة المستقلة عن بقية المجموعات، وفي حب لأرضهم السيمن، هذا إضافة لطبيعـة ونمـط حياتهم التي وصفت بأنها حياة حرية، ولعل ذلك جعلهم يُهاجمون باستمرار من قبل ملـوك الأمهرة السليمانيين، إلى أن تم التغلب والقضاء على آخر المجموعات اليهوديـة الـسامية المستقلة، وطردهم من أرضهم الأولى السيمن بواسطة سوسنيوس[165] Susenyos، ليصبح توزيعهم وانتشارهم في الخارطة الدينية الإثيوبية في تجاه الأقاليم الشمالية الغربية، وبصورة أكثر تحديداً حول قندار، وشمال غرب بحيرة تانا، لتشكل بعد ذلك مناطق الأغلبية والثقـل اليهـودي وذلـك فـي محافظـات دامبيـا Dambya ، وقـار Wagara ، وأرمشاهو Armachaho، وتبدو الملاحظة واضحة بأن مناطقهم ذات نمط وطبيعة قروية زراعية، ولذلك فإن هذه البيئة جعلت من الفلاشا عمالاً صناعيين ومـاهرين فـي مجـال الزراعة، وبعض الحرف المتصلة بنشاطها مثل البناية، والعمل الحديدي، والغزل وصناعة الخزف[166] ، وهنا يظهر بوضوح في بعدهم وعدم اختيارهم وتبنيهم لخصائص مهنـتهم الإسرائيلية المعروفة وهي التجارة.

المسيحية في إثيوبيا: النشأة والتطور والتوزيع والإنتشار:

تواترت إشارات المصادر المختلفة في التأكيد على أن أثيوبيا تعتبر من أولي المناطق التـي شهدت دخول المسيحية في منطقة الشرق الإفريقي، والثانية بعد مناطق الـشمال الإفريقـي والتي شهدت البدايات الأولى لدخول المسيحية، خاصة الإسكندرية، في حوالي القرن الثاني الميلادي. ولكن ربما كانت هناك بعض الاختلافات حول البدايات التاريخية الحقيقية لدخول النصرانية في إثيوبيا، فقد انقسمت المصادر في ذلك إلى رأيين:

ففي **الرأي الأول** نجد أنه أوردت بعض المصادر بأن النصرانية دخلت إثيوبيا في حـوالي القرن الأول الميلادي، متزامنة ومتصلة مع مناطق نشأتها وانتشارها الأصلية في منـاطق

الشرق الأوسط، ولعل ذلك راجع إلى عوامل جغرافية واقتصادية مرتبطة بقرب سواحل الامبراطورية الإثيوبية بمناطق ميلاد النصرانية، الأمر الذي سهل التواصل التجاري بين المواني المطلة على البحر الأحمر وكانت أدوليس مرفأً للسفن القادمة من المنطقة التي ولدت فيهاالنصرانية، فالأرجح أنها أدركت معرفتها الأولى بهذه الديانة بعد انتشارها في موطن منشئها، أما في أكسوم التي كانت يومها عاصمة الدولة، فلا شك أنه كان ثمة تجار نصاري من الشرق الأوسط، جاءوا بالنصرانية مباشرة بعد ما بشر بها في مهدها الأصلي بوقت قصير جداً[167] ، ويبدو أن مسيحية هذه الفترة انحصرت فقط في أعداد قليلة جداً، عبّرت عن نفسها كعقيدة تواصل، ومقصورة على شريحة معينة من السكان الوافدين، وبعض المقيمين، أكثر منها انتشاراً وتمركزاً على مجموع السكان الأصليين.

أما في **الرأي الثاني**، فقد ذهبت بعض المصادر إلى أن النصرانية قد دخلت الحبشة في حوالي النصف الأول من القرن الرابع الميلادي، ويبدو أنه هو الرأي المتواتر والمشاع تداوله حيث تري أن تنظيم السكان الأصليين الذين اجتذبتهم إلى عقيدتها، في كنيسة تجعل النصرانية قوة في المملكة الحبشية، فكان لا بد من أن ينتظر حتي العام 330 للميلاد.[168]

ولكن ربما كان كلا الرأيين صحيحين، وذلك من واقع أن مسيحية الفترة أو البدايات الأولى قد انحصرت في أعداد قليلة جداً، وقد عبرت النصرانية عن نفسها كعقيدة تواصل اجتماعي وتجاري مقصورة على شريحة معينة من السكان الوافدين، وبعض المقيمين، أكثر منها عقيدة انتشار وتمركز في أوساط مجموع السكان الأصليين، ولذلك ظلت غير معروفة، وقليلة الاهتمام، وضعيفة التأثير على مستوي الدولة والمجتمع. أما نصرانية الفترة الثانية فقد دخلت وتغلغلت في وسط السكان الأصليين، وقد طرحت النصرانية نفسها في هذه المرة عقيدة للدولة والمجتمع، وأصبحت واسعة الانتشار وقوية التمركز، ولذلك ربما جذبت المؤرخين وخاصة المتدينين بالنصرانية، وفرضت عليهم الاهتمام بها، والتي ربما يمكن اعتبارها التعبير الصادق للبدايات الحقيقية للنصرانية.

أما عن الذين أسهموا في دخول النصرانية لإثيوبيا، فقد اختلفت الروايات حول مسمياتهم وهوياتهم، فقد أوردت بعض المصادر، أنه وفقاً للنصوص المخولة لأعمال الحواريين، التي دبجها شخص يدعي (عيديه)، بأن القديس متي، كان أول من جلب المسيحية لإثيوبيا، غير أن هذا الاعتقاد لا يستند إلى أية وثيقة قمينة بالتصديق [169] إلا أنه قد جاءت إشارة في بعض المصادر، وهو القول المتواتر فيها، والأكثر ترجيحاً، بأن النصرانية كانت قد دخلت إلى مملكة أكسوم آنذاك، وهي أثيوبيا الحالية، على يد القديس فرومنتيوس، والذي نُصِّب بعد ذلك بطريكاً للاسكندرية[170] . أما هوياتهم فقد اختلفت فيها المصادر أيضاً فقد ذكرت أن فرومنتيوس هذا سوري [171] وفي أخرى لبناني وتارة فلسطيني [172] ولكن بالنظر لكل هذه الدول نجدها تقع تحت مسمي دول الشام، ولذلك يمكن أعتبار أن النصرانية دخلت إثيوبيا بجهود النصارى الشاميين.

إتجاهات الفكر اللاهوتي في الكنيسة الإثيوبية :-

من الواضح والمعلوم، الارتباط التاريخي للكنيسة الإثيوبية، منذ بواكيرها الأولى في مملكة أكسوم بمطرانية الاسكندرية، المؤسسة على المذهب القبطي الأرثوذكسي، ولكن يبقى السؤال: لماذا لم ترتبط إثيوبيا بالعقيدة والتراث السرياني الشرقي، في مناطق منشئها الأصلية بالشام، خاصة وأن الذين أدخلوا النصرانية فيها من أصحاب الهوية الشامية، والعقيدة الأرثوذكسية السريانية؟.

وهنا ربما يرجع الأمر إلى إرتباط الكنيسة الإثيوبية بالكنيسة الأرثوذكسية القبطية في الاسكندرية، إلى تولي الأخيرة زمام المبادرة والتبني في تنصيب أول أسقف لكنيسة الحبشة، وهو القس فورمنتيوس الشئ الذي يخول لها سلطة الوصاية الدينية وحق الرعاية الروحية، وربما لأن الأمر متعلق بعوامل جغرافية وإقليمية، دفعت فرونتيوس عندما سمح له بالعودة إلى بلاده في الشام، والتي يرجح أنها صور في لبنان، بدليل أن أخاه ايديسيوس الذي رافقه في هذه الرحلة قد قصدها، فافترقا ليذهب فرونتيوس إلى الاسكندرية بغرض إعتماد الكنيسة الأكسومية، وإضفاء المشروعية الدينية عليها وإقامة علاقة قائمة على المؤسسية الدينية بين الكنيسة الأكسومية وكنيسة الاسكندرية، بأبعادها المصرية الأفروعربية، آخذين في الاعتبار أنها أقرب كرسي أسقفي لمملكة أكسوم، وقد تم ترسيم فرومنتيوس نفسه من قبل بطريرك الاسكندرية إثنا سيوس، ليكون أول أسقف أو رسول كنسي في أكسوم (أثيوبيا حالياً)، ولذلك ربما يمكن إعتبارها البداية الحقيقية لمشروع الكنيسة الأكسومية القائمة على دعائم المذهب الأورثودكسي، ولعل هذا الشكل من الارتباط الكنسي بين أكسوم والاسكندرية قد فرض على الكنيسة الإثيوبية، ومنذ البداية، بعض التقاليد، وربما المبادئ التي كانت فيما بعد مسار خلاف بين الكنيستين وهي:

- إعتناق المذهب القبطي الأرثودكسي على مذهب كنيسة الاسكندرية، وعدم الإحلال أو الإبدال لهذا المذهب بأي مذهب آخر، خاصة فيما يتعلق بعقيدة الإيمان المسيحي، والتي نشب فيها خلاف حول طبيعة السيد المسيح، انقسمت على أثره الكنيسة الأرثودكسية إلى شطرين، وذلك عقب القرارات التي خرج بها المجمع الخلقيدوني 451 م، والمخالفة شكلاً ومضموناً لما جاء في مجمع نيقية 325 م، و مجمع القسطنطينية 381 م، حيث وقفت كنيسة الاسكندرية وكل الأقباط الأرثودكسيين بجانب السريان الأنطاكيين، رافضين لعقيدة مجمع خلقيدونية، وقد شمل الموقف الكنيسة الحبشية، بينما قبل الروم الارثوذكس واللاتين العقيدة الخلقيدونية الجديدة .
- الاستمرار في حصر واحتكار تعيين الأساقفة الشاميين أو المصريين، وعدم تعيين أي

أسقف حبشي لتولي مهام الأسقفية الحبشية، منذ تأسيس الكنيسة الحبشية وحتي عام 1959م[173]، وهو العام الذي انفصلت فيه الكنيسة الإثيوبية عن الكنيسة الأرثودكسية بالاسكندرية.

- الاحتفاظ بتبعية الكنيسة الحبشية لكنيسة الاسكندرية في كل شئ، منذ القرن الرابع الميلادي، وعدم السماح لها بالانفصال والاستقلال، رغم المحاولات المتكررة من قبل مسيحيي إثيوبيا ،حتي تمّ ذلك في عام1959 م.

أما فيما يخص الفكر اللاهوتي للكنيسة الأرثوذكسية الحبشية، فإنها كانت تؤمن إبتداء بما كانت تعتقد فيه الكنيسة الأرثودكسية في الاسكندرية، وهي العقيدة القائمة على الطبيعة الواحدة للسيد المسيح والمتصفة باتحاد الطبيعتين اللاهوتية والناسوتية، وهو ما كان عليه الإيمان المسيحي حسب توجيهات قرارات مجمع نيقية والقسطنطينية، وترفض مبدأ وأصول العقائد التي تنادي بها الآريوسية[174]، النسطورية[175] ، اليوطيخية [176] وأخيراً العقيدة الخلقيدونية، ولذلك أصبح التوجه والبناء العقدي للنصرانية الإثيوبية مرتبطاً إرتباطا وثيقاً بقرارات هذه المجامع المسكونية[177] ، وفي هذا تشير بعض المصادر بأن الكنيسة الأرثودكسية الحبشية عضو في تجمع وشراكة الكنائس الأرثودكسية المشرقية، التي ترفض مجمع خلقيدونية، والتي تضم كنيسة الاسكندرية القبطية الأرثودكسية وكنيسة أنطاكية السريانية الأرثودكسية، والكنيسة الأرمنية الرسولية، وكنيسة مالابار الهندية الأرثوذكسية[178].

غير أن الفكر والإيمان المسيحي لكنيسة الحبشة قد مر بتطور وتحول مهم، وذلك عندما حدث إنشطار في الكنيسة الإسكندرانية، تفرقت على إثره إلى مذهبين، كل له رؤيته حول العقيدة النصرانية وهم اليعاقبة والملكانيون الخلقيدونيون، وقد تبنت الكنيسة الحبشية العقيدة النصرانية اليعقوبية[179]، مخالفة بذلك بطريركية الاسكندرية، التي أبقت على الإيمان المسيحي الملكاني[180]، ويبدو أن الأدلة والبراهين غير كافية حول أسباب التحول اللاهوتي لكنيسة الحبشة، ولكن قد أوردت بعض المصادر أن بعض العلماء يربطون هذه المسألة بمجئ بعض الرهبان إلى الحبشة، أفراداً وجماعات، من المملكة البيظنطية بين القرنين الخامس والسابع، وهم يظنون أن هؤلاء الرهبان إنما جاءوا إلى الحبشة ليبقوا الكنيسة الحبشية إلى جانب اليعاقبة، وترجح المصادر المحلية أن هذه الجماعة هي جماعة القديسيين التسعة التي تنادي وتؤمن بطبيعة واحدة للمسيح[181] . كما نجد هناك أيضاً بعض المفارقات التي ربما كانت أساسية، بين الكنيسة الأرثودكسية الحبشية والكنيسة الأرثوذكسية المصرية، تمثلت في وجود ممارسات يهودية أساسية، فالالتزام بالسبت يبدأ مساء الجمعة، ويستمر حتي مساء الأحد، واللفظ الدال على الجمعة هو " أرب " ويعني استعداداً كما في متي

26:27، مرقس54:15 ، لوقا54:23 ، ويوحنا31:19 ، وقواعد الطعام يهودية خالصة(العهد القديم)، والختان ما زال معمولاً به، كما أن تقسيمات الكنيسة الداخلية، وأسماء الكنيسة الداخلية ،وأسماء تلك التقسيمات، تحاكي أسماء تلك التي كانت في هيكل الرب، فثمة نسخة تمثل تابوت العهد على المذبح في الحجرة المركزية – قدس الأقداس - في كل كنيسة، وهو الذي جعل المبني كنيسة، والعهدان القديم والجديد متساويان في المرجعية، وهما يعدان عند معلمي الكنيسة بمثابة ثديي الأم، الكنيسة التي ترضع أبناءها المؤمنين لبن الإيمان والحكمة والمعرفة(182)

وتأسيساً على ذلك، يظهر أنه مهما يكن من درجة المفارقات بين الكنيستين من حيث الشكل أو المضمون، إلا أن ذلك ربما يعتبر مؤشراً واضحاً لوجود تباينات تمثلت في بعض التهويد الذي تعرضت له الكنيسة الحبشية جراء التأثر ببعض ثقافة وتقاليد الشريعة اليهودية، وهو مالم يوجد في الكنيسة الأرثوذكسية السريانية أو الأرمنية أو حتي كنيسة الاسكندرية القريبة جداً من هذه الأراضي الإثيوبية، بل وقد شهدت مصر مجيء سيدنا موسي وهجرة وتدفق أعراق بني اسرائيل. وقد أرجعت بعض المصادر أن مصدر وأسباب هذا التهويد للنصرانية الأوروثودكسية الحبشية ربما نتج من استمرار تعاطي المسيحيين الحبشيين لهذه التقاليد اليهودية من العهد القديم، باعتبارها تقاليدهم التي تعودوا عليها منذ أن كانوا على الدين اليهودي، ونقلوها للمسيحية(183) ، ولعل ذلك يدل على قوة تراث المجتمع المرتبط بالتعاليم والتوجهات الدينية، المتناقلة والمتوارثة عبر الأجيال، والدالة والمؤكدة على إيمان الأحباش بالتعاليم التلمودية من قبل ذلك.

النصرانية في إثيوبيا: التوزيع والانتشار:

بدخول النصرانية المبكر إلى إثيوبيا وركوزها في عقل ووجدان بعض المواطنين الإثيوبيين، أخذت المؤسسة الدينية النصرانية ممثلة في الكنيسة الأورثودكسية الإثيوبية في زيادة أتباعها من النصاري الوطنيين، ومحاولة التمدد والانتشار الأفقي في كافة مساحة الدولة الأكسومية آنذاك، واستمرار المحاولة حتي إثيوبيا الحالية، **غير أن الناظر إلى شكل وطبيعة توزيع النصرانية في الخريطة الدينية لإثيوبيا يجدها تتسم ببعض الملاحظات التي يمكن إجمالها في ما يلي:**

- انحصرت النصرانية في توزيعها وانتشارها في المناطق الداخلية دون الأطراف وفي الهضبة والمرتفعات دون السواحل والسهول والمنخفضات، وإن وجدت فهي قليلة جداً، مكتفية بتمركزها وسيطرتها على الهضبة، خاصة في المناطق الشمالية منها.
- سيطرت العناصر السامية على المؤسسة الدينية النصرانية بصورة واضحة، متمثلة في

شعوب الأمهرة والتقراي من بقية الأجناس الأخرى الحامية والزنجية الإفريقية.

على الرغم من الدخول المبكر للنصرانية تاريخياً في إثيوبيا واعتمادها منذ دخولها ديناً للدولة، إلا أنها لم تحظ بالإصطفاء والنقاء الديني الكامل من قبل مجموعة عرقية معينة كما هو موجود في العقيدة والفكر الإسلامي من قبل المجموعة الصومالية والسلطي والعفر.

وفي ضوء هذه الملاحظات يمكن قراءة وتحليل التوزيع والانتشار للخارطة الدينية النصرانية إستناداً على المعيار العددي للقوميات والأجناس الإثيوبية، وذلك في ثلاثة مستويات:

- المناطق والأقاليم التي تنتشر فيها قوميات تمثل مراكز الآغلبية النصرانية.
- المناطق والأقاليم التي تنتشر فيها قوميات تمثل مراكز تساوي النصرانية مع الأديان الأخرى.
- المناطق والأقاليم التي تنتشر فيها قوميات تمثل مراكز الأقلية النصرانية.

وبناء على ذلك نجد أن المناطق التي تسكنها الفئة الغالبة من أهل النصرانية، من مجموع مكونات أديان الخارطة الدينية الإثيوبية، هي المناطق الشمالية في الهضبة الإثيوبية في إقليم أو مقاطعة التجراي وهي مكان عنصر المجموعة البشرية التنراوية [184] ويعتنق الغالبية العظمي العقيدة المسيحية الأورثودكسية، بجانب أقلية من العناصر الإسلامية، كل ذلك في المجموع السكاني المكون لهم والذي يقارب أربعة ملايين نسمة ، والجدير بالإشارة ما ورد في بعض المصادر المهتمة بدراسة الدين في إثيوبيا أنه ربما يعتبر التقراي أسبق المجموعات السكانية في إثيوبيا إلى إعتناق وتبني المسيحية الأروثودكسية كما جاءت في طبيعتها العقدية الأولى . وحتي الأن ربما نجد أن التقراي في بعض المناطق الشمالية من إقليمهم، يحتفلون محلياً بذكري المبشرين التسعة الذين أسسوا معتقدات وتقاليد المسيحية الأولى في إثيوبيا، وقاموا بترجمة الإنجيل إلى لغة الجئز وهي اللغة الإثيوبية القديمة[185]

وربما تبدو الملاحظة واضحة من خلال النظر لموقع المجموعة التقراوية النصرانية في الكل المكون للخارطة الدينية الإثيوبية أن النصاري التقراويين ومع اختلاطهم بأقلية مسلمة نجدهم محاطين بكل الأديان والمعتقدات الأخرى في كل الجهات، ففي الشرق والشمال الشرقي مسلمو المجموعات العفرية والساهو، وفي الجنوب والجنوب الغربي يهود الفلاشا في قندار ومناطق شمال بحيرة تانا، وفي الغرب مسلمو المنخفضات الممتدة في السودان، وفي الجنوب الغربي خليط من المسلمين والوثنيين، أما المنطقة الشمالية منهم فهي امتداد لتمدد المسيحية الأورثودكسية في الهضبة والعمق الأريتري مع بني سلالتهم تجراي إريتريا .

ومن جهة أخرى إذا كان التقراي يمثلون تاريخياً المجموعة العرقية الأقدم إيماناً بالنصرانية،

فإن الأمهرة يعتبرون المجموعة المسيطرة على المؤسسة الدينية الكنسية، والسلطة السياسية، والنواحي الثقافية واللغوية، خاصة خلال تاريخ إثيوبيا الحديث [186] وكذلك تمثل المجموعة العرقية (الاثنية) الأمهرية واحدة من أقوي مراكز الأغلبية الدينية النصرانية في خارطة التوزيع والانتشار الديني في إثيوبيا بجانب التقراي، وتستوطن وتنتشر العناصر النصرانية الأمهرية في مناطق وسط إثيوبيا، والتي مثلت البؤرة الأساسية لحركة التاريخ والانتماء الجغرافي، والبناء السياسي، والشرعية والسلطة الدينية للدولة الإثيوبية، وأكثر من ذلك وبصورة أكثر تحديداً ووضوحاً تتمركز النصرانية في مناطق الأمهرة الرئيسية، وهي شوا، وتعتبر المعقل التاريخي لهم، وقوجام ومعظم مساحة غندار، إضافة لتمركزهم في النواحي الغربية من منطقة ولو ،واللازم توضيحة هو أن النصاري الأمهراويين يغطون هذه المساحة في الخريطة بأقل من 30% من جملة المجموع السكاني المكون لإثيوبيا مع الأخذ في الاعتبار وجود أقلية إسلامية أمهرية تمثل حوالي 14% من مجموع السكان الأمهرة.
ومن ناحية الفكر والعقيدة النصرانية يعتقد الأمهرة ويؤمنون بالمذهب النصراني الأورثوذكسي التابع لكنيسة الاسكندرية المصرية، ولكن الآن أصبحت لهم كنيستهم الإثيوبية المستقلة وهي الكنيسة الرئيسة، والمعبرة عن دين الدولة حتي نهاية حكم هيلاسلاسي[187] .

الإسلام في أثيوبيا: الخلفيات التاريخية

والتوزيع والانتشار والطبيعة الفكرية للإسلام

أولاً :الخلفيات التاريخية :نشأة وتطور الإسلام في إثيوبيا:

فيما يتعلق بالبدايات الأولى لظهور الإسلام في المنطقة الإثيوبية، ربما يمكن القول بأنه لم تتفق المصادر – على كثرتها -في مسألة تخص التاريخ الإثيوبي، خاصة تاريخها الديني، مثلما اتفقت حول قضية دخول العقيدة الإسلامية، وأهل الإسلام إلى إثيوبيا.
فقد أوردت المصادر مؤكدة بداية دخول الدين الإسلامي عبر المهاجرين المسلمين، وبإيعاز وتوجيه من صاحب الرسالة الإسلامية، محمد صلي الله عليه وسلم، بالهجرة والفرار بهذا الدين، وذلك من مركز و هبوط الوحي بعقيدة الإسلام في مكة، ولعل ذلك يعتبر أول محاولة لنشر العقيدة الإسلامية خارج موطنها الأصلي بالجزيرة العربية، إلى مكان آخر هو تجاه الأراضي الإفريقية محدداً وقاصداً وخاصاً بها بلاد الحبشة، وقد جاءت إشارة أغلب – إن لم يكن كل – المصادر التاريخية واضحة بأن هجرة المسلمين الأوائل من صحابة الرسول صلي الله عليه وسلم كانت في شهر رجب من السنة الخامسة من البعثة عام 516 م [188]
والصورة الذهنية للسيناريوهات التاريخية لهذه الهجرة، تكتمل وترتبط وتترابط بالعقل من

خلال الاطلاع على ماحوته هذه المصادر من معلومات وصفية، وأحياناً تحليلية، لطبيعة وشكل هذه الهجرة، فقد تضمنت أغلب تفاصيلها خاصة المرتبطة بظروف وأسباب قيامها، وإرهاصات الإعداد إليها في مكة، وخط سيرها، متضمناً المناطق التي مرت بها حتي وصولها إلى داخل الحبشة، ولحظات مقابلة ملكها في معقله، ومدة الإقامة التي مكثها المهاجرون، ومضمون الحوارات التي دارت بينه وبين قيادات هذه الهجرة، وإرهاصات المواقف الداخلية، خاصة الدينية والسياسية، ومواقفه من وفد قريش، وكذلك الوقوف على إحصائية رقمية متضمنة عدد وأسماء المهاجرين([189]) ويبدو أنه من الأهمية الوقوف على تفاصيل وتحليل تلك الهجرة في مصادرها التاريخية الأصلية، وذلك لضرورة رسم صورة ذهنية متكاملة تمكن من قراءة واستخلاص الحقائق الكلية والجزئية وذلك في النواحي الآتية:

أ-إمكانية الوقوف على فقه وأدب الهجرة والمهاجرين فيما يسمي في الاصطلاح الحديث(اللجوء)ومنه اللاجئون وذلك في إطار العلاقة بين دولتي اللاجئين.

ب- محاولة التثبت والتحقق من الفلسفة الكاملة التي تقوم عليها العلاقات الدولية، من خلال تجربة الهجرة بين مكة مركز الدولة الاسلامية، والحبشة التي تعتبر من أقوي المراكز النصرانية في إفريقيا حينئذ، وطبيعة العلاقات السيادية بين النبي صلي الله عليه والنجاشي ملك الحبشة.

ج-الإجتهاد في قراءة دالة العلاقة بين السياسة والأيديولوجيا، خاصة القائمة على (الدين)، التي تم بناؤها وتأصيلها من خلال هجرة مجموعة متدينة بالإسلام إلى الحبشة المحكومة والمتدينة بالنصرانية، ومحاولة استخلاص الأسس والمباديء والثوابت والمتغيرات التي تحكم هذه العلاقة، وصولاً للمكون الفقهي الكامل لهذه العلاقة.

وعموماً هنالك العديد من الأسباب الموضوعية التي جعلت الرسول صلي الله عليه وسلم يدفع بأصحابه إلى بلاد الحبشة دون غيرها من الأمصار والبلدان يمكن إجمالها في:

أولاً: عامل أخلاقي إنساني ديني مرتبط بطبيعة النظام الحاكم في إثيوبيا آنذاك، والموصوف بأهم الصفات الواجب توافرها في الحاكم، والتي كانت معياراً فاصلاً في الاختيار، وعاملاً رئيسياً وحاسماً في اتخاذ القرار من قبل النبي صلي الله عليه وسلم بالتوجه إليها،لعلمه ومعرفته بأنها توجد في النجاشي ملك الحبشة يومها، ولذلك تواترت إشارات العديد من المصادر التاريخية المهمة في إيراد حديثه صلي الله عليه وسلم الدال على ذلك ولو خرجتم إلى أرض الحبشة فإن فيها ملكاً لايظلم أحد عنده، حتي يجعل الله لكم فرجاً ومخرجاً مما أنتم فيه [190]

ولعل أكثر ما أظهر من معدن وموقف النجاشي تجاه المسلمين ارتباط وتوحيد الحالة

المصيرية لأي من الاثنين، المسلمين وبقائهم في الحبشة في حالة طمانينة عند طلب قريش بتسليمهم، ومن جهة أخرى النجاشي وبقاؤه في الحكم في حالة أمن واستقرار عندما حاول أحد النصاري منافسته على العرش، وتتضح صورة هذا الموقف من خلال الحديث الذي روته أم سلمة في هذا الشأن فوا الله إنا لعلي ذلك إذ نزل رجل من الحبشة ينازعه في ملكه قالت فوالله ما علمنا حزناً قط كان أشد من حزن حزناه عند ذلك تخوفاً أن يظهر ذلك الرجل على النجاشي، فيأتي رجل لايعرف في حقنا ما كان يعرفه النجاشي[191]

ثانياً: كان لمسألة العلاقات الدولية، خاصة القديمة، بين الحبشة وبلاد العرب حافزاً ودافعاً قوياً لاختيار الحبشة أن تكون دار الهجرة الأولى للمسلمين، ولعل ذلك يرجع إلى المعرفة العميقة لبلاد الحبشة وأهل الحبشة، خاصة عبر العلاقات التجارية، لتفوز بخيار الاختيار من بين جميع المناطق المطروحة والمدونة، خاصة بلاد الشام واليمن، والتي كانت تربطها بمكة وقريش أيضاً صلات تجارية قوية ومتينة.

3- قد كان لصعوبة الأوضاع خاصة، الاقتصادية والأمنية والسياسية، التي تمر بهما منطقة الجزيرة العربية وماجاورها، خاصة في المنطقة الآسيوية، أثر كبير في استبعاد وإضعاف كل الاحتمالات في الهجرة لأي من مناطقها، لمعرفة الرسول صلي الله عليه وسلم، بطبيعة العلاقات بين قبيلة قريش والقبائل العربية، في الجزيرة العربية، والقائمة على أسس سياسية، تقوم أساساً على المصالح وليس المباديء، فخاف صلي الله عليه وسلم من مناصرتها لقريش، نظراً لقوتها ونفوذها ضد المسلمين إذا هاجروا إليها، كل ذلك جعل من منطقة الحبشة الإفريقية محطة الهبوط الأولى لأول فوج يحمل الإسلام وأهل الإسلام[192].

5- طبيعة المعتقدات الدينية الموجودة في الجزيرة العربية وماجاورها، والتي تقوم على رفض أي اعتقاد يقوم على نسخها وإقصائها، ويظهر ذلك في مركزية الديانات الوثنية الموجودة في مكة وماحولها، وقوة اعتقاد أهلها فيها، إضافة إلى وجود مراكز للديانتين اليهودية والنصرانية في بعض المدن حولها، مثل يثرب ونجران، كما أنها ليست ببعيدة عن مناطق نشأتها الأصلية في الشام، ولعله(صلي الله عليه وسلم) قد قدر أن طبيعة التعاملات العقدية في هذه المناطق تختلف عن تلك التي توجد عند أهل وملوك الحبشة، فهي أرض طاعة وعدل ومساواة، وأهل كتاب، ولعل ذلك ماوجده المهاجرون حقاً من الطمأنينة وحرية الإقامة والعبادة، دلت عليها رواية أم سلمة بنت أبي أمية ابن المغيرة وهي، إحدى المهاجرات من أزواج النبي صلي الله عليه وسلم بعد ذلك قولها لما نزلنا أرض الحبشة جاورنا فيها خير جار النجاشي آمنا على ديننا، وعبدنا الله تعالي لانؤذي ولانسمع شيئا نكرهه.[193]

والجدير بالإشارة هو البداية القوية التي نشأت عليها الديانة الإسلامية في الحبشة، والتي انعكست بصورة واضحة على مسار حركة الإسلام والمسلمين في منطقة شرق إفريقيا خاصة سواحلها عبر البحر الأحمر حتي الأطراف الجنوبية من المحيط الهندي، ولعله يمكن قراءة ذلك من خلال الوقفة الصلبة والتبني القوي الذي أظهره ملك الحبشة النجاشي مع الإسلام والمسلمين عند مطاردة وفد قريش للمهاجرين المسلمين حتي وصولهم الحبشة ومقابلتهم للنجاشي وامتناعه عن تسليمهم القرشيين للوثنيين وإبداء رأيه وموقفه الواضح لحمايتهم وإيوائهم في مقولته المشهورة للمهاجرين المسلمين وأمام وفد قريش اذهبوا فأنتم أمنون (194)

ومما يزيد من مسألة الخصوصية الدينية المتعلقة بتاريخ الإسلام في الحبشة، هو دعوة القائم والمبعوث بالدعوة والدين الإسلامي محمد صلي الله عليه وسلم لملك الحبشة نفسه باعتناق وقبول الإسلام، ولعل ذلك مالم يحدث في تاريخ دخول أي من الأديان السماوية التوحيدية الثلاث، اليهودية والنصرانيةو الاسلامية في الحبشة، وإن تم قبول النصرانية من قبل ملك الحبشة عيزانا مباشرة، إلا أنها لم تأته من مبعوث ونبي النصرانية عيسي عليه السلام، بل عن طريق مبشريه من التابعين اللاحقين، وفي عصور متأخرة عن بروز دعوته، فقد بعث النبي صلي الله عليه وسلم رسالة إلى النجاشي يدعوه فيها إلى الإسلام، وذلك في حوالي السنة السادسة للهجرة الموافق627(AD) ، غير أن الجدير بالتوضيح هو أن هنالك العديد من الآراء والأقوال والروايات حول قضية إسلام النجاشي مابين مؤكد لإسلامه ومشكك وناف له، ولعل المصادر التي ذهبت إلى القول بتأكيد إسلام النجاشي قد اعتمدت على صيغه رد الخطاب الذي بعث به إلى النبي صلي الله عليه وسلم، إضافة إلى ماجاء في حواراته مع المسلمين ومشركي قريش من عبارات تعتبر قرينة دالة على إسلامه (195) ولكن عموماً ربما تذهب كل هذه الدلائل والمؤشرات لإثبات وتأكيد حسن معاملة النجاشي للإسلام والمسلمين .

توزيع وانتشار الإسلام في إثيوبيا:

إن المتتبع والمهتم بالشأن الديني في إثيوبيا، يلاحظ كثيراً من الحقائق، ويدرك قدراً من الخصوصية لمسألة التوزيع والانتشار الإسلامي في إطار الخارطة الدينية لإثيوبيا.

فمن ناحية الانتشار الأفقي، يظهر أن الإسلام ومنذ بدايات دخوله الأولى في إثيوبيا، تجلت وبرزت قوة انتشاره وتوزيعه في مخاطبته ووصوله إلى أهم وأقوي مناطق التركز والسيطرة الدينية والسكانية، في مواطن الهضبة في شمال إثيوبيا حيث الديانتان السماويتان التوحيديتان، اليهودية في أقدمية وسيطرة الفلاشا، والنصرانية في أغلبية الأمهرة

والتقراي،هذا المكون الإثنوديني الذي يناصب الإسلام العداء والمنافسة، ويرفض كل محاولات الإقصاء والإزاحة والإحلال من قبل الإسلام، والمجموعات الإسلامية، ولعل هذه البداية القوية جعلت الإسلام يتمدد ويتمركز في كل أنحاء إثيوبيا، وبطريقة تختلف عن انتشار واستيطان اليهودية والنصرانية والمعتقدات المحلية التقليدية، وعلى ذلك يبدو أن الإسلام قد أحاط بدرجة نسبية كبيرة من التركيز بكل أطراف الخارطة الدينية الإثيوبية، وفي كل اتجاهاتها، وتأسيساً على ذلك، فإن الإسلام ظهر وجوده بوضوح في مركز الدائرة الدينية الإثيوبية بالهضبة، كما أن محيطها يمس ويقطع مناطق وجود المسلمين، آخذين في الاعتبار درجة التفاوت في التركيز العددي للمسلمين في كل مناطق واتجاهات هذا المحيط الدائري الإثيوبي.

وبهذا ربما يمكن تفضيل قراءة توزيع المسلمين على الخريطة الدينية حسب نسبة الوجود الإسلامي من حيث النقاء الايديولوجي وليس الكمية العددية، ابتداء بالقوميات الأعلي نقاء وصفاء في إسلامها، وعلى أساس هذا المعيار ربما كان من المناسب عرض وتفصيل الخارطة الدينية الإسلامية في إطارين منفصلين هما :

أولاً : القوميات أو المجموعات التي يمثل فيها الإسلام دين الأغلبية بنسبة - 100% .

فمن خلال الملاحظة على الخارطة الدينية في إثيوبيا تظهر حظوظ عدد من المجموعات والقوميات السكانية بتشكيل أغلبية إسلامية، بل وقد إنفرد بعضها بالسيطرة والنقاء الكامل نسبيا للإسلام، فهو على هذه الصفة يكاد يغطي كل حدود المساحة الشرقية والجنوبية الشرقية التي قدرتها بعض المصادر بنسبة سيطرة ونقاء تصل إلى 100% [196] وتحمل العقيدة الاسلامية في هذه المساحة وبهذه الصفة في الخارطة الدينية الاثيوبية، القومية العفرية (الدناكل) على طول جزء من الشرق وكل الشمال الشرقي، بينما تغطي الجزء المتبقي من مساحة الشرق وكل الجنوب الشرقي القومية الصومالية ، فيما يسمي أو يطلق عليه إقليم (الأوقادين) [197] وتتسع رقعة الوجود الإسلامي كلما اتجهنا نحو الجنوب الشرقي، وهي ربما تمثل أكبر منطقة تتركز فيها عنصر إسلامي نقي،بعيداً عن اختلاط العناصر الدينية الاخري كاليهودية والمسيحية والوثنية كما هو حاصل في بقية أنحاء إثيوبيا الأخرى. وربما بذات الدرجة من النقاء نجده ينتشر في جزء المنطقة الشمالية الغربية المتاخمة للحدود السودانية، وتمثله فيها قبائل أو مجموعة بني شنقول،والتي يسمي عليها إداريا الإقليم نفسه.

أما في المرتبة الثانية من حيث نقاء العنصر الإسلامي فتأتي مجموعة الاورمو(الجالا) والتي تمثل نسبة المسلمين فيها أكثر من 80 %من المجموع السكاني بالرغم من اختلاف المصادر حول عددهم [198] ولكن مع هذا الاختلاف يظهر ويتبين اعتراف وإثبات كل

المصادر لحقيقة أن الأرومو أكبر قومية من حيث السكان في إثيوبيا والأكثر اتباعا للإسلام، ولكنها ليست الأفضل نقاء إذ يشاركها في النسبة المتبقية وهي أكثر 10% من معتنقي النصرانية، والديانة الوثنية والمعتقدات المحلية التقليدية، ولذلك نجد أن شكل الإسلام عبر هذه القومية الارومية ينتشرو بتمدد في الخريطة الدينية الاثيوبية ليغطي مناطق الوسط وجزءاً من المنطقة الشرقية وكذلك الغربية كما تمتد جنوبا حتي الحدود مع كينيا.

ويلي الأرومو من حيث نسبة النقاء الايديولوجي الإسلامي مجموعة القريج أو قوراقي (GORAGE)والتي تصل نسبة المسلمين فيها أكثر من 75% من مجموع سكانها المختلف حوله أيضاً (199) ولكن تظل النسبة ثابتة في الحالتين.

ولعل آخر المجموعات التي تمثل نسبة المسلمين فيها أعلى من بقية المجموعات الدينية الأخرى هي قمبيلا في غرب إثيوبيا مع الحدود المتاخمة لجنوب شرق السودان ويحدها شمالا مسلمو بني شنقول، ويمثل مسلمو القمبيلا أكثر من 50% وبقية النسبة موزعة بين النصرانية والأديان الوثنية والمعتقدات المحلية.

ثانياً: القوميات والمجموعات التي يمثل الإسلام فيها دين الأغلبية بنسبة أقل من50 %

فاذا مثل الإسلام والمسلمون دين الأغلبية في كل المساحة السابقة من الخاصية الدينية في إثيوبيا فإن هنالك مناطق يقل فيها الوجود الإسلامي عن بقية الأديان والمعتقدات الأخرى، وقد انفردت بذلك القوميات التقراي التي تغطي المناطق الشمالية من الخارطة الدينية الإثيوبية، وحيث تلتقي في حدودها الحالية مع إريتريا، وتمثل بذلك امتدادا طبيعيا لنصرانية الهضبة مع تقراي إريتريا الحالية، وجنوباً تتواصل مع الامتداد النصراني لأغلبية القومية الأمهرية، والتي تشاركهم جزءاً من رقعة الخارطة الشمالية، وتتمدد جنوباً على طول الهضبة، حتي أواسط البلاد عند حدود القومية الأورومية ذات الأغلبية الإسلامية وتتواصل الإحاطة بهاتين القوميتين المسيحيتين في الاتجاهين الآخرين بالأغلبية الإسلامية الساحقة في القومية العفرية شرقاً وبني شنقول والسودان غرباً، ليصبح ذلك المتنفس الوحيد لنصرانية الأمهرة والتقراي من الشمال.

وعلى الرغم من الاختلاف في تقديرات إجمالي السكان بين المصادر الحكومية الرسمية ذات التوجه النصراني والإسلامية، إلا أن النسبة تظل ثابتة في الحالتين بحيث يمثل الإسلام وسط التجراي بحوالي أكثر من 30% وفي وسط القومية الأمهرية بحوالي أكثر من 40% وذلك من جملة المجموع السكاني المكون لهما كل على حدة (200)(201)

ومن جهة أخرى جاءت إشارة بعض الدراسات التي تساوي وربما تشابه نسبة الوجود الإسلامي الأقل لقوميتي السيداما وولايتا مع التقراي، بنسبة مجموع إسلامي أيضاً يقدر

بأكثر من 30% على الرغم من الاختلافات الجوهرية بينها في النواحي التاريخية الجغرافية والعرقية واللغوية والثقافية والسياسية حيث تمثل الأقلية الإسلامية لقوميتي السيداما وولايتا إسلام المناطق الجنوبية وهي عكس طبيعة إسلام المناطق الشمالية وتظل بقية النسبة وهي أقل من 70% موزعة على الأكثرية الوثنية والأقلية المسيحية وهذه كبري الفوارق، [202] هذا وبالنظر والتمعن في شكل خارطة قوميتي السيداما وبوليتا نجدهما تقبعان في أقصي الجنوب والجنوب الغربي لإثيوبيا وتظهر إحاطتهما من الأغلبية الإسلامية للقومية الأورومية في الجنوب والشرق والشمال الشرقي والشمال الغربي والقومية القرافية من الشمال ليصبح المتنفس الوحيد والامتداد الطبيعي لها تجاه الجنوب الغربي فقط، في التحام وتداخل مع مناطق الأغلبية الوثنية التي تشملها مجموعتا كفا وأومو، وفي تناقص لحجم الوجود الإسلامي يمثل بنسبة أقل من 25% من المجموع المكون لسكان هاتين القوميتين، والمختلف حوله أيضاً، [203] وربما تعتبر أقل مناطق الوجود الإسلامي في إثيوبيا قاطبة لتصبح أكثر أقلية من منطقة قوميتي السيداما و ولايتا.

مصادر ومراجع الفصل الثالث:

(1) بعد إنفصال إريتريا في1991 م أصبح كل الساحل الذي حازت عليه إريتريا الآن، والبالغ طوله 1200 كيلومترا ملكاً لأرتريا بموانيه المهمة وهي عصب ومصوع، ومازال الصراع والحرب دائرة بين إريتريا وإثيوبيا لحصول إثيوبيا على منفذ بحري عبر ميناء عصب، غير أن إثيوبيا الآن تستخدم الموانيء الجيبوتية والسودانية سواكن وبورتسودان وربما موانيء جمهورية أرض الصومال عبر بربرا.

(2) حول التفاعلات السكانية والحضارية والثقافية بين إثيوبيا وجنوب غرب آسيا خاصة اليمن انظر دراسة قائد محمد قائد العنسي، **التداخل السكاني وأثره في العلاقات اليمنية الحبشية 1900 – 2000** القاهرة: دار الأمين2004 كذلك: محمد إبراهيم حسن، **القرن الإفريقي وحوض البحر الأحمر :دراسة مقارنة للمظاهر الطبيعية والبشرية والإقليمية** (اسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة 2001)، كما أشارت دراسة، عمر المشري محمد، بلاد القرن الإفريقي: نصوص ووثائق من المصادر العربية (طرابلس: الجماهيرية العظمي، وحدة الكتاب شعبة التثقيف والإعلام والتعبئة 1428هـ) إلى أشهر الهجرات العربية وهجرة الفرس الشيرازيين، ص 74-85.

(3)حول كونية وعالمية الظاهرة الإثنية وخطورتها في خلق النزاعات والحروب الأهلية والدولية انظر دراسة: تيد روبرت جار، **أقليات في خطر: 230أقلية في دراسة إحصائية وسياسية واجتماعية**، ترجمة مجدي عبدالحكيم، سامية الشامي، مراجعة وتقديم رفعت سيد أحمد، ط) القاهرة / مكتبة مدبولي (1995 ويذكر أن هذه الدراسة تعتبر أكبر وأحدث موسوعة عن الأقليات في العالم، وقد تم تمويله من معهد الولايات المتحدة للسلام بمشاركة من برنامج جينتجز راند لوق للسلام الدولي، وقد اعتبر مركز يافا للدراسات والابحاث هذه الدراسة بأنها من أهم المشاريع الفكرية السياسية على الصعيد العالمي بشأن قضايا الإثنيات والأقليات وتعتقد أنه تمّ بترتيب ما مع المؤسسات الأمريكية الحاكمة استعدادا واستشرافا للمستقبل وللمصالح الامريكية والغربية على المستوي الدولي.

(4)Lipsky , op.cit

London , oxford ((5)Bander , M.L. (and others **) language In Ethiopia**
Ps)University press , 1976

(6)Kiros , P 9

(7)Bander , op.cit p.5

(8)Bander , Ibid,P.5

(9)Ullandrof P 31

(10) أورد عمر المشري، مصدر سابق، ص 50، إفادات وتأكيدات كبار المؤرخين من أمثال المغريزي والمسعودي حول كوشية وحامية سكان منطقة القرن الإفريقي وتلازم المصطلحين.

(11) الجدير بالإشارة أن هنالك بعض الدراسات تتعامل مع مصطلح الكوشية Kushism و الحامية Hamatezmعلى أنها مترادفات في المعني حول ذلك انظر: Green Barg، languages of Africa

(12)Kiros and Mazenga , op.cit. P.9

(13) Ibid, P.9
(14) Ibid P.9
(15)Kiros and Maxenga , Op.cit , P.9 Bender , op.cit , P.5
(16)Bender , op.cit
(17) Ibid

(18) لمزيد من التفاصيل حول أصول الأحباش وانتمائهم التاريخي، انظر: قائد محمد العنسي، مصدر سبق ذكره، حيث أورد آراء بعض العلماء أمثال دتلف نلسن وكتابه، انظر ص 39 وبعدها. كذلك عمر المشري، مصدر سابق، ص 50 وبعدها.

(19)يقصد الباحث من إثيوبيا التاريخية نواة الدولة الإثيوبية الأولى التي تشكلت ونشأت مع مملكة اكسوم في مناطق الهضبة العليا في مناطق التجراي الحالية والتي قامت عليها كل إضافات إثيوبيا الحالية شمالا من إريتريا وجنوبا في مناطق الأورومو وشعوب الجنوب التي تضم حوالي 56 قومية وشرقا العفار والجنوب الشرقي الصوماليين وغربا البني شنقول والقامبيلا وبقية أجناس وشعوب غرب إثيوبيا، وربما يستخدم الباحث مصطلح إثيوبيا التاريخية (كثيرا للتفريق بين) إثيوبيا القديمة قبل عمليات الضم و إثيوبيا الحديثة بعد عمليات التوسع.

(20)نبذة عن القحطانيين.

(21)ورد ذلك في تصنيف U.S. Library of Congress – File: IIA: Ethnic Ethiopia

(22)انظر Uillndof

(23)قد شاع هذا التقسيم وكثر في الدراسات الخاصة بالقضايا السياسية والاجتماعية حول ذلك انظر :بكري عبدالرحمن، مصدر سبق ذكره ص26 -24

(24) تقديم تحليل تاريخي عن التوزيع الإداري للأقاليم والمحافظات في إثيوبيا في عهود هيلاسلاسي، منقستو، ملس زيناوي.

(25)انظر خرائط التقسيم الإداري لإثيوبيا خريطة رقم (3)خريطة رقم (4)

(26)اثر الانفصال على الوضع الجيوسياسي للدولتين، ولمزيد من التفاصيل حول ذلك انظر في هذا البحث البيئة الجغرافية والتفاصيل الواردة عن الموقع الجغرافي لإثيوبيا ص.

(27) نبذة عن الموقع الجغرافي للسيمن وسكانها.

(28)الحديث عن تاريخية المناطق الأربعة قندرار، قوجام، ولو، شوا ودلالات نسبة السكان لهذه المناطق في الثقافة والذهن الإثيوبي، كأن يقال أمهرة ولو، أمهرة قوجام، أمهرة شوا، انظر كذلك خريطة التوزيع الإداري لعهد منقستو رقم (3)

(29)وردت هذه الإحصائية أو النسبة في دراسة إبراهيم أحمد نصر الدين، مصدر سبق ذكره ص 4 للباحثين Dexter Burley and Tom Burns , The systerm of Amhara Domination , Variation and Stability , Paper presented at The 15 th Annual Meeting of African studies Association , Philadelphia , Nov. 8-11,1972وقد أشارت إلى نفس هذه الإحصائية أو النسبة دراسة الباحث Bakri Abdel Rahman, op. cit. p.29 وقد كانت نقلا عن دراسة باحث إثيوبي، وهي دراسة حديثة نسبيا عن الدراسة السابقة حيث أعدت في1992 ، كما تتميز أيضاً بأنها دراسة متخصصة في الإحصاء والتوزيع السكاني لأثيوبيا وهي Mamo , Abate , Population Distribution in Ethiopia, Ethiopian Review , June 1992.

(30)وردت هذه الإحصائية في: Central Statistics Authority , Population Summary

.of July, 2000, Ethiopia

(31)انظر العنسي، قائد محمد قائد، مصدر سبق ذكره كذلك انظر البحث ص حيث وردت الإشارة لذلك تحت عنوان الأصول لأولية للأجناس والسلالات في إثيوبيا.

(32) Bender (et al) , Op,cit

(33) رسمية اللغة الامهرية من الحقائق المتواترة التي أكدت وأشارت إليها أغلب – إن لم يكن كل –الدراسات التي تناولت إثيوبيا خاصة في المجالات السياسية والاجتماعية والدينية والثقافية.

(34)انظر دستور إثيوبيا لسنة –1995 الفقرة أو المادة الخاصة باللغة

(35) لمزيد من التفاصيل حول الأوضاع الدينية القومية الأمهرة انظر في هذا البحث، الخارجة الدينية، النصرانية في إثيوبيا والانتشار، ص، وقد جاء تكرار بعض المعلومات الواردة في الخريطة الدينية للضرورة البحثية، لإيفاء الحد الأدني من مطلوبات العرض المعلوماتي للإثنيات أو القوميات الإثيوبية، ولذلك ربما تتكرر هذه الطريقة عند تناول بقية القوميات الأخرى.

(36)جرت ملاحظة الباحث للوجود البروتستانتي في مناطق الأمهرة عند زيارته لمدينة قندر حيث قمت بزيارة عدد سبع كنائس بروتستانتية صحبني فيها متدين بروتستانتي إثيوبي ملتزم، وقد عرفت منه أن انتشار البروتستانتية في الشمال عامة ومناطق الأمهرة خاصة، جاءت نتيجة لهجرة أعداد كبيرة من عناصر القوميات جنوب إثيوبيا كحالته والتي تتمركز فيها المسيحية البروتستانتية، خاصة لضرورات العمل، والآن أصبحت لضرورات التبشير بالبروتستانتية، وعرفت أنها تنتشر بصورة قليلة جدا في شوا وقوجام وتنصرم تماما في مناطق التعصب المسيحي الاورثوذكسي مثل لا ليبيلا في منطقة ولو وهو نفس الأمر مع الإسلام.

(37) من الدراسات التي تناولت الحديث عن الأمهرة بشيء من التفصيل انظر , Levine -:
Donald , Ibid

(38)Bakri , Ibid , pp, 29-31
(39)Bakri , op.cit , P.30

(40) تلمس وتحسس كل هذه الصفات والتصرفات في المجتمع الأمهري، خاصة عند معايشتهم، حيث يلفت انتباهك إليها الحديث والروايات الشافهية المتواترة في الحياة اليومية، ومايظهر من سلوكهم اليومي في أغلب مناشط الحياة، وقد عايش ولاحظ الباحث ذلك عن قرب عند زيارته الميدانية لأقاليم إثيوبيا بما فيها إقليم الأمهرة بأقاليمه الأربعة، ولو وشوا، قندار وقوجام، في الفترة من15/8/2005 م حتي6/1/2006 م، كما أشارت إلى ذلك العديد من الدراسات منها :
Marara Gudina , op.cit. Ullendrof , Ibid
- Markakis, John , **Ethiopia: Anatomy of Traditionalplity** (London , Oxford University press , 1974)

(41) تشعر بكل هذه التغيرات عند المعايشة للواقع الإثيوبي من الداخل في ظل التحولات السياسية والدينية والثقافية والاقتصادية التي تشهدها الدولة الإثيوبية منذ1991 م وحتي الآن، كما أشارت العديد من الكتابات المعاصرة لهذه القضايا.

(42) بلغت مساحة إثيوبيا بعد انفصال إريتريا حوالي127 ر127ر1

43)Central Statistical Authority , Statistical Abstract , Addis Ababa , Federal Demogratic Republic of Ethiopia , Decemper , 2004 , P24

44) Ibid , P ,24

(45) هناك عدة أبعاد ودوائر للصراع التجراوي، حيث استجد صراع تجراي إثيوبيا مع تجراي

إريتريا، وصراع تجراي المعارضة الإثيوبية ضد تجراي الحكومة الإثيوبية، تحالف الأمهرة المعارضين مع المعارضة التجراوية، إضافة للصراع الأمهري التقراوي القديم.

(46) قد أشار إلى هذه النقطة دكتور مرارا قودينا أستاذ العلوم السياسية بجامعة أديس ابابا في كتابه :**Ethiopia: Competing Ethnic nationalisms and the quest for Democracy** 1960 – 2000 PP..117-161 محددا أن هناك تسع مناطق تشهد صراعات إثنية حول أراضٍ يجري النزاع حولها نتيجة التقسيم الفيدرالي الإقليمي القائم على الأسس الإثنية بحجة وادعاءات كل طرف أن هذه الأراضي المتنازع عليها هي ملك لها. ومن بين هذه النزاعات النزاع التجراوي الأمهري على المساحة المتاخمة للحدود السودانية، والتي جرى ترسيمها للتجراي بينما يعتبرها الأمهرة أنها أراضيهم بحجة أنها تاريخيا تعتبر تابعة لهم حتي آخر توزيع أو تقسيم إداري إقليمي على عهد منقستو. مزيدا من التوضيح انظر الخرائط رقم (3) ورقم(4)

(47) عايش الباحث عن قرب طبيعة النشاطات البشرية في مناطق إقليم التجراي، وذلك من خلال التنقل والترحال في أهم مدن الإقليم الرئيسية السابقة، وبأكثر من طريق، وفي أكثر من إتجاه مع تدعيم ذلك بالأسئلة والمناقشة مع السكان الصفوة منهم والعامة.

(48) تواترت إفادات العديد من أهل الممارسة التجارية عن هذا الفهم، وافادوا بأنها سوف تكون استراتيجية العمل للمرحلة القادمة.

(49) حول أصول ولغة التجراي انظر:
Bender , Op.cit Lipsky, op.cit , P.,84

(50)Centeral statistical Authority , Population Summary as of July 2000 Addis Ababa. Ethiopia

(51) انظر: فوزي عبدالرازق بيلي، مصدر سابق، ص 1-67.

(52) للمزيد من التفاصيل حول فكرة كيبري نيقيست انظر Donald P92

(53) لاحظ الباحث ذلك من خلال التعامل، ودلالات الخطاب الشفاهي عند الصفوة والعامة من الناس أثناء زيارته لاثيوبيا في الفترة15/8/ 2005حتي6/1/2006، خاصة أن فترة الزيارة والبحث الميداني صادفت وجود عناصر القومية التجراوية في كرسي السلطة على رأسهم رئيس الوزراء الإثيوبي ملس زيناوي، وهو تجراوي من منطقة عدوة التاريخية مسقط رأسه، ومكان إقامة أسرته حاليا، كما تزامنت الزيارة مع الانتخابات للفترة الديمقراطية الثالثة، والتي لاحظ فيها الباحث، وأحس عن قرب مدي إحتدام الصراع بين السلطة التجراوية والمعارضة الأمهرية وبقية قوميات المعارضة الأخرى ،وقد ظهر أنها مشحونة بكل خلفيات الماضي الصراعية.

54) James Quirin , **society and the state: Reflections from the north the west , 1300- 1900.** in : Katsuyoshi Fuki ,Eisei Kurimoto ,Masayoshi. Shigeta , Ethiopia in Broader Perspective , (Kyoto , Japan. 1997) P. 229- 231.

55) انظر خريطة رقم (12) توضح التوزيع العرقي (الإثني) للقوميات والشعوب والأجناس الإثيوبية

56) James Quirin op.cit. p. 229

57) محمد إبراهيم الطاهر، الفلاشا، الجذور والأبعاد، مصدر سابق، ص6، وردت كذلك في الموسوعة الحرة انظر Wikipedia internt

58)نفس المصادر السابقة كذلك Encyclopedia of nations Africa – Ethiopia

59) Encyclopedia of nations –Africa – Ethiopia

60)لاحظ الباحث ذلك عند زيارته لمنطقة قندار في شمال إثيوبيا شمال بحيرة تانا ومناقشته لبعض عناصر مجموعة الفلاشا في مناطق سكنهم أو عملهم في مدينة قندار.

61)انظر جدول رقم (16) جدول تفصيلي يوضح التعداد السكاني للمجموعات العرقية في إثيوبيا في اكتوبر 1994م.

62) Encyclopedia of nations Africa – Ethiopia -

63) Wikipedia

64- شرح كلمة أوقادين

65- ربما يمكن أن يكون الجوار الشمالي الشرقي لإقليم الصومال الإثيوبي مستقبلا هو دولة جمهورية أرض الصومالSomali land ، التي تمارس الآن حكما ذاتيا ينقصه الاعتراف الدولي وهو وضع مؤثر في قضية إقليم الصومال الإثيوبي (الأوقادين)

66- حول هذه الأبعاد الجغرافية لإقليم الصومال الإثيوبي انظر خريطة التوزيع الإثني رقم (12) .

67- نبذة عن دولة جمهورية أرض الصومال.

68- حول النزاع بين الصومال وكينيا انظر :محاسن عبدالقادر حاج الصافي، المسألة الصومالية في كينيا.

69- تعتبر حالة الدولة الصومالية وماتعانيه من أوضاع خطرة وغير مستقرة حالة متفردة أثرت على الأمن المعيشي والأمن القومي لسكان الصومال وكل منطقة القرن الإفريقي والجوار الآسيوي، حفزت ودفعت الباحثين لأجراء العديد من الدراسات والبحوث لتشريح الحالة الصومالية، وحول ذلك انظر :محمد أحمد شيخ علي، التدخل الدولي في الصومال: الأهداف والنتائج، ط 1 الخرطوم، مركز الراصد للدراسات، 2005. الامين آدم عبدالرازق، التدخلات الخارجية وأثرها في الإستقرار في الصومال في الفترة(1991- 2000)

70- Central Statistics Authority , Op. cit P 24

71- انظر Donald livern , op.cit p 34

72- انظر Bender , op.cit كذلك يوسف الخليفة أبوبكر وآخرون)مصدر سبق ذكره ص1

73- لمزيد من التفاصيل عن الوضع الديني للقومية الصومالية انظر الفصل الثاني في هذا البحث والإحصاءات الواردة هنا مصدرها Central Statistics Authority , Population Summary as of July 2000وهو إحصاء قديم نسبيا عن تلك التي استخدمها الباحث عن السكان لإحصاء 2005 ولعل ذلك يرجع لعدم توافر الإحصاءات التي تتناول التوزيع الديني في مصدر2005 ، ولذلك استعان الباحث بمصدر 2000 ويمكن أن تعالج هذه المسألة في إطار النظر لمعدلات النمو السكاني للدولة الإثيوبية والإقليم الصومالي.

74- تفاصيل عن المدن الثلاثة: جقجيقا، هرر، ديرداوا.

75- قدم عمر المشري محمد، نبذة وافية عن مدينة بربرا في كتابه بلاد القرن الإفريقي، ص 168.

76- انظر خارطة التوزيع العرقي رقم (12) كذلك وردت الإشارة لتحليل هذه المسألة بصورة أكثر تفصيلا في كتب الجغرافيا المتخصصة في إفريقيا :محمد مرسي الحريري، مصدر سبق ذكره الذي أفرد مساحة للإوضاع السكانية والاقتصادية ص ص 438 – 434 كذلك انظر محمد السيد

غلاب، مصدر سبق ذكره الذي تناول إثيوبيا والصومال كدولتين متداخلتين في المسائل الاقتصادية وحركة السكان ص ص209 -179

77- لمزيد من التفصيل حول المسألة القبلية، انظر: محمود يوسف موسي، **القبيلة وأثرها في السياسة الصومالية 1960- 1997** الخرطوم: دار جامعة إفريقيا للطباعة والنشر2000) ، ص 22

78- سوف يتم تحليل مسألة التعايش والاندماج بصورة وافية في فصول البحث القادمة، انظر الفصل. ...

79- ورد الحديث عن هذا النظام عند: محمود يوسف موسي، مصدر سبق ذكره ص38

80- لفهم هذه الأبعاد، راجع المصدر السابق، ص 30.

81-انظر خرائط إثيوبيا الخاصة بتوزيع الأقاليم العرقية، خارطة العرقيات كذلك الجزء الخاص بجغرافية إثيوبيا في هذا البحث.

.82- http:11www EThiobokes. net /Backrod.htm

83- Trimingham , op.cit , P.8, P 16

84-Thiopia: Central statistic Authority, population summary as of July 2000

85- انظر Trimingham , op.cit , P. 7 P. 16

86- Last, Jill , Ethiopians and The houses (Addis Ababa: Ethippian Tourism commission)P.8

- Ethiopia: Central statistics Authority , population Summary 87 as of July 2000.

- Trimingham, op.cit. p. 20688

-Ibid, P.1589

90-انظر التعدادات السابقة وكذلك انظر الخرائط الإدارية لإثيوبيا في هذا البحث.

91-Last, Jill , op.cit. p.8

92-Ethiopia: Central statistics Authority , population Summary as of July 2000

93- لاحظ الباحث ذلك عن زيارته لمنطقة هرر.

94- Sara voughan , Ethnicity and power in Ethiopia , PH.D. University of 6 Gdinburgh , 2003) P. 237

95-عرب فقيه، مصدر سابق، ص 175، كما أشار إلى ذلك Trimingham , op.cit , p.223

96-جمال الدين الشامي بن إبراهيم بن خليل الشامي، هاشم جمال الدين الشامي (دكتور)، ص 196 – 197، المنهل في تاريخ ,أخبار العفر (الدناكل) (القاهرة: كامل جرافيك، 1997).

97-المصدر السابق، ص 197.

98-عرب فقيه، مصدر سابق ص 175، كما أشار إلى ذلك Trimingham , op.cit , p.223

99-عرب فقيه، مصدر سابق ص 175، كما أشار إلى ذلك Trimingham , op.cit , p.223

100- الساهو هي أحد إثنيات (قبائل) إريتريا الموجودة على ساحل البحر الأحمر وقد كانت ضمن التركيبة الإثنية لأثيوبيا قبل انفصال إريتريا في1993 م عندما كانت إريتريا تمثل أحد المكونات

التركيبية للقومية الإثيوبية.

101- بربرا هي أحد الموانيء الصومالية المطلة على ساحل خليج عدن وتحديدا في منطقة مايعرف بجمهورية أرض الصومال أو الصومال البريطاني. لمزيد من التفصيل حول أهمية وتاريخية هذه المدينة، انظر عمر المشري محمد، مصدر سابق.

102- أشار الكاتبان Bechingham و Bohrey في كتابهما تاريخ الجالا (الأورومو) في إثيوبيا مصدر سبق ذكره ص2 ، ص 23 إلى وجود ثلاث هجرات حامية إلى شرق إفريقيا، وكانت هجرة الاورومو هي الأخيرة أو الثالثة وهي بالترتيب:

الهجرة الحامية الأولى: هي هجرة مايعرفون اليوم بنيرا Nera أو باريا Baryaوبجانبهم بادينا Badenaأو كوناما Kuama الموجودين في إريتريا، وحتي الآن تعتبر الأوضاع الإثنية واللغوية لهذه المجموعات غير مؤكدة.

الهجرة الحامية الثانية: هي هجرة البجا Peja في المنطقة الشمالية في إثيوبيا إريتريا حاليا ولأقاو Aguu في منطقة وسط إثيوبيا شمال إثيوبيا الآن بعد إغفال إريتريا والسيداما Sidama في منطقة جنوب غرب إثيوبيا.

الهجرة الحامية الثالثة: هي هجرة شعوب شرق إثيوبيا الجالا اورومو والصوماليين والعفار والساهو

103- حول الأصل الحامي واللغة الحامية للأورومو انظر:- Bahrey , Donald , op.cit op.cit

104- انظر الأمين أبومنقة وآخرون مصدر سبق ذكره وقد ورد فيه الحديث عن اللغات الحامية في كل التصنيفات

105- Bahrey , op.cit P 22

106- مصطلح الحبشة القديمة أو التاريخية تشمل منطقة المرتفعات أو الهضبة حول بحيرة تانا والتي هي الآن مناطق التجراي والأمهرة

107-Huntingford , G.W.B. The Galla of Ethiopia: The Kingdoms of Kaffa (London:) Internatonal Africa Instotide pp. 12-15 and Jamjero

108- Ethiopia Conistitution , 1994 , Article No ( ) P

109- هنالك بعض الخرائط الجغرافية التي أشارت إلى موقع القومية الأورومية وحدودها الإدارية والسياسية صراحة وضمنا انظر خرائط رقم (4) (14) كما أن هنالك كثيراً من السكان الاوروميين يحتجون ويتحدثون عن فقد إقليم الاورومو لبعض أراضيه في ظل التقسيم الإداري الجديد لحكومة ملس زيناوي، وردت أثناء نقاش الباحث خلال فترة وجوده في إثيوبيا وتقصيه للأوضاع في الداخل الفترة9/1/2006 – 15/8/ 2005

110- انظر الخارطة التبوغرافية التضاريسية لإثيوبيا خريطة رقم (7) و(8) ومقارنتها بخارطة موقع بلاد شعب أورومو ومساحتهم.

111- للوقوف على مدي تأثير الهضبة الإثيوبية والعوامل التضاريسية في توزيع وحركة وتواصل الإثنيات الإثيوبية انظر محمد مرسي الحريري، مصدر سبق ذكره ص ص438 – 432 ، كذلك محمد السيد غلاب، مصدر سبق ذكره ص ص207 -164 .

112- يشير ويؤكد جدول مختصر الإحصاء السكاني الصادر في أول يوليو 2000 إلى أن القومية الأورومية هي أكثر الإثنيات (القوميات) تداخلا واندماجاً مع الإثنيات أو القوميات الإثيوبية سواء تلك المجاورة والمتقاطعة معها في الحدود أو البعيدة عنها، حيث يصلها الأورومو لظروف

وضرورات الحياة المختلفة، وليس بغرض الجوار، كما هو وجودهم في إقليم التجراي ومع أمهرة قندار ومناطق السيداما الجنوبية في حدودها مع كينيا، انظر الجدول رقم(17)

113-Federal Democratic Replica of Ethiopia , central Statistics Authority Statistical Abstract July 2005
114- Ethiopia , Central Statistic Authority , Population Summary as of 1 July 2000

انظر كذلك الجدول رقم(17)

115- الزامل، عبدالرحمن، مصدر سبق ذكره ص 32 كذلك انظر الجدول رقم ( )والذي يبين عدد المسلمين.

116- Bakri , op.cit P26 كذلك انظر أبوالعينين، مصدر سبق ذكره وكذلك ضلع، جمال محمد السيد، مصدر سبق ذكره

117- تناولت عدد من الدراسات نظام الجادا عند الأورومو، ومن أفضل الدراسات التي حللت نظام الجادا دراسة:

Bahrey (et.al)History of The Galla (oromo) of Ethiopia فصلا فيه خصص والذي The Gada الجالات عند الجادا نظام Bechingham Huntingford الكاتبان فيه تناول كاملا

118- System of Galla PP.,62-71 كذلك انظر Levine , op.cit lipisky , op.cit
- Bahrey , Ibid ,. P.62
119-Ibid
120- انظر: حول الاحصاءات السكانية Ethiopia – Addis Abuba central statistics Authority , Population Summary as of July 2000

121- كل الإحصائيات الواردة أعلاه جاءت في: Ethiopia – Addis Abuba central statistics Authority , Population Summary as of July 2000

122- حول الجغرافيا السياسية لقوميات الجنوب انظر الخارطة رقم (4).

123- حول الإحصاءات السكانية انظر: Ethiopia – Addis Abuba central statistics Authority , Population Summary as of July 2000

124- انظر: Abbink p 65

125 -Ibid P.69
126- Ethiopia, centeral statistic Outhority , population Summarry as of July 200

127- انظر خرائط إثيوبيا رقم (3) و (4) التي توضح توزيع الأقاليم الإثيوبية .

128-انظر الجدول رقم (16) وقد استخدم الباحث هذا الإحصاء لعام 1994م نظرا لعدم وجود تفاصيل إحصائية لإثنيات غرب إثيوبيا في جدول إحصائيات عام 2000أو تعداد 2005م، كما أن معدل النمو السكاني لاثيوبيا ظل شبه ثابت حوالي 2ر5 إلى 3 في أقصى حالاته وعليه يمكن تقدير حجم الزيادة السكانية وفقا لهذا المعدل.

129-انظر الجدول رقم (16) المصدر السابق نفسه.

130-انظر خرائط إثيوبيا لتوزيع الأقاليم رقم (3) و(4)

131- Kjetil Tronvoll , Ethiopia: Anew start (UK: Minority Right, Group International , April (2000) Report P.
132- Ethipia , centeral statistic

133-تواترت إشارات المصادر المختلفة في التأكيد دوما على نقاء إسلام القومية الصومالية وقد لاحظ الباحث ذلك في المراجع القديمة واستمرت في ذلك المصادر القائمة على مسوحات حديثة على الرغم من التوقع والتشكيك القائم على حدوث تحولات دينية لدي سكان هذه القومية انظر في ذلك:
London: Frank cass ed3 Trimingham J. spencer. **Islam In Ethiopia**
1976) p.30

-الزامل عبدالرحمن، **مسلمو إثيوبيا أغلبية خلف الستار**،(السعودية :الخبر، مكتبة الملك فهد الوطنية 1999) ص33 – 32 ، حسن مكي، الأورومو (الجالا): دراسة تحليلية.

-الولوي منهل العطشان في تاريخ الحبشان ط 2001 ص293 – 291

134)جاءت إشارة التساوي عند
Richard Week , , Muslim people A.world Ethnographic survey West part and Connecticut , Green wood press P. 592
- , Bakri Abdel Rahman Ibrahim, **The Ethnic map of Ethiopia** (Khartoum: Dirast Ifriqiyya No 19 ,1998 P. 34

بينما هناك بعض الدراسات تشير إلى تفوق وزيادة مسلمي القراجي على بقية الأديان الأخرى وسيأتي بيان ذلك بصورة أكثر تفصيلا عند الحديث عن وضعهم الديني انظر ذلك في:

المزامل عبدالرحمن مصدر سبق ذكره ص 32 وكذلك الدلوي مصدر سبق ذكره ص32

135) خصصت اللوثنية Bagansim في نشأتها وعلاقتها بالمجتمع والأديان الأخرى المسيحية واليهوية والإسلام مساحة خاصة عنده Trimngham Islam in Ethiopia مصدر سبق ذكره ص 19 – 17 انظر كذلك:
Parinder , Geoffrey , **Africa's three Religions,**(London: Sheldon press , 1976)

حيث تعرض عند الحديث عن الأديان التقليدية في إفريقيا إلى جزء خاص حلل فيه فلسفة وكونية هذه المعتقدات الإفريقية المحلية (Philosophy and Cosmology) انظر الصفحات من39 -25

انظر كذلك وبصورة أكثر تفصيلا حول الإنسان الإفريقي وتاريخه وفلسفاته الدينية والتي تدخل في إطار تحليل المجتمع الإثيوبي), Mbiti , John , **S. African Religion and philosophy**
New York , 1970)

136) Trimingham. op.cit. P.15

(137)لمزيد من الإيضاح والتفصل انظر Parinder , op-cit حيث تناول في جزئيات منفصلة وكاملة دورة حياة المجتمعات المتعبدة بالأديان والمعتقدات المحلية (Life cycle) ص 88 – 78 وكذلك المجتمع والأخلاقيات في إطار هذه العقائد society and moral ص97 – 88

-انظر كذلك Mbiti. op.cit والذي تناول في هذه الجزئية العلاقة بين إنسان إفريقيا ص 85 – 75 وبالطبيعة والإله The wroks of God ص God and Nature 62 50 ص The 74 -62 worship of God ص85 – 75

(138)حول ذلك انظر Painder , op.cit والذي تناول فصلا كاملا عن الأديان التقليدية في إفريقيا في حوالي تسعين صفحة ص 97 -17 كذلك انظر mbiti,op.cit

139)Trimingham , op.cit. p16
140)Trimingham , Ibid,p16
141)Trimingham , Ibid , p17

(142)حول علاقة الإنسان والإله بالطبيعة في البيئة الإفريقية انظـر Mbiti, op.cit p62067 وانظر Trimingham p.17

(143) Trimingham , op.cit p.18

(144)حول دور الأديان الوثنية والمعتقدات المحلية في صياغة وتشكيل الحياة الإفريقيـة انظـر Parinder , op.cit op.cit,pp 78-88 وكذلك انظر Trimingham, ibid,p.18

145) Trimingham,ibid,,.p18

146) Ibid P15

(147)انظر خريطة أديان الحبشة ص 10 وكذلك Trimingham ,Ibid

(148) انظر Trimingham , Ibid P16

149) Ibids P,15

150)Ibid P.15

151)Ibid,P17

152)Ibid P.18

(153) حول ذلك انظر Trimingham , op.cit P.19

(154)وردت الإشارة لذلك عند خديجة أحمد الطناشي، العلاقات السياسية بين القوي الإسـلامية والمسيحية في الحبشة خـلال النصف الأول من القرن السادس عشر المـيلادي، طـرابلس: دار الكتب الوطنية، ص50 ، كذلك انظر Trimingham , op.cit, P19

(155) وردت هذه الرواية وتفاصيلها بطرق مختلفة فحول ذلك انظر:

-الحسن بن احمد الحيمي، سيرة الحبشة، تحقيق مراد كامل، القاهرة: المؤسسة العامـة لـشئون المطابع الأميرية1985 م، ص59 -46

-زاهر رياض، تاريخ أثيوبيا، القاهرة: مكتبة الأنجلز المصرية، 1966م، ص 53 – 36

-انظر الولوي، مصدر سبق ذكره

-طاهر، محمد إبراهيم، الفلاشا الجزور والابعاد، الخرطوم: مطبعة أرو التجارية (د ت)

Fargher , Brianal.**The Origins of New Churches Movement in Soththern Ethiopia 1927 – 1944** (New York, 1996) , P.9

(156)الحديث عن اختلاف الرويات فيما يخص العلاقة بين ماكدة والنبي سليمان وهويتها هل من اليمن أم ارض الحبشة (إثيوبيا الحالية) حول تفاصيل ذلـك انظـر: الـشامي، جمـال الـدين و(آخرون)، المنهل في تاريخ وأخبار العفر(الدناكل)، القاهرة: كامل جرافيـك، ط1 ، 1997م ص 120 -110، كذلك الولوي مصدر سبق ذكره.

(157)جاءت الإشارة إلى ذلك عند القنـائي، مـصدر سـبق ذكـره، ص 8 وبعـدها، كـذلك Trimingham, op.cit ,P19

(158)هنالك تفاصيل أكثر وردت حول ذلك في هامش Trimingham , op.cit P.19

(159)نفس المصدر السابق ص19

(160)المجموعة المتهودة المعروفة باسم (الفلاشا) أو (بيتا إسرائيل) كما يسميهم الإثيوبيون(من أصل كوشي، وتشير طقوسهم إلى وجود مزيج من العناصر اليهودية والمسيحية والعبادات السابقة المحلية، الدليل على تأثر الفلاشا بعقائدهم الدينية المحلية السابقة ينعكس بوضوح في عباداتهم لإلـه الشمس " نبات " والتي يقدمون له النذور من لحم ولبن وعطور، كما وأنهم، مثلهم مثل مـسيحيي

ومسلمي الحبشة، احتفظوا ببعض عقائد الاجاو الخاصة بالأرواح، وصناع المطر، وحملة العين الشريرة. .الخ، بينما اشتهر الفلاشا أنفسهم بكونهم سحرة ،والفلاشا لايعرفون العبرية، إلا إن كهنتهم، والذين هم المتعلمون من بينهم، يقرأون التوراة بلغة الجعز، وكلمة فلاشا في لغة (الجعز) فلاشين مشتقة من فلاشي، بمعني غريب أو مهاجر، كما يسمون أحيانا بكلمة (كعيلا) ومعناها في لغة الاقاو أيضاً غريب أو مهاجر ولمزيد من التفاصيل حول ذلك انظر خديجة أحمد الطناشي، مصدر سبق ذكره ص -51 وكذلك طاهر، محمد إبراهيم، مصدر سبق ذكره حيث ألف كتاباً حولهم يتكون من مائة وأثنتي عشرة صفحة.

(161)انظر Trimingham , op.cit. p20

(162) انظر Ibid, p 20

(163) انظر Ibid, p20

(164) انظر Ibid, p20 انظر كذلك عرب فقيه، تحفة الزمان أو فتوح الحبشة، مصدر سابق، ص 344

(165) انظر Ibid, p20

(166) انظر Ibid, p20

(167) هايلي، جيتاتشو، <u>نشوء الكنائش المشرقية وتراثها</u>، القرن الخامس – القرن الثامن الكنائس القبطية التراث: الإثيوبيون (الحبشيون) ، من كتاب، المسيحية عبر تاريخها في المشرق، بيروت، ط2 ، 2002م

كذلك انظر:

Tamart,taddesse , Church & State in Ethiopia , (Oxford, 1972) , p23 كـذلك

هناك فصل كامل باسم إثيوبيا المسيحية Christian Ethiopia ورد في كتاب:

Markakis , John , **<u>Ethiopia Anatomy of Traditional Polity</u>** ,(Oxford Unv, Addis Ababa, 1975) , pp,.27-49

(168) قد أشارت إلى ذلك أغلب المصادر التي تتحدث عن تاريخ دخول النصرانية في شرق إفريقيا عامة وأثيوبيا خاصة وحول ذلك انظر المصدر السابق ص347 ، وكذلك كتاب:

-<u>الكنائس الشرقية وأوطانها</u>، ج، ط1 ، القاهرة: مكتبة المنار2000 م

- Giday Belai, Ethiopian Civilization , Addis Ababa, 1991,p93

-Jones , A.H.M **<u>A history of Ethiopia</u>**, (,Oxford , 1962) , P35

انظر كذلك Trimingham op.cit p.22 كذلك Markakis , op.cit p23

(169)انظر ميكوريا، تكلي صادق (وآخرون)، تاريخ إفريقيا العام، المجلد الثاني، اليونسكو، 1985م، ص409

(170)حول البدايات الأولى لدخول النصرانية في إثيوبيا وقصة ارتباطها بفرمنتيوس انظر المصدر السابق، وكذلك انظر

Giday Belai, op.cit p.93

Jones , op.cit p35

(171)هايلي، جيتاتشو، مصدر سبق ذكره، ص( )

(172)الكنائس الشرقية وأوطانها، مصدر سبق ذكره ص( )

(173)لمزيد من التفاصيل حول انفصال الكنيسة الإثيوبية عن كنيسة الاسكندرية، مراحلها –

أسبابها كيفيتها، انظـــــــر الكنائس الشرقية وأوطانها، مصدر سبق ذكره ص( )
(174)النسطورية: وهي واحدة من المذاهب المسيحية التي ظهرت في الفترة من 444 -412 بقيادة نسطور بطريرك، وتتلخص العقيدة النسطورية في أنها تعتقد أن في مسيح القــسطنطينية طبيعتــين وأقنومين ولذلك فهو مسيحيان إحداهما ابن الله والآخر ابن الإنسان، وأن مريم لم تلد إبنها متجسدا بل إنسانا محضا هو يسوع المسيح ثم حلت فيه كلمة الله وقد تم تحريم العقيدة النسطورية مــن خــلال القرارات الصادرة في مجمع إفسس431 م ونفي على إثرها نسطور إلى مصر عام435 م، فمذهب النساطرة وضع الأساس للقول بطبيعتين في المسيح.
(175)**الأوطيخية**: وهي واحدة من اتجاهات الفكر اللاهوتي المتشكل في أعقاب التحولات العقدية والإضطرابات الكنسية فيما بعد الثورة الاريوسية والنسطورية، الأوطيخية عبارة عــن المبــادىء التعليمية الرئيسية التي جاء بها القس أوطيخا وهو رئيس دير لتعبر عن شكل ومــضمون جديــد للعقيدة المسيحية مفادها أن للمسيح طبيعة واحدة إلهية استحالت إليها الطبيعة البشرية بــصورة أدت إلى امتزاج واختلاط الخواص الناسونية واللاهوتية للأغنوميين دون القدرة على فرز أحداهما عــن الآخر، غير أنه تم تحريم التعاليم للاوطفية من خلال قرارات مجمع إفسس الثاني449 م ولكن مــع أعلان براءة اوطيفا بعد اعترافه الصريح للمجمع بأنه أورثوذكس337 م.
(176)**الآريوسية**: ويطلق عليها طائفة " الموحدين " وهم أتباع أزيوس الذي كان يقول بأن الأب وحده هو الله، والابن مخلوق له.
(178)المجامع المسكونية الكنسية هي مجالس شورية تعقد بين الحين والحــين لــسن القــرارات وإصدار الفتاوي فهي هيئة تشريعية تحلل وتحرم، ومن أهم هذه المجامع:
1- مجمع نيقية325 م: قالوا فيه إن المسيح إله فقط
2-مجمع القسطنطينية الأول381 م: قرروا فيه أن الروح القدس إله
3 -مجمع أفسس الأول431 م: قالوا فيه بأن للمسيح طبيعتين لاهوتية وناتسوتية
4- مجمع خلقيدونية451 م: قالوا فيه بأن للمسيح طبيعتين ومشيئتين.
5- مجمع رومة1869 م: قرروا فيه بأن البابا معصوم
تتابعت المجامع، وماتزال إلى يومنا هذا، ومن أواخرها مجمع روما1869 م والمجمع الإقليمي في جاكرتها1967 م الذي عقد لتوقيع ميثاق بين كل الطوائف للتحالف على مواجهة المسلمين بكملــة واحدة في الاجتماعات والمحافل الدولية.
انظر ذلك في: الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصــرة، النــدوة العالميــة للــشباب الإسلامي، الرياض، ط2 ، 1989م ص502
لمزيد من التفاصيل الوافية حول تاريخ المجامع المسكونية وأسباب قيامهــا وتطــورات أحــداثها ونتائجها انظر: محمد أبوزهرة، محاضرات في النصرانية.
(179)انظر هايلي، جيتانتشو، مصدر سبق ذكره، ص352
(180)مذهب اليعاقبة يقول بأن للمسيح طبيعة واحدة وهي التقاء اللاهــوت بالناســوت، انظــر الموسوعة الميسرة، مصدر سبق ذكره، ص503
(181)مذهب الملكانين يقول بأن المسيح طبيعتين ومشيئتين انظر المصدر السابق نفسه
(182)انظر هايلي: جيتانتشو، مصدر سبق ذكره، ص353

(183)نفس المصدر السابق، ص352

(184)نفس المصدر السابق ص352

(185)حول حدود هذا الإقليم ومساحته وطبيعة هذه المجموعة التقراوية انظر خريطة أديان الحبشة ص 10

(186) وحـــول الإحـــصاءات انظـــر: , Ethiopia: centeral statistics Authority
population summary as of July 2000

(187)انظـــر Levine , Donald **Greater Ethiopia: Evolution of multi Ethnic Society** , Chicago and London :(Chicago Niversity Press, 1974)

(188)حول أدوار ووضعية الأمهرة والتقراي بالنسبة للديانة النصرانية انظر:

Lipsky , Geogre , Ethiopia , Its People , Its Society Its Culture ,(New Havven L Harf Press 1962) , p 24

(189)حول ذلك انظر:

-ابن هشام، ابن محمد بن عبدالملك، سيرة النبي، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، دار الفكـــر 1981م، ج1 ، ص341

-القناتي، أحمد الحفني، الجواهر الحسان في تاريخ الحبشان، بولاق مـــصر، المطبعـــة الكبـــري الأميرية1321 هـــ، ص102

-عرب، فقيه، شهاب الدين أحمد بن عبدالقادر، فتوح الحبشة، تحقيق رينيه باسيه، باريس1885 م

-فتحي غيث، الإسلام والحبشة عبر التاريخ، شركة الطباعة الفنية المتحدة، ص 68 – 46

-أحمد، يوسف، الإسلام في الحبشة: القاهرة، مطبعة حجازي، 1935م

-الولوي، مصدر سبق ذكره، ص91

(190)للمزيد من التفاصيل انظر:

-الطبري، ابن جعفر محمد بن جرير، تاريخ الأمم والملوك ج2 ، بيروت: دار صـــادر للطباعـــة والنشر ودار بيروت للطباعة والنشر1965 م، ص 76 ومابعدها.

-الولوي، سيد بن محمد بن صادق، منهل العطشان في تاريخ الحبشان، ط 1 د ن2001 م، ص 19، ولكنه اختلف قليلا في السابقين في التاريخ الميلادي بفارق سنة واحدة حيث ذكر أنها في612 م

-ابن هشام، مصدر سبق ذكره، ص 342 ومابعدها.

(191)حول ذلك انظر:

-خان، علاء الدين محمد عبدالباقي، الطراز المنقوش في محاسن الجيوش، مخطـــوط، القـــاهرة. معهد إحياء المخطوطات العربية، ص17

-ابن هشام، مصدر سبق ذكره، ص43

-الطبري، مصدر سبق ذكره، ص224

-ابن الأثير، مصدر سبق ذكره، ص67

-الولوي، مصدر سبق ذكره، ص108

(192) انظر:

- ابن هشام، مصدر سبق ذكره، ص261
- السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر بن محمد، رفع شأن الحبشان، القـــاهرة، معهـــد إحيـــاء

المخطوطات العربية، مج2 ، ص 166 ومابعدها.

193- انظر:

- ابن هشام، سبق ذكره، ص357
- السيوطي، سبق ذكره، ص 163 ومابعدها
- الولوي، مصدر سبق ذكره، ص109

(194) يمكن الوقوف على تفاصيل مادار بين النجاشي ووفد قريش وموقف المهاجرين المسلمين في:

- ابن هشام ج 1 مصدر سبق ذكره، ص357 ، مصدر سبق ذكره ص 29 ومابعدها.
- ابن الأثير، مصدر سبق ذكره ج2 ، ص 79 ومابعدها

(195)انظر:

- ابن هشام، سبق ذكره، ص357
- السيوطي، سبق ذكره، ص 163 ومابعدها
- الولوي، مصدر سبق ذكره، ص109

(196)انظر المقريزي، الإلمام بأخبار من بأرض الحبشة من ملوك الإسلام، مصر: مطبعة التأليف 1895م، وممن أورد قصة إسلام النجاشي والتفاصيل حول ملوك الإسلام في الحبشة بصورة واضحة، كذلك ابن الأثير ج2 ، مصدر سبق ذكره ص213 ، والولوي، مصدر سبق ذكره، ص 113ومابعدها وقد جاء بالخطابات المتبادلة بين الرسول (ص) والنجاشي وأنه أسلم على يد جعفر بن أبي طالب عندما أرسل النبي صلي الله عليه وسلم عمر بن أمية الضمري بكتاب إلى النجاشي يدعوه فيه للإسلام.

(197) الزامل، عبدالرحمن، مصدر سبق ذكره، ص32

(198) معرفة إقليم الأوقادين جغرافيته وتاريخه وسكانه ومشكلته انظر:

فليفل، السيد، **مشكلة أوجادين بين الاحتلال الحبشي والانتماء العربي الإسلامي1913 -1877 م** د ت1987 م

(199)الزامل، مصدر سبق ذكره، هناك اختلاف في عدد سكان الأورومو بين المصادر الحكومية الرسمية والمصادر الإسلامية حيث تبلغ 19 مليوناً و 34مليوناً على التوالي

(200)انظر الجدول رقم (1) ص (34) والذي يبين عدد سكان إثيوبيا وعدد المسلمين ونسبهم.

(201)انظر الجدول رقم (1) ص34 كذلك انظر البحث، الفصل الثالث – الخارطة الأتنية حيث توجد تفاصيل لكل الأديان.

(202)انظر الخارطة التي توضح نسبة المسلمين حسب القوميات في إثيوبيا ص33

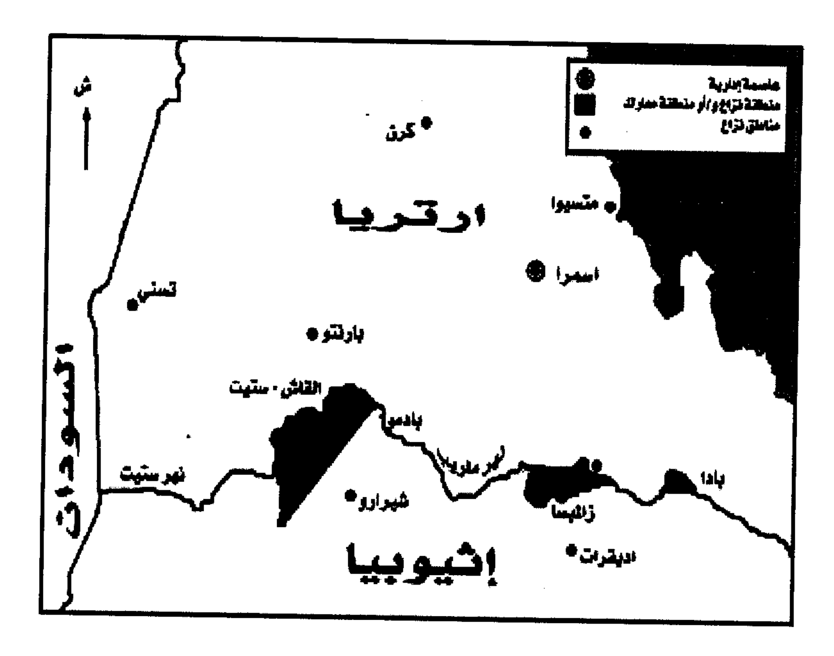
(203)نفس المصدر السابق ص33

الفصل الرابع

محركات الصراع في أثيوبيا
ودورها في التعايش القومي الأثيوبي

خريطة رقم (16)

المناطق المتنازع عليها ومناطق المعارك على الحدود الإثيوبية الإرترية منذ 1998



Source: Marcus, Harold G. Ahistory of Ethiopia (California: University of California Press, 2002)p. 278.

المبحث الأول

محددات وعوامل تشكيل الطبيعة الصراعية في بنية المجتمع الإثيوبي

المطلب الأول: تجارب التعايش والصراع في إثيوبيا

الميراث التاريخي وتراكم القيم

لماذا يبدو التعايش الديني ضعيفا في إثيوبيا علما بأنه في التقاليد الراسخة أن هجرة الإسلام الأولى كانت في إثيوبيا وأن الملك المعروف باصحمة (النجاشي)هو الذي حمي المسلمين [1] ولكننا نعلم أن النجاشي في سبيل حماية المسلمين تكلف حربا مع خصومه الذين كانوا رافضين لمبدأ حماية المسلمين وأن استمرارية الحماية جاءت لانتصاره في تلك المعركة وإلا ربما تم استئصال شأفة المهاجرين كافة إذا كان الانتصار كان من نصيب الطرف الآخر.

ويبدو أن تجذر التعصب للمسيحية في إثيوبيا مرده إلى رؤية الكنيسة الاثيوبية والدولة الإثيوبية إلى أنها حامية النصرانية في المنطقة أو الاقليم وليس فقط في إثيوبيا(اكسوم)، ويمكن استنتاج ذلك من غزو اكسوم لبلاد اليمن لحماية المسيحيين الذين تعرضوا للتعذيب والحريق الذي حكي عنه القرآن في سورة البروج[2] ، وحينما استتبت الأمور لنصاري الأحباش في اليمن أرادوا فرض الطبيعة النصرانية من التدين على كل الجزيرة العربية بهدم الكعبة، والتي ورد خبرها كذلك في سورة الفيل[3]، بل إن التقليد الديني ومركزية التدين كذلك موجودة في الأساطير الاثيوبية كأسطورة ماكيدا ملكة سبأ ، والمعروفة في التراث الإسلامي باسم بلقيس على عهد سيدنا سليمان في القرن العاشر قبل الميلاد، حيث أصبحت الدولة الاثيوبية على طبيعة توحيدية من الديانة السليمانية، ولذلك تمكن في العقل الاثيوبي مقولة: أن في شرايين الاسرة الاثيوبية الحاكمة تجري الدماء المقدسة الموصولة بأسد يهوذا ،وذلك عن طريق زواج نبي الله سليمان من ملكة مملكة سبأ (اكسوم) ماكيدا، والمستفاد من هذه اللمسات التاريخية عميقة الوقع في العقل الإثيوبي الصفوي أو النخبوي الآتي- :

- الرؤية الدينية في العقل الإثيوبي ،وأنه ينظر لنفسه كحاملل تراث الأسرة السليمانية ،وكذلك كحاملل تراث النصرانية في الإقليم، وكلا التراثين اليهودي والنصراني سابق على الإسلام، وكلاهما لايعترف بالإسلام، ولذلك العقل الاثيوبي باستثناء الحالة النجاشية، ينظر لنفسه حامياً لحمي النصرانية الممزوجة أو المولدة من الثقافة إليهودية.

• ومن ناحية أخرى فإن الدين الإسلامي انتشر في إثيوبيا ببطء شديد وقامت له ممالك على الساحل هي ممالك الطراز الإسلامي، وممالك الصومال السبعة،والتي كانت لأسباب معقدة في صراع مع المسيحية التي استقرت في الهضبة، وانتشر الإسلام في الساحل الصومالي والاريتري نسبة للتواصل والتداخل مع الحجاز والجزيرة العربية، ونسبة لهجرات اللاجئيين السياسيين والدعاة لمختلف الأسباب، إلى أن أدى التراكم التاريخي وازدياد تقبل أهل الساحل للإسلام، إلى بروز فتوحات أحمد ابراهيم الأشول في القرن السادس عشر ،والذي غزا معظم أرجاء الحبشة، حتي أن كتاب عرب فقيه فتوحات الحبشة يشير إلى أنه من كل عشرة أحباش أصبح تسعة منهم على دين الإسلام[4]

وتوافق ذلك من الناحية التاريخية مع بروز دولة إسلامية في سودان وادي النيل الوسيط وهي دولة الفونج ، وتلاشي ممالك السودان المسيحية (دولة علوة)وخشيت المسيحية العالمية،أن يصبح أمر المسيحية في الحبشة على يد أحمد الجران مثل أمرها في السودان، ولذلك هرعت امبراطورية البرتغال المسيحية بقيادة كرستوفر دجاما لنجدة المسيحية في الحبشة، وقد كان، حيث تم القضاء على الجران، واستئناف المسيحية لاستمراريتها التاريخية كدولة وقومية وقوة روحية.

ومنذ دفن محاولات المجاهد أحمد ابراهيم الجران، أصبح ينظر للإسلام كمهدد لاثيوبيا الدولة والقومية والديانة، وأصبحت القومية الأثيوبية هي مزيج من أسطورة الدم المقدس في الأسرة الحاكمة واللغة الجئزية – الأمهرية، والثقافة الارثوذكسية، وأدي ذلك إلى أن أصبحت القومية الأثيوبية قومية انعزإلية ومنكمشة، وتقوم على تحالف بين الأسرة الحاكمة التي تملك السلاح والجيش، والكنيسة التي تملك الأرض والارقاء، والمتحالفة مع الغرب المسيحي في وجه أوهام المهدد الإسلامي.

وحينما تجذّر الإسلام في السودان، فإن من الطبيعي أن تسوء العلاقات مع إثيوبيا المسيحية، فكانت حروبات سلطنة الفونج، ثم حروبات المهدية مع الحبشة، وقبل ذلك دخول القوات المصرية، في عهد الخديوي إسماعيل إلى نواحي هرر في إثيوبيا الشرقية ،كل ذلك رسخ من العقيدة التاريخية تجاه الإسلام كمهدد للقومية الاثيوبية ،خصوصا أن كنائس إثيوبيا الضخمة كانت دائما تنهب وتحطم، كمان الحال في فتوحات الجران في القرن السادس عشر، أو في فتوحات سلطنة الفونج مع إثيوبيا في القرن الثامن عشر، أو حروبات المهدية مع إثيوبيا في القرن التاسع عشر، هذا أدى إلى أن تكون ردة الفعل الاثيوبية تجاه الأقليات الإسلامية حادة وعنيفة، كما في سلوك تيدروس **1868)** **(1855**ويوهنس(**1872 ــ1889** م) ومنليك(1889--1913) والذين كانوا ينظرون إلى

الإسلام كدين غريب ووافد وفي بعض الأحيان كمهدد بل وكخائن للقومية الاثيوبية، ومن هنا جاءت نظرية منع المسلمين من اعتلاء سدة الحكم وسيادة الأرض وأصبح المسلمون إما منبوذين أو تجاراً، ولما كان التعليم كذلك من مسئولية الكنيسة وليس الدولة فقد أصبح التعليم حصريا تعليما مسيحيا، ولم يتجه المسلمون للتعليم بصورة كبيرة إلا بعد إعلان علمانية الدولة في أواخر أيام هيلاسلاسي وبدايات حكم الثورة الاثيوبية 1974 حينما تم فكفكة القومية الاثيوبية بإقصاء الكنيسة وإضعاف سلطتها ومصادرة أراضيها. (5)

وإذا كان الإسلام قد ارتبط بالتهديد الخارجي، إلا انه ونتيجة للتحركات السكانية وفتوحات منليك في أراضي قوميات إسلامية وسط الأوروميين والصوماليين والعفر تكاثر المسلمون،وأصبحت لهم أوزان سياسية واقتصادية وسكانية بينما تفككت القومية الاثيوبية نتيجة الحرب الاثيوبية الاريترية الأولى (1961- 1991 م)، حيث حارب سكان الهضبة المسيحية مع المسلمين تحت رايات القومية الوطنية الاريترية.

كما برز صراع جديد بقيام القومية التجراوية بتسلم السلطة في1991 م، لفترة دامت أكثر من قرن، بعد آخر تقراوي حكم إثيوبيا وهو يوهنس، وإضعاف الأمهرة الرمز الراسخ للقومية الاثيوبية بأبعادها الدينية واللغوية، مما أدى إلى عملية تحلل القومية الاثيوبية في إطار الدولة العلمانية ، وبروز حركات القوميات، وأصبحت التحالفات السياسية هي الأصل في تماسك الدولة، وبذلك دخل المسلمون في أطر الدولة وهياكلها عن طريق القوميات، والفدرالية الإثنية، وأدي هذا إلى أن يصبح التعايش الديني حقيقة واقعة في الواقع الاثيوبي، وإن لم يتم تجذّر ذلك في تقاليد إثيوبيا القديمة، ومن آيات هذا التعايش الديني الجديد، الاعتراف بالأعياد الإسلامية واعتبارها مناسبات قومية رسمية والتوسع في منح الصلاحيات للمجلس الأعلي للمسلمين في إثيوبيا، وازدياد تمثيل المسلمين الإثيوبيين على المستوي الحكومي وحكومات القوميات الإقليمية، وبروز المدارس الإسلامية ودروس الدين للطلاب المسلمين والتوسع في بناء المساجد، والاعتراف بخصوصيات بعض المناطق الإسلامية كهرر، وهذا مجرد لمسة لوقائع قصة التعايش الديني

ولكن كذلك فإن هذه التطورات الداخلية تكاملت مع تطورات خارجية تدعو إلى صيانة حقوق الإنسان والديمقراطية والحريات، وأوضاع الأقليات، خصوصا بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وتلاشي الشيوعية وانتصار الديمقراطية الليبرالية واقتصاد السوق، كما أن قصة التعايش الديني في إثيوبيا ترفدها حركة الصحوة الإسلامية بتأثيراتها في المنطقة والعالم، وبانفتاح المسلمين الاثيوبيين على أوضاع المسلمين في العالم وبازدياد دور الخليج وثقافته الإسلامية في المسألة الإثيوبية، لأن الخليج يظل من أهم أسواق إثيوبيا، كما أنه

أرض جذب للعمالة الإثيوبية، وبالتالي تدفقات المال والبضائع على إثيوبيا ، وما يتبعها من تدفق ثقافي تضخه وسائل الإعلام والفضائيات بالاضافة إلى عودة مئات الطلاب من أصحاب الدرجات العلمية من مراكز إرسال ثقافي إسلامي كالقاهرة والخرطوم والسعودية وغيرها، كما أنه كذلك يجيء في إطار قيام دولة إريتريا التي كان ينظر إليها كدولة ذات بعد عربي ، حيث رئاسة الدولة وإن كانت من نصيب المسيحيين، إلا أن أجهزة الدولة وهياكلها تقوم على شراكة ومناصفة بين سكان المنخفضات من المسلمين وسكان الهضبة من المسيحيين، وللنموذج الاريتري تأثيراته على النموذج الاثيوبي.

كل ذلك بدأ يؤسس (لنظرية مواطنة) جديدة تقوم على حرية الأديان والعيش المشترك والتعايش الديني في وقت تبدو فيه مؤشرات المستقبل الترشيح لفتح مزيد من الفرص أمام المسلمين كقوميات وحركات وجبهات وكافراد وتحالفات.

المطلب الثاني: حجم ونوعية التباين العرقي الأثيوبي :

أولاً : تباينات الخارطة العرقية :

إن الناظر والمعايش للتركيبة السكانية للدولة الإثيوبية يلاحظ ويلمس بوضوح مدي عمق درجة الاختلافات الإثنية بين كافة تكوينات المجموعات السكانية، وهي تباينات يمكن توصيفها في بعدين، لقياس مدي تأثيرها على تشكيل وتكوين بنية المجتمع الإثيوبي، ومن ثم مدي تأثيرها في حركية
(ديناميكية) الصراع وهما التباين العرقي الحجمي، والعرقي النوعي :-

أ- تباين عرقي حجمي :

ظهر من خلال العرض والتحليل في توزيع الخارطة العرقية، وطبيعة التركيبة العرقية لاثيوبيا [6] أنها تتميز بكبر وضخامة تعداد المجموعات العرقية، بدرجة جعلتها من كبريات ومشاهير الدول في قضايا وموضوعات التعددية العرقية على الصعيدين الإفريقي والعالمي [7] فإثيوبيا دولة بها أكثر من 84 مجموعة عرقية موزعة على مايفوق حوإلي 74 مليون نسمة، ولعل مايجعل المسألة أكثر تعقيداً وخطورة هو أيضاً عملية التباين في التوزيع الديمغرافي للمجموع الكلي للسكان على المجموعات العرقية، إذ هناك مجموعة عرقية تقارب أوربما تفوق في تعدادها السكاني الثلاثين مليوناً، أي مايقارب نصف عدد السكان كما هو في حالة الأورومو، وهي في ذات الوقت، تعاني من عدم المساواة والتمييز، وهضم حقوقها السياسية والثقافية، خاصةالدينية واللغوية ،وكذلك حقوقها الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، بينما توجد مجموعات عرقية مثل الأمهرة، لا يتجاوز تعدادها خمسة عشر مليوناً في أكثر الإحصائيات مبالغة وهي ربما تكون أقل من

ذلك بكثير، وقد حظيت تاريخياً بممارسة كل أنـواع الـسيطرة الـسياسية والاقتـصادية والثقافية [8] وقياساً على ذلك، هنالك العديد من المستويات الصراعية المستندة على حقيقة التفاوت في حجم التباين العرقي، فهنالك الصراعات الثنائية وهي صراعات تقابلية غالبـا ما تتم بطريقة مباشرة ومستمرة بين مجموعتين عرقيتين أو قوميتين مثل صراع الأمهرة والتجراي، وهذه الأخيرة لايتجاوز تعدادها خمسة ملايين، وهذا صراع تـاريخي يطغـي ويغلب عليه طبيعة الصراع السياسي والثقافي.

كما تجد في مستوي آخر الصراعات التحالفية وهي الصراعات التي تتحد فيها عدة مجموعات عرقية ضد مجموعة أو ربما ضد مجموعات عرقية أخـرى، وتظهـر هـذه النوعية من التحالفات من خلال التنظيمات العرقية، خاصة السياسية والثقافيـة، فهنالـك كثير مما يسمي بجبهات التحرير أو (حركات التحرير) المتكونة على أسس عرقيـة، قـد تشكلت نتيجة سيطرة القومية الأمهرية المسيحية على مقاليد الحكم لفترات طويلة أظهرت من خلالها دكتاتوريتها، وانفرادها بحكم إثيوبيا، وممارسة سياسات العـزل والاضـطهاد لبقية القوميات المسيحية منها والإسلامية وكذلك إليهودية (الفلاشا) الأخرى، فقد عكـست مشاهد وأحداث سقوط نظام هيلاسلاسي الأمهري، حجم التحالفات العرقية المتكونة فـي تلك الفترة، أما فترة نظام منقستو، فقد عبرت بصورة أكثر واقعية، وبدرجة أعمق وأكثـر وضوحاً، عن أهمية دور الحجم في تكوين التحالفات، وإدارة الصراعات العرقيـة، فقـد تحالفت ستة تنظيمات حملت هوية ست مجموعات إثنية / قومية ذات حجم ديمـوغرافي وسياسي ونضالي معتبراً في الكيان السياسي الإثيوبي مكونة تحالفاً إثيوبياً عريضاً أطلق عليه تحالف الجبهة الديمقراطية الثورية للشعوب الإثيوبيـة (EPRDF) هـي الجبهـة الشعبية لتحرير التقراي TPLF، المنظمة الديمقراطية لشعب الأورومو OPDF حركـة تحرير بني شنقول BLF، حركة تحرير قامبيلا GLF والحركة الديمقراطيـة للـشعوب الإثيوبية EPDM وهو تنظيم بهويـة وقيـادة أمهريـة، والحركـة الثوريـة للـضباط الديمقراطيين الإثيوبيين [9].

وقد أيقنت جميع هذه التنظيمات أنه بغير التحالف لايمكن إسـقاط نظـام الـديرق والقضاء على الهيمنة والسيطرة الأمهرية، وأكثرهم إيمانا بذلك قومية التقراي وإن كانـت أقلية، ولكنها في ذات الوقت صاحبة تاريخ سياسي وثقافي عميق، هذا إضافة لـصراعهم الطويل مع الأمهرة لاعتقادهم أن هؤلاء الأمهرة قد سحبوا واخذوا منهم حقهم التـاريخي في السلطة السياسية والدينية والثقافية[10].

وقياسا على ذلك، فالعديد من القوميات الإثيوبية قد أخذت في أهم اعتباراتها مسألة الحجم، وأصبحت العملية الديموغرافية عاملا أساسياً فـي التوازنـات العرقيـة، وإدارة الصراعات بين القوميات الإثيوبية، ولذلك ظهرت في الخارطة السياسية الإثيوبية أقـاليم إدارية لتجمعات وتنظيمات مثلت المجموعات العرقية التي لم تكن من قبل ظاهرة فـي

الخارطة السياسية والإدارية كأقاليم منفصلة بذاتها، مثل العفر والقامبيلا ، والبني شنقول، الصوماليين، القراقي، الكمباتا وغيرها في بقية الإثنيات / القوميات الإثيوبية، وذلك حسب ما جاء في نظام الفيدرالية العرقية (الإثنية) في نظام حكومة الجبهة الديمقراطية الثورية للشعوب الإثيوبية (EPDRF) [11].

ب – تباين عرقي نوعي: [12].

تعتبر معرفة نوعية الاختلاف أو التباين الإثني في أثيوبيا، هو الحلقة المكملة والوجه الآخر للتباين الحجمي، فهو يمكن من إظهار جوانب كثيرة للطبيعة النوعية للخارطة العرقية في إثيوبيا، القائمة على مجموع صفات النشاطات الحياتية اليومية لأي مجتمع من المجتمعات، وهي الاجتماعية والثقافية، الاقتصادية ،السياسية فالبيئية وغيرها من النشاطات.

فيبدو من خلال النظر أو المعايشة لطبيعة التركيبة العرقية في إثيوبيا أن هناك مستويين من التباين العرقي من حيث النوع، بمعني تغلغل وتغطية التباين العرقي النوعي في كافة مساحة إثيوبيا، وهو يهدف إلى دراسة التباين العرقي على المستوي الأفقي، وهو بهذا ينقسم إلى قسمين :

أ – تباين عرقي شامل أو كلي :

وهي الحالة التي تعكس أعلى نوعيات الاختلاف العرقي بين الإثنيات/ القوميات الإثيوبية، وذلك اعتماداً على أهم الصفات أو الجوانب التي يجب مراعاتها لقياس ومعرفة التقارب والتباعد، أو التجانس والتباين وهي[13] :

الابعاد الجغرافية الطبيعية :

- **صفة الموقع الجغرافي للقوميات أو الإثنيات بالنسبة لإثيوبيا والقرن الإفريقي**
- صفة العوامل البيئية.
- صفة التضاريس – وعورتها – انبساطها – سهولها – منخفضاتها
- المناخ وتاثيرات الحياة البشرية- المناطق الزراعية – المناطق الرعوية

الأبعاد الثقافية: وفيها يجب قياس :

1- التباين الإثني، القومي
2- التباين الديني
3- التباين اللغوي
4- تباين العادات والتقاليد

الأبعاد السياسية :

- صفة المشاركة في وظائف السلطة السياسية الإقليمية والقومية
- صفة المشاركة في وظيف الخدمة المدنية
- شكل الانتخابات وحقوق التصويت
- صفة حق التنظيم السياسي للإثنيات والقوميات
- صفة حقوق المساواة القانونيةوالسياسية

الأبعاد الاقتصادية:

- صفة التفاوتات في مصادر الدخل

صفة ملكية الأراضي -المشاركة في النشاطات التجارية-المشاركة في المهن

- المشاركة في الوظائف الرسمية

كما تلمس أيضاً أن هذا التباين العرقي الكامل أو الكلي يتناسب طرديا مع درجة التبـاين والذي يظهر أنه اختلاف حاد وشديد.

وبالنظر إلى الخارطة العرقية في إثيوبيا، نجد أن هنالك فاصلا كبيراً بين قوميـات الشمال وقوميات الجنوب، فقد ظهر أن درجة الاندماج أو التجانس ضـعيفة جـداً بـين قوميات مثل الأمهرا والتقراي والعفار، والتي تغطي مساحة الشمال والشمال الشرقي، مع قوميات مثل البورانا Borena والسيداما Sidama والحمر Hamer والبورجي Burji والكونسو Konso والأربوري Erbore، كما ينطبق نفس التوصيف على قوميات الشمال والشمال الشرقي السالفة الذكر مضافا إليها قوميات الـشرق والجنـوب الـشرقي مثـل الهرريHareri والصوماليين Somali مع قبائل وقوميات الغرب والجنـوب الغربـي لاثيوبيا مثل الأنواكAnvak والماسنقوMasengo والجمبرا Gimirra، وغيرهـا مـن الإثنيات.

ب-تباين عرقي جزئي متوسط أو خفيف :

ويعني بالحالة التي تعكس بعض جوانب الاختلافات بين القوميات الإثيوبيـة فهـو ربما يكون تباينا عرقيا وربما يشمل نصف أو أقل من نصف الصفات التي يجب توافرها للتماسك العرقي، فهو لايتعدي نصف تلك الصفات ولكن قد يكون فقط حول صفة واحـدة وهو مايمكن أن نطلق عليه أقل درجات وأنواع التباين العرقي بين القوميـات الإثيوبيـة وهذا المستوي من التباين ينقسم إلى مستويين :

المستوي الأول :تباين عرقي جزئي خفيف على مستوي القومية الواحدة :

وفي هذا المستوي يظهر أن هناك بعض الاختلافات داخل المكون البشري للقومية الواحدة إذ يبدو أن هنالك بعض القوميات تتشكل من عدة قبائل أو عشائر أو بطون وهـذه

التفرعات ربما تؤدي بدورها إلى وجود بعض الاختلافات الخفيفة بين أفراد القومية الواحدة ونلاحظ أن هذا الاختلاف من حيث نوعه ودرجته لايؤثر على الطابع العام لهوية الجماعة أو القومية وبالتالي لايؤثر كثيرا في قوة تماسك وتجانس المجموعة، فالدين مثلا يمثل أحد وجوه الاختلاف بين أفراد القومية الواحدة في أغلب – إن لم يكن كل القوميات الإثيوبية فالأمهرة مثلا تتكون من غالبية مسيحية وأقلية مسلمة هذا بالإضافة للاختلافات في نمط الحياة المعيشية المنقسمة إلى الزراع والتجار والمهنيين، والتي يترتب عليها الاختلاف في نمط التصنيف الاقتصادي هذا بالإضافة إلى تقسيمات إدارية وجغرافية تستوعب في داخلها الاختلافات وذلك مثل أمهرة قندار وامهرة فوجام وأمهرة ولو وأمهرة شوا (تكملة التحليل للأمهرة وبقية القوميات) على مستوي القومية الواحدة – هنالك صراع الصفوة – الصفوة – صراع العامة مع العامة – صراع الصفوة مع العامة وهذا بالضرورة يعبر عن احتمالات الصراع والانقسام داخل القومية الواحدة فهنالك الاختلافات الايديولوجية والدينية والإقليمية داخل انتماءات المجموعة الواحدة فالاورومو مثلا انظر هنالك الصفوة الأورومية التي تطرح وتكافح من أجل الانفصال بينما هنالك الصفوة الاورومبية التي تطالب بتقسيم ومشاركة عادلة وأفضل للسلطة والثروة من خلال العيش المشترك في إطار إثيوبيا الكبري والذي يمكن أن يكون في إطار الحكم الذاتي Self Rule وهنا يمكن النظر إلى دور العامة المنحصر في أحد خيارين أما المعارضة أو الدعم لهذه الصفوة أو تلك وهكذا يحدث الانقسام الإثني داخل المجموعة الواحدة انظر

المستوي الثاني: تباين عرقي جزئي خفيف أو متوسط على مستوي أكثر من قومية:

يعكس هذا المستوي من التباين وجود بعض الاختلافات الجزئية وبدرجة متوسطة وأحيانا خفيفة، فالاختلافات في السمات المطلوبة للمقارنة[14] تكون أقل من النصف فهو اختلاف قد يكون في صفة أو أكثر، ولكنه لايشمل الكل أو الغالبية، ولذلك فهو تباين يسمح ويتيح التفاعل والتماسك والاندماج بين القوميات الإثيوبية، ولكنه أيضاً بدرجات متفاوتة، وهنا قد تلعب عوامل الجغرافيا الطبيعية ،اللغة، النشاط الاقتصادي، التنظيم الاجتماعي، الدور الحاسم في تحديد نوعية ودرجة التباين بين القوميات، أكثر من غيرها من العوامل الأخرى.

فمثلا قومية الأمهرا التي تجاور قومية العفر من الشمال الشرقي، والتقراي من الشمال، وقوميات الأورمو من الجنوب، نجدها تتداخل وتتماسك مع هذه القوميات الثلاث بدرجات متفاوتة فعامل اللغة والذي يعتبر أحد العوامل الثقافية المهمة والمحددة للتفاعل والاندماج وإن كان مختلفاً في القوميات الأربعة حيث لكل قومية لغتها الخاصة إلا أن شيوع وسيطرة اللغة الامهرية نتيجة فرضها لغة رسمية لكل الدولة الإثيوبية عبر الحكومات السابقة جعلها تلعب لغة التواصل والارتباط بينها وبين كل القوميات الاثيوبية

خاصة هذه القوميات المجاورة لها ولكن رغم ذلك ولكن ربما تتغير وتتبدل درجات التماسك القائمة على عامل فرض اللغة الامهرية نتيجة التطور والتعديل الدستوري الذي قضي بالتساوي بين لغات كل القوميات وبان تكون لغة كل قومية هي اللغة الرسمية والرئيسة داخل كل إقليم (15).

فإذا كانت اللغة حتي هذه اللحظة ليست العامل الحاسم في تحديد عمق التباين برغم التعدد والاختلاف اللغوي الواضح إلا أنه ربما كان لعوامل الدين والبيئة الجغرافية والجنس الدور الحاسم في إحداث التفاعل والتقارب بين قوميتي الأمهرة والتقراي حيث يجمعهم العنصر السامي والديانة المسيحية بغالبية المذهب الأورثوذكسي بالإضافة إلى فقر وجدب مناطق التقراي وشح المقومات الزراعية وضعف الرعوية هذا الوضع دفعهم للهجرة المتواصلة إلى مناطق الأمهرة المجاورة والغنّية بالموارد الزراعية والرعويَة والتجارية مما أتاح أكبر فرص التفاعل والاندماج فيما بينهم أكثرمن الاورومو والأمهرة.

وربما جاء التفاعل بين الاورومو والأمهرة في مستوي مقارب لتفاعل الامهرة والتقراي على الرغم في أنه بعوامل مختلفة حيث هنالك اختلافات العامل الديني حيث الغالبية الإسلامية عند الأورومو وأقلية مسيحية مقابل سيطرة وغالبية مسيحية وأقلية إسلامية عند الأمهرة هذا إضافة لتوازنات الحجم بغالبية كبيرة جدا تفوق نصف سكان إثيوبيا للقومية الأورومبية مقابل الخمس للأمهرة من مجمل المجموع السكاني إضافة للاختلاف في النظام الاجتماعي عند الإثنية ولكن برغم ذلك فإن بعض عوامل الجغرافيا الطبيعية كانت أقوي عوامل التفاعل والاندماج بين الأمهرة والأورومو حيث تعتبر مناطق الأورومو الشمالية ومناطق الأمهرة الجنوبية وهي منطقة تقاطع القوميتين عند إقليم شوا أغني مناطق إثيوبيا الزراعية والرعوية التجارية، كما أنها تمثّل واحدة من أكثر مناطق إثيوبيا سهولة في الحركة لقلة وعورة التضاريس خاصة إذا ماقورنت بتلك الحواجز الجبلية الوعرة بين مناطق الأمهرة والتقراي عند منطقة جبال ليماليمو وهكذا تجد أنه وبرغم التباين في أكثر من صفة إلا أن هنالك درجة كبيرة في التفاعل والتداخل بين قوميتي الاورومو الأمهرة.

ومن جهة أخرى ربما مثلت قومية العفار الحلقة الأضعف في التفاعل والاندماج مع قومية الأمهرة برغم علاقة الجوار ولعل ذلك راجع إلى طبيعة الاختلاف العميق في طبيعة الحياة المعيشة والاقتصادية حيث الطبيعة الرعوية والتجوالية فهم مثال لقومية البدو الرحل مقابل الطبيعة الزراعية المستقرة لغالبية الأمهرة والتجارية وطبقة العمال والموظفين في المناطق الحضرية هذا بالإضافة للاختلاف في عوامل الدين حيث الإسلام عند كل قومية العفر وغالبية مسيحية عند الامهرة لهذا إضافة لصعوبة العوامل الطبيعية لوعورة التضاريس في شمال شرق إثيوبيا وضخامة العفار لمناطق التعصب المسيحي في إقليم ولو خاصة مركزها مدينة laipala كما أن العفار يفضلون وينزعون للتواصل مع

عفار إريتريا في إقليم دانفاليا وعفار جيبوتي حيث تكثر وتتوافر عوامل التجاذب والانصهار.

وهكذا قياسا على ذلك يمكن تصور بقية القوميات الاخري في درجة تبايناتها مع بعض البعض(16).

المطلب الثالث: الطبيعة التوسعية الاستعمارية للدولة الإثيوبية :

اتصفت الدولة الاثيوبية منذ بواكبر تكوينها وذلك عند قيام مملكة أكسوم، والتي تمثل الأساس والأصل الذي قامت وانبنت عليه دولة إثيوبيا الحالية بالطبيعة والخاصية التوسعية، وتشير مصادر التاريخ إلى حقيقة استمرارية وتواصل الرغبة في التمدد وضم الأراضي الجديدة لتوسيع رقعة المملكة الأكسومية أو مايسمي إثيوبيا حاليا لدي كل الملوك والأباطرة الإثيوبيين بطريقة تبدو وكانها استراتيجية أو سياسة ملزمة يتم توارثها، ويظهر ذلك بوضوح في تتبع تاريخ نزاعات وصراعات وحروب الملوك والأباطرة الإثيوبيين منذ ماقبل الميلاد وحتي أواخر القرن التاسع عشر عند توقيع اتفاق ضم إقليم الأوقادين للدولة الاثيوبية 1954 (17) والذي ربما يعتبر آخر محاولات التوسع وخاتمة خطوات الإمبريالية الإثيوبية، وقد ذهبت الاكتشافات الأثرية إلى تأكيد ازلية وفخر الملوك الإثيوبيين بالفتوحات والتوسعات، برغم قلة وصعوبة الكتابات، ولكن إذا كانت المصادر قد صمتت عن الفترة السابقة لحكم عيزانا (18) إلا أن النقوش التي عثر عليها ديمبرجر والتي يبدو أنها كتبت في النصف الثاني من القرن الأول بعد الميلاد تدل على أن أحد الملوك قد أقام نصبا تذكاريا اعترافا بفضل الإله محرم السيأسي على ما أولاه إياه من نصر على مملكة سبأ التي كانت على الشاطيء الآخر للبحر الأحمر ليؤدب الحميريين وجميع الشعوب التي تسكن الجزيرة العربية حتي عدن فهم جميعا كانوا قد اتخذوا من نهب التجارة الإثيوبية التي تسير في البحر الأحمر أو جنوب الجزيرة العربية صوب حضرموت حرفة لهم، فإننا نستطيع أن نقول إن إثيوبيا منذ القرن الأول الميلادي حين قام هذا الملك المجهول الاسم بحملاته هذه حتي القرن الرابع حين قام عيزانا بحملاته التي وجدنا أخبارها على هذه النقوش الأربعة كانت دولة عظيمة مرهوبة الجانب بسطت سلطانها على شاطيء البحر الأحمر وامتد هذا السلطان شرقا حتي شمل اليمن وحضرموت كما امتد غربا حتي وصل إلى النيل النوبي وأن البحر الأحمر لم يكن إلا بحيرة اثيوبية (19).

المبحث الثاني
إتجاهات ووسائل وأساليب القوميات الإثيوبية في الصراع مع الدولة

المطلب الأول: اتجاهات القوميات الإثيوبية في الصراع مع الدولة

أولاً: الممانعة

الممانعة إتجاه من اتجاهات الصراع بين القوميات الإثيوبية، تعني امتناع ورفض بعض القوميات والشعوب والأجناس الإثيوبية، لأي عمليات تحول أو تنازل في أي عنصر أو مكون من مكونات هويتها، كالعفر أو العرق والدين، اللغة، العادات والتقاليد وغيرها.

وكثيرا ما تكون الممانعة خيارا جاذبا للأقليات القومية أو العرقية في إثيوبيا، التي تعاني من حالات صراع عرقي متأصل، تبدو في بعض مظاهره عنصرية الأقليات المسيطرة ضد الأقليات الأخرى، والأغلبية الأورومية المسيطر عليها.

وتظهر أكثر النماذج وضوحا في الممانعة، الأقليات القومية العفرية والصومالية وبعض أقليات شعوب وأجناس الجنوب إثيوبيا من السيداما والكونسيو، الكما، الخ

والتي تبدو بحسب المشاهدات والمعايشة لأوضاعها في داخل إثيوبيا وأفادت بعض الدرسات والبحوث أنها ظلت وطوال التاريخ الإثيوبي متحصنة من كل محاولات وعمليات التمهير Amhrization التي عمت وغطت أغلب مناطق إثيوبيا خلال فترات سيطرة الأقلية الأمهرية على السلطة [20].

وتتخذ الأقليات القومية الإثيوبية أشكالا ومستويات متعددة للمانعة حيث يكن أن تكون ممانعة سياسية واقتصادية، واجتماعية، ثقافية ودينية، فإذا شملت الممانعة كل هذه الجوانب السابقة فيمكن إن تسمي ممانعة كاملة أو شاملة وهي هنا منطقة على نموذج الأقليات القومية الصومالية والعفرية والسيداما وكفا وقامو/ قوما وشعوب وقوميات قامبيلا وبني شنقول حيث أنها شلت عناصر عرقية محتفظة بكل مكونات هويتها فمثلا القوميتان الصومالية والعفرية ظلتا متمسكتين بلغاتهما الصومالية والعفرية كما انهما تدينان بالإسلام بنسبة تكاد تكون 100%، وهما ذوات خصوصيات ثقافية عميقة جدا حيث لهما نظمهما السياسية الاجتماعية والاقتصادية، أما أهم وأخطر وجوه الممانعة فهي الممانعة السياسية وهذه عبرت عنها قوة وكثرة الحركات والجبهات الصومالية والعفرية الغالبة بالانفصال والاستقلال عن إثيوبيا بطريقة مستمرة [21].

ويظهر أنه قد تضافرت قوة النحت لهوية العناصر الأقلية الصومالية والعفرية مع الخصوصيات الجيوسياسية والجيوتضاريسية حيث الطبيعة الجبلية الجافة وشبه الجافة ونشاطهم الرعوي وتماثلهم مع بني عرقهم مع الصومال وعفر إريتريا وجيبوتي، هذه الميزات والخصوصيات أهلتهم ودفعتهم لاختيار الممانعة.

وفي مستوي آخر ربما تكون الممانعة جزئية، وهي الحالة التي تكون فيها الأقليات العرقية القومية في إثيوبيا متحمسة أو متمسكة في واحدة أو إثنتين من الصفحات – ليس كل مكونات الهوية – كأن تكون ممانعة ثقافية ودينية ولغوية كما هو حاصل لبعض الأقليات في الجنوب الإثيوبي المزعنة سياسيا لسلطة الأمهرة، والآن التجراي، ولكنها غير متأمهرة أو متترجنة وكذلك الحال لبعض قبائل الأورومو مثل كرّيو غرب نهر اواتي وورانا في أقصي جنوب إثيوبيا بالقرب من كينيا مع شعب كونسو والذي يتحوصل ويمانع أيضاً بنفس المستوي، وفي شرق إثيوبيا نجد الهررين الخاضعين لسلطة الأمهرة والمتأمهرين لغويا بعض الشيء، ولكنهم ظلوا محتفظين بهويتهم الهررية الثقافية الإسلامية ولغة هررية (أدرية) (اورمية) بل إن جزءا من أرضهم التاريخية تسمي الجاقول JUGol فإنه وبحسب معايشة الباحث غير مسموح فيه بالسكني لبقية القوميات الإثيوبية الأخرى فالأمهرة والتجراي حتي في أقوي حالات سطرتهم والأغلبية الأورومية أكثر القوميات تعايشا واندماجا معهم لم يستطيعوا السكن معهم فالجاقول Jogol للهررين فقط (22)

وهكذا تبدو الممانعة إحدى الاتجاهات المهمة لكثير من القوميات والشعوب والأجناس الاثيوبية، بل ربما تزيد بازدياد درجات النزاعات والحروب الأهلية بين الأقليات الإثيوبية المسيطرة الأمهرة التجراي مع القوميات.

ثانياً: إتجاه الخضوع والإمتثال :

يعتبر الامتثال والخضوع واحداً من الإتجاهات التي تلجأ وتذهب إليها القوميات والشعوب والأجناس الإثيوبية في مسيرة صراعها مع النظم السياسية الإثيوبية، والتي هي بالطبع نظم ثيولوجية سيطرت عليها بصورة تامة قومية التجراي والأمهرة بالتناوب مع طول فترات الحكم والسيطرة الأمهرية، وهو يمثل مرحلة أو حالة أو شكلاً من أشكال المواجهة مع النظم السياسية فيها، ففي الحالة الإثيوبية ربما تجد القوميات والشعوب والأجناس، خاصة المقموعة والمسيطر عليها، سواء كان من الإثنيات / القومية الإسلامية مثل الصوماليين والأورومو والسلتي والهرري، العفار، إثنيات بني شنقول وغيرها أو

اليهودية كما في حالة الفلاشا أو المسيحية كما في بعض قوميات وإثنيات الجنوب مثل الكمباتا والقراقي والهويا والسيداما والتجراي عندما كانت تحت سيطرة الأمهرة والآن الآمرة عندما أصبحت تحت سيطرة التجراي، فكل هذه الإثنيات / القوميات ليس لديها خيار إلا أن تتجه وتركن إلى ممارسة الامتثال والخضوع كأحد الخيارات في اتجاهات متعددة وهو في ذلك ربما يأخذ نمطين :

النمط الأول: ربما يكون الإمتثال والخضوع ناتجاً عن رضا وقناعة من القوميات والشعوب والأجناس الإثيوبية تجاه النظام السياسي، نتيجة لاستجابة الدولة لمطالبها سواء كانت مادية أو أدبية، نظير ومقابل ما تقدمه هذه القوميات والشعوب والأجناس للنظم السياسية من دعائم، هي في مجملها عبارة عن تنفيذ قرارات وسياسات النظام، دون حاجة إلى إكراه مادي من جانب النظام مع هذه القوميات والشعوب، وبهذه الكيفية، هي حالة نادرة، وربما تعبّر عن حالة لم تحدث في تاريخ إثيوبيا، نسبة لأنها مسألة مرتبطة بطبيعة وشكل النظم السياسية، وهي لم تخرج عن كونها نظماً ملكية وامبراطورية وعسكرية وجميعها قد عبرت وأكدت سيطرة إثنية ودينية للمجموعة الأمهرية على كل بقية المجموع الإثني للقوميات والشعوب والأجناس الإثيوبية، رافضة لكل مطالبها، وانتفي واستحال معها تحقيق التأييد والامتثال والخضوع الناتج عن القناعة والرضا، ليحل محله نمط وشكل آخر.

أما النظام الفيدرالي الديمقراطي الحالي المطبق بعد 1995م فقد خضعت فيه بعض القوميات والشعوب الإثيوبية بدرجة نسبية من الخضوع والتأييد لحكومة الجبهة الديمقراطية الثورية لشعوب إثيوبيا المتعددة الإثنيات ذات السيطرة التجراوية[23]، نتيجة تحقيقها لبعض مطالب القوميات والشعوب الإثيوبية الأخرى خاصةبعض المطالب المرتبطة بالحقوق الثقافية والحقوق الدينية واللغوية والسياسية، غير أنه مثل وعبر عن امتثال وخضوع جزئي وانتقالي مؤقت، فهو جزئي لأنه لم يشمل كل شعوب وقوميات إثيوبيا، وحتي على صعيد القومية أو الشعب الواحد فالتأييد والخضوع ليس كاملا، فالقومية الأورومية مثلا برغم أنها حظيت بكثير من الحقوق وتنفيذ العديد من المطالب الأساسية إلا أن هنالك بعض العناصر الأورومية الخارجة على نظام ملس زيناوي، فتشكل منها عدد من أحزاب وحركات المعارضة المدنية والمسلحة، وذات الحال والتوصيف ينطبق على القوميات الصومالية والعفرية وقامبيلا وبني شنقول وبعض قوميات وشعوب الجنوب (56 قومية وشعب) [24]

النمط الثاني :

هو امتثال وخضوع قسري، تلجأ وتتجه إليه القوميات والشعوب الإثيوبية، في حال عدم قدرتها على مواجهة النظم السياسية الأمهرية المسيحية كما في السابق أو المسيحية المتحالفة حاليا ولكن بسيطرة تجراوية، والتي اتبعت طرقاً ووسائل قمعية وسلطوية قوية، لإحكام قبضتها على مقاليد الأمور في الدولة الإثيوبية، ويبدو أنه ظلت القوميات والشعوب الإثيوبية تحت التأييد والخضوع القسري والجبري في مواجهة سلطة المجموعة الأمهرية الحاكمة، دون القيام بأي من محاولات الاحتجاج الخفيف أو الشديد أو التمرد أو المعارضة الواضحة وبهذا المفهوم ربما يعتبر الخضوع والامتثال والتأييد القسري نوعا من المواجهة البيضاء، وذلك حتي أواخر عقد الخمسينات وبداية عقد الستينات، الذي تحولت فيه القوميات والشعوب الإثيوبية من التاييد والخضوع الجبري والقسري إلى حركات وتنظيمات مقاومة مسلحة.

ربما مثلت فترة التاييد والخضوع الجبري مرحلة كمون وبيات فقط لمشاعر السخط والشكاوي والغبن والكراهية والتمرد والثورة، بحسابات أنه يمثل اتجاهاً من اتجاهات القوميات والشعوب الإثيوبية في صراعها ونزاعها مع الدولة. ويظهر أن عملية الإمتثال والتأييد والخضوع قد تأثرت بالعوامل والمحددات التي شكلت الطبيعة الصراعية في بنية المجتمع الإثيوبي، خاصة حجم ونوعية التباين العرقي، وطبيعة تشكيل النظم السياسية الإثيوبية، والخلفيات التاريخية، وتكوين الميراث التاريخي، وتراكم القيم، لدي القوميات والشعوب الإثيوبية، المسيطرة أو المقموعة، حيث عملت هذه العوامل والمحددات على تحديد درجة التأييد والامتثال والخضوع من حيث الضعف والقوة، فالقوميات والشعوب والأجناس الإثيوبية القليلة الحجم من الناحية العددية السكانية، والمتآكلة الميراث التاريخي والقيم مثل مجموعة الأقاو وبعض شعوب وأجناس غرب إثيوبيا كالأنواك والقمز ومجموعة الفلاشا في شمال غرب إثيوبيا وأغلب قوميات وشعوب جنوب إثيوبيا البالغ عددها حوإلي 56، أظهرت وأبدت امتثال تأييد وخضوع قوي في ظل سياسات واستراتيجيات النظم السياسية الاثيوبية خاصة على عهد النظم الامبراطورية كما ظهر في عهد تيدروس ومنليك وهيلاسلاسي المبنية على أسس ومعايير إثنية ودينية وإقليمية توسعية،جعلت الشعوب والقوميات الضعيفة غير قادرة على مواجهتها، فظلت خاضعة غير قادرة على المرافعة والدفاع، إلا بعد تحالفها مع قوميات وشعوب كبيرة الحجم الديموقرافي، وذات ثقل تاريخي، وقيم كبيرة وراكزة، وظهرت هذه التحالفات في وقت متأخر، ربما كان على عهد منقستو، حيث أظهرت القوميات والشعوب الكبيرة مثل

الأورومو والصوماليين والعفار والتجراي، وفي مراحل لاحقة القامبيلا والبني شنقول والقراقي والهرريين وغيرها، تأييداً وخضوعا ومساندة ضعيفة من وقت مبكر حتي في ظل وجود نظم سياسية أمهرية قوية، شجعت ودفعت بعضاً من القوميات والشعوب الصغيرة والضعيفة والصغيرة لخفض امتثالها وخضوعها وإعلان وبداية تأييدها ومساندتها لجبهات وحركات القوميات الكبيرة، وذلك لخلق مزيد من التصعيد وتقوية حركات المقاومة وكسب حق مشروعية المعارضة والاحتجاج الداخلي والدولي ضد سيطرة النظم الأمهرية.

ولعل هذا ربما جعل القوميات والشعوب والأجناس الإثيوبية الصغيرة والضعيفة مع كثرتها، أن تأخذ بخيار الخضوع والتأييد لسلطة المجموعة الأمهرية المسيطرة كمرحلة انتقالية مؤقتة تكتيكية، تم بعده التحول والانضمام والمساندة للحركات القومية الكبيرة، وربما كان هذا الموقف لبعض الأسباب وهي :

أولاً: ضعف القدرات والإمكانات لحركات المقاومة والمعارضة، دفع القوميات والشعوب الصغيرة والضعيفة إلى كسب جانب النظم السياسية الأمهرية المسيطرة، لعدم مقدرة القوميات والشعوب الخارجة والمعارضة من توفير مطلوبات الحماية والحياة لمثل هذه الإثنيات الصغيرة والضعيفة.

ثانياً: أدت عملية التفاعل الإجتماعي المتزايد إلى مزيد من الذوبانية والاستيعاب للشعوب والقوميات الصغيرة والضعيفة في دولة القومية الأمهرية المسيطرة، حيث تعرضت هويتها إلى نوع من التآكل والتخفيف بصورة أدت إلى إضعاف هذه الهويات، ودخولها في موجة التمهير تحت إدعاءات وإعلان النظم السياسية الأمهرية(أمبراطورية، عسكرية) ببناء (أمة إثيوبية).

تأسيسا على ماسبق ربما اتضح أن التأييد والخضوع القائم على دوافع قسرية تمثل أحد اتجاهات القوميات والشعوب الإثيوبية في صراعها مع الدولة، بعد أن تأكد انعدام التأييد والخضوع الطواعي الاختياري، الذي هو أحد مؤشرات الصحة لدولة تتجسد فيها مثالية علاقة دعائم النظم السياسية ،مقابل مطالب الشعب أو الأمة، وقد ظهر مدي تمرحل هذا الخضوع والامتثال القسري كاتجاه للصراع مع النظم السياسية الإثيوبية ،حيث سارت عليه غالبية القوميات والشعوب الإثيوبية بقسميها الكبير القوي والصغير الضعيف ، وكيف انسلخت منه القوميات الكبيرة القوية مثل التجراي والأورومو والعفار والصوماليين، ثم تبعتها بعد ذلك القوميات والشعوب الصغيرة والضعيفة إلى أن تناقص هذا الخضوع والتأييد، وتناقص وقلة دوره كمرحلة من مراحل اتجاهات القوميات

والشعوب والأجناس الإثيوبية في الصراع مع الدولة، لتبدأ وتأخذ في الظهور اتجاهات أخرى أقوي وأكثر تأثيراً، استفادت كثيرا من مرحلة وفترة التأييد والخضوع القسري والإجباري.

ثالثاً: المصانعة :

تعتبر المصانعة واحدة من الخيارات المهمة التي اتجهت إلى استخدامها الأقليات القومية والأغلبية في مسيرة الصراع مع حكومات الاقليات الإثيوبية (الأمهرية- التجراوية)

والمصانعة تعني في سياق هذه الدراسة محاولة الأقليات العرقية والدينية في إثيوبيا مسايرة الحكومات الإثيوبية، ومحاولة البقاء معها في داخل حدود الدولة الإثيوبية، برغم كراهية وعدم رضا هذه الأقليات عن ظلم النظم السياسية الاثيوبية وامتناعها وإعراضها عن تحقيق مطالب هذه الأقليات[25].

" فالمصانعة " لهذا المفهوم ربما يمكن أن تكون هي عيش الأقليات الإثيوبية في نوع من (التقية) [26] تحت مظلة الحكومات الإثيوبية وإن لم تكن راضية أو معترفة بها وعلى ذلك فإن " المصانعة " ربما تمثل إحدى درجات المعارضة، وهي في هذه الحالة تمثل مستوي " المعارضة الصامتة " وهي رفض واحتجاج غير معلن " مستبطن".

وتبدو أهم الصفات أو المواصفات التي تعتبر الأقليات الإثيوبية صاحبة المصانعة بأنها :

1- لا تقوم بأي نوع من أنواع الاحتجاجات عنيفة كانت أو خفيفة.
2- ليس لها أي نوع من المطالب الكبيرة كالحكم الذاتي والانفصال.
3- ليست لها تنظيمات عرقية أو دينية أو سياسية كما هو عند التجراي أو الأورومو أو العفر. . الخ.

غير أن المتابعة والملاحظة في طبيعة العمل الأقل للعرقيات القومية الإثيوبية في صراعها مع الحكومات الإثيوبية، تذهب إلى أن اتجاهات الأقليات الإثيوبية في عملية (المصانعة) اختلفت في فترة النظم والحكومات قبل 1991م عنها في الفترة بعد 1991م فقد كثرت (الأقليات المصانعة) قبل 1991، خاصة على عهد نظامي هيلاسلاسي ومنجستو، ولعل السبب في ذلك يرجع لطبيعة السياسات التي انتهجتها هذه النظم في التعامل مع المشكلة العرقية والدينية، حيث كان لطريقتها القمعية، وسياساتها العنصرية في التفرقة والاختيار، والتمييز بين القوميات، والعنف الزائد أحيانا في مواجهة المطالب والاحتجاجات الأقلية [27] والشاهد على ذلك نجد كثيرا من الأقليات العرقية لم يكن لها أي

نوع من الظهور السياسي أو الاحتجاجي، ولم يكن لها أي تمثيل حركي أو تنظيمي مشهور، وذلك مثل مجموعات الفلاشا وأقاو،ارقوبا، سلطي، قامنت، كونسو، أنوالك، قمز، وغيرها من المجموعات العرقية الصغيرة.

غير أن المسألة قد اختلفت بعد 1991م، ساعة انفصال إريتريا، وصعود أئتلاف EPRDF للسلطة في إثيوبيا بقيادة ملس زيناوي، حيث تخلت بعض هذه المجموعات الأقلية العرقية عن إتجاه " المصانعة " في أعقاب إعلان وتبني نظام ملس زيناوي لسياسة الفيدرالية العرقية (الإثنية) والتي أتاحت لكل الشعوب والقوميات والأجناس الإثيوبية بكل أحجامها التعبير عن هويتها، حيث أتاحت المادة 46 من الفصل الرابع الخاص بالتنظيم الحكومي أن تنظيم الأقاليم يكون بناء على التوزيع السكاني والماهية والإرادة، وقد فصل ذلك أكثر في المادة 47 الفقرة الثانية بأن الأمم والشعوب الداخلة في هذه المناطق المحددة (بقصد الأقاليم العرقية التسعة) بناء على هذه المادة الفرعية، لها الحق في تحديد مناطقها في أي لحظة [28].

وقد مثلت الفيدرالية العرقية (الإثنية) فرصة مؤكدة وحقيقية، للخروج عن " مصانعة " النظم السياسية والتحول إلى اتجاهات الاحتجاج والمعارضة في ظل ديمقراطية فيدرالية، انعدمت تماما على عهود هيلاسلاسي ومنجستو.

والجدير بالإشارة أن الأقليات العرقية التي تمارس إتجاه " المصانعة " دائما ما تكون مجموعات عرقية صغيرة الحجم السكاني، وإن كان بعضها ذا تاريخ عريق مثل مجموعة عرقوبا أو أرقوبا ARGOBA التي حكمت عناصرها مملكة إيفات في شمال هرر وجنوب إقليم عفر، وكذلك مجموعة أقاو AGAW التي قاسمت قومية أمهرة حكم لاستا، إلا أن أغلبها لا يتمتع بتاريخ سياسي وديني كمجموحات عرقية تعتبر صغيرة ولكنها فاعلة في الحياة السياسية العرقية والدينية في إثيوبيا، ويمكن أن يطلق عليها قوميات مواجهة مثل مجموعة الهرري، ومجموعة عفر وتجراي.

وأخيرا تظل المصانعة خيارا مطروحا في الساحة السياسية الإثيوبية ولكن بدرجة أقل بعد الانفتاح الذي أتاحته حكومة ملس زيناوي بعد 1991م لكل القوميات والشعوب الإثيوبية لطرح هويتها حتي وإن كان تقرير المصير كما جاء في دستور إثيوبيا لعام 1995م.

رابعاً: إتجاه الاحتجاج :

يعتبر الاحتجاج أحد الاتجاهات التي سلكتها ومارستها القوميات والشعوب والأجناس الإثيوبية في مواجهة النظم السياسية، وهو يمثل درجة أخرى، وإنتقالاً وتحولاً

من إتجاه وحالة المواجهة البيضاء عن طريق الخضوع والامتثال والتأييد القسري والتوجه بروح ونفس مختلف إلى تبني وممارسة الرفض والاحتجاج.

وقد هدفت القوميات والشعوب الإثيوبية من ممارسة الاحتجاج ضد النظم السياسية الأمهرية المسيحية المسيطرة كما كان سابقا خاصة منذ تيدروس وحتي منجستو(1855-1991) إلى حث ودفع مسئولي الحكومات الأمهرية الإمبراطورية والعسكرية إلى تغيير سياساتهم واستراتيجياتهم نحو القوميات والشعوب والأجناس الأثيوبية، وذات الهدف جرى طلبه حإليا بعد 1991م من نظام الجبهة الديمقراطية الثورية للشعوب الإثيوبية الموصوفة بسيطرة تجراوية رغم المشاركة الإثنية لقوميات مثل الأورومو والأمهرة والقامبيلا والبني شنقول في هذا التحالف، والاحتجاج بهذا المفهوم يختلف عن توجه الخضوع والامتثال القسري الذي ربما يمكن اعتباره تعبيراً صامتاً عن الاحتجاج، كما يختلف عن مفهوم توجه الثورة الذي يطالب بتغييرات جذرية على مستوي النظم السياسية، وأكثر من ذلك الحكم الذاتي والانفصال والاستقلال، فالاحتجاج يمثل تعبيراً صريحاً عن مطالب وحقوق القوميات والشعوب الإثيوبية المهضومة والمقموعة.

ويظهر من خلال شكل وطبيعة الواقع الصراعي في إثيوبيا ،أن القوميات والشعوب والأجناس الإثيوبية قد اتبعت نوعين أو مستويين من الاحتجاج في صراعها ومواجهتها للنظم الأثيوبية وهي [29].

أولاً : الاحتجاج الخفيف :

اتبعت وأخذت الشعوب والقوميات الإثيوبية للتعبير عن احتجاجها الخفيف عدة طرق وسائل تمثلت في :

1- اللجوء للمعارضة السلمية بواسطة الخطابات الجماهيرية العامة، وتقديم الالتماسات واستخدام الملصقات والمطبوعات السرية والدعاية ضد النظم السياسية.

2- اتباع نشاط سياسي منظم على نطاق ملموس تضمن النشاط والحركات والمنظمات القومية ثم في مرحلة لاحقة بعد تكوين الأحزاب، لجأت كلها لممارسة النشاط السياسي الحزبي التقليدي تحت مظلة مصالح ومطالب المجموعات الإثنية المعارضة.

3- استخدام أسلوب المظاهرات والاضطرابات والاعتصامات، أظهرت المشاركات فيه مئات وآلاف المحتجين من أتباع وعناصر القوميات والشعوب الإثيوبية المعارضة للنظم السياسية.

ثانياً: الاحتجاج العنيف :

يعبّر الاحتجاج العنيف عن استخدام القوميات والشعوب الإثيوبية لوسائل وأساليب أكثر عنفاً لمواجهة سياسات النظم السياسية الإثيوبية الرافضة لتحقيق مطالبها وحقوقها، وهو على ذلك يمثل زيادة في جرعة المقاومة والمواجهة باستخدام طرق جديدة أو زيادة طرق وأساليب الاحتجاج الخفيف حيث :

1- تمارس الشعوب والقوميات الإثيوبية المقموعة الإسلامية منها والمسيحية، عبر تنظيماتها (حركات، منظمات، أحزاب)، أعمال تخريبية متفرقة، كل حسب مناطق وجودها وتركزها، ويتم من خلالها تدمير رمزي للممتلكات الخاصة بالحكومة وأحيانا يلحق الضرر بممتلكات الأفراد.

2- السعي المتكرر للقيام بمظاهرات وصدامات تزيد من عملية الضغط على النظم السياسية الإثيوبية، لتنفيذ المطالب والحقوق، وهذه التظاهرات غالباً ما كانت واسعة الانتشار غطت أغلب البيئات الجغرافية في إثيوبيا، وساعد على ذلك طبيعة انتشار القوميات والشعوب المعارضة والمحتجة، وتوزيعها في كل اتجاهات إثيوبيا.

3- دخول الشعوب والقوميات الإثيوبية المتضررة من سياسات النظم السياسية في عمليات تمرد محلية صغيرة، يتم تنظيمها أكثر، ليزداد معها حجم المجموعات المتمردة، وكانت نتيجتها ظهور وبروز الحركات والتنظيمات القومية / الإثنية، خاصة الكبيرة ، وصاحبة الضرر الأكبر من سياسات النظم السياسية الأمهرية المسيحية، كالأورومو والصوماليين والعفار وشعوب وقوميات الجنوب والقامبيلا والبني شنقول والتجراي وغيرها. أما على عهد حكومة الجبهة الديمقراطية الثورية لشعوب إثيوبيا EPRDF الحاكمة الآن، والتي أظهرت سيطرة تجراوية، فقد خرجت من معادلة الاحتجاج والتمرد بصورة تلقائية ونسبة كبيرة من مجموعة التجراي، لتدخل المجموعة الأمهرية قائمة المعارضة، وهي عملية تؤكد وتشير لمدي حركية تبادل الأدوار في عمليات السيطرة والمعارضة المحصورة بين مجموعتي الأمهرة والتجراي، وثبات المجموعات الأخرى في قوائم المعارضة بصورة دائمة.

وتأسيساً على هذه المقاييس، التي تعبرّ وتعمل على توصيف مظـاهر الاحتجـاج الخفيف والعنيف، يبدو أنها في الحالة الإثيوبية ارتبطت كثيـراً بطبيعـة وشـكل الـنظم السياسية، فعلي عهد النظم الإمبراطورية الأمهرية المسيحية ونـسبة لطبيعتهـا الأحاديـة الدكتاتورية القابضة، وأساليبها ووسائلها القمعية الحادة، في التعامل مع أي مظهـر مـن مظاهر الاحتجاج الأثني، فهي لم تُمارس بصورة واضحة إلا على العقد الأخير من نظـام هيلاسلاسي، فربما يمكن اعتبار بروز عمليات الاحتجاج عن طريق ممارسة المعارضـة السلمية والنشاطات السياسية، واستخدام أسلوب المظاهرات والتجمعات، هو أحد ثمـرات عملية التحديث التي قام بها هيلاسلاسي منذ منتصف الأربعينيات، وبصورة أكثر تكثيفـا منذ 1960م خاصة في مجالات التعليم والزراعة والصناعة والجيش، حيث أدت سياساته التي قصد منها تحديث المجتمع الإثيوبي، إلى نشوء وظهور قوي إجتماعية جديدة، تشكل لديها وعي سياسي، وفكر سياسي جديد، قادر على مواجهة النظم الإمبراطورية الأمهرية المسيحية، وأكسبها الخبرة، ووفر لديها الأرضية المناسبة والقوية لمقاومة ومواجهة النظام الأمهري العسكري الاشتراكي على عهد منقستو.

ففي العقد الأخير من عمر نظام الإمبراطور هيلاسلاسي الأمهري، جرى الاستخدام لكل أشكال الاحتجاج بنوعيه الخفيف والعنيف، الأمر الذي عجّل بوضع نهايتـه فـي 12 سبتمبر 1974م، وقد ظهرت مظاهر الاحتجاج بمظاهرات الطلاب، وكانت نتيجتها إغلاق جامعة هيلاسلاسي في 1969[30]، والاستمرار في إصدار المنشورات، وقد كانت نخبوية بمضامين اشتراكية. وقد انضم المدرسون للمشاركة في حركات الاحتجاج العلني وتـبعهم قطاع عريض من كافة شرائح الموظفين في أغلب مؤسسات الدولة، بما في ذلك عمـال الصناعة والجيش، الذي بدأ تمرده عن طريق اللواء الرابع الذي يضم 60% من مدفعيـة الجيش، وعموما شهدت أديس ابابا مابين فبرايـر – مـايو 1974م موجـة إضـرابات ومظاهرات لم تشهدها من قبل، كما مثلت عملية تقديم الاستقالات أحد المظاهر الداعمـة للاحتجاجات، أشهرها استقالة رئيس الـوزراء الإثيـوبي اكليلـو هـابتي فـي فبرايـر 1974م[31].

الجدير بالإشارة هـــو أن الاتجاهات الاحتجاجـــية التي انتهـت (بثـورة) أو (انتفاضة) غيرت نظام هيلاسلاســي الإمبراطـوري (1930- 1974) بنظـام منقـستو العسكري (77- 1991 م) قد كانت اتجاهات احتجاج وثورة قادتها عناصر ومجموعات نخبوية بورجوازية فئوية حضرية، افتقرت وقلت فيها الأسـباب والمـضامين الـسياسية الواضحة، وقد دلّ على ذلك عدم وجود أي قيادة خلفها تمثل جماعة أو تنظيماً أو منظمـة

أو حركة أو حزباً بمظلة أو أبعاد سياسية سواء كانت عرقية أو دينية، على الرغم من بداية ظهور الحركات القومية/ الإثنية، والبعض منها بأبعاد دينية في تلك الحقبة مثل حركة تحرير إريتريا 1958م، وجبهة تحرير الصومال الغربي 1961، وجبهة تحرير الأورومو 1969م، وقوات التحرير الشعبية الاريترية 1970م، ويبدو أن نشاطها قد تركز في مناطقها الطرفية الريفية، كما أنها لم تك بالقدر الذي يسمح لها بعمل تنسيق وتحالفات يمكن أن تقود به احتجاجات وثورة تغيير لنظام هيلاسلاسي.

غير أنه ربما يمكن اعتبار حركة الاحتجاجات الخفيفة والعنيفة التي ولدت وفجرت الثورة ضد النظام الإمبراطوري، بأنها تمثل تضامناً وتحالفاً نخبوياً بورجوازياً فئوياً حضرياً، لمجموع الشعوب والقوميات الإثيوبية المقموعة والمضطهدة من سلطة النظم الامبراطورية الأمهرية، فقد شاركت فيها العناصر الأمهرية المسيحية والمسلمة المقموعة التي تعاني من ظلم العناصر الأمهرية المسيحية المسيطرة على السلطة، كما شاركت فيها العناصر التجراوية المسيحية والمسلمة بصورة أساسية وهي تعتبر معارضاً أصيلاً لسلطة النظم الامهرية، كما وجدت المساندة والدعم من العناصر الأورومية والأريترية والصومالية، وبعض شعوب وقوميات الجنوب الإثيوبي، الموجودة كلها في المدن والحواضر الإثيوبية المؤثرة ، وبخاصة العاصمة أدريس أبابا، وبغياب عامل التنظيم السياسي لهذه الحركات الاحتجاجية وثورتها المتمخضة عنها، وجدت المؤسسة العسكرية الفرصة سانحة لتولي زمام الحكم في إثيوبيا، بحكم أنها أكثر الفئات تنظيماً وقدرة، إضافة إلى أنه عاني ظلم وإهمال النظام الإمبراطوري الأمهري، خاصة الرتب والوحدات الصغيرة [32].

غير أن التوجهات الاحتجاجية قد اختلفت على عهد نظام منقستو، ولعل ذلك ربما يرجع إلى طبيعة الاختلافات بين النظام الإمبراطوري والعسكري، إضافة إلى طبيعة الأسباب والمضامين التي حملتها المجموعات والفئات المحتجة والمنتفضة من القوميات والشعوب الإثيوبية ضد هذه النظم، فإذا قادت التوجهات الاحتجاجية على عهد هيلاسلاسي عناصر إثنية نخبوية بورجوازية فئوية حضرية غير مسيسة، فإن نظام (الدرج) العسكري، قد واجه حركات احتجاج خفيف وعنيف، بصورة أكثر حجما وأكثر قوة وتأثيراً، قادتها عناصر تنظيمية سياسية بأبعاد إثنية / ايديولوجية، ممثلة في جماعات المصالح غير الترابطية (جماعات المصالح النظامية)، وهي الحركات والمنظمات والأحزاب، المعبرة عن حصيلة المجموع الإثني لقوي المعارضة الإثيوبية ضد نظام الدرج العسكري [33] .

فعلي الرغم من تصاعد حركات المعارضة الإثيوبية بأهداف ودوافع إثنية سياسية ودينية، إلا أن بداية توجهات الاحتجاج بشقيه الخفيف والعنيف، بدأت بمحاولات ومواجهات حزبية أيديولوجية سياسية، في مواجهة النظام العسكري الجديد.

أدت الاختلافات والمواجهات الحادة والشديدة بين الحزبين الاشتراكيين وهي الحزب الثوري للشعب الاثيوبي EPRP ، والحركة الاشتراكية لكل الإثيوبيين[34] Mesion، والتي صادف تكوينهما ميلاد النظام العسكري الاشتراكي، ولعل محور الخلافات دار حول رؤية الحزبين فيما يتعلق بكيفية تطبيق الاشتراكية في إثيوبيا، وقد أدت رؤية الحزب الثوري للشعب الإثيوبي، بأن في حكم الدرج دكتاتورية عسكرية فاشستية،وليس بمقدورها قيادة التحول نحو الإشتراكية، إلى وجود مواجهة مبكرة بين الحزب الثوري والنظام العسكري، وبجانب ذلك فقد دخل العامل القومي / الإثني كأحد المؤثرات القوية في تأجيج حركة الاحتجاجات، ومن ثم عملية الصراع والمواجهة بين الدولة العسكرية الاشتراكية وأحزابها اليسارية، فقد أدت سيطرة العناصر الأورومية (الجالاوية) على قيادة وقاعدة حزب الحركة الاشتراكية لكل الإثيوبيين MEISON إلى شيوع الاعتقاد بأن التوجهات الإشتراكية الإثيوبية هي أورومية، هذا الوضع دفع الحزب الثوري بعناصره الأمهرية التجراوية، للدخول في صراع المنافسة والسيطرة الأيديولوجية من أجل تولي شرف الريادة والقيادة، في الدعوة والتطبيق للمبادىء الاشتراكية في إثيوبيا، على أسس قومية / إثنية، قادت فيه حركات الصراع السياسي والآيديولوجي والإثني إلى خلق تحالف بين الحركة الاشتراكية لكل الإثيوبيين(ميسون) وحكومة الدرج العسكرية بعناصرها الإشتراكية، ضد الحزب الثوري، حيث جرى قمعه والقضاء عليه، الأمر الذي يؤكد أولوية المصالح، وصراع المصالح، برغم وحدة التوجه الأيديولوجي الاشتراكي للأطراف الثلاثة [35] .

وقد ورد أن الحزب الثوري لجأ إلى استخدام كافة وسائل الاحتجاج الخفيف، من خطابات عامة ومطبوعات سرية وملصقات، والقيام بعدد من المظاهرات الصغيرة والكبيرة والإضرابات، وزاد من جرعة المقاومة باللجوء للاحتجاج العنيف، محدثاً أعمال تخريبية متفرقة، لهذا الوضع، وقامت حكومة الدرج العسكرية بوصاية من الحركة الاشتراكية، إلى اعتقال زعامات الحزب الثوري واغتيالهم، لتؤدي هذه الخطوة، وهي استخدام أسلوب (القتل والتصفية) إلى قمة الحركة الاحتجاجية، وهي المقاومة المسلحة، التي أودت بحياة المئات في أديس أبابا، وغيرها من المراكز الحضرية، انتهت بالقضاء وإبعاد الحزب الثوري من الساحة السياسية، وقد أعقبت هذه العملية القضاء أيضاً على

الحركة الاشتراكية، عندما حاولت القيام بنفس الدور في مارس 1977م، باستخدام مليشيات الفلاحين الذين استقدمتهم إلى أديس أبابا لإسقاط نظام حكم الدرج فتم القضاء عليها وألحقت بمصير الحزب الثوري[36].

وبالنظر إلى المحركات الصراعية بين نظام الدرج، العسكري الاشتراكي مع القوميات والشعوب الإثيوبية المعارضة، يبدو أن تحولاً أساسياً حصل في التوجهات الاحتجاجية بعد قضاء وضرب النظام العسكري الاشتراكي للقوي اليسارية، وانفراده وسيطرته على مقإليد النظام السياسي، تمثل التحول في تسلّم وتولي المجموعات الإثنية من القوميات والشعوب الإثيوبية عن طريق حركاتها ومنظماتها، ممارسة وتوجيه حركة الاحتجاجات الخفيفة والعنيفة، بديلاً للأحزاب السياسية اليسارية ضد نظام منقستو، الذي كان قد انفرد بالحكم تماماً بعد 1977م.

وقد حدث هذا التحول بالرغم من سماح نظام منقستو العسكري الاشتراكي للإثنيات/ القوميات، بالعودة إلى ممارسة الحياة الحزبية، والترخيص بتكوين أحزاب مدنية ماركسية: لينينية، ظهرت على أسرها أربعة أحزاب، سرعان ما تحالفت مكونة ائتلاف (اتحاد المنظمات الإثيوبية الماركسية، اللينينية) لمواجهة نظام منجستو، وذلك في منتصف 1977م[37] ويبدو أن سياسات النظام العسكري القمعية، في تفتيت هذه الاحزاب السياسية، واكتفاءه بتكوين حزب مركزي واحد، تمثل في حزب الشعب العامل لإثيوبيا، هو أحد العوامل القوية التي دفعت الحركات والمنظمات للشعوب والقوميات الاثيوبية لتولي مهمة المواجهة والاحتجاج، ثم المعارضة المسلحة، وأخيراً الثورة، بديلاً لتلك القوي الحزبية وهي في نظرهم أحزاب مدنية سياسية، معتمدة فقط على وسائل وأساليب الاحتجاج الخفيف من المنشورات العلنية والسرية، والمظاهرات السلمية، واللقاءات الجماعية الصغيرة والكبيرة بجماهير وعناصر الأحزاب، إضافة إلى أن طبيعة النظام العسكري يقوم بتحجيم حتي مثل هذه الأعمال، وبالتإلي فهي غير مؤهلة لأخذ المطالب والحقوق للقوميات والشعوب الإثيوبية من نظام منقستو العسكري الاشتراكي.

وتأسيساً على ذلك شهدت الفترة مابين 76- 1977 تصاعد موجات احتجاج من العيار العنيف، حيث مارست حركات التحرير الإريترية، وجبهات التحرير الأوروميه والتجراوية والصومالية والعفارية، أعمالاً تخريبية متفرقة وصدامات، للضغط على نظام منقستو، لتنفيذ مطالب هذه القوميات والشعوب، ونسبة لعدم استجابة النظام، فقد وصل الاحتجاج مرحلة التمرد المسلح، ويبدو أن التمرد المسلح هو إتجاه آخر، مختلف عن

إتجاه الاحتجاج، انتقلت إليه الحركات والمنظمات والجبهات القومية / الإثنية الإثيوبية عندما فشلت في تحقيق وأخذ مطالبها عن طريق الإحتجاج.

وهكذا يبدو أن حركة الاحتجاجات، التي قادتها هذه الحركات ضد نظام منقستو العسكري، بدأت تشكيل وتكوين عناصرها بثنائيات تراوحت بين(نخبوية / عوامية) (بورجوازية /بلوتارية) (حضرية /ريفية)إضافة إلى أنها كانت قومية، فئوية شاركت فيها كل فئات المجتمع الإثيوبي من الصناعيين والزراع والرعاة والموظفين والعسكريين وغيرهم من الفئات الاجتماعية التي تشكل المجموع السكاني قومية / إثنية والتي تعمل على مناصرة وماسندة حركاتها ومنظماتها وجبهاتها كل حسب وجوده وموقعه من الثنائيات السابقة، وتؤكد شواهد حركة التاريخ ان نقص هذه العناصر تدرجت من مساندتها لحركة الاحتجاج، هي العناصر نفسها التي قادت بعد ذلك اتجاهات التمرد وتفجير الثورة ضد نظام منقستو والإطاحة به في 1991م.

واستجابة لمتطلبات التطور السياسي الجديد، يظهر أن الاحتجاج كاحد اتجاهات القوميات والشعوب الإثيوبية في صراعها مع النظم السياسية قد تغيرت وسائله وأساليبه بمجرد سقوط نظام منقستو العسكري الاشتراكي وإعلان الحكومة الانتقالية (1991 – 1995)، ومن بعدها إعلان دولة النظام الديمقراطي الفيدرالي بقيادة تحالف الجبهة الديمقراطية الثورية للشعوب / الاثيوبية (EPRDF) ابتداء من 1995، ولعل هذا الاختلاف يرجع إلى مسألة الاختلافات بين النظم السياسية التي حكمت إثيوبيا، فإذا تميزت وسائل وأساليب الاحتجاج على عهد النظم الامبراطورية، والنظم الشمولية الماركسية، بالتركيز على اتجاهات الاحتجاج العنيف، والمنتهية والمختومة دوماً بالتمردات والثورات، وذلك لأن مصدر قيادتها، وأداة تنفيذها دوماً هي جماعات المصالح غير الترابطية (الجماعات النظامية) وهي في هذه الحقب الامبراطورية والعسكرية قد مثلتها الجماعات القومية / الإثنية وحركاتها وجبهاتها المتحدثة باسمها، والمطالبة بحقوقها، فهي وإن كان ينظر إليها بأنها حركات وتنظيمات غير شرعية، لأنه لم تسمح النظم السياسية بتكوينها، وبالتالي فإن أعمالها الاحتجاجية غير شرعية، إلا أنها تنظر هي كذلك إلى أن هذه النظم هي غير شرعية، وبالتالي عدم شرعية أعمالها القمعية ضد هذه القوميات والشعوب التي تدعي أن لها مطالب وشكاوي مشروعة، وعلى عكس ما حصل في عهدي هيلاسلاسي ومنقستو فإن حركة الاحتجاج على عهد النظام الفيدرإلي الديمقراطي لحكومة ملس زيناوي، جرت فيها ممارسة وسائل وأساليب الاحتجاج الخفيف والعنيف، دون التركيز على أي منها، ولكن يتم استخدامها حسب المطلوبات.

المبحث الثالث
وسائل القوميات الإثيوبية في الصراع مع الدولة

تبدو الملاحظة واضحة من خلال شكل العلاقات الصراعبية بين الأقليات العرقيـة والنظم السياسية في إثيوبيا، بأن الأقليات خاصة الأقليات القومية قد اتخذت لنفسها عـدة وسائل لتنفيذ سياساتها الرافضة لظلم وعنصرية النظم الإثيوبية، في هضم حقوق الشعوب والأجناس والقوميات الإثيوبية، ولعل من أهم هذه الوسائل هما المعارضـة ثـم الثـورة وتظهر كما يلي :

المطلب الأول: المعارضة :

إن المعارضة واحدة من أهم وسائل وأدوات الأقليات العرقية الإثيوبية التي لجـأت إليها للوقوف ضد سيطرة وسلطة الأقليات الأمهرية والتجراوية وبالنظر إلى تاريخ الدولة الإثيوبية ربما نجد أن فقه المعارضة بكل أشكالها هو مسألة موجودة في الحياة الـسياسية الإثيوبية منذ نشأتها في أكسوم وحتي نظام ملس زيناوي [38].

وتشير وقائع الأحداث إلى أن المعارضة في إثيوبيا اتخذت شكلين :

الشكل الأول: معارضة قومية عرقية مسلحة

الشكل الثاني: معارضة قومية عرقية غير مسلحة

وتفيد الملاحظة الواضحة لتتبع مسيرة صراع الأقليات العرقية الإثيوبيـة القوميـة منها وغير القومية مع النظم السياسية الإثيوبية، بأن هناك تحولات جذرية فـي طبيعـة العمل المعارض قبل 1991م وبعد 1991م.

طبيعة المعارضة قبل 1991م:

يمثل التاريخ 1991م علامة فارقة في تاريخ الحياة السياسية في إثيوبيا حيث حدث انفصال إريتريا، وصعود ائتلاف EPRDF للسلطة في إثيوبيـا وإعـلان إثيوبيـا الديمقراطية الفيدرإلية العرقية (الإثنية)

ولعل توقيت 1991م يتميز بأن طبيعة العمل المعارض الذي كان قبله خاصة على فترات نظامي هيلاسلاسي (1930- 1974) ونظام منجستو (1974- 1991) اتصف بالمعارضة المسلحة، بينمـا قلـت المعارضـة غيـر المسلحة، أي المعارضة ذات الطابع السياسي الحواري والتفاوضي.

وقد بدأ العمل المعارض المسلح على عهد هيلاسلاسـي منـذ أوائـل الـستينيات 1961م بداية إنطلاق الثورة الإريترية وبعدها أخذت تتشكل بقية خلايا المعارضـة مـن

القوميات الأخرى فتكونت المعارضة الصومالية وقد كانت لطبيعة سياسة هيلاسلاسي القائمة على نظرية العنصرية ذات الميول والتمايزات الأمهرية على حساب بقية القوميات الأخرى اثرها في بروزها وصمود المعارضة (39).

ويبدو أن العمل المعارض المسلح قد بلغ ذروته على عهد نظام منجستو والشاهد على ذلك اتساع وزيادة قائمة القوميات والشعوب والأجناس التي انضمت للمعارضة المسلحة التي بدأت على عهد هيلاسلاسي، فظهرت في القائمة المعارضة التجراوية والمعارضة العفرية والمعارضة الأورومية، وهذه تمثل بجانب المعارضة الاريترية والصومالية أعمدة المعارضة المسلحة في إثيوبيا، هذا إضافة إلى وجود بعض القوميات الأخرى التي بدأت تدخل في أجواء وثقافة العمل المعارض وانخرطت فيه مثل معارضات مجموعات بني شنقول، قامبيلا، هرري، قراقي، هديا، كامباتا، سلتي، سيداما وغيرها (40.

المعارضة بعد 1991م :

يظهر أنه قد تغيرت خطط وتكتيك العمل الأقلي المعارض بعد 1991م، ويرجع ذلك لدخول إثيوبيا مرحلة جديدة من التواثق والتوجه نحو إرساء وإعلان العمل الديمقراطي بجانب النهاية والتخلص من أكبر مفعلات العمل المعارض المسلح وهو الحرب الإريترية الإثيوبية (الأولى)

هذان العاملان لم يضعا حدا نهائيا للعمل المعارض المسلح ولكنهما قللا منه، وزادا من معدلات العمل المعارض غير المسلح أي العمل السياسي الديمقراطي، فدخلت إثيوبيا وأتاحت العمل الحزبي، وفي أول خطوة للتخلص أو التقليل من العمل المعارض المسلح أصدرت الحكومة الإثيوبية في عهد حكومة ملس زيناوي الإنتقالية 1991 – 1995م قرارا بتحويل كل الحركات والمنظمات العسكرية المسلحة التي كانت قبل 1991م إلى أحزاب سياسية أو تكوين كيانات حزبية سياسية جديدة والشاهد على ذلك أن قائمة الأحزاب الإثيوبية أصبحت تضم أكثر من سبعة وثلاثين (37) حزبا سياسيا (41).

غير أن شواهد الواقع المعيش ومن خلال المتابعة للأوضاع الإثيوبية من الداخل تؤكد على أن العمل المعارض المسلح مازال موجودا خاصة من حركات وتنظيمات القومية الصومالية وربما مناطق غرب إثيوبيا في بني شنقول وقامبيلا بدعوي وحجة أنها لم تأخذ قسطا كافياً من حقوقها السياسية والتنموية.

وبالنظر إلى طبيعة مطالب المعارضة في إثيوبيا فيظهر أنها تنقسم إلى قسمين بحسب طبيعة الهدف من المعارضة نفسها وهي :

أ- مطالب انفصالية وبالاستقلال وأحيانا المطالبة بالحكم الذاتي.

ب- مطالب بالحقوق السياسية والدينية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية.

ويظهر أن عقده المطالب تتحكم فيها طبيعة ونوعية المجموعة العرقية، حيث أن مطالب الانفصال والاستقلال والحكم الذاتي دائما ما تناولتها الأقليات القومية الكبيرة والتاريخية، بينما تظل الأقليات ذات الحجم الصغير ديمقرافياً وسياسيا وتاريخيا تطالب فقط بالحقوق السياسية والتنموية، وإن دخلت في شكل من أشكال المعارضة المسلحة، فهي تدخل داعمة للقوميات الكبيرة ومساندة لها من أجل التغيير على أمل الحصول على حقوقها في ظل المتغيرات الجديدة إذا حدثت.

وتبقي الإشارة مهمة إلى أن المعارضة ربما تعتبر خطوة أخيرة للدخول في خيار أكثر راديكالية أو تشددا هو خيار (الثورة)، إذا لم تستجب النظم الإثيوبية لمطالب المعارضة.

المطلب الثاني: الثورة .

تجيء الثورة كواحدة من أهم الوسائل التي لجأت إليها القوميات والأجناس والشعوب الإثيوبية، الأقليات منها والأغلبية الأورومية لمواجهة سلطة الأقلية الأمهرية خلال فترة القرن العشرين وبسلطة الأقلية التجراوية التي سيطرت في أواخر عقد القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين

وبحسب إفادات مفهوم الثورة فإنها تعني وتسير في سباق حالة دراسة إثيوبيا إلى التغيرات الجذرية (المفاجئة) التي تحدث في الظروف الاجتماعية والسياسية، وبخاصة عند حدود تغيير النظم الحكومية أو النظم السياسية المعينة وإحلالها وإبدالها بنظام آخر.

ولمزيد من التعميق لفهم العملية الثورة وإمكانية التحليل والتفسير الصحيح لحالات الثورة في إثيوبيا يجب مقايستها ووضعها في القوالب المتعددة التي عرّفت وفسرت الثورة، وعليه فالتفسير الذي ساد القرن التاسع عشر فإن الثورات السياسية والاجتماعية الكبري هي الوسائل الضرورية لتحقيق تقدم الإنسانية نحو مجتمع تسوده الحرية والعدالة، الحكم الذاتي، المساواة والانسجام الاجتماعي، وهذا التغيير كان قد طوره الماركسيون والمفكرون إليساريون، وفي مقابل هذا الاتجاه، هنالك إتجاه آخر محافظ يمثله مفكرون من أمثال نيتشة Nietzsche ولوبون Bon ويرون أن الثورات تعبر عن عواطف جامحة غير رشيدة تحطم النظم القائمة، ويستندون إلى تفسيرات سيكولوجية، فالثورة سلوك يصدر عن سيكولوجية الغوغاء، وهي سيكلوجية تشبه في تكوينها العقلية البدائية، أما أصحاب الاتجاهات العلمية السوسيسولوجية والوضعية فيعتبرون مصطلح الثورة مصطلحا وصفيا، وليست له دلالة قيمية، فكافة التغييرات الجذرية التي تحدث للنظام السياسي أو الحكومة في المجتمع هي ثورات إلى المدي الذي تستند فيه هذه التغييرات إلى قاعدة شعبية عريضة [42].

وتأسيسا على مضامين هذه التعريفات للثورة فإنها وقياسا وتطبيقا على الحالة الإثيوبية، تجدها وعبر تاريخها الطويل منطقة معرضة للثورات التي تنطبق عليها

مواصفات :

1- التغيير الجذري المفاجيء للنظم السياسية والإجتماعية.

2- حاجة الدولة الإثيوبية للحرية والعدالة، الحكم الذاتي، المساواة والانسجام الاجتماعي والتعايش القومي.

3- اعتماد كل الثورة التي حدثت في إثيوبيا إلى قاعدة جماهيرية عريضة وبقراءة للتاريخ الإثيوبي ربما نجد أن فقه وفلسفة الثورة قد بدأ تطبيقه بقيام حركة أو ثورة الإمام أحمد جران حوإلي القرن السادس عشر الميلادي، والتي أحدثت إنقلابا وتغييرا دينيا وسياسيا على النظم الدينية والسياسية الأمهرية المسيحية [43].

أما في تاريخ إثيوبيا الحديث والمعاصر وبخاصة على عهدي نظام هيلاسلاسي ومنجستو 193- 1991م أي في حوإلي ستين عاما (ستة عقود) فقد حدثت ثلاث ثورات أو انقلابات هدفت إلى التقييم السياسي والاجتماعي وهي [44].

1- ثورة 1960، وهي التي هدفت إلى تغيير نظام هيلاسلاسي، ولم تنجح ثورة 1974م، وهي الثورة أو الانقلاب الذي قادته اللجنة العسكرية (الدرق). وتمكنت من الإطاحة والتغيير لنظام هيلاسلاسي.

2- ثورة 1991م، وهي الثورة أو الانقلاب الذي قادته مجموعة حركات ومنظمات ثورية عرقية قومية EPDF أدت إلى الإطاحة والانقلاب بنظام منجستو هيلي ماريام.

وعلى عكس المعارضة كوسيلة قوية للمطالبة بالحقوق الأقلية التي تطرح نفسها بالحوار والتفاوض بجانب الخيارات المسلحة والعسكرية، فإن الثورة لا تطرح إلا بديلاً واحداً وهو حتمية التغيير (المفاجيء) سواء كان سلمياً أو عسكرياً مسلحاً.

وفي الحالة الإثيوبية فإن كل الثورات التي قامت كانت بقوة السلاح تميزت بعدة مظاهر [45]:

1- وجود أعداد كثيرة من القتلي والجرح من عناصر النظام الحاكم والقوميات.

2- حدوث عمليات نزوح ولجوء للسكان الإثيوبيين.

3- تدمير كثير من البنيات التحتية خاصة في المدن.

4- حدوث حالة من الفوضي السياسية والأمنية.

والجدير بالذكر أن العمليات الثورية في إثيوبيا دائما ما تسبقها عمليات عسكرية تقودها المجموعات العرقية الكبيرة المطالبة بالانفصال والاستقلال أو تغيير النظام، وبرزت هذه المسألة في الثورة الأخيرة التي قادتها جبهة تحرير التجراي TPLF والجبهة الشعبية لتحرير إريتريا EPLF وجبهة تحرير أورومر OLF وجبهة تحرير عفر ALF وجبهة تحرير الصومال الغربي WSLF بجانب جبهات وتحالفات من قوميات وشعوب بني شنقول وقامبيلا وكامباتا وسيداما وهرري وغيرها.

المبحث الرابع
أساليب القوميات الإثيوبية في الصراع مع الدولة

تظهر الملاحظة الواضحة من خلال الأدبيات التي تحدثت عن تاريخ إثيوبيا خاصة الحديث والمعاصر فيما يتعلق بقضايا الصراعات والنزاعات العرقية والدينية بأن الأقليات القومية كأغلبية قومية الأورومو اتخذت لنفسها عدداً من الأساليب التي استخدمتها في صراعها مع الحكومات الإثيوبية، ذات السيطرة الأقلية الأمهرية على عهدي هيلاسلاسي ومنجستو والآن ما يطلق عليه سيطرة تجراوية بقيادة ملس زيناوي، وقد تمثلت هذه الأساليب في أسلوب التصعيد وأسلوب التسييس وأسلوب التدويل، ويمكن تفصيلها في المطالب الآتية :

المطلب الأول: تصعيد القضايا الأقلية العرقية والدينية :

التصعيد في سياق هذا المطلب يعني في بعده الاصطلاحي، الانتقال بقضايا ومشكلات الأقلية من مرحلة إلى مرحلة تكون أكثر خطورة وأهمية تؤدي إلى خدمة أهداف الأقليات في وجه النظم والحكومات الإثيوبية.

وتأسيساً على ذلك فالتصعيد في سلم الأساليب المطروح استخدامها من جهة الأقليات يعتبر خطوة أولي ومقدمة لبقية الأساليب الأخرى التسييس والتدويل، فالتصعيد يساعد على تسييس القضايا وتدويلها.

جرت الملاحظة على أن تصعيد القضايا الأقلية يبدأ بطيئا وسلميا ولكن سرعان مايزيد ويصل إلى درجة التصعيد الضيق والمسلح.

ويبدو واضحا أن تصعيد كل مشكلات الأقلية يختلف من قومية إلى أخرى، ومن مجموعة عرقية إلى غيرها، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى مواصفات تكوين هذه الأقليات العرقية خاصة تكويناتها الدينية والأصول العرقية والتاريخ السياسي والأوضاع الاقتصادية وحجم تعدادها السكاني [46].

فالوقائع التاريخية والإشارات الراهنة للحالة الإثيوبية تؤكد قيادة وزيادة الأقليات القومية الكبيرة مثل الإريترية والصومالية والعفرية لكل عمليات التصعيد ضد حكومات الأقليات المسيطرة وهي الأمهرة، وهنا تنضم أقلية قومية التجراي إلى أقليات التصعيد، أما الآن وعندما آلت السيطرة للتجراي، فقد تبدل الحال لتأخذ الأقلية الأمهرية كرسي التصعيد للمشكلات الأقلية ضد نظام التجراي [47].

تقوم الأقليات الإثيوبية والأغلبية الأورومية بتنفيذ تصعيد مشكلاتها وقضاياها

العرقية والدينية بعدد من الأدوات منها :

- تقديم خطابات رسمية لسلطة النظام الحاكم في إثيوبيا تحوي المطالب الاساسية، وهي مطالب غالبا ما تحوي مضامين سياسية عرقية دينية.
- توزيع بيانات ومنشورات.
- تنظيم العمل السياسي عبر واجهات منظمة تمثل حركات أو منظمات أو جبهات.
- تنظيم المؤتمرات واللقاءات السياسية.
- الإعلانات المتكررة والدائمة للتعبئة السياسية والعسكرية.
- تنظيم مسيرات تعبر عن هوية الجماعات العرقية والدينية.
- الإتصال بجهات خارجية داعمة للعمل الأقلي.
- التحول من العمل السياسي للعمل العسكري المسلح.

وبالنظر إلى طبيعة هذه الأدوات المستخدمة للتصعيد نجد كل نماذجها قد استخدمت من الأقليات العرقية أو القومية الكبيرة فهي مستخدمة عند الأقلية الإريترية والقومية الصومالية (العفرية)، كما ظلت تستخدمها الأقليات الصغيرة للوصول إلى تحقيق مطالبها (48).

والجدير بالذكر أن درجة ونوعية التصعيد تكون بحسب نوعية المطالب والأهداف حيث :

أ- إن الأقليات القومية ذات الحجم الكبير مثل الإريترية والصومالية والعفرية والتجراوية والأمهرية والتي تكون مطالبها دائما كبيرة مثل تغيير النظام أي مطالب ثورة أو المطالبة بالحكم الذاتي أو المطالبة بالانفصال والاستقلال وهنا يكون التصعيد عنيفا حيث يبدأ بالوسائل السياسية وينتهي بالعسكرية المسلحة.

ب- أما الأقليات العرقية الصغيرة مثل القراقي والسلتي والهديا والكمباتا وغيرها من قائمة الأقليات الصغيرة، فإن مطالبها تنحصر فقط في مزيد من الحقوق السياسية والدينية والثقافية والاقتصادية وغيرها. وهنا ربما يكون التصعيد سياسيا فقط ولايرقي إلى العسكري المسلح، إلا إذا حاولت التحالف مع القوميات الكبيرة وهنا ربما يكون في حالة مطلب الثورة من أجل تغيير النظام، وفي أوقات نادرة في حالة القوميات الانفصالية كالإريترية.

والحقيقة الجديرة بالإشارة هي أن سياسات واستراتيجيات النظم السياسية الإثيوبية سواء في عهد النظم الأمهرية أو التجراوية القائمة على التمييز العنصري والعنف والقهر والظلم وعدم المساواة وغياب الحريات والمشاركة السياسية – كل هذه العوامل

وغيرها – تعتبر مسببات ومفعلات أساسية ومهمة في قيام الأقليات القومية الإثيوبية بعمليات التصعيد ضد النظم السياسية الاثيوبية.

وتأسيساً على كل ما سبق يصبح في حكم المؤكد أن تصعيد الأقليات الدينية والعرقية لقضاياها ضد النظم السياسية الإثيوبية، يعمل على إعاقة عملية الوحدة والاندماج والتعايش القومي الإثيوبي.

المطلب الثاني: تسييس قضايا الاقلية العرقية والدينية :

التسييس في بعده الاصطلاحي في إطار هذا البحث يعني الخروج بقضايا الأقليات العرقية، ومحاولة فك احتكار وسيطرة الدولة الإثيوبية على ملفات قضايا الأقليات، وإنهاء حرمة التحدث فيها، أو التعامل معها. فالتسييس هو أن تصبح قضايا الأقليات الإثيوبية في ما يرتبط (بالعرق) و(الدين) متاحة للرأي العام الداخلي والخارجي، وأن تكون بعيدة عن تحكم النظم السياسية، والذي يعني أنها خارج سلطة الأقليات المسيطرة الأمهرية أو التجراوية.

واستناداً على هذا التوضيح، تشير أغلب الدراسات المهتمة بقضايا الصراع القومي في أبعاده العرقية والدينية إلى عمليات التسييس التي صاحبت قضايا الأقليات في إثيوبيا، وقد ركزت الأقليات في سياساتها التسيسية على :

1- تسييس العرق.
2- تسييس الدين.
3- تسييس اللغة.

ويبدو أن هناك عدداً من المظاهر التي تدل وتؤكد عمليات التسييس التي تقوم بها الأقليات العرقية في مواجهة النظم الإثيوبية منها :

- مسميات الحركات والمنظمات والجبهات التي بدأت تظهر في الساحة الإثيوبية، ومنذ بدايتها جاءت تحمل مدلولات (عرقية) و(دينية) واضحة مثل حركة تحرير إريتريا، جبهة تحرير إريتريا، جبهة تحرير الصومال الغربي، جبهة تحرير العفر، جبهة تحرير الأورومو، وغيرها[49].
- الخطاب السياسي لكل الحركات والمنظمات والجبهات، يحمل في مضمونه عبارات التسييس لعوامل (العرق) و(الدين) والقومية [50]
- المكاتبات الرسمية من جهة الجبهات والحركات والمنظمات إلى الحكومات الإثيوبية أو المنظمات الدولية والإقليمية صاحبة الشأن في الفصل في النزاعات الداخلية، حيث تشير عدد من الوثائق إلى هذه المكاتبات التي تحمل في مضامينها صراحة إشارة إلى وجود مشكلات (عرقية)و(دينية) مع النظم الإثيوبية [51].
- التعبئة السياسية التي قامت بها الحركات والجبهات العرقية لعناصرها التابعة لها، كانت هذه التعبئة تهدف دائما لتحميل وحشد (العرق)و(الدين)و(اللغة)و(القومية) و(الهوية)

بأبعاد سياسية.

- لجوء حركات وجبهات الأقلية الإثيوبية للخيارات العسكرية المسلحة أدّي إلى تقوية ودفع عملية التسييس العرقي والديني.

والملاحظ من خلال خارطة الصراع بين الأقليات القومية والحكومات الإثيوبية (هيلاسلاسي، منجستو، ملس زيناوي) أن مسألة الحجم الأقل كانت ذات عامل مؤثر في عملية التسييس، وشاهد ذلك أن عملية تسييس (العرق) و(الدين) و(اللغة) (القومية) (الهوية) قامت بها الأقليات القومية أو المجموعات العرقية الكبيرة، حيث كان على رأس هذا التسييس القوميات الإريترية والصومالية والعفارية والأورومية، بجانب الاقلية التجراوية عندما كانت الأقلية الأمهرية على سدة الحكم، والآن تقوم بعملية تسييس الأقلية الامهرية ضد التجراوية التي تقلدت الحكم في أعقاب إزاحة نظام منجستو في 1991م.

غير أن ذلك لايعني أن الأقليات الصغيرة لا تدخل في عمليات التسييس العرقي والديني واللغوي وتسييس الهوية والقومية، بل تدخل في ذلك ولكن ربما بدرجة أقل من الأقليات الكبيرة، وأحيانا تدخل الأقليات أو القوميات والشعوب والأجناس الصغيرة، والمهمة لعمليات التسييس التي تقودها القوميات الكبيرة وذلك مثل ماحصل على أواخر عهد منجستو حيث تحالفت المجموعات العرقية الصغيرة مثل الكامباتا والهديا والقراقي والسلتي والهرري والولايتا وشعوب بني شنقول وقامبيلا وغيرها مع القوميات الكبيرة في تسييس مطالب الأقلية القومية على أسس عرقية ودينية [52].

ويظهر واضحا من خلال حركة تاريخ الصراع بين الأقليات القومية الإثيوبية وحكومات إثيوبيا (هيلاسلاسي، منجستو، ملس زيناوي)، أن سياسات هذه الحكومات في التعامل مع المسألة العرقية والدينية ساعدت وعجلت بتسييس عوامل(العرق) و(الدين) و (الهوية) و(القومية).

فهجوم الحكومات الإثيوبية مثلا على الصومال 1964 – 1977– 2008، كأقوي حملات حرب عسكرية مسلحة، استخدمت فيها الطائرات والدبابات ساعدت وأججت المشاعر القومية / العرقية للعنصر الصومالي تجاه نظم الأمهرة والتجراي [53]. أما القومية الإريترية فهي أكثر القوميات العرقية للضربات المتكررة نسبة لاختلاف طبيعة القضية الإريترية عن القضية الصومالية في الأوقادين وعن قضية العفر. فقد ضربت الثورة الإريترية وكثرت حروبها الدولية والإقليمية، الأمر الذي ساعد على قوة وسرعة تسييسها، بل ربما تعتبر أكثر وأسرع القضايا العفرية من سياسة العنف الأمر الذي عجل بتسييس قضيتها، فكان ميلاد التجمع العفري في 1972م، أحد دلالات التسييس، والمطالب السياسية بتوحيد مناطق العفر في إقليم إداري واحد على عهد هيلاسلاسي، وميلاد جبهة تحرير العفر إثر الهجوم العسكري لنظام منجستو بالطائرات والدبابات على مناطق العفر بسبب العلاقة مع سلطان العفر على مراح بسبب عرقلة المفاوضات

في قانون الإصلاح الزراعي، وأخيرا حصول العفر على حكم ذاتي باسم منطقة عصب في 1978[54]، كل هذه مؤشرات دالة على قوة تسييس قضية القومية العفرية على أسس عرقية ودينية وقومية.

وتأسيسا على السابق تظهر أهم النتائج بأن عملية تسييس القضايا الاقلية العرقية والدينية والقومية من أهم المؤثرات المهددة لعملية التعايش القومي في إثيوبيا.

المطلب الثالث: تدويل القضايا الأقلية العرقية والدينية :

التدويل في سياق هذه الدراسة وفي بعده الاصطلاحي يعني الخروج بقضايا الأقلية للقوميات والأجناس والشعوب الإثيوبية من إطارها المحلي إلى حيّز التداول والتعاطي الدولي، وأن تكون قضايا الأقليات الإثيوبية في متناول الرأي العام العالمي الرسمي والشعبي.

وقد ظهر من خلال وسائل وأساليب الأقليات العرقية الإثيوبية أنها تسعي إلى تدويل قضاياها تحت مظلة هويتها القومية التي تساعدها في أظهار عناصر هويتها وهي (الدين) و(العرق)(اللغة) (الثقافة) (الإقليمية) وغيرها.

ويبدو واضحا أن فكرة تدويل قضايا الأقلية تتبناها الأقليات القومية ذات الحجم الكبير والمؤثر، والحجم هنا يشمل كافة النواحي الحجم العددي والحجم السياسي، والديني، والتاريخي ،والثقافي، وعليه فإن القوميات التي قادت حرب التدويل هي القومية الإريترية والصومالية والعفارية، الأورومية، وقد كانت التجراوية معهم عندما كانت خارج الحكم وجميعهم ضد سلطة الأمهرة، أما الآن فالسيناريو مختلف بخروج إريتريا وقيادتها الحرب ضد إثيوبيا كدولة، وإحلال الأمهرة كأقلية قومية تحارب قومية التجراي التي أصبحت في كرسي السلطة [55].

ويبدو أن القوميات الإثيوبية في تدويلها لقضاياها المصيرية قد سارت في اتجاهين:

أ- تدويل باتجاهات سياسية ودبلوماسية :

وفي هذا الاتجاه سعت واجتهدت الأقليات القومية الإثيوبية في عرض قضاياها بطرق سياسية ودبلوماسية فقامت بعرض قضاياها على المنظمات الإقليمية والدولية، كما قامت بالإصال بحكومات الدول وأحزابها ومنظماتها التي لها علاقة بأبعاد الصراع القومي في إثيوبيا، كما قامت بالاتصال بحركات وجبهات التحرر في أنحاء العالم المختلفة.

وربما تعتبر القضية الإريترية أكثر واقوي القضايا العرقية القومية الاقلية تدويلاً من بين القضايا الإثيوبية، بل ربما في إفريقيا، حيث تعتبر من أكثر القضايا النزاعية في إثيوبيا التي تمّ تداولها في أروقة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية (الاتحاد الإفريقي حاليا)[56] كما تعتبر من أكثر القضايا التي عقدت لها مؤتمرات

واتفاقيات في العواصم والمدن الإقليمية والدولية وتعتبر أقدم القضايا تدويلا [57].

ومن جهة أخرى لم تكن المشكلة القومية الصومالية في إثيوبيا أو ما يعرف بمشكلة الأوقادين، أقل تدويلا في المشكلة الإريترية، فقد تمّ التحرك فيها دولياً فور صدور الاتفاقات الأنجلو إثيوبية 1944- 1954، عندما أرسل زعماء الصومال الغربي مذكرة إلى الأمم المتحدة في عام 1948م ضمنوا رغبتهم في التحرر من الإحتلال الإثيوبي، توالت بعدها علاقات التدويل على مستوي المنظمات والدول وحركات التحرر[58] وقد سارت على نفس النهج المشكلة العفرية [59].

وهكذا يظهر أن الإتجاهات السياسية، كانت إحدى الخيارات المهمة لتدويل مشكلة القوميات في إثيوبيا، وكانت إحدى العوامل المعقدة للصراع القومي في إثيوبيا.

ب – تدويل بإتجاهات عسكرية :

إتجهت القوميات الإثيوبية الكبيرة والتي لها قضايا مصيرية مثل مطالب الانفصال والاستقلال إلى استخدام الوسائل العسكرية ضد النظم الإثيوبية، وقد بدأت كنزاعات داخلية سرعان ما تطورت وأصبحت حروبا أهلية، بل وحروب إقليمية دولية هددت أمن وإستقرار منطقة القرن الإفريقي ولعل أقواها وأشهرها على الإطلاق كما هو معروف الحرب الإريترية الإثيوبية 1961 – 1991، التي سميت الحرب الأولى نسبة لنشوب نزاع إريتري إثيوبي آخر بعد الإستقلال في 1998م، سميت بالحرب الثانية، كما أن النزاع الإثيوبي الصومالي حول الأوقادين يعتبر هو الآخر عنيفا، بل تكمن خطورة هذا النزاع الآن بعد إنفصال وإستقلال إريتريا حيث أصبح النزاع الصومالي الإثيوبي هو أخطر النزاعات الداخلية وأقواها، وفوق الحكومة الإثيوبية EPRDF هو أن هذا النزاع بنفس طريقة النزاع الإريتري، ويؤول إلى نفس النتائج وهو إنفصال الإقليم عن إثيوبيا، خاصة وأن قضية الأوقادين تكاد تماثل في جوهرها قضية إريتريا مع إختلاف الخصوصيات الجغرافية والهوية، والأمر يظل متاحاً بالنسبة للقومية العفرية في القيام بأعمال عسكرية لتحقيق مطلبهم بتقرير المصير وتكوين دولة العفر وحتي تتمكن حركات وجبهات القوميات الإريترية والصومالية والعفرية والأورومية والتجراوية (سابقاً) والأمهرية (حالياً) من القيام بالأعمال العسكرية كان لابد لها من خلق علاقات دولية وإقليمية لعمليات الإمداد بالسلاح، وبهذه العلاقات العسكرية تأخذ القوميات الإثيوبية مشروعية وأحقية الصراع ضد النظم الإثيوبية، وبهذه الطريقة يأخذ النزاع أبعاده الدولية والإقليمية.

وهكذا يصبح تدويل المشكلات الأقلية في أبعادها العرقية والدينية على المستوي السياسي والعسكري، من أكبر العقبات التي واجهت تماسك وتعايش الدولة الإثيوبية وأقرت إمكانية تحقيق تعايش قومي يجمع كل القوميات الإثيوبية تحت هوية إثيوبية واحدة.

مصادر ومراجع الفصل الرابع:

1- ابن هشام، ، عبدالملك بن هشام بن أيوب الحميري، السيرة النبوية، تحقيق مصطفي الــسقا وأخرون (بيروت: دار احياء التراث العربي 1975)

2 - القرآن الكريم، سورة البروج الآيات

3- المصدر السابق، سورة الفيل

4- عرب فقيه، مصدر سبق ذكره

5- حول سياسات بعض أباطرة إثيوبيا (تيدروس، تجاه المسلمين خاصة الأورومو، وبعض من سيرة ودور أحمد الجران انظر، مكي، حسن، الأورومو (الجالا) دراسة تحليلية، مجلة دراسات إفريقية العدد 3 (لخرطوم: دار الاصالة 1987) ص 91- 93، انظر كذلك :
Kinfe Abraham, Ethiopia from the Empire to federation (Addis Ababa: EIIPD Press , 2001) P. 159 , P. 319.

6-انظر في هذا البحث الفصل الثاني الخارطة الإثنية في إثيوبيا ص ص ،

7- اختار تيد روبرت جار مصدر سبق ذكره إثيوبيا كنموذج من بين أكثر من خمسين دولــة إفريقية لدراسة أوضاع الأقليات العرقية فيها وذلك في مشروع موسوعته العالمية (أقليــات فــي خطر) والتي شملت دراسة حوالي 230 أقلية، الأمر الذي يؤكد خصوصيتها وأهميتها في قضايا التعددية الدينية والعرقية في إفريقيا والعالم.

8-تناولت أغلب الدراسات خاصة السياسية والتاريخية والثقافية مسالة السيطرة الأمهرية كأقليــة على بقية الإثنيات الإثيوبية الأخرى بأغلبياتها وأكثريتها حول ذلك انظر:
Gudina , op.,cit
Zawdo , op.cit

9-انظر محمود أبوالعينين، مصدر سبق ذكره.

10-في الآونة الأخيرة خاصة بعد سقوط نظام الديوق 1991م وصعود نظام الجبهة الديمقراطية الثورية لشعوب أثيوبيا تعددت وتنوعت الدراسات خلال هذه السبعة عشر عامــا، فــي تنــاول ومناقشة مسألة المحركات (الديناميات) السياسية للعامل الإثني وتأثيره على مجمــل الأوضــاع الإثيوبية مثل قضايا (الصراع) الاندماج والوحدة والأوضاع الاقتصادية، العلاقــات مــع دول الجوار وغيرها حول ذلك انظر: Gudi

11- لمزيد من التوضيح والفهم لطبيعة محركات التبيانات العرقية (الإثنيــة) النوعيــة، انظــر الفصل الثالث من هذا البحث والخاص بالتفاصيل الدقيقة عن الخارطة العرقية والدينية للأقليــات في إثيوبيا.

12-لمزيد من المقارنات المصحوبة بأعداد السكان للإثنيات والقوميات الإثيوبية انظر الجــدول رقم ( )

13-عكست العديد من الدراسات التي عنيت بموضوعات الأقليات والصراعات العرقية والطائفية خاصة الدراسات والبحوث في المجالات السياسية والثقافية والاقتصادية المتداخلة المناهج والطرق التحليلية إلى تحديد مدي تجانس وتماسك المجتمعات أو تباعدها وتنشئتها بناء على هذه المستويات: حول ذلك انظر: تيد روبرت جار، مصدر سابق.

14- انظر الصفات المطلوبة للمقارنة في هذا الفصل ص مقارنة بتفاصيلها في الفصل الثالث الذي يتحدث عن الخارطة العرقية الدينية للأقليات والأغلبية في إثيوبيا.

15-انظر دستور إثيوبيا لعام 1995م.

16-أي قومية تمثل في كل مرة مركزاً لقياس درجة تباعدها و تقاربها مع القوميات المجاورة لها.

17- انظر زاهر رياض، تاريخ إثيوبيا، مصدر سبق ذكره.

18-المصدر السابق نفسه.

19-المصدر السابق نفسه.

20-لاحظ الباحث وعايش ظاهرة استخدام الأقليات القومية للمانعة كأحد الاتجاهات المهمة في مواجهة سيطرةالأقليات الحاكمة مثل الأمهرة أثناءزيارته وإقامته باثيوبيا من اغسطس 2005 – يناير2006، زار من خلالها مناطق السيداما بالجنوب ومناطق الصوماليين في الشرق ومناطق شرق الأمهرة في إقليم ولو المتاخم لإقليم عفار كما ناقش الباحث مايفيد حول هذه القضية مع كثير من الإثيوبيين خاصة داخل جامعة أديس أبابا حيث الصفوة لمتعلمة.

21- حول تفاصيل خصوصيات هوية هذه القوميات التي تفيد الممانعة انظر البحث فصل الخارطة العرقية والدينية ص ص.

22- لاحظ الباحث ذلك وعايشه عند زيارته لمنطقة هرر التاريخية وناقش واستفسر حول مبني Jogol والذي يعتبر ظاهرة تاريخية وأثراً تاريخيا فريداً في هذا الجزء من القرن الإفريقي وإفريقيا عامة.

23-تذهب أغلب اتجاهات الرأي العام الشفاهية والمسموعة والمقرؤة خاصة المعارضة، وفي بعض الأحيان مصادر علمية بحثية، بتأكيد سيطرة التجراي على السلطة والدولة في إثيوبيا حاليا برغم وجود قوميات وإثنيات أخرى متحالفة معهم في السلطة كالأورومو وشعوب وأجناس البني شنقول والقامبيلا، وحتي أن هنالك بعض العناصر الامهرية والشعوب والأجناس الصغيرة الحجم مثل عرقوبا، أقاو، قمانيت، سلتي وغيرها.

24-هذا الوضع يعبر عن حالة الدولة في صورتها المثالية أو أقرب للمثالية أو دولة في حالة معاقبة تكون فيها علاقة الفرد بالدولة هي علاقة حقوق وواجبات يتم الوفاء بها من الطرفين وتطهر من بداية عملية الممارسة السياسية المتمثلة في المدخلات وهي الدعائم والمطالب ثم

مرحلة المعالجة والتي هي عبارة عن صورة تفاعل الحياة السياسية مابين الدولة أو النظام وأفراده ثم مخرجات هذه العملية والتي هي نتيجة هذا التفاعل أو المعالجة وهكذا تستمر دورة الحياة السياسية حول ذلك انظر: النظريات السياسية المعاصرة - كذلك انظر: جاك ماريتان، ترجمة عبدالله امين، الفرد والدولة (بيروت: دار مكتبة الحياة، دو. ت) أما الطبعة الإنجليزية كانت عام 1951م.

25-جاءت بلورة أغلب مفاهيم وفلسفة هذا الاتجاه (المصانعة) في مقابلة للباحث مع بروفيسور حسن مكي.

26-" التقية " هي مصطلح عقائدي أو ديني اشتهر به الشيعة.

27-جاءت الإشارة إلى ذلك في أغلب الكتب والمقالات التي تناولت خلفيات الصراعات العرقية في إثيوبيا، حول ذلك انظر :

Okbazachi Yohannes , **The Eritrean question: Acolonial Case** - , The Journal of Modern African Studies , vol,. 25-3, Dec , 1987 , PP. 642 – 667

Getatchew Haile , **The Unity and territorial Integrity of** - **Ethiopia** , the journal of Modern Africa vol.24-3 , sep.1986 PP. 467- .487

28- انظر وثيقة دستور إثيوبيا لعام 1990 – المادة (16) (47).

29-ورد هذا التصنيف في دراسة تيد روبرت جار في دراسة عامة عن أوضاع الاقليات وقد استخدمه الباحث (بتصرف) في توصيف الحالة الإثيوبية مع مراعاة الاختلاف بين طبيعة الدراستين.

30-تحولت الآن إلى جامعة إديس ابابا

31--انظر: أبراهيم أحمد نصر الدين، مصدر سبق ذكره، ص 21-23

32- إبراهيم أحمد نصر الدين، مصدر سبق ذكره.

33--لمزيد من التفاصيل حول حركية الصراع بين نظام

34-حول تفاصيل خلافات الحزبين انظر البحث ص

35-لمزيد من التفاصيل انظر بركت هبتي سلاسي، الصراع في القرن الإفريقي انظر كذلك إبراهيم أحمد نصر الدين، مصدر سبق ذكره ص 33 كذلك جمال محمد السيد ضلع، مصدر سبق ذكره.

36-انظر إبراهيم أحمد نصر الدين، نفس المصدر السابق ص 73- 35، انظر كذلك بركت هيتي سلاسي، مصدر سابق.

37-انظر عبدالملك عودة، **إثيوبيا من الإمبراطورية إلى الجمهورية الفيدرالية**، مصدر سابق. كذلك انظر في هذا البحث، الفصل الثاني المبحث الثالث البيئة السياسية في إثيوبيا الجزئية التي تحدثت عن الحركات والأحزاب السياسية.

38-تناولت أغلب المصادر والمراجع التاريخية والسياسية المعارضة كأسلوب في مقاومة الحكومات الإثيوبية وحول ذلك انظر :

- Sandra Fullerton Foreman , **opposition politics and Ethnicity in Ethiopia: we will all go Down Together** , The Journal of modern African studies , vol, 35-3 , 1997 P.387-407
- Jones , A. H.M. **Ahistory of Ethiopian** , op.cit , P.44 – p 76
- Marara Gudina, **Ethiopia: Ethnic Compition an the quest for democracy.**
- Sara Faughan , Ethnicity and Power in Ethiopia.

39-انظر عبدالوهاب الطيب البشير، التيار الإسلامي في إريتريا 1961- 1997م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخرطوم، معهد الدراسات الإفريقية والآسيوية 2000

40- Sandra Fullerton Joire Man , op.cit, P.391

41-انظر الفصل الثاني في هذه الدراسة المبحث الثالث البيئة السياسية في إثيوبيا 42- انظر التعريفات في قاموس علم الاجتماع، مصدر سابق ص 387 – 388

43- حول أحداث هذه الحركة انظر :

- عرب فقيه، مصدر سابق.
- حسن مكي، الأورمو (الجالا) دراسة تحليلية، مصدر سابق.
- حسن مكي، السياسات الثقافية في الصومال الكبير، مصدر سابق.

44- حول تفاصيل هذه الثورات أو الانقلابات انظر: جمال ضلع، مصدر سابق، ص 47 – 67

45- تناولت أغلب المصادر التي تحدثت عن الثورة في إثيوبيا بالأرقام والإحصاءات هذه الإشياء حول ذلك انظر :

Fred Halliday and Macine Molyneux , **The Ethiopian Revelotuion** (London: Unwin Brothers , woking , 1981).

46- تبدو هذه الفروقات بين المجموعات العرقية واضحة بالتفصيل في الفصل الثاني من هذا البحث الخاص بالخارطة العرقية والدينية للأقليات والأغلبية في إثيوبيا.

47-حول تفاصيل هذا الواقع انظر:

- Kinfe Abrahm , Ethiopia from Bullests to the Ballot Box Lawrenceville: The Red Sea press , Inc. 1994).
- Fred Holliday **, The Ethiopia Revolation** , op.cit,

48-تشير أغلب المصادر التي تناولت صراع القوميات مع حكومات إثيوبيا إلى تفاصيل هذه الأدوات المستلزمة للتصعيد حول ذلك انظر :

- John Young**, Peasant Revolution in Ethiopia: The Tigray peopleis liberation fron, 1975-1991)** (U.K. Combridge university press, 1997)
- Fred Hall day,. Op.cit.

- بركت هبتي سلاسي، الصراع في القرن الإفريقي، مصدر سبق ذكره.

49- لمزيد من التفاصيل حول مسميات الحركات والجبهات التحررية للأقليات الإثيوبية، انظر الفصل الثاني المبحث الثالث البيئة السياسية في إثيوبيا.

50-تشير البيانات وكتابات الصحف الإثيوبية وإصدارات الحركات والمنظمات والجبهات إلى الأبعاد (العرقية)و(الدينية) القومية)، (الهوية)، حول ذلك انظر:

- عبدالوهاب الطيب البشير، **التيار الإسلامي في إريتريا**، مصدر سبق ذكره، هو يمثل دراسة حالة للجبهات الإريترية في مقاومتها للنظم الإثيوبية، وقد وردت في ملاحقه هذه البيانات وإشارات الصحف المتخصصة.
- انظر كذلك دراسة محمود إيلوس وفيها تغطية شاملة لهذا الجانب.

51-حول ذلك انظر :

-رسالة منظمة التعاون والتضامن مع الشعب العفري (ASAP) إلى السيد بطرس غالي الأمين العام للأمم المتحدة، نيويورك – 1992(وثيقة) وأهم إشار في هذه الوثيقة هو التأكيد على (الهوية) العفرية عرقا ودينيا ولغة، إضافة إلى تأكيدهم بمطالبة العفر لحق تقرير المصير في فترة حكومة EPRDF ، انظر هذه الوثيقة في الملحق رقم ( ).

52- حول ذلك انظر :

- Michael and Trish Johnson , Eritrea: **The National Question and the logic of protracted struggle** , African Affars: Journal of the Royal African society , vol , 80, No. 319 , April 19811 , pp.181 -195.
Edmond J. Keller **, Revlutionary Ethiopia from Empire To people's Republic** (Indiuno University press , 1988) pp.147-163

53-على أحمد نور، النزاع الصومالي الإثيوبي والجذور التاريخية(القاهرة، (ب ن)– 1978) ص. 147– ص 167.

- انظر السيد فليفل، مصدر سابق ص، 131–ص 133..
- كثرت المراجع حول أبعاد تدريس القضية الأريترية وعلى سبيل المثال انظر:
- حامد صالح تركي، **إريتريا والتحديات المصيرية** (بيروت: مكتبة دار الكنوز الأدبية، 1979)، إريتريا بركان القرن الإفريقي.
- بركت هيثي سلاسي، مصدر سابق.

54- حول قضية العفر انظر: عوض داؤد محمد، **المسألة العفرية في القرن الإفريقي** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1993) ص 26 وبعدها.

55- حول أحجام وأوضاع المجموعات العرقية انظر الفصل الثالث في هذا البحث والخارطة العرقية والدينية للأقليات والأغلبية في إثيوبيا.

56- حول ذلك انظر :

– دوشان ك. كمينغ، **الإتحاد الفدرالي مع إثيوبيا وكيفية إخراجه**(ديسمبر 1950) – ديسمبر

1952، إعداد وتقديم على محمد سعيد برحتو (الخرطوم: المركز الإفريقي للدراسات والإعلام 1989م).

– محمد عثمان إيلوس، مصدر سابق.

– أحمد برخت ماح، وثائق عن الصومال والحبشة وإريتريا (القاهرة: شركة الطوبجي للطباعة والنشر، ب ت) ص 516 وبعدها.

57– انظر: محمد أبوالقاسم حاج حمد، **الأبعاد الدولية لمعركة إريتريا** (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1974)، ويعتبر الكتاب من تسميته من أفضل ما تناول دولياً وعالمياً المشكلة الإريترية في تلك الفترة أي قبل 1974.

– انظر: محمد عثمان إيلوس، مصدر سابق، الفصل الخاص بالإتفاقيات ص 404 – 455.

– انظر: عبدالوهاب الطيب البشير، مصدر سابق، الفصل الخاص بالتيار الإسلامي وعلاقته بالجبهة الشعبية.

58– السيد فليفل، مصدر سابق، ص 131 – 133.

– النزاع في العفر.

– الأمين عبدالرازق آدم، مصدر سابق، ص 122– ومابعدها.

59– قدم عوض داؤد محمد في كتابه المسألة العفرية في القرن الإفريقي، مصدر سابق، ابعاد تطور المشكلة العفرية تصعيدا وتسييساً وتدويلاً.

الفصل الخامس

الأقليات العرقية والدينية
في السياسة الأثيوبية

محركات الصراع الديني في إثيوبيا:

فرضت قضية التعددية الدينية التي تتصف بها الدولة الإثيوبية واقعا صراعيا، وحالات نزاعية أصبحت تمثل كبري مهددات الوحدة والبناء الوطني في إثيوبيا، ولعل ذلك ناتج من ارتباط (الدين) كعامل مستقل بعدد من المتغيرات التابعة في سياق معادلة الحالة الدينية وناتج دورها في صيرورة الحياة الإثيوبية والتجارب التاريخية، وتتمثل في ارتباط الدين والعوامل العرقية واللغوية والسلطة والاستعمار والسياسة الخارجية والتي يمكن تفصيلها فيما يلي :-

الدين والعرقية في أصول المجتمع الأثيوبي:

جاءت إفادات وإشارات المصادر المختلفة مؤكدة دوما تاريخية العلاقة الارتباطية القوية بين الدين و العرقية فهي علاقة تلازمية، وتظهر خصوصية التلازم والارتباط الوثيق بين (الدين) و(العرقية) في المسألة الإثيوبية والتي تجييء مختلفة عن كثير من تجارب وخرائط الدول الأخرى في أنه قد جرى نحت ورسم وتفصيل خرائط دينية لكل قومية أو شعب تزامنت مع البدايات التاريخية لدخول أي ديانة منفردة .

فالوثنية والمعتقدات المحلية ظلت هي الديانة الملازمة وربما حتي الآن لبعض المجموعات العرقية الكوشية من الاقاو في الشمال، وبعض إثنيات شعوب الجنوب وأشهرها السيداما، بعض عرقيات غرب إثيوبيا أما إليهودية فقد جاءت مرتبطة منذ البداية بالمجموعة المسماة بالفلاشا، وعند دخول النصرانية تم اعتناقها وتبنيها من المجموعة العرقية التقراوية وهي مسألة مرتبطة زمانيا ومكانيا بنشأة وتطور المملكة الأكسومية، ثم في لحظة تاريخية أخرى أعقبت تدهور مملكة اكسوم ثم سقوطها وظهور الأسرة السليمانية الأمهرية حاكمة ومسيطرة على عرش الحبشة القديمة 1270 Abyssinia ، ومنذ تلك اللحظة ظلت المسيحية الأورثوذكسية هي ديانة القومية الأمهرية ،وفيما عدا العناصر التجراوية والأمهرية تظل المسيحية ديانة الأقليات في المجموعات الأخرى، وهي ناتجة من عمليات التبشير وسط تلك المجموعات، أما الإسلام فعلي الرغم من بداية دخوله في مناطق التجراي إلا أنه لم يكن في بدايته خيارا دينيا لعناصر القومية التجراوية وذلك نسبة لقوة وحصانة المسيحية التي أصبحت الديانة الرسمية للمملكة الأكسومية وشيوع فكرة الناس على دين ملوكهم، كما أن المسيحية قد احتمت بالهضبة والمرتفعات، وعلى ذلك ظل الإسلام دين مناطق السواحل والمنخفضات كما هو ظاهر في إسلام المجموعات الصومالية

(الدنكالية) والعفرية والأورومية والهررجية، والمنتشرة والمتقوية بإسلام ممالك وإمارات الطراز الإسلامي امثال مملكة شوا وزيلع وإمارة هرر وايفات وعدل، وقد قامت في مناطق هذه العرقيات أو بالقرب منها، كما مثل الإسلام أيضاً عقيدة قوميات وشعوب الجنوب الإثيوبي، فهو واقع في إثنيات الهدية والقراقي والسلتي واوروميو الجنوب خاصة حول منطقة جما وهو أيضاً إسلام مركوز على الأرث الإسلامي للممالك والإمارات التي قامت في هذا الجزء من إثيوبيا مثل ممالك فطجار وبالي وشرفة، وامارات هدية والدوارو وجما، وكلها قد قامت في منطقة وسط وجنوب وجنوب شرق إثيوبيا. [1]

وتأسيسا على ذلك فقد أفضي هذا الالتحام والتماسك والتلازم بين(الدين) و(العرقية) في إثيوبيا إلى إحداث عدد من المظاهر التي أضرت وأضعفت عملية التكامل والاندماج الوطني للمجموع العرقي في إثيوبيا هي-:

قوة وسيطرة العرقيات المسيحية (التقراي والأمهرة) المرتكزة والمسنودة بالعلاقة القوية بين الكنيسة والسلطة وهي في عداد الأقليات، على العرقيات الإسلامية التي تمثل دين الأغلبية السكانية على مستوي الدولة، مثل الأورومو،وبعضها يقارب في تعداده أو ربما يساوي الأقليات المسيحية، مثل مسلمي العفار والصوماليين،وجملة المجموع الإسلامي لاتحاد إثنيات الجنوب، واتحاد عرقيات غرب إثيوبيا.

ارتباط الدين بالعرقية مكن وأتاح للنظم الاجتماعية لهذه القوميات استخدام وإدخال عامل الدين في البناء والهيكل التنظيمي لهذه النظم الاجتماعية، الأمر الذي أدى وعزز وأسس للفوارق بين شعوب وأمم وقوميات إثيوبيا، وشواهد ذلك أن النظام الاجماعي للقومية الأمهرية يرتكز ويقوم على ثلاث دعائم هي المنزل والمعبد والسيد، هذا المثلث مقسم إلى عدد من الدوائر من حيث الأداء الوظيفي، يدخل البعد الديني في تشكيلها وهي أربع دوائر، دائرة المنحدرين من النسل الملكي ودائرة الأسياد وهم جامعو الضرائب وحكام الأقاليم، ودائرة فئة رجال الدين المسيحي التي يقف على رأسها البطريرك(ابونا)، وفئة الدائرة الاقتصادية وهم أصحاب المنازل والعمل. [2] فيظهر واضحا تأثير الدين على البعد العرقي في التعقيد والتكريس للحياة والتصنيفات الطبقية، فهناك حدود للتعامل من دائرة إلى أخرى كالعلاقة بين دائرة النسل الملكي ودائرة رجال الدين كما أنه لايمكن لأحد أن ينتقل من دائرة إلى اخري لأن كل دائرة مكفولة ومقفولة لفئات معينة داخل مجتمع القومية الواحدة، كما يستحيل الخلط والتعامل بين أتباع أكثر من دين داخل النظام الاجتماعي السياسي، إذ يستحيل انضمام مسلم لهذا النظام المسيحي الأمهري، وينطبق نفس الحال في النظام العشائري والقبلي عند الصوماليين، إذ لايسمح ولايرشح غير المسلم لاعتلاء أي منصب في

درج نظام العشيرة أو القبيلة، وكذلك في نظام (الجادا) Gada Systemعند الأورومـــو، وقس على ذلك بقية النظم الاجتماعية عنـــد العرقيـــات الزنجيـــة ذات التقاليـــد المحليـــة والارتباطات العقائدية الوثنية واضعين في الاعتبار القـــوة الإلزاميـــة للعـــادات والتقاليـــد والأعراق التي تحكم العلاقة، ونوعية الجزاءات المفروضة في حال المخالفة لأمر ســلطة المجموعة.فلصوق وتلازم الدين للإثنية في النقتطتين أعلاه، والتراكم الناتج لعدد من القـــيم والسلوكيات أسهم في زيادة الفوارق والتباينات بين عناصر المجموعات العرقيـــة علـــى مستويين-:

أ – على مستوي أفراد وجماعات القومية الواحدة، كما هو واضح ومعـــيش فـــي فـــوارق المسيحيين والمسلمين عند القوميات ذات الأغلبية المسيحية والأقلية الإســـلامية كـــالأمهرة والتجراي، أو العكس في القوميات ذات الأغلبية الإسلامية والأقلية المسيحية كما هو عنـــد الأورومو وشعوب الجنوب.

ب – على مستوي الشعوب والأمم والقوميات بعضها البعض، وهنا تكون معايشة درجات متعددة من الفروقات والاختلافات لقوميات تتميز بدرجة عالية من النقاء الديني الإســـلامي مثل الصوماليين والعفار والهررجي والسلتي، وأخري في غالبية إسلامية مثل الأورمـــو والقراقي والبني شنقول، مع قوميات ذات غالبية مسيحية وأقلية إســـلامية مثـــل الأمهـــرة والتقراي، وتفاعل كل هذا المجموع الديني الإسلامي والمسيحي بأغلبيته وأقلية مع عناصر المجموعةاليهودية (الفلاشا) .

وفي ضوء هذين المستويين، يمكن قراءة الفوارق والاختلافات المتجذرة والمركوزة فـــي جذر المجتمع الإثيوبي، والتي تنتج عنها عمليات الصراع والنزاعات العرقية، استنادا على حقيقة التباين الديني في قضايا الحياة الأساسية كالصحة والتعليم والوظائف والمواصـــلات والقضايا الاقتصادية والمشاركة السياسية وهي مسائل ظلت محسومة ومتـــوافرة لـــصالح العناصر المسيحية لأنها مسنودة ومحفوظة بتعاطف وتعاون السلطة الـــسياسية المـــسيحية الحاكمة والمسيطرة.

ولعل طبيعة البنية الاجتماعية الاقتصادية للمجتمع الإثيوبي القائمة علـــى ســـيطرة الأقليات المسيحية الأمهرة30 % والتجراي8 % على اقليات مثل الأورومو المسلمة40 % وتجمع شعوب الجنوب56 (عرقية) 13 %والصوماليين والعفار وتجمـــع شـــعوب الغرب، هذا الوضع جعل إثيوبيا التي تبلورت وأخذت اسم الدولة على شكلها الحـــالي فـــي بدايات القرن العشرين، تمثل (دولة) الأمم والشعوب والقوميات، وليست (الأمة) كما كانت بدايات نشأتها في أكسوم المتميزة بتجانس الجنس واللغة والدين، فقد ساهم وأدي كـــل

ذلك إلى تفاوتات وفوارق في السلطة والثروة والامتيازات بين العرقيات المختلفة على أساسي عرقي / ديني ، ويبدو واضحا من النتيجة التي أظهرتها وقائع السرد التاريخي لموقع الدين في تجارب التعايش والصراع في إثيوبيا، أن هناك ركائز اجتماعية أربعة قامت واعتمدت عليها النظم الحاكمة في إثيوبيا هي (السلطة) المعبرة عن شخصية الإمبراطور أو الملك وقوته وسيطرته ،(الكنيسة) وهم رجال الدين وأصحاب الكهنوت، و (الطبقة الارستقراطية) وهم النبلاء والإقطاعيون، و(العمال) وهم طبقة الفلاحين والرعاة والتجار.[3] هذه الركائز التي تدور وترتبط حلقاتها الأربعة في فلك العرقية والدين، قد أسست ووضعت الحدود الواضحة والفاصلة لديناميكية الصراع الأثني ديني بين عرقيات إثيوبيا.

الدين والسلطة: جدلية الانقسام والتماسك العرقي:

عندما ارتبطت نشأة وتطور وتكوين إثيوبيا بتلازمية العلاقة بين الدين و العرقية، فإن ذلك أفضي بصورة تلقائية ومباشرة إلى تلازم وتجاور العلاقة بين الدين والسلطة، وذلك من منطلق أن السلطة(الملك، الامبراطور، الأمير – الرئيس) هي دوما سليلة إثنية أو إثنيات معينة، فالبدايات التاريخية الأولى لتفاعل هذه العناصر الثلاثة (الدين) و (السلطة) و(العرقية) كان في منطقة الحبشة Abyssinia التي تمثل إثيوبيا التاريخية، والتي شهدت قيام أول مملكة إثيوبية، نتيجة اختلاط أجناس اثيوبية محلية هي قبائل حبشات Habooshatواقوذات Aguezat والأقاو Agaw ، مع أخرى وافدة من الأجناس السامية من الجزيرة العربية من القبائل السبئية والحميرية وكلها بعقائد وثنية. وفي أول عملية حدث تحول واحتكاك بين هذه الأجناس، وتحديدا الأقاوAgaw ، إلى إليهودية بواسطة بعض العناصر اليهودية الوافدة، ربما وضعت أول بذور رفض ديانة أجناس وافدة ومحلية، دلت على ذلك تسمية يهود إثيوبيا بالفلاشا والتي تعني المنبوذين، ولكن الأمر قد اختلف عندما تم تحول هذه العناصر الاكسومية التي نتج من انصهارها واندماجها القومية المسماة بالتجراي إلى الديانة المسيحية، حيث تم تقبلها واعتناقها ابتداء من الملك عيزانا ورعيته في منتصف القرن الرابع الميلادي، ربما لأن الناس يسيرون على دين ملوكهم. فقد انتج تجانس عناصر الدين و العرقية واللغة والسلطة أقوي مرحلة في تاريخ إثيوبيا تماسكا ووحدة وهي مملكة أكسوم ،والتي لم تتفكك إلا عندما اختل ميزان هذه العناصر.

وقد أخذ الصراع الاثني ديني بعدا جديدا بدخول الإسلام في شرق إفريقيا خاصة إثيوبيا، وانتشار الممالك الإسلامية (ممالك الطراز الإسلامي) على سواحل البحر الأحمر الإفريقية الجنوبية والمحيط الهندي وداخل أراضي مايسمي الآن بدول القرن الإفريقي حيث

عمل الإسلام على انحسار وتراجع مملكة أكسوم المسيطرة والممتدة في كل هذه الأراضي عقديا واقتصاديا (تجارة – زراعة – الملاحة) فكان أحد عوامل انهيار مملكة أكسوم المسيحية.

وماهو جدير بالإشارة أن الإسلام لهم يبدأ بفتوحات وحروب في منطقة الحبشة ،ولكن بطريقة تصالحية وسلمية، وذلك على مستوي السلطة، حيث وجد المسلمون الترحيب وحسن الاستقبال من ملكها النجاشي، والذي وجد المقاومة والرفض من بعض متعصبي المسيحية التجراي والأمهرة الأمر الذي يعكس بدايات صراع ضعيفة ولكنها مهدت لصراع إثني / ديني قوي بين الممالك والسلطنات الإسلامية وملوك حبشة مابعد سقوط اكسوم، امتد لمدة تزيد عن ستة قرون (القرن السابع – الثالث عشر) عاشت فيه السلطنات والممالك والإمارات الإسلامية بصورة مستقلة، وبعيدة عن أي نفوذ وسيطرة مسيحية حبشية، ومستندة وقائمة على خبرات حكم ارستقراطية عربية أو أفروعربية، في ممالك وإمارات اوفات، عدل، هرر، دوارو، دارة، هدية، جما، شوا وغيرها[4] .

وربما شكلت خلفيات هذا الصراع إرث ومخزون النزعة الصراعية الإثني دينية بعد اكتمال شكل الدولة في إثيوبيا في القرن العشرين، في مناطق إثنيات الأورومو والعفر والصوماليين وشعوب الجنوب التي قامت فيها الممالك والسلطنات السابقة، ضد قوميتي التجراي والأمهرة المسيحيتين.

تلا هذه الفترة للصراع الإسلامي المسيحي الذي تحول في طبيعة الصراع ليصبح إثني (مسيحي /مسيحي) تمكنت بموجبه الأسرة أو السلالة الزاقوية Zagwe Dynasty المتكونة من خليط إثني(اقاوي – أمهري) من إزاحة العناصر التقراوية المسيحية، وتحويل وقيام المملكة في منطقة لاستا Lasta لأول مرة في الجنوب، وذلك في الفترة –1270) (1137 [5] ومنذ هذه الفترة وبتراكم خلفيات الفترات السابقة أخذت إثيوبيا تعيش وتعاني أغلب أنواع الصراعات الاثني دينية خاصة(المسيحية/ إليهودية) (المسيحية/ الإسلامية)

(المسيحية / المسيحية)، ولكنها بدرجات متفاوتة، جعلت إثيوبيا تعيش في حالة من الغليان ضاقت وقلت معه فرص التعايش والتماسك الوطني.

وفي تحول تاريخي كبير تمثل في ظهور وسيطرة الأسرة السليمانية بخلفيتها الأمهرية على عرش السلطة السياسية والدينية، في أعقاب إزاحتهم للأسرة الزاقوية ،زادت قوة استمرار الصراع العرقي / ديني بين مسيحيي التقراي والأمهرة، وفي جبهات أخرى (إسلامي /مسيحي)، لفترة استمرت لأكثر من أربعة قرون، هي فترة العصور

الوسطي(1632–1270) Medieval Period ، تم خلالها تحويل السيطرة المسيحية مركزيتها من لاستاLasta التابعة لمناطق الولو لمناطق الأمهرة في شواShawa وقوجام Gogam– وقد شهدت هذه الفترة واحدة من أقوي فترات الصراع الأمهري / الأورومي، ومثلت الإرث والنواة الأولى لصراعات الصفوة الأمهرية والأورومية والممتدة والمستمرة حتي اليوم وذلك بجانب الصراع الأمهري /تجراوي، والصراع الأمهري /أمهري، ولكن كان أخطرها هو استمرار الصراع العرقي المسيحي / المسيحي بين أقاليم الأمهرة فقد تمكنت العناصر المسيحية الأمهرية القندرية من إزاحة الأسرة السليمانية وتحويل مركز المسيحية من قوجام وشوا إلى اقليم قندار في الفترة-(1632 - 1769) ومايميز الصراع في هذا الإقليم وهذه الفترة هو نشوب الاختلاف حول طبيعة العقيدة المسيحية والأناجيل، وقد استمر طوال هذه الفترة وكان أقوي أسباب انتقال السلطة من ملك لآخر داخل وخارج الإقليم وقد وصل عدد الحكام المسيحيين خلالها إلى ثمانية ملوك. (6)

وقد مهدت هذه الفترة إلى ظهور عهد جديد للصراع المسيحي وفي أخرى مع الإسلام وهي حقبة عصر الأمراء1769– 1855 وقد شهدت هذه الفترة صراعاً إثنياً – دينياً كانت أكبر نتائجه فقدان المركزية للدولة المسيحية وشيوع ظاهرة الحكم الذاتي لكل ملك أو أمير في حدود مقاطعته، مركزة بذلك دعائم الارستقراطية وتحكم طبقة النبلاء الاقطاعية. (7)

تبلغنت وتفككت على إثره تخوم المملكة المسيحيةوأسهم ذلك في وضع إرث ومخزون تاريخي لفكرة الحكم الذاتي، الذي يساهم بصورة واضحة في نشوء المناطق والأقاليم بخصوصيات تجعلهما مستقبلا مهيأة للمطالبة بالحكم الذاتي أو الانفصال، كما قام بذلك التقراي والصوماليين والأورومو والعفار، ولكن قد عادت إثيوبيا للمركزية المسيحية بحلول عهد الأباطرة(1855 –1974) ، فقد شهدت هذه الفترة عدد ستة أنظمة حكم، طغت عليها السيطرة الأمهرية، ولذلك فقد تميزت بصراع إثني / ديني (أمهري – امهري) – وصراع (أمهري – تجراوي) وهي صراعات مسيحية، وفي وضع آخر صراع إسلامي – مسيحي كان أقواه بين الأمهرة وبقية كل القوميات في الشرق والجنوب والغرب خاصة على عهد منليك(1898–1913) . فقد قاد تحالف الكنيسة الأوروثوذكسية والسلطة السياسية (الملوك والأباطرة)، إلى السيطرة الكاملة، دون اتاحة الفرصة لأي أمة أو قومية أو شعب من إثيوبيا في حكم وإدارة شئون إثيوبيا حتي عام1974 ، عدا فترة حكم واحدة للتقراي المسيحية في (1872–1889)

على عهد يوهنس وأفري فترة قصيرة جدا للمسلم ليج ياسو– 1916) Lij Eyasu (1913وهي فترة لم تتجاوز العشرين عاما مقابل مايقارب القرن (95) عاماً هي مجموع

فترات السيطرة والحكم الامبراطوري الأمهري للأباطرة تيدروس (1855 – 1868) ثم منليك (1889–1913) و(زواديتو1916-1930) وهيلاسلاسي (1930– 1974). [8]

ويبدو أن السياسات الامبراطورية قد انتهجت عدة توجهات أثرت فيما بعد على مسار تشكيل إثيوبيا فيما يتعلق بقضايا التعايش والوحدة والتكامل الوطني هي:

- ❖ التوجه نحو المركزية المنحصرة فقط في إثيوبيا التاريخية (الحبشة) (Abyssinia) دون مناطق إثيوبيا الأخرى.
- ❖ إتباع الأباطرة للسياسة التوسعية نحو الأراضي الغنية في الوسط والجنوب الإثيوبي (مناطق الاورومو وشعوب الجنوب) والتي كانت أقواها وأقصاها على عهد منليك.
- ❖ تقديس السجل التاريخي، ومحاولة كسب المشروعية والتأييد من خلال هذا التاريخ،وفي مقدمته التاريخ الديني المسيحي.
- ❖ الزحف والسباق الاستعماري للدول الأوروبية نحو إفريقيا، بما في ذلك قرن إفريقيا، جعل الأباطرة يبحثون عن (الندية) ، سعيا وراء السيطرة، وهذا دفع الأباطرة إلى انتهاج إما سياسة المعاهدات بمقابل، أو الدخول في صراعات.

ولعل هذه التوجهات الثلاث أنتجت وخلقت اختلافات أصيلة في تركيبة الدولة الإثيوبية ،أدت إلى صعود وتجذر صراعات إثنية /دينية حادة ومعقدة، أضرت وأضعفت من نسيج التماسك القومي والتعايش الوطني الإثيوبي وهي:

- ❖ التوسع الامبراطوري بضم أراضٍ جديدة، جعل الدولة الإثيوبية ذات طبيعة متباينة عرقيا ولغويا ودينيا وثقافيا، وبطريقة غير متجانسة، وضح بعد ذلك أنه يصعب لملمتها وإدارتها تحت سلطة مركزية واحدة، فقد جلب ذلك الأطماع الاستعمارية ومن جهة أخرى كثرت المشكلات والنزاعات الحدودية مع كل دول الجوار الإثيوبي مما وضع إثيوبيا في حالة دائمة من الانفجارات للصراعات العرقية والدينية.
- ❖ صعود وحدة السيطرة الإثني دينية لقومية واحدة هي الأقلية الأمهرية المسيحية على بقية المجموعات العرقية الأخرى، خاصة المؤثرة في التركيب السكاني للخارطة الإثيوبية، كالتجراي المسيحيين والاورومو والصومالية والعفر المسلمين، مهد وأسس لبروز (حركات التحرير) الإثيوبية على أسس اثنية / دينية، وضح ذلك في مسمياتها مثل حركات التحرير الاريترية والأورومية والعفرية والصومالية وشعوب غرب وجنوب إثيوبيا.
- ❖ بروز (الدين)كعامل مهم في كسب المشروعية والتأييد السياسي عند أغلب الأباطرة، وقد بدأ الأمبراطور تيدروس بهذه الفكرة وبصورة أكثر عند منليك المرتكز على

أسطورة الانتماء لشرف الأسرة السليمانية.

وعموما تظهر العلاقة المصلحية بين مثلث السلطة والكنيسة الأورثوذكسية والقومية والأمهرية، مباشرة بين السلطة والكنيسة حيث تمنح السلطة الكنيسة الأراضي والتحكم في العملية التعليمية بهوية كنسية على أن تقوم الكنيسة بمباركة أعمال السلطة الحاكمة وممارساتها ومنح الشرعية لها.

غير أن هيلاسلاسي قام بانتهاج سياسات مختلفة عن توجهات الأباطرة الذين سبقوه فيما يتعلق بالجانب الديني عندما قام بمحاربة وتقويض سلطة الكنيسة في أربع خطوات مهمة. (9)

إعلان استقلال الكنيسة الإثيوبية عن المصرية 1929 وهو تقليد استمر ستة عشر قرنا.

- ❖ حرسان الكنيسة من جباية الضرائب بعد كشف تعاونهم مع المستعمرين الطليان وهي تعني إضرار الاقتصاد الكنسي.
- ❖ حرمان الكنيسة من الإشراف على العملية التعليمية ،وهذا يعني قلة تأثير الثقافة المسيحية، ومنافسة التعليم المسيحي بالتوجه لمؤسسات تعليمية حديثة خاصة على نمط التعليم الغربي

وأهم الخطوات التي سلب فيها الامبراطور كل قوة وتأثير الكنيسة هو محاولة السيطرة عليها، وجعل سلطته فوق سلطة الكنيسة،عندما أعلن في دستور(1931 م) المادة (1) الفقرة (5) بحكم دمه الملكي والأمانة التي تسلمها، شخص الامبراطور مقدس وحقوقه لاتجادل وسلطانه لايناقش، وهو لذلك أهل لجميع الاحترامات المسبغة عليه وفقا للتقاليد ووفقا للدستور الحالي، ويقر القانون أن كل من يجرؤ على الإضرار بجلالة الامبراطور يقع تحت طائلة العقاب وفي دستور (1955) كانت العبارات الدالة على السيطرة واضحة وصريحة عندما قرر أن الامبراطور وبحكم منصبه رئيسا للدولة فهو المدافع عن العقيدة وهو بذلك رئيس الكنيسة الارثوذكسية الإثيوبية. (10)

وبذلك يكون هيلاسلاسي قد قام بتحطيم علاقة المصلحة التي دامت قوية وراسخة والتي أسهمت في إحداث تحولات جذرية في بيئة المجتمع الأثيوبي وأثرت على تماسك وبناء وحدة الصف الأثيوبي ومهدت بصورة قوية لظهور موجة الصراعات القومية بين السلطة والكنيسة والتي قامت مع نشأة مملكة اكسوم فكانت واحدة من الإجراءات والخطوات المهمة في تاريخ إثيوبيا.

الدين واللغة وقضية الهوية الإثيوبية:

تعتبر اللغة أحد المكونات والمحددات المهمة لهوية أي شعب أو أمة، فهي أداة التواصل بين أي مجموعة بشرية، وأداة التوصيل والتعبير عن مكنونات الأشياء، وتظهر أهمية ومكانة اللغة – والتي يمكن افتراضها في أي حالة – من خلال الحالة الإثيوبية، فاللغة فيها مؤشر لقياس التداخل والتباعد ،والتواصل والانقطاع، والتماسك والتشتت، والتوحد والانقسام، وذلك لارتباط اللغة الوثيق بشئون ومطلوبات الحياة، والتي لايمكن أداء أي منها بدونها، ولعل الدين واحد منها.

غير أن علاقة الارتباط بين(اللغة) و (الدين) لايمكن تفسيرها وتحليلها إلا في سياق ارتباطها (ب العرقية) ففي الحالة الإثيوبية أدت التعددية العرقية إلى خلق تعددية لغوية وتعددية دينية كانت هي محصلتها التعددية الثقافية.

واستنادا على بعض الدراسات الحديثة فإن الخارطة اللغوية الإثيوبية تحوي حوالي 83 لغة و200 لهجة محلية يتم التحدث بها في إثيوبيا، وهي تكاد تكون أقرب للتطابق مع عدد المجموعات العرقية حيث تقدر في كل الحالات بأكثر أو أقل بعدد بسيط منها، حيث تقدر المجموعات العرقية في إثيوبيا باكثر من 70 مجموعة عرقية وتم تصنيفها تحت أربع مجموعات لغوية رئيسية هي السامية والكوشية والأرومية والنيلية الصحراوية، وهي تبدو متطابقة مع التصنيف العرقي للمجموعات العرقية الإثيوبية .[11]

وتجدر الإشارة إلى أن عامل(السلطة) مثل أحد المؤثرات المهمة في حركية العلاقة الارتباطية بين مثلث (اللغة) ، (الدين) ، (العرقية) ويظهر ذلك من خلال التحليل والتسلسل التاريخي للسيناريوهات المتشكلة من تفاعل هذه العناصر الأربعة. فارتباط الدين باللغة مسألة تاريخية، حيث إن مسيحية المملكة الأكسومية ارتبطت بلغة جئز Geez وهي لغة العرقيات القديمة التي شكلت هذه المملكة، وهي أقدم اللغات الإثيوبية المعروفة، وتعتبر من أهم رموز الاعتزاز والفخر في الحضارة الإثيوبية، وقد مثلت لغة الكنيسة والدولة معا، وقد عبرت عن المضامين والهوية الدينية والثقافية لإثيوبيا، إذ كانت هي لغة الأدبيات والكتابات للتعاليم والعبادات الكنسية حتي منتصف القرن التاسع عشر، وهي أول اللغات التي ترجم إليها الأنجيل. والجدير بالإشارة هو احتفاظ المؤسسة الدينية الكنيسة الأرثوؤسية واستمرارها في استخدامَ لغة الجئز لما يقارب الستة عشر قرناً دون التحول أو الترجمة لما يتعلق بأصول الأدبيات المسيحية المقدسة، أو إلى أي من اللغات الإثيوبية أو اللغات الأجنبية الوافدة إلا بعد منتصف القرن التاسع عشر ، وعلى عهد هيلاسلاسي، عندما بدأ ولأول مرة

رجال الدين التقدميون أن يخطو خطوة حاسمة من أجل افهام الشعب الذي يجهل اللغة الجئزية، هذه الطقوس وهذه الألحان، فوضعت الألحان باللغة الأمهرية شعرا بل ولحنت على النوتة الموسيقية. [12] . وربما كانت المسألة اللغوية مرتبطة بعصبية رجال الدين المسيحيين، وتمسكهم بالخصوصية التاريخية واللغوية والحضارية للمسيحية، وقوة ارتباطها بهذه اللغة الجئزية، واعتبار التخلي عنها هو بمثابة الترك والضياع والخروج عن الملة المسيحية، ولعل ذلك ماجعل جميع القداسات والكتب الدينية مازالت مكتوبة باللغة الجئزية التي لايفهمها الكثيرون، ومازال هناك من يعتقد أن كتابتها بلغة أخرى يعد نوعاً من الكفر، ولكنهم الآن يميلون إلى كتابتها بالأمهرية كي يفهمها الشعب. [13]

ولعل هذا الوضع اللغوي للكنيسة الارثوذكسية الإثيوبية قد أسهم سلبيا في التأثير على الانتشار الرأسي للمسيحية من حيث إنزال وتمثيل القيم والمبادىء والتعاليم والثقافة المسيحية عند اتباع ومريدي المسيحية في إثيوبيا، وربما أسهم ذلك في تصنيف أتباع المسيحية من حيث طبيعة الفهم والإدراك للتعاليم المسيحية إلى مستويين: **الأول**: وهم يمثلون أتباع المسيحية من الصفوة التي تعلمت ودرست التعاليم المسيحية في المدارس الملحقة بالكنائس والأديرة ، وكان التعليم فيها بالمجان ويقوم الكهنة أنفسهم بالتدريس فيها، حيث يتعلم الصبيان القداس والألحان الكنسية، ثم المباديء المسيحية وقراءة المزامير، إلى جانب القراءة والكتابة الأمهرية، ولم تك سنيو الدراسة في هذه المدارس محدودة، بل تتناسب مع كفاءة الطالب واستعداده، ولكنها على كل حال كانت طويلة لاتقل عن سبع سنوات. [14] وكان يخرج من هؤلاء رجال الدين ودعاة المسيحية، وهم أقلية. **الثاني**: وهم يمثلون أتباع المسيحية من العامة ، وهي مسيحية ظاهرية لاتتعدي الارتباط بالكنيسة لأداء الشعائر بأقل التعاليم التي تم توصيلها لهم بواسطة رجال الدين، الذين يقومون بعملية الترجمة لهذه التعاليم من الجئزية للأمهرية، وهم يمثلون الغالبية المسيحية.

وتجدر الإشارة إلى أن القضية في المستويين مرتبطة بمشكلة الأمية وتدهور العملية التعليمية وتفشي الجهل أنه وبرغم ارتباط المسيحية الإثيوبية بالمذهب القبطي الارثوذكسي، إلا أنها لم تكتسب أو تتبني أياً من لغات دول الأصل المسيحي، وهي القبطية، العربية، إليونانية، وشاهد ذلك هو حركة موجات الترجمة التي تمت، ففي أول موجة ترجمة للتعاليم المسيحية كانت من القبطية واليونانية إلى الجئزية في الفترة من القرن الخامس – السابع الميلادي، وفي موجة الترجمة الثانية كانت من العربية إلى الجئزية وذلك حوإلي القرن الثالث عشر الميلادي ولم يحصل العكس. [15]

ولعل استمرار وإصرار تمسك الكنيسة باللغة الجئزية لغة للدين (المسيحية

الاورثوذكسية) حتي منتصف القرن التاسع عشر، وحتي في حال التحول إلى لغة أخـرى كان الخيار هو اللغة المحلية للأقلية الأمهرية ، هذا الوضع جعل مسيحي إثيوبيـا خاصـة وإثيوبيا عامة دولة منغلقة ومنكفئة على نفسها، ومعزولة وبطيئة التواصل مع دول الجوار والعالم الخارجي، ذلك أن هذه اللغات غارقة في المحلية ولا تملك صفة العالمية، أو حتـي الإقليمية، فهي لغات إثيوبية فقط. ويبدو أن تراكم تعقيدات المسألة اللغوية واحتكار الأمهرة (كنيسة وسلطة) للغة، أسس لعصبيات أضعفت من فرص التقارب الديني وتعايش أهـل الأديان تحت مجموع وطني أثيوبي. وقد كان لسيطرة وإسناد عملية التعليم للكنيسة أقـوي عوامل هذه العصبية اللغوية (جئز، الأمهرية)،وهي التي قادت وأدت إلى هـذه المحليـة، ولكن يبدو أن سياسة هيلاسلاسي التي قامت على تفكيك وتقويض سلطات القوي التقليديـة وهي الكنيسة والطبقة الارستقراطية. [16] قد أثرت على مسار الوضع اللغوي في إثيوبيـا وذلك عندما جرد الكنيسة من مسئولية التعليم وجعل المسألة التعليمية مدنية وليست دينيـة، فقد أسهم هذا الإجراء أو القرار في انفكاك المسألة اللغوية والسماح للغات المحلية والأجنبية بالانتشار والاستخدام، خاصة وقد تزامن ذلك مع بدايات الاستعمار الايطالي(35- 1942) والبريطاني(1942 - 1952) والذي اتجه معه الإثيوبيون للتعليم الأجنبـي الأوروبـي، والذي سمح وسهل من صعود اللغة الانجليزية، واستخدامها كلغة للدراسة خاصة في التعليم العام والعالي، كما أن اللغة الايطالية أخذت تدرس كمادة في كثير مـن المـدارس، وقـد استمرت هذه العملية حتي اليوم . [17]

كما أن دخول الإسلام والمرتبط باللغة العربية، إضافة لهجرة كثير من الإثيوبيين لدول الجوار العربي، خاصة إليمن والسعودية والسودان، أتاح لكثير من العناصر الحبشية تعلـم اللغة العربية، ولكن يظهر من خلال المعايشة لحركة الخطاب اللغوي داخل إثيوبيـا، قلـة استخدام العربية كلغة تواصل وتداخل بين الإثيوبيين حتي بين المسلمين، و ربما يرجع ذلك لقوة الصراع الثقافي الإسلامي المسيحي، ولجوء المسيحيين المتحدثين بالأمهرية لاستخدام لغتهم خاصة في أعقاب فرض اللغة الامهرية لغة رسمية للدولة على عهد هيلاسلاسي،ولعل فرض اللغة الأمهرية لغة رسمية لإثيوبيا قد مر بمرحلتين:

الأولى: مرحلة ماقبل الدستور: وهي الفترة التي كانت تستخدم فيهـا الأمهريـة لغـة للتواصل، من غير ما اصدار لمرسوم رسمي، قد جاء فرضها بمجرد صعود الأمهرة للحكم بدلا من التقراي، منذ الشراكة الزاقوية الأمهرية على حكم إثيوبيـا(1137-1270)، ثـم انفراد السلالة الأمهرية بالحكم منذ صعود الأسـرة الـسليمانية (1270 -1630) والـذي استمرت بعده السيطرة الأمهرية على عهد الأمراء ثم عهد الأباطرة حتي1974 م، وهكـذا

يصبح جملة حكم الأمهرة بمركزية ولا مركزية حوإلي تسعة قـرون متواصـلة-1991) (1137، وهي فترة كفيلة بسيادة وفرض اللغة الأمهرية وتشكيل الهوية الإثيوبيـة بطـابع نفس وروح الثقافة الأمهرية، الذي تمثل اللغة الأمهرية عموده الفقري، فهي الوعاء الحامل لكل مضامين هذه الهوية، وقد ساعدت فترات الحكم المركزية للأمهرة في إثيوبيا التاريخية (الحبشة) وتبعية كل الشعوب والقوميات الأخرى إلبها في نشر وسيطرة اللغـة والهويـة الأمهرية.

الثانية: فترة مابعد الدستور: وهي الفترة التي بدأت من ميلاد وإعـلان أول دسـتور لإثيوبيا 1930 في عهد هيلاسلاسي، ولكن برغم أهمية اللغة كمكون ثقافي ومعبـر عـن الهوية، إلا أن دستور 1930 أغفل إصدار وإيراد أي اشارة تخص المسألة اللغوية، وذلـك ربما لأنها مسألة محسومة ضمنيا نتيجة قبضة الامبراطور، وفرض التعامل بها دون ظهور أي بوادر احتجاج أو ثورة خاصة بالمسألة اللغوية، غير أنه تم الإفصاح عنها في دسـتور 1955م ،حيث قرر صراحة في الباب الثامن الخاص بالأحكـام العامـة المـادة 125 أن الأمهرية هي لغة الدولة الرسمية. [18]

ويظهر أن عملية فرض استخدام اللغة الأمهرية في المرحلتين أعلاه، وبصورة أكثـر تخصيصا فترة ما بعد الدستور، جعل القومية الإثيوبية تتشكل على ثقافة وهوية أمهريـة، مرتكزة على قوة وديمومة الأسس المادية التقليدية وهي اللغة الأمهرية والديانة المـسيحية والسلطة.

ولعل هذه السيطرة الأمهرية، خاصة على عهد هيلاسلاسي، قد عجلت ببداية تفجيـر المشكلة العرقية، وصراع القوميات، الذي دلت عليه ظهور حركات التحريـر المطالبـة بالمشاركة لنيل الحقوق السياسية والثقافية الاجتماعية، وأكثر من ذلك (الثورة) مـن أجـل تقرير المصير والانفصال كما ظهر وعبرت عنه الحالة الاريترية.

ولكن يبدو أن نظام منقستو(1974–1991) (قضي على أهم الأسس التقليدية للـنظم الامبراطورية والقومية الأمهرية، ففيما يتعلق باللغة، وفي أول وثيقة صدرت من مجلـس الثورة العسكري، وتحمل توجهات ومباديء النظام العسكري، وهـي بمثابـة الدسـتور، أقرت واعترفت صراحة بالسعي نحـو بناء مجتمـع التعددية، وعليـــــه اعترفـت باحترام كافة اللغات الموجودة في إثيوبيا [19].

وقد ذهب في تاكيد ذلك من خلال دستور1987 ، الذي يعتبر خطوة أخرى في تطور المسألة اللغوية، ومراعاة علاقتها وتأثيرها بقضية القومية والهوية الإثيوبية، عندما قـرر وأعلن الوحدة والمساواة بين القوميات والتي من ضمنها المساواة في الحقوق اللغوية.

غير أن الاعتراف لم يكن أكثر من قرار نظري، إذ افتقد للقرارات العملية التي تؤكـد ذلك، حيث واصلت الأمهرية سيطرتها بوصفها لغة رسمية للدولة، والعمل بها فـي كـل إثيوبيا، بل ربما كانت اللغة الأمهرية أكثر ما حافظ عليه نظام منقستو، مقارنـة بركـائز مثلث الهوية والقومية الإثيوبية (اللغة والكنيسة والسلطة) حيث قضي على العلاقـة بـين الكنيسة والدولة بقرار علمانية الدولة وسياسة التأميم، ولكن ظلت اللغة الامهرية عمليا هي المعبرة عن وجود قومية إثيوبية على أساس أمهري، ولعل هذه، إضافة لأسـباب أخـرى مرتبطة بطبيعة النظام، دفعت أكثر بعملية الصراعات القومية وتهديد الوحدة الوطنية، دلت على ذلك تصاعد موجات الحرب والكفاح المسلح وزيادة التنظيمات والحركـات الثوريـة القومية، لدرجة يمكن القول معها بوجود تنظيم أو أكثر لأي قومية من القوميـات الكبيـرة والمؤثرة في الحياة الإثيوبية مثل الإريتـريين والأمهـرة، التقـراي، الأورمـو، العفـر، الصوماليين، بني شنقول وغيرها .أما النقلة النوعية والكيفية في الوضع اللغوي الاثيوبي فقد حدثت في عهد النظام الحالي لحكومة ملس زيناوي1991 -2006 والتي مازالت مستمرة عندما عبر وأشار دستور 8 ديسمبر1994 م وهو الدستور الرابع في سلسلة تاريخ التطور الدستوري في إثيوبيا في فصله الأول المادة (5) وفي فقرتين هما: [20]

أ-كل اللغات الإثيوبية ستتمتع باعتراف رسمي متساو.

ب-الأمهرية ستكون لغة عمل الحكومة الاتحادية، وأعضاء الاتحاد (الأقاليم الإداريـة) بالقانون يقررون لغة عملهم الخاصة.

ويظهر أن حكومة الشراكة التي تقودها تنظيمات تحالف الجبهة الديمقراطية الثوريـة للشعوب الإثيوبية EPRDF بقيادة رئيس الوزراء ملس زيناوي جاءت وهي تحمـل فـي حساباتها وبرنامجها السياسي وضع حد لحالة البلغنة التي تعيشها إثيوبيا، والحد من خطورة الصراعات الناتجة من تمايزات التفاوتات العرقية والدينية واللغوية والثقافية، ولعل إقرار الحكومة الجديدة للنظام الديمقراطي المرتكز على الفيدرالية العرقية، أتاح فدرلة مكونات كثيرة في الهوية الإثيوبية، والتي منها فدرلة الوضع والمكون اللغوي، بناء على الإقـرار والاعتراف الصادر بحق التساوي اللغوي، ومنح الأقاليم الفدرالية الموزعة على الأسـاس العرقي المتطابق مع الحالة اللغوية، لدرجة ربما يمكن القول بأنها (أقاليم الفدرالية اللغوية). أو أنها قامت على أساس الفدرالية اللغوية ولعل مايميز تجربة دستور1994 ، الدرجة العالية من التطبيق للنصوص والمواد النظرية التي جاءت فيه، فعلي صعيد الوضع اللغوي ومـن خلال المعايشة جرت الملاحظة بالاستخدام الفعلي للغات القوميات وفي أقاليمها في النواحي الإدارية والمهنية والتعليمية حيث أصبحت لغة القوميات المحلية تمثل لغة عمل الحكومات

الإقليمية هي حقيقة واقعية.

ولعل هذا الوضع الجديد (للفدرالية اللغوية) ومن خلال معايشة الباحث للأوضاع الإثيوبية في الداخل قد أفرز عدة مؤشرات :

- **المؤشر الأول:** إتاحة نظام الفيدرالية العرقية لفيدرالية لغوية قائمة على أساس المساواة اللغوية بين القوميات خلق نوعا من (الثقة) و(الاعتبارية) و(الندية) بين جميع لغات القوميات خاصة الكبري(الأورومو، العفر، الهررجي، القامبيلا، بني شنقول، الصومالية، التجراي(الأمهرية) والتي وزعت على أساسها الأقاليم الفيدرالية،وهي حقوق حرمت منها القوميات والشعوب الإثيوبية منذ اكسوم وحتي عهد منقستو (6 ق. م – 1991)، هذه الاجراءات عملت على إظهار قدر من الرضاء والشعور بالانتماء لهوية إثيوبية جامعة ، برغم ميلها الدائم لحب الخصوصية لهويتها القومية الإقليمية

- **المؤشر الثاني:** شروع القوميات الإثيوبية الكبري في استخدام لغاتها كلغات عمل في داخل أقاليمها، قد عكس واقعا تطبيقيا فعليا لدستور 1994م وهذا ربما يؤدي إلى إضمحلال وتناقص دور اللغة الأمهرية في حياة هذه الشعوب والقوميات، يقابله صعود وتنامي في استخدام لغات لقوميات تتفوق في العددية والسكانية والمساحة الجغرافية وربما صعود وتنام الدور في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية، مثل الأورومو، التي تمثل أكثر من نصف سكان إثيوبيا الأمر الذي يعني أن الأجيال المولودة بعد 1991 تنشأ على لسان لغاتها القومية، لأنها على أقل تقدير هي لغة التعليم بجانب الانجليزية، بجانب أنها لغة التخاطب المحلي، هذا الوضع خلق أجيالاً لاتعرف اللغة الأمهرية، الأمر الذي ربما تشعر معه عند معايشة الوضع من الداخل الاثيوبي، بحدوث ديناميات جديدة في الهوية الإثيوبية، ربما تؤثر في عملية التماسك والتكامل القومي والبناء الوطني في عدة سيناريوهات محتملة :

- **السيناريو الأول:** ربما برزت اللغة الأورومية لتصبح اللغة العملية ولغة التواصل والتداخل بين الشعوب الإثيوبية وهي تبدو ممكنة بالإزامية وقوة الفرض الواقعي للحياة العملية المباشرة، وربما يتأخر فرضها من الناحية الرسمية إلى حين صعود دور أهل القومية الأورومية في الحياة السياسية والدينية والثقافية والاقتصادية ولعل ذلك لسببين :

أ- الأورومية لغة مايقارب أو يزيد عن نصف سكان إثيوبيا، وبعد الفدرالية اللغوية وتقوقع وتشبث كلٍ بلغته، سوف يجد الآخر الأثيوبي غير الأورومي وهم أقلية، خاصة أجيال مابعد 1991، نفسه مضطراً للتحدث باللغة الأورومية وهي لغة الأغلبية أو الأكثرية حيث يواجه الفرد من الأقلية أفرادا وجماعات من الأورومييين في حركة الاحتكاك

لتلبية مطلوبات الحياة اليومية.

ب- طبيعة الموقع الجغرافي المميز الذي توجد وتنتشر فيه العناصر الأورومية، حيث تمتلك أكبر مساحة في إثيوبيا، وتتوسط الخريطة الإثيوبية، فهي تمتلك مساحات واسعة في الهضبة والمنخفضات وتكاد تلامس وتشترك بحدودها مع أغلب - إن لم يكن كل القوميات، (ملتقي قومي) خاصة وأن أراضيها تضم أجود وأغني المناطق الزراعية والرعوية والتجارية، وأكثرها سهولة في حركة المواصلات، مقارنة بمناطق الأمهرة والتغراي في الشمال ,ومناطق شعوب وقوميات الجنوب والغرب وجميعها شديدة الارتفاع وطرفية.

ج- أيمان واعتقاد عناصر القومية الأورومية بالديانتين الكبيرتين المسيحية والإسلام في ظل اعتبارات الموقع والإمكانات الاقتصادية والسكانية، يجعلها مقبولة من قبل عناصر القوميات ذات الهوية المسيحية والقوميات ذات الهوية الإسلامية على السواء، غير أن اتصافها بأنها قومية ذات أغلبية إسلامية عالية، ربما يؤخر من فرصتها في فرض الهوية الأورومية بديلا للهوية الأمهرية، وذلك نتيجة خوف القوميات والشعوب ذات الهوية المسيحية (الأمهرة والتجراي) من فقد سيطرتها وإرثها ومركزها التاريخي خاصة الثقافي والديني والسياسي، ولعل هذا الصراع المركوز تماما على حسابات وخلفيات الهويات الدينية، ربما يؤخر من عملية التجانس والتماسك والتعايش الوطني ويؤجل كثيراً من خطوات تحقيق الوحدة الوطنية للدولة الإثيوبية.

كل تلك الميزات مجتمعة جعلت قومية الأورومو أكثر القوميات الإثيوبية على الاطلاق، تجانسا وتماسكا وتداخلا مع القوميات الأخرى، فشواهد الواقع والمعايشة من الداخل تؤكد وتشير إلى أنها أكثر القوميات قبولا وانصهارا مع الأمهرة خاصة في إقليم شوا، ولكنها اورومية متأمهرة Amharization، وربما تحصل عملية أرومة Oromization للأرومو المتأمهرين، إضافة إلى أرومة الأجيال الجديدة من الأمهرة في ظل مايتوقع حدوثه ،عندما يجد الأمهرة وغيرهم من عناصر القوميات الأخرى أنفسهم مجبرين للتعامل بالأورومية والثقافة الأورومية، بينما الأمر مختلف مع شعوب وقوميات الجنوب والتي تتداخل، وتتماسك معها القومية الأورومية ربما تكون بدرجة أكبر من التداخل الأورومي / أمهري، ربما بدوافع التقاء الدم الحامي (الكوشي) الذي يميز أغلب شعوب الجنوب، وبعض الغرب فيصبح تجانس اللغة والجنس مكونات مهمة في التقارب والتكامل القومي، فهذه الشعوب قد تأرومت أكثر مما تؤثر وتحول الأوروميين إلى هوياتها المختلفة، وذلك لأنها أصغر حجما سكانيا ومساحة، ولذلك كان تأثير الموجة

الاورومية الأكثر والأقوي تمددا سكانا ومساحة وثقافة، وربما أتاحت معايشة هذه الأوضاع من الداخل الأثيوبي، وضوح الاستيعاب والامتصاص الأورومي لشعوب الجنوب وبعض الغرب لدرجة تبدو معها ملامح وشخصية بعض الأقاليم غير الأورومية بأنها تابعة للأورومو، كما تحس وتشعر بالردة لبعض عناصر الصفوة والعامة الأورومية المتأمهرة إلى التمسك بالهوية الأورومية، ويظهر ذلك في عملية التداول اللغوي، حيث يتحدثون في كثير من مؤسسات التعليم العالي والمدن الكبيرة مثل أديس أبابا واواساAwasa وسودوSodo، أوسانا Osana [22] باللغة الأورومبية، كما أن إتجاه العناصر الأورومية نحو التعليم، وامتلاكهم لبعض المهن كالتجارة والزراعة والرعي، أخذين في الاعتبار تفوقهم العددي والمساحي، يضمن ويتيح لهم في المستقبل وضعا مميزا في قيادة الدولة الإثيوبية في ثلاثة احتمالات:

1- إما بالمشاركة مع عناصر قومية أخرى خاصة التاريخية الأمهرة والتجراي وهذا ماهو حادث الآن بالشراكة الأورومية / التجراوية في السلطة 2- أو الشراكة مع قوميات تجمعها بها الهوية الدينية مثل حدوث شراكة أورومية صومالية عفرية، وهي سسألة مشروطة بصعود وتحسن أوضاع هذه القوميات الإسلامية على المستوي السياسي والثقافي والاقتصادي ،وهو أمر وارد الحدوث، ولعل في نتائج الانتخابات للفترات الديمقراطية الثلاث 1995- 2000 – 2005 مايفيد ويشير إلى قراءة ذلك في الدوائر الانتخابية في هذه الأقاليم الثلاثة، والتي ربما تتحكم مستقبلا في مصير العملية الانتخابية كما يمكن توسيع دائرة التحالف الإسلامي/ الإسلامي ليشمل شعوب وقوميات الجنوب التي تشترك معها في نفس ظروف المهانة والسيطرة في النظم الأمهرية والتجراوية، وهي مسألة ربما تعزز نسبة تحقيق هذا الاحتمال.

3- الانفراد بقيادة الدولة الإثيوبية وفرض الهوية السياسية والثقافية الأورومية، وهي مسالة قد سمح بها التاريخ الإثيوبي للتقراي منذ أكسوم وحتي الأسرة الزاقوية، وللأمهرة منذ الزاقوية وحتي سقوط منقستو، لاعتبارات وظروف تاريخية تحكمت فيها عوامل السلطة والدين واللغة،وطبيعة الشخصية الأمهرية والتجراوية، فهل يتيح الوضع السياسي الجديد المتمثل في ديمقراطية الفيدرالية العرقية، للأورومو بتفوقها العددي واللغوي والتحول في طبيعة الشخصية الأورومية، بصعود ومشاركة الصفوة الأورومية، بانفراد الأورومو بالأوضاع في إثيوبيا ،عبر كنترول الانتخاب،وغلبة الصوت الأورومي؟!

السيناريو الثاني: صعود وتنامي دور اللغة الانجليزية في كل أقاليم إثيوبيا خاصة المدن الكبيرة أو المناطق الحضرية ووسط الصفوة، وذلك في أعقاب إتاحة الدستور

للقوميات باستخدام اللغات القومية المحلية كلغة عمل، وهي لم تك كافية ومستعدة لتكون لغة التعليم والتكنلوجيا، وذلك لعدم قدرة الحكومات الإقليمية لتوفير كافة مستلزمات الطباعة والمطبوعات في قوالب اللغة المحلية ،وهي عملية محتاجة لفترات طويلة من الزمن، وقدرات مالية وعقلية وإدارية، ولذلك فضلت الاستعانة باستخدام اللغة الانجليزية، والتي أصبحت مستخدمة في الأوساط التعليمية والمهنية بنسبة تفوق استخدام اللغة المحلية، مستبعدة اللغة الأمهرية، والتي كانت مستعدة للقيام بمهمة اللغة الانجليزية، بل وأكثر، ولكن يبدو أن العصبية والمنافسة والصراع حول قضايا الهوية ،والتي من أهمها اللغة، حال دون ذلك، وفي وجه آخر، أخذت اللغة الانجليزية تمثل لغة التواصل والتداخل بين الأجيال الجديدة في القوميات الإثيوبية، والتي لاتعرف لغة بعضها البعض، وذلك في أعقاب إقصاء اللغة الأمهرية، والتي كانت تمثل اللغة القومية الرسمية لكافة الشعوب الإثيوبية، فقد ظهر ومن خلال المعايشة والملاحظة أن تواصل الفرد الصومالي مثلا مع فرد من الأمهرة أو التجراي يتم بواسطة اللغة الانجليزية، وذلك لعدم توافر معرفة وإلمام أي منهم بلغة الآخر، وقس على ذلك تواصل عناصر القامبيلا والبني شنقول وشعوب وقبائل الجنوب (56عرقية) والعفر وغيرها، وهي لاتعرف لغة بعضها البعض، ولعل ذلك ربما يؤدي إلى أن تكون اللغة الانجليزية، وهي لغة التعليم المشتركة الآن بين كل القوميات الإثيوبية، وبالتالي هي القائم المشترك الأعظم للتواصل والتداخل بين الإثيوبيين وليست أي لغة محلية أخرى أن تكون اللغة الانجليزية مستقبلا هي اللغة القومية، وبالتالي تصبح لغة التواصل في الداخل والخارج والذي يعني ارتباط وتحول إثيوبيا إلى الهوية الغربية، وهي مايجري الآن، خاصة في ظل تطلع الاثيوبيين للخروج من أزمة الفقر والجوع والمرض عبر الهجرة للبلاد الغربية، أو إتاحة الفرصة للغربيين للإقامة والعمل في داخل إثيوبيا تحت كافة الأسباب والأغراض الاقتصادية والدينية والثقافية والسياحية **السيناريو الثالث:** ارتفاع صوت التحدث باللغة العربية وسط القوميات التي تمثل عناصر نقاءً اسلامياً مثل العفر والصوماليين والسلتي والهررجي، أو تمثل أغلبية إسلامية مثل الأورومو والقراقي والبني شنقول وغيرها، وهي حاصل مجموع إثني إسلامي يمثل أغلبية بأكثر من 60%، متفوقة على حاصل مجموع إثني مسيحي بأقل من 40%، وفي ظل الحريات التي أتيحت عبر الدستور للممارسة الدينية، والتي هيأت للمسلمين فرصا في إظهار ومعايشة وإقامة الإسلام المؤسسي والشعبي، ومايهم هنا هو ماسوف تجده اللغة العربية وهي لغة القرآن والإسلام للمسلم الإثيوبي من فرص للتدريس والتعليم والمخاطبة، ومن شواهد ذلك وفي خطوة غير مسبوقة في تاريخ إثيوبيا تم

اعتماد اللغة العربية إحدى المواد التي يتم التخصص فيها في قسم اللغات بجامعة أديس أبابا. إضافة إلى رغبة المسلمين الإثيوبيين الأكيدة في تعلم اللغة العربية، كما أن هجرة الإثيوبيين لدول الجوار العربي، بأسباب اللجوء والكوارث الطبيعية، الجفاف والتصحر أو البحث عن فرص العمل، يتيح لهم تعلم اللغة العربية مسيحيين ومسلمين، غير أن التحدي والمشكلة تكمن في إصرار وعصبية القوميات المسيحية في التحدث باللغات المحلية خاصة الأمهرية، ولكن في ظل التحولات الجديدة ربما تغيرت الأوضاع، خاصة وأن اللغة العربية المرتبطة بالإسلام تملك قوة الدفع الذاتية للانتشار والتمدد، فهل تصبح اللغة العربية هي لغة إثيوبيا القومية، وهل تتشكل إثيوبيا بهوية إسلامية عربية، في حالة أخذ القوميات الإسلامية لحقوقها وأوضاعها الطبيعية حتي ولو في المستقبل البعيد ؟!

الفيدرالية العرقية في إثيوبيا: بين رهان التجزئة والتعايش الوطني :

إن وصول تنظيم الجبهة الديمقراطية الثورية لشعوب إثيوبيا (EPRDF) إلى سدة الحكم في إثيوبيا بإزاحة نظام منقستو في 1991م، وفي ذات اللحظة وصول الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا(EPLF) إلى الحكم في إريتريا، بعد إعلان انفصالها، وحصولها على الاستقلال ضمن إثيوبيا باعتراف دولي، مثّل وعبّر كل هذا التطور الخطير عن قمة (الأزمة) للصراعات العرقية التي تعاني منها إثيوبيا طوال تاريخها ،وقد كان لهذا التطور أكثر من مدلول،وأدت كلها إلى مزيد من التهديد والتمزيق لوحدة النسيج الوطني الإثيوبي ،وصعوبة الإمكانية لتحقيق التعايش والتقارب بين القوميات والشعوب الإثيوبية، تحت مظلة وطن واحد حيث :

- إن انفصال إريتريا كشف وعبر عن هشاشة تركيبة النسيج العرقي الإثيوبي، وضعف التماسك والتجانس للقوميات والشعوب الإثيوبية، الناتجة من سياسات (الترقيع القومي) التي انتهجها الأباطرة خاصة منليك، عندما قام بإضافة عدد من الأراضي التي تضمنت إثنيات مختلفة عرقيا ولغويا ودينيا وثقافيا عن دولة إثيوبيا الاكسومية الأولى، عن طريق الاتفاقيات والمعاهدات، كما حدث في مناطق القومية الصومالية (الأوقادين) وبني شنقول وقامبيلا واريتريا ومناطق شعوب جنوب إثيوبيا، فمثلت بذلك إثنيات مضادة Antiethnic أو تجمعات لشعوب أشبه بالمحاجر العرقية في خارطة التكوين العرقي لإثيوبيا التاريخية Abyssinia ظهرت أنها صعبة الذوبان والامتصاص، ضعيفة الاندماج والتعايش تحت سقف وطني واحد.

- انفصال إريتريا، ونيلها استقلالها، فتح الفرصة والباب ومنح المشروعية لقوميات أخرى مؤهلة بنفس ظروف إريتريا ،وربما أفضل ،كالعفر لتكوين الدولة العفرية،

والصوماليين للانضمام للصومال، أو تكوين دولة حبيسة، والأورومو لتشكيل الدولة الأورومية، أو حكم إثيوبيا بحصول أكبر حقوق مشاركة سياسية، فتصبح إثيوبيا بهوية سياسية اوروميه، او عودة التجراي لتحقيق حلم تكوين دولة التقراي الكبري(تجراي إريتريا + تجراي إثيوبيا) في حالة اشتداد الصراع الأمهري / تجراوي وإقصاء التجراي من الحكم، وصعوبة عودتهم إليه حسب افادات خبرة التجارب التاريخية، لأنهم أقلية قليلة جدا، فهم نصف الأمهرة، وخمس الأورومو وثلث اتحاد شعوب الجنوب.

يظهر أن مثل هذه المدلولات مثلت أولي إفرازات وانعكاسات وصول تنظيم EPRDF الذي عبر عن هوية تكتل مسيحي، أثر في إثارة الشكوك، وقلة الثقة، والإحساس، بالحيطة والحذر تجاه نوايا هذا التنظيم في تحقيق مطلوبات القوميات والشعوب الإثيوبية التي كافحت من أجلها، حيث تشكلت الجبهة الديمقراطية الثورية للشعوب الإثيوبية في تنظيماتها الأساسية من قيادة وقاعدة تغلب عليها السيطرة المسيحية وهي :

1- الجبهة الشعبية لتحرير التقراي TPLF بقيادة ملس زيناوي وهو تجراوي مسيحي.

2- الحركة الديمقراطية للشعوب الإثيوبية EPDM بقيادة تامرات ليني وهو أمهري مسيحي.

3- المنظمة الديمقراطية الشعبية للأورومو OPDO بزعامة كومايديمسكا وهو أرومو مسيحي.

4- الحركة الثورية للضباط الديمقراطيين الإثيوبيين EDOF بقيادة كموموراما ويبدو أنه خليط من عناصر عسكرية طابعها أنها مسيحية أمهرية وتجراوية وأورومية.

كما ضم التحالف بصورة ثانوية تنظيمات بخلفيات مسيحية في مناطق إسلامية وثنية.

1- جبهة تحرير شعب قامبيلا

2- جبهة تحرير شعب بني شنقول

وقد كانت مسئولة عن مناطق غرب إثيوبيا على الحدود السودانية الإثيوبية.

وقد ظهرت فوارق وحسابات البعد الديني عند تشكيل أول حكومة مؤقتة (انتقالية) 1991م عندما حصل المسلمون على عدد 18 مقعداً من جملة 81 مقعداً مثلت نسبة تمثيل إسلامي بلغت 22% تم الحصول عليها بمشاركة عشرة تنظيمات إسلامية مابين جبهة وحركة واتحاد من جملة 24 تنظيماً كانت 14 منها مسيحية بقيادة EPRDF تحصلت مجتمعة على عدد 63 مقعداً مثلت نسبة تمثيل مسيحي بلغت 78%، كما تفيد الإحصاءات حصول التنظيمات الإسلامية فقط على ثلاث حقائب وزارية في التشكيل الحكومي، بينما خلت قائمة المناصب الرئاسية الكبري من وجود أي تمثيل إسلامي[23]

ولعل تجربة الحكومة الانتقالية (المؤقتة) قد عكست عدة أوضاع ارتبطت بصورة مباشرة بقضايا البعد الديني للقوميات والشعوب الإثيوبية، أثرت فيما بعد على الدورات الانتخابية الديمقراطية (كل خمس سنوات)، والتي عمقت وأظهرت الفوارق والحساسيات الاثني دينية بين القوميات والشعوب الإثيوبية ،أضرت وعقدت وصعبت من أمكانية تحقيق التعايش والعيش المشترك بين أهل الأديان والمعتقدات في إثيوبيا حيث :

- إعتبرت كثير من التنظيمات (جبهات، حركات، اتحادات، منظمات) بعد ظهور نتيجة الحكومة الانتقالية ،خاصة الإسلامية،والأمهرية المسيحية المعارضة أن حكومة EPRDF ليست إلا سيطرة تقراوية مسيحية، وهي عبارة عن تكرار وامتداد لسيطرة حكومة الديرق وهيلاسلاسي والأباطرة من قبلهم، ولعل في ذلك استمراراً للصراع الإسلامي / المسيحي، والصراع المسيحي / المسيحي بين الأمهرة والتقراي.
- اعتمدت EPRDF المعيار العرقي القومي في تقسيم المقاعد ،المستند على ثقل الإرث التاريخي والثقافي، والرصيد الكفاحي والنضالي للقوميات الكبيرة ،وأهملت البعد الديني في التقسيم، ولذلك قد أظهرت الإحصاءات تمثيل كثير من المقاعد للقوميات والشعوب ذات الهوية الإسلامية بقيادات وشخصيات مسيحية ابتداء من حركات تحرير الأورومو، وحركة تحرير سيدامو، جماعة هدية، حركة تحرير قامبيلا وحركة تحرير بني شنقول [24].
- كما لم تحظ القوميات والشعوب الإسلامية بتمثيل رئاسي ووزاري يناسب ثقلها السكاني كأغلبية دينية في إثيوبيا حيث سيطرت الكتلة المسيحية عليها بصورة كاملة.

وبعد انتهاء الفترة الانتقالية والتي كان أهم مهامها إنجاز الدستور الإثيوبي في 8 ديسمبر 1994 والإعداد لبداية التحول الديمقراطي بإجراء أول انتخابات في 24 اغسطس 1995م، وقد سعت الحكومة بكل تنظيمات الائتلاف ،إلى محاولة معالجة ومواجهة مشكلة إثيوبيا التاريخية، وهي الصراعات العرقية الدينية وانهيار الوحدة الوطنية الإثيوبية.

ولتحقيق ذلك، فقد عبر الدستور بمواد صريحة وواضحة في المسألتين العرقية والدينية، فمن الناحية العرقية فقد اعتمد في فصله الأول، التشريعات العامة مادة (1) إقامة حكومة فدرالية وديمقراطية وفي الفصل الرابع المادة (25) يأتي النظام الحكومي وهو نظام ديمقراطي برلماني ارتكزت فيه العملية الفيدرالية حسب المادة (25) الفقرة(2) على الأساس العرقي واللغة والماهية والإدارة ، اكد ودلّ على طبيعة وشكل ذلك التقسيم الإداري لولايات الدولة الإثيوبية التسعة، والوضع الإداري الخاص لمدينة اديس أبابا، حيث حملت أسماء الولايات الصفة العرقية المعبرة عن الهوية الثقافية والسياسية لهذه

القوميات الكبيرة [25]. وفي ذات الاتجاه سعي لمعالجة المشكلة العرقية وإيجاد صيغة مرضية للتعايش بغرض المساواة بين اللغات في إثيوبيا، على أن تكون الأمهرية لغة عمل للحكومة الفيدرالية المادة (5) ولعل اخطر مواد الدستور لمعالجة المشكلة العرقية هي المادة 39 الواردة بالفصل الثالث، الحقوق والحريات الفقرة(1) حيث منحت جميع الأمم والقوميات والشعوب الإثيوبية الحق في تقرير مصيرها بنفسها ،حتي الانفصال ،وذلك بدون أي قيد، وبأي حال من الأحوال، ولكن جاء واستدرك الدستور، أن هذا الحق مشروط بعدد من الإجراءات وذلك في الفقرة (4) من نفس المادة حيث يتم بتصويت ثلثي أعضاء المجلس التشريعي لصالح الانفصال، وأن يتم استفتاء بالانفصال خلال ثلاث سنوات من قرار مجلس الأمم أو القوميات أو الشعوب، ويترجم الانفصال إلى عمل إذا صوتت الأغلبية أثناء الاستفتاء لصالح الأنفصال، وبعدها تتم إجراءات تسليم السلطة وتقاسم الممتلكات عن طريق القانون، كما أن المادة (39) نفسها وفي الفقرة (59) قد عرفت مصطلح الأمة والقومية والشعب، حتي تكون مؤهلة ومطابقة لمواصفات الحصول على حق الانفصال.

أما فيما يخص المسألة الدينية فقد قرر الدستور في المادة (11) مبدا فصل الدولة عن الدين حيث فصل ذلك في ثلاث فقرات :

1- الدولة والدين يختلفان.
2- لن يكون هناك دين حكومي.
3- لاتتدخل الحكومة في شئون الدين، ولا تتدخل الأديان في شئون الدولة.

ظهر واضحا أن دستور 1994م يعتبر عهداً وحلقة جديدة في سلم تطور النظام السياسي الإثيوبي المبتديء بالملكي ثم الامبراطوري والشمولي العسكري الاشتراكي وأخيرا الديمقراطي البرلماني الفيدرالي، حيث عبر بوضوح عن مباديء الحيادية الدينية والسياسية، من خلال تبني علمانية الدول، وتحطيم روابط العلاقة المقدسة للقوي التقليدية التي حكمت إثيوبيا ،وهي السلطة السياسية والكنيسة الارثوذكسية واللغة الأمهرية، أملا في أن يساهم ذلك في خلق مجموع وطني إثيوبي موحد، تذوب فيه عصبيات الانتماءات الدينية والمذهبية المتعددة والصراعات العرقية المعقدة.

ولكن يبدو أن التجربة عكست وحملت كثيراً من التناقضات والمعكوسات مابين تجربة الحكومة الانتقالية 1991 – 1995 وهي السابقة لتكوين الدستور والمعدة والواضعة له، فالسابق وهو مجمل محصلة الحراك والتفاعل بين القوميات والأمم والشعوب الإثيوبية تحت تجربة عهد جديد لحكومة EPRDF الانتقالية، لم يعبر بصدق وواقعية عمّا

تضمنه الدستور، وهو اللاحق لهذه الفترة، فالدستور جاء مثاليا وملبيا لحاجات ومطلوبات الأمم والشعوب والقوميات الإثيوبية في تحقيق التعايش والعيش المشترك فيما بينها، ولكن كان السؤال لماذا لم تعكس وتحمل الفترة الانتقالية (المؤقتة) السابقة للدستور واقعاً تطبيقيا حقيقيا لروح نصوص مواد دستور 1994م،ولعل هذا الوضع جعل كل الأمم والقوميات والشعوب الإثيوبية التي خارج التحالف، خاصة الإسلامية منها، والمسيحية الأمهرية المعارضة، في حالة من الشك،وعدم الثقة، وسوء الظن ،بأن الفترات اللاحقة ستشهد مزيدا من السيطرة والدكتاورية من قيادات وعناصر تجمع EPRDF بهويته المسيحية الواضحة، تحت مظلة (التجريب) لتحقيق التحول الديمقراطي والتكيف الهيكلي في إثيوبيا التي لم تعرف ذلك في تاريخها.

وفعلا قد عكست أول انتخابات ديمقراطية في إثيوبيا عام 1995 الصراعات الإثني دينية بثوب جديد، بدأت بمقاطعة بعض التنظيمات خاصة ذات الهويات الإسلامية للانتخابات مثل جبهة تحرير الأورومو، وجبهة تحرير الأوقادين، وأحزاب المعارضة متعللة بوجود مضايقات وقيود على مؤيديها من قبل الجبهة المتحكمة في السلطة، الأمر الذي مكّن الائتلاف الحاكم من الفوز بأول انتخابات دون وجود منافسة حقيقية، حيث حصلتEPRDF على 493 مقعدا من مجموع 547، وعند تشكيل الحكومة، أظهرت النتائج سيطرة الكتلة المسيحية، بحصولها على 8 حقائب وزارية من جملة 17 كرسيّاً، وداخل كتلة الائتلاف، وضحت سيطرة الأقلية التجراوية، التي حصلت على منصبين هما رئيس الوزراء والدفاع ملس زناوي، والخارجية ميسفن ،كما حازوا على 5 مناصب لمساعدي وزراء، إضافة لاحتلال المناصب الكبري في المؤسسة العسكرية، وقد ظهرت مسألة التوازنات الاثني دينية عندما منحت قومية الأورومو ذات الأغلبية الإسلامية منصب رئيس الدولة، أن يكون ذلك بشخصية مسيحية هو نقاسو جيدادا Nigaso Gidada ، وقد جاءت بقية الحصة موزعة بأن حصل الأمهرا على 4 حقائب والاورومو 4 حقائب والقراقي 2 ومقعد واحد لكل من الهدية والكمباتا والولاياتا والصوماليين .

يتضح من خلال النتائج التي أظهرتها الإحصاءات الانتخابية عدد من المؤشرات التي لاتبشر بمستقبل تحول ديمقراطي حقيقي يضمن تعايش وتماسك المجموع الوطني الاثيوبي حيث:

- خلو التشكيل الحكومي من بعض القوميات الأساسية والتي لها أقاليم فيدرالية باسمها، مثل القومية العفرية والبني شنقول وقموز والقامبيلا والهررجي، قلل من نقاط نجاح أول

تجربة ديمقراطية، وأصبح مؤشرا لاستمرار الصراع بإبعاده الاثني دينية.

- قلة عدد المقاعد لبعض القوميات خاصة الإسلامية والتي تمثل أغلبية مثل الأورومو والصوماليين مقابل حصول الأقلية التجراوية المسيحية لمقاعد مهمة وحساسة وبعدد كبير وكذلك الأمهرية، هو مؤشر لاستمرار سيطرة الأقليات المسيحية وإقصاء لدور ومكانة القوميات الإسلامية وهو مواصلة لأدوار الأباطرة والملوك بفهم وقالب جديدة.

- ضعف وهشاشة الممارسة الديمقراطية الناتجة من عدم معرفة الإثيوبيين لأصول الممارسة الديمقراطية ،والتجارب الحزبية، لأنها أمم وشعوب وقوميات عاشت طوال تاريخها تحت سلطة نظم ديكتاتورية شمولية قابضة، عقد من ذلك طبيعة الأوضاع الإثيوبية الداخلية المتشابكة والمعقدة، خاصة تداخل الصراعات الاثني دينية.

واستمرت الحكومة الإثيوبية الفيدرالية الديمقراطية الأولى بقيادة ملس زيناوي(لمدة خمس سنوات)، هي عمر دورة الحكم بين كل انتخابات وأخري، أسست ورسخت العديد من المفاهيم، وحدوث كثير من التطورات حيث أصبح تداول الحكم بطريقة ديمقراطية حقيقة ماثلة يجب التعامل معها، وتطبعت الأمم والشعوب والقوميات الإثيوبية على واقع الحكم الفيدرإلي الإقليمي، وتهيأت البيئة السياسية خاصة طبيعة تكوين الاحزاب السياسية، وغيرها من إجراءات التحول والتكيف السياسي.

- غير ان الفترة نفسها عكست قوة عصبية الصراعات من داخل أوعية التنظيمات السياسية الجديدة والقديمة ،وهي صراعات متقاطعة بخطوط إثني دينية، مسيحية / مسيحية بين التقراي والأمهرة مرتكزة على خلفيات المركز والوضع التاريخي، سياسيا وثقافيا وحضاريا ودينيا، وفي دائرة أخرى صراع إسلامي / مسيحي بين مكوناتEPRDF وهي أورومية وأمهرية وتجراوية بهويتها المسيحية ضد المكون الإسلامي لأغلبية الأورومو والعفر والصوماليين ومسلمي شعوب وقوميات جنوب وغرب إثيوبيا.

- والجدير بالإشارة هو أن الصراع الاثني ديني قد أخذ بعدا جديدا حيث أصبح الصراع صراع المركز والأقاليم، الناتج من تطبيقات الفيدرالية العرقية، حيث أخذت حكومات الأقاليم بفدراليتها الإثني لغوية، أن تدخل في خلافات وصراعات قسمة السلطة والثروة التي كان أكثرها جدلا توزيع الموارد المالية والتنمية، هنا دخلت موازنات وحسابات وصراعات تنمية المناطق ذات الهويات الإسلامية أو المسيحية، التجراوية أو الأمهرية أو الأورومية، فظهر من جديد وبقوة صراع الصفوة المتأدلجة بخلفيات دينية والمسنودة بقواعدها المتمسكة بانتماءاتها وعصبياتها القومية، أدت إلى زيادة الحساسيات ومزيد من التعميق للخلافات والصراعات الإثني دينية، وأضعفت من بناء قاعدة تعايش وطني

بالأسس الفيدرالية الجديدة.

- ولذلك جاءت دورة الانتخابات الديمقراطية الثانية في عام 2000 بين رغبة التنظيمات السياسية المعارضة في المشاركة للتعامل مع الواقع المفروض ،وبين التفكير في المقاطعة والانسحاب، وهي خائفة من استمرار سيطرة وتمكين تحالفEPRDF خاصة التجراي.

- حسم الخيار بمشاركة المعارضة بحوإلي 23 حزبا سياسيا، من أصل أكثر من خمسين (50) حزبا شاركت في العملية الانتخابية مثلت قاعدة انتخابية لحوإلي 21 مليون ناخب إثيوبي فاز فيها الائتلاف الحاكمEPEDF ب 481 مقعدا بنسبة بلغت 9ر87% بينما حصلت أحزاب المعارضة على 12 مقعداً بنسبة حوإلي 1ر2% وبقية المقاعد كانت من نصيب أحزاب قيل إنها موالية للحكومة.

- وكانت أبرز مؤشرات ومدلولات هذه الانتخابات استمرار تحالف EPRDF لمدة 10 سنوات يعتبر تأكيداً لاتهام أحزاب المعارضة بهوياتها الإسلامية والمسيحية بوجود سيطرة تقراوية مسيحية. وكان لفوز الحكومة الإثيوبية في حربها الحدودية مع إريتريا حول منطقة (بادمي) أثره الكبير في كسب التأييد الانتخابي.

- وجهت المعارضة اتهاماتها بعدم نزاهة الانتخابات ووجود كثير من المضايقات والممارسات التي تعكس ممارسة غير شريفة وغير متكافئة.

وبتراكم تداعيات حكومة الفترة الانتقالية والحقبتين الديمقراطيتين 1995- 2000 و2000 - 2005 جاءت انتخابات الديمقراطية الثالثة 2005، وقد حظيت بزيادة أعداد الناخبين لتصل إلى 6ر25 مليون إثيوبي، ومشاركة 35 حزبا سياسيا من أصل 78 حزبا هي جملة الأحزاب المسجلة في إثيوبيا، ويعتبر صراع الجبهة الثورية الديمقراطية لشعوب إثيوبيا EPRDF الذي يضم 4 تنظيمات ضد تنظيمي(التحالف من أجل الوحدة والديمقراطية) CUD ويضم أيضاً 4 تنظيمات و(الجبهة الديمقراطية الإثيوبية المتحدة)UEDF ويتكون من 14 حزباً، 9 منها بالخارج وخمسة تقود العمل السياسي بالداخل[26] وتظهر مسميات التنظيمات المكونة لتحالفي CUD وUEDF ومجموعها 18 حزباً أو تنظيم هويات أورومية وأمهرية وقوميات شعوب جنوب إثيوبيا، وهي متحالفة رفضا للسيطرة التجراوية.

- وقد أظهرت نتائج الانتخابات حصول الحزب الحاكم والأحزاب المتحالفة معه عدد 371 مقعداً من المجموع الكلي للمقاعد 547 بنسبة بلغت 82ر67% مقابل 175 مقعداً لكتلة أحزاب المعارضة بنسبة 99ر31 [27] ويبدو أن حظوظ التنظيمات التي تحمل هوية إسلامية ومتحالفة مع الحزب الحاكم لم تتعد اكثر من 40 مقعداً أي مايعادل نسبة 3ر7% من جملة حصة أحزاب الائتلاف الحاكم، بينما تكاد تخلو قائمة المعارضة من وجود حزب

أو تنظيم يحمل هوية إسلامية وربما تأتي مشاركة العناصر الإسلامية من خلال وتحت واجهات مسيحية خاصة التنظيمات الأورومية، ولعل واقع التجربة الديمقراطية الثالثة يعكس عدداً من المؤشرات منها:

- ربما أظهرت الناحية التطبيقية للفيدرالية العرقية في إثيوبيا أنها(فيدرالية قسرية) يمكن أن تؤدي إلى انفجار إثني أقوي مما كان في العهود السابقة، بدلا من أن تحقق هدفها في صناعة تعايش ووحدة للعرقيات الإثيوبية، لأنها ربما لم تستخدم بطريقة صحيحة أياً من أنواع الفيدراليات التي يتم عن طريقها معالجة مشكلات الانقسامات والاختلافات العرقية حسب ماورد عن كيللر استنادا إلى كتابات ستيبان ووليام ريكيو[28] وهي فيدراليات (التوحد) وهي غير مناسبة لإثيوبيا ،وفيدرالية(الحفاظ على الوحدة)وهي الأنسب للنموذج الإثيوبي، وقد أنتجت تجربتها فيدرالية جديدة هي فديرالية(الإخضاع) أو مايمكن أن نطلق عليه(الفيدرالية القسرية) أو(الفيدرالية الجبرية)، وهي محاولة الحفاظ على تماسك المجموعات العرقية الإثيوبية بقوة وسيطرة أقلية إثنية تسيطر على قمة الحكومة المركزية الفيدرالية، مكتسبة شرعيتها من وجود وانضمام بعض عناصر العرقيات مكونة معها تحالفا حكوميا، في مواجهة وإرغام بقية المجموع العرقي، وهو يمثل الأغلبية ،على العيش تحت سقف هذه الحكومة الفيدرالية، ولعل هذا الشكل لايمكن أن يحقق الوحدة والتعايش والاستقرار المطلوب للدولة الإثيوبية.

طبيعة الفيدرالية العرقية في إثيوبيا، والمرتكزة على أسس إثنية ولغوية ودينية ،انتجت ومنذ البداية صراع المركز والأقاليم حول مطلوبات التنمية والحقوق الإدارية، وتقسيم السلطة والثروة خاصة المسألة المالية، وعدم وضوح خطوط سلطات المركز والأقاليم الفيدرالية، التي عكست عدم وجود فهم للإدارة الفيدرالية لدي الصفوة السياسية الحاكمة في المركز والأقاليم، وهي احدي الإشكاليات المكتسبة من الإرث السياسي القديم، ولعل هذا الوضع أدى إلى ابعاد وإقصاء بعض مكونات التنظيمات العرقية الكبيرة المكونة لولايات فيدرالية، ولعل ذلك صعد من حدة الصراع، وظهور فروقات الهويات العرقية والدينية واللغوية، وربطها بسياسات المركز الفيدرإلي تجاه تنمية أقاليمه وازدواجية المعايير المتبعة في ذلك.

- إذا كانت الفيدرالية العرقية طبقت بهدف تقليل صراع الشعوب والأمم والقوميات الإثيوبية وإخضاعها للتعايش، فإن أخطاء وسوء التطبيق أنتجت تحالفات جديدة في خارطة الصراع الإثني ديني في إثيوبيا ،يمكن أن تهدد عملية التعايش الوطني.

- ربما يبدو من خلال المعايشة والمتابعة لشواهد الأحداث ،والدافع التطبيقي للفيدرالية

العرقية في إثيوبيا، أن طريقة تعامل الأقاليم الفيدرالية، وسياستها مع المركز، توحي وتذهب في إتجاه التأسيس للاستقلال الإقليمي، وإنشاء حكم ذاتي ،ربما يعزز روح ونوايا الانفصال عند احتدام الصراع، والرجوع لخصوصيات الهوية العرقية والدينية والثقافية خاصة لقوميات مثل العفر والأورومو والصومالية، هذا الوضع جعل حكومات الأقاليم الفيدرالية في حالة (إحتجاج إثني) ربما يتحول إلى (ثورات إثنية) يقابله دائما رفض ومواجهة من حكومة الصفوة المركزية، ومايعقد من الأمر أن المركز دائما ماينظر له بأنه يمثل الأقلية التجراوية المسيحية. وبعض الصفوة الأورومية المسيحية الحائزة على الامتيازات اكثر وأفضل من غيرها من صفوة وعناصر القوميات الأخرى.

- وربما كان تطبيق نظام الفيدرالية العرقية في دولة تعاني من أزمة الصراع العرقي والانقسامات العرقية والدينية، مسألة مولدة لبؤر ثورية اثنية رافضة لعملية الفدرإلية العرقية وهم في ذلك شريحتان :

- شريحة المجموعات العرقية الرافضة لتقسيم إثيوبيا على أساس عرقي، يعري ويظهر ويعمق من الاختلافات العرقية والدينية والثقافية، يمكن أن يفتت النسيج الوطني، ويحول ويقف دون تحقيق تعايش وطني إثيوبي، ولو بالقدر القليل، وهذا هو أحد برامج وأطروحات المعارضة واختلافها مع الحكومة.

- شريحة المجموعات العرقية التي تطمع في حكم ذاتي وتقرير مصيرها تمهيدا لانفصالها وقد يكون وضعها في إطار نظام فيدرالي يمكن أن يذيب هويتها، أو يصبح اتباع الطرق المؤسسية لأخذ حقها في تقرير مصيرها مسألة غاية الصعوبة وربما تبدو مستحيلة لتعقيد الإجراءات وطول مدتها.

الثقافة والبناء القومي في إثيوبيا :

يبدو واضحا عند النظر إلى الخصائص القومية وطبيعة تكوين وتشكيل الدولة الإثيوبية، أنها نتاج مكونات كثيرة، هي حصيلة مجموعة وتداخل تأثير بيئات وبنيات الدولة الإثيوبية المتمثلة في البيئة الجغرافية لطبيعتها البشرية والثقافية وأنظمة الحكومات ومؤسساتها ومنظمات المجتمع المدني والحالة الاقتصادية والاجتماعية، فهي نتاج وعرضة لتأثير أي شيء، وكل شيء إنساني يدخل في إطار الزمان والذي هو كل مرحلة أو فترة من عمر تاريخ إثيوبيا، ويتعلق بالمكان والذي هو الأرض واللبنة التي قامت عليها الدولة الإثيوبية (29).

ولما كانت المسألة القومية في الدولة الإثيوبية هي محصلة كل تلك المؤثرات، كان من البديهي أن لايشترك فيها جميع الأفراد الذين يكونون الخارطة العرقية الإثيوبية بنفس

الدرجة من التجمع والطبيعة حتي يمكن أن يطلق عليها تسمية (قومية إثيوبية) أو (أمة إثيوبية)، لأنها مسألة ربما تكون مرتبطة في أغلبها بمكون وطبيعة الثقافة، وعليه فهي قضية تختلف باختلاف الثقافات بين القوميات والشعوب والأمم الإثيوبية. غير أن ذلك لاينفي أو يقلل من تاثير العناصر أو العقائد الأخرى المؤثرة في التشكيل القومي لإثيوبيا خاصة البيئة الطبيعية والتاريخ.

فإثيوبيا تمثل نموذجاً لدولة التعدديات خاصة التعددية الثقافية، وأكثر من ذلك فهي ثقافات ذات خصوصيات عميقة وفروقات حادة لعبت فيها اللغة والجنس أو العرق والطبيعة والتاريخ أكبر عوامل صناعة التمايزات الثقافية، فهي أكثر المكونات اختلافا بين القوميات والشعوب والأمم الإثيوبية [30].

فالأمهرة مثلا كجنس ولغة ودين وطبيعة مكانية وتاريخ، مختلفة تماما عن الأورومو، وقس على ذلك بقية المقابلات والمقارنات بين مكونات الخارطة العرقية التي ربما تفوق 83 مجموعة عرقية [31].

ففي الحالة الإثيوبية بالرغم من الظهور الواضح للعامل التضاريسي الطبيعي ممثلا في الهضبة بملحقاتها، بحيرات وأنهار وشلالات وتاثيرها في توزيع المناخ والنشاط البشري، فربما دخل العامل الجغرافي الطبيعي كمؤثر في التوزيع والتشكيل القومي خاصة إذا وضعنا في الحسبان فقر الدولة الإثيوبية وضعف بنياتها التحتية من الطرق ووسائل الاتصال والمواصلات التي تحول دون توافر ظروف تواصل فعال بين الشعوب والقوميات الإثيوبية، الا أنه ربما يمكن اعتبار العامل الثقافي بتبايناته، هو العامل المسيطر والمسئول عن تكوين الأنماط والصفات الرئيسية للقوميات والشعوب والأمم الإثيوبية، ولكن ربما يبقي العاملان الطبيعي والثقافي أكثر العوامل سيطرة ومسئولية فيما يتعلق بنشأة وتكوين إثيوبيا القومي أو الأممي [32].

وتأسيساً عليه ظهرت إثيوبيا في درجة وحالة من البناء القومي والأممي والشعوبي المعقد والمتشابك والمتباين، متاثراً بتعقيدات واختلافات البيئة الطبيعية والثقافية، هذا الوضع أثر بصورة تلقائية واضحة على عملية التعايش الوطني والبناء القومي للدولة الإثيوبية، غير أنه في الحالة الإثيوبية ربما يمكن الإشارة إلى سلامة وصحة التفسيرات البيئية الطبيعية في تأثيرها على التشكل والبناء القومي نسبة لدرجة الإجماع الكبيرة في استاتيكية الأشياء الطبيعية، وتصبح المسالة مختلفة بالنسبة للتأثير الثقافي حيث لايمكن الجزم بصحة وسلامة التفسيرات الثقافية، وذلك لارتباط التراث الثقافي الإثيوبي بكثير من الاعتقادات والأوهام والخرافات التي تسربت إليه، وأثرت على أهم المكونات الثقافية للقوميات الإثيوبية، خاصة

في المسائل الدينية والسياسية، كما هو واضح مثلا عند قوميتي الأمهـرة والتجـراي فـي الادعاء بالحق الإلهي في الحكم والسلطان على اعتبار أنهم من سلالة الأسـرة الـسليمانة وهذا يمنحهم الأفضلية العرقية والدينية وغيرها ممـــا يتم تداوله فـي التـراث الثقـافي الشفاهي والمكتوب [33] وأكثر من ذلك الاعتقادات والأساطير المؤسسة للنظم الاجتماعيـة والسياسية للقوميات وما تحتويه من اختلافات تؤثر في اعتماد التفسيرات الثقافية وحدها في تكوين وتشكيل هوية القوميات، ومن ثم مجموعها القومي الذي سعت بعض النظم السياسية إلى محاولات إدماجه من أجل أن يكون الأمة أو القومية الإثيوبية الجامعة [34].

وبناءاً على ذلك أصبح تاريخ الأمة الإثيوبية هو تاريخ الثقافة التجراوية لفترة من الزمن لم يتعد الحقبة الأكسومية 6 ق م – 1137، ثم بعد ذلك سيطرة تـاريخ الثقافـة الأمهريـة 1270 – 1991، وربما ارتكز وتأسس البناء القومي للدولة الإثيوبية بصورة أساسية على الثقافتين التجراوية بدرجة أقل، والأمهرية بصورة كبيرة وأساسـية، لأنهـا دولـة ملـوك وأمراء وأباطرة هاتين القوميتين وأن الدولة الإثيوبية نشأت وتطورت من أجل حمايـة وتلبية طموحات ورغبات وأهداف القومية الأمهرية. واكتفت القومية التجراوية بالمنافـسة والنضال من أجل استعادة السلطة المفقودة، ويظهر واضـحا فتـرة سـيطرة القوميـة الأمهرية على حكم إثيوبيا لما يقارب ثمانية قرون أنها نتجت ثقافة كانت من أجل منفعـة وقبضة فئات الحكم والسلطان في المؤسسات الدينية والسياسية والاقتصادية. ويبدو أنه كان لاندفاع وحرص ملوك القوميةالأمهرية الحاكمة، خاصة منذ بداية عهـد الأبـاطرة 1855 وحتي نظام حكم منقستو العسكري 1991، للسيطرة على السلطة والأرض والثـروة فـي إثيوبيا سياسة واستراتيجية لبناء وتشكيل إثيوبيا على هوية ثقافية أمهرية، ومحاولة القضاء والإقصاء والتكسير لكل المكونات الثقافية للقوميات والأمم والشعوب الأخرى، تساندهم في ذلك الركائز الاجتماعية لنظم الحكم الأمهرية التي حكمت بهـا إثيوبيـا، وهـي الملكـي والامبراطوري والعسكري، بمركزيتها ولا مركزيتها، وتمثلت ركائزهـا فـي: الملـك أو الإمبراطور أو الأمير ورجال بلاطه، ثم الكنيسة بكل رجال دينها، مضافا إليهما الطبقـة الارستقراطية أو طبقة النبلاء وأخيراً شريحة الفلاحين [35] كل ذلك لمحاولة فرض الثقافـة الأمهرية، وخلق أمة إثيوبية متأمهرة، وذلك يحمل كل القوميات والشعوب والأمم الإثيوبية التي تفوق في تعدادها 83 قومية على عادات وتقاليد وأعراف وقوانين ومعتقدات أمهرية، يكون الحامل لهذه الثقافة هو فرض اللغة الأمهرية لغة رسمية لكل الدولة الإثيوبية، بجانب رسمية الديانة المسيحية الأورثوذكسية، على أن يكون الجنس الأمهري على قمة السلطتين الدينية والسياسية، ومؤسساتها المتفرعة منها، خاصة وأن فكرة الجنس نفسها وفي مرحلـة

من المراحل هي مكون وحامل ثقافي، لايزيد في أحسن الفروض عن كونه محاولة من أجل تصنيف الناس، وفي أسوأ الأحوال والافتراضات طريقة لاستغلال النعرات والتمايزات والتفضيل، من أجل الحصول على منفعة شخصية أو جماعية. وهذا ماينطبق على توصيف الحالة الإثيوبية، والتي عملت فيها الثقافة الأمهرية المسيطرة على تكريس مفهوم الاستعلاء والنقاء والقداسة للدم والعنصر الأمهري، المنحدر من سلالة الأسرة السليمانية، ومنحها الأفضلية وحقها الإلهي في حكم إثيوبيا، ولعل ذلك قاد وأدي إلى أسوأ فروض الثقافة الناتجة من الاحتكام لمعايير الجنس أو العرق، وهي انفجار النزاعات والصراعات العرقية، نتيجة النعرات والتمايزات والتفضيل الذي أفرزته مساعي القومية الأمهرية للانفراد بحكم إثيوبيا ،ومحاولات النظم السياسية الأمهرية القسرية والجبرية لتكوين (قومية إثيوبية) جامعة.

لكن ربما يظهر عند النظر لطبيعة العلاقة بين الثقافة والمسألة القومية أو العرقية، ومدي رفدها للبناء القومي والتعايش الوطني في إثيوبيا، ربما تجد أن ذات المكونات الثقافية التي ساعدت على فرض وتعميم روح وسحنة القومية الأمهرية على إثيوبيا خاصة اللغة والدين والجنس والعنصر، هي نفسها التي حالت دون اكتمال عملية التعايش والتماسك القومي أو الوطني للمجموع العرقي الإثيوبي، وقد عبر عن ذلك ظهور حركات التمرد والاحتجاج من كل القوميات، خاصة الكبيرة منها مثل الأورومية والصومالية والعفرية والتقراوية والهررجية القراقية والقامبيلية والبني شنقولية وغيرها.

ولعله قد كان لقوة عمق ورسوخ الخصوصيات الثقافية، اللغوية والدينية والعرقية لدي قوميات وشعوب وأمم إثيوبيا – خاصة السابقة الذكر أعلاه دورها في نحت طبعات قومية متحصنة بمناعة ثقافية وطبيعية، أوقفت وحدت كثيراً من محاولات تمهيرها – بدرجات متفاوتة – رقم قوة طموحات الملوك والأمراء والأباطرة الأمهريين في صياغة إثيوبيا بهوية قومية أمهرية، ونتيجة لهذا الصراع القومي أو العرقي حول خلق وميلاد الهوية القومية الإثيوبية الجامعة، في ظل وجود حصانة قويةونحت واضح ومحكم لكل قومية بخصوصياتها الثقافية، اللغة والدين، العرق، العادات، التقاليد، الأعراق، إضافة للخصوصيات التي دعمت هذه الخصوصيات الثقافية وساهمت في تكوين القوميات الثقافي ومنحتها لها ظروف إثيوبيا الجغرافية الطبيعية، التضاريسية والمناخية، نشأ وتعمق نتيجة لذلك مايسمي بالجذور القومية لكل قومية على حدة، أكثر من الاتجاه لرسم حدود الدولة القطرية القومية الإثيوبية المتحدة والمتماسكة والمتجانسة فظهرت الخارطة القومية الجامعة لإثيوبيا بأنها تحمل في داخلها عدة دول قومية متجاورة، صعبة الذوبان والاندماج في وطن

قومي موحد اسمه إثيوبيا، هذه المسالة أضعفت بل ربما أنها جذور وجود قومية إثيوبيا أو (أمة إثيوبية). أو (أمة إثيوبية) وقوت في ذات الوقت جذور الخصوصية القومية لكل قومية أو شعب أو جنس في الخارطة العرقية لإثيوبيا.

وهنا تجدر الإشارة إلى أنه ربما كان لسيطرة فكرة (الأبطرة) أو الامبراطورية Impirisim على توجهات وعقل الأباطرة الأمهرة، وتغلغل الروح الامبريالية لديهم، في ضم وإضافة طبعات قومية غير متجانسة ومنسجمة مع لبنات ونوايات الدولة الإثيوبية المتكونة في الهضبة، والمسماة بالحبشة، خاصة ما تم ضمه في عهد منليك الثاني وهيلاسلاسي (36) كل ذلك أدى إلى ظهور عدة نتائج أثرت في إضعاف البناء الوطني والتعايش القومي، وصعوبة وربما استحالة إحداث ذوبان قومي يسمح ببناء أمة أو قومية إثيوبية جامعة وهي:

أولاً : سعي وجنوح القوميات والشعوب والأمم الإثيوبية للتمسك والاحتفاظ بالحدود القومية، أي الحدود التي يتجمع فيها أفراد القوميات ويستقرون بداخلها، وربما جرت الملاحظة على أن سياسات الحكام الأباطرة ، وحكومة ملس الحالية فيما يخص الإدارة والحكم المحلي، وعمليات تقسيم الأقاليم الإدارية، أنها اتجهت وسارت في إتجاه تطابق ورسم الحدود الإدارية للأقاليم أو المحافظات مع الحدود الطبيعية لكل قومية.

ثانياً: نمو وتزايد فكرة الكفاح والنضال لدي القوميات والشعوب والأمم الإثيوبية، ضد سيطرة القومية الأمهرية، متدرجة في ذلك باستخدام وسائل شتي، حسب إمكانات وظروف كل قومية، إبتداء من الاحتجاج السلمي والعنيف، ثم التمرد، ثم الثورة البيضاء، إلى الثورة المسلحة، حتي الحرب والاقتتال، ويتبع اختلاف الوسائل والمناهج اختلاف الأهداف والغايات، ابتداء من المطالبة بالحقوق والمشاركة في كافة النواحي في إطار الدولة الإثيوبية الموحدة، بينما تطالب بعض القوميات بحق تقرير المصير والانفصال عن إثيوبيا.

وتبدو العلاقة واضحة بين مايظهر من احتجاج وتمرد ونضال وكفاح وحرب وقتال، مع مسألة القومية والأمة والوطن، ففي الحالة الإثيوبية عملت (الحرب) و(الصراع) و(المواجهة) بين النظم السياسية الأمهرية والقوميات والشعوب والأجناس الإثيوبية، على تشكيل الشعور القومي والبناء الوطني الإثيوبي في اتجاهات متعددة ، اختلطت فيها معايير الانتماء القومي، ولعل هوية العدو، أو الغازي، أو طرفي النزاع في معادلة الصراع السابقة، مثلت العامل الحاسم في توجيه وتشكيل الشعور القومي أو الوطني، وعليه ربما كانت هناك ثلاثة أنواع من الحروب عملت على تكوين الانتماءات القومية والوطنية بدرجات مختلفة.

أولاً : الحروب الدولية وهي التي تدخلها إثيوبيا مع الدول الاستعمارية الخارجية خاصة الدول الغربية إيطاليا، بريطانيا وفرنسا إضافةإلي الدولة العثمانية أو الأتراك.

ثانياً: الحروب الإقليمية وهي التي تدخلها إثيوبيا مع دول الجوار في منطقة القرن الإفريقي وشرق افريقيا وهي الصومال واريتريا ومصر والسودان واليمن.

ثالثاً: الحروبات والنزاعات الداخلية، وهي تلك التي تدور بين القوميات والشعوب والأمم الإثيوبية مع بعضها البعض في داخل حدود الدولة الإثيوبية خاصة تلك التي جرت أثناء وبعد عمليات التوسع الامبراطوري لعهود ثيدروس وبرهنس وبصورة أكثر خصوصية عهد منليك.

مصادر ومراجع الفصل الخامس

1- لمزيد من التفاصيل حول هذه الممالك والامارات انظر :

موسي محمد عمر، **الصراع السياسي والثقافي وقضية الهوية عند الأحباش في القرن الإفريقي**(الخرطوم: دار عزة للنشر والتوزيع - 2005) ص 45- 57

2- حول النظم الاجدتماعية للقوميات الإثيوبية الرئيسة انظر:

Levine , Op.cit

Lipsky , Op.cit

3- لمزيد من التحليل حول ذلك انظر :

نصر الدين، إبراهيم أحمد، **الديناميات السياسية في إثيوبيا من نظام الحكم الامبراطوري إلى ممارسات الدرج**، أعمال الندوة الدولية للقرن الإفريقي 1-7 يناير 1985م الجزء الأول(القاهره، مطبعة جامعة القاهرة، 1987)ص 5

4- لمزيد من التفاصيل حول الصراعات الدينية في هذه الفترة انظر:

عبدالحليم ،رجب محمد، **العلاقات السياسية بين مسلمي الزيلع ونصاري الحبشة في العصور الوسطي**، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1985) ص 121 وبعدها. انظر كذلك :

الطناشي، خديجة أحمد. العلاقات السياسية بين القوي الإسلامية والمسيحية في الحبشة خلال النصف الأول من القرن السادس عشر، (طرابلس: دار الكتب الوطنية)

5- تفاصيل اوفي انظر:

- , Sergew Hable Sellassie,. **Ancient and Medieval Ethiopian History to 1270** (Addis Abada , 1972) P. 159., P 181,

- Delessa , Tadesse and Alemayehu, Girma. **Ethiopian History from Early Axunite Period To The Down fall of Emperor Hailesellassie** 1, Addis Ababa P. 34

6- لمزيد من التفاصيل الدقيقة توضح كيفيات حدوث ديناميات الصراع انظر:"

- Crummey , Donald , **Land and society in the Christian Kingdom of Ethiopia from the Thirteenth To the Twentieth century** (Ethiopia: Add is Abada University Press , 2000)

7)انظر الطناشي، خديجة أحمد، مصدر سبق ذكره

- Delessa , Op. cit P 34 -110

- Crummey , Ibid

- Delessa , Op. cit P 103 – 118

8- لمزيد من التفاصيل عن حركات وتفاعلات الصراع لفترة الاباطرة انظر :

Zewde , Bahru , **AHistory of Modern Ethiopia** (1855 – 1991) (Ethiopia: .Addis Ababa Uniuversity Press , 2005)

- كذلك حول سياسات بعض أباطرة إثيوبيا (تيدروس، تجاه المسلمين خاصة الأورومو، وبعض من سيرة ودور أحمد الجران انظر، حسن مكي، **الأورومو (الجالا) دراسة تحليلية**، مجلة دراسات إفريقية العدد 3 (الخرطوم: دار الأصالة 1987) ص 91- 93

-Gudina , Merera , **Ethiopia: Competing ethnic nationalism and The Quest for Democracy** , 1960 – 2000 (Ethiopia: chamber Printing House , 2003)

- Delessa , Op. cit P 118

9- انظر إبراهيم أحمد نصرالدين، مصدر سبق ذكره ص 1-

10- رياض، زاهر، **الدستور الاثيوبي وتطور نظام الحكم**، القاهرة: معهد الدراسات الإفريقية، جامعةالقاهرة، 1958. ص 41.

11- Bender , M.L(and Others) , Language in Ethiopia ,(London , Oxford University Press , 1976) P 2-8 - Delessa , Op. cit P. 1- 6

37- انظر رياض، زاهر، تاريخ إثيوبيا (القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية 1966) ص 210 - 221

12- نفس المصدر السابق، ص 202

13- نفس المصدر السابق ص 203 – 204

14- نفس المصدر السابق ص 191 – 192

15- نفس المصدر السابق، كما أحس وعايش الباحث المسألة اللغوية والثقافية من خلال الاحتكاك بالصفوة والعامة الاثيوبيين عند زيارته لإثيوبيا 2005/8/15 – 2006/1/7م

16- رياض، زاهر، الدستور الإثيوبي وتطور نظام الحكم، مصدر سبق ذكره.

17- نصرالدين، إبراهيم أحمد، مصدر سبق ذكره ص 24

18- انظر دستور إثيوبيا لعام 1994م

19- تمثل هذه المدن عواصم ومراكز تجمعات قومية قام الباحث بزيارتها ومعايشة أوضاعها وهي:

- أديس أبابا عاصمة إثيوبيا، وهي مدينة أرومية تسمي (فيني فيني). ويجري حولها الآن نزاع قوي قررت بموجبه الحكومة الحالية أرجاعها لتكون عاصمة الأورومو بدلا من مدينة نازرت.
- أواسا هي عاصمة إقليم شعوب وقوميات جنوب إثيوبيا الذي يضم 56 مجموعة عرقية تشكل سكان الإقليم.
- سودو هي عاصمة الولايتا تقع جنوب إثيوبيا.
- أوسانا هي عاصمة الهدية تقع جنوب إثيوبيا.

20- حول أرقام الإحصاءات الواردة انظر: أبوالعينين محمود، الإسلام ومستقبل الدولة في إثيوبيا، في ندوة الإسلام والمسلمون في إفريقيا، جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، طرابلس ص 222 – 223.

21- نفس المصدر السابق ص 223- 224

22- انظر خريطة توزيع ولايات إثيوبيا 1994- 1995 وملاحظة أسماء الولايات – الملحق

23- حول تفاصيل مواد الدستور، انظر دستور إثيوبيا 1994م

24- انظر أبوالعينين، محمود، مصدر سبق ذكره ص 227

25- انظر نور، عثمان محمد، **الديمقراطية في إثيوبيا افاق وتحديات**، مجلة دراسات القرن الإفريقي، العدد الرابع، الخرطوم 2005م، ص 77

26- نفس المصدر السابق ص78- 79

27- نفس المصدر السابق، انظر كذلك جدول نتائج الانتخابات الإثيوبية سبتمبر 2005

28- كيللر، أدموند، ترجمة هالة جمال ثابت، الفيدرالية العرقية والإصلاح المالي والتنمية الديمقراطية في إثيوبيا، مختارات المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، القاهرة 2003م، ص 40.

29-مناقشة واقع التركيب القومي والأممي والشعوبي وعلاقته بالبناء الوطني لإثيوبيا تظل مسالة بالغة التعقيد والتشابك تحتاج إلى مقابلة البيئات والبنيات المكونة للدولة الإثيوبية شريطة أن تكون في سياقها التاريخي(انظر الفصل الثاني من البحث ص) ومقابلة وقولبة ذلك مع التعريفات التي وردت عن مفهوم القومية ومقاربتها مع مفاهيم ومصطلحات تتداخل وتتقاطع معها مثل الوطنية والجنسية والقطرية (انظر الفصل الأول ص وصولا حتي ولو للحد الأدني من المعرفة النظرية والتطبيقية في المسألة الإثيوبية التي تساعد الباحث لقول شيء عن (قومية إثيوبية) (أمة إثيوبية) (دولة إثيوبية)(جنسية إثيوبية) (وطنية إثيوبية) وتبدو المسالة صعبة للباحث عند افتراض مراعاة:

1-مدي الاختلافات المفاهيمية والنظرية في تحديد العناصر أو العقائد التي تحدد الأطر والحدود القومية لكل دولة أو مجموعة.

2-مدي الاختلافات بين بيئة وبنيات الدولة الإثيوبية والدول الغربية التي جرى عليها تشخيص وتوصيف النظريات والمفاهيم التي تناولت (القومية)، وهي اختلافات زمانية ومكانية اختلف معها التكوين الجغرافي بشقيه الطبيعي والبشري والمحتوي التاريخي والثقافي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي وغيره.

30- الوقوف على التباينات الثقافية للقوميات والشعوب الإثيوبية انظر (الخارطة العرقية) ص (والخارطة الدينية) ص في هذا البحث.

31-حددت تفاصيل أوفي عن ثقافة ومجتمع وسكان إثيوبيا ،تشرح وتقرب قصد الباحث في عدد من الكتب المهمة منها:

- Levine , Donald , Greator Ethiopia: Eralvion of Multi Ethnic society Ibid.
- Lipsky , George , Ethiopia , Its people , Its society , Its culture , Ibid

31-تناول بويد شيفر في كتابه (القومية عرض وتحليل) ص 115- 130 بشيء من التفصيل، الدراسات التي أسست لنظريات ومفاهيم دور البيئة الطبيعية في تكوين المشاعر القومية لأكثر من 15 عالماً وباحثا من أمثال مونتسيسكو الذي ذهب إلى تأكيد أثر البيئة الطبيعية في تكوين (روح القوانين) في كل أمة من الأمم أمر معروف وذائع، وماذهب إليه روسو في أن النظام السياسي في أوروبا هو في بعض الوجوه من صنع الطبيعة المادية بل إنه دعا إلى إقامة حدود طبيعية بين الأمم كالإنهار مثلا، وأن الفيلسوف هدور يري أن البيئة الطبيعية وخصوصا المناخ مسئولة بصورة رئيسية عن نشوء القوميات وحتي أن الجغرافيين لم يكونوا معنيين بمسألة نشوء الأمم والقوميات إلا أن نتائج دراساتهم أبدت في بعض الأحيان ما كان يعتبر من قبل ظنا وتخمينا هو أن الأمم بدأت وتغايرت نتيجة للتربة والمناخ ومصادر الثروة والحواجز الطبيعية، غير أن شيفر نفسه يري أن أعز وأغلي هي العقائد هي تلك التي تنادي بأن الأرض تخلق أمة أنها تستند إلى أساس ضعيف.

32-وردت الإشارة إلى استناد الأمهرة والتجراي إلى المكانة والصفوية الدينيةفي الفصل الثاني، انظر الخارطة العرقية ص

33- حول ذلك انظر lipsky , op.cit lavine , Donald , op.cit

34- انظر إبراهيم نصر الدين، مصدر سبق ذكره، ص 4-9

35- انظر بوير شيفر، مصدر سبق ذكره، ص 142

36-أشار تيد روبرت جار في موسوعته (أقليات في خطر) مصدر سبق ذكره في ص 52 إلى أهمية وخطورة السياسات الامبراطورية التوسعية التي تعمل على حشد إثنيات غير متجانسة تكون نتيجتها عدم المساواة والتمييز، وقد ضرب مثالا لذلك بالتوسع الامبراطوري لكل من روسيا والمجر والأتراك العثمانيين والصين وإثيوبيا ولمزيد من التفصيل يمكن مراجعة الصفحات ص 52- 80.

الفصـــــل السادس

مستقبل متجهات الأدوار الدينية والعرقية
للأقليات في التعايش القومي للدولة الإثيوبية

مستقبل متجهات الأدوار الدينية والعرقية
للأقليات في التعايش القومي للدولة الإثيوبية

في خاتمة هذه الدراسة وفي محاولة لتجميع خلاصات قضايا الأقليات فيما يرتبط منها بالديني والعرقي لاستقراء مستقبل العمل السياسي الأقلي على ضوء المسألة العرقية / الإثنية وتأثيرها على تعايش وتماسك الدولة، من خلال التدقيق والتخصيص في حالة قطرية، ممثلة في (الدولة الإثيوبية)، والتعميم على حالة إقليمية هي منطقة (القرن الإفريقي)، ظهر أن الدراسة ذهبت إلى كشف وإثبات أن طبيعة العمل السياسي الأقلي تختلف من دولة إلى أخرى ومن إقليم إلى آخر حيث تنتج كل دولة خصوصيات أقلية يندر تكرارها وتوافرها، أو ربما تنعدم في بقية الدول الأخرى، المتأثرة بالظواهر ومشاكل الأقلية، كحالة دراستنا إثيوبيا ودول جوارها الخمس الصومال وجيبوتي وإريتريا والسودان وكينيا، ولكن تظل عموميات ومشتركات العمل والممارسات السياسية الأقلية خاصة في إطار عاملي الدين والعرق متمددة، تترابط وتتداخل وتتجمع بها الخصائص الأقلية، والتي أفضت في النهاية إلى تأكيد (عالمية) العمل السياسي الأقلي، وظهور العلاقات الأقلية الدولية، حيث ظل الاتصال والتواصل، والتنسيق بين الأقليات عابراً للحدود القطرية والإقليمية والدولية .

تأسيساً عليه، تبدو أولي الاستنتاجات في خلاصات هذه الدراسة، أن خصوصية المكان والزمان الإثيوبي فرضت الوقوف على حقيقتين أساسيتين:

الأولى منهجية تمثلت في الضرورة الملحة للتعامل مع كثرة المناهج وتداخلها في قراءة وعرض وتحليل العمل الديني والعرقي للاقليات الإثيوبية خاصة وأنها مسألة ظلت مرتبطة بتاريخية الدولة الإثيوبية والتي تعني تعمق وتجذر تاريخية العمل الديني والعرقي للأقليات الإثيوبية في جوانبه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية.

الثانية متعلقة ببنيوية الدولة الإثيوبية خاصة المتصلة بحقل التحرك الأقلي، وفي أول إشارة لذلك يلاحظ في بنية الخارطة العرقية لإثيوبيا العدد الكبير للمجموعات العرقية، والتي حسب ما أظهرت الدراسة ربما تفوق 83 مجموعة عرقية، جعلت من الصعب وضع الإجابة الجازمة لتصنيفها وجدولتها في القوائم المصطلحية التي تعرّف وتصنّف المجموعات السلالية أو العرقية، مثل حصر المجموعات العرقية الإثيوبية التي يمكن أن يطلق عليها لفظ قومية، وماهي المجموعات العرقية التي يمكن أن تمثل أمة، وماهي التي تمثل شعبا. الخ، وأصعب من ذلك ماذا يمكن أن يطلق على هوية الدولة الإثيوبية

الحاوية لمجموع هذا المركب العرقي المتناقض؟ مثل القول بوجود أمة إثيوبية جامعة وليس أمماً، أو قومية إثيوبية وليس قوميات إثيوبية، أو الشعب الإثيوبي وليس الشعوب الإثيوبية ؟ وربما تظهر هذه المشكلة بطريقة محسوسة عند المعايشة لها من الداخل في حال تفاعلات تركيبة الكيان السياسي الإثيوبي، حيث يلاحظ بوضوح أنها مطروحة في صيغة أزمة للعلاقة بين الدولة والأقليات، المتمثلة في مطالب الأقليات بالاعتراف بهوية كياناتهم الأقلية، خاصة صغيرة الحجم من حيث العدد والوزن العرقي والديني والسياسي، ولعل مما يؤكد ذلك أنك تحس أن هذه المشكلة قد استعصت حتي على الدستور الإثيوبي ، حيث لم يستطع الإشارة لمجموع الكيانات البشرية الإثيوبية في عبارة واحدة ، وإنما ارضاء جاءت الإشارة إليها بأن إثيوبيا هي دولة الأمم والشعوب والقوميات، لتبحث كل مجموعة عرقية عن موقعها في هذه الاصطلاحات، كل حسب حجمها ووزنها التاريخي والعددي والسياسي والديني، الأمر الذي أدى إلى بروز أدوار لكيانات أقلية جديدة في ساحة المنافسة والصراعات السياسية المؤسسة على الخلفيات العرقية والدينية، لم تكن موجودة من قبل مثل وجود حركات مطالبة للمجموعات العرقية السلتية والقراقية والأقاوية والسيداما والكامباتا والهديا والبني شنقول والقامبيلا وغيرها، إذ كانت ساحة الصراع والمقاومة السياسية والدينية للمجموعات الأقلية محصورة في المجموعات الكبيرة، ذات الهوية المؤثرة ، مثل الأمهرة والتقراي والأريتريين والأورومو والصوماليين والعفار وغيرهم.

ولعل هذا الوضع لخارطة الأقليات الإثيوبية في رسمها الجديد قد عقّد وأثر في طبيعة العمل الأقلي والسياسي المتصل بالدين والعرق في مستويين :

أولاً : المستوي الأقلي – الأقلي، وذلك من حيث المنافسة والصراع بين الأقليات الإثيوبية بعضها البعض، والتي فرضت طبيعة تحالفات أقلية جديدة، ومن جهة أخرى صراعات ونزاعات أقلية لم تكن موجودة في الساحة الإثيوبية من قبل، كان أبرزها تحالف أقلية التجراي مع أقليات لم تكن من قبل ذات تأثير مثل مجموعات بني شنقول ، قامبيلا فيما عرف بتحالف EPRDF .

ثانياً: مستوي الأغلبية والأقليات، ولعل المسألة هنا قد استجدت فيها كثير من الأحداث في حركية (ديناميكية) العمل الأقلي خاصة التحالفات والنزاعات، وشاهد ذلك أنه في ظل تحكم أقلية التجراي على السلطة في إثيوبيا، بعد أن فقدتها لفترة زمنية امتدت لقرون، فقد كان لتحالفها مع الأغلبية الأورومية والأقليات المؤثرة مثل الأريترية دورها

البارز في الإستيلاء ثم الاستمرار في السلطة، وإقصاء الأقلية الأمهرية صاحبة أكبر فترات الحكم في تاريخ إثيوبيا.

وعليه فربما ظهر من خلال الدراسة أن الممارسات والنشاطات المرتبطة بالأقليات العرقية والدينية الإثيوبية قد تأثرت بمجمل التحولات المحلية في الداخل الإثيوبي والإقليمي خاصة منطقة القرن الإفريقي الكبير، والتحولات الدولية في المنطقة والعالم، حيث أثرت هذه التحولات، وغيرت بصورة واضحة في محركات (ديناميات) العمل السياسي الأقلي الأمر الذي قاد إلى إفراز العديد من المشكلات الكبيرة والمعقدة، خاصة اتجاهات الأقليات الإثيوبية في العمل السياسي المبني على أسس عرقية (إثنية) ودينية، واستناداً على ذلك ربما تجدر الإشارة إلى بعض منعطفات التحول المهمة التي أثرت في طبيعة العمل السياسي للأقليات خاصة المرتبط كثيراً بعاملي العرق والدين في إثيوبيا.

فعلي الصعيد الداخلي تأثرت حركية ونشاط الأقليات الإثيوبية بعدد من نقاط التحول الجذرية المهمة تمثلت في :

التحول الأول: الانقلاب من الملكية أو الإمبراطورية (1930- 1974) إلى العسكرية الاشتراكية 74 – 1991.

التحول الثاني: الانقلاب من العسكرية الإشتراكية (1974 – 1991) إلى الجمهورية الفيدرالية الإثنية الديمقراطية العلمانية(1991 – حتي الآن).

التحول الثالث: انفصال واستقلال إريتريا عن الدولة الإثيوبية 1991م أما على الصعيد الإقليمي، فقد تأثرت حركة العمل السياسي للأقليات الإثيوبية بعدد من التغيرات والتحولات، خاصة في منطقة القرن الإفريقي المتداخلة والمتفاعلة معها، وكما هي قريبة جداً من مناطق إقليمية ذات أحداث ساخنة ومتجذرة وطويلة الأمد مثل منطقة البحيرات والخليج العربي والشرق الأوسط، وربما يمكن الإشارة إلى أهم التحولات الإقليمية المؤثرة على العمل الأقلي في إثيوبيا وهي :

الأول: اعتماد إريتريا كدولة من دول القرن الإفريقي لتمثل زيادة في عدد دول القرن الإفريقي والتأثير على كثير من مفاهيم العمل السياسي الأقلي في الإقليم.

الثاني: توقيع إتفاق السلام السوداني في نيفاشا الكينية بين الحركة الشعبية لجنوب السودان والحكومة السودانية، منهية بذلك الصراع بين الكيان الجنوبي والحكومة السودانية كواحد من أطول الصراعات في إفريقيا، وهو يشبه في كثير من مكوناته الصراع الإثيوبي الإريتري الذي إنتهي بانفصال إريتريا في 1991م،ولعل مسألة الصراع في

جنوب السودان لها تأثيرها المباشر على حركية العمل السياسي للأقليات الإثيوبية وذلك من حيث :

أ- تداخل المصالح والاعتبارات للأقليات الإثيوبية والسودانية.

ب- النظم السياسية في السودان وإثيوبيا وردود أفعالها تجاه حركة ونشاط الأقليات في البلدين.

ج - العلاقات السودانية الإثيوبية وارتباط مصيرها بالعمل الأقلي الديني والعرقي في كل من البلدين خاصة جانب العمل المعارض لهذه الأقليات.

الثالث: الصراع الصومالي الصومالي :

تعتبر مسألة نزاع العشائر الصومالية مع بعضها البعض واحدة من أهم المتغيرات المؤثرة وبقوة على حركة ونشاط الأقليات الإثيوبية في داخل إثيوبيا ومنطقة القرن الإفريقي، ولعل ديمومة الصراع في الصومال، وعدم قدرة الصوماليين على الاتفاق لتشكيل حكومة صومالية موحدة، جعل الدولة الصومالية غائبة وفي حالة عدم استقرار دائم، و هذا الوضع يؤثر على العمل السياسي الأقلي للدولة الإثيوبية في الأبعاد التالية :

1- يؤدي إلى استمرار النزاع الصومالي الإثيوبي، نسبة لخصوصية المسألة الصومالية في إثيوبيا، فيما يتعلق بإقليم الأوقادين، الذي ضمته إثيوبيا عام 1954 م الذي تقطنه الأقلية الصومالية بجنسية ومواطنة إثيوبية، ولعل هذه المسألة تؤثر على المواقف الإثيوبية تجاه الصومال وبالعكس.

2- ازدياد نشاط المعارضة في البلدين والذي يعتمد على فعالية وحركة النشاط الأقلي.

3- ظهور التحالفات المبنية على المصالح السياسية لدول منطقة القرن الإفريقي الكبير مع الأقليات السياسية في المنطقة كحالة تحالف الدولة الإريترية مع المعارضة الصومالية ضد الدولة الإثيوبية، وفي مستوي آخر تحالف الدولة الإريترية مع المعارضة الإثيوبية، التي تقودها أقليات من الأمهرة والصوماليين والعفار، وأقليات شعوب الجنوب الإثيوبي مثل القراقي والسيداما والكباتا والهديا بجانب بعض عناصر الأغلبية الأورومية والتي تبدو متحالفة مع حكومة EPRDF ، ولكن بعض منها معارض للنظام.

الرابع: النزاع الإثيوبي الإريتري الأول 1961- 1991م والثاني 1998م – حتي الآن .

ربما يعتبر النزاع الإثيوبي / الإريتري طوال فترة التاريخ الحديث، والمعاصر هو من أكبر العوامل والمتغيرات المؤثرة في طبيعة العمل والنشاط السياسي والديني للأقليات في إثيوبيا خاصة، ومنطقة القرن الإفريقي بصفة عامة.

فيما يتعلق بخصوصية التجربة الإثيوبية يمكن استخلاص بعض مشاكل الأقلية، المتشابهة أحياناً مع بعض تجارب الأقلية الإقليمية والدولية، ومن جهة أخرى مختلفة ومتفردة عنها في بعض الخصائص. وعليه ربما يمكن حصر هذه المشكلات في إطار الكليات الآتية :

1- الأقليات ومشكلة وحدة وتماسك وتعايش خارطة الدولة الإثيوبية.

2- الأقليات ومشكلة التحولات الايديولوجية للدولة الإثيوبية.

3- الأقليات ومشكلة العلاقات الخارجية الإقليمية والدولية للدولة الإثيوبية الأقليات ومشكلة القضايا البيئية والإقتصادية والتعليمية والصحية في الدولة الإثيوبية.

وضح من خلال الدراسة أن حركة ونشاط العناصرالأقلية الدينية والعرقية في إثيوبيا، وعبر التاريخ، خاصة الحديث والمعاصر، بجانب أحداث الوضع السياسي الراهن، تشير إلى تأثرها القوي بعدد من الظواهر المحلية الإقليمية والدولية الترابطية التداخلية، التي لايمكن فصل أي منها عن الآخر وهي :

1- الاستمرارية والديمومة لظاهرة الحروب والنزاعات العرقية والدينية بين القوميات والأمم والقبائل في إثيوبيا، وذات الظاهرة في القرن الإفريقي.

2- ظاهرة تفكك وانقسام الإمبراطورية الإثيوبية، وتفكك الدولة في منطقة القرن الإفريقي.

3- ظاهرة النحت غير المتجانس لبنية الخارطة العرقية والدينية في الدولة الإثيوبية ودول القرن الإفريقي.

4- ظاهرة الوجود والتدخل الأجنبي الدولي في قضايا إثيوبيا ودول القرن الإفريقي.

وتأسيسا على السابق جرت الملاحظة بأن هذه الظواهر الأربعة وغيرها، قد ظهر تأثيرها ونتائجها في حركة ونشاط العمل الأقلي الديني / العرقي في إثيوبيا وكل منطقة القرن الإفريقي في الفترة الأخيرة خاصة العقود الثلاثة لفترة الحرب الإثيوبية الإريترية الأولى 1961 – 1991، وبصورة أكثر تأثيراً عقب الحرب الإثيوبية الإريترية الثانية 1998- حتي الآن. فقد رأت الأقليات الإثيوبية التي يفوق عددها أكثر من ثمانين أقلية، متضامنة معها في الرؤية الأغلبية الأورومية، التي تعيش أوضاعا جعلتها في حساب الأقلية، بسبب قوة سيطرة الأقلية الأمهرية المسيحية على الدولة الإثيوبية، رأت أن فرصتها أصبحت مواتية لتحقيق مطالبها التاريخية، السياسية والدينية والثقافية والاقتصادية، ويبدو أن الأقليات الإثيوبية إضافة للقومية الأورومية المحسوبة مع المجموع

الأقلي ، توصلت إلى أن استراتيجيتها وسياساتها أصبحت في دائــرة حــساب الممكنــات وذلك لعدة اعتبارات :

1- شيوع وازدياد الثورات وحركات الأقلية عالمياً، خاصة في النصف الاخير من القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين، حيث تشير الإحصاءات والدراسات إلى وجــود أكثر من 230 أقلية ناشطة، وأغلبها مطالبة بالانفصال.

2-التغيرات الجذرية في علاقات القوي الأقلية / الأقلية، والأقلية / الأغلبية فــي الدولــة الإثيوبية، الأمر الذي قاد إلى تغيرات واضحة في محركات (ديناميات) العمــل الــسياسي الأقلي الديني/ العرقي في إثيوبيا والقرن الإفريقي، حيــث زادت قــوة العمــل الــسياسي والعسكري لأقليات قومية كبيرة الحجم مثل الإريترية والتجراوية والصومالية والأورومية وظهور تطلعات أقليات قومية جديدة رافضة لسيطرة الأقلية الأمهريةُ مثل بنــي شــنقول والقامبيلا، الراقي والسلتي والهديا، الكامباتا والهرري وأغلب شــعوب وأمــم الجنــوب الإثيوبي، ولعل هذا الوضع للحراك الأقلي قاد إلى إنتاج قوي تحــالف جديــدة أفــضل نموذج له هو تحالف الجبهة الديمقراطية الثورية للشعوب الإثيوبية EPRDF المتكــون من تحالف خمس أقليات، والأغلبية الأورومية وقد سبقت الإشارة إليه من قبل، هذا إضافة لغيره من التحالفات الأخرى التي تعمل في حقل العمل المعارض ضــد نظــام الأقليــة الأمهرية . وقد زاد ذلك من قوة العمل العسكري والسياسي للأقليات الإثيوبية، الأمر الذي منحها ثقة في المضي لتحقيق مطالبها، وتحويلها من دائــرة حــساب المــستحيلات إلــى الممكنات.

3-الطبيعة الثابتة والدائمة والنهج المتشدد الإقصائي لمؤسسة النظــام الــسياسي (نظــام الامبراطورية / الملكية) و(العسكري / الماركسي) والمؤسسة الدينية(النظام الطــائفي – الكنسي الأوروسوذكسي)، هذا النهج أدى إلى تدعيم العمل السياسي للأقليات الإثيوبية استنادا على البعدين العرقي(الإثني) والديني في إتجاهين :

الاتجاه الأول: صراع مسيحي / مسيحي: خروج ثــورة الأقليــات القوميــة المــسيحية الأورثوذكسية والبروتستانتية والكاثيوليكية بعمل مسلح كان أقواه وأشده مواجهــة أقليــة القومية التجراوية الأورثوذكسية عبر تنظيمها جبهة تحرير التجراي لنظام سلطة القومية الأمهرية والذي تضامن معها في الأخير مسيحيو الأقليات الأريترية والأقاوية والكامباتا والهديا والقراقي وغيرها، وكان خروجهم وثورتهم لإحساسهم بالظلم من بنــي ديــنهم، ولذلك طغت روح المواجهة العرقية (الإثنية) أكثر من الدينية، باعتبار أنهم أصــحاب ديانة مسيحية، غير أنه قد تم أخيراً استخدام الدين لتقوية النعرات والتعبئة العرقية بين

الأقليات القومية المسيحية، خاصة بين الأمهرة والتجراي، حيث يري أهل الأقلية الأمهرية أن التجراي في ظل نظام الكونفدرالية الإثنية ، والدستور الاثيوبي لعام 1994 قد منحوا المسلمين حقوقاً وامتيازات يمكن أن تمنحهم التفوق إذا استمرت بهذه الطريقة، ويضيع بذلك حق وإرث المسيحيين التاريخي في حكم وملك إثيوبيا على أيدي التجراي. وقد اشتد الصراع بعد انفصال إريتريا .

الاتجاه الثاني: صراع إسلامي/ مسيحي :عبر عنه خروج وثورة القوميات ذات الأغلبية المسلمة، وذلك مثل الإريتريين الأورومو والصوماليين والعفار والسلتي والهروي والبني شنقول وغيرها، ضد سيطرة وسلطة الأقلية الأمهرية، وهنا كان الصراع بأبعاد عرقية(إثنية) دينية، وقد تحول هذا الصراع بعد تغيرات انفصال واستقلال إريتريا، وصعود تنظيم EPRDF للسلطة، وتطبيق النظام الديمقراطي الفيدرالي الإثني حيث قلت المواجهة الإسلامية بعد حصول المسلمين على قدر من الحقوق والحريات، ولكن ظلت بعض الأقليات القومية في المواجهة مثل الصومالية وبعض الأوروميين والعفار الذين يرون في النظام الجديد أنه سيطرة تجراوية مسيحية، مؤكدين ذلك أن حقوقهم كمسلمين جرى إعطاؤها لعناصر مسيحية من قومياتهم، وهي بالتالي لاتعبر عن هوياتهم ومطالبهم ومصالحهم.

وبناء على هذا الاعتبار ربما واصلت الأقليات المسيحية عملها السياسي بحسابات دينية عرقية بقيادة الأقلية المسيحية الأمهرية، فدينيا تري أن تجمع EPRDF وبرغم إيمانه وتوجيهاته المسيحية، إلا أنه وفي ظل المشاركة الإسلامية، تري في ذلك أنه تفريط في الحقوق والميراث التاريخي للمسيحية الأورثوذكسية في حكم وزعامة إثيوبيا دينيا وسياسيا، حيث تري أن ذلك يمكن أن يؤدي في المستقبل إلى صعود العناصر الإسلامية استناداً على اعتبارات الكثرة العددية وقوة حركية (ديناميكية) الفكر الإسلامي بحكم طبيعته (الثورية) وقدرته على التغيير، وعرقياً تظل الأقليات القومية المسيحية خاصة الأمهرية والتجراوية في صراع دائم حول مسألة السلطة الدينية والسياسية في إثيوبيا، وتأسيسا عليه ربما وضح من خلال فترات الحكم الثلاثة لاثيوبيا خلال عهود هيلاسلاسي 1930 - 1974 ومنجستو هيلي ماريام 1974 - 1990 وملس 1990-حتي الآن أن عمل الأقليات المسيحية انحصر غالبا في مسارين :

- **المسار الأول:** المطالبة بالسلطة وهذا يتم بالمنافسة المحصورة تماماً بين أقليتي الأمهرة والتجراي ، وما زال حيث يسعي الأمهرة الآن وعبر كل الوسائل للحصول على السلطة من يد التجراي.

- **المسار الثاني:** أقليات مسيحية انحصر عملها السياسي العرقي الديني فقط في إعطائهم حقوقهم في التمثيل السياسي والديني وأوضاعهم الاقتصادية والثقافية وذلك مثل الكامباتا والهديا والقراقي وأقليات جنوب إثيوبيا المسيحية خاصة البروتستانتية.

أما الأقليات القومية الإسلامية فسوف تواصل عملها السياسي بدوافع دينية عرقية في مسارين.

المسار الأول: الأقليات القومية الإسلامية الإثيوبية التي تطالب بمزيد من الحقوق، والمشاركة الدينية والسياسية تتناسب وحجم هذه الأقليات، ومن جهة أخرى مراعية لحجم الوجود الإسلامي الكلي في إثيوبيا، وهذا المسار للعمل الأقلي، يرتبط بالأقليات ذات الحجم الصغير، التي ليست لها فرصة في المطالبة بالانفصال والخروج من خارطة الدولة الإثيوبية، فهي تتحرك في إطار (استراتيجية التسوية) لحقوقها في إطار الدولة الوطنية والاندماج في الدولة الإثيوبية وذلك كأقليات وشعوب الجنوب البالغة حوالي 56 عرقية وأقليات الهرريين والورجي وبعض شعوب بني شنقول وقامبيلا المسلمة.

المسار الثاني: الأقليات الإسلامية التي تطالب بالانفصال، باعتبارات هويتها الدينية والعرقية، وجغرافيتها السياسية والاقتصادية تمنحها وتؤهلها لأخذ هذا الحق، وذلك بأحد خيارين :

(1) الانفصال والانضمام لهوية إحدى دول الجوار، كما هو الحال للقومية الصومالية في إقليم الأوقادين.

(2) الانفصال بتكوين دولة مستقلة بالتحالف والتكتل مع مثيلاتها في دول الجوار الإثيوبي، كما هو مطروح في مشروع دولة العفار، التي يمكن أن تضم العناصر الأقلية العفارية في كل من جيبوتي واثيوبيا وإريتريا، مسترشدين في ذلك بنجاح عدد من التجارب في منطقة القرن الإفريقي، والتي منها نجاح التجربة الانفصالية للقومية الإريترية، وتجربة تكوين الدولة الجيبوتية، وملامح المشروع الذي لم تكتمل فصوله لقيام دولة أو جمهورية أرض الصومال، وتجربة نجاح الحركة الشعبية لتحرير السودان في الحصول على الاعتراف بحق تقرير المصير لشعوب جنوب السودان، وتكوين الدولة الجنوبية، أو الاستمرار في الوحدة مع الدولة السودانية، وذلك وفق اتفاق نيفاشا في

2005م ولعل مجمل هذه الطرق والمسارات التي سلكتها الأقليات الإثيوبية المسيحية منها والإسلامية، تمثل أقـــــوي خياراتها العملية، وهي تحتاج لشيء من التفصيل كما يلي:

قائمة الخيارات السياسية والاستراتيجية

لمستقبل العمل الأقلي في الدولة الإثيوبية :

سلكت أغلب – إن لم يك جميع – الأقليات العرقية / الدينيـــة فـــي إثيوبيـــا خيـــارات سياسية واستراتيجية متباينة، تتناسب وأوضاع كل أقلية على حسب مطلوبات برنامجهـــا السياسي والديني، وتطلعاتها وأهدافها التي تكافح من أجل تحقيقها، وقد انحـــصرت هـــذه الخيارات في السيناريوهات الآتية :

السيناريو الأول: خيار التعايش والاندماج القومي(أقليات تعايشية إندماجية) **الـــسيناريو الثاني:** خيار الانفصال: (اقليات إنفصالية)

يعتبر خيار الانفصال واحداً من أقوي الخيارات السياسية والاستراتيجية في برنامج عـــدد من الأقليات في الدولة الإثيوبية، ويظهر واضحاً الـــروح والـــنفس المتـــشدد، والنزعـــة الراديكالية في المطالبة بمبدأ الانفصال، لأن هذا الخيار الانفصالي وجد تربته الخـــصبة، وأجواءه المساعدة بخلفيات وأسانيد تاريخية منذ بدايات تفكك ممالك وامبراطوريات القرن الإفريقي أو شرق إفريقية، حيث الصومال الكبير المتوزع مابين أوقادين إثيوبيا وانفنـــدي الكيني وجيبوتي، والآن يجري مشروع نحت أقطاره الجديـــدة فـــي دولـــة بـــلاد بـــنط، وجمهورية أرض الصومال، وتفكك الإمبراطورية الإثيوبية باستقلال القوميـــة الإريتريـــة فهو إيذان بميلاد مشاريع انفصالية قومية أخرى صومالية، عفارية، أورومية، والـــسودان الذي يجري تقسيمه بتكوين دولة جنوب السودان.

وربما يكون لطبيعة العلاقات المتداخلة والمتشابكة بين أقليات دول إثيوبيـــا، والـــصومال وإريتريا وجيبوتي وكينيا والسودان، بجانب النشاط السياسي المكثـــف للـــدول الغربيـــة، خاصة أمريكيا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا بجانب حركة النـــشاط الإســـرائيلي، بغـــرض تحقيق وحفظ مصالح هذه الدول، دوره الفعال في تشجيع ودعم الخيار الانفصالي.

ولكن يظل مقدار النسب أو الاحتمالات، وعمليات المساندة في تحقيق طموحات ومطالـــب الانفصال، سواء بين الأقليات أو الدول الخارجية، متفاوتاً من دولة إلى أخرى، ومتوقفاً على قيمة المصالح والحاجات، فالسودان والصومال مثلاً جرى ويجري تقـــسيمهما بنـــاء على أسس أقلية عرقية دينية، لأن ذلك فيه إضعاف لقدرات دول تمثل ثقلاً إسلامياً، يهـــدد

مصالح الدول الغربية في المنطقة، خاصة المصالح الأمريكية الإسرائيلية، ولـذلك ربمـا جرت عمليات تشجيع على أسس قومية عشائرية طائفية.

أما في الحالة الإثيوبية، وبرغم اتفاق النظرة الغربية الأمريكوإسرائيلية بأهميـة الوحـدة والاستقرار للدولة الإثيوبية، والوعد بالحفاظ عليها، باعتبارات أنها الحليف الاسـتراتيجي في منطقة القرن الإفريقي المهمة، والبوابة الرئيسة لتنفيذ سياسات الغرب فـي المنطقـة، باعتبارات عوامل القربي الدينية ، ممثلة في الإرث اليهودي / المسيحي، إلا أنه قد جرى تفتيتها تحت رعاية غربية في سيناريو انفصال القومية الإريترية، مـع وجـود بعـض الأدوار المتباينة لدول الجوار الإثيوبي في هذه المسألة، حيث مرت القـضية الإريتريـة بمراحل متعددة، الضم والاحتلال والاتحاد الكونفدرالي والحكم الذاتي، وظهـرت فـي جميعها بصمة الأيادي الغربية، حتي كان خيارها الأخير وفي اجتمـاع لنـدن مباركـة الانفصال، لأنها وبعد ضمان سيطرة الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا بتوجهاتها المسيحية / الصهيونية على مقاليد الأمور في إريتريا، بإقـصائها للتيـارات والحركـات الإسـلامية الإريترية، صاحبة الحق في الثورة والمطالبة بالانفصال، أنها بذلك تضمن وجود أكثر من حليف استراتيجي في المنطقة والتقليل من الغرور الإثيوبي بإمساكه للملف الغربـي فـي المنطقة، وتشجيع التنافس بين دول المنطقة لتكون في خدمة الأهداف الغربية، مقابل مـا تقدمه الدول الغربية في الحفاظ على كراسي السلطة والمساعدات العسكرية والاقتـصادية والثقافية لدول مثل إريتريا وإثيوبيا.

ولعل هذا الوضع المتغير للمواقف والحسابات الدولية والإقليميـة، خاصـة دول الجـوار الإثيوبي، جعل الدولة الإثيوبية في حالة نزاع وصراع معقد، كشف عـن طبيعـة البنيـة الهشة، لخارطة الدولة الإثيوبية، الأمر الذي دفع الأقليات الإثيوبيـة مـن جديـد لتبنـي مشروعين مختلفين يمكن أن يضعا مستقبل الدولة الإثيوبيـة تحـت الاختبـار والتحـدي بصورة دائمة ومستمرة، هما :

1- مشروع التعايش والاندماج في إطار إثيوبيا المتحدة.

2- مشروع الانفصال والتجزئة.

فقد أظهرت الدراسة من خلال التتبع لمسار التطور التاريخي لتكوين الدولـة الإثيوبيـة، جدية وقوة تمسك الملوك والأباطرة الإثيوبيين بمشروع وشعار (وحدة إثيوبيـا) ، منـذ تكوين نواتها الأولى في أكسوم وحتي بلوغها أقصي إتساعها على عهد منليك، وقد نجحوا في ذلك حتي عهد هيلاسلاسي المنتهي 1974م ، غير أنه ذهب وترك الدولـة الإثيوبيـة مهيأة ومعبأة ببذور الصراع والهيجان القومي المركب، ليرث نظـام منقـستو(1974-

1991) مرض الصراع والمطالب والثورات العرقية / الدينية، كأقوي وأخطـر مـشكلة تواجه وتهدد الدولة الإثيوبية، ليشهد بذلك عهد منقستو أولي اختبارات السقوط لمـشروع (إثيوبيا الموحدة)، برغم أنه هو الذي رفع شعار (إثيوبيا أولاً)، لأنه تمـت هزيمتـه وهروبه إلى زيمبابوي على يد تحالف قوميـات EPLF وEPRDF ذات التوجهـات (الانفصالية)، والمتفق على أن تكون أولي ثمرات ما أسموه بحرب التحرير، هو انفـصال واستقلال إريتريا (تقسيم إثيوبيا).

ولكن تبقي التساؤلات، هل يعتقد التحـالف القـومي لتنظـيمEPRDF (1991 – 2008) والمستمر حتي الآن، أن يحافظ بعد ذلك على وحدة وتماسك واستقرار ما تبقي من الدولة الإثيوبية ؟ وهل كان يضمن رضاء وموافقة كل كل القوميات الإثيوبيـة علـى إنفـصال إريتريا ؟ وهل كان يتوقع أن تكون الدولة الإريترية الجديدة سرطانا آخـر يهـدد وحـدة واستقرار إثيوبيا المتبقية؟

يبدو أن واقع ومستقبل الأوضاع السياسية يشير إلى دخول إثيوبيا مرحلـة جديـدة مـن الأزمة العرقية / الدينية، فإذا انتهت مشكلة القومية الإريترية باستئـصالها مـن الجـسد الإثيوبي في أوائل التسعينيات 1993، فثمة مشاريع انفصالية أخرى ماتزال مطروحة في برامج عدد من الأقليات القومية خاصة الكبيرة، وكان طرحها قريباً من بدايات الطـرح الاريتري في أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات، حيث تلتـه فـي عقـد الـسبعينيات طروحات قومية صومالية، وقد تجدد هذا الطرح على عهـد نظـام ملـس زينـاوي EPRDF، وأيضا القومية العفارية التي تترقب وتنتظر أدني فرص الانهيار أو الـضعف للحكومات المركزية في كل من إثيوبيا واريتريا وجيبوتي، حيث يتوزع بينهـا الـشعب العفاري.

وعليه يبدو أن انفصال إريتريا ليس كما توقع نظام EPRDF هو حل للمشكلة العرقيـة الدينية، وإنما هو مزيد من التعقيد والتأزيم، فيكفي فقط أن الانفـصال مـنح المـشروعية والإيذان بالإمكانية في الانفصال والاستقلال لقوميات مثل الصومالية والعفارية التي لاتقل في إمكانات ومقومات الدولة عن ظروف وأحوال إريتريا، خاصة القومية العفارية. هـذا فضلا عن أن إريتريا أصبحت بعد الاستقلال أكبر مهدد لوحدة واستقرار الدولة الإثيوبيـة المتبقية، فهي تنازع إثيوبيا على منطقة بادمي، كما لم تتعاون معها في اسـتخدام مينـاء عصب، أما ضم هذا الميناء لأثيوبيا فيصبح في حساب المـستحيلات، إضـافة إلـى أن إريتريا تقوم بدعم حركات المعارضة الأثيوبية، ودعم معارضات الـدول ذات الخلافـات

الحادة مع إثيوبيا، مثل المعارضة الصومالية وذلك كله من أجل إضعاف قـدرات الدولـة الإثيوبية سياسياً وعسكرياً و أمنياً.

هذا بجانب أن أغلب – إن لم يك كل – القوميات الإثيوبية وعلى رأسها القومية الأمهريـة لم تك راضية وموافقة على استقلال إريتريا، وإن كان لابد من ذلك، فليس على حـساب الثوابت الاستراتيجية والجغرافيا السياسية، بأن تكون إثيوبيا حبيسة، وتتمتع إريتريا ، على صغر حجمها ، بكل الساحل على البحر الأحمر، الأمر الذي دفـع الأمهـرة والقوميـات الأخرى للدخول في مواجهات سياسية وعسكرية مع حكومة EPRDF ، مستقطبة دعـم ومساندة الشعب الإثيوبي، مستخدمة هذه القضايا الصعبة.

احتمالات إمكانية تحقيق خيار التعايش القومي مقابل الخيار الانفصالي

ولكن برغم الطرح الجاد والقوي سياسيا وعسكريا من قبـل الأقليـات القوميـة الكبيـرة الصومالية والعفارية والأورومية والإريترية من قبل عبـر برامجهـا بالـدعوة إلـى الانفصال. يبقي السؤال: إلى أي مدي يمكـن قيـاس واقعيـة وموضـوعية وممكنـات الخيارات الانفصالية للاقليات الإثيوبية استناداً على الأسس العرقية (الإثنية) والدينية ؟

بحسب مظان البحث والدراسة، تشير الوقائع التاريخية إلى عمق الوعي، وقـوة وصـحة حسابات النظم السياسية الامبراطورية في إثيوبيا، لخطورة التوجهات الانفصالية للأقليات القومية الكبيرة، ولذلك تعتبر قوة النظم الـسياسية (الأمبراطوريـة) خاصـة مؤسـستها العسكرية، العامل الحاسم في مواجهة وضرب ثورات واحتجاجات ومطالـب الأقليـات الإثيوبية، المطالبة بالانفصال أو التمرد على الحكومة المركزية، وقد كان لـدعم الـدول الغربية، وبعض الدول الإقليمية عسكرياً، دوره في صمود وقوة مواجهـة إثيوبيـا فـي حروبها ضد هذه الأقليات، وتؤكد الشواهد، أن إثيوبيا حتي في حالات ضـعفها، أو شـد أطرفها، بسبب حروبها مع دول جوارها، أو الكوارث الطبيعية، مثل المجاعات والجفاف والتصحر ودرجات الفقر العالية، فإنها لا تقبل التهاون أو المساومة في الاستعداد والـدعم عسكرياً لضرب القوميات الانفصالية، كضرب هيلاسلاسي لجبهات وحركات التحريـر الإريترية، وضرب منجستو الحركات الصومالية في الأوقادين في حرب 1977م والتـي كادت أن تحقق الإنتصار بالانفصال لولا تدخل الاتحاد السوفيتي (سـابقاً) بالمـساعدات العسكرية، وحسم حركات القومية العفارية المطالبة بالحكم الذاتي، وأعنف من ذلك ضربه للحركات القومية الإريترية والتجراوية والأورومية لأن ذلك كـان يعنـي عـددا مـن المهددات في طريق ضرب وحدة وأمن الدولة الإثيوبية من حيث :

1- إن الاقليات القومية الكبيرة المطالبة بالانفصال (الاريترية والصومالية، العفارية، الأورومية والتجراوية) تتمركز في مواقع بالغة الأهمية من حيث الموارد الطبيعية الرعوية والزراعية، إضافة للبترول المتوقع استخراجه في مناطق الأوقادين وعفار، إضافة إلى المواقع الاستراتيجية، خاصة القومية الإريترية التي تسيطر على كل ساحل البحر الأحمر ،حيث منافذ إثيوبيا في موانيء عصب ومصوع، وفقدانها يعني أنها دولة حبيسة، وتحجيم لقدراتها الاستراتيجية والعسكرية والاقتصادية، ومن ثم دورها السياسي، إضافة إلى أن جزءاً من معالم التاريخ الديني والسياسي المهم لإثيوبيا في إريتريا.

2- إن نجاح أي من هذه الأقليات القومية في الانفصال يفتح الباب على مصراعيه لبقية القوميات الأخرى، بل وبقية القوميات في دول الجوار الإثيوبي خاصة السودان والصومال للمطالبة الدائمة بالانفصال.

وبناء على ذلك إن الدولة الإثيوبية تعطي، ومازالت، أولوية الاهتمام والتمويل للمؤسسة العسكرية، والعلاقات الخارجية العسكرية مع الدول القوية.

وإستناداً على هذه الاعتبارات ذهبت الحكومات الإثيوبية في الترويج لعامل آخر يضعف من خيارات ومطالبات القوميات الأقلية بالانفصال، وهو عامل فقدان مقومات وشروط قيام الدولة المنفصلة والمستقلة، وقد دعا وروج نظاماً هيلاسلاسي ومنقستو لذلك ضد القومية الإريترية، إقليميا ودوليا، وكذلك الصومالية والعفارية، وقد نجح هذا الادعاء ابتداء، ولكن سقط عشية انتصار القومية الإريترية وحصولها الاعتراف الدولي، ولعل هذا المثال الإريتري يمنح بقية القوميات الإثيوبية خاصة الصومالية والعفارية فرصة مشروعية المطالبة بالانفصال ويظل مستقبل الدولة الإثيوبية مهيئا لذلك لسببين:

السبب الأول: أن طبيعة الدولة الإفريقية، ومطلوبات مقومات الدولة في إفريقيا، ليست بالتعقيد والصعوبة التي تحول دون ميلاد دول جديدة مثل دولة إريتريا أو دولة العفار أو دولة الأوقادين الصومالي وغيرها، والأمر يكون بصورة أكثر سهولة في القرن الإفريقي، حيث استحضار سيناريو انفصال جيبوتي التي هي من حيث الكفاءة الاقتصادية ليست أكثر من أنها (الدولة الميناء) حيث تعتمد في مواردها على تجارة المرور أكثر من الموارد الأخرى، كالرعي مثلاً، وشاهد آخر، تمثله المناطق الصومالية (بلاد بنط وجمهورية أرض الصومال) والتي تعيش حالة وأوضاع دولة منفصلة، ذات سيادة، بعيدة عن سلطة الدولة المركزية في مقديشو منذ سنوات، وينقصها فقط الاعتراف والذي ربما يحصل في أي وقت متي ما توافرت ظروفه، هذه الشواهد تمنح القوميات الأقلية الإثيوبية فرصة التفكير والعمل الجاد للمطالبة بالانفصال.

السبب الثاني: إن قوة النحت للخصائص القومية للقوميات الأقلية الإثيوبية، يمنح ويعطي هذه القوميات فرصة ومشروعية طرح وتقديم هويتها على أنها تمتلك مقومات الدولة مقارنة بدول أخرى موجودة في القارة الإفريقية، والقرن الإفريقي على وجه الخصوص، حيث إن القوميات الكبيرة المطالبة دائماً بالانفصال وهي الإريترية والصومالية والعفارية والأورومية والتجراوية جميعها شعوب وقوميات مليونية، ولها إقليم ولغة خاصة بها، وتاريخ عيش مشترك، وثقافة ودين أو عقيدة وموارد طبيعية واقتصادية، وعليه تظل نزعتها دائماً للانفصالية، خاصة في ظل تنمية سياسية واقتصادية وثقافية غير متوازنة.

هذا على الرغم من محاولات النظم السياسية الإثيوبية الأمهرية، الجادة والمكثفة، والقسرية أحيانا، في اتباع وفرض سياسات التهجير، لغة وثقافة وخضوعاً على جميع القوميات، مضافة إليها سياسات التبشير أو النصرنة على القوميات الإسلامية، خاصة العفارية والصومالية والأورومية، بغرض العمل على ذوبانها وادماجها ومسخ هويتها، لإضعاف رغبتها ومطالبها الانفصالية، ولكن كانت الأقليات دائماً تتجه اتجاهاً معاكساً نحو مزيد من النبوغ أو التكيس والنحت والخصوصية القومية، كردود أفعال لسياسة هذه النظم.

غير أن حكومة ملس زيناوي الحالية (ائتلاف EPRDF منحت وعبر دستور إثيوبيا لعام 1994م، القوميات والشعوب الإثيوبية حقها في تقرير المصير، عبر خطوات وضوابط دستورية، ولكنها تظل صعبة التحقيق خاصة مرحلة الاستفتاء على ذلك، والحصول على موافقة ثلثي الأعضاء، وهو مايظل أمراً غاية الصعوبة، إن لم يكن مستحيلا، لعدم قبول أعضاء وأتباع القوميات الأخرى بتكرار تجربة انفصال إريتريا، حيث ظهر من خلال معايشة الباحث من داخل إثيوبيا، مدي مرارة وحسرة الشعب الإثيوبي بكل قومياته على فقدان جزء مهم من وطنهم، يحسون فيه مشاعر الأخوة والانتماء لتلك الأرض، دلت على ذلك أيضاً بياناتهم السياسية وأشعارهم وفنونهم المختلفة.

ولكن تظل حكومة EPRDF هي أول من قدم وكفل خيار حق تقرير المصير دستورياً للقوميات الإثيوبية، غير أن الخيار العسكري والثوري الاحتجاجي مازال موجوداً، حيث تواجه حكومة ملس زيناوي معارضة عسكرية مسلحة من قبل حركات وجبهات صومالية وعفرية وأمهرية مدعومة من إريتريا.

ولكن ربما كان لعامل تقلبات الظروف والبيئات الإقليمية، خاصة دول الجوار الإثيوبي، وكذلك البيئة الدولية، خاصة تقلبات أوضاع السياسة القطبية التي تحولت من قطبين، هما

أمريكا والاتحاد السوفيتي، لتكون قطباً واحداً بانفراد أمريكي، جذب معه إجبارا أو اختياراً بعض أقطار الفاعلية الدولية مثل بريطانيا وفرنسا وايطاليا، ذات الصلة بمنطقة القرن الإفريقي تاريخياً، كان لهذا العامل أثره في إحداث تحولات مهمة في مسألة محركات (ديناميكيات) (الإرادة الانفصالية) للأقليات الإثيوبية مع الدولة الإثيوبية.

فربما أدى هذا العامل للاخلال في ميزان التوازنات السياسية العسكرية بين الدولة الإثيوبية، والحركات والجبهات القومية للأقليات الساعية للانفصال، فقد كان لتذبذب وتأرجح العلاقات الإثيوبية مع أمريكا على عهد نظام هيلاسلاسي والاتحاد السوفيتي على عهد منجستو، إحداث بعض حالات الضعف، والتي سمحت بدورها للقوميات الأقلية الإثيوبية بتقوية قدراتها العسكرية والتنظيمية، والاستفادة من الخلافات للدخول في خلق علاقات مشروطة بأداء مهام وأدوار لصالح هذه الدول، في حالة تحقيق رغبتها بالانفصال أو الحكم الذاتي، أو على أقل المكاسب، تغيير النظام السياسي، وقد جرى نفس السيناريو مع دول الجوار الإثيوبي، خاصة السودان والصومال واليمن، بتبادل المصالح العسكرية والسياسية، ولعل هذا الوضع أدى إلى تقوية الخيارات الانفصالية للقوميات الأقلية الإثيوبية، وكان أهم نتائجها الاستفادة من حالة الضعف التي آل إليها نظام منجستو، بعد قوة دامت قرابة القرن ونصف لمجمل النظم الإمبراطورية (1855- 1991)، بإعلان انفصال واستقلال إريتريا، الأمر الذي يقوي من تكرار هذا الاحتمال في مستقبل الدولة الإثيوبية على عهد نظام ملس زيناوي، حيث تزداد مطالب القومية الصومالية خاصة في ظل التدخلات العسكرية الإثيوبية المتكررة في الصومال، هذا بجانب بقاء آمال القومية العفارية في الحصول على حكم ذاتي، أو الانفصال في تحالف عفاري / عفاري لمثلث عفار (إثيوبيا – جيبوتي – إريتريا).

وثمة تحول مهم حدث في طبيعة العلاقات الأقلية / الأقلية، والأقلية / الأغلبية في الدولة الإثيوبية، وهو عملية تبديل وتحويل المواقف والتوجهات السياسية، فيما يرتبط بمبدأ المطالب الانفصالية، حيث تخلت بعض القوميات من مبدأ الانفصال، وتحالفت من أجل إسقاط وتغيير النظام السياسي، وذلك كما في حالة التجراي والأورومو، بالتنازل عن مشروع دولة التجراي الكبري، ومشروع دولة الأورومو ، والاتفاق على رؤية يمكن بها حكم إثيوبيا بمشاركة قومية، وقد استقطبت لذلك عدداً من الأقليات القومية الصغيرة مثل البني شنقول والقامبيلا والقراقي والكامباتا والهديا، فيما عرف بتحالف EPRDF ، وإن كان هذا التحول قد قلل من إمكانية الخيارات الانفصالية والتوجه نحو التعايش والاندماج،

إلا أن الغريب والمدهش في الحالة الإثيوبية هو انتقال وتحول العلاقات القومية الاقلية إلى تحول أكثر أهمية، وأكبر تأثيراً، لم يكن موجوداً في الثقافة السياسية الإثيوبية ،تمثل في التقاء وتحالف إرادة الأقليات المتنازلة عن المباديء الانفصالية مع القوميات الأقلية المتمسكة بشدة بالمباديء الانفصالية، كما في حالة التعاون الكامل والتحالف الموفق لتنظيمي EPRDF وتنظيم TPLF المسيحي الإريتري، فالأول أراد السلطة والثاني اراد السلطة والانفصال وقد تحقق لهم ذلك.

وفي مستوي آخر يجري الآن التحول في أوساط القومية الأورومية التي تمثل أغلبية أو أكثرية متقللة بفعل سيطرة الأقليات الأمهرية والتجراوية عليها وتحييدها عن التفكير في أي مطالب انفصالية، ويظهر في الحالة الأورومية أن النظم السياسية الأقليوية (الأمهرية /التجراوية)، قد فطنت وسعت لذلك منذ وقت مبكر فكانت المحاولات والسياسات التزويبية التمهيرية لكيان الأغلبية الأورومية ويبدو أن عملية تمهير Amharization القومية الأورومية قد نجحت، وذلك بفعل التقارب والوحدة والزوبانية التي تلاحظها بين الأورومو والأمهرة، وفي مستوي آخر تلاحظ الحالة الاستيعابية والتداخلية للأورومو في كل اتجاهات الخارطة الإثيوبية كتداخلها مع قوميات الجنوب الإثيوبي، 56 قومية أو شعباً، أشهرها مثل السيداما، الهديا، الكامباتا، الكفاء، والشرق الإثيوبي في حالات الهرري وبعض الصوماليين، وغرب إثيوبيا إلى حدود قوميات مناطق بني شنقول والقمز وقامبيلا، ولعل هذا الوضع المتمدد للقومية الأورومية خاصة شمالاً وجنوباً، بحكم عبقرية وسطية مكانها الجغرافي، فرض عليها ريادة الدور الفاعل في تحقيق مشروع تعايش ووحدة الدولة الإثيوبية الداخلية ، ويبدو أن سيناريو التحالف بين الأورومو والتجراي في تجمع EPRDF في الحكومة الحالية، وإعطاء الأورومو لمناصب قيادية كبري في الدولة الأثيوبية، أشهرها منصب رئيس الجمهورية، والتي لم يحصل أن تقلدها أورومي نهائياً في كل تاريخ إثيوبيا، أن تكون خطوة أقوي وأعمق تاثيراً في تبني القومية الأورومية لسياسات أكثر اندماجوية وتعايشية، ولكن تبقي المشكلة قائمة بأبعادها الدينية، حيث إن التنصيب وتوزيع الحقوق لم يكن ليراعي ويحترم خصوصية الهوية الإسلامية للقومية الأورومية بأكثريتها الإسلامية بإعطاء المناصب لقيادات مسيحية كمنصب رئيس الجمهورية الذي أعطي لأورومو مسيحي، هو قرما جادادا، الأمر الذي أدى إلى وجود

حركات معارضة أورومية إسلامية بأبعاد انفصالية، وأخري بمطالب العدالة في المشاركة السياسية.

قضية الهوية في العقل الأقلي

ومتجهات التعايش القومي في الدولة الإثيوبية:

ولعل هذه الاتجاهات والخيارات للعمل السياسي والديني للأقليات الإثيوبية تصب كلها في خانة النحت الأقلي القومي، سعيا للتميز والتفرد الأقلي لمواجهة السيطرة الأقلية الأمهرية والتجراوية.

ويبدو أن حالة نفور وانكماش الأغلبية الأورومية (نسبيا)، وكذلك الأقليات العرقية الإسلامية والمسيحية البروتستانتية من التطابق والانصهار في هوية الدولة الإثيوبية الأمهرية، خلق هويات بحدود جغرافية وثقافية واضحة، وقد ساعد على مد ورسم هذه الفواصل الحدودية وجود الحواجز التضاريسية المتباينة لكل قومية، وقلة التواصل أو محدودية حركة العناصر الأقلية فيما بينها، إما بعامل التوترات والصراعات الدائمة فيما بينها أو بفعل عوامل الفقر والكوارث الطبيعية، حيث تفضل هذه العناصر الأقلية الهجرة لدول الجوار أكثر من رغبتها للهجرة في الداخل الإثيوبي.

هذه الحدود الأقلية القومية دفعت أغلب الأقليات الإثيوبية للتمسك والدفاع دائماً عن هوية عرقية قومية محلية، بدلا عن هوية وطنية إثيوبية جامعة، كما في حالات الأقلية القومية الإريترية والعفرية والصومالية.

وبرغم محاولات نظامي هيلاسلاسي ومنقستو وأخيرا نظام ملس زيناوي للتخفيف من حدة التمسك العرقي الديني والدعوة إلى التعايش والانصهار تحت مظلة (إثيوبيا) المستبدلة عن (الحبشة) أو (أبيسينيا)، والتي تعتقد العرقيات القومية الإسلامية أنها تمثل هوية مسيحية أمهرية / تجراوية فقط، إلا أن الأقليات اعتبرت هذه السياسة أنها تمثل (هوية للترضية) فقط، لأن الواقع يؤكد استمرار وقوة التمهير لهوية الدولة الإثيوبية، إلا أنه قد جرى تخفيف هذا التمهير على عهد حكومة EPRDF بعدد من السياسات الدستورية التي تكفل المشاركة السياسية والحقوق الدينية واللغوية والثقافية والتاريخية للأغلبية الأورومية والأقليات الإثيوبية ،ويمكن معه أن تثق الأغلبية الأورومية والأقليات في طرح(هوية للتعايش)أو(هوية للاندماج)، برغم دلالات الخوف، وعلامات الشك ، التي تطرحها الأقليات والأغلبية الأورومية، من حدوث سيطرة، ونمو في خصائص الأقلية القومية التجراوية، أو مزيد من السيطرة المسيحية للمجموع الأقلي المسيحي على حساب بقية المجموع الإسلامي وهو أغلبية إثيوبية. وبنظرة مختلفة تري عناصر الأقلية القومية

الأمهرية، وغيرها من الأقليات المسيحية والمجتمع الدولي المسيحي أن هذه السياسات من أجل إيجاد(هوية للتعايش) ربما تتيح وتؤدي إلى تكوين هوية إسلامية منافسة للهوية المسيحية المتطابقة مع هوية الدولة الإثيوبية، والتي تمت المحافظة عليها طوال تاريخ إثيوبيا، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى إضطراب وازدواجية في سياسات نظام EPRDPF الحالي، يمكن أن ترجع بإثيوبيا إلى مربع الصراع والحرب الأهلية من جديد، وهي تشهد الآن نزاعات عرقية دينية برغم ديمقراطية وفيدرالية النظام، لأن التطبيق الدقيق لمطلوبات (هوية التعايش) في مواد وبنود الدستور الإثيوبي لعام 1994م يصبح صعباً لأن نتائجه الأولية قبل النهائية تشير إلى تفوق المجموع الإسلامي على كل مجموع الأقليات المسيحية، فالمحصلة دولة إثيوبية إسلامية بمشاركة أقلية مسيحية، وليس كما هو الآن، أو في السابق، دولة إثيوبية مسيحية (بدون) أو بمشاركة إسلامية محدودة، وفي الجهة الأخرى يصبح التنازل عن تطبيق الدستور أمراً أصعب فهو يعني دخول إثيوبيا مرحلة (اللادولة) أو (الدولة الفوضوية)، وحرباً أهلية، تكون أكبر نتائجها مزيداً من التقسيم على غرار إريتريا، ومزيداً من النحت لهويات أقلية قومية.

ويظهر واضحاً من خلال هذه الدراسة أنه يصعب تماماً – إن لم يكن مستحيلا – إلغاء وتذويب التركيبة أو البنية العرقية القومية الأقلية للدولة الإثيوبية، ولو حتي على المستوي الرمزي أو الشكلي، كما تطرحه حكومة EPRDF الآن، أو كما طرحته نظم هيلاسلاسي ومنجستو سابقا، لإنتاج الهوية (الإثيوبيوية) (Ethiopianism) (Ethiopianization) وهي (هوية شكلية) أو (هوية رمزية) (هوية ادعائية)، ولعل هذا المسعي لخلق هوية وطنية إثيوبية بشتي السبل أنتج نمطين من الهويات :

(1) (هوية ظاهرية) مراد منها قومية إثيوبية ،غير أنها واقعاً تكون تحت سيطرة ومطابقة أقليات مثل الأمهرية والتجراوية.

(2) ومن جانب آخر (هوية مستبطنة) وهي هوية الأقليات التي تكون آخذة في الإزدياد والنمو والخصوصية، على حساب (الإثيوبيوية) لعدم الإحساس بالمواطنة والمشاركة، وهي كثيراً ما تجري محاولات وأدها ودفنها بدعوي وجوب انخراط الجميع في الولاء للقومية (الأثيوبيوية).

ولعل طرح (هوية للتعايش) تحت مفهوم (الأثيوبيوية) يتطلب بالضرورة التجرد التام عن البعدين (العرقي) و(الديني)، فهذا يعني بكل دقة إبعاد أو تخفيف قوة التمهير Amhrization أو التجرنة Tigrnizationفي كل مركباتها (العرق، اللغة، الدين، الثقافة)، لأن الأمر يتطلب أعادة تركيب وصياغة إثيوبيا جديدة، تتعايش فيها

أكثـــر مـــن 83 قوميـــة أو شـــعباً مـــابين (حاميين،ســـاميين،زنوج)وعـــدد مـــن الأديان(يهود،مسيحيين، مسلمين، وثنيين).

ولعل المسالة وإن ظهرت في بعدها (العرقي) ممكنة وبصعوبة ولأول مرة في تـــاريخ إثيوبيا، حيث اتيحت المشاركة أو التنازل للأورومو لرئاســـة إثيوبيـــا فـــي أول حكومـــة فيدرالية إثيوبية، ومشاركة بقية القوميات الأخرى بنسب متفاوتة، بعد حرمان كامل طوال تاريخ إثيوبيا ، فيمكن التوقع بمشاركة أفضل من ذلك للقوميات في المـــستقبل القريـــب أو البعيد، إلا أن الأمر يبدو أكثر صعوبة، إن لم يكن مستحيلا في بعـــده (الـــديني)، حيـــث يصعب التوقع بالتنازل عن هوية إثيوبيا المسيحية تاريخياً ورسمياً، الأمر الـــذي يجعـــل الصراع المسيحي الإسلامي قائماً وهو حتماً يستصحب معه البعد العرقـــي لقـــوة لـــزوم وارتباط الدين بالعرق في الدولة الإثيوبية.

وفيما يتعلق بقضية (الدين) ومجمل روافع هوية الدولة الإثيوبيـــة المتـــشكلة بمـــزاج أمهري، نجد أن تاريخ إثيوبيا الحديث والمعاصر، يسجل شاهدين قـــويين علـــى محاولـــة مسعي الأقليات العرقية والدينية في إثيوبيا، بتضامن الأغلبية الأورومية المستصغرة، فـــي الضغط على النظم الحاكمة في إثيوبيا، خاصة الأمهرية، إلى أعادة تعريف هوية الدولـــة الإثيوبية، عبر التخلص من أركان وركائز مكونات هوية الأقلية المتطابقة مع هوية الدولة الإثيوبية، وهي (العرق الأمهري/اللغة الأمهرية/المسيحية الأورثوذكسية/ سلطة سياســـية أمهرية).

فالشاهد الأول على عهد منقستو وبتبنيه للأيديولوجية الاشتراكية، كان هذا إيذاناً بالمساس بأهم مقدسات ومحرمات أركان دولة الأقلية المتأمهرة، بتطبيق مباديء علمانية الدولـــة، والفصل بين سلطة الأمهرة السياسية ورجال دينهم الأورثـــوذكس، وإن كانـــت المـــسألة نظرية أكثر منها تطبيقية وواقعية، إلا أنها أثرت بعد ذلك في تغييـــر بنيـــات الدولـــة لأن هنالك إجراءات إصلاحية تمت على أسس اشتراكية.

وفي إجراء آخر حاول التخفيف من عقدة اللغة الأمهرية بإعلانه التساوي بـــين اللغـــات الإثيوبية، ولكنه أبقي على اللغة الأمهرية كلغة رسمية في كل إثيوبيا.

أما الشاهد الثاني فهو معاصر، وعلى عهد حكومة EPRDF ، والتـــي حاولـــت مجتهدة خلق تعريف للهوية الإثيوبية، وإيجاد حل لأهم مكونات الهوية (العرق الإثيـــوبي: اللسان الإثيوبي، الدين الإثيوبي)، حيث تم فيه المساس، ومحاولات الإزالة لكـــل أركـــان هوية دولة الأقلية الأمهرية، بنسب متفاوتة في التطبيق، ولكن كانت في مجملهـــا أقـــوي وأعنف وأشد محاولات الأزالة للهوية الأقلية الأمهرية، المتطابقة مع هوية الدولة الإثيوبية

فالأمهرة كعرق تمّ إبعادهم عن السلطة، وإحلال بقية القوميات، ولكن بسيطرة تجراوية، أما اللغة الأمهرية، فأقصيت على مستوي كل مناطق الوجود الأقلي، ليتم التعامل بها فقط على المستوي الأعلي للدولة، والسماح للأغلبية الأورومية، والأقليات، باستخدام لغاتها في كل مطلوبات الحياة اليومية، فهو تخلص جزئي، ولكنه مؤثر قوي في مستقبل اللغات في إثيوبيا، وقد بدأت ملامح التغيير تظهر باختفاء اللغة الأمهرية، وبروز لغات قوية كلغة الأغلبية الأورومية، والإنجليزية والعربية.

أما في مسألة الدين فإن تمّ إعلان أن إثيوبيا دولة علمانية، فهو إجراء استكمالي لمحاولات منجستو السابقة، إلا أن المسيحية كديانة أقليات، مازالت تمثل الدين الرسمي لإثيوبيا على حساب الإسلام، ديانة الأغلبية الإثيوبية، ولكن الجديد المؤثر هو إعلان المساواة بين الأديان وإتاحة قدر من الحريات الدينية والمشاركة الملموسة للمسلمين مقارنة بتاريخهم في إثيوبيا،ولكن تظل كلها غير متناسبة وحجم الإسلام والمسلمين الإثيوبيين.

وبرغم المقصد الواضح من أن مشروع علمانية الدولة الإثيوبية في حسابات كل من نظام (الدرق – منجستو) ونظام (EPRDF – ملس زيناوي) هو العمل للخروج من مأزومية ومأزقية (الدين) و(العرق) إلا أن علمانية نظام الدرق الاشتراكي واجهت رفض التيارات المسيحية خاصة الأمهرية المسيحية المتلازمة دائماً مع سلطة – الامبراطور هو رئيس الكنيسة الأورثوذكسية فضلا عن تعارض المبدأ الاشتراكي مع مذهبية القوميات الإسلامية في إثيوبيا، فهي بهذا التوصيف كانت فقط شيوعية صفوية نخبوية لم تستطع تذويب خطورة وحساسية المشكلة الدينية، أما في مسألة (العرق) فلم تستطع تحريك شيء، بل كانت قمة الانفجار العرقي في عهد نظام الدرق، لافتقاره لنظام المساواة بين القوميات، أما نظام EPRDF فقد حاول تفادي خطأ نظام منجستو بإهماله العامل العرقي، فأقر بجانب (العلمانية) نظام (الفيدرالية الإثنية)، لإتاحة المزيد من الحقوق الدينية والعرقية، فالتجربة وإن كانت في طور الاختبارات النظرية والعملية فهي تخضع الآن لعمليات الجرح والتعديل، إلا أنها تعاني من مظاهر (الخصخصة الدينية العرقية) حيث مازالت المطالب والاحتياجات، بل وبعض التمرد العسكري لبعض القوميات يستند على أسس عرقية دينية.

وتأسيسا على ذلك ربما تأكد فشل محاولات نظام منجستو في الإقناع والمناداة بالقومية (الإثيوبيوية) ومسح ديباجة مفهوم (دولة الأقلية الأمهرية) للاعتماد على العلمانية، حيث كانت محصلة نتائجه تفكك إثيوبيا، ولكن الملفت للنظر عن نظام EPRDF أنه يسير على ذات النهج العلماني، **فالسؤال: هل ينجح نظام EPRDF في الإقناع**

بالمفهوم الجديد (للإثيوبيوية) والقدرة على مسح آثار ديباجة دولة الأقلية الأمهريـة، وتحقيق التعايش والاندماج القومي الاثيوبي استناداً على أسس علمانية فدرالية ؟

تشير شواهد الواقع من داخل إثيوبيا أن بعض عناصر الأقليات القومية الإثيوبية خاصة الإسلامية (صوماليين، عفار، هرريين، بني شنقول. . الخ) وأتباع الأديان (يهود، مسيحيين ،مسلمين، وثنيين) بجانب عناصر الأغلبية الأورومية الإسلامية المتقللة بكل مسيحيتها وبعض مسلميها أخذوا نوعاً ما من الإحساس والشعور بالانتماء والتعايش والاندماج تحت هوية (اثيوبيوية)، والتي كانت عندهم محل رفض وغربة على الطريقة القديمة لمفهوم (أمهرية الدولة الإثيوبية).

ولكن حتي الآن لم يتحقق التعايش الكامل لكل عناصر الأقليات الإثيوبية وعناصر الأغلبية الأورومية تحت مظلة المفهوم الجديد (للأثيوبيوية) وذلك لأن حسابات الأبعاد العرقية والدينية لم يتم التخلي عنها نهائياً، حيث يتم إستدعاؤها وقت النزاعات والحالات التنافسية (حروب، ثورات، انتخابات، تجارة إلخ)، حيث إن (الدين) و(العرق) تظل أشياء محفورة ومتجذرة في العقل الإثيوبي في تشكل كل التصورات والمدركات والإعتقادات، في حالات الحوار والتعايش أو الحرب والنزاع بين الأنا والآخر في المجتمع الإثيوبي.

ولعل هذا الوضع يجعل الهوية الإثيوبية في حالة مستمرة من المد والجزر وعدم الاستقرار، ربما يمكن أن تكون هوية- وفي هذا الحال - مزدوجة القيم حيث يراد لها أن تكون (إثيوبيوية) أي هوية إثيوبية تعايشية جامعة وفقاً لأسس التعايش والاندماج القومي، ولكنها في الجانب الآخر تكن مشدودة بقيم (دولة أقليوية) (غير إثيوبيوية) عندما تطفح قيم وسلطة الأقليات، كأن تكون (دولة أمهريوية) كما كانت سابقا، أو (دولة تجراوية) كما تتهم الآن، أو (دولة أوروميوية) كما يتوقع لها أن تكون مستقبلا، إذا استعاد الأورومو وضعهم كأكثرية حقيقية، هذه الحالة تجعل من هوية الدولة الإثيوبية (هوية غليانية) تكون فيها قيم الأقليات والأغلبية في حركة فوران دائم من أجل التمايز والسيطرة.

الأقليات المستكثرة عقبة في طريق التعايش القومي الإثيوبي :

واستناداً على حيثيات التحليل السابق، تظل الدولة الإثيوبية في حالة (الهوية الثنائية) أو (الهوية المزدوجة) وهي (أثيوبيوية – غير إثيوبيوية) دون الاقتراب من تحقيق حلمها بضرب أوتاد (هوية التعايش)، لأن التحليل والعرض البياني في مسألة تنازع وتجاذب القيم ماين سيادة قيم (الإثيوبيوية) وقيم (الأقليوية) تسير في إتجاه تصاعد خط سيادة

القيم الأقلية، وانخفاض خط قيم (الإثيوبيوية) على أقل تقدير حتي الوقت الراهن ،ولعل هذه المسألة ربما ترجع في الأساس إلى سعي الأقليات المسيطرة على حكم إثيوبيا (الأمهرة – التجراي) إلى الاجتهاد والتركيز الشديد في دعم خصائصها القومية، أو ماجري تسميته في هذا البحث بظاهرة (النحت الأقلي)، حتي تكون في صورة الأكثرية أو الأغلبية (أقلية بحثا عن وجه أكثرية) ربما بفعل ثلاث صفات تجعل من القليل بـ (القوة– السيطرة – الظهور)، وذلك حتي يتم تعويض الفارق الأقلي في مواجهة الأكثرية (وهنا تكون الأورومية) في مقابل مجموع أو تجمع الأقليات التي يكون تحالفها بمثابة أكثرية، ولتحقيق مفهوم (الأقلية المستكثرة)، تمارس الأقلية المسيطرة سياسات الاستبعاد والإقصاء والتغيير في خصائص الأقليات والأغلبية لصالح الأقلية الحاكمة، وهذا ما حدث على عهد نظم الأمهرة فيما يسمي (بسياسات التمهير)، وما يحدث الآن من اهتمام التجراي بعد تسلمهم السلطة بتقوية ودعم عناصرهم التجراوية، وإقصاء الأمهرة عن الحكم، والاحتماء والتقوية بجذب مشاركة الأغلبية الأورومية ،والأقليات القوية مثل الصوماليين والعفار والسيداما والقراقي والهرري والبني شنقول. . الخ، لضمان اكتساب الظهور في صورة الأكثرية (أقلية سستكثرة) وتحسباً لسيناريوهات المنافسة في المستقبل.

وهكذا يظهر ويتأكد أنه ساعة تسلم الأقلية للسلطة (السياسية والدينية) (حالة الأمهرة والتجراي) يتم الإعلان والمناداة لمشاريع اندماجوية تعايشية، ولكن سرعان ما تتجه بقصد أو دون قصد، بوعي أو دون وعي إلى دعم الهوية الأقلية، وهو مزيد من (النحت الأقلي)، وهو ما يمثل عقبة في طريق التعايش والاندماج القومي الإثيوبي، لأن نتائج وآثار هذه السياسة تقود في مستوي أو بزاوية أخرى، وفي الاتجاه المعاكس إلى سعي الأقليات وكذلك الأغلبية المسيطرة عليها (الأورومو) إلى حماية ودعم خصائصها القومية، خاصة وأن الظلم والاستعلاء الأقلي يولد العنف والنزاع العرقي / الديني، والصراع والحرب تقوي من فرص التمسك بخصائص الهوية الأقلية والأكثرية، وهو ما يؤدي إلى مزيد من الضعف والهشاشة لفرص واحتمالات التعايش والاندماج الوطني الإثيوبي.

وهنا تقفز ملاحظة أساسية جديرة بالإشارة والتأكيد، وهي أن الحالة الإثيوبية فيما يرتبط بتحولات الخصائص الأقلية، ظلت مختلفة ومتفردة عن أشكال وطبائع العمل الأقلي في تجارب دول وبلدان أخرى، ففي الوقت الذي تحاول فيه الأقليات دائما التنازل أو على الأقل التخفيف من المظهر والسلوك والطابع الأقلي، مهما كانت قوتها وسندها (تاريخا،

إقليم (أراضي)، لغة، عقيدة، ثقافة، سلطة. . الخ) لمصلحة تحقيق (هوية التعايش) إلا أن الأقليات الإثيوبية مسيطرة كانت أو مسيطر عليها ربما يمكن تسميتها (أقليات مغلقة) بل وأكثر وأغرب من ذلك ،محاولة الأقليات المسيطرة (خاصة الأمهرة) استمالة واستقطاب وتحويل هوية جماعة الأغلبية (الأورومية) وبعض الأقليات الإثيوبية الأخرى، على شاكلة وطابع هويتهم (سياسات التمهير)، بدلا من افتراض حدوث العكس بسعي الأقلية المسيطرة لكسب بعض صفات وسمات الأغلبية أو الأقليات المهمة، كأن يسعي الأمهرة أو التجراي مثلا لكسب بعض خصائص الأغلبية الأورومية أو الاقلية الأريترية الصومالية، العفارية، الهررية. . الخ، وذلك من أجل تخفيف حدة الفوارق والفواصل العرقية وزيادة مساحات التقارب والانتماء وذلك لضمان فرص التأييد والمشروعية والتصديق لسياسات التعايش والاندماج المطروحة من جانب الأقلية المسيطرة (الأمهرة، التجراي) ،على شاكلة مايمكن تسميته (أقليات منفتحة) ولكن فضلت هذه الأقليات طرح نفسها بحكم تاريخها وقداستها وسلطتها على صورة هوية (أقليات استعلائية) على أن تبقي كل الأقليات الأخرى في الطرف الآخر في المعادلة (اقليات دونية) أو (اقليات تبعية) وكذلك الحال الأكثرية الأورومية.

وبهذه الكيفية اقترنت الثقافة السياسية والدينية في الأوساط الإثيوبية ببعد عرقي / ديني واضح، حرصت الأقليات والأغلبية على التعبير عنها من خلال أوعيتها الأيديولوجية، والمعلن عنها بوضوح فيما أسمته بمشاريع (حركات التحرر الإثيوبية)، (جبهات التحرر الإثيوبية) ، وهي حركات وجبهات عسكرية مسلحة وقوية، فالعرقيات الإسلامية كانت رافضة (لإثيوبيا الامبراطورية الأمهرية المسيحية)، أما العرقيات المسيحية وإن كانت تجتمع مع الأمهرة برابطة الدين المسيحي إلا أنها ظلت رافضة لمطابقة العرق والثقافة الأمهرية لهوية إثيوبيا، فتبنت كثيراً منها الاشتراكية بغرض هدم أركان دولة الأقلية الأمهرية، وعليه أصبحت الثقافة السياسية والدينية السائدة والمتواترة في إثيوبيا، هي ثقافة المقابلة بين(الأنا) و(الآخر)،وثقافة رفض الآخر، حيث لا تقبل الأقليات إطلاقاً حكم وسيطرة الأقلية الأمهرية أو التجراوية، فضلا عن رفض الأغلبية الأورومية، لأن القيم المرسلة والمتنزلة من جانب الأقلية المسيطرة (الأمهرة / التجراي) تعبر عن التقليل والتحقير من منزلة وقدر الأقليات الأخرى والأغلبية الأورومية، فقد خلت وانعدمت في قاموس الثقافة السياسية والدينية الإثيوبية قيم (الندية الأقلية) التي تعني الأعتراف بميزات وخصائص وفضائل الأخر، وهي صيغة يمكن أن تساعد على خلق التعايش والاندماج الإثيوبي.

التجربة الإثيوبية في التعايش وإمكانية تطبيق
النظرية في أقطار بها خاصية التعدد العرقي والديني

إذا كان الصراع في إثيوبيا صراعاً أفقياً ورأسياً فالمطالب كلها تتعلق بالانفصال وتقرير لمصير الاوقادين – الأورومو – حالة حركة تحرير التقراي عند بداية الحرب، حالة العفر، كما أن هناك الصراع حول السلطة بين النخبة الإثيوبية أساسا نخبة الأمهرة والتجاري والأورومو ولكن الصراع في السودان فيه بعض جوانب ومدخلات الصراع الإثيوبي وهو الصراع الجهوي بين الجنوب بخصوصياته والشمال الواسع بأبعاده الإسلامية العربية ولكن في المسألة السودانية كان العامل الدولي دائما يدخل كمعسر بينما العامل الدولي في إثيوبيا يدخل ملطفاً ومهدئيا، ولكن في الفترة الأخيرة بدأ المد الجهوي والعرقي يطغي في السياسة السودانية كما في دارفور والشرق، وأن كان المحرك ليس الإستقلال أو تقرير المصير وإنما مزيد من الشراكة في السلطة والثروة والحكم الذاتي.

المصادر والمراجع

أولاً : الوثائق :-

دستور إثيوبيا لسنة 1930 م.

دستور إثيوبيا لسنة 1955 م.

دستور إثيوبيا لسنة 1995 م.

التقارير: -

تقرير وزارة الدفاع، جمهورية مصر العربية، إثيوبيا: سياسياً، اقتصادياً، اجتماعياً وعسكرياً، مكتبة مبارك العامة، 1995 م.

الموسوعات و القواميس والمعاجم: -

1) أحمد سويلم العمري، **معجم العلوم السياسية الميسرة** ،(القاهرة: الهيئة المصرية، للكتاب، 1985م).

2) أحمد عطية الله، **القاموس السياسي**، (القاهرة (ب، ن)، (ب، ت).

3) عبدالوهاب الكيالي وآخرون، **موسوعة السياسة**، ج4، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1986م).

4) محمد عاطف غيث وآخرون، **قاموس علم الاجتماع** ، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978م).

5) ابن منظور، أبوالفضل محمد بن مكرم، **لسان العرب**، ج 11، (بيروت: دار صادر، (ب، ن).

6) **موسوعة العالم الإسلامي**، (القاهرة: دار الرأي العام ،1978م).

7) **الموسوعة العربية الميسرة**، (لبنان: دار النهضة، 1980م).

8) **الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة**، الندوة العالمية للشباب الإسلامي، (الرياض، 1989م).

المصادر والمراجع العربية :-

1) أبو أحمد الأثيوبي، **الإسلام الجريح في الحبشة: بلاد النجاشي أرض الهجرة الأولى**، (ب، م): (ب، ن)، (ب، ت).

2) احمد برخت ماح، وثائق عن الصومال والحبشة وارتريا، (القاهرة: شركة الطوبجي للطباعة والنشر، (ب، ت).

3) أحمد وهبان، **الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصرة : دراسة في الاقليات والجماعات والحركات العرقية**، (الإسكندرية: الدار الجامعية ،2004م) اسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السيسية الدولية ،(القاهرة: المكتبة الاكاديمية،1991 م)
4) أسماعيل على سعد، **نظرية القوة: مبحث في علم الاجتماع السياسي**، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1980م).
5) امين توفيق الطيبي، الحبشة عربية الاصول والثقافة، (طرابلس: مركز جهاد البيين الدراسات الإفريقية، اصدارة رقم 20، 1993 م).
6) الأمين عبدالرازق آدم، **التدخلات الخارجية وأثرها على الاستقرار في الصومال في الفترة 1991- 2000م** ،(الخرطوم: مطبعة العملة، 2007م).
7) بهاء الدين مكاوي محمد قيلي، **تسوية النزاعات في السودان: نيفاشا نموذجا**، (الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة، 2006م).
9) جمال الدين الشامي وآخرون، **المنهل في تاريخ وأخبار العفر (الدناكل)** (القاهرة: كامل جرافيك، 1997م).
10) جودة حسين جودة، جغرافية إفريقيا الاقليمية، (الاسكندرية: منشأة المعارف، 1981 م).
11) حامد عبدالماجد، **مقدمة في المنهجية دراسة وطرق بحث الظواهر السياسية**، (القاهرة: جامعة القاهرة، 2000م).
12) حامد صالح تركي، ارتريا والتحديات المصرية، (بيروت: مكتبة الكنوز الادبية،1979 م)
13) حسن إبراهيم حسن، **انتشار الإسلام في القارة الإفريقية**، ط 3، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1984م).
14) الحسن بن أحمد الحيمي، **سيرة الحبشة**، تحقيق مراد كامل، (القاهرة، المؤسسة العامة للشئون المطابع الأميرية، 1985م).
15) حسن مكي محمد أحمد، **الإسلام والتعايش مع الأديان الأخرى**، (الخرطوم: وزارة الإرشاد والاعلان القومي، 1984م).
16) حمدي عبدالرحمن حسن، **التعددية وأزمة بناء الدولة في إفريقيا الإسلامية**، (القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي ،2002م)
17) خديجة أحمد الطناش، **العلاقات السياسية بين القوي الإسلامية والمسيحية في الحبشة خلال النصف من القرن السادس عشر الميلادي**، (ب، ت): (ب، ن)، 1996م).
18) خديجة النبراوي، **تاريخ المسلمين في إفريقيا ومشكلاته**، (القاهرة: النهار للطبع والنشر، 1998م).
19) رجب محمد عبدالحليم، **العلاقات السياسية بين مسلمي الزيلع ونصاري الحبشة في العصور الوسطي**، (القاهرة: دار النهضة المصرية، 1985م).
20) زاهر رياض، **الإسلام في إثيوبيا في العصور الوسطي مع الإهتمام بوجه خاص بعلاقة المسلمين بالمسيحيين** ، (القاهرة: دار المعرفة، 1964م).
21) ______، تاريخ إثيوبيا، (القاهرة: مكتبة الإنجلو المصرية، 1966م).

22) ________، **الدستور الإثيوبي وتطور نظام الحكم**، (القاهرة: معهد الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 1985م).
23) ________، **مظاهر العلاقات بين المسلمين والمسيحيين في الحبشة في العصور الوسطي**، (القاهرة: جامعة القاهرة، (ب، ت)).
24) السر سيد أحمد العراقي وقيسان بن على، **تاريخ الأقليات المسلمة في العالم وإفريقيا**، ج 1، ((ب، م) :(ب، ن)، 1999م).
25) السر سيد بابكر سيد، **أثر الإسلام في الحبشة مع إشارة خاصة لحركة الإمام أحمد إبراهيم**، (الخرطوم: جامعة إفريقيا العالمية، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، 1999م).
26) سعد الدين إبراهيم، تأملات في مسألة الأقليات، (القاهرة ؛ الكويت: دار سعاد الصباح، 1992 م).
27) سيد صادق الولّوي، **منهل العطشان في تاريخ الحبشان**، ((ب، م): (ب، ن)، 2001م).
28) سيد عبد المجيد بكر، **الأقليات المسلمة في إفريقيا**، ج 2، (مكة المكرمة: رابطة العالم الإسلامي، 1985م).
29) السيد فليفل، **مشكلة أوغادين بين الانتماء الحبشي والإنتماء العربي الإسلامي 1877-1913**، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1978م).
30) السيد محمد جبر، المركز الدولي للاقليات في القانون الدولي العام، مع المقارنة بالشريعة الإسلامية، (الاسكندرية: منشاة المعارف، 1990 م).
31) سليمان محمد توبولياك، **الأحكام السياسية للأقليات المسلمة في الفقه الإسلامي**، (بيروت: دار البيارق للطباعة والنشر والتوزيع، 1977م).
32) السيوطي، عبدالرحمن بن ابي بكر بن محمد، **رفع شأن الحبشان**، ج2، (القاهرة: معهد إحياء المخطوطات العربية، (ب، ت)).
33) شوقي الجمل، عبدالرحمن إبراهيم، **تاريخ المسلمين في افريقيا ومستوياتهم**، (القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1996م).
34) صلاح الدين الشامي، **دراسات في الجغرافيا السياسية**، ط 3، (الإسكندرية: منشأة المعارف، 1982م).
35) الطبري، ابن جعفر محمد بن جرير، **تاريخ الأمم والملوك**، ج2، (بيروت: دار صادر للطباعة ودار بيروت للطباعة والنشر، 1965م).
36) عبد الرحمن الزامل، **مسلمو اثيوبيا أغلبية خلف الستار** ، (السعودية: مكتبة الملك فهد الوطنية، 1999م).
37) عبد السلام البغدادي، **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991م).
38) عبد الغفار محمد أحمد، **السودان الوحدة في التنوع**.
39) عبد المجيد عابدين، **بين الحبشة والعرب**، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1966م).

40) عرب فقيه، شهاب الدين أحمد بن عبدالقادر، **فتوح الحبشة**، (تحقيق رينيه باسيه، باريس: (ب، ن)، 1985م).

41) عمري المشري مجمد، **بلاد القرن الإفريقي: نصوص ووثائق من المصادر العربية** (طرابلس: وحدة الكتاب، شعبة التثقيف والإعلام والتعبئة، 1428 هـ)

42) على أحمد نور، **النظام الصومالي الاثيوبي والجذور التاريخية**، (القاهرة: (ب، ن)، 1978 م).

43) عوض داود محمد، **المسألة العفرية في القرن الإفريقي**، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1993 م).

44) فتحي أبوعيانة ،**جغرافية إفريقيا دراسة إقليمية للقارة مع التطبيق على دول جنوب الصحراء**، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1987م).

45) فتحي غيث، **الإسلام والحبشة عبر التاريخ** ،(القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، (ب، ت)

46) فيليب رفلة، **الجغرافيا السياسية الإفريقية مع دراسة شاملة للدول الإفريقية سياسياً واقتصادياً وطبيعياً**، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية ،1966م).

47) القنائي، أحمد الحنفي، **الجواهر الحسان في تاريخ الحبشان**، (مصر: المكتبة الكبري الأميرية ،1321هـ).

48) المبروك البهلول الطيف، **الإسلام في إثيوبيا**، (طرابلس: جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، (ب، ت)).

49) محاسن عبد القادر حاج الصافي، **المسألة الصومالية في كينيا**، (الرياض: مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 2000م).

50) محمد إبراهيم حسن، **القرن الإفريقي وحوض البحر الاحمر: دراسة مقارنة للمظاهر الطبيعية البشرية والإقليمية**، (اسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2001م).

51) محمد إبرهيم طاهر، **الفلاشا الجذور والأبعاد** ، (الخرطوم: مطبعة أرو التجارية،(ب،ت)

52) محمد أحمد شيخ على، **التدخل الدولي في الصومال: الأهداف والنتائج**، (الخرطوم: مركز الراصد للدراسات، 2005م).

53) محمد احمد عبد الغفار، **فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية: دراسة نقدية تحليلية**، (الجزائر: دارهومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2001 م).

54) محمد الطيف يوسف بن اليوسف، **إثيوبيا والعروبة والإسلام عبر التاريخ**، (مكة المكرمة: المطبعة الملكية، 1996م).

55) محمد أبو القاسم حاج حمد، **الأبعاد الدولية لمعركة ارتريا**، (بيروت: دار الطليعة للطباعةوالنشر، 1974 م).

56) محمد إمام فانتا، في ألفيتها الثالثة: إثيوبيا بين الأمس واليوم ، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 2007 م).

57) محمد سعيد ناود، **حركة تحرير ارتريا** : الحقيقة والتاريخ، (ب، م):(ب، ن)، (ب، ت)

58) محمد قائد العنسي، **التداخل السكاني وأثره في العلاقات اليمنية الحبشية 1900 – 2000م**، (القاهرة: دار الأمين، 2004م).

59)محمد جلاء إدريس، **يهود الفلاشا، أصولهم ومعتقداتهم وعلاقاتهم بإسرائيل**،(القاهرة: مكتبة مدبولي 1993م)
60)محمد قطب، **مذاهب فكرية معاصرة**، ط 2، (بيروت: القاهرة: دار الشروق، 1987م)
محمد يوسف إسماعيل، الكلوب، (القاهرة: (ب، ن)، 1997 م.)
61)محمود شاكر، **جغرافية العالم الإسلامي**، (بيروت: المكتب الإسلامي، 1313 هـ).
62)محمود طه أبوالعلا، **جغرافية العالم الإسلامي**، (الكويت: مكتبة الفلاح، 1983م).
63)محمود يوسف موسي، **القبيلة وأثرها في السياسة الصومالية 1960م – 1997م**، (الخرطوم: دار جامعة إفريقيا للطباعة والنشر، 2000م).
64)المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي، **الإلمام بأخبار من بأرض الحبشة من ملوك الإسلام**، (القاهرة: مطبعة التأليف، 1895م).
65)موسي محمد عمر، **الصراع السياسي والثقافي وقضية الهوية عند الأحباش**، (الخرطوم: دار عزة للنشر والتوزيع، 2005م).
66)الندوة العالمية للشباب الإسلامي، **الأقليات المسلمة في العالم: ظروفها المعاصرة، وآلامها وأمالها**، (الرياض: وزارة الحج والأوقاف، 1986م).
67)نيفين مسعد، **الاقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي**، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1988 م).
68)ابن هشام، عبدالملك بن هشام بن أيوب الحميري، **السيرة النبوية**، تحقيق مصطفي السقا وآخرين، (بيروت: دار احياء التراث العربي، 1975م).
69)وائل أحمد علام، **حماية حقوق الأقليات في القانون الدولي العام**، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1994م).
70)يوسف أحمد، **الإسلام في الحبشة**، (القاهرة: مطبعة حجازي، 1935م).

المصادر والمراجع المترجمة: -

71)بركت هبتي سلاسي، **الصراع في القرن الإفريقي**، ترجمة عفيف الرزاز، ((ب، م): مؤسسة الأبحاث العالمية، 1980 م).
72)بويد شيفر، **القومية عرض وتحليل**، ترجمة جعفر خصباك، عدنان الحميري، (بيروت: دار مكتبة الحياة، 1966 م).
73)توماس ارنولد، **الدعوة إلى الإسلام**، ترجمة حسن إبراهيم حسن وآخرين، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1970م).
74)تيد روبرت جار، **أقليات في خطر: 230 أقلية في دراسة إحصائية وسياسية واجتماعية**، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1995م).
75)جاك ماريتان، **الفرد والدولة**، ترجمة عبدالله أمين، (بيروت: دار مكتبة الحياة، (ب، ت)).
76)ديشتان، هوبير، **الديانات في إفريقيا السوداء**، ترجمة أحمد صادق حمدي، (القاهرة: دار الكتاب المصري، 1956م).
77)روبرت أ.دال، **التحليل السياسي الحديث**، ترجمة علاء أبوزيد، ط 5 (القاهرة: مركز الإهرام للترجمة والنشر، 1991م).

78)صمويل جونسون، **ألاس أمير الحبشة**، ترجمة محدي وهبة، كامل المهندس، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، (ب، ت)).

المقالات :-

1) إبراهيم أحمد نصر الدين، **الديناميات السياسية في إثيوبيا من نظام الحكم الامبراطوري إلى ممارسات الدرج**، أعمال الندوة الدولية للقرن الإفريقي 1-7 يناير 1985م الجزء الأول(القاهرة، مطبعة جامعة القاهرة، 1987).
2) إبراهيم شوقار، **منهج التدافع في المجتمع البشري: قراءة تحليلية في اصولالصراع، دراسات دعوية**، ع4، (الخرطوم: مطبعة جامعة إفريقيا العالمية، يوليو 2007 م).
3) جمال محمد السيد ضلع، **المسلمون في إثيوبيا**، ندوة الإسلام والمسلمون في إفريقيا، القاهرة، 1988م.
4) حسن مكي محمد أحمد، **الأورومو (الجالا) دراسة تحليلية**، مجلة دراسات إفريقية العدد3، (الخرطوم: دار الأصالة، 1987)
5) ________ ، **إثيوبيا والتغيير السياسية**، مجلة دراسات إفريقية، العدد العاشر، (الخرطوم مطبعة جامعة إفريقيا العالمية، ديسمبر 1991م).
6) طلعت أحمد سويلم، السياسة العسكرية للولات المتحدة الامريكية في الشرق الأوسط، السياسة الدولية، ع82، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، اكتوبر 1985 م).
7) عبدالملك إبراهيم سلمان، **إثيوبيا وتجربة التحول الاشتراكي**، السياسة الدولية،(ع91 يناير 1988م).
8) عثمان محمد نور، **الديمقراطية في إثيوبيا افاق وتحديات**، مجلة دراسات القرن الإفريقي، العدد الرابع، الخرطوم 2005م،
9) عصام أحمد البشير، **نماذج للتعايش الديني في التاريخ الأسلامي، المؤتمر الدولي للحوار الإسلامي المسيحي**، (الخرطوم، 4 – 6 يوليو 2007 م).

10)كيللر، أدموند، الفيدرالية الإثنية والإصلاح المالي والتنمية الديمقراطية في إثيوبيا، ترجمة هالة جمال ثابت، مختارات المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، القاهرة2003 .

11)مصطفي محمد خوجلي، **مفهوم مصطلح السودان عبر التاريخ**، دراسات إفريقية، ع23، (الخرطوم: مطبعة جامعة إفريقيا العالمية، يونيو 2002 م).

12)محمود أبوالعينين، **الإسلام ومستقبل الدولة في إثيوبيا**، في ندوة الإسلام والمسلمون في إفريقيا، جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، طرابلس، القاهرة 1988م .

13)**التعددية العرقية ومستقبل الدولة الإثيوبية**، مجلة الدراسات الإفريقية، العدد الخاص، القاهرة 1994م.

14)- ميكوريا، تكلي صادق (وآخرون)، **تاريخ إفريقيا العام**، المجلد الثاني، (اليونسكو، 1985م).

15)- هايلي، جيتاتشو، **نشوء الكنائش المشرقية وتراثها القرن الخامس – القرن الثامن الكنائس القبطية التراث: الإثيوبيون (الحبشيون)** ، من كتاب، المسيحية عبر تاريخها في المشرق بيروت، ط2 ، 2002م.

الرسائل الجامعية: -

1) حسن إبراهيم سعيد حسن، **السياسة الخارجية الثيوبية إتجاه دول القرن الإفريقي منذ عـام 1991 م**، رسالة ماجستير، (القاهرة: جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقيـة، 2001 م).
2) عبد الله أحمد التهامي الريح، **التعليم الإسلامي في إثيوبيا: بعناية خاصة لاقليم ولو 1855 – 1954 م**، رسالة ماجستير غير منشورة، (الخرطوم: جامعة إفريقيا العالمية، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، 2003 م).
3) عبد المنعم صديق عثمان، **الاستراتيجية الاثيوبية وأثرها على الأمن القـومي الـسوداني**، بحث إجازة زمالة كلية الحرب العليا، الدورة رقم 7، (الخرطوم: الاكاديمية العسكرية العليا، 2006 م).
4) عبد الوهاب الطيب بشير، **التيار الإسلامي في ارتريا 1961 – 1998 م**، رسالة ماجـستير غير منشورة، (الخرطوم: جامعة الخرطوم، معهد الدراسات الإفريقية والآسيوية، 2000).
5) عطا محمد أحمد كنتول، **سياسة الأباطرة الأثيوبيين تجاه المسلمين فـي إثيوبيـا 1855- 1913م**، (رسالة دكتوراه) (جامعة الخرطوم، كلية الآداب، قسم التاريخ، 2004م).
6) على محمود محمد، **تنمية الموارد البشرية ودورها في التنمية الاقتصادية في إثيوبيا فـي الفترة ما بين 1991 – 2001**، رسالة ماجستير غير منـشورة، (الخرطـوم: جامعـة إفريقيـا العالمية، مركـــز البحوث والدراسات الإفريقية، 2007 م).
1) فوزي عبدالرازق بيلي مكاوي ،**مملكة أكسوم، دراسة لتاريخ المملكة وبعـض جوانـب حضارتها**، رسالة دكتوراه، القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 1974).

Encyclopedias

1) CIA The world fact book (internet) .
2) Encyclopedia Britannica, volume15 .
3) Library of congress country studies (internet).
4) Wikipedia the free encyclopedia (internet) .
5) William L. Langer , An Encyclopedia of world History Ancient, Medieval and Modern chronologically Arranged. - India: surjeet publications , 2001 .

Reports: -

1-Aide Memiore , Federal democratic Republic of Ethiopia Ministry of foreign Affairs , 7 April , 2004.
2-Central statistical authority , statistical abstract , Addis Ababa , federal democratic republic of Ethiopia , December 2004 .
3-Ethiopia central statistics authority , population summary as of July , 2000.
4- Kjetil tronvoll , Ethiopia: anew start (UK: minority right , group international , April 2000.

5-Memorandum on the conduct of the European union election observation mission (EU – EOM) in Ethiopia , 5 September 2005 .
6-Preliminary statement on the election appeals' the re-run of elections and the Somali region on the elections , European union election observation mission Ethiopia 2005 , Addis Ababa 25 august 2005
7- Statement by the national electoral board of Ethiopia on EU EOM's latest report , office of the national electoral board of Ethiopia , Addis Ababa , august 2005.

المصادر الأجنبية :

1) Abir ,M. **Ethiopia Era of the Princes**: **the challenge of Islam and the reunification of Christian Empire 1369-1855**. - London: Longman , 1968 .
2) Ahmed ,S. Megbool , **Islam in Africa and Near East** , Allahabad: Abass Monzil library , 1955 .
3) AlHashimi , M.A. **Oppressed Muslims in Ethiopia**. - London: El-shabazz Press , 1987.
4) Amare Tekle , **Eritrea and Ethiopia from conflict to cooperation. – lawerenville**: the red sea press , (n , d).
5) Ananuel Mehreteab, Wake up , Hanna , reintegration and reconstruction challenges for post war Eritrea. - Asmara: The Red Sea Press , Inc., 2000.
6) Atierbury , Anson P. , **Islam in Africa: it's Effects Religious Ethical and social upon the People of the country**.- New York: Negro university Press , 1969.
7) Ayele Kuris , **The Ethiopian Economy: Principles and practice**. - Addis Ababa: (n , p) , 2006.
8) Basil Davidson …**et al , behind the war in Eritrea**. – new york: lilian barber press , inc, 1990 .
9) Bahrey. . et al, **History of the Galla (Oromo) of Ethiopia: with Ethnology and history of South – west Ethiopia**. - Oakland: African Sun Publishing , 1993.
10) Bahru Zewde , **A history of Modern Ethiopia 1855- 1991**. - Oxford: James Currey , 2002 .
11) ______ , **A history of Modern Ethiopia 1855 -1974**. - London: James Currey , 1991
12) ______ , **Pioneers of change in Ethiopia**: the Reformist the early Twentieth Century.-Oxford: Jammes Currey, 2002 .
13) Bander , M. L. …***et al* Language in Ethiopia**. - London: Oxford University press , 1976 .
14) Belai Giday. **Ethiopian Civilization**. -Addis Ababa: (n , p) , 2004 .
15) Ben Parker , Abraham woldegiorgis , **Ethiopia: Breaking new ground. -** Oxfam GB , 2003
16) Braunamper , Ulrich , **Islam History and culture in Southern Ethiopia , collected Essays**. -London: Lit verlag Munster , 2004 .
17) Dewaal Alex (ed), **Islamism and it is Enemies in Horn Africa**. – London: (n , p) , 2004.
18) Donald Crummy , **Land and society in the Christian kingdom of Ethiopian**: **from the thirteenth to the twentieth century**. – Ethiopia: Addis Ababa university press , 2000.

19) Donald N. Levine , **Greater Ethiopia: the Evaluation of Multi-ethnic society**.- 2nd. - London ; Chicago: the University of Chicago Press , 2000.
20) Eide , Qyvind M. **, Revolution and Religion in Ethiopia: the growth and Persecution of the men Kane Yesus church 1974- 1985.**- Oxford :James Curry, 2000.
21) Eshetu Chloe , **Under development Ethiopia**. - Addis Ababa: OSSREA, 2004.
22) Fargher , Brainal , **The origins of new churches movement in southern Ethiopia 1927 – 1944**. - New york: (n , p), 1996.
23) Frank Hardie , **the Abyssinia crisis**. – (n , p): Archon books , 1974 .
24) Fred Halliday ,Maxin Mohyneux ,**The Ethiopian revolution. - Manchester**: Unwin Brothers, working , 1981.
25) Gabrahiwot Bay Kadagn , **State and Economy of early 20th century Ethiopia , Prefiguring Political Economy c.1910**. - Trans – edt and Intruduced by.. Tenkir Bonger , London: Kornak House , 1995.
26) George A. Lipsky , **Ethiopia Its People its society its culture** , New Haven: Haraf Press , 1962.
27) Gubre- Emauel Tekar, **Water Supply , Ethiopia: and in Production to Environmental Health Practice**, Addis Ababa university Press , 1977.
28) Harry Middleton Hyatt , **The Church Abyssinia**. – London: Luzac and co. , 1928.
29) Harvold G. Mareus **, A history of Ethiopia** , Updated edition. - Berkely University of California Press, 2002 .
30) Hunting ford , G. W.B. **The Galla of Ethiopia**. - London:(n , p) , 1955.
31) Hunwick , J.O. **Religion and national integration in Africa: Islam Christianity and politics in Africa**.- USA.: North western university Press , 1992.
32) Hussein Ahmed , **Islam in nineteen century wallo Ethiopia , Revival Reform and Reaction**. - Leden Boston , Koln: E.J. Brill , 2001 .
33) John Young: **Peasant revolution in Ethiopia the Tigray Peopl's Liberation front , 1975- 1991-** Cambridge: Cambridge University press 1997.
34) Jones , A. H. M. and Elizabeth Monroe , **A history of Ethiopia**. – Oxford: Oxford university Press , 1980 .
35) Kinfe Abraham , **Ethiopia from Empire to federation**. - Addis Ababa: EIIPD. Press , 2001.
36) Kinfe Abraham , **Ethiopia from Bullets to the Box**. - Lawrencevile: the red Sea Press , Inc , 1994 .
37) ______________ , Ethio- **Eritrean History and the Ethio- Eritrean war.** - London: Hadad international loby, 2004 .
38) King , Noel Q. **Christian and Muslim in Africa**. - New york: Harper and Row, 1971.
39) Markakis , John , **Anatomy of A tradition Polity**. - Addis Ababa: Oxford University Press , 1975.
40) Mbiti, John S. , **Africa religion and philosophy**. – New york: (n , p) , 1970 .
41) Mendelson , Jack , God , Allah, and Juju: **Religion in Africa Today**. - New York, Nelson ,1962,.
42) Merara Guidina, **Ethiopia Competing ethnic nationalism and the quest for Democracy , 1960- 2000**. – Nether land: Chamber Printing house , 2003 .
43) Okbazghi Yohannes , **Eritrea , a pawn in world politics**. – Gainesville: University of Florida press , (n , d) .
44) Oliver , R. S. (ed), **A history of East Africa**. - London: (n,p) 1963

45) Parinder , Geoffery **, Africa's three religions**. – London: Sheldon Press , 1976 .
46) 42) Radiffe – Brown , A. R. , **Structure and function in primitive society** , Essay and Addresses. - London: Rout ledge and Kegan paul , (n,.d)
47) Rashed Moten **, Islam in Ethiopia**. – London: Prinder Print Ltd, 1995 ,
48) Pouwels , R.L. Horn and Crescent: **Cultural and Trading on the esat Africa coast**.: Cambridge: Combrider university Press , 1987
49) Richard Pankhurst , **The Ethiopians A history**. - Cambridge: Blach well , 2005 .
50) ________, **The Ethiopian boarder lands essays in regional history from ancient times to the end of the the 18th century.** – (n , p): the Red sea press , inc, (n , d) .
51) Sergew Hable Sellassie , **acient and medieval Ethiopia history to 1270**. – addis ababa: (n , p) , 1972 .
52) Siefried Pausewang , et al (eds), **Ethipia since the Derg: A decade of Democratic , Pretensional and Performance**. - London , New York: zed Books Ltd , 2002.
53) Tamart , Taddesse **, church and state in Ethiopia**. – Oxford :
54) (n , p) , 1972 .
55) Thomas Leiper Kane **, Ethiopian literature in Amkaric**. - wiesbadeu: otto Harraassonitz , 1975
56) Trimingham , J. S. , **Islam in Ethiopia**. – London: Oxford University Press , 1952 .
57) ________, **Islam in Africa**. - Oxford: clarendon Press , 1971
58) Ulrich Baraukamper , **Islamic History and culture in southern Ethiopia.** - London: Collected Essays. – Lit verlag Munter , 2004
59) Viveca Halldin , **Norberg Swedes in Haile selassie's Ethiopia , 1924 – 1952**: A study in early development co-operation. - uppsala: seaudinavian Institute, of African studies , 1977 .
60) Waldron , Sidney R. , **Social organization and social control in the Muslim walled city of Harar** - Ethiopia ; Columbia: (n,p) 1974 .

Thesis: -
1) Hussein Ahmed , Clarics , Traders and chiefs: A historical study of Islam in wallo (Ethiopia), with special Emphasis on nineteen century , (Ph.d) , University of Bermingham , 1985 .
2) Shemim , Kssim , The Influence of Islam on the Afar , (ph.D, Ihesis). - university of Washington at seattle , 1982.

Symposiums: -
3) A symposium , Faith and culture in Ethiopia , towards a pastoral Approach to culture , Ethiopian Review of culture social Issue vol v1 and v11 , 1997 .
4) Symposium the future of religions studies in Ethiopia and Eritrea.- Ethiopian Review, of cultures social Issues vol Iv – v , 1994 – 1995 .

Articles: -
2) Abbinx, J. , Briefing: **The Eritrean – Ethiopian Border Dispute ,** The Journal of the Royal African society , Vol. 97, no. 389, October 1998.
3) Amare Tekle , **The Determinants at the foreign policy of revolutionary Ethiopia** , The Journal of Modern of African studies , vol.27, no.3 united Kingdom. Cambridge university press , 1989.
4) Aregawi Berhe , **The origins of the Tigray People's liberation front**, The Journal of the Royal African society , vol. 103, no. 413 , October 2004.

5) Assefa fiseha , **The theory versus practice in the implementation of Ethiopians Ethnic federalism** – paper presented at the seminar on Ethnic federalism: the challenge for Ethiopian 14- 16 April 2004. - Addis Ababa: Addis Ababa University , April 2004 .

6) Bakri Abdel rahman Ibrahim , **the ethnic map of Ethiopia** , Dirasat Ifriqiyya , no. 9 , Khartoum , 1998.

7) Baxter , P. T. W. **, Ethiopia's unacknowledged problem the Oromo,** the Journal of the Royal African society , vol. 77 , no.308 , July 1978 .

8) Christopher clapham , **Imperial leader ship in Ethiopian,** Journal of Royal African society , vo. 68 , no. 271 , April 1969 .

9) David Pool , **Eritrean independence: the legacy of the Derg and the politics of reconstruction ,** the Journal of the Royal African society, vol. 92. , No.368 , Oxford: Oxford university press , July 1993 .

10) Edmond J. Keller , **The Revolutionary Transformation of Ethiopians Twentieth century Burea critic Empire** , the Journal of Modern African studies , vol. 19 , no. 2 , united kingdom: Cambridge university press , 1981 .

11) Elizabeth Isichei , **I Bo and Christian Beliefs some Aspects of A Theological Encounter ,** Journal of Royal African society , vol. 68, 271 , Oxford University press , April 1969 .

12) Getatchem Haile , **The unity and Territorial integrity of Ethiopia ,** the Journal of Modern African studies , vol,.24 , no. 3, united kingdom: Cambridge university press , September 1986 .

13) Getacheu woldermeskel , **The Ethiopia consequences of resettlement in Ethiopia** , the Journal of the Royal African society , vol. 88 , no. 352 , Oxford university press , 1989.

14) Jeffery A. Lefebvre , **The united states Ethiopia and 1963 Somali – soviet arms deal: container and the balance of power dilemma in the Horn of Africa ,** the Journal of Modern of African society, vol. 36 , no.4 , united kingdom ; Cambridge university press , 1998 .

15) John M.Cohen, **Ethiopia After Haile selassie the Government land factor ,** journal of the Royal African society , vol. 72 , No. 289 , October 1973.

16) John. M. Colen and Nils – Ivar Isalksson **, villagisation in Ethiopia's Arsi Region ,** The Journal of Modern Afrian studies , vol. 25, No. 3, united Kingdom: combidge university press , September 1987 .

17) Kjetil Tronvoll , **Voting , violence and violations: peasant voices on the flawed elections in Hadiya southern Ethiopian ,** Journal of Modern African studies , fol ,. 39. no.4 , united kingdom: Cambridge university, press , 2001 .

18) Leslie L. Rood , **Nationalization and indigenization in African,** the Journal of Modern African studies vol. 14 , no. 3 united Kingdom: Cambridge university press , 1976 .

19) Merea Gudina , **The state competing Ethnic nationalisms and Democratization in Ethiopia** , African Journal of political science , vol. 9 , no.1, Migerfa: African Association at political science , June 2004 .

20) Michael and Trish Jhnson **, Eritrea: The national Question and the logic of protracted struggle** , journal of the Royal African society , vol. 80, no. 310 , Oxford university press , 1981 .

21) Okbazghi Yo hannes , **The Eritrean Question: Colonial case** ? , The Journal of Modern African studies vol. 25 , no.4 , united Kingdom: Cambridge university press , December 1987 .

22) Paul Brietzke , **Land Reform in Revolution Ethiopian**, the Journal of Modern African studies, vol. 14, no. 4 , united Kingdom: Cambridge university press , December 1976 .

23) Pierre Engleberi , **Born – again Buganda or the limits of traditional resurgence in Africa**, Journal of Modern African studies , vol , 40 , no. 3 , united Kingdom: Cambridge university press , 2002 .

24) Richard pankhurst ,Ethiopia , **The Askum obelisk , and the Return of African's cultural** , the Journal of the Royal African society, vol , 98. no. 391, Oxford university press , April 1999 .

25) Ruth Iyob , **Regional Hegemony Domination and Resistance in the Horn of Africa,** the Journal of Modern African studies , vol. 31. no.2 , Cambridge university press, 1993 Ruth Iyob , **The Eritrean Experiment: a cautions pragmatism** ? , The Journal of Modern African studies , vol , 35, no. 4 united kingdom: Cambridge university press , 1997.

26) ________ , The Ethiopian – **Eritrean conflict: diasporic vs. hegemonic states in the Horn of Africa, 1991 – 2000**, The Journal of Modern Africa studies , vol,.38. no,. 4 , united kingdom: Cambridge university press , 2000 .

27) Sandra fullerton Joireman , **Opposition politics and Ethniety in Ethiopia: we will all go Down together** , Journal of Modern African studies , vol, 35 , no. 3 , united kingdom: Cambridge university press, 1997.

28) Sterphn Ellis and ferrieter Haar **, Religion and politics in sub- Saharan Africa**, The Journal of African studies , 36, 2, Oxford university press , 1998 .

29) William saint **, Higher Education in Ethiopia: the vision and its challengers** , Journal of higher Education in Africa , vol , 2. no.3 , Boston college , 2004 .

Zeric Kay smith , **The Impact of political liberalization and democratization on Ethnic conflict in Africa: an empirical test of common assumptions** , the Journal of the Modern African studies , vol. 38 , no.1 , united Kingdom: Cambridge university press , 2000